سُطْوَةَ الْذَّهَب
 قصة استباداته بالقلوب والعقول

www.books4all.net

منتديات سور الأزبكية

بيتر ل. برنشتاين

تعریب: مها حسن بحبوح

المكتبة العامة
في هذا الكتاب الجديد والمثير، يروي لنا يثير ل. برينشتاين، الذي قام بتعليم نظرية المعرفة في كتاب أصدره أخيراً، برؤية قصص أكثر المخلوقات الطبيعية في التاريخ تبدوا ويعتبر على الخزي والحساس، إنه هو الذهب. فيض من أفكار ميداس به في العصور القديمة، وصولاً للإفكارات المعاصرة التي نسبها معايير الذهب وما تزامن عليها من نتائج، كان الذهب يعود بكثير من ما كتبه تلفاً تتبعاً إلى نهابات مؤلفه، فقد كان الذهب هو الذي يمكنهم لم الكس. وفي الوقت الذي ما زال ملماً فيه، سمع اتصالات دور العصور القديمة والرافض بشكل تزامن في أسوأ المدارس المعاصرة بسرعة الحركة التي تسرّبها الأجهزة الإلكترونية، البيضاء للذهب في صناعة التاريخ الشعبي هو السمة البارزة في تلك الحكايّات المصورة.
وبدأت هذه الرواية الأخاذة بوصف براءات الذهب السحرية والفقة مروية بواقع العقلة وتغيّز الذهب إلى نقد وصوّر إلى قاعدة الذهب، وكانت كلاً مثالاً لها، نعم الذهب كان أزداد اهتماماً عند الفراء. وفي النهاية، عالج الكتاب مستقبل الذهب في عام يبدو فيه وكأنه فقد مكانته ليستغيل إلى الحدود الخارجية للعالم العالمي.
نخل صفحات هذا الكتاب بشخصيات لا تنسى من التاريخ ومن مرحلة فضة الذهب، وسعت السائل الذهبية الأمريكية في عصرنا الحاضر في فورت نوكس، وكل ما جاء Fort Knox بعد ذلك، مما يدفعنا للتفكير بالذهب من وجهات النظر المختلفة للملوك وصاربي العمارة، والحكام والسياسين، وأصحاب الانتاج الحلي، وآخرين من أسول أكثر تواصلها. وملك آسيا الصغرى كرويسوس وصاربي روما الشهير كراوسوس، والبيزنطيين وعمال الناجم الفقراء، ماركوبولو من الهند، وفرانسيسكو بينارو من إسبانيا، وماريان، وشارل ديغول وريشارد نيكسون، واستخفت فين، وروتسون، برذرديل والاقتصاديين البريطانيين ديفيد ريكاردو، وجون مينارد كينز، وكريستوفر كولومبوس، والراحرين وراء ذهب كاليفورنيا في أواسط القرن الثامن عشر.
سطوة الذهب
قصة استبداها بالقلوب والعقول
سطوة الذهب
قصة استباده بالقلوب والقول

پيترو بايرنبساین

تعريب
مها حسن بحبوح

مكتبة العبيكان
Original title:
THE POWER OF GOLD
The History of an Obsession
Copyright © 2000 by Peter L. Bernstein

All rights reserved. Authorized translation from the English language edition Published by
John Wiley & Sons, Inc.

 حقوق الطبعة العربية محفوظة للباحثان بالتعاون مع جون وايلي

المبيكان 1423 هـ - 2002م

الرياض 11452، المملكة العربية السعودية، شارع طريق الملك فيلهار مع ت ratified العربية، ص.ب. 6672
Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P.O.Box 6672, Riyadh 11452, Saudi Arabia

الطبعة العربية الأولى 1423 هـ - 2002م

فهرسة مكتبة الملك فيلهار الوطنية أثناء النشر

بيرنستاين، بيرت
سطوة الذهب - ترجمة: مها حسن بحبوح
646 ص، 17 × 24 سم
ردمك: 5-5-3876

1. الذهب - التراث الشعبي 2. الذهب - تاريخ 3. الذهب - سياحة الاجتماعية
أ. بحبوح، مها حسن (تحرير) ب. العنوان
دوري 813،01 3876 22-
رقم الإبداع: 3876 22

الطبعة الأولى 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

جميع الحقوق محفوظة ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء كانت
إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ فوتوكربي، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون
إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No parts of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or
transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or
otherwise, without the prior permission of the publishers.
إلى باربرا، مَرَّةٌ أُخرى ودائماً
Shu'ra bi l-dehsha l-dehi sma'īrhum an al-dhā'eb, wa-hu shi'ī l-qiymāt li-hadzātih, kān yimiter bi'atbar kibīr fi kall miqān. Àn l-anshūxāxul di'īn ṣan'ūn min aJJ̱līh, wàldīn yisbiqon 'alīh al-qiymāt lî yimiter bihā, kānīna 'aJJ̱l minh shā'ānā.

Sir Thomas More (1478 - 1535) Utopia of Jewels and Wealth
 منتديات سور الأزبكية
كلمة شكر

قبل إحدى وتسعين سنة مضت، أبدى ليوتون ستراتشي الملاحظة التالية:
«إن كل تاريخ جديد بهذا الاسم يكون، وبأسلوبه الخاص، شخصيًا كالشعر،
كما أن قيمته تعتمد بشكل أساسي على قوة وتنوع الشخصية التي تحرّكها»(*).

هذا صحيح، ولكن كتابة التاريخ مهمة لا تخلو من المشاق أيضًا. فهي تتضمن
تنظيم عدد لا يحصى من الوقائع - التي تجهل العديد منها - لتأخذ شكل قضية
متامسكة، وتطوير أفكار تحمل شيئاً من العلاقة المنطقية مع تلك الوقائع، ومن
ثم نقل النتائج التي يتم التوصل إليها بأسلوب يثير اهتمام أشخاص غير الكاتب
نفسه. وبالنتيجة، فإن هذه المهمة لا يمكن أن يقوم بها شخص بمفرده. وأنا
أدرك تماماً عما أتحدث.

أتوجه أولاً بالشكر إلى زوجتي باربرا، شريكتي في الحياة والعمل. فقد
كانت مساهمتها في هذا الكتاب هامة على كافة الأصعدة. كما كانت اقتراحاتها
الإيجابية العديدة وانتقاداتها القيمة وجهودها الدؤوبة في التحرير وأفكارها
الملمحة الصائبة ذات قيمة جوهرية في إتمام هذه المهمة. ولم يكن بالإمكان
إنجاز العمل بدونها.

(*): A New History of Rome (تاريخ جديد لرومانا) ، سبكتناتور، 102 (2 كانون الثاني
1909)، ص 20 - ص 22.
كلمة شكر

هذا الكتاب هو العمل المشترك الثالث الذي أُنجزه بيتر دوفرتني مع المحرر. إن إمكان بيتر أن يوجد مغامرة فكرية فريدة تثير التحدي وتجتمع بين الإثارة والمحبة. وقد جعلني، مرة أخرى، أشهد كيفية تحويل جملة من الأفكار المختلطة دون أي نظام إلى نسيج متماسك. وفي كل صفحة من صفحات الكتاب يمكننا أن نلمس أفكاره الرائعة وسرعة إدراكه للموضوع والتزامه الكامل، كصديق وكمرشد لهذا المشروع. إنه المحرر الذي يتمتع أي كاتب، ولا يسعني إلا أن أمل أن يحمل المستقبل المزيد من الفرص المثيرة والمثمرة للعمل معه.

كما شاركتي في هذا العمل منذ البداية الصديق الكبير ورفق السل安全管理 في الحرب العالمية الثانية، تشارلز كينتليبرغر، شاركتي لم تعرف الكلمة. ولم يكن عطائها ليعرف الحدود. فقد قدم لي إرشادات لا تقدر بثمن بشأن مصادر البحث وأشركتي في مواد بحته الخاص وملاحظاته دون أن يدخل بشيء. ولم يكن ليعرف الكلة وهو يمنحني بالاقتراحات والنقده وجهات النظر المبتكرة. كما أغدق كل ما تتضمنه معارفه الخاصة في التاريخ الاقتصادي والمالي على كل جزء من المخطوط. لقد كانت رعايته وشراكته الفكرية امتيازاً نادراً بالنسبة لي.

ولقد حالفني الحظ أيضاً، في أن أحظى بمساعدة ريتشارد سيلا السخية من البداية وحتى النهاية، لأن اقتراحات ديك ونصوصه الحازمة أدخلت الكثير من التحسينات إلى الكتاب منعتني من المبالغة في التبسيط لدى تفسير أو حذف بعض الحقائق الجوهرية.

كما أن مشورة إدوارد كلاژيرون ودعمه كانا، طوال مرحلة العمل، شديدي الأهمية في أن جعلاني أنا وباربرا نتابع بحث الموضوع. وأود توجه الامتنان إلى مايكل تومبسون لحماسته المتقدة ومساعديه في التحرير والدعم المهم الذي قدمه لنا إضافة لاقتراحاته الشميلة المتعلقة بعمودي وتطور العمل الذي كنا بصدق القيام به.
كلمة شكر

كما أود أن أشكر ثلاثة أصدقاء وزملاً ل文化节هم بقراءة كامل المخطوط.

صديق الكبير وشريكي في تأليف كتابين روبرت هيلبرونر، الذي قدم لي كعادته، عصارة خبرته التاريخية وفهمه العميق للاقتصاد وموهبته العميقة في التذوق الأدبي، وبيتر برودسكي الذي جعلني أضيف إيضاحات مهمة في أجزاء كانت تعاني من غموض لا داعي له في المسودات الأولية، وإليوت هوارد الذي لفت انتباهي إلى قائمة كبيرة من الأخطاء وقدّم ملاحظات مفيدة تتعلق بموضوع الذهب.

أما فريق العمل في شركة ويلي، العامل تحت إدارة جيف برون الوائقة، فقد تعلّق بكل ما بوسعي في ما يتعلق بنا، من حيث الحماس والمهارة والاستجابة المهذبة لكل احتياجاتنا. وأود أن أذكر إضافة لجيف ورفقته، وحسب الترتيب الأبجدي بير ناب، جوان أونيل، جينيفر ويلكن، سيلفيا كوت، لوري سيد - ميهرتيتس، ليفيا ليولين، ماري دانيللو، ميريديث ماكغينيس، جوان أونيل، لوري سيد - ميهرتيتس وجيلنر ويلكن.

إن أساليب التحرير الأمين لإفريت سيم قد أضافت السلاسة والتنسيق والوضوح على العديد من العبارات الجافة. كما وأنني أشعر أيضاً بالامتنان تجاه إيف لاقتراحه بأن أضع كتاباً عن الذهب. ورغم أن الشعور بالندم كثيراً ما ساورني لأنني قد استجبت لاقتراحه، إلا أنني واقع حالياً من أنه ليس هناك موضوع كان سيتأثر باهتمامي بهذا الموضوع.

لقد حالفني الحظ بالعمل مع مجموعة من المساعدين يتمتعون بالمهارة وخصوصة الخيال ولا يعرفون الكقل. فقد وفّروا عليّ ساعات طوال من العمل وقذّموا في الوقت ذاته مساهمات مفيدة. وأذكر هنا أسماءهم حسب تتابع فترات عملهم: ميشيل لي، سوزان كوهين، ستيفن شيريفز، بيتسى وألين وليندا تشانغ.

كما أن زميلتنا في العمل، باربرا فوتناتوس، كانت تهتم بأمر استمرار تطور المشروع لدرجة تقديم توجيهاتها الخبرة المعلقة بلغة وعادات الإغريق.
كلمة شكر

ويسريني هنا أن أعبر عن الامتنان بشكل خاص لأندرو فريمان، الذي
انتزع مواقفه طاقم العمل في مجلة الإكونوميست
للسماح لي ولباربرا بقضاء ساعات طوال في غرفة المدراء الخاصة، نقرأ أعداداً
من المطبوعات الثمينة يعود تاريخها للعشرينيات والثلاثينات من القرن العشرين.
وسيلاحظ القراء في الفصول السابع عشر والثامن عشر أن تلك المواد الساحرة
قد أضافت الحياة على تلك المراحل الزمنية بشكل لا يستطيعه أي مصدر آخر.

إن الأشخاص الذين أذكرهم الآن قاموا أيضاً بتقديم مساعدة مهمة
طوال فترة العمل ويستحقون مني الشكر العميق: باربرا بوم، أولاً بوتشر-
هوارد، مايك كلوز، بارسلي دوغلاس، هانز فاكيتا، روب فيريسون، بينامين
فريدمان، ميلتون فريدمان، آلان غرينسبان، جيمس هويل هنري هو، ستيف
جونز، دوايت كينغ، ليورا كلابر، بينامين ليفين، ريتشارد روغالسكي، بول
سامويلسون، رونالد سويل وجيتنارو يورا.

يقتضي العرف أن يقوم المؤلف بإعفاء جميع من ذُكرت أسماؤهم أعلاه
من أية مسؤولية تتعلق بالأخطاء المتبقية في المخطوط. إلا أن تشارلي
كينديلر غير ينتقد هذا العرف مشيراً إلى أن المؤلف، رغم كل شيء، قد اعتمد
على الصلاحية الممنوحة للأشخاص المذكورين في صياغة الكتاب، وإننا لا يجب
أن نتوقع منه القيام بالتحقيق من اقتراحاتهم. إن نوعية المساعدة التي تلقتها بهذه
المناسبة تؤكد لي أن تشارلي مخطئاً، في هذه المرة فقط. إن جميع الأخطاء
التي بقيت في المخطوط هي أخطائي أنا. ولا يبقى سوى الأمل بأن تكون هذه
الأخطاء قليلة ومتباعدة.

پ. ل. پ.

Peter L. Bernstein
المحتوى

كلمة شكر

مقدمة: أسمى المقتنيات

معدن لحفل الفصوص

1. احصل على الذهب بأي ثمن
2. إمينة ميداس ومخلوقات الصدفة المحضة
3. حوض استحمام داريوس وصوت الإوز
4. الرمز والإيمان
5. الذهب والملح والمدينة المباركة
6. إرث إيبا وبابا وأود
7. التفاعل التسلسي الكبير
8. العصر المتهاوي وفديات الملوك
9. الظلماء المقدس
المحتوى

الطريق نحو النصر

209  . السم الزعاع والمال الخاص

243  . المقبرة الآسيوية وابتكار هين تسونغ غير المقصود

269  . التحوَّل الكبير في سكَّ النُّقد وآخر السحرة

301  . المبدأ الصحيح والشر المستطير

331  . المعبودة الجديدة والاكتشاف اللعين

361  . دلالة الفرف

391  . المؤامرة الأعجب والسلسلة المتصلة

الانحدار من المجد

423  . الغزو النورماندي

457  . نهاية عصر

489  . القيمة المتفوقة

515  . الحرب العالمية الثامنة والأوّنات الثلاثون من الذهب

547  . خاتمة: أسمى المقتنيات؟

557  . ملاحظات

المراجع

فهرس
سطوة الذهب

The Power of Gold
مقدمة

أسماء المقتنيات

قبل مائة سنة مضت، قصّ جون راكسين John Ruskin حكاية رجل صعد على متن سفينة وهو يحمل كل ثروته في كيس كبير مملوء بالقطع النقدية الذهبية. وبعد بضعة أيام من بداية الرحلة هبطت عاصفة هوجاء وانطلق الإنذار داعياً إلى هجر السفينة. صعد الرجل إلى سطح السفينة وهو يربط الكيس حول خاصرته ثم قفز من الحافة ليغوص إلى قاع البحر مباشرة. ويساؤل راكسين: في تلك اللحظات التي كان فيها الرجل يغوص باتجاه القاع، هل هو الذي كان يمتلك الذهب أم أن الذهب هو الذي كان يمتلكه؟ . . . "(1).

يحكى هذا الكتاب كيف ترك الناس قطعًا من معدن تدعى الذهب تُسكرهم، وتستحوذ عليهم، وتسره، وتذلّلهم وتُحلّق بهم بعيداً في الخيل. لقد حَرَّك الذهب مجتمعات بأكملها، وقضى على اقتصادات وحُوَّلها إلى أشياء، وحَدَّد مصائر الملوك والأباطرة، وكان المثل لأروع الأعمال الفنية كما حَرَّض الناس بعضهم على بعض لارتكاب أفظع الجرائم، وجعل الرجال يتكبّدون المشاق أملًا بالعثور على ثروة سريعة للتخلص من الفاقة والقلق.
قد جالت الأمم في الأرض بحثًا عن الذهب حتى تنمك من السيطرة على الآخرين، لكنتك فيهما بعد أن الذهب قد هيمن على مصيرها هي، عند...

١٨

مقدمة

يا لروعة الذهب، من يمتلك الذهب يمتلك كنزاً باستطاعته مساعدة الأرواح في الدخول إلى الفردوس. تلك كانت كلمات كولومبوس أثناء رحلته الأولى إلى أمريكا. وله أن جمال الذهب الذي يتألق كالشمس، ولا يخبئ، فقد رأى الناس فيه ملاذاً يحميه من العتمة التي تتراقص بهم. ورغم ذلك نرى أن مفارقة راسكين تبرز أمامنا في كل لحظة لتجد من جديد. وسواء تعلّق الأمر ببيرسيوس وهو يبحث عن الجرّة الذهبية، أو اليهود وهم يرقصون حول العجل الذهب، أو كروسيوس وهو يداعب العملات الذهبية، أو كراسوس وهو يُبَلّون الذهب المصهور في حلقته، أو بيزارو وهو محاط بالذهب عندما قام أتباعه بذبحه، أو سوتر، صاحب الجدول الذي أُشبّ حمى الذهب في كاليفورنيا، أو القادة المعاصرين من أمثال شارل ديغول ممن خدعوا أنفسهم برؤيا اقتصاد مستقر وراسب ومتفوق عن طريق اقتناء الذهب - كل أولئك كانوا يمتلكون الذهب، بيد أن الذهب هو الذي امتلكهم جميعًا!

عندما قام يندار Pindar في القرن الخامس قبل الميلاد بوصف الذهب بأنه طفل زيوس Zeus، لا يستطيع العيش ولا الصدأ افتراسه، لكن بإمكان هذا المقتني الأنسى افتراس عقل الإنسان فإنّه لخص القصة بكاملها بجملة واحدة. ³ في سنة 1848 أعاد جون ستيوارت ميل صياغة الفكرة ذاتها ببراعة عندما كتب "يمكنك لمس الذهب بأمان، لكنه إذا التصق بيدك فسيجريك في الصمام." ⁴ والواقع أن الذهب هو كتلة من المتناقضات. يعتقد الناس أنه الملاذ لدرجة أنهم يأخذونه على محمل الجد، وعندها يتحوّل إلى لعنة.

١٨

مقدمة

يا لروعة الذهب، من يمتلك الذهب يمتلك كنزاً باستطاعته مساعدة الأرواح في الدخول إلى الفردوس. تلك كانت كلمات كولومبوس أثناء رحلته الأولى إلى أمريكا. وله أن جمال الذهب الذي يتألق كالشمس، ولا يخبئ، فقد رأى الناس فيه ملاذاً يحميه من العتمة التي تتراقص بهم. ورغم ذلك نرى أن مفارقة راسكين تبرز أمامنا في كل لحظة لتجد من جديد. وسواء تعلّق الأمر ببيرسيوس وهو يبحث عن الجرّة الذهبية، أو اليهود وهم يرقصون حول العجل الذهب، أو كروسيوس وهو يداعب العملات الذهبية، أو كراسوس وهو يُبَلّون الذهب المصهور في حلقته، أو بيزارو وهو محاط بالذهب عندما قام أتباعه بذبحه، أو سوتر، صاحب الجدول الذي أُشبّ حمى الذهب في كاليفورنيا، أو القادة المعاصرين من أمثال شارل ديغول ممن خدعوا أنفسهم برؤيا اقتصاد مستقر وراسب ومتفوق عن طريق اقتناء الذهب - كل أولئك كانوا يمتلكون الذهب، بيد أن الذهب هو الذي امتلكهم جميعًا!

عندما قام يندار Pindar في القرن الخامس قبل الميلاد بوصف الذهب بأنه طفل زيوس Zeus، لا يستطيع العيش ولا الصدأ افتراسه، لكن بإمكان هذا المقتني الأنسى افتراس عقل الإنسان فإنّه لخص القصة بكاملها بجملة واحدة. ³ في سنة 1848 أعاد جون ستيوارت ميل صياغة الفكرة ذاتها ببراعة عندما كتب "يمكنك لمس الذهب بأمان، لكنه إذا التصق بيدك فسيجريك في الصمام." ⁴ والواقع أن الذهب هو كتلة من المتناقضات. يعتقد الناس أنه الملاذ لدرجة أنهم يأخذونه على محمل الجد، وعندها يتحوّل إلى لعنة.

١٨

مقدمة

يا لروعة الذهب، من يمتلك الذهب يمتلك كنزاً باستطاعته مساعدة الأرواح في الدخول إلى الفردوس. تلك كانت كلمات كولومبوس أثناء رحلته الأولى إلى أمريكا. وله أن جمال الذهب الذي يتألق كالشمس، ولا يخبئ، فقد رأى الناس فيه ملاذاً يحميه من العتمة التي تتراقص بهم. ورغم ذلك نرى أن مفارقة راسكين تبرز أمامنا في كل لحظة لتجد من جديد. وسواء تعلّق الأمر ببيرسيوس وهو يبحث عن الجرّة الذهبية، أو اليهود وهم يرقصون حول العجل الذهب، أو كروسيوس وهو يداعب العملات الذهبية، أو كراسوس وهو يُبَلّون الذهب المصهور في حلقته، أو بيزارو وهو محاط بالذهب عندما قام أتباعه بذبحه، أو سوتر، صاحب الجدول الذي أُشبّ حمى الذهب في كاليفورنيا، أو القادة المعاصرين من أمثال شارل ديغول ممن خدعوا أنفسهم برؤيا اقتصاد مستقر وراسب ومتفوق عن طريق اقتناء الذهب - كل أولئك كانوا يمتلكون الذهب، بيد أن الذهب هو الذي امتلكهم جميعًا!

عندما قام يندار Pindar في القرن الخامس قبل الميلاد بوصف الذهب بأنه طفل زيوس Zeus، لا يستطيع العيش ولا الصدأ افتراسه، لكن بإمكان هذا المقتني الأنسى افتراس عقل الإنسان فإنّه لخص القصة بكاملها بجملة واحدة. ³ في سنة 1848 أعاد جون ستيوارت ميل صياغة الفكرة ذاتها ببراعة عندما كتب "يمكنك لمس الذهب بأمان، لكنه إذا التصق بيدك فسيجريك في الصمام." ⁴ والواقع أن الذهب هو كتلة من المتناقضات. يعتقد الناس أنه الملاذ لدرجة أنهم يأخذونه على محمل الجد، وعندها يتحوّل إلى لعنة.

١٨

مقدمة

يا لروعة الذهب، من يمتلك الذهب يمتلك كنزاً باستطاعته مساعدة الأرواح في الدخول إلى الفردوس. تلك كانت كلمات كولومبوس أثناء رحلته الأولى إلى أمريكا. وله أن جمال الذهب الذي يتألق كالشمس، ولا يخبئ، فقد رأى الناس فيه ملاذاً يحميه من العتمة التي تتراقص بهم. ورغم ذلك نرى أن مفارقة راسكين تبرز أمامنا في كل لحظة لتجد من جديد. وسواء تعلّق الأمر ببيرسيوس وهو يبحث عن الجرّة الذهبية، أو اليهود وهم يرقصون حول العجل الذهب، أو كروسيوس وهو يداعب العملات الذهبية، أو كراسوس وهو يُبَلّون الذهب المصهور في حلقته، أو بيزارو وهو محاط بالذهب عندما قام أتباعه بذبحه، أو سوتر، صاحب الجدول الذي أُشبّ حمى الذهب في كاليفورنيا، أو القادة المعاصرين من أمثال شارل ديغول ممن خدعوا أنفسهم برؤيا اقتصاد مستقر وراسب ومتفوق عن طريق اقتناء الذهب - كل أولئك كانوا يمتلكون الذهب، بيد أن الذهب هو الذي امتلكهم جميعًا!

عندما قام يندار Pindar في القرن الخامس قبل الميلاد بوصف الذهب بأنه طفل زيوس Zeus، لا يستطيع العيش ولا الصدأ افتراسه، لكن بإمكان هذا المقتني الأنسى افتراس عقل الإنسان فإنّه لخص القصة بكاملها بجملة واحدة. ³ في سنة 1848 أعاد جون ستيوارت ميل صياغة الفكرة ذاتها ببراعة عندما كتب "يمكنك لمس الذهب بأمان، لكنه إذا التصق بيدك فسيجريك في الصمام." ⁴ والواقع أن الذهب هو كتلة من المتناقضات. يعتقد الناس أنه الملاذ لدرجة أنهم يأخذونه على محمل الجد، وعندها يتحوّل إلى لعنة.
مقدمة

نهاية قوس قزح، يبدو الذهب وكأنه السعادة المطلقة، أنا في أعماق المنجم فيبدو كما لو أنه يبتلع من الجحيم. لقد كان الذهب هو الملحوم لبعض من أعظم الإنجازات البشرية لكنه كان أيضًا المحرّض وراء أشعة جراحاتها. عندما نستخدم الذهب لترمز إلى الأبديّة، يسمى بالبشر إلى منزلة رفيعة - النبالة، الدين، اللياقة، أنا عندما نعتبر الذهب هو الحياة الأزلية، فهو يدفع بالبشر نحو الموت.

تكمن أكثر تناقضات الذهب غموضًا في المعدن نفسه. فهو معدن مفتوح بحيث يمكن تشكيله بأية طريقة ترغب بها، فحتى أكثر الأقوم بدائرة كان بمقدورها صنع قطع بديعة من الذهب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الذهب غير قابل لللفتة. وبإمكانك أن تصنع منه وأن تصنع به ما تشاء، ولكن ليس بإمكانك أن تجعله يختفي. فالحديد الخام وحليب البقر والبرم وحتى الصور التي تظهر على شاشة الكمبيوتر، كلها أشياء قابلة للتحويل إلى أشياء أخرى شديدة الاختلاف عن الحالة الأصلية بحيث لا يمكن التعرف عليها. أمّا بالنسبة للذهب فالوضع يختلف. حيث تتبدى نفس المزايا في كل قطعة منه. فالذهب في الأفرات، وفي الهالة المرسومة على اللوحة الجدارية، والذهب الذي يكسوّ الأعضاء في المجال الشريعي في ماستنبروينز، والنقاط الذهبية على خوذات لاعبي فريق نوتردام، والسيانك الذهبية المحفوظة في المخابز الأمريكية الرسمية في فورت نوكس جميعها مصنوعة من المادة ذاتها.

ورغم حالات الهوس المعقدة التي كان الذهب وراءها، إلا أنه بسيط من حيث الجوهر لدرجة تبعث على الدهشة. إنّ رمز الكمياتي AU مشتق من كلمة التي تعني "الفجر المتألق"، ولكن رغم الروعة التي يوحي بها هذا الرمز، يبقى الذهب عنصرًا خاملاً كيميائيًا مما يفسر سرّ تألقه. وفي
مقدمة

القاهرة، يمكن أن ترى جسر أسنان مصنوع من الذهب لمصنوع من الذهب لشخص مصري قبل 4500 سنة ومازال بحالته جيدة بحيث يمكن استعماله الآن. والذهب كيف بشكل استثنائي، فالقدم المكعب منه يزننصف طن. وفي سنة 1875 لاحظ الاقتصادي الإنكليزي ستانلي جيفونز أن العشرين مليون جنيه التي يجري تداولها يومياً في الصفقات في غرفة المقاصة في لندن، كانت لتزن 157 طناً لو أنها كانت تدفع بالعملات الذهبية "وكانت تتطلب ثمانين حساساً لنقلها".

وتعني كثافة الذهب أن كمية صغيرة جداً منه يمكنها أن تقوم بدور نقد من الفئات الكبيرة.

والذهب ليحن كالمجروج. فالذهب الموجود على المصنوعات الزجاجية الفينيسية جرى طرق إلى إسماك لا تتجاوز خمسة من المليون من البوصة - وهي عملية تعرف باسم الطلاء بالذهب. وقد استخدمت عملية الطلاء بالذهب هذه استخداماً مبتكرًا لم يسبق له مثيل من قبل الملك بطليموس الثاني ملك مصر (285 - 246 ق م) عندما جعل دباً قطبياً من حلبة الحيوان الخاصة به يسير في مقدمة موكب احتفالي خلف مجموعة من الرجال يحملون تماثيلاً مطلباً بالذهب بطول 180 قدمًا(6). وبإمكانك سحب أونصة من الذهب وتحويلها إلى سلك بطول خمسين ميلاً. أو بإمكانك، إذا أردت، طرحها لتحول إلى صفية تغطي مساحة تبلغ مائة قدم مربع (7).

وبعكس أي عنصر آخر على سطح الأرض، لا يزال القسم الأعظم من الذهب الذي تم تعديته متوافداً حالياً، ونرى الكثير منه في المناخ المتفجر يخرج التماثيل القديمة وأثاث تلك التماثيل، أو معروفاً بشكل قطع نقدية، كما نرى

(6) كيف أمكن لفرعون مصري أن يحصل على دب، وقطبياً أيضاً، قبل منتصف سنة من ميلاد المسيح؟ ... يستشهد المصدر بالكاتب اليوناني المعاصر له أثينايوس الذي نشأ في مصر.
بعضه على صفحات المخطوطات المزينة بالرسوم، وبعضه الآخر بشكل سبائك براعة مخبأة في الأقبية المعتمدة للمصادر المركزية، كما نرى الكثير منه على الأصابع والأذان وفي الأسنان. وهناك تلك البقية الباقية التي ترقد بهدوء داخل حطام السفن في أعماق البحار. وإذا جعلت من كل ذلك الذهب كومة واحدة بشكل مكعب صلب تستطيع وضعه على متن إحدى ناقلات النفط المعاصرة الضخمة(8) يكون وزنه الإجمالي ما يقارب ال 125,000 طن(9)، وهو مقدار ضئيل تستطيع صناعة الفولاذ الأمريكية إنتاجه في بضع ساعات فقط، فإمكانت هذه الصناعة إنتاج 120 مليون طن سنوياً. تبلغ قيمة طن الفولاذ 550 دولاراً، أي 2 سنت للآونة - أما كمية 125,000 طن تقريباً من الذهب فتبلغ قيمتها تريليون دولار بالأسعار الحالية(8).

لا يبدو ذلك غريباً... فنحن نستطيع أن نبني من الفولاذ أبراج المكاتب وأن نصنع السفن والسيارات والحاويات والآلات من كل أنواع، أما من الذهب، فإننا لا نتمكن من بناء أي شيء، ومع ذلك فإننا نعتبر الذهب هو المعدن الثمين. ونتوق للمذهب ونتناحب مللاً أمام الفولاذ. وبعد أن يبدأ كل الفولاذ ويصبه البلاء، وإلى الأمام، سيبقى مكعب الذهب محظوظاً بمظهره وكمته ما يزال جديداً. تلك هي الحياة المديدة التي تداعب أحلاماً جماعة.

إذا فالمقاومة العنيفة للتآكد والكثافة غير العادية والطوعية للطرق - هذه الخصائص الطبيعية البسيطة هي التي تفسر الصيغة الرومانسية للذهب (حتى بعد ذاتها لا تتضمن ما يثير الخيال، فهي مشتقة من كلمة إنكليزية Gold كلمة

(8) في معظم الأمثلة التي استشهدت بها، قمت بمعايرة أوزان الذهب بالطن المتر، رغم أن العادة المتبعة هي في استخدام ملايين الأونصات. ليس من الصعب إدراك فكرة بضعة آلاف من الأطنان - مهما عظم الرقم - بينما لا تنقل فكرة ملايين الأونصات الكثير من المعنى.
قديمة

Geol: وتعني "أصير" هذه التركيبات الكيميائية البسيطة تكشف جمال الذهب الذي اختاره "يهوه" وجعله لنزيفين تابوت العهد، فقد أمر موسى على جبل سيناء قائلًا: "وغشيه بذهب نقي، من داخل ومن خارج تغشيه، وتضع عليه إكيلًا من ذهب حواليه"(10). كانت تلك مجرد بداية: فقد أمر الرّب بأن يكسو الذهب الخالص حتى الأثاث والقطع المثبتة والعناصر الزخرفية كتماثيل الملائكة.

صدرت تلك الأوامر قبل عدة آلاف من السنين. فما هي مكانة الذهب في عالم النّاس في عالم النّاس الذي يحمل بالفن التجريد ويثاب الحسناء المصنوعة من قبّل كبار المصمّمين واستراتيجيات التأمين المعقدة والنقود المتماول عن طريق الكمبيوتر ومنصات الإنترنت؟ هل يحمل الذهب أي معنى في عصر تتداون فيه التقاليد والأشكال الرسمية باستمرار بحيث يتعدّر التعرّف عليها؟ وفي ظل اقتصاد عالمي تزداد فيه سيطرة المصرفيين المركزيين والمؤسسات الدولية، هل ما زال الذهب يتمتع بالأهمية نفسها؟

إن مرور الزّمن وحده سيكشف لنا إن كان الذهب قد انتهى تماماً كذخيرة لقيمة النقود، ولكن هناك شيء واحد لا يتطرق إليه الشك: إن دوافع الجشع والخوف ومشاعر التوق إلى القوة وإلى الجمال، التي حركت القصص التي تلت تلك الدوافع والمشاعر، ما تزال حيةً وفعالة في اللحظات الراهمة. وبالتالي يمكن القول: بأن قصة الذهب هي قصة عصرنا الحالي يقدر ما هي حكايته من حكايات الماضي. فمن الملك المسكيين ميداس الذي دئبه حب الذهب إلى علي خان الذي كان يوزع سنويًا مقدار وزنه ذهباً، ومن المناجم الرّطبة في جنوب أفريقيا إلى الأقليات فائقة النّظافة في فورت نوكس، ومن الأعمال الفنية البديعة لشعب سكانتها إلى معابد قبائل الأنكا، ومن الأسواق الشعبية في البنغال إلى الأسواق...
المالية في مدينة لندن، يعكس الذهب سعي البشر وراء الحياة الخالدة - وراء اليمين المطلق والنجاة من الخطر.

إذا الفكرة الرئيسية في الحكاية بأكملها هي تلك المفارقة الساخرة في أن_gold لا يمكن حتى للذهب تحقيق هدف ذلك السعي. فالناس مثلهم كمثل مسافر راسكين الذي قفز من السفينة، يأخذون رمز الذهب على محمل الجد إلى حد كبير ويقومون، وقد أعماهم بريقه، بالتخلي عن أنفسهم في سبيل وهم.

إن تتبع الفصول الآتية يكاد يكون زمنياً إلى حد ما، لكن القصة ليست تأريحاً كاملاً للذهب ولا تحليلًا شاملًا لدوره في الاقتصاد والثقافة، رغم كثرة التفاصيل المتعلقة بتاريخ المال والمصارف. وقد قمت، عوضاً عن ذلك، بالتحرى عن تلك الأحداث والقصص المتعلقة بالذهب والتي جذبتني أكثر من غيرها لأنها تُظهر مدى اليأس والإحباط والذين أثارا السلوك البشري. وتشهد القصة بالخواص السحرية والدينية للذهب لتبين التأثير المثير للذهب وصولاً إلى تحوّل الذهب إلى نقد. وخلال مسيرة هذا التحول لن نفوذنا ملاحظة المزايا السحرية للذهب أو مفارقات تأثيره على البشرية.

أمل أن تقدم المواد التي اخترت أن أضعها في الكتاب توضيحاً للقارئ، وربما أغاظته أحياناً، بشأن كيفية التي قام بها ذلك الافتقان والهوس والعدوانية، الناتجة عن ذلك المعدن الغريب والفرزد، بصياغة المصير البشري عبر العصور.
معدن لحكل الفصول

A Metal For All Seasons
إحصاء على الذهب بأيِّ عنوان

لو أن الذهب كان أكثر وفرة على الأرض – كالملح مثلاً – فكانت ربما لم يكن ليتمتع بتلك القيمة والأهمية رغم جماله وخصائصه الفيزيائية الفريدة. ولكننا نرى أن الذهب اكتُشف في كل الفارات على وجه الأرض. قد يبدو ذلك تنافضاً، لكنه ليس كذلك. فمع أن مكان الذهب واسعة الانتشار، بشكل أو بآخر، إلا أن أيها منها لم تكن له تهاب الذهب الكامن فيها بسهولة، فالعثور على الذهب وإنتاجه يتطلبان جهداً كبيراً بالمقارنة مع مقدار المعدن الأصفر البراق الذي يبدى للعيان في نهاية العملية.

فمن أجل الحصول على الإنتاج السنوي من الذهب في جنوب إفريقيا، مثلاً، والبالغ خمسين طن تقريباً، يتطلّب الأمر استخراج وطحن سبعين مليون طن من التراب – أي كمية تفوق كمية المادة التي تشكّل هرم خوفو (1). صحيح أن مناجم جنوب إفريقيا هي الأسوأ من نوعها، ولكن جميعنا يعرف فصص الباحثين عن الذهب في أربعينات القرن التاسع عشر وهم يقومون يوماً بعد يوم بغسل التراب في مياه كاليفورنيا ليتهيي بهم الأمر إلى الحصول على القليل من قطع الذهب، وقد وصف ويل روجرز الوضع بعد عودته من زيارة منطقة
كلونديك بقوله: "هناك فرق كبير بين التنقيب عن الذهب والتنقيب عن السبانخ"(2).

ولم يؤدّ هذا الخلل الكبير في معدل الجهد إلى المردود إلى ثني الناس عن السعي وراء الذهب في كافة أنحاء العالم - ولربما شكّل ذلك أوضح دليل على المكانة الرفيعة والحيوية التي يتمتع بها الذهب منذ أقدم العصور، وعلى كونه مادة أساسية لا تقاوم. وقد تميز السعي وراء الذهب بالجشع حتى في الأساطير، كما سنعرف من خلال هذا الفصل.

رغم أن الذهب لا يختلط بغيره من المعادن، إلا أن هناك عروقًا متفرقة منه تتوزع عبر الجبال حيث ملا غرانيت والكورتز تلك التصدعات الموجودة في قشرة الأرض ليتم ضغطهما معاً فيما بعد بفعل الحرارة الشديدة عبر ملايين السنين. وقد قامت العوامل الطبيعية بحرق هذه التصدعات وبعثرتها بمرور السنوات، لكن الذهب احتفظ بصفاته رغم تعرضه لتأثير القوى المخربة في الطبيعة. وإنسبان الكثير منه عبر الجداول الجبلية، وكانت كثافة الذهب العالية ووزنه يؤدي إلى فصله عن بقية المواد الموجودة في الماء. حيث كان يترسب في القاع بشكل شاذات أو يتدفق معها على هيئة مسحوق ناعم كالتراب.

وبالمقارنة مع الحاجة إليه، يبدو الذهب وكأنه كان أكثر وفرة في العصور القديمة، وبخاصة في مصر والشرق الأوسط، منه في عصر الرومان وما تلاه. فقد كانت كمية صغيرة من الذهب تكفي للعديد من الأغراض عندما كانت تستخدم للترسيب والزخرفة فقط لا لسكي النقد أو للاستهلاك: كان المصريون يستخرجون من المنتجات طناً واحداً فقط في السنة(3). وكان معظم الذهب المتوفّر موجوداً في حوزة الملوك ورجال الدين إلى أن جاء الوقت الذي تطور
في النقد، وهو ما جعل الذهب ينتقل إلى أيدي عامة الناس لتزداد الحاجة إليه. وكان استخدامه شعاعياً إلى حد كبير، فقد كان وسيلة لعرض القوة والثروة والمكانة الرفيعة والقرب من الآلهة. أما الكمية المتبقية فكانت تستخدم للمجوهرات ولأشكال الأخرى من الزينة الشخصية.

عندما هبط موسى [عليه السلام] من جبل سيناء لسلم الوصايا العشر لشبهه، وجد اليهود في حالة هجاء وهم يعبدون عجلاً مصنوعاً من الذهب. وقد كان غضبه شديداً لرؤيتهم يحتون أمام معبد يشبه آلهة أعدائه المصريين بحيث أنه حطم الألواح التي كانت تحوي كلمات الرب - الوصايا العشر - التي كان قد جاء بها لتوه من جبل سيناء. وتكشف لنا القصة أن اليهود رغم كونهم عبداً كانوا يحملون كميات وافرة من الذهب. لم يكن قد خطر لهم أن يستخدموا ذهبهم في شراء خراتهم في مصر، بما أن الذهب لم يكن يعتبر نقداً في ذلك الوقت، ما كانوا ليجدوا سوى قلائل ممن يقبلون به. وحتى لحظة صهر ذهبهم ليصنعوا منه العجل، كانوا يستخدمونه لتزيين آذانهم وأذاعهم وأعناهم.

إذا ذكر الذهب أكثر من أربعمائة مرة في الكتاب المقدس يؤكد حقيقة وفرة الذهب في ذلك الوقت. فقد قال أيوب الصابر: «إن كنت قد جعلت الذهب عمداً أو قلت للإبزيم أنك متكامي. إن كنت قد فرحت... لأن يدي قد وجدت كثيراً... فهذا أيضاً إثم بعرض للقضاء، لأنني أكره جعلت الله من فوق» (4). أما إبراهيم، مؤسس الأمة الحنيفية، فقد وصف في سنن التكوين بأنه «كان غنياً جداً في المواشي والفضة والذهب». وقد زود الخادم الذي ذهب لاصطحاب رفقة بنته مليئة بالذهب، بما في ذلك قرف للأئف.

عندما صعد موسى إلى جبل سيناء لتخليق كلمة الرب، كلفه الرجل بأكثر من مجرد مهمة نقل الوصايا العشر والقواعد المرتيبة بها. فقد أصدر تعليمات دقيقة بشأن تشييد الحرم المقدس الذي يجب أن يبعد فيه اليهود، إضافة لتابوت العهد الذي سيوضع ضمن الحرم. بدأ الرب مباشرةً بأن حدد «وتشييمه بذهب...»
نقي، من داخل ومن خارج تغشيه، وتضع عليه إكليلًا من ذهب حواليه». كانت تلك مجرد بداية: فقد أمر الرجع أن يكسو الذهب الخالص حتى الأثاث والقطع المثبتة والعناصر الزخرفية كتماثيل الملائكة. وتضم التعليمات المذكورة بين الإصحاحين 25-28 من سفر الخروج، ما يقارب ثمانية مقطعاً تتعلق بالقياسات التفصيلية المطنية والتصاميم.

ويبعد أن اليهود بمجرد أن استروا في أرض الميعاد، بدأوا بتجميع كميات كبيرة من الذهب الذي كانوا يحصلون عليه في معظم الأحيان من نهب القبائل التي كانوا يهزمونها في المعارك. فقد استولى موسى وقواته على ما يزيد عن ثلاثمائة بأوند من الذهب من الميدينيين: "مجوهرات ذهبية وخلاخيل وأسوار وحوتام وأفرام وأغلال للأذان"\(^5\).

وكان الذهب يلبي على الجدران الداخلية لبيكل سليمان الكبير (الذي يشكل حائط المبكى الحالي في القدس جداره الغربي)، والذي كان يبلغ طوله 135 قدمًا، وعرضه 35 قدمًا وارتفاعه 50 قدمًا، وكان مقسمًا إلى ثمانية حجرات. وقد أغرم سليمان بإغراق ممتلكاته الخاصة بالذهب: كانت دروع مصنوعة من الذهب، كما كان عرشه العاجي مطعماً بالذهب، وكان يرشف الشراب من أنية ذهبية\(^6\).

و عندما جاءت ملكة سبا لتزور سليمان، جلبها معها كمية من الذهب (كم يحضر فحماً إلى مدينة نبو كاسل) قدرت بثلاثية أطنان - أي ما يساوي أكثر من 20 مليون دولار بالأسعار الحالية\(^7\).

اختفى الحرم المقدس وتابوت العهد الذين ناهما موسى بحسب المواصفات المفصلة التي وضعها الرجع. كما طممت آثار هيكل سليمان الضخم المكسو بالذهب. ولكن في سنة 532 ميلادية، وبعد أن عمل عشرة آلاف رجل لمدة ست سنوات واستخدموا ما يزيد على اثني عشر طناً مترماً من الذهب لبناء كنيسة القديسة صوفيا في القسطنطينية، كان بإمكان الإمبراطور البيزنطي جوستنيان - الذي أشرف على العملية بكاملها - أن يشرح قائلاً: "لقد
إحصل على الذهب بأي ثمن

تقول عليه يا سليمان (8) كان جوستنيان ضليعاً في أساليب استخدام الذهب، فقد ورث 320,000 باونداً من الذهب استخدمها بأكملها، ثم فرض ضرائب على رعاياه لدفع نفقات جيوش المرتزقة وتمويل الأعمال العامة، وأخيراً، وهو الأهم، لإرضاء أعدائه وثنئهم عن غزو المناطق الخاضعة له. إن استخدام الذهب للدلالة على قوة الكنيسة قد تكرر في الزخارف والفسفيساء الذهبية البراق في كل أنحاء إيطاليا وإسبانيا، وحتى في السهوب المروحة في روسيا.

لم يكن سليمان، ولا حتى يهوه نفسه، أول من استخدم الذهب للإيحاء بالمهاباة. فقد كان قدماء المصريين هم المثل الذي سارت على هواه سائر الأديان الأخرى فيما بعد. كان الأمر هسياً بالنسبة لليهود الذين كانوا يؤمنون بإله واحد بالمقارنة مع المصريين الذين كان لديهم ألفاً إليه يحب القيام بواجباتهم، وكان للعديد من هؤلاء علاقة ما بإله الشمس ذي القدرة الشاملة.

ومن أجل إقناع الجميع بمدى قوة ومعرفة ألفي إنه يتطلب الأمر الكثير من الذهب. وقد واجه المسيحيون بدورهم مشاكل مماثلة، فهم لديهم إنه واحد فقط للعبادة، ولكن لديهم أيضاً عدة آلاف من القديسين يجب النجوع بهم إليه.

كان استخدام الذهب في مصر امتيازاً يقتصر على الملوك، ولم يكن متوافراً لأحد ما عدا الفراعنة، وقد سارت لهم تلك القيود انتقال أدوار مشابهة للآلهة وإضاءة المصداقية على شخصيتهم المقدسة عن طريق التحلي بالمادة التي كانت تزين آلتهم. وكانت صناعة المجوهرات الذهبية في مصر فناً رفيعاً، حيث أُعدِت بسخاء على الملوك، الأحياء منهم والأموات.

وهناك مثال مشير للإعجاب عن استخدام الذهب لإظهار القوة قدمته امرأة من الفراعنة، كانت امرأة فاتنة وصفها عالم الآثار المصرية جيمس بريستد بقوله: «أول سيدة عظيمة في العالم» كانت حتشبيسوت إبنة تحتمس الأول الذي كان أول فرعون دفن في وادي الملوك في طيبة سنة 1482 ق.م تقريباً. بعد
استيلاء حتشبيسوب على السلطة من ابن أخيها وابن زوجها حوالي سنة 1470 ق.م. تربعت على العرش حتى وفاتها حوالي سنة 1458 ق.م. وكانت تُعرف بثمانين قبلاً تقريباً، بما في ذلك ابن الشمس وحورس الذهبي (إله النور المصري). ورغم أنها رفضت أن تضيف إلى ألقابها اللقب الملكي التقليدي "الثور القوي" إلا أنها كانت تُصوَّر في معظم الأعمال الفنية المعاصرة لها بصورة رجل (9).

كانت حتشبيسوب امرأة مثيرة للإعجاب بكل المقاييس. فقد عملت على تعزيز حركة التجارة بين مصر وكل من فلسطين وسوريا وكريت. وكانت هذه الحركة قد ضعفت خلال السنوات المئوية والخمسين السابقة عندما كانت مصر محتجزة من قبل الغزاة الآسيويين المعروفين باسم الهكسوس. ولم يتوقف التنقيب عن الذهب طوال فترة حكمها، حيث أخذت أعمال التنقيب تتجه أبعد فأبعد نحو الجنوب. ويمكن القول إنها قد وصلت إلى زيمبابوي الحالية.

كان ولع حتشبيسوب بالذهب كبيراً، فقد أحبت تشبيه الأبنية لدرجة تجعل لويس الرابع عشر وقصره الفيروسي يشعران بالخزي أمامها. كما كانت تحب أن تطلي وجهها بمزيج من ثوب الذهب والفضة. وعندما قررت إنشاء نصب ضخم لآمون راع، إله طيبة الرئيسى، كان تصميمها الأصلي يتضمن عمودين من الذهب بطول مائة قد تم رؤيتهما فوق جدران أبنية الكرنك، التي تغطي مساحة أكبر من مساحة الفاتيكان. وبعد أن أقنعتها مستشارها بأن تكون أكثر اقتصاداً، بنت العمودين من الفراغات وغطيت القمتين فقط بالذهب. ولكن حتى ذلك كان يتطلب كميات كبيرة منه. وعندما انتهى العمل، قال: "إن ارتفاعهما يخترق السماء... عندما تشرق الشمس بينهما، يغمر النور الأرضين... أنتم يا من سترون هذين النصبين بعد سنوات طويلة ستقولون: لا نعرف كيف أمكن لهم أن يصنعوا جبلين كاملاين من الذهب" (10).
كان أكثر الذهب في زمن العصور النوبية ومصر القديمة منذ أربعة آلاف سنة تقريباً قبل الميلاد، يأتي من الأراضي الوعرة الجرداء في جنوب مصر والنوبة، وكان المصريون يسمون الذهب nub. وقد استمرت النوبة في تزويد العالم الغربي بالذهب حتى القرن السادس عشر. واستناداً لأحد المصادر، فقد كان إنتاج المناجم النوبية يتجاوز إلى حد كبير الكمية المستخرجة من كل مناجم العالم المعروف في العصور التي تلت، وحتى اكتشاف أمريكا(11).

وكان المصريون قد طوروا تلك المناجم من خنادق قليلة الغور، وبمرور الوقت قاموا بحفر أبار عميقاً معقدة في الهضاب. وكانت المعاناة البشرية في الداخل تزداد بازدياد عمق المناجم. ويقدم لنا ديدوروس، وهو رجل إغريقي زار مصر خلال الفترة التي كان فيها بوليوس قيصر يحكم روما، يقدّم أفضل وصف للفظائع التي كان يعانيها العمال في تلك المناجم. كان الهواء داخل سراديب المنجم نابتاً، كما كانت الشمع النحيلة، والتي تكاد لا تضيء شيئاً في تلك العتمة الرهيبة، تستنفد الهواء باستمرار وكانت الحرارة لا نهاية، وكثيراً ما كانت الأرض تنهار إضافة للمياه الجوفية التي كانت مصدر خطر دائم. أما النازح التي كانت تستخدم لشق الكوارترز في الصخر، فقد كانت تُطلق أبخرة الزرنيخ التي أدت إلى حالات موت تعقب معاناة أوجاع فظيعة بين العديد من الأشخاص الذين كانوا يستنشقون تلك الأبخرة. وكان على العبيد أن يعملوا مستلقيين على ظهورهم أو جنبيهم حتى الموت، هذا إذا لم يُسحقوا تحت الصخور المتهاوية قبل أن يلتفوا أنفسهم الأخيرة تحت وطأة الإرهام(12).

لا عجب إذاً أن تكون العبودية واسعة الانتشار، وأن تكون الحروب مهمّة، فقد كانت الانتصارات العسكرية تجلب أعداداً جديدة من العبّيد للعمل في المناجم. ويقول ديدوروس إن ملوك مصر لم يفتقروا على استعباد المجرمين الخطرين أو أسيئى الحرب، لكنهم استعبدوا حتى «أنسابهم وأقاربهم» أيضاً، رجالاً ونساء وأطفالاً، تحت ضرب السياط ودون مأوى أو رعاية مهما كان نوعها(13). وأسلوب يدل على الحذق، كان العبّيد يعملون
تحت حراسة مرتزقة جرى استحضارهم من أمم مختلفة. فنظرًا لعدم وجود من يتكلمون لغة العبيد من بين هؤلاء المرتزقة، لم تكن هناك ثمة فرصة أمام العبيد لرشوة الحراس أو للتأمر معهم بغية الهروب.

كان استخدام العمالة هو الأسلوب السائد في التعدين حتى القرن العشرين، ما عدا تلك العملية التي ابتكرها الرومان في إسبانيا التي كانت هضابها المليئة بالذهب تشكل عماد الاقتصاد الروماني. كان الرومان، في الأصل، يستخدمون العمالة للحفر حتى عمق يصل إلى 650 قدماً وذلك لاستخراج الذهب الخام من الريف الإسباني، لكنهم ووفق طريقة جديدة تدعى الضرب الهيدروليكي، قاموا باستخدام دفقات قوي من الماء لكسر الصخر وكشف التراب الجاف على الذهب. والمياه كانت تأتي من خزانات ضخمة على ارتفاع قد يصل إلى أربعمائة وحتى ثمانمئة قدم فوق الموقع. ورغم أن الطرقية كانت فعالة ومثمرة لدرجة بالغة الروعة، إلا أنها أدت إلى جرف جبال بأكملها وتخرير المزارع وملء العديد من الأنهار والمرافئ بالطمغ.

وكانت طريقة الضرب الهيدروليكي هذه تُستخدم أيضًا في بقية أنحاء أوروبا ولكن بأسلوب متفاوت، لكن أبرز عودة لاستخدامها كانت في كاليفورنيا سنة 1852، في ذروة فترة الذهب. وقد تم تقليد الأسلوب الروماني بدقة في منطقة ساكارامنتو، حيث كانت المياه تحت ضغط يصل إلى ثلاثين ألف غالون في الدقيقة تنافع بعطف إلى الجبال ومنحدرات الهضاب. الدمار الذي لحق بالبيئة كان هائلًا. فقد اخفت غابات ومزارع خلال وقت قصير، ووصل حطام الصخور إلى خليج سان فرانسيسكو مخلفاً وأرضًا تكسوها أكوام الصخور ومنحدرات الجبال الجرداء. ورغم ذلك، بقيت طريقة الضرب الهيدروليكي هي الأسلوب الرئيسي لاستخراج الذهب في كاليفورنيا حتى سنة 1884، حين استطاع المواطنين الغاضبون معها بقوة القانون.
لقد صاغ ملك إسبانيا فرديناند عبارة خالدة سنة 1511، إذ قال: «إن أمكن، بشكل إنساني، ولكن بأي ثمن - إحصل على الذهب».

ليس كل الذهب بحاجة لأن يستخرج من المناجم. إن إنه عندما ينجرف مع الجداول الجبلية، يستطيع المنقب الخوض في الجدول وغرب عش姐妹 الذهب الخام التي اقتصب من منحدرات الجبال. وقديماً كان يتم جمع الذهب بهذه الطريقة في آسيا الصغرى، حيث ظهرت العملة الذهبية لأول مرة بشكل رسمي. وبعد 3500 سنة تقريبًا، بدأت موجة فورة الذهب في كاليفورنيا في القرن التاسع عشر على ضفاف نهر ساكرامنتو، عندما اندفع الباحثون عن الذهب إلى النهر بمعداتهم البدائية (لغسل) الذهب من التراب والخصم في المياه المتدفقة.

كانوا يطبقون أسلوباً يعود تاريخه إلى الإغريق القدماء، الذين كانوا يستخدمون جلود الخراف الصوفية لغسل التراب والخصم لاستخراج الذهب.
من الأنهار - وكان الصوف ذو الجعدات الكثيرة على جلد الخراف خير وسيلة
لاحتجاز شدريات الذهب من المياه التي كانت تتدفق مندفعة على منحدرات
الجبال. إن ذكر الجزء والذهب معا يستحضر إلى الذهن مباشرة غيسون والجزء
الذهبية، وهي أسطورة تستحق منا استشرافاً موجزاً نظراً لمغزها الأخلاقي (18).

كان فرايكسوس، وهو ابن ملك بوبيتا في شرق اليونان، يتعهد لسوء
المعاملة على يد زوجة أبيه، ولهذا دبرت والدته أمر هروبها مع شقيقته على ظهر
كبش مجنح جزئه من الذهب الخالص، وهو هدية سخية كانت تلقتها من هرمز
(لقاء خدمات لم تذكر بالتحديد). ولم يكن بالإمكان أن تسبر تلك الرحلة دون
مصاعب، لأن الجزء الذهبية لا بد وأنها كانت تنقل حتى على كبش مهدى من
هرمز. ويبعد أن شقيقة فرايكسوس أصيبت بغثيان الطيران، ونظراً لعدم توفر
وسائل الراحة الموجودة في الطائرة الحديثة، شعنت بالدوار ووقعت عن الكبش
لتسقط في البحر، وقد سريت البقعة التي سقطت فيها باسمها، هيليسونت.

أما فرايكسوس فقد واصل الطيران. وبعد رحلة قطع خلالها ما يصل على
الألف ميل، وصل إلى كولنيس على أقصى الشاطيء الشرقي للبحر الأسود.
ولساعته بالوصول سالماً على قيد الحياة، قدّم الكبش كأضحية لزيوس وأهدي
الجزء الذهبية لملك تلك الأرض، آيتيس. سر آيتيس كثيراً لأن عزفاً كان قد
أخبره أن بقاءها حياً يتوقف على امتلاكه لتلك الجزء. لذلك، قام بتثبيت الجزء
الذهبية بالمسامير إلى شجرة في بستان مقدس ووضع ثينباً منفيساً ضخماً ليقوم
بحراستها.

وفي تلك الأثناء، وفي شمال بلاد اليونان، قرّر ملك يدعى بلياس أنه
من الأفضل التخلص من ابن شقيقه الوسيم والمحبوب جيسون، الذي كان
يجحاول الدفاع عن مطالبة عائلته بحقها في العرش. وقال بلياس لجيسون أن
بإمكانه الجلوس على العرش إذا قام أولاً بإنجاز عمل يليق بعمرك الفني ولا
استطيع أنا إنجازه نظراً لستي. ... أعد جزء الكبش الذهبية. ... وعندما تعود
إحصل على الذهب بأي ثمن

بتلك الغنيمة الرائعة، ستكون المملكة والصولجان ملك بديك"(9). لم يكن بيلاس ليحلم بأن ينجح جيسون ويعود يومًا ما بغنيمتاه الرائعة، بل على العكس، كان مقتنعًا بأن جيسون سيهلك في الطريق، أو على الأقل، بين أنياب التنين الذي يحرس الجزء.

استطاع جيسون الحصول على الجزء الذهبية بمساعدة بحارة سفينته أرغو، ولكن بعد سلسلة من المغامرات المضنية التي تقشعر لها الأبدان. ولولا مساعدة إبنته أبيتس ميديا، التي كانت تتمتع بقوى سحرية، لكان الفشل حليفه، فقد وقعت ميديا صريعة كيروس وأحبت جيسون بجبن واستخدمت كل ما لديها من عزم وصيام للفوز بقلبه. واستطاعت إظهار لدرجة أنه عرض عليها أن يصبحها معه عندما يعود إلى اليونان بشرط مساعدته في الحصول على الجزء الذهبية. ورغم كل الحب الذي كانت تكتبه له، إلا أن ميديا لم تكن راغبة في الاستسلام لما يمكن أن يكون خدعة لإغوانها. وقالت له: "أيها الغريب، أقسم بآلهتك وفي حضرة أصدقائك بأنك لن تجلبي بالعار عندما أكون وحيدة وحريصة في بلدك"(20). وأقسم جيسون بأن يجعل منها "زوجته الشرعية" بمجرد وصوله إلى اليونان. وبما أن قُسماً كهذا كان يعتبر ضمانة يمكن الوثوق بها كالعقود المكتوبة في عصرنا الحالي، فقد وفدت ميديا بما كان يترتب عليها بأن غنت للتنين حتى غله النعاس بينما كان جيسون يأخذ الجزء الذهبية من على الشجرة.

لم تنتها القصة نهاية سعيدة، فلم يكن بإمكان جيسون تغيير طبيعته الوصولية. فقد كان مصممًا منذ البداية، على أن يصبح ملكًا بلاده، وقد خاطر بحياته وبحياة أصدقائه بحثاً عن جلد الخروف المكسو بالذهب. واستغل ابنة الملك لينجب منها أطفالًا ووعدها بالزواج. وعندما عاد إلى اليونان ووجد أنه لا يستطيع ارتفاع العرش هرب مع ميديا إلى كورينث. وشرع هناك في التقرب من ابنة الملك كريون، لكنه لم يخبر ميديا عما نويه إلا بعد أن وافق الملك على
تزویجه من ابنته. وعندما ذكرته ميديا، والأسي يعتصر فؤادها، بقسمه المقصّد في كولشيس، برر جيسون فعلته بقوله أن وضع أولادهما سيكون أفضل لأن عروسه الجديدة كانت تتمتع بصلات اجتماعية وسياسية في كورينث أفضل مما تتمتع به ميديا. وكان العزاء الوحيد الذي قدّمته لها هو بعض الذهب والطلب من أصدقائها أن يحسنوا وفادتها.

سممت ميديا على الانتقام. وفي لفته بارعة جديرة بالمناسبات، حاكم ثوباً بديعاً مصنوعاً من فماس ذهبي أشبعته سماً، وقدمته هدية للعروس المرتبقة. فرحت الشابة المسكينة بالثوب الرائع ووضعت الفماس البراق على جسدها، ثم جدلت الإكليل الذهبية على شعرها لتلاقى مبتهج شنيعة. وأتمنى ميديا انتقامها بأن قتلت أبناءها لتتهرب بعد ذلك طائرة في عترة يجرها تنين حكسة عباس عن طريق السحر. أما جيسون، فقد ألقى بنفسه فوق سيفه ومات أمام عتبة داره.

لقد وعد ذهب جوز آتينس جيسون بالقوة، وقد حصل جيسون عن طريق هذه القوة على أميرة وعدته بالعرش. لكن الذهب، في النهاية، كان هو الذي قضى على عروسه وعلى مستقبله.
خمسة سيدات
ومخلوقات الصدفة المحتضنة

رغم أن التيجان الذهبية التي يعتبرها الملوك في المناسبات الرسمية قد
تُنقل رؤوسهم بأوزانها، إلا أنه ما من ملك اختيار الزنك أو البلاستيك بدلاً
عنها. أولع الحكام على مدى القرون بدمغ صورهم على العملات الذهبية التي
كان يجري تداولها داخل ممالكهم وخارجها. وقد بدأ هذا التوتر بين الذهب
كوسيطة للزينة والذهب كنب قبعة بداية التاريخ واستمر حتى وقينا الحالي. إن
التأثير الذي لا يخيّم للذهب، بالإضافة إلى ندرته، يوحي بقيمة استثنائية
جعلت طاسع من العجل الذهب إلى التمثال المكسو بالذهب، إلى الجزء
الذهبية، وصولاً إلى استخدامه كنف، أمرًا محتملاً. إن تأثير هذه العملية يسير
في اتجاهين: فالقدرة الشرائية الكبيرة للمذهب تزيد من التأرجح الذي نراه لدى
النظر إلى المجاهرات الذهبية أو إلى القبة المكسوة بالذهب على مبنى مجلس
النواب في إحدى الولايات.

يتحدث هذا الفصل عن طبيعة المال وكيف يبرز النقد الذهب إلى
الوجود. وسنرى كيف أن علاقة الذهب بالقوة والسحر جعلته يرتبط بالمجال
الواسع للوظائف المالية، تلك الوظائف التي تنشأ لدى ازدهار التجارة والأعمال. إن المال يخدم الثقافات ويعكس قيمتها الأساسية، وقد يفسر ذلك على أفضل وجه قدم استعمال الذهب كشكل من أشكال المال. ولا شك بأن الذهب قد لعب أهم دور له بشكل مال ضمن تلك الثقافات التي تولى الأعمال والمبادلات اعتباراً كبيراً.

إنه القيمة وحدها لا تكفي لجعل المادة جديرة بالقيام بدور المال. فهناك الكثير من المواد التي تمتعت بالقيمة لكنها لا تقوم بدور المال. بل إن أكثر أشكال المال فعالية ثقتها عن مواد كانت غير ذات قيمة، كالورق والصور التي تظهر على شاشة الكمبيوتر.

قامت الماشية والعبيد، قديماً في بريطانيا، بدور المال. وكان يجري تحديد قيمتها بالقانون - رغم أن الكنيسة، لشدة رغبتها في القضاء على العبودية، كانت ترفض قبول العبيد ككتابرات عن الآماه (1). وفي القرنين الوسطيين شاع استخدام الفلفل. وفي بعض المناطق استمر تجمع الماشية كثروة لا كمصدر للغذاء حتى وقتنا الراهن، وقد أدى ذلك إلى تدهور بئي خطير في بعض أجزاء إفريقيا، حيث انخفضت أعداد الخراف والماعز بما يزيد عن 66 مليون رأس بين سنوات 1955 - 1976 (2).

ولكن تلك المعاملات كانت حالة نادرة. أما في وقتنا الحاضر، لم يستطيع أي شيء ذي فائدة أن يقوم بوظيفة المال لفترة طويلة. فمثلًا السجان التي كانت تقبل كعملة في ألمانيا في الأيام التي تلت الحرب العالمية الثانية، تلانت دخانًا في نهاية الأمر. وعلى النقيض من ذلك نرى أن الذهب كان دائماً عديم النفع في معظم الأغراض العملية التي تستدعي استخدام معدن، لأنه...
شديد الالونة. كما أن الذهب الذي لا يوجد منه سوى 125,000 طن، يعتبر شديد الندرة بحيث لا يمكن استخدامه في الكثير من الأمور.

إلا أن الذهب يتمتع بمزايا واضحة عندما يكون مالاً بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من المواد عديدة النفع التي استخدمها الناس لهذا الغرض. فعلى عكس الصداقة الممساة كوري، التي اعتبرت ولعدة قرون الشكل الرئيسي للمال في بعض أجزاء من آسيا، نلاحظ أن الذهب متين ولا ينكسر بسهولة. فكل قطعة من الذهب، صغيرة كانت أم كبيرة، يمكن التعريف عليها بسرعة وفي كل مكان على أنها تخزن قيمة عالية. وبالإضافة لما سبق فإن كل قطعة من الذهب تقدر قيمةها حسب وزنها ونقاها، وهي خصائص لا تطبق بشكل ملائم على الماشية.

وإذا نظرنا من زاوية عدم النفع، فإننا نرى أن الصور التي تظهر على شاشة الكمبيوتر، والتي تخزن القدر الأعظم من المال في عالمنا المعاصر، هي أفضل شكل للنقود - فنحن لا نستخدمها لأي غرض آخر، ويمكن التعريف عليها بسرعة على أنها مال، وهي تزن أقل من الذهب، بل ومن الورق، يمكن تحويلها بسهولة وتفكيكها بيسر إلى أي مقدار نختاره اعتباراً من بنس واحد وحتى تريليونات الدولارات أو حتى أكثر، ويمكن لها أن تدومن بقدر ما نرغب.

وهي تتمتع بنوع من السحر الذي يجبرنا على احترامها.

لكن الذهب يستمر كمعيار للقيمة. فمن القاعدة الذهبية وحتى ذهب الأولمب، ظل الذهب يوحي باحترام أكثر مما توحي به أي مادة أخرى في التاريخ.
لا يمكننا التروي قليلاً قبل أن يملأنا الإعجاب بتطور عملتنا المعاصرة، وقبل أن نسخر من العمليات المستخدمة في مجتمعات فترات أنها أكثر بديائية من مجتمعنا. لأخذ مثالاً: النظام المالي في جزيرة ياب الصغيرة في جزر كارولين، كما وصفه، وشكل أخذ، عالم أجناس بشرية أميركي اسمه ويليام هنري فيرنيس الثالث، الذي أمضى عدة شهر في ياب سنة 1903.

يقول فيرنيس: "في بلد ينمو فيه الطعام والشراب والثمار الجاهزة على الأشجار حيث يمكن الحصول عليها عن طريق جمعها، يصعب تصوير رجل يغرق في الديون لتكونه تكاليف معيشته". ورغم ذلك يرغب الناس بالحصول على رمز ملحوظ للجهد الذي بذلوا، رغم يمكن جمعه بشكل ثروة.

كانت وسيلة المبادلات، أو بالأحرى مخزون القيمة، في جزيرة ياب في ذلك الوقت تدعى الفي. كان الفي يتألف من دولاب حجري سميك يتراوح أقطارها ما بين قطر صحن الفنجان وحتى قطر حجر رحي يبلغ اثني عشر قدمًا. كانت الأحجار التي يصنع منها الفي تأتي من مقاطع كلسية موجودة في جزيرة بابل ثواب، إحدى جزر بيلاو الواقعة على بعد أربعمائة míل، وكانت قد جلب إلى ياب منذ وقت طويل، قطعة قطرة، على متن زوارق خفيفة وأطواق خشبية، أحضرها بعض أهل البلاد المغامرين، وصفهم فيرنيس بقوله: "كان بإمكانهم الإقناع كأي كاتب سجل المراهنة ذلك السكان.

كانت قطع الفي الأصغر حجمًا والتي يمكن حملها والتنقل بها تقوم بدور وسيلة المبادلات كما كان يجري تداولها لدفع قيمة السمك أو الماشية. أما القطع الأكبر من الفي فكان لها شأن آخر. كان السكان يقومون بإحداث ثقوب في مركز تلك القطع لتسهيل تحريكها من مكان لأخر، ولكن الغالبية العظمى من تلك الأحجار الضخمة كانت ثقيلة الوزن حيث كانت تبقى دائماً في مكانها دون حراك. وفي المناسبات النادرة التي كانت تجري فيها صفة كبيرة، كانت
العملية تتم عن طريق إقرار بسيط بتغير الملكية بينما تقع "القطاعة النقدية" في المكان الذي كانت فيه بالأصل.

كانت العائلة الأكثر ثراء ضمن تلك الجماعة تمتلك فيها ضخماً لا يستطيع أحد رؤيته ولم يقدر لأحد أن يراه. فحسب رواية تلك العائلة، كان الفي الخاص بها يرقد في البحر. فقبل عدة أجيال، بينما كان أحد أجداد العائلة يقطر الفي على طرف خشبي مربوط إلى قاربه، هبت عاصفة هوجاء. وبخلاف بطل قصة راسكين، قرر ذلك الرجل أن الحياة تأتي في المرتبة الأولى قبل المال. قطع الحبل الذي كان يربط الطوف وأخذ يرقب الحجر الضخم يغوص تحت الأمواج. نجا الرجل ليقص ما حدث معه وليصف للجميع الحجم الاستثنائي للحجر الذي فقدته ونوعيته. لم يسأل أحد الشك في صحة ما رواه الرجل، ويصف فيريس الوضع قائلاً: "لا تزال القوة الشرائية لذالك الحجر سارية المفعول وكأنه يبدو واضحاً للعيان مستنداً إلى جدار مالكه".

وبمضي فيريس ليخبرنا عما حدث عندما اشترت حكومة ألمانيا جزيرة ياب من إسبانيا سنة 1898 وأرادت تحويل الممرات الصخرية المرجانية في الجزيرة إلى طريق تناسب وسائل النقل المعاصرة. لم يكن سكان الجزيرة راغبين في إضافة وقتهم في عمل من هذا النوع، رغم الأوار المتكررة من الألمان بالمشروع في العمل. قرر الألمان أخيراً فرض غرامة لا ترفع إلا بعد انتهاء المهمة. قام المسؤول الألماني بجولة في الجزيرة، ووضع على قطع الفي الثمينة علامة بشكل صليب أسود تثبت حق الحكومة بتلك الأحجار. واستناداً لما قاله فيريس: "كان ذلك بمثابة السحر فقد انكب الناس، الذين لحقت بهم الفاقة بهذا الشكل المأساوي، على العمل وقاموا بإصلاح الطرق... حتى أصبحت كمرئيات الحدائق". بعد ذلك قامت الحكومة بإزالة العلامات، وسرعان ما دفعت الغرامة، واسترجع مالكو الفي السعداء ملكية رأس مالهم.
لينعموا بالثراء». لو حدث ذلك في زمن آخر ومكان آخر، لأطلقتنا على تلك الأحداث المتتالية تعبير فرض الضرائب والإنفاق الحكومي.

تذكرني هذه القصة بتجربة شخصية حدثت في بداية حياتي المهنية سنة 1940 عندما ذهبت لأعمل في دائرة الأبحاث في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك الواقع في قلب منطقة النشاط المالي للمدينة. وذات يوم دعاني رئيس في العمل للجهو إلى أقرب البنك الفائق النظافة لرؤية الذهب المخزون فيها، كانت الأقربية على عمق خمسة طوابق تحت الأرض — أي أسفل الطبقة الصخرية، وذلك لتسهيل الوصول عن محاولة حفر أنفاق عبر الجدران الخارجية. دفنا إلى الممر المؤدي إلى القبو عبر باب أسطواني ثقيل من الفولاذ المقاب للصدأ والمحكم ضد تسرب الهواء والغبار، فقلل الباب يفتح أوتوماتيكياً في التاسعة صباحاً ويغلق أوتوماتيكياً في الخمسة بعد الظهر. وفي الداخل، كانت هناك عربية طعام تُملأ يومياً بالشطائر الطازجة من أجل أي موظف منكود الحظ قد يحتجز في الداخل عندما تغلق الأقفال الأوتوماتيكية آخر النهار. كان هناك ميزان للذهب، وكان حساساً بحيث أن حبة بازلاء كانت تجعله يتأرجح. فيما يتعلق بالذهب حتى الغبار لا يخلو من القيمة.

كان الذهب موضوعاً في حزام كبيرة، بعرض عشرة أقدام وارتفاع عشرة أقدام وعمق ثمانية عشر قدم تقريباً. كانت الحزام مليئة حتى السقف بأكوام عالية من كل الذهب يعادل حجم الواحدة حجم ثلاثة ألواح كبيرة من الحلوى. كان وزن الكتلة ثلاثين باونداً — أي أربعمائة أونصة تروبية — وكانت تساوي 14,000 دولار في تلك الأيام التي كان فيها سعر الذهب الرسمي 35 دولاراً للأونصة. وبحسب تلك الأسعار، كانت قيمة الذهب المخزون هناك تجاوز 2 مليار دولار، أي أن مجموع المال اللازم لشراء ما يعادل كامل إنتاج الولايات المتحدة من البضائع والخدمات خلال أربعة أيام في ذلك الوقت، كان مكدساً داخل مكان ضيق يقع على عمق خمسة طوابق تحت شوارع مدينة نيويورك التي
تضح بالحركة. كانت رؤية ما يزيد على مائة ألف سبيكة ذهبية، مكدسّة فوق بعضها حتى السقف تتوهج بضوء المصاصيح الكهربائية، منظراً لا ينسى ويبعث على الشعريعة.

لم يكن ذلك الذهب ملكاً للولايات المتحدة الأمريكية، بل كان ملكاً لفرنسا وبريطانيا وسويسرا وعدة دول أخرى أيضاً. فمنذ مدة طويلة، اعتادت تلك الدول أن تخزن ممتلكاتها الرسمية من الذهب في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بهدف الحماية ولأن ذلك كان يلائمها. كانت كل سبيكة مودعة بهذا الأسلوب موسومة بختم مالكها أو بعلامه مشابهة للتعرف بها. كانت هذه العملية تُعرف باسم وسم الذهب وهو تعريف قد يعود أصله إلى طريقة تحديد ملكية الحيوانات الداجنة. كان الوسم يسمح لكل دولة بتفادي كل دواعي الحرص والكلفة اللازمة لنقل الذهب في البحر أو عبر البحر لدئ اضطرارها لنقل الذهب إلى دولة أخرى. ففي حال تحتم على بريطانيا مثلاً دفع ذهب لفرنسا، لن يتطلب الأمر أكثر من أن يقوم الحارس في مصرف الاحتياطي الفيدرالي بإحضار عبارة صغيرة ذات عجلات إلى خزانة بريطانيا لينقل الذهب عليها إلى خزانة فرنسا، ثم يغيّر الوسم وبدون التغيير في سجلات ملك الديار.

هناك هذه المحفقات التي لا تتجاوز بضعة أقدام بين خزانة وأخرى، كثيراً ما تعكس تغييراً كبيراً في الثروة بين دولة وأخرى، تغييراً ذا تشعبات كبيرة تؤثّر على الرفاه الاقتصادي. ومن ذلك، فإن مصري كل دولة من تلك الدول لم يروا مطلقاً الذهب الذي تملكه حكومتهم (+). وفي حال غرق الذهب في نهر

(+) الوضع نفسه ينطبق على الأمريكيين، فآثروا قيام بالأبحاث اللازمة لهذا الكتاب، حاولت الحصول على إذن بزيارة الاحتياطي الرسمي للولايات المتحدة في فورت نوكس، كنتاكى، لكننا أعلمت بأن المشاركة هي قاعدة عسكرية لا يسمح =
مدون لكل الفصول

هذىو واستمر مسك الدفاتر على حاله، فإن النتائج الاقتصادية والمالية في كل
دولة سيكون لها ذات التأثير البعيد تماماً كما لو أن الذهب قد تم نقله من خزانة
آخر.

إن ذلك الإجراء يشبه إلى حد كبير ما كان يحدث على جزيرة ياب،

حيث كانت ملكية الموجودات الثابتة تتغير، وحيث حدثت تلك الفعاليات

الاقتصادية الهائمة التي نتجت عن قيم الألمان ووضع علامة الصليب الأسود

على الفي. وكما سترى لاحقاً، فإن الشبه بين ما يدعى بالاستعمالات البادئة

والاستعمالات المعاصرة للمال لم يتوقف عند شواطئ ياب وأقية الاحتياطي

الفيدرالي.


كانت قطع الفي في ياب هي مخزونات الثروة. والمخزون مستقر في
المكان، لكن المال يتحرك، ينتقل من جيب لآخر مخزون الثروة هو كتلة،
والمال هو مقياس الثروة.

إن ديمومة الذهب وكثافته وبريقه جعلته من الطبيعي أن يتم اختياره
كمخزن للثروة، وذلك قبل وقت طويل من التفكير باستخدامه كنقد. وقد كان
الذهب قديماً، مثل أي شيء قام بدور مخزون الثروة، كان نوعاً من الولع، أو
تعبيراً صارخاً عن القوة، أو وسيلة لإثارة حسد الأعداء أو الأشخاص الأدنى
مكانة، أو أداة تمثل لنيل الرضاء - كما حدث عندما أغرقت ملكة سبأ الملك
سليمان بالذهب.


بدخلو أى زائر إليها. تذكر وزارة الخزينة الأمريكية في تقاريرها بأننا نملك 11 بليون
دولار ذهباً، ولكن إذا لم يستطع أحد الوصول إليه ورؤيته، كيف نعرف بأنه موجود
فعلًا...
أمام الذهب المتوزع بشكل نقد، فإنه يتحول إلى شيء مختلف، فالأشخاص الذين يسعون لإفراز النقود أو إقراضها، يتوجب عليهم التمتع بالهدوء وتوخي الحذر والدقة، وامتلاك رؤية استراتيجية. وقبل أن يستخدم الذهب كنقد، بدلاً من استخدامه كمخزون للثروة، كان على الناس أن يكونوا متنجين بشكل يكفي لأن يكون لديهم ما يغرضون به، وكان من الضروري أن يصبح السفر أمراً عادياً، كما كان يتبع تحديد نظام مقاييس يفي بذلك الغرض.

وباختصار، فإن النقد يظهر إلى الوجود حين يمارس الناس الأعمال.

وفي جزيرة ياب لم تكن تجري صفقات عمل كبيرة، فقد كانت الحياة الاقتصادية هناك مشابهة بسيطة لا تجارية. نحن نحتاج إلى النقود عندما نريد استئجار شخص للعمل أو تقديم النقود لشخص آخر لقاء شيء لا نملكه. نستخدم النقود عندما نريد شيئاً، نريد اليوم لا غداً. وعندما نستدين من شخص مستعد للانتظار قليلاً قبل أن ينفق نقوده. تنتقل النقود من الشارلي إلى البائع، من الدائن إلى المدين، ومن المدين إلى الدائن. ونادراً ما يبقى المال في مكانه دون أن يتتحرَّك لمدة طويلة. كما أن هناك على الدوام شخصاً آخر معنياً بالأمر.

وكما كان الذهب لا يمثل سوى مخزون للثروة، لم تكن المدفوعات بين طرف وآخر كثيرة الشيوع. كانت العملية بطيئة، كما كانت مضيعة للوقت. لم تكن هناك سبيكتان أو خاتمان من الذهب في العصور القديمة يعتمدون بنفس الحجم أو النقاء، تماماً كما هو شأن الماشية وقطع الأحجار في ياب. وكانت النتيجة أن كل صفقة كانت تتضمن اختباراً لنقاء الذهب إضافة لوضعه في الميزان من أجل تحديد وزنه بدقة.
كانت القطع النقدية ابتكاراً فذا تم التوصل إليه لتجنب تلك العملية الممولة، أي القيام بوزن الذهب والتحقق من نقائجه، لكن القطع النقدية لم تظهر إلا حوالي سنة 700 ق م، أي بعد ألفي سنة أو أكثر من استخدام الذهب في التعاملات المالية. ورغم أن القطع النقدية مكنت الناس من تخطيط عملية الوزن والانصرف مباشرة إلى العمل، إلا أن تلك القطع لم تكن تستطيع لعب ذلك الدور إذا لم تكن حقيقية - كان عليها أن تحمل بدقة نفس القيمة التي تمثلها النقوش المكتوبة عليها وذلك كي تكون صالحة لذلك الغرض.

ومنذ البداية، كان من الضروري إيجاد طريقة قابلة لدى الجميع لقياس نقاء الذهب وتحديد وزنه، وذلك قبل أن يصبح بالإمكان استخدام الذهب كنقد. لهذا فقد أصبح للذهب نظاماً خاصاً للقياس من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة. رغم أن هناك أنواعاً معدلاً عن ذلك النظام تستخدم حالياً لقياس المعادن الثمينة الأخرى والأحجار الفنية.

يحدد نقاء قطعة الذهب حسب عدد القرابط فيها. فانفلاً، الذهب من عيار 24 قيراطاً يعني ذهباً خالصاً مائة في المائة. ومن حيث الأساس، كان Carato والجمعية Carat باليونانية، ويقال Carat بالعربية، و Keration بالإنجليزية، وهي كلمة مشتقة من الإيطالية - مقياساً للوزن لا للنقاء، وذلك لسبب قد يبحث على الضحك. فالقيراط هو شجرة الخروب، وهو شجر من الفصيلة البقولية، وتزن البذرة الواحدة لهذه الثمرة خمس الغرام.

أما اليوم فقد استعبض عن القياس بالقمحات كقياس تقليدي للوزن. فحبات الشعر أو القمح الواقعة في منتصف السبنة تتمتع بذات الخصائص الاستثنائية للقيراط - أي وزن قياسي بغض النظر عن حجم السبنة. وتزن الأونصة الروسية، والكلمة مشتقة من اسم المدينة الفرنسية حيث استخدم ذلك القياس للمرة الأولى، تزن 480 قمحًا، وانتا Troy عشرة أونصة ترويسيّة تساوي باوند واحداً، وهو يعادل باوند أفارد دوبوا.
واحد الذي يساوي بدوره ست عشرة أونصة. وهكذا نرى أن avoirdupois الأونصات الترويسية أثقل من الأونصات التي نستخدمها في العادة. والمعرفة المتبعة حالياً هو التعبير عن وزن الذهب بالقُمَّاحات، والعبر عن سعره بالأونصات الترويسية.

بدأ المصريون بطرح سبائك الذهب كنقد اعتباراً من سنة 4000 ق. م. حيث كان اسم الفرعون ميتا يسمى على كل سبيكة، وحتى أنهم وضعوا نسبة محددة بين الذهب والفضة. وخلال معظم مراحل التاريخ، كانت قيمة الفضية تُقدر بما لا يزيد عن 5 - 8 بالمائة من قيمة الذهب - بنسب تتراوح ما بين 12 - 20 لجزء من الفضة مقابل جزء واحد من الذهب - ولكن المصريين كانوا يضعون الفضية بنسبة تعادل عشرة بالمائة من الذهب بالنظير إلى أنهم كانوا يفتقرون إلى مخزون محلي من الفضية(4). وقد يعود السبب إلى أن الحسابات الرياضية كانت أسهل حسب تلك النسبة، لكننا لا نملك أي دليل على ذلك. وعلى أية حال، كانت تلك الخطوة بداية تعايش معقد وشائع وعنيف في بعض الأحيان، بين الذهب والفضة في أسواق النقد، وهي معركة كانت تلقي بظلالها على معظم مراحل تاريخ الذهب كنقد.

إن تلك العملية المربكة أي وزن الذهب والتحقق من نقاءه لدى كل صفقة تبدو أكثر إزعاجاً مما كانت عليه في الواقع. فقد كانت تلك الحضارات القديمة تشبه جزيرة ياب أكثر مما تشبه مجتمع صناعياً كمجتمعنا الحالي. فإننا تكون معظم الممتلكات عادية للملك، وعندما تكون الفعالية الاقتصادية زراعية بشكل رئيسي، وعندما يكون الانتقال من مكان لآخر صعباً بحيث تعيش معظم المجتمعات في حالة من الاكتفاء الذاتي، تكون الصفقات التجارية الواسعة النطاق إما نادرة أو ذات أهمية لا تذكر.

ولدى تزايد الحاجة للمونودة، ظهرت بسرعة فكرة استحداث ابتكار لجعل
النقود تؤدي وظيفتها بشكل أكثر كفاءة وسهولة. كان الآشوريون والبابليون أكثر نشاطًا في مجال التجارة من المصريين، ومن ثم قاموا بتطوير سبائك ذهبية أكثر دقة وانظامًا. وكانوا يدمعون السبائك الثمينة، التي يقرب وزنها من ثلاثين بونداً بنقوش تمثل أسودًا، أما السبائك الأصغر التي تزن نصف ذلك الوزن، فكانوا يدمعون بنقوش تمثل البط. كانت نقوش الأسود والبط تساعد في الدلالة على القيمة، ولكن الناس ظلوا، وحتى سنة 600 ق. م تقريباً، يرغبون في وزن كل قطعة ذهب بدلاً من قبول القيمة الإسمية لتلك النقود. كما قامت شعوب ما بين النهرين بنجزئة نقدها الذهبى إلى فئات أصغر كانت تُعرف بالثاليت والمينا والشيكل، وسرعان ما أصبحت القطع من هذه الفئات شائعة في آسيا الصغرى والمدن والمستوطنات اليونانية المنتشرة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وقد استمر بقاء الشيكل حتى اليوم في إسرائيل.

ولا شك بأن القيام بوزن المعادن الشمينة لدى كل صنف، كان عملية مزعجة لكل الأطراف المعنية، ولكن تلك الترتيبات القديمة كانت تنتمي بميزة كبيرة تلاشت بمجرد ظهور النقد. فعندما كانت النقود عبارة عن قطع معدنية مختلفة الأوزان، لم تكن لها جنسية محددة، فحتى السبائك المصرية جرى تداولها على أساس وزنها، لا لأنها كانت تحمل اسم ملك فرعوني. في الإصحاح الثامن والثلاثين من سفر التكوين نقرأ بأن إخوة يوسف باعوه إلى غرباء من بلاد أخرى بمبلغ ثلاثين شيكلًا من الفضة، دون أية تساؤلات بشأن معدلات صرف الفضة أو قبولها في بلاد غريبة. وهكذا نرى أنه في الوقت الذي كان فيه أجدادنا القدماء يسيرون شؤونهم بواسطة شكل واحد من النقد كان يقبل آنذاك في كل مكان، يحلم الخبراء المعاصرون - بعد أن ذاقوا طعم الخطينة
أمضت هذه المادة في المهمة الأولى للنقد الوطني - بعملية تسمى فوق الانتقاء الوطني دون أن تكون لديهم أدنى فكرة عن كيفية تحقيق ذلك.

لقد تطور توالي الأحداث المهلة، التي نقلتنا من سبائك الذهب البدائية وحتى النظام النقدي المكتمل، من سلسلة من الأحداث الرومانسية المثيرة التي وقعت في الجزء الشرقي من آسيا الصغرى، أي تركيا اليوم. وتبدأ هذه القصة، وهي عبارة عن أسطورة في بعض أجزائها، في فريجيا، وهي مملكة Phrygia حملت عاصمتها الاسم نفسه وتقع على حافة جرب جبلي صغير يدعى باكتولوس. كان أول ملك لفريجيا، حوالي سنة 750 ق. م هو غورديوس، وكان رجلاً فقيراً لا يملك سوى ثورين. خلف غورديوس على العرش ابنه ميداس، بدأ بذالك تقليداً غريباً في سلالة ملوك فريجيا الذين كانوا يسمون أنفسهم غورديوس وميداس على التوالي.

كان الملك ميداس الأول رجلاً فقيراً كأبيه، ولكن القصة تخبرنا بأنه كان رجلاً طبيعياً يحب إكرام المحيطين به رغم فقره. وقد تبين ذات مرة أن أحد الغرباء الذين استضافهم ميداس في منزله هو الأب الروحي لباخوس. تأثر باخوس بحسن وفادة ميداس لوالده الروحي بحيث إنه أبدى استعداده لتحقيق أي رغبة يختارها الملك.

كان ذلك العرض المغربي هو ما أوقع ميداس في المناعب. إن أمينة ميداس في أن يتحول كل ما يلمسه إلى ذهب، تعطي عادة كمثال يوضح العواقب الوخيمة المترتبة على الإفراط في الجشع. فكما يقول المثل السائر: المال ليس كل شيء، ولكن علينا التروي قليلاً هنا قبل المضي بالافتراض أن المال كان هو ما لدى ميداس الذي ورث عن والده غورديوس ثورين لا أكثر.

(6) أدمن بهذه الفكرة لمخطوط طريف وملين بالأفكار، لم يجر طبعه، بقلم أندرو ميدوز، الفن في قطع النقد اليونانية في المتحف البريطاني.
إذاً لا بد وأنه كان رجلاً فقيراً، وخاصة بالنسبة لملك. وحيث إنه كان رجلاً طيباً فلماذا نفترض هنا أنه كان جشعًا؟.. إذ أن أمينته قد تعكس رغبة ملحّة لل졌لّص بسرعة من وضع الفقر الكبير، أي اختياراً اتخذ دونما إدراك للعواقب.

لم يطل الأمر بميداس قبل أن يكتشف الخطأ الذي اقترفه. فعندما انقلب الطعام إلى ذهب وهو يهم بالأكل، ولدي تحوّل بثته المحبوبة إلى تمثال ذهبي عندما عاينها، توسّل إلى باخوس أن يبطل مفعول الأمية اللعينة. ولا شك بأن باخوس كان لا يزال يكن الاحترام لميداس، حيث استجاب فوراً بأن نصبه بالاستحمام في نهر باكتولوس. وتضمي الأسطورة لتقول بأن ميداس حوّل بذلك لمستة الذهبية إلى نهر باكتولوس، مما يفسّر كيف أصبح ذلك النهر مصدرًا غنيًا للذهب بالنسبة للفريجيين وعائشتهم الليديين. وهكذا حصل ميداس في النهاية على الأفضل في كل العالمين الممكنين - فالذهب في نهر باكتولوس جعل منه رجلاً غنيًا، لكنه أصبح قادرًا من جديد على أن يأكل ويلمس من يحبهم دون أن يحول كل شيء وكل إنسان إلى ذهب خالص. إن الموقع الحقيقي لنهر باكتولوس غير معروف حالياً، لكن علماء الجغرافيا يعتقدون بأنه كان جدولًا يحمل الذهب مع الغموض من منحدرات جبل تمولوس في الأناضول.

وعندما احتل الرومان المنطقة، أي بعد خمسين سنة تقريبًا، كان الجبل قد تأكل بفعل المياه المتدفقة، ولم يعد يعطي أي ذهب.

لم ينعم ميداس بالسعادة بقية حياته. فقد غزا السيميريون فريجياً، وهم قبيلة بدوية قوية جاءت من جنوب روسيا، وأطاحوا بميداس الذي امتنع بتناول السم هرباً من الجموع الهمجية التي كانت تطارد أبواقه. ولم تغب ذكرى ميداس، فقد بقيت عريته مقيدة إلى عمود بواسطة عقيدة صعبة الحل في معبد غورديوم الرئيسي لمدة ثلاثمائة سنة. وقد تنبأ أحد العرافين بأن من يستطيع حل تلك العقدة سيصبح ملك آسيا، ولم تكن تلك العقدة سوى عقيدة غوردون التي
قطعها الإسكندر المقدوني الشاب بسيفه سنة 334 ق. م وهو في طريقة لفتح البلاد الواقعة ما بين مصر والهند.\\n
إن القسم الأعظم من المعلومات التاريخية الموثقة المتعلقة بهذه المنطقة من آسيا الصغرى، وذلك مقارنة مع مزيج الحقائق والخرافات، وصلنا عن طريق هيرودوتس، وهو مؤرخ إغريقي عاش قبل خمسمائة سنة تقريباً من مولد المسيح. وقد حوى كتاب هيرودوتس "التاريخ" أول سرد نشري مطوف في الحضارة الغربية، ووضع قانوناً صارماً اتبعه المؤرخون الذين جاءوا من بعده. ومن خلال تلك الروايات، يبدو هيرودوتس على الدوام إنساناً دقيق الملاحظة، حكماً يثير المتعة في النفس، شديد الاهتمام بالإشاعات ونقاط الضعف المميزة للشخصيات التي اختار أن يروخ لها.

يبدأ تاريخ هيرودوتس قبل حوالي سعمائة سنة من ميلاد المسيح في لبديا، وهي منطقة شما غرب فروريا، كانت تمتد على القسم الأعظم من وسط آسيا الصغرى اعتباراً من البحر إيجة وصولاً إلى مينتي ميل تقريباً نحو الداخل. كانت العاصمة سارديس تتربع وحسب الحفظ فوق مخزون كبير من الذهب المشوب بالفحمي، وقد خُلّل معجمه مع التجاو民政ية المحدودة من الجبال لتصب في نهر باكتولوس - ويتفرج أن يعود الفضل هنا لميداس. كانت لبديا تقوم أيضاً باستخراج معدن يدعى الكتروم، ويسمى غالباً "الذهب الأبيض"؛ ثلاثة من الذهب وثلثه من الفضة. وبالكلمة مشتقة من كلمة اليونانية elector وهي تعني "ذا البريق" (الشمس في اليونانية تدعى Helio، كما في الجذر الذي نشتق منه كلمة كهربيائي] المعاصرة. ونظراً لضخامة الثروة التي كان ينعم بها الليديون، فقد كانوا كثيراً ما يغمسون في طقوس ماجنة
راقصة على شرف الملكة سبييل، وهي ملكة الجبال وراعية الخامات النفيسة والمعادن.

وإلى أقوال هيرودوت، فإن ملوك ليديا كانوا يرجعون سلسلة نسبهم إلى هرقل، وقد تواصل حكمهم اثنا عشر قيلاً، أو 550 عاماً، كان ملكهم في ذلك الوقت يدعى غاندوزل وكان مولعاً بزوجته الجميلة إضافة إلى ميله للنبيه. وفي أحد الأيام احتسب مع حارسه غايجز وذلك لتمكئن هذا الأخير من مراقبة السيدة وهي تخلع ملابسها ليظهر جسمها البديع. ودون أن يدري الرجلان، لاحظت الملكة ما حدث. وفي اليوم التالي، استدعت غايجز وأخبرته بأن أحد الشخصين يجب أن يموت، إما الشخص الذي خطط لهذا الانتهاك للخصوصية أو الشخص الذي شاهدها عارية بشكل غير شرعي.

وترك لغايز أن يختار بين أن يسغ الشرعية على ما حدث بأن يقتل ملكه ثم يتزوجها ويسبر شؤون الملكة، أو أن تقتله هي على الفور. وقد كان خياراً من النوع الذي يوصف حالياً بأنه لا يحتاج إلى ذكاء. وهكذا بدأت سلالة حاكمة جديدة ذات اسم يصعب نطقه بسهولة وهو ميرمنادي.

ورغم أن الليديين شرعوا بالغضب الشديد لمصرع ملكهم، إلا أن غايجز أقنعهم بالانتظار حتى يسمعوا قول عرافتهم لدلفي بهذا الشأن. جاء قرار العرافة لصالح غايجز، وقد لا يكون الأمر محض صدفة نظراً للهدايا الذهبية والفضية التي أهدافها عليها بسخاء فيما بعد، وتضمنت ستة أروية من الذهب زنها حوالي 1800 باونداً (ما يزيد على ستة ملايين دولار بالأسعار الحالية). ورغم ذلك فقد تنبأت العرافة بأن سلالة غايجز ستنتهي في الجيل الخامس، عندما يتأم أحفاد غراندوزل أخيراً من سلالة ميرمنادي. ولم يلق غايجز والليديين بالأنف في ذلك الحين إلى النبوءة.

حكم أول ثلاثة ملوك تحدردوا من غايجز - وهم أرديس وساديتس
وأليانس - ما مجموعه 118 سنة، انفرد اليانس وحده بسبع وخمسين عاماً منها(4). وقد قضى معظم هؤلاء الملوك وقتمهم في شن الحروب على جيرانهم في الجنوب والغرب سعياً وراء بسط نفوذهم على كامل آسيا الوسطى الغربية وصولاً إلى بحر إيجه، رغم أن أردرس (660 - 637 ق. م)، شأنه شأن ميداس، كان منهماً على الدوام بصد الغزاة السامريين. وبخلاف معظم بناة الإمبراطوريات عبر التاريخ، كان الميرمنادي يحجزون في أغلب الحالات عن تخرير بيوت ومعابد الشعوب التي يهزمونها، كما كانت هذه الشعوب تتمع بحكم ذاتي يدين بالولاء للميرمنادي. كان الملوك الليديون لا يريدون سوى إثبات مالية ومؤن مضمونة من الغذاء والمواد الأخرى، فقد كانوا يعتبرون أن وضعهم ضمن إمبراطورية مسالمة هو أفضل منه بين شعوب تتوق للانتقام منهم.

وفي سنة 568 ق. م، اعترف كرويسوس، ابن اليانس، العرش، وهو الحفيد الثالث لغايجز، وكان في الخامسة والثلاثين من العمر(5). كان كرويسوس هذا رجلاً يتمتع معظم الناس أن يكونوا بمثل ثرائه، وهذا أمر لا يأس فيه، لكنه كان أيضاً يمثل الجيل الخامس من سلالة ميرمنادي، وهذا فأثر فيه. وبغض النظر عن الكلام الذي يحتوي أكثر من تأويل والذي درجت عرافة دلفي على قوله في الحادثة، فقد ثبتت صحة توقع العرافة لغايجز بأن الجيل الخامس سيكون هو الجيل الأخير. ورغم ذلك فقد أكمل كرويسوس خلال فترة حكمه معظم الفتوحات التي كان أسلافه قد بدؤوها. ونجح في احتلال غرب تركيا بأكمله، بما في ذلك فريجيا، بل وعقد تحالفًا مع أهل إسبارطة في شبه جزيرة بليبيونسوس(6).

(*) للحصول على وصف أخاذ للهضاب الضخمة التي كانت مدفنة لأليانس، ويمكن أن تكون لغايجز أيضاً، انظر تاسيل Tassel، 1998.
ويذكر هيرودوتوس بعض القصص المسلية حول كرويسيوس. والقصة التي توضح الوضع أكثر من غيرها تتحدث عن زيارة قام بها صولون، وكان قد انتهى من كتابة مجموعة من القوانين لأهالي أثينا الذين وعدوه باحترامهما لمدة عشر سنين. رحل صولون ليقضي هذه السنوات العشر متجولاً للسياحة في البلاد.

وعندما وصل إلى سارديس، كان كرويسيوس يتحróż شوقاً ليرى خزينته بما تحويه من ثروة ذهبية. وبعد أن أراه إياها استدار إليه وسأله إنه كان حتى تلك اللحظة قد رأى شخصاً خلال أسفاره البعيدة يمكن أن يعتبره "أوفر الناس حظاً". ذكر صولون بطلانياً عظيماً من أبطال الحرب في أثينا واثنين من الرياضيين الحائزين على جوائز كثيرة. فقال كرويسيوس مصعوقاً: "بالنسبة لك إذا لا يعني الراحة الذي نعيش فيه شيئاً، حتى إنك لا تضعنا على قدم المساواة مع مواطنين عاديين".

رد صولون بالإيجاب، ثم قال: "عندما تسألني عن شؤون البشر فإنك إنما تسأل شخصاً يدرك مدى غيرة الملك واستعداده لاستثارة الغضب... يا عزيزي كرويسيوس، إن البشر هم مخلوقات الصدفة المحضة". واعترف صولون أنه بإمكان الرجال الأثرياء إشباع رغباتهم وأن لديهم من الموارد ما يستطيعون تحمل المحن به، لكنه أشار إلى أن الرجل المحظوظ لا يضطر للتفكير بالمحن: "فهو لا يعاني من أي أذى جسدي، وهو لا يمرض... وله أبناء طيبون، وهو بالإضافة إلى ذلك يتمتع بوسامة الشكل".

يخبرنا هيرودوتوس أن اليدييين "كانوا أول شعب ممن نعرف قام بسك النقد واستخدام القطع الذهبية والفضية، كما كانوا أول من عمل بتجارة النجارة". وقد كان هناك سوق في سارديس يضم مجموعة من الحونتيت الصغيرة التي تعرض بضائع متنوعة من اللحوم والحبوب إلى المجوهرات.
والآلات الموسيقية. وكان هيرونودس يستخدم تعبير "البائع المتاج" أو "البائع" ويعني في اللغة العامية اليونانية "الرجل ذو القبعة الكبيرة". وفي اللغة المعاصرة يمكن أن نفهم بمعنى "البائع المتاجول" (1). كان الليديون لا يذرون وسعا في تحويل كل ما يمكنهم تحويله إلى سلعة رائحة بحيث أنهم، كما يقول هيرونودس: "كانون يتبعون نفس عادات الإغريق، عدا الإتجار بأجسام الفتيات الصغيرات" (13). وعندما أخذت النساء بجمع القطع النقدية، صار بإمكانهن ادخال المبالغ اللازمة للد روطيات مما وفر لهن حرية، لم تكن معروفة قبلا في اختيار الأزواج.

لم تكن التحديات التي أدخلها الليديون على تطور المال والتجارة مجرد مصادفة. فالإضافة للموقع الذي كانت تشغله سارديس، عاصمة الليديين، على ضفتي نهر باكونيوز، الذي كان يناسب حاماً للذبابة المترسب مع الطمي، كانت المدينة تتربع على الطريق العام الكبير الممتد من الشرق إلى الغرب واصلاً ببحر إيجة بنهير الفرات والأراضي الآسيوية التي تلته، أي مسافة تبلغ تقريباً ألفاً وسبعمائة ميل (14). كان من الطبيعي أن تتطور التجارة والنشاط التجار يوحك النتيجة أن برزت الحاجة إلى أوزان ومقاييس، والأهم من ذلك كله، الحاجة إلى وجود شكل ملائم من المال لتسهيل الأعمال. وقد أدى المال بدوره إلى بروز الحاجة لوجود الصاغين والصرافين، ثم إلى المصرفيين في نهاية الأمر. تطورت سارديس لتتصبح مركزاً حضرياً رئيسياً يقطنه عدد كبير من العائلات الثرية التي كانت تتجمع بأعلى درجات الرفاه.

وأحد الابتكارات العبقرية الليديين كان استعمال الحجر الأسود الذي كان متوفرًا في بلادهم، وهو شبيه بحجر يشب، وذلك لاختيار نقاء الكتلة الذهبية.

(*) هل يمكن اعتبار ذلك معاً لوصف نابوليون المفعمة بالإزدراء للإنكلزي بأنهم أَمَّة من أصحاب الحونات؟
في بداية القرن السابع ق.م، كانت النقود الليدية تتألف من كتل بشكل حبة الفصاولية، تدعى دابيس، وكانت ثقيلة لا يمكن تداولها بسهولة كما أنها لم تكون منتظمة من حيث الحجم أو الوزن ولا تحمل ختماً يبين قيمتها (15).

وقد قام غايز أوى من حكم عائلة الميرناداي، بإصلاح ثوري في ليديا عندما حظر الإصدارات الخاصة للنقد المعدني (وكان يصنع بشكل رئيسي من الإلكتروم) و أسس احتكار الدولة لإصدار الدابيس. وقد استمر احتكار الدولة رسمياً لإصدار النقد عبر التاريخ. فنقرأ مثلاً، في الفترة الأولى، المقطع الثاني من دستور الولايات المتحدة: «للكونغرس الحق بسك النقود، وتنظيم قيمته وقيمة النقد الأجنبي». وقد سبقت مفاهيم التحكم بإصدار النقود لاحظ إشارة الولايات المتحدة إلى قطع النقد - ما دامت قطعة نقدية صلبة، لكن أهمية تلك المفاهيم بدأت بالتناقص شيئاً فشيئاً مع دخول العصر الحديث (16). فقد أدى تطور وسائط ائتمان قابلة للتداول في أواخر العصور الوسطى وزيادة

(*) بعد قرن من الزمان، علق فيلسوف إغريقي يدعى شيلون قائلاً "يخبر الذهب بالمحكّ وتُختار الرجال بالذهب". (كريمر، 1944 ص 178).
استخدام التزامات البنوك التجارية كنقد - أي ما يعادل الحساب الجاري في العصر الحديث - أدى إلى تجاوز احتكار الدولة إصدار النقد وتفاوت أهمية الذهب كوسيلة للدفع في الصفقات اليومية. وتغير الدور المُسنَد إلى الذهب تدريجيًا ليتحول إلى ما يشبه وسيلة لضبط النظام المالي وإلى دعم يقصد منه إرساء حدود حول إصدار كل أنواع النقد.

عندما اعتلى أرديس غايجز العرش سنة 660 ق.م، كان هو أيضاً مهتماً بإيجاد نظام مالي أكثر كفاءة. فقد بدأ بدمغ كتل الإلكتروم بعلامات تضمن وزنها وقيمتها، وكانت هناك كتل متنوعة للشعب المختلفة: فقد كان للدياب مجموعة خاصة بها، وللديمون البابلي إلى الشرق مجموعة مختلفة، وللديمون الساحلي الأيوني إلى الغرب مجموعة أخرى. ومع مرور الوقت، أصبح التدابس أكثر وضوحًا، وتم تقسيم سنة تقريباً قبل أن تصبح الكتل والدابس قطعاً نقدية يمكن تمييزها: مستديرة ومنتظمة ذات دمغة واضحة. ونقش على كل منها رأس أسد - وهو شعار السلالة التي بدأها غايجز. وانتشر هذا الابتكار بسرعة باتجاه الغرب إلى اليونان، وسرعان ما أصبح النقد هناك جزءاً لا يتجزأ من نظام تجارة أخذت تتطور بسرعة حول حوض البحر الأبيض المتوسط. وإذا كان اللديمون هما أول من ابتكروا قطع النقد واستعملها، فقد كان الإغريق هم أول من جعل من سك النقد شكلاً من أشكال البذور، وفيما يتعلق بالإغريق، كان الجمال هدفًا يسعى إليه لدى تصميم النقود مثلما كان هدفًا في كل شيء آخر يضمن عليه لمستهم السحرية.

قد لا تعد هذه القصة أن تكون سردًا تقريباً لما جرى فعلاً، لأنّه ما من حدث في ذلك الزمن البعيد يمكن له أن يكون بمنأى عن الجدل. فهنالك بعض الخبراء المعاصرين ممن يعتقدون أن سك النقد بشكل متطور كان قد بدأ في
ليديا قبل سنة 700 ق. م، وقد يكون قبل خمسين سنةً من ذلك التاريخ، رغم أن هيرودوتس قد حدد سنة 687 ق. م كتاريخ تقريبًا في تقريره، ولكن في سنة 1950، كانت مجموعة من علماء الآثار تعمل في مدينة آفسوس الأيونية الكبيرة، عندما عثرت على مجموعة من قطع النقد الليبية مدفونة تحت أنقاض معبد أرتميس، الذي كان قد بُني سنة 600 ق. م. وقد كشف العلماء عن أكثر من ثلاثة آلاف قطعة تضمّنت كتلاً دون أختم وأخرى معروضة، ومجموعة من القطع النقدية ضرب عليها رأس الأسد، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة أخرى من المجوهرات والتماثيل الصغيرة المصنوعة من الذهب والفضة. وقد ثبت بعد الفحص الدقيق أن أول قطع نقدية حقيقية تعود لسنة 635 ق. م، الأمر الذي يؤكد بدوره أن هيرودوتس كان مصيماً منذ البداية، ولم يكن من الواجب التشكيك بأقواله (18). وهذا التاريخ يُرجع، بشكل تقريبي، ببدا سك النقد إلى نهاية فترة حكم آريس، ابن غايغز، أو إلى بداية فترة حكم ابنه، سادباتس.

أما كرويسوس فقد أوصى الأمور إلى ذروتها. ومع أنها سنة تاحكأ أنه شكَّل كارثة كمخططة عسكري، وبالتالي حقق نبوءة العرافة بشأن الحاكم الخامس من أسرة ميرمناد، إلا أنّه كان رائداً مجددًا في قضايا المال وفي تقييمه للقوة الاقتصادية والعسكرية الكامنتين في المعادن النفيسة. فهو لم يكن يهزم مع صولون: كان على قناة من أنّه لا يمكن فصل المال عن السعادة.

كان والد كرويسوس أول شجاع في تلك الأسرة يصدر قطعةٍ نقدية ذهبية، تطورت فيما بعد لتصبح مصدرًا مثيرًا في مجال الصادرات في ليديا، كما كانت تستخدم للدفع لقاء الكثير من الواردات، وهكذا استفاد مستوى الحياة العادي في ليديا من المزايا المترتبة على الاتجار بشيء لا نفع منه لقاء شيء مفيد. وبما أن كرويسوس أدرك قيمة قطع النقد الذهبية تلك في رخاء البلاد، فقد سحب من التداول جميع القطع النقدية المصنوعة من الإلكترون وصهرها، ثم سُك قطعًا نقدية حسب الأسلوب الجديد الذي يعتمد الذهب والفضة.
الخالصين. وفي سنة 1964 استطاع علماء الآثار العثور على الأواني المقاومة للنار التي كان رجال كرويسيس يقومون فيها بتنقيه الذهب من الشوائب وفصل الفضة عن الإلكترون عن طريق تحمية المعادن بمزيج من الرصاص والملح - وهي طريقة لم تكتشف في الحفريات في أي مكان (19).

كان الدخول على أحد وجيبي قطع النقد التي أصدرها كرويسيس يمثل المنظر الأمامي لأسد وثور، كتابة عن سلطة مدينة سارديس. أما الوجه الآخر فكان يحمل ثقوبة أو أجزاء قوية بشكل مربع أو مستطيل لظهار قيمة القطعة - وهي إشارة خاصة بتنقيه العملات، تشير إلى أن القطع قد تم "دمغها". والأمر الأهم هو في كون كرويسيس قد جعل فئات قطعه النقدية وأوزانها تنطبق قدر الإمكاني على أوزان القطع القديمة وفواتها. كانت الفئة الرئيسية المعروفة من قبل الجميع في تلك المنطقة من العالم، تدعى الدينار المدنى stater، وقد قسمت إلى فئات أصغر بقيمة الثلث والسدس والجزء من الأثني عشر. وقد جرى سك القطع بعناية فائقة وذلك لحفظها ووزنها (20). وكانت النتيجة هي تقبل تلك القطع النقدية فوراً في جميع أرجاء المملكة. كما أدى تقسيم الدينار إلى أجزاء بقياس 1/12 إلى ظهور الأوّلصة الترويسيّة المؤلفة من 24 قيراطاً من الذهب الخالص، وعاد هذا التقسيم إلى الظهور مجدداً في الشلن الإنجليزي الذي كان يتألف من أثني عشر بنساً، وذلك حتى تمّ التحوّل إلى النظام العشري في وقت ليس بالبعيد نسبياً.

وخلال تنفيذ كرويسيس لعملية إصلاحاته، بدأ نظاماً جديداً وهو القطع النقدية المؤلفة من معدنيين، وقد ظلّ هذا النظام ساريًا في معظم العملات خلال معظم مراحل التاريخ اللاحق. كانت القطع الفضية ضرورية لتقوم بدور الفئات الصغيرة التي لا تستدعي استخدام الذهب الذي استخدم معظمه لتمويل التجارة الخارجية. وكما كان شأن المصريين، قام كرويسيس بتحديد نسبة الذهب إلى الفضة على أساس 10:1 لأنها كانت نسبة ملائمة، رغم عدم إصداره أمرًا قانونياً
بعدها الشأن (21). كان لهذا النظام المعتمد على معدنين جوانبه المفيدة، ولكن،
وكما رأينا، فإن الأنظمة المالية التي تعتمد على معدنين نادراً ما تكون ثابتة،
لأن تغير الكميات المتوفرة من المعدنين بمرور الزمن، كان يؤدي إلى تقلب
معدلات قيمةهما النسبية.

وبالرغم من كل ما سبق، كان كرويسيوس لدى انتهائه من إجراء
إصلاحه، قد أرسي دعائم أول عملية إمبراطورية في تاريخ العالم. فقد تم قبول
- بل وطلب- قطعه النقدية البديعة الذهبية منها والفضة، بسرعة فائقة في جميع
أنحاء آسيا الصغرى، كما كان يجري تداولها في اليونان على الساحل الغربي من
بحر إيجة. وقد لعبت هذه النقود التي شاع تداولها في كل مكان، دوراً هاماً
وحاسماً في رفع معدل الرخاء والتطور الاقتصادي في كمال المنطقة: فقد
شجعت الحركة التجارية سواء في داخل الإمبراطورية القيادية أم مع الشعوب
القاطنة في الشرق والغرب والجنوب، مما أدى بدوره إلى تشجيع الانتقال الحر
للمعنى والأفكار (22). ويمكن مقارنة إنجاز كرويسيوس بعملية وضع عملية
اليورو في أوروبا الغربية في عصرنا الحالي. وفي حال نجاح هذه الخطوة
الثورية بخلق عملة موحدة لمجتمعات كانت لها دوماً عملياتها الخاصة، يكون
اليورو قد أنجز ما حققه كرويسيوس تماماً: زيادة حركة التجارة داخل أوروبا
ومع بقية أنحاء العالم مع إمكانية تحرك أكبر لدى الشعوب ومعدل متي من النمو
الاقتصادي.

عندما حانت نهاية كرويسيوس، كان قد أتي بابتكار عظيم بقيت أصداً هؤلاء
تتردد عبر التاريخ حتى وقتنا الحاضر، ولم يكن ذلك مجرد وضع شكل معقول
وشامل للنقد كان مقبولاً في كل مكان، رغم أن ذلك كان أمراً بالذات الأهمية بعد
ذاته. لقد كان هناك الكثير من المواد الأخرى التي كان باستطاعته استخدامها
كقاعدة لنظامه المالي - كالنحاس أو الأصداف أو حبات الخرز مثلها. ولكن
التركيز على الذهب والفضة جعل من هذين المعدنين المعيار الأساسي للثروة
المال. وبرمجر الوقت ثبت أن تلك الخاصية كانت تتمتَّع بقدر أكبر من الاحترام الذي كان ينظر به إلى الذهب والفضة بوصفهما مواد للعبادة الدينية أو أشياء جمالية.

بعد مرور خمس عشرة سنة على حكم كرويسوس، بدأ يشعر بالقلق إزاء تنامي قوة الفرس الذين كان ملكهم قورش قد توجه بقواته إلى الأجزاء الشرقية من آسيا الصغرى على طول شواطئ البحر الأسود. وقد وعى كرويسوس تمامًا الأهمات التي كانت تراود قورش في اكتساب قوة اقتصادية كبيرة ومناطق لها قيمتها وذلك عن طريق إخضاع الليبيين.

قرر كرويسوس أن يبابر بالهجوم لشل قوة الفرس قبل أن تتحوَّل إلى قوة لا تقهير. وفي مثل هذه الظروف، فإن معظم القادة عند التاريخ كانوا يجلسون مع ضباطهم الكبار ومستشارهم للفهم بوضع استراتيجية في مواجهة العدو القادم. أمّا كرويسوس، فلم يفعل ذلك. ورغم عقليانه وعبقريته فيما يتعلق بالمال والذهب، إلاّ أنه لدّى وضع تلك الاستراتيجية العسكرية، لجأ إلى استشارة العراقيين - فقد بعت بعدة رسل إلى عرادة دلفي، وإلى العراقيين إغريق أخرين، وحتى إنه بعث رسولاً إلى عراد في ليبيا. وكان أسلوبه في اختيار دقة تنبؤات العراقيين أن طلب من رسله أن يعدوا مائة يوم بعد انتهاء رحلتهم، ثم يورروا العراقي ويسألوه عما كان يفعله كرويسوس في ذلك اليوم. واتخاذ هو أن يفعل شيئاً كان وافقاً من أنه لن يختر بالبل أحد. فقد قطع لحم سلهفأة ولحم حمل وقام بسلقه معاً في قدر من البرونز.

عندما عاد جميع الرسل بإجابة العراقيين العديدة، دهش كرويسوس لأن أحد العراقيين استطاع فعلاً أن يخمَّن الحقيقة: وقد كان عرادة دلفي. كان كرويسوس على الدوام ميالاً إلى تلك العرادة، فهي التي أسبغت الشرعية على
حكم جده الأكبر غايزج. لقد تنبأت عراقة دلفي بأن كرويسوس كان يأكل:

سلحفاة ذات درع قوية تغطي في وعاء من البرونز مع لحم الحملان٢٢.

وسرعان ما أغلق كرويسوس الهدايا على العرافة، وتضمّنت تلك الهدايا 117 كتلة من الذهب الخالص، تزن الواحدة منها 150 باونداً، عدا الأسد المصنوع من الذهب الخالص والذي بلغ وزنه ستائناء باوند، بالإضافة إلى وعاء ذهبي ضخم لمجر الخمر مع الماء زنته 522 باونداً وبلغت سعته خمسة آلاف غالون. كما أمر كرويسوس جميع الليديين بتقديم الذهب للفرحة التي قامت بدورها بإتمام الصفقة مع كرويسوس بأسلوب عصري تمامًا. فقد حصل كرويسوس على «حقوق الاستشارة الأولى دون أجر» وحقوق الحصول على مقاعد الصف الأول في مهرجان الألعاب البيضاوية بالإضافة للحق الدائم لأي ليدي يرغب بذلك في أن يصبح من مواطني دلفي٢٣. تلك كانت كلمات هيرودوتس بحريتها.

وكانت نصيحة العرافة لكرويسوس أنَّه في حال قام بشن حرب على قورش فإنَّه «سيقضي على إمبراطورية عظيمة». وانطلق كرويسوس وهو مفعماً بالسعادة والثقة، ليحارب الفرس، رغم أنهم كانوا يفوقونه عدًا. كان الاشتباك الأول عنيفاً ولكن أنه انتهى إلى نتيجة متعادلة. كان اعتقاد كرويسوس أن من الأفضل له الانسحاب إلى سارديس والانتظار حتى يتمكن من جمع حلفائه قبل أن يعود الكرة على قورش للمرة الثانية. لكن قورش أدرك نوايا كرويسوس، فأسرع باتجاه سارديس وأجبر كرويسوس على مواجهته في السهل الكبير الواقع على تخوم المدينة. وعندما لاحظ قورش أن كرويسوس قام بوضع فرسانه الأقوياء في الصفوف الأولى، نقل هو فرسانه إلى ظهور الجمالي الذي كانت تستخدم عادة لحمل المؤن والمعدات. وبما أن الخيول تخفف من الجمال ولا تستطيع أن تتحمل منظراً أو رانحتها، فقد دُبِّت الفوضى في صفوف الخيالة الليديين لدى الهجوم المفاجئ للجمال، واضطر الجيش الليدي للانسحاب.
بكامله إلى داخل المدينة التي حوصرت لمدة أربعة عشر يومًا قبل أن يتمكن الفرس من اقتحامها وإعلان انضمامهم. لقد صدقت نبوءة عراة دلهي مرة أخرى: فقد تم القضاء على إمبراطورية عظيمة، لكنها كانت إمبراطورية كرويسوس لا إمبراطورية الفرس.

عذر قورش على الاحتفال بنصره بإحراق كرويسوس مربوطاً إلى وتد كنقدمة إلى رموز الفرس. وفي حين كانت ألسنة اللعاب تتضاعف، سمع الجنود كرويسوس يصرخ مردداً كلمة صولون ثلاث مرات. وعندما سأله عمها ينيبيه، رد كرويسوس بالقول بأن صولون كان "رجلًا، أجمل ثروة في سبيل أن أراه يحدث مع كل طغاة الأرض". تأثر قورش بما قاله كرويسوس حول زيارة صولون حتى إنه أمر بإخضاع النار وحل وثاق كرويسوس. وعندما جلسها معاً كصديقين، أخبر قورش كرويسوس أن الجموع التي يريانها عن بعد كانت "تنهب مدينته حاملة معها ثروته" فأجاب كرويسوس الذي كان لا يزال يحتفظ بفطنته رغم كل ما جرى له، "إنيهم لا ينهبون مدينتي ولا ثروتي، فلم أعد أملك أيها منهما. إن ما ينهبون ويهملونه معهم هو ملكك أنت"(25).

وبهذه الكلمات اللاذعة احتفى كرويسوس عن مسرح الأحداث.

إن أكثر الأجزاء إثارة في قصة كرويسوس هو ذلك الخليط الغريب من الحظ والمهارة. فقد كان كرويسوس محظوظًا لكونه يحكم بلادًا تقع على ضفتي نهر باكتولوس، النهر الذي باركه ميداس بكميات من الذهب تبدو وكأن لا نهاية لها. وقد نبهه صولون قائلاً: "إن البشر هم مخلوقات الصدفة المحضة". وكان هو مؤمناً بالخرافات لدرجة العجز بذلك لدى قيامه بدور القائد العسكري العام ذي الهمم الحاسمة. لكنه كان حاكماً فذًا ومجدداً لا ينسى كل ما يتعلق بالمال، وهو من أطلق الذهب في مسيرته ليقوم بدور المال.
قد لا يكون هو الذي جنى تلك الموجودات التي قام بتوزيعها، ولكن لا شك
بأنه استخدمها لصالحه بفضل مثل ممكن.

هناك ملاحظة لأذاعة معروفة تتعلق بالأشخاص المحظوظين مثل
الليديين: لقد وردوا عند نقطة الإطلاق الثالثة وهم بذلك يعتقدون أنهم قد
أخروا هدفاً ثالثياً. وقد عبر ج. كينيث غالبريث عن الفكرة ذاتها بشكل أكثر
بلاغة: «إن الأشخاص الذين يمتلكون المال، كالأشخاص الذين كانوا في
السباق يتمتعون ببلد المحتم وبلقب كبير، يعتقدون اعتقاداً جازماً بأن الاحترام
والأعجاب، الذين يعدهما المال في النفس، يعودان في الحقيقة إلى حكمهم
ومزايهم الشخصية»(26). وتتضمن دعابة غالبريث الظاهرة هذه، الكثير من
الحقيقة، لكن كريسوس، والليديين قد يمثلون الاستثناء الذي يقدم البرهان على
قاعدته. فقد كانت التحديات السياسية والمالية التي أدخلها الليديون غير عادية
في ذلك العصر. وإذا ما جرى تقييمهما من منظور السنوات الالفين والخمسمئة
التي مرّت على موت كريسوس، فإننا نرى بأنها كانت إنجازات استثنائية. وقد
كانت حركة الليديين ومزايهم الشخصية هي التي أضفت الاحترام والإعجاب
على نقدهم، لا العكس. والأهم من ذلك، هو إثباتهم بأنه لا ضرورة لأن
تكون شخصاً سيئاً لمجرد كونك غنياً.

لقد قامت أمم في الماضي بإخضاع الشعوب المجاورة لها، ولكن ذلك
لم يجر مطلقاً بطريقة الليديين المعتدلة. كما قامت أمم أخرى بتطوير أنظمة
مالية ولكن تلك الأنظمة لم تكن لتتمتع بتلك الهيكلية الشاملة أو بالقول كالنقد
الليدي. فاليونانيون والفرس، والرومان، وكل شعوب أوروبا والعالم الجديد،
ساروا جميعاً على خطي الليديين سادة الإمبراطورية، لكن غالبيتهم كانت تسير
بخطوات أكثر تناقلًا. ومع أن الشمس لم تكن لتغيب عن الإمبراطورية العالمية
للملكة فيكتوريا في أواخر القرن التاسع عشر، إلا أن النموذج الليدي هو الذي
حدد نوع، بل وحتى شكل، العلاقات السياسية والاقتصادية بين المركز
والمستعمرات، بما في ذلك الموجودات المالية للمستعمرات التي كان يجري تجميعها في ودائع المصارف الإنكليزية ليتم تقسيمها إلى فئات وتداولها بالجهة الإسترليني.

وعلى الرغم من ذلك، لم يكن ليقدر ليديدي أن يصلوا إلى تلك المكانة لولا لمسة ميداس. وكما يحب الاقتصاديون أن يرددوا، فإن الذهب كان شرطاً ضرورياً، وإن لم يكن كافياً بحد ذاته، لهيمنتهم. كانت أصول الليدييين وسيطرتهم وآرائهم المتعلقة برسالتهم الدنيوية تعود بجذورها إلى الثمار الذهبية لنهر باكتولوس وخامات الإلكتروم التي كانت توضع عبر الجبال المحيطة بهم. إن الأمم الأخرى، في أزمان أخرى، كانت تنطلق لإخضاع غيرها لتصبح غنية، أما الليدييون، فقد كان السبب في إنشاء إمبراطوريتهم يعود وإلى حد كبير لكونهم أغنى - أغنى مثل كرويسوس.
3

حوض استحمام داريوس
وصوت الإوز

أدت هزيمة الليديين على يد الفرس إلى تسريع عملية تحوّل الذهب من وسيلة للزينة إلى لعب دور مركزي بشكل نقد. ورغم الابتكارات الرائدة التي أضافها الليديون إلى مجال سك النقد إلاً أنهم كانوا يعتقدون أن ما يهم فعلاً هو الذهب الذي كان بحوزة الفرسون لا ماله. فعندما جاء صولون لزيارة كرويسوس، لم يقل هذا الأخير: «انظر كم أملك من النقود» بل جعل صولون يرى «كنزه». كما أنه لم يستفد من ديناراته البديعة بأن يقدمها كتعويض للعراقيين الذين لم يكن ليكف عن استثمارهم، بل أرسل إليهم هدايا كانت تضم قطعاً رائعة الجمال صنعت من الذهب. ولكن الخدمات التي قدمها العزاقون لقاء ذلك، كحقوق الاستشارة الأولى المجانية ومقاعد في الصف الأول في مهرجان الألعاب البيئية، لا يمكن الحصول عليها عادة في عصرنا الحالي دون مقابل مالي.

وسرعان ما تغيّرت وجهة النظر تلك، فقد مهد نظام كرويسوس المالي ذو التصميم العبقري لقيام تحولات اجتماعية عميقة، رغم أنه لم يدر بخلد كرويسوس على الإطلاق أنه بذلك إنما كان يطلق جنّاً من القمح. لقد كان
ذلك الصفاء المتآكل والليونة والكثافة، أي الخواص التي جعلت من الذهب المعدن الأكثر ملاءمة لمواد العبادة، إضافة لكونه لا يصحل لأي شيء آخر عدا الزينة، وهي بالضبط ما جعله مادة ملائمة بشكل لا يصدق لسك القطع النقدية.

وإن كانت النتيجة أن تطور شكل غريب من ردوالفعل على دور الذهب في المجتمع، فالذهب لم يكن ليقدر له أن يتيح مكانة السيادة المطلقة في الأنظمة المالية لولا خواصه الفيزيائية الفريدة، لكن وbmروز الزمن، أصبح الطلب عليه لا يعرف الارتداء نظرًا لاستخدامه كنقد. إن الطلب على الذهب بهدف تزيين المواضع الدينية والأجسام، لا بد وأن يتوقف عند حد معين، أما الطلب على الذهب بشكل نقد فهو لا يعرف حدًا. مما أدى عبر التاريخ إلى كل أنواع الخراب والدمار، فقد دفع بالرجال إلى المخاطرة وارتكاب أكثر الأعمال وحشية بحثًا عن مصادر جديدة للذهب، أو إلى نهب ممتلكات الغير.

وقد أدى تحويل الذهب إلى نقد إلى جعله أكثر شعبية بمعنى ما. ففضل عملية سك النقد، لم يعد امتلاك الذهب واستخدامه، بعد إمبراطورية ليديا، امتصازاً مقصوراً على الملوك. لقد أصبح فعلياً في أيدي عامة المواطنين، رغم اقتصر ذلك على الأثرياء منهم، الذين يستطيعون لمسه وتحمسه وتجمعه في منازلهم وشراء الأشياء ودفع ديونهم بوساطته - في الوقت الذي لا يزالون فيه يضعون الذهب في آدابهم وأنفوه ويطوفون به أعيانهم ومعاصمهم وأصحابهم. ولن يمضي وقت طويل حتى يبدؤوا بدفع ضرائبهم بوساطته. لقد تداخلت فكرتنا القوة والثروة لتتصبح فكرة واحدة.

يقدم الإغراء مثالاً عن كيفية اندماج الذهب كوسيلة للزينة والذهب. كنقد، فطبقًا للتقليد القائل بأن الذهب يضفي الرهبة على الأشياء الجامدة، قام...
فيلياس بكساء التمثال الضخم الذي صنعه لأثينا في هيكل بارثينون بعثتها من الذهب، رغم أن الذهب كان أكثر ندرة من الفضة في بلاد اليونان، كانت العبادة في الواقع هي الكنز الرسمي لدولة المدينة أثينا، وكان مَعَروفاً على مَرَأى من الجمع، بعكس مخزون الذهب في الولايات المتحدة المحفوظ في أعماق فورت نوكس - وذلك حتى اندلعت الحرب ضد إسبابه حيث اضطر الأثينيون لمنع الكنز الذهبي عن أصنامهم وتحويله إلى نقد يغلي تمويل عملياتهم العسكرية.

وبالرغم من أن قطع النقد الإغريقية كانت تصنع من الفضة، إلا أن استخدام قطع النقد المصنوعة بالطريقة الليدية انتشر في أماكن أخرى وشكل في النهاية نموذجاً لنظام نقدي شاع استخدامه في كل أنحاء الإمبراطورية الرومانية. وقبل عصر روما أطول طويل، قام فورش (558 ق. م) الذي هزم كريسيوس في سارديس، كما قام خليفته داريوس (521 - 485 ق. م) بالثنائي الفوري لنظام النقد العالمي الذي وضعه كريسيوس ليجري العمل به في جميع أنحاء الإمبراطورية الفارسية الكبيرة، بل إن داريوس تجاوز كريسيوس ودانيريه. فعوضاً عن الرمز المحلي طبع داريوس رسمه على قطعه النقدية ودعاها باسم داريك، لأن حاكمًا يسمى نفسه ملك الملك لا يمكن أن يفعل أقل من ذلك.

انتشرت نقود داريوس - ورسمه - في طول البلاد وعرضها. فقد تم العثور على قطعه النقدية في المنطقة ما بين بحر البلطيق وإفريقيا مروراً بآسيا الوسطى. وبالإضافة لاستخدام الحكومة الفارسية لذهبها في سك النقد الذي مولت التجارة عبر تلك الأراضي الشاسعة، كانت تلك الحكومة أيضاً أول حكومة في التاريخ تقوم بбежعة الضرائب على شكل نقد عوضاً عن السلع. لقد تغيّر العالم ولم يعد كما كان. فمن حيث الواقع، شكّل أنواع النقد التي كانت الحكومات عبر التاريخ مستخدمة للقبول بها كمدفوعات للضرائب، شكّل عاملاً
كان له تأثير رئيسي في تحديد أشكال النقد التي أصبحت الأكثر قبولاً في المجتمع ككل. وهكذا، الحالات التي نرى فيها نقصاً في وضعية القيمة ذات قوة شرائية مدنية، تتمتع بقبول تام إلى حد ما، وذلك عندما سمحت الحكومات لرعاياها باستخدامها لدفع الضرائب المترتبة عليهم.

قدَّر الفرس النظام النقدي بنجاح كبير، لكنهم عرفوا أيضاً كيف يستخدمون الذهب كوسيلة لإظهار القوة. فعندما قام الإسكندر الأكبر مثلاً، بدمير إمبراطورية الفرس لدى هزيمته لملك الملوك في إيسوس سنة 331 ق. م، دخل خيمة داريوس الضخمة المنصوبة في ميدان القتال، وتفحص العرق الذهبية والعرش الذهبى وحوض الاستحمام الصغير، وكانت قطعاً متفقة الصنع ذات جمال أخاذ - كما أنها كانت كل ما يحمله داريوس معه عند سفره، ثم علق قائلاً: «هذا هو إذاً مغزى أن يكون المرء ملكاً».

ورغم الأثر الكبير الذي تركه في نفسه حوض الاستحمام الذهبي الخاص بداريوس، إلا أن الإسكندر لم يكن ليجهل على الإطلاق استخدام الذهب كنقد بالإضافة لاستخدامه كوسيلة لللزينة. ففي الفترة التي تلت سنة 360 ق. م، اكتشف فيليب الثاني ملك مقدونيا - والد الإسكندر - مصادر غنية للذهب والفضة في مقدونيا وترافيا - شمال البلقان جهة بلغاريا الحالية - وأسرع بسك القطع النقدية من كلا المعدنين بحيث يلبى جميع احتياجاته في ذلك الوقت وتمويل مخططاته للفتوحات العسكرية المستقبلية.

كان وضع أسس ثروة نقدية ضخمة هو أحد إنجازات ذلك الرجل الشديد الذكاء في سعيه لتحويل ريف مقدونيا المنعزل إلى أعظم قوة في عصره. ولذا كان فيليب حياً في أيامنا هذه، لسعي الجميع دونما تردد لأخذ مشورته كخبير.

معهد لكل الفصول 72
في الشؤون الاقتصادية والسياسية المتعلقة بتطور الأزمة. فقد كان يتمتع بحس أصيل لترتيب الأولويات ومعرفة كيفية وضع أفكاره موضع التنفيذ بأكثر الطرق فعالية وكفاءة وعالية استخدام القوة لتحقيق الفائدة الكبرى.

عندما اعتقل فيليب عرش مقدونيا سنة 359 ق م. وله من العمر ثلاث وعشرون سنة، كان سكان مملكته الجبلية القلائل ينتمون إلى قبائل متعددة تكاد لا تحصل على قوتها إلا بشرح النفس وتضحي جل وقتها في قتال بعضها بعضًا.

وفي نهاية فترة حكمه، كان قد وطد مكانة مقدونيا كقوة كبيرة، ومكانته هو كشخصية مهتمة في جميع أرجاء بلاد اليونان، رغم أن العديد من الأثينيين اعتبروه شخصًا ريفيًا يتملك الغور والتباهي.

وقد بدأ فيليب من حيث كان يجب عليه أن يبدأ: بالزراعة. فعن طريق مشاريع الرعي وإنشاء الأفونية وشبكات التصريف في الأراضي والتحكم بالفيضانات، استطاع أن يحوّل سهول الرواسب الغردقة في مملكته إلى منطقة لإنتاج الحبوب. وقد ساعدته وفيرة الكحليات المتنامية من الغذاء على إرساء قواعد السلم بين أبناء رعيته ذوي الطباع الخشنة، كما جذبت تلك المشاريع أعدادًا متزايدة من سكان جنوب اليونان، مما أدى إلى بناء مدن جديدة وتأمين مصدر لا ينضب من القوة البشرية لجيوشه. وبالإضافة لتوفير الغذاء لتلك الأعداد المتزايدة من السكان، أدت إصلاحات فيليب الزراعية إلى تعزيز القوة العسكرية في مقدونيا بشكل لا يستهان به وذلك عن طريق تأمين العلف والمراعي للجيش والماشية. وكان الدبابات الألمانية، كانت وفيرة الجهد لدى فيليب تؤمّن لجيوشه إمكانية تحرّك تثير الخوف. كما أبدت لحوم الماشية رجائه بالقوة والتحمّل في مواجهة أعدائهم، وهي نقطة لفتت انتباه نابليون بعد ذلك بعد قرون، وأدت حملاته المحلية في المناطق المحيطة بمقدونيا إلى زيادة ذلك المصدر الاقتصادي فائق الأهمية - Ala وهو العبيد - عبيد للعمل في المنجم.
وعبد للعمل في الحقول، وأخرون للحفاظ على الاقتصاد في حالة من النشاط الدائب (٨).

وبالإضافة إلى ما سبق، قام فيليب بالتحضيرات الكاملة لخلافته، فقد استدعى أرسطو من أثينا ليكون المدرس الخاص لابنه الإسكندر منذ أن كان في الثالثة عشرة من عمره وحتى بلوغه السادسة عشرة، وعادل ذلك في وقتنا الراهن إرسال شاب مراهق إلى هارفارد للدراسة قبل التخرج ومن ثم إرساله إلى كامبردž أو أوكسفورد للدراسة بعد التخرج. وعندما اغتيل فيليب سنة 336 ق. م، بعد حكم استمر ٢٣ عاماً، ذكر الإسكندر شعبه قائلاً: "عندما استلم أبي شؤون الحكم، كنت بدأ رحلاً فقراء، تكثيس جلود الخراف وترعون بضعة من الأغام في الجبال... ولقد جعل منكم سكان مدن ووطد النظام والقانون والأعراف في حياتكم".

حدث فيليب قيمة نقدية ذهبية بعشرة أضعاف قيمة النقد الفضي، وكانت طريقته مربحة للحساب تختلف عن الحساب المضني بالنسبة لدى الفرس والبالغة ٥:١، ٤.١.٣؛ كما يظهر هذا الاختيار أيضاً الزيادة النسبية في كميات الذهب المتوفرة من المناجم المكتشفة حديثاً. وقد قام فيليب بتزويج أحد وجهي أغلب العملات قيمته ببرمغ عربية لتمجيد فوزه في سباق العربات في الألعاب الأولمبية سنة ٣٥٦ ق. م، كما زين الوجه الآخر برأس زيوس، وقد تسأل الكثيرون عما إذا كان ذلك رأس زيوس أم رأس فيليب نفسه.

ودفعته غريزته المالية الحادة الذكاء إلى سك قطع نقدية أكثر مما كان يحتاجه في ذلك الوقت في صفقاته ولدفع رواتب الجيش. وقام بتخزين الغانس (٨) كانت للعبيد أهمية فعلية. حيث بلغ عدد سكان أثينا في ذروة مجدها ما يقارب خمسة ألف نسمة - 350,000 منهم كانوا من العبيد.
كاحتياطي من أجل تمويل الحملات العسكرية الكبيرة ضد الفرس، تلك الحملات التي كانت ما زالت في طور التخطيط حين اغتياله.

وبعد مقتل فيليب واعتقال الإسكندر عرش والده، أبقى على دُور السك المقدونية التي كان فيليب قد أنشأها، أبقاه قائمة على عملها لإنتاج القطع النقدية بوفرة، بالإضافة إلى ما كانت تنتجه دُور السك في اليونان وآسيا الصغرى وسوريا ومصر وبلاد ما بين الرافدين. لم تكن هناك ثمة مشكلة في تزويد تلك الدُور بالذهب والفضة، إذ إنه بالإضافة إلى مخزون فيليب وما كانت المناجم تنتجه في مقدونيا وتركيا حينذاك، استولى الإسكندر على كنوز ضخمة خلال حملته المظفرة في الشرق. كما اتبع الإسكندر سياسة والده في جعل الذهب المعيار المالي الرئيسي، وبالنظر إلى كونه رجلًا عمليًا، وهو الذي قطع عقدة غوردون، فقد حافظ على نسبة 10:1، وقام بضبط الكميات الواردة من كل معدن من الاحتياطيات الضخمة لديه وذلك لتسهيل تطبيق تلك النسبة البسيطة في أركان إمبراطوريته الشاسعة.

وعلى الرغم من امتلاك الإسكندر لكميات كبيرة من الذهب بحيث كان

باستطاعته أن يضرب كميات وفيرة من النقد، إلا أن الطلب على قطع النقد ازداد إلى حد كبير. أراد الإسكندر التأكد من قبول نقوده في أي مكان يؤدي فيه رجاله خدمتهم. كان أكثر جنوده من المرتزقة، وكان هو يدفع لهم بسخاء كي يغينهم عن النهب. وقد قام بوفاء الكثير من دينهم المدنية، وقدّم هدايا زفاف نقدية لبعض الجنود كما وزّع مكافآت صرف من الخدمة لدى عودة الجنود الثانية إلى ديارهم. وما أن يكون يعتبر نفسه حاملًا لرسالة الثقافة الإغريقية أكثر منه فاتحًا، فقد أحضر الإسكندر معه علماء ومغتربين ومكتشفين، وكان لا بد من دفع النقود لهؤلاء أيضًا. وبالإضافة لما سبق، قام بتوسيع حكمه المدني لتشمل المناطق التي فتحها، وذلك بأن أسس أكثر من سبعين مدينة جديدة وفقًا لمسار قوس كبير يمتد ما بين مصر والهند، مما أدى أيضًا إلى ازدياد الطلب
معدن لكل الفصول

على النقد المقرون. وأخيراً، كانت رؤية تتضمن إيجاد حركة تجارية مزدهرة بين المناطق العديدة في إمبراطوريته ذات الطبيعة المتعددة، وهو هدف تلزم عملة عامة مشتركة. كان الإسكندر على ثقة من أن التجارة ستؤمّن للجميع مستوى أعلى من العيش.

لقد أدرك كل من فيليب والإسكندر قيمة النقد الذهبي في الدعاية وفي العلاقات العامة. ففي حين حملت عملة فيليب ختماً يمثل رأس Zosimos، تنزل الإسكندر قليلاً ووضع هرقل، وهو ملك كان دون Zosimos مكانة، إلا أنّه كان يمثل القوة البدنية الفصوي، ومنذ Zosimos الذي كانت عملة فيليب تحمل رسومه، كان هرقل الذي حملت رسومه فقطع النقد الجديدة، يشبه الإسكندر نفسه إلى حد كبير. لم يغطَ الإسكندر اسم العملة الذهبية التي وضعها والده، فقد بقيت تُدعى Philippinei. أما من جاؤوا بعده، فقد احتفظوا بنفس المصميم. Alexanders إلى Philippinei الإسكندر لكنهم غيروا اسم العملة من

ظل النظام النقدي للإسكندر سائداً لفترة تزيد على 150 سنة، من الهند شرقاً وحتى معظم المناطق اليونانية والمصرية في الغرب، إلى أن قام القائد الروماني كينتيسوس فلاميلسون بإيقاف الهزيمة بفليب الخامس في سينو سوفالاي سنة 197 ق. م. منهياً بذلك السيطرة المقدونية. لقد فهم فلاميلسون الدروس المالية جيداً: كانت الخطوة الأولى التي اتخذها للاحتفال بذكرى انتصار هي تحويل جزء من الإثاثة التي دفعها فيليب إلى قطع نقدية ذهبية جديدة تحمل رسومه - كانت تلك هي الفرصة الأولى التي تظهر فيها صورة شخص على قيد الحياة فوق عملة رومانية.

كان الرومان يستخدمون النقود المعدنية منذ وقت طويل. وخلال القرن الرابع ق. م. درجوا على الاحتفاظ بثرائاتهم في معبد جوبيرس. والهدف من هذا...
الخيار تمثل في توفير الحماية، إلا أنه كان خياراً يحمل مزيجاً مثيراً من الثروة الدينية والدين السماوي. وتروي الأسطورة بأنه في سنة 390 م، نُبى صوت الأور الذي كان يُربرح حول المعبد، نُبى الرومان إلى هجوم مباغت يشبه الغاليون، الذين كانوا يغزوون إيطاليا في ذلك الحين. كان الرومان شديد الامتنان لهذا الإذار بالخطر الوشيك بحيث أنهم بنوا نصبًا لملكة الإذار لديهم واسمها مونيتا، وقد أصبحت كلمة مونيتا بدورها مصورةً لكلمتهم (نقود) (دار السك) (5).

لم يكن ذلك هو كل ما ورثناه عن الرومان فيما يتعلق بالنقد. فقد قدم لنا الرومان فئة الباوند النقدية -Libra- وإلى هذا يعود السبب في أن رمز الباوند (الإسترليني) هو £. كما أن كلمة Denarius (الجنيه الإسترليني) هو £. كما أن كلمة Solidus والبلنس ثم اختصاراً اصطلاحياً إلى الحرف d عند الإنجليز. وأخيراً هناك فئة القطعة مصنوعة من الذهب الخالص أو الفضة الخالصة وكانت تساوي جزءًا من عشرين من الباوند الفضتي وكان يعادل مكان عند النقد الإنجليزي على أساس هذه النسبة. كان اثنين عشرة. لقد وضع النقد الإنجليزي على أسس هذه النسبة. كان الباوند يساوي عشرين شلنًا وكان الشلن يساوي اثنين عشر بساً – وقد استمر هذا النظام قيامًا منذ العصر النورماندي وحتى ثمانينات القرن العشرين حين أذاعت بريطانيا أخيراً وتثبت الفئات النقدية العشرية التي كانت قد استُعملت في كل

رغم وجود احتمال بأن الرومان بدأوا باستعمال كلمة مونيتا سنة 390

* ساد الينكليزي ضرورة إلى التحويل إلى النظام العشري عام 1847، حين طرحوا عملية بقيمة 2 شلن دعى بالفلورين، وبذلك كان الفلورين يساوي عشر الباوند. واستمر تداول هذه العملة إلى جانب العملة العربية إليها، وإن كانت أكبر قليلاً، وهي نصف الكروان، المصغرة لسترين وستة بنسات. لم تكن في ذلك الوقت والأوقات التي تله قطع نقدية بقيمة كروان.*
ق.م، فإن مخزونهم من الذهب في ذلك الوقت كان ضئيلاً. ويذكر بلايني الأكبر كمية الذهب التي وُجدت في الخزينة الرومانية وكانت أقل من نصف كمية الذهب التي أُغدقها فيدياس بسخاء قبل خمسين سنة على التمثال الذي صنعه لأثينا في هيلك بارثينون، وأقل من سُبعة كمَّية الذهب التي أرسلها كرويسوس إلى عرافة دلفي قبل مائة وخمسين سنة. ورغم حصول الرومان على واردات إضافية من الذهب لدى اتساع فتوحاتهم، وحتى عندما جعلهم انتصارهم على قرطاجة في الحروب البونية يسيطرون على احتياطات الذهب الكبيرة على سفوح الجبال الإسبانية، إلا أنهم ظلَّوا يعتبرون الذهب مادة احتياطية لا مادَّة قابلة للإنفاق.

ازدادت حاجة الرومان إلى الذهب بسرعة بعد ستة حسبنا 150 ق.م تقريباً. عندما أخذت إمبراطوريتهم تتساقط بسرعة متزايدة، مما كان يعني في الوقت نفسه تزايد الاحتياجات العسكرية. ويقول غيبون في مؤلفه "تاريخ انحدار وسقوط الإمبراطورية الرومانية" The History of the Decline and Fall of The Roman "كان النسر الذهبي اللامع في قمة الفيلق توضع للاخلاص والتفاني العميق من قبلهم، وكان التحلل عن ذلك الرمز المقدّس في ساعة الخطر لا يُعتبر جهداً بقدر ما يُعتبر أمراً شائناً ومخزيّاً". ثم يضيف غيبون: قام الإمبراطور دوميتيان الذي حكم ما بين سنتي 81 - 96، برفع الرواتب السنوية لجنود الفيلق إلى أثنتي عشرة قطعة من الذهب، وكانت تعايدل في ذلك الوقت عشرة من جنيهاتها الحالية. كانت عشرة جينهات في عصر غيبون تعادل 53 دولاراً أمريكيّاً تقريباً، أو ما يقارن 2500 دولاراً أمريكيّاً حسب القوة الشرائية في سنة 1999 - ولكن لم يكن هناك الكثير مما يمكن شراؤه في زمن الرومان، كما أن الجنود كانوا يتلقون، إضافة لتعويضاتهم، المأوى والغذاء.
وحوض استحمام داريوس وصوت الإوز

والرعاية الطبية. ومن هنا، فإن مبلغ 2500 دولارًا أمريكيًا يعتبر مرتقبًا سنويًا سيئًا.

ومن حيث الواقع، استعمل الرومان النقد المستند على نطاق واسع بكثير ممن سبقهم. فقد تعيّن دفع رواتب ألف جنود المنتشرين في أنحاء الإمبراطورية، لدرجة أن بعض القادة الرومانيين قاموا بسك نقودهم الذهبية الخاصة لتوزيعها على جنودهم.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الخبز والمدرّبات لم تكن لتوفر بالمجان، لكن توطيد أركان السلام الداخلي بين الساسة الرومانيين كان أمرًا أساسيًا، إذ كان الأباطرة يأملون في البقاء في السلطة. وكان يجري توزيع الإعانات نقديًا عند الضرورة، ولكن حتى الدفعات العينية الأكثر تكرارًا، أو حصص الخبز، كان معظمها مستورداً من خارج إيطاليا وقد توجب تسديد ثمنها نقديًا.

وقد رافق الحاجة المتكررة والمتناوبة للقطع النقدية، طلب متزايد على نقد يعرض النقد الضائع، لأن كثيرًا من القطع النقدية كانت تحتفي بكل بساطة، لأن بعضها كان يهتريء بحيث لا يعود بالإمكان استخدامه ك النقد، والبعض الآخر يعرق مع حطام السفن، وجزء منها كان يتعرض للنهب على يد البربرة. كما ذهب قسم لا يتأس به من الذهب إلى الشرق ثمًا لتوابل الهند وأقمشة حريرية كانت تأتي عبر طريق غير مباشر ومنشئها الصين، وبمجرد وصول المعدن إلى الهند، كان يبقى هناك دون أن يعود إلى أفقية التجارة. وفي الوقت نفسه أخذت الخامات ذات النوعية الممتازة بالتناقص باستمرار، لهذا فقد استدعى الأمر زيادة التعدين بوتيرة أسرع من وثيرة الحاجة للمعدن من أجل سك النقد.

كان الطلب على الذهب بلا حدود. بعد أن فتح يوليوس قيصر بلاد الغال، استورد الرومان ما يزيد على مائة ألف عبد من تلك المنطقة للعمل في
مناجم إيطاليا، هذا بالإضافة إلى العبيد الذين كان يجري استخدامهم للعمل وإتمام حياتهم القصيرة كعمال تعمى في بلاد الغال نفسها. وقد تعرّفنا سبيلاً على الكيفية التي كان الرومان يستخدمون العبيد فيها لاستثمار الثروات المعدنية في إسبانيا، وكانوا على درجة من القسوة والازدراء للطبيعة تحاكي السجل المروع الذي خلفه المصريون.

كان أثرياء الرومان ياهون بعضهم بعضًا بإغراق الذهب بسخاء على تزيين أنفسهم وعلى نسائهم وبوتيهم، لكنهم كانوا يقسمون ثرواتهم بأكاداس النقد الذهب. وفي عصر الجمهورية الرومانية، والإمبراطورية التي تلتها، اعتبار النقد الذهب وسيلة أساسية لتسهيل الوصول إلى القوة السياسية. ففي روما، وعلى عكس جميع الملكيات التي حكمت الأمم منذ بدء التاريخ، كان الذهب الذي يحوذة الماء، لا مكانة والده، هو الذي يحدد مدى تأثيره في قضايا الدولة. كما أن مدى هذا التأثير كان يحدد بدوره مقدار الرشواى والمكناسب غير المشروعة التي تعرض على الشخص من قبل آخرين يسعون أيضاً إلى القوة والثروة.

عندما عاد يوليوس قيصر مثلًا من خدمته في إسبانيا كمسؤول إقليمي عن الإدارة المالية، كان قد جمع ذهبًا إسبانيًا يكفي لشراء اهتمام الناس به كقائد، ولكن ذلك الذهب لم يكن كافياً لإصلاحه إلى حيث يرغب. ومن ثم قام بضم مصالحه إلى اثني عشر من المواطنين الرومانيين الأثرياء، أحدهما كان رجلاً فاحش الثراء يدعى كراوسوس، والآخر قائدًا عسكريًا يدعى بومبي.

بدأ كراوسوس بجمع ثروته بأن نظم فرقة إطفاء كانت لا تقوم بإخماد الحرائق إلاً عندما يتم الدفع سلفاً. وفي الحالات التي لا يتمكن المالك فيها من الدفع، وبدور الحريق المبنى، كان كراوسوس يشتري الركام المحترق بمبلغ يعادل جزءًا لا يُذكر من قيمته عندما كان بناءً قائمًا. وبذلك أصبح كراوسوس مالكاً لعدد كبير من المنازل التي قام بإصلاحها وتأجيرها بمبالغ كبيرة(10). كما أنه كان يقترض المال بالرقم مما جعله يضم إلى مكاسبه كنزًا من الفضة.
وممتلكات الزراعية وأعداداً كبيرة من العبيد، بل إنه علّم عبيده القراءة ودُرِّبهم ليصبحوا جيّاة إيجارات ومدوني حسابات وطبّاخين. وقَد مكّنّه ذلك الإيّراد الضخم، الذي تراكم لديه نتيجة كل تلك الثروة، من رشوة المسؤولين بحيث إنه استطاع شراء المزيد من الممتلكات المصادرّة بأسعار بخسة.

ورغم أنّ نهاية بومبي كانت الإطاحة برأسه، يبدو أنّ ذلك كان، على الأغلب، نتيجة مكيدة دُرُّتها يوليوس قيصر، إلاّ أن كراسوس واجه نهاية أفظع فقد كان شديد الرغبة في أن يبدو أكثر من مجرد رجل ثري، وقَدراً - مثل بومبي ويوليوس قيصر - على قيادة الجند بنجاح في المعارك. ولهذا، قام بافتتاح حرب مع البارثيين في بلاد ما بين الرافدين وانطلق بحملة ضمّنت 44,000 جندي تحت إمرته، معظمهم من المشاة، وفي معركة كارهاي سنة 53 ق. م. هاجم البارثيون الرومان بعشرة آلاف جندي من الخيالة الرماة وغيلق يتألف من ألف جمل عرّبي، مما عَجل في انتصارهم. حاول كراسوس التفاوض بشأن الاستسلام لكن البارثيين انقضوا على قواته بضربة بحيث أنه لم ينجُ من الأربعين ألفاً إلا ؛آخرة آلاف جندي. أما في ما يتعلق بكراسوس فقد اكتر له البارثيون نهاية خاصة عبرت خير تعبير عن ازدرائهم للحضارة الرومانية التي كان يمتلكها والتي استبد بها هوس النفوذ. فقد أجهزوا عليه بأن صبوا الذهب المصحور في حلقته.

حتى هذه المرحلة من قصتنا، كانت موارد الذهب تعتبر أمراً مفروغاً منه، أو يمكن القول بأن كشف موارد جديدة كان إلى حد ما متسمّاً مع تزايد الطلب على الذهب. فاليهود الذين فرّوا من العبودية، والمصريون والمليديون والفرس، فلبيب والإسكندر، كانوا جميعاً على ما يبدو، يملكون من الذهب ما يكفي ليحققوا أي شيء قد يخطر ببالهم، من صناعة مواضيع العبادة والجمال، إلى
سُك قطع بديعة من النقد كوسيلة مبادلات ومُخازن للثروة. وإذا نظرنا للأمر من وجهة نظر معاصرة، رأينا أنهم كانوا محظوظين بامتلاكهم آلات لسك النقد لا تعرف الكالل وهبته الزانية إياها، كان إنتحالها الذي اتفق له أن يكون برِاءً وكثيراً ومتطوعاً لصنع الأشياء الجميلة، مقبولًا في كل مكان دونما أي تردد.

أما الآن، فقد تغير كل شيء. فالنظر إلى امتداد أطراف الإمبراطورية من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأسود، ومن حدود اسكتلندا إلى مناطق أقصى جنوب مصر، وجد الرومان أن مواردهم من الذهب اللازمة لسك النقد أخذت بالتناقص باستمرار بالقياس إلى احتياجاتهم رغم إنجاح التعدين الذي بلغ خمسة أطنان في السنة (13). فبالإضافة لأوجه الإنفاق الحكومي الذي توجب تمويله، كان الأباطرة ينفقون المال على أنفسهم بإسراف أثار حسد مواطنيهم. إلا أن الطبيعة وضعت جداً لا يمكن تجاوزه من موارد الذهب والفضة: فالمرء لا يستطيع خلق معدن من لا شيء. وقد تعلم الكيميائيون هذا الدروس فيما بعد مراراً وتكراراً.

إن المجتمع الذي يستعمل المعدن كنقد سيجد نفسه على الدوام مقيداً بالموارد المتوفرة من ذلك المعدن. وإن توزع المكاسب المعدنية بشكل عشوائي يجعل من دول مثل ليديا دولاً غنية نتيجة حظاً الحسن بينما يجعل دول أخرى تنوق بِجشع إلى الذهب نتيجة سوء حظها. وعلينا التأكيد أن المزايا الطبيعية ليست صغيرة آليّة للنجاح، ولكن أن تهب الطبيعة إمكانية البداية الموفقة فهذا لم يحدث لأنّ الأدي أن يلتقي_before the text is cut off.

وعندما تكون موارد الأمة من المعدن غير كافية للوفاء باحتياجاتها من النقد، وعندما لا تعود قطع النقد المعدني في حالات كثيرة هي الشكل الوحيد المقبول من النقد لوجود نقد ورقي بديل، تكون هناك ثلاثة مخارج. المخرج الأول هو العيش بواردات مالية غير كافية، مما يجعل الطلب على اليضائع بأسعارها السائدة يتراجع باضطراد عن معدل توفر اليضائع المعروضة للبيع، كما
تستمر الضغوط المؤدية إلى خفض مستوى الأسعار لفترة طويلة. وكثيرًا ما
جرت تلك العملية المؤلمة بشكل حل خاسر أدّى إلى نتائج سياسية واجتماعية
أليمة. ويعتبر الركود الكبير الذي وقع في ثلاثينيات القرن العشرين مثلاً
واضحاً، وإن لم يكن المثل الوحيد، لتلك السياسة التي سنتعرّف عليها لاحقاً.
والطريقة الثانية للتغلب على نقص المعادن التي يمكن منها أن تكون
جلب الذهب من مناطق أخرى إما عن طريق النهب أو عن طريق التجارة. وقد
كان هذا الحل، هما الباعة وراء غرامات كبيرة وسياسات اقتصادية معقدة,
لم تكن نتائجها دائماً سعيدة. أما الطريقة الثالثة، فهي الأبسط رغم أنها قد لا
تكون ناجحة على المدى الطويل، وتقوم على استخدام نفس الكمية من المعادن
لسك كمية أكبر من النقد.

ويعرف هذا الحل بخفض قيمة النقد
العنصري المعدني الأساسي الذي تضرب منه قطع النقد، أو مزج المعادن الثمين
بمعدل أقل قيمة، وترك القيمة الأساسية على حالها. وبرور السنين أصبح تعبير
خفض القيمة يعني أي مساعٍ لا مسؤول، أو طالب على أقل تقدير، لخلق نقد
جديد من لا شيء، وهي عملية أصبحت الحكومات مع الزمن فائقة البراعة
فيها. وفي الصفحات التالية سنستحب الاهتمام على تلك الأساليب الثلاثة.

إن الابتكار المالي المعروف بخفض قيمة النقد ذو تاريخ طويل. فقد قام
ديوسيس حاكم سيراقوزا (405 - 367)، مثلاً، باقتراح مباغت طائلة من
مواطنيه ووجود نفسه في مأزق صعب لدى محاولة التفكير بكيفية الوفاء بديونه.
أمر بأن تحضر إلى كل القطع النقدية المتوفرة في المدينة تحت طائلة الموت.
ثم قام بتغيير الختم الموجود على تلك القطع بحيث أصبحت قطعة النقد التي
قيمتها دراخما واحدة تساوي 2 دراخما، مما سهل عليه دفع ديونه(4). صحيح
أن أسئلة ديونيسيس كان شديد التطرف والقسوة، لكن جوهر العملية التي
قام بها - مثل كثير من الأمور التي تخص الإغريق - أصبح تقليداً كلاسيكيًا متبعًا.

تعلم أباطرة الرومان أن يجعلوا من خفض قيمة النقد إجراً عادياً يتعذر باستمرار. وقد يقول قائل بأن الرومان لم يكن لديهم الخيار بالنظر للقوى المحركة داخل مجتمعهم وإمبراطوريتهم. فبالرغم من أنهم نجحوا في تطوير واردات وفيرة من الذهب في سائر أرجاء إمبراطوريتهم - بل إنهم قاموا، في الواقع، بالتوسع في بعض الاتجاهات بعينها وكان هدفهم الرئيسي هو الحصول على مصادر جديدة من الذهب - برغم هذا النجاح، إلا أن متطلباتهم المالية وظفأهم الذي لا يرتد للتحلي بالذهب، كل ذلك كان يتزايد بسرعة جعلت من أي كمية من الذهب تتوقف عن تدفقات كافية للوفاء باحتياجاتهم. والأهم من ذلك، أنهم لم يتوقعوا الحصافة اللازمة التي تجعلهم يختارون بين الإنفاق الحكومي وأمور الترف الحياتية.

لقد سنَّ الرومان أسسًا في تخفيف قيمة النقد سار عليه الحكام فيما بعد عبر التاريخ في أشكال متنوعة ومختلفة، وإن كان القليل منهم قد استطاعوا مجاراتهم في ذلك المجال. كانت الطريقة المعتادة في التخفيف هي سك النقد بحجم أصغر وبمحتوى معدني أقل، لكن دون المساس بقيمتها الإسمية، مما يجعل الكمية المتوفرة من المعدن تنتج عدأً أكبر من القطع النقدية. وقد لقيت عملية التخفيف نجاحًا ملموسًا، في الحالات التي كان يجري فيها خداع العامة بفكرة أن النقد الجديد الذي تم إصداره لا يترافق مع أية ظروف غير مؤنثية، لكنك لا تستطيع خداع كل الناس كل الوقت. فكثيرًا ما أدى التخفيف إلى قيام الناس بتصهر القطع النقدية القديمة وإحضار المعدن بشكله الخام إلى دار سك النقد ليعودوا بقطع نقدية تحمل قيمة إسمية وبعدد أكبر من عدد القطع التي كانوا قد صهروها. وكانت الدولة هي المستفيد من ذلك الدفاع المتزايد من المعادن الثمينة الذي جاء نتيجة تلك العملية. ونظرًا للطبيعة البدائية التي أتسم بها النظام
الضرائب في تلك الأيام، فقد كانت عملية التخفيف تشكل أحد المصادر
المهمة للعائدات الحكومية.

كان نيوتون هو أول إمبراطور يصنع سبل التخفيف - وهو تطور ينبغي ألا
يثير فينا الدهشة. لكن أساليب نيوتون في ذلك اتسم بالخسارة رغم وله الأهمية
بالرفاهة. وقد أدى الإنفاق المبالغ فيه من قبل من خلفه على ملذاتهم
الخاصة، بالإضافة لكلفة الجيوش والموظفين الإداريين في جميع أنحاء أوروبا
المترامية الأطراف، أدى إلى الوصول بالموارد المالية للحكومة إلى شفير
الهاوية. وبما أن التقدم الورقية والاعتمادات المصرية لم تكن قد اقتربت بعد،
فإن التخفيف كان هو الطريقة الوحيدة المتاحة لخلق قدرة شرائية كافية لإرضاء
المتطلبات المتتابعة باستمرار.

وعندما أصبح غالينوس إمبراطوراً سنة 260 بعد الميلاد، كانت قطع النقد
الفسوية تخوض نسبة من المعدن أقل بستين بالمائة مما كانت عليه أيام كان
أغسطس إمبراطوراً. ضرب غالينوس بدعوتي الحذر عرض الحائط، ورغم أنه
لم يحكم إلا لمدة ثماني سنوات، إلا أنه تدبر أمر إنقاص محتوى الفضة في
القطع التدريجي إلى ما لا يزيد على أربعة بالمائة. وكانت النتيجة حتمية: تضخماً
ملحوظاً في الأسعار. وقد قدر أحد الخبراء أن الأسعار كانت ترتفع سنوياً
بمعدل يكاد لا يذكر وهو 0.4 بالمائة خلال السنوات المائتين والعشرين التي
انتقلت بين فترة حكم أغسطس وبين استلام غالينوس الحكم كإمبراطور، ولكن
خلال السنوات الأربع والثلاثين التي تلت بدء تلاعث غالينوس بالنقد وحتى
أصبح ديوانيتيان إمبراطوراً، ارتفعت الأسعار بنسبة تزيد على نصف بالمائة
سنويًا - مما يعني أنه في سنة 304 بعد الميلاد ارتفعت الأسعار إلى ثلاثين ضعفاً
عما كانت عليه في سنة 260 بعد الميلاد(15). ولم يكن النقد الروماني عندها في
حالة دمار مالي فقط، بل كان في حالة دمار مادي أيضاً. فقد تقلص محتوى
الناحاس في قطع النقد وأصبحت رقيقة وسهولة الكسر لدرجة لم يكن يمكن معها
دمغ الخمن إلا على وجه واحد فقط.

ومع أن قطع النقد الرومانية ذات الفئات الصغيرة أصبحت عديدة الفائدة
من حيث الأساس، إلا أن القطع الذهبية حافظت على وضع أفضل. فقد خفض
الرومان المحتوى الذهب والحجم القطع بمرور الوقت، بحيث أمكن سكك عدد
أكبر منها وبنفس كمية الذهب، لكنهم لم يستسلموا لإغراء مزج الذهب
بالخلائط، وهي الطريقة التي أدّت لتهور قوة قطع النقد الرومانية النحاسية بل
وبعض القطع الفضية، وحوّلها إلى مجرد قطع غريبة نادرة.

بعد استلام ديوكلتيان السلطة سنة 284 بعد الميلاد، أضحى قراءة عشرين
سنةً في محاولة إصلاح النقد وضع التضخم في ظل أسعار متقلّبة تبعث على
الارتباك وذلك عن طريق تنظيم الإنتاج. كان ديوكلتيان مدركًا لمقدرة الذهب
على أن يزعج الأمّة في المتاعب. واستنادًا لما قاله غيرون فقد أمر ديوكلتيان في
سنة 296 بعد الميلاد بإجراء تحقيق دقيق بشأن الكتب القديمة التي تعالج فن
صنع الذهب والفضة الرائع [أي الخيمياء وهو فن تحويل المعادن الخاسية إلى
ذهب] وإحرازها دون هواذة، نظرًا لشعورنا الشديد بالقلق من أن تؤدي الثروة
التي يتمتع بها المصريون إلى تشجيع [الرومانيين] على التمرّد على
الإمبراطورية(6) . شعر ديوكلتيان بالإرهاق تحت وطأة أعباء كونه
إمبراطورًا، بالإضافة لأمور أخرى، وفي سنة 305 تخلى طوعًا عن منصبه وانتقل
للإقامة في قصر جميل على الشاطئ الدلماسي حيث قضى البقية الباقية من
حياته سعيًا إلى حدٍّ ما.

(*) يشير غيرون إلى أن الخيمياء كانت معروفة منذ أيام الإمبراطورية المصرية. ويضيف
بأن قرار ديوكلتيان هو "أول حدث مؤثر في تاريخ الخيمياء". (المجلد الأول، ص
411).
خلف قسطنطين ديوكلتياني، وحكم من سنة 306 حتى سنة 337، حيث شرع مباشرة بتحسين إمكانية قبول العملة البيزنطية وإعادة الاحترام لها، وذلك بأن أصدر نقداً ذهبياً سمي بالصوفيديوس الذهب، والذي أصبح يعرف solidus. ولدى صدور القطع الأولى من البيزنط كانت تزن فيما بعد بالبيزنط 4.55 جراماً - أي أنها كانت أثقل من آنفة قطعة ذهبية أخرى وجدت آنذاك - وكانت ذهباً خالصاً بنسبة 98 بالمائة. وقياساً إلى السعر الحالي لأونصة الذهب والبالغ 300 دولار أمريكي، يمكننا القول أن البيزنط بالأسعار الحالية للنقد يعادل 42.66 دولاراً أمريكيًا، إلا أن القدرة الشرائية للذهب في عصر قسطنطين كانت أكبر منها في أيامنا الحالية. لا يخفى إذاً أن البيزنط كان يتمتع بقيمة كبيرة في تلك الأيام. واستمر سكَّ البيزنط، دونما تغيير في وزنه أو نقائه لمدة سبعمئة سنة، أي بعد زمن طويل من سقوط روماً بأبيدي البربرة. لهذا، فإن البيزنط يستحق أن يسجل في كتاب غينيس للأرقام القياسية، إذ أنه لم يحدث في التاريخ أن حافظت عملة ما على طول بقائها لنفس المدة.(17).

لم يكن توفير الذهب لسك النقد يعتبر مشكلة بالنسبة لقسطنطين. فقد جلبت له فتوحاته في الشرق إثناوات هائلة. وقد استفاد جزيئاً مما تعلمه من ديوكليتياك حول السياسة المالية للحكومة، وأضاف عليها من عهد بأنه فرض ضرائب جديدة لا تدفع إلاً ذهباً أو فضةً، واستفاد من هذه العائدات لغذية دور السك من أجل تحويلها إلى قطع نقدية جديدة.

ولكن المورد الأغلى من الذهب جاء نتيجة اعتناق قسطنطين للدين المسيحي، فقد جعله دين الدولة الرسمي سنة 313. وشرع، تحت إلهام رؤيا الصليب اللامع وعبارة: «سأنتصر تحت هذا الرمز»، بتجريد جميع المعابد الوثنية في أنحاء الإمبراطورية من الذهب ومن بقية الكنوز التي تراكمت فيها بمرور القرون.(18). وقد تربع جزء من هذا الذهب على رأسه طوال الوقت تقريباً؛ فقد كان يضع على الدوام تاجه الذهب المرصّع بالجواهر.(19). وبعد ما
يقرب الألف ومائتي سنة على عصر قسطنطين، وفي ثورة دينية أخرى، قام ملك إنكلترا هنري الثامن - الذي اشتهر أيضاً بتخفيفه لقيمة النقد - بحل جزء من مشكلاته المالية بأن نهب الكنائس والأديرة الكاثوليكية تحت إسم الفضاء على الدين "الوثني". كما قلف هنري قسطنطين بطرق أخرى أيضاً. فقد كان يحب إظهار قوته عن طريق ارتداء الذهب، فتاجه كان ذهبياً، وكان يضع سلاسل ذهبية حول عنقه، كما حيكت ثيابه من الذهب.

وبهذا، اكتملت الدائرة. فمن جديد، التقى دور الذهب كأداة للزينة الدينية، وكثيرة. وعلى عكس العلاقة المهمة بين هذين الدورين في عصر كرويسوس، فإن النقد بدأ الآن على أنه الراوي، ليس على الذهب بشكل زينة فقط، بل على الذهب بحد ذاته. واعتباراً من تلك اللحظة، لم يعد امتلاك الذهب أمرًا يتعلق بالحق أو بالامتياز أو بالمركز في السلوم الاجتماعي. فقد أصبح بالإمكان كسبه عن طريق العدل أو النهب أو اكتشافه من جديد في الأنهار والجبال. ومهمة المصدرو، فإن زيادة المخزون كانت تبعث على الشعور بالإثارة لأن الذهب هو الطريق السريع نحو المال - وبالتالي نحو القوة.
4

الرمز والإيمان

إذا نحن نقدمنا في الزمن قليلاً مروماً بسقوط الإمبراطورية الرومانية وصولاً إلى مرحلة بزوغ إمبراطوريات جديدة في الشرق، لنرى أن الذهب قد اكتسب أهمية أكبر من أهميته في الماضي سواء كأداة للزينة أم كنقد. فمراز القوة تبرز وتختفي والنظرة المالية تنمو وتتلاشي وتتكشف مصادر جديدة للذهب، لكن التركيز على الذهب يبقى ثابتاً لا يغيب ليربط عصرًا ما بالعصر الذي يليه. فلا شيء سوى الذهب يعود بالمنفعة على أمة تسعى لاكتساب القوة.

في سنة 200 بعد الميلاد، عندما بلغت الإمبراطورية الرومانية عمرًا ينذر عمر الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2000 بعد الميلاد، بدأت عاصمة الإمبراطورية تفقد سلطتها على الأقاليم البعيدة، لكن قطع النقد الرومانية كانت ما تزال قيد التداول في كل مكان. وكان النقد الروماني، كالدولار الأمريكي، فقد فقد قوته الشرائية، وفي بعض المناطق، فقد الاحترام الذي تمتع به في
السابق، ومع ذلك، كان هو النقد الوحيد المتداول في جميع أنحاء الإمبراطورية.

وإذن استسلمت الأقاليم الأوروبية التي كانت خاضعة لروما، إلى غزوات البربر وتعريض أعمال النهب، اكتشفت منها العملة التي كانت شائعة التداول. ولم يتوقف تداول العملة نتيجة أي مرض أو اتفاق بين الحكام الجديدين كثر عدهم داخل حدود الإمبراطورية القديمة. فقد توالت العملة الرومانية عن الأنظار لأن قطع النقد ذاته قد احتفظ.

لم تكن هناك حاجة كبيرة للنقد في ظل الدمار والأهوال التي ألقت بطلالها على السنوات الأولى من عصور الظلام. فقد تلاشت تقريباً حركة التجارة والسفر عبر أوروبا. وحل الخراب بالحياة في المدن نظرماً لتجمّع الناس حول أقرب ما يمكنهم بلوغه من مصادر الغذاء، كما أن البربرة أنفسهم كانوا قد أحذروا من مجتمعات ريفية ولم يكونوا معتددين على الحياة في المدن. أما الطريق الرومانية الراصعة فقد تحولت إلى أحادية، وتدحرت مهارب البناء بالآخر. ولم تكن هناك ثمة حاجة للنقد لدفع رواتب الجنود نظراً لأن الجيوش التي كانت تشرف عليها الحكومة، تمت الاستعاضة عنها برهم من الهجم الرحل الذين عاشوا على مشارف الأقاليم.

ولكن القطع النقدية مصنوعة من مادة صلبة. فهي لا تتلاشي في الهواء، على عكس الدولارات التي تظهر على شاشة الكمبيوتر. ولقد حافظت القطع النقدية الرومانية على وجودها وكأن شيئاً لم يحدث، رغم ندرة تداولها كنقد.

فإلى أي ذهبت إذاً؟...

لقد قام الناس بتخزين القطع النقدية والقطع الذهبية الأخرى وذلك في مواجهة الشعور المخيف بالقلق والوحشة في تلك الأ栄ام. ولقد أكتشف علماء الآثار كميات ضخمة من الكنوز المظلمة منذ عصور الظلام في كل أنحاء أوروبا، حتى في إسكندنافيا في أقصى الشمال. وقد استمر تخزين الذهب في
أوقات القلق والخوف عبر معظم مراحل التاريخ التي تلت تلك الأيام، واتخذ نفس الشكل البديائي أحياناً، واتخذ أشكالاً أكثر تطوراً في أحيان أخرى. فمن حيث المبدأ، ليس هناك فرق كبير بين طمر الذهب في فسحة المنزل الخلفية خلال عصور الظلم، وبين الجهود اليائسة التي سنراها لاحقاً، والهادفة لإيجاد احتياطي من الذهب ومن ثم الحفاظ عليه في بنك إنجلترا خلال سنتي 1930 و1931.

وحيث أن الذهب عنصر حامل كيميائياً، فهو يضمن أمام مرور الزمن وأمام التلف الذي تحدثه الطبيعة وأمام تقلبات الطقس وألاعيب البشر. فعندما سقطت روما، كانت كل أونصة تقريباً من الذهب تم تحليلاً أو استخراجها من الجداول الجبلية منذ فجر التاريخ، كانت لا تزال موجودة في مكان ما، وقد اتخذت شكلاً معيناً وصممت لستخدام بشكل محدد، عدا الذهب الذي فقد في الأنواع البحرية. وحتى هذا الذهب المفقود، يمكن أن يلمع في مدفعه تحت المياه بانتظار من يبريد استرجاعه يوماً ما. ولقد مرّت كميات كبيرة من الذهب المتوفّر في العالم بالعديد من التحولات على مر القرون، لكن تلك الكميات كانت لا تزال هناك - حول أصبع اليدين وأصابع القدمين أو حول الأغصان أو مخزنة بالمخازن، أو على شكل نقود أو في القصور أو في دور العبادة أو في السفن الضخمة الغارقة في البحر. فعلى سبيل المثال، عندما دفن تشارلز ديك، مؤسس السلالة الميروفلافبية في بلاد الغال، سنة 481، وضع في قبره الكثير من أجزء الذهب بما في ذلك ثلاثمائة نحلة ذهبية زينت رداءه الرسمي. وفي واقع الأمر إن قطع النقد الرومانية والمجوهرات ومواقع العبادة في أماكن كثيرة، لا بد وأنها تحوي أجزاء من الذهب تعود إلى مصادر قديمة، كالهديمة السحية التي

(*) إن الذهب معدن لين ومطاعن بحيث أن بعضاً منه قد يختفي، وبخاصة عندما يكون على شكل قطع نقدية وذلك لسبب بسيط، وهو الحك المتواصل أثناء انتقاله من يد إلى أخرى.
قُدِّمتها ملكة سبا إلى سليمان، والعمود الضخم الذي أقامته حتشيسوت وحوض استحمام داريوس وحتى العجل الذهبي على سفح جبل سيناء. وفي وقتنا الحالي إن أغلب السبات السلمية والعديد من المجوهرات لا يُقصى من القطع التنجية تعود إلى المنبع ذاته.

إن الأحداث التي تلت سقوط روما، كانت متنوعة من حيث الزمان والمكان بحيث يصعب جمع تفاصيلها بإحكام. فالعصور التي دُعيت بعصور الظلام لم تخل من بعض خيوط النور التي انسابت إليها في بعض الأحيان، بالإضافة إلى أنه على رغم الاختلاف الكبير بين تاريخ الإمبراطورية الرومانية الشرقية في القسطنطينية وبين ما حدث في أوروبا، فإن التفاعل بين الشرق والغرب قد استمر بحيث أن أي مسأة لتمييز أحد التاريخين عن الآخر بشكل قاطع، ربما أدّى إلى التشويش أكثر منه إلى التوضيح.

وقد كان الاهتمام الشديد بالذهب هو أحد القوى الرئيسة التي أدّت إلى ربط المناطقتين بعضهما ببعض. فقد لعب الذهب، بوصفه نقداً ووسيلة للزينة، دوراً مركزاً في بيزنطة. وفي أوروبا، بدأت الممالك الوليدة التي لم يكن قادتها قد سمعوا باسم كرويسوس أو كراوس، بضرب نقدها الذهبية بأسرع ما يمكن، كما ازدهر فن صناعة المجوهرات حتى ضمن أكثر الظروف السياسية بديئة، وهكذا، فإن الزواج التقليدي بين وسائل الزينة الذهبية وبين الدين - رغم أنه لم يخل من المشاكل شأن الكثير من الزيجات - إلاّ أنه لم يصل إلى مرحلة الطلاق.

سنلقي أولاً نظرة على بيزنطة، ويعود السبب جزئياً إلى أن تاريخها ليس معروفًا بنفس الدرجة كتاريخ أوروبا. والسبب الأهم هو أن الذهب الذي
شكّل عاملاً مهماً في الإمبراطورية البيزنطية قبل وقت طويل من بداية الاهتمام الشديد به في الغرب.

استمر حكم الأباطرة البيزنطيين من القسطنطينيين لمدة تزيد على ألف سنة. ويمكن القول، عموماً، بأنهم شكلوا مجموعة من الأشخاص الفاسدين والمتآمرين القاسة. وتعتبر قصة آيبرين المرعبة نموذجاً لذلك العصر. ففي سنة 780، أصبحت آيبرين وصية على ابنها قسطنطين السادس، الذي كان في العاشرة من عمره، واعتبرت هي أن مقدار السلطة الذي منحته لها الوصاية لم يكن كافياً ولا دامياً، لذا تآمرت على قسطنطين الصغير سنة 792، ثم دُرِّبت أمر اعتقاله وسمل عينيه لتتأكد من أنه قد أصبح عاجزاً تماماً. حكمت أيبرين مدة عشر سنوات لا كإمبراطورة بل كإمبراطور. وفي سنة 802 جاء دورها، فقد تم خلعها عن العرش على يد وزير ماليتها نيسفوروس، ونفيت إلى ليسبوس. اعتلي نيسفوروس العرش مدة تسع سنين قبل أن يقتل في كمين في شعب جبلي أثناء حملته ضد البلغار. وقد أمر كروم، قائد البلغار، بأن تَّكسى جمجمة نيسفوروس بالفضية من الداخل ليستخدمها ككأس للشراب.

إن الإمبراطور الذي أفضله أكثر من غيره ضمن سلسلة الأباطرة هو بازيل الثاني (ويعرف أيضاً باسم بازيل بلغاواركنتوس، أو "ذئب البلغار"），وقد حكم في الفترة ما بين سنتي 976 - 1025. كان بازيل مثالاً يُحتذى بشخصية الوغد في الأفلام الأولى لهوليوود. فقد وُصف بأنه "حصير وقاسي وسريع الغضب"، ذو شاربين كتب أَن يفتلهمهما بأصابعه في لحظات الغضب الشديد أو في المقابلات الرسمية. كان بازيل هذا قاتلًا بقدر ما كان مظهره يوحي بذلك، فبعد أحد الانتصارات الكبيرة التي حققها على البلغار، أمر بسمل أعين كل جنود العدو الذين نجاوا من الهجوم الضاري الذي قام به، ومن بين كل مائة رجل أعفى واحداً فقط ليتمكن هؤلاء المبصرون من قيادة الناجين التعباء.
العائدين إلى قيصرهم. لم يحمل القيصر منظر جنوده المشوهين لدى وصولهم، فأصيب بسكتة قلبية لهول الصدمة ومات على الفور (٥).

قد يكون الأباطرة البيزنطيون جملًا وترات حكمهم بالعار من الناحيتين الأخلاقية والسياسية، لكن سلامة بيزنط قسطنطيني الذهبي ونقاهة وشهرته وإمكانية قبوله، كان الشغل الشاغل بالنسبة لهم جميعًا. وما يميز كل تاريخ الإمبراطورية البيزنطية هو هوس التركيز على الذهب، ليس بشكل نقد فحسب، ولكن كإعلان عن ثروة لا تضاهى. كان الذهب هو الوسيلة الرئيسية التي استخدمها الأباطرة، بالإضافة إلى القسوة والبطش، لضم أنحاء مناطق نفوذهم المعثرة والمتباينة بعضها إلى بعض. وقد قام البيزنط الذهبي بتمويل واردات الإمبراطورية وجبشها وتحالفاتها مع الأمم الأخرى.

كان الجهاد الذي بذله جستيان للتفوّق على سليمان، وذلك في بناء كنيسة القديسة صوفيا وتزيينها بمخرز من الذهب، كان قد ورثه، بلغ ما يقارب الثلثمائة ألف باوند، كان ذلك مثالًا آخر على الإفراط في استخدام المعروضات الذهبية في استعراض صارخ للقوة، وقد كانت القصور المليئة بالمتاحات والتي اقتنها الأباطرة على ضفاف البوسفور، مكسوة بزخارف غنية بالذهب وبالجواهر الثمينة، إذ أن أسلوبهم لم يكن يتسم بالبساطة. لكن الإمبراطور ثيوفيلوس أحرز قصب السباق في مضمار التباهي والتفاخر، فقد أمر بصنع شجرة ذهبية لتظلّ عرشه الذهبى. وكان يحتف بالشجرة وبالعرض طيور وأسود وحيوانات خرافية نصفها نسر ونصفها الآخر أسد، وكلها مصنوعة من الذهب، ولدى وصول زائر، كانت الأسود تلوح بذيلها وتزأر، بينما تصدح الطيور بالترحيب (٦).
فقد جرى استخدام الذهب بطرق متنوعة وواسعة بحيث استُدعي صاغة القسطنطينية المهرة للعمل في جميع أنحاء أوروبا، وبخصوصا في إيطاليا. وكانوا هم الفنانيين الرئيسيين في عصور الظلام، خلال تلك القرون التي لم تكن فيها فنون الرسم والتحن والعمارة قد أصبحت بعد هي الأشكال السائدة للفن، فقد عملوا في التفسيسات التي تغطي مداخل سانت مارك في البندقية، وفي الفسيفساء التي تأخذ الألباب في كنيسة سان فيتال في رافينا جنوب البندقية، ووصلوا حتى مونتريال خارج باليرمو. وعندما رأى الصاغة الأوروبيون تلك الأعمال الجميلة الدقيقة التي نفذها نظراً لهم البيزنطيون، غدا الأسلوب البيزنطي هو الأسلوب الشائع في مستهل العصور الوسطى. وكان شفع الصياح، الكديس إيلوي (641-660) المعروف أيضاً باسم (الكديس إيليجيوس)، راهباً وقبيعاً على دار السك، أتي من بلاد المال في القرن السابع وتعلم مهاراته في القسطنطينية. وشهد ظهوره المتكرر في اللوحات خلال القرن الخامس عشر على مقدار أهميته وشهرته. أما الصاغة الإنجيليز، فقد كان لهم شفعهم الخاص، الكديس دانستان، وهو راهب بيدكتي وفتنن ماهر. كان رئيس أساقفة كاتربري منذ سنة 960 وحتى سنة 988. ويبدو أنه كان رجلاً فذًا، ففي مطرزة ذهبية تعود لسنة 1470، نراه في مشغله يلوى أليف السفيتان.

لم يعد الذهب المعروض للعيان كونه واجبة فحسب، فخلف الكواليس كان الآباء يكرون كميات من القطع النقدية والسبائك. فقد كان لدى بازيل بلغاروكتونوس ما يربو على مائتي ألف باوند من الذهب، خزَّن معظمها في غرف تحت الأرض. وفي سنة 530 تقريباً، امتلك الإمبراطور أنطوناسيوس ما يقارب الثلاثمائة ألف باوند. أما الإمبراطورة تيودورا التي حكمت بعد أربرين سنة تقريباً، فقد كانت تمتلك لدى وفاتها مائة ألف باوند. ولا شك بأن تلك المبالغ كانت مبالغ ضخمة بالقياس لعصرها، لكنها تشكل تبايناً مثيراً مع
عصرنا الحالي الذي تحسب فيه مخزونات الذهب بلغت الأطنان لا بالف الطنام.

لقد شكّل الذهب غطاء آمناً. فكثيراً ما كان الحكام البيزنطيون يذهبون للحرب، وعندما كان يتعين دفع مرتين من الذهب، لكن الأباطرة لم يصلوا قط لمرحلة توقف فيها تهديد الأعداء. فقد كانت الإمبراطورية مهددة باستمرار من الغرب من قبل البلغار والقبائل الجرمانية، وبعد القرن السابع، تهددها من الشرق والجنوب الجنوبي الإسلامي التي كانت تهاجم كل كافر يقع تحت أنظارها. وبما أن البيزنطيين لم يكن بإمكانهم أن يقاتلوه على جميع الجبهات في نفس الوقت، فقد كانوا يدخلون إتاوات ذهبية لا تنقطع لإبقاء أعدائهم في وضع حرج، وذلك بأن يدفعوا مباشرة للمعتمدين المحتملين تلقائياً شرهم، أو بأن يقدموا الرشاوي للحلفاء الأوروبيين ليؤمنوا لهم الحماية. ويدعى ذلك في وقتنا الراهن: الأمان الذي يستند الموارد.

كان ذلك الأسلوب مهماً بشكل خاص فيما يتعلق باللومبارديين، الذين ربطتهم بالأباطرة البيزنطيين علاقة طويلة ولكنها غير مستقرة. وقد جاء اللومبارديون الذين عرفوا أصلاً باسم لانغوباردرز (ذوي اللحى الطويلة)، من أراضي هنغاريا الحالية. وخلال الفترة ما بين 567 - 569 قاموا بمساعدة الساكسون والسلاف، بغزو إيطاليا بجيش مؤلف من مائة ألف رجل يقودهم ملكهم ألبوين - وهذا هو سبب تسجيل شمال إيطاليا باسم لومبارديا (****).

وقد لاقت ألبوين المسكنة نهاية غير سارة. فخلال احتفال صاحب، رغب في تقليد فطائع كروم قائد البلغار بأن حاول إقناع زوجته روزاموند أن تشرب من

(****) ربما يوجد القراء الميالون للأسماء ذات الإيقاع النابض بالحيوية، أن يعرفوا بأن اسم Wachho كان واتشوه سلف ألبوين Alboin.
جمعجمة أبيها، وهو ملك قبيلة معادية كان ألبون قد قتله. لم ترق الفكرة لروزاموند التي قتلتها على الفور.  

شَكَّل الغزو اللومباردي الواسع لشمال إيطاليا تهديداً للممتلكات البيزنطية في البندقية وفي رافينا. فبدون الذهب، يضيع كل شيء. قام الأباطرة أول الأمر برشوة بعض الجماعات من اللومبارديين لتجارب جماعات لومباردية أخرى. ثم قاموا ببذل الذهب لكسب الفرنكين إلى صفهم وهم قبيلة جرمانية أخرى استقرت في بلاد الغال، أو فرنسا الحالية. واستمر الذهب في التنقل من أيدي البيزنطيين إلى الفرنكين، ومن أيدي البيزنطيين إلى اللومبارديين ليعود فيتنقل بين اللومبارديين والفرننكين، إذ كان كل فريق يستخدم الذهب لرشوة الآخرين أو لانتقاء شرّهم.

وقدامت الحروب بين اللومبارديين أنفسهم مستمرة حتى منتصف القرن الثامن حيث توصّلوا في النهاية إلى توحيد كلمتهم. كانت المملكة التي أسسها اللومبارديون راスペース ومبعثاً للتهديد بحيث لم يكن البيزنطيون وحدهم هم من قرروا أن من الواجب القيام بتصريح حاسم ونهائي - وحتى البابا أخذ جانب البيزنطيين هذه المرة. ففي سنة 754 و565 ضم الاثنان جهودهما لدعم غزو شامل لللومبارديا قام به الفرنكين، وكان العامل المحرك لهذا الغزو رشوة بلغت خمسين ألف صوديوس ذهبي.

بعد أن هزم الفرنكين اللومبارديين وصدوهم، شرعوا بجبانة الإناوات من كل من حلفائهم وأعدائهم المهزومين - ووصلوا في إحدى المراحل إلى أن يقوموا بجبانة إناوات سنوية وصلت إلى إثني عشر ألف صوديوس. إن تراكم كل ذلك الذهب في ما سيصبح فرنسا يوماً ما يفسر كون الملوك الميروفيين هم الذين بدؤوا بالعودة لسلك النجق الذهبي في أوروبا بعد سقوط روما. وخلال الفترة ما بين 773 - 774، قام الملك شارلمان، ملك الفرنكين الميروفي، بإخضاع مملكة لومبارديا وألحقها بإمبراطوريته. وفي المقابل، قام
البابا بندورجيا إمبراطورًا على الإمبراطورية الرومانية المقدسة وذلك في سنة 800.

ولعدة قرون تلت بقي الفرنسيون يتوقعون لأن تصبح لومبارديا جزءًا من مملكتهم الطبيعية، حتى جاء فرانسيس الأول الذي طالب بها وأعادها لفرنسا سنة 1515، لكنه لم يلز من البابا في تلك المناسبة إلا وجبة احتفالية بذيلها - ولم يطل به الأمر حتى خسر لومبارديا مرة أخرى أمام إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة في ذلك الوقت.

من أين أى كل ذلك الذهب؟ ... إن مكانة البيزنطيين المتفوقة في عالم العصور الوسطى لم تكن تعتمد على مصادر محلية من الذهب، كما أن موارد الذهب من نهر باكنولوس، التي بدت لكونيديس كبير لا قرار له، كانت قد نضبت منذ وقت طويل، ولم يكن هناك ما يشير إلى وجود مصادر مهمة أخرى في الأراضي البيزنطية. ورغم أن جزءًا من الذهب كان يأتي من خلف الحدود الشرقية أي من مناطق بعيدة مثل روسيا، إلا أن أغلب مصدر للذهب المعدن كان في مناجم النوبة القديمة جنوب مصر وفي السودان.

ولسوء الحظ، لم يطلق الأمر بالنوبة كمورد للبيزنطيين، فقد قام العرب المسلمون بإخضاع تلك المناطق في القرن السابع، وأقاموا علاقات دائمة مع النوبيين، وهكذا، وبضربة صاعقة، قطعوا مصدرًا كان يبدو وكأنه لن ينضب، مصدرًا تجمّع البيزنطيون بسماحة طويلًا.

كانت تلك صدمة مروعة. وقد وصف أحد المؤرخين اسمه روبرت سابا تينو لوبيز، وهو عالم بارز في تاريخ النقد، ووصف ما حدث بالقول: «القد غدت الإمبراطورية التي كانت مثار دهشة العالم لوفرة ثرواتها وفيض نقدها الذهبى، أصبحت عرضة للتهديد الدائم بنضوب مخزونها من المعادن الثمينة»(12). وأمست التجارة والحملات العسكرية والضربات وأعمال النهب
الظالمة هي السبيل الوحيد لسد الحاجات ولع الأباطرة بالذهب، ذلك الواقع الذي شكل أساساً للوهم الذي استمروا منه جزءاً كبيراً من قوتهم. وقد جلبت الانتصارات العسكرية أكثر من مجرد الغنائم من الجيوش المهزومة (عندما استولى نيسيفوروس على الكنز الملكي البلاطاري، وضع دمغة الختم الإمبراطوري على كل قطعة منه) (13). وبأسلوب يشبه برامج الخصخصة المعاصرة، تم توزيع الأراضي المصادرة على المسؤولين والجند والبحارة مما أدى إلى إيجاد دخل جديد للضرائب. ومع ذلك، بقيت الانتصارات في ميادين القتال مصدرًا غير مضمون أو ثابت، أما الضرائب فكانت مصدراً يمكن التنبوء بنتائجه، وتقدّم مساعي وكلاء الإمبراطور في هذا المضمار، القاسية والوحشية والخالية من الرأفة، مثالاً ربما أثار حسد أي جاب معاصر للضرائب. ولكن هناك حدود حتى لفرض الضرائب.

كانت نتيجة خسارة النوبة أن أصبحت التجارة الوسيلة الرئيسية لجلب الذهب إلى حزائزن الأباطرة، وإلى التجارة وأصحاب الصناعات الذين شكلوا المصدر الرئيسي لعائدات الضرائب. وقد اتّخذت التجارة البيزنطية شكل مثلث يضم أوروبا من جهة، والمسلمين في الجنوب من جهة أخرى. ولم تكن بيزنيسة تستمر إلا القليل من سلع الأوربيين إلا أنها كانت تبيعهم وسائل الترف التي تضمّنت أجمل الأنسجة وأبدع الأعمال الفنية لصاغة الذهب. أما الأقمشة الحريرية المنسوجة في القسطنطينية والمجوهرات ومواد الزينة التي أدعها الصياغ، فقد كانت شديدة الرواج في أوروبا، واشتدت الطلبات عليها إلى الحد الذي دفع بإبزام علمائها إلى البدء بصناعة الحرير بأنفسهم. وقد جلبت تلك الصادرات من الذهب ما يكفي لإعادة التوازن إلى فائض الورادات الذي كان قائماً على الدوام مع الدول الإسلامية. كما حافظ المسلمون على توازن تجاري إيجابي مع أوروبا، حيث باعوها وسائل الترف وزيت الزيتون والزيتون مقابل الأخشاب والوليد والعبيد (14).
بعد خسارة النبوة مباشرة، وضع الأباطرة جملة من الترتيبات الهادفة لتسهيل النشاط التجاري مع الدول الأخرى، بما في ذلك إجراء تحسينات هامة على مرافق المبناة حيث أصبح بإمكان المسؤولين حماية البضائع من اللفوص. كما فرض الأباطرة ضوابط على التجارة بشكل قيود صارمة على تصدير الذهب والمواد الغذائية الأساسية، وبذلوا جهوداً متواصلة لتحديد الورادات وجعلها مقتصرة على المواد الغذائية والمواد الخام التي لا يجري إنتاجها في الإمبراطورية. كل ذلك جعل رجال الجمارك لا يتوافون عن العمل في تفتيش أمتعة المسافرين والقيام بزيارات تفتيش مفاجئة على الحوانيت وضبط حركة السباكن الذهبية والبيزنطية الذهبية ومنع القطع النقدية المزورة من التسلل إلى مجال التداول.

رغم كل ذلك، فشلت الحكومة البيزنطية في تطوير أية خطة منهجية لتشجيع الصناعة أو حتى لمسك المفاتيح فيما يتعلق بالواردات والصادرات. ولكن على أية حال، لا يمكن فعلياً تبقي مسار من هذا النوع دون وجود مصرف مركزي أو أية منشأة أخرى يعبر كل الدفق المالي من خلالها في نهاية المطاف. كان كل تاجر يسوى حساباته الخاصة مع التجار في الدول الأخرى، ولنذا، كان تدفق النقد الإجمالي في كلا الاتجاهين كبيراً، أما التدفق الصافي سواء نحو الداخل أو الخارج فقد كان غير واضح المعالم.

كانت العملية برمتها ستواجه فشلاً ذريعاً لولا وجود البيزنط. ففي كل من المجالين العسكري والتجاري، شكلت تلك العملة الذهبية الرائعة والمسماة بالبيزنط أساساً للثروة والنجاح المالي في بيزنطة. ولم يدخل الأباطرة وسعاً في اتباع الأساليب الفيدالية القائمة على استخدام النقد الذهبي ليس كمجرد مال ولكن بوصفه وسيلة للعلاقات العامة والدعاية كسبيل للتأكيد على قوتهم وثرورتهم. وقد وصف أحد معارضي جوستنيان الوضع بقوله إن العملة الذهبية للإمبراطورية كانت «مقبولة في كل مكان من أول أركان الأرض وحتى آخرها.»
وهي تحظى بإعجاب الجميع في جميع الممالك، لأنها لا توجد مملكة لديها عملة تمكن مقارنتها بها». كما صرح معاصر آخر: «لا يحق للملك الفارسي أو لأي ملك آخر في كل أصقاع العالم الهيمنجي أن يطبع رسمه على دينار ذهبي، حتى ولو وجد الذهب في مملكته، ذلك لأنهم لا يستطيعون تقديم عملة كهذه إلى من يعتقدون معهم صفقات العمل». وبعد مائة سنة، شن جوستاني الثاني (565 - 711) الحرب على العرب لأن الخليفة ضرب عملة ذهبية ووضع رقمها عليها. خسر جوستاني الحرب، لكن الهزيمة لم تثن المؤرخ البيزنطي عن القول: "لا يسمح بدمغ أية علامة على النقد للذهبي عدا رسم إمبراطور الرومان"(15). لكن جوستاني بالإضافة لذلك، كسب نصراً معنيناً في ذلك الصراع، إذ أن المسلمين قاموا لاحقاً بوضع الآيات القرآنية عوضاً عن الشخصيات الدينية المطبوعة على البيزنط، وبذلك تميز الدينار العربي عن غيره لعدة مئات من السنين(16).

لم يفقد البيزنط شهرته بانقضاء القرون: ففي تاريخ ليس بالبعيد، هو سنة 1951، وصف لوبيز البيزنط بأنه "دولار العصور الوسطى". ولربما كان أفضل حتى من الـدولار "ففقد تفوق البيزنط على الـدولار من حيث ثباته وقيمه الفعليه". لم يحدث أن توصلت عملة أخرى إلى أن تكون مساوية له أو حتى أن تكون قريبة منه(17). ويضفي لوبيز ليؤكد أن "البيزنط كان أكثر من مجرد كتلة من الذهب. كان رمزاً وضريباً من الإيمان، وهو رسول الإمبراطور المميز إلى شعبه، وسفير الشعب المختار إلى سائر أمم الأرض"(18).

حملت الإصدارات الأولى من قطع البيزنط رسوم الآباطرة، ورسوم الزوجات في بعض المناسبات، وأيضاً رسوم الأبناء في كثير من الأحيان. تم قرر جوستانيان ألا يكتفيا بإظهار أهميته بل وروده كذلك. فقام بخطوة ثورية تمثلت في القيام بوضع رسم جذع السيد المسيح، تحيط به رسوم هالة، على العملة التي ضربها. فكانت تلك مبالغة في ذلك العصر. وقد شكلت جرأة
جوستينيان هذه، الشرارة التي أشعلت نار حركة معارضة توقيير الرموز الدينية iconoclasm، وذلك عندما هبت الجماهير والأباطرة للقضاء على جميع تعاليم تبجيل الصور والممارسات داخل الكنيسة. كان سكَّ ذلك التّقد حادًّا عرضاً، فقد تركز الحركة بشكل رئيسي على الأيقونات ذات الهالات الذهبية التي زبدت جدران الكنيسة، والتي أصبحت تعتبر هدفاً لمشاعر التّبجيل التي تحوّلت إلى شكل من أشكال العبادة. حيث كانت تلك الأيقونات تعتبر مسارات تمر بها القوة العليا وهي في طريقها إلى البشر. ولم تشكل نتيجة هذه الحركة أية خسارة للأباطرة: فقد ملؤوا حزائهن بالذهب الذي تم إتباعه من أماكن العبادة على يد مناوي توقيير الرموز الدينية. إذاً، لم يختف الذهب المحتز من الأيقونات البيزنطية، تماماً مثلاً أن الذهب الروماني لم يختف أيضاً، فقد عاد للظهور في أماكن وأشكال جديدة.

أصبحت حركة معارضة توقيير الرموز الدينية سنة 730 في ظل حكم ليو الثالث (741 - 717)، وأدت إلى فترة من الاضطهاد الوحشي لرجال الدين المعارضين لها، دامت لأكثر من مائة سنة، رافقتها معارك عسكرية شنت ضد كل من يبجأ عل الاستمرار في الاعتقاد بالأفكار القديمة. وتقول الرواية أن ليو كان شخصاً أثرياً ومقرباً من جوستينيان الثاني، ضارب التّقد الذي لم يحسن التصرف. وكترجع لقصة جيسبن والجزء الذهبية، بدأ الشك يساور جوستينيان بشأن ليو، لذا قام بإرساله في مهمة بالغة الخطورة في أقصى الحدود الشرقيّة. وكانت مفاجأة لجوستينيان أن أنجز ليو مهمته وعاد إلى قسطنطينية سليماً معافى. وفي سنة 717 وبعد مرور فترتي حكم لإمبراطورين، سار ليو بجنبته ودخل العاصمة ليستولي على السلطة وليتعلي العرش.

كان ليو قائداً عسكرياً فذاً أجرز عدة انتصارات تضاف إلى انتصاراته على مناوي حركة الإيكونوكلازم. وقد حكم إمبراطوريّة شملت كل تركيا الحاليّة إضافة إلى ثلاثمائة ميل بعد الساحل الشرقي للبحر الأسود، وجزيرتي قبرص.
وكريت وكل الساحل الغربي لبحر الأدرياتيك وكامل الجنوب الإيطالي وصولاً إلى مائة ميل تقريباً شمالي نابولي. وكان يقوم بالدفاع عن أراضيه ضد هجمات العرب المتكبدة من الأرض والبحر، فقد كان العرب شديد الرغبة في إنشاء موقع متقدم لهم في جنوب شرق أوروبا. وعندما كان له يتمثى عن قتاله المفعم بالتصميم والشجاعة على الجبهة الدينية ضد مناوشة حركة الإيكونكلاز ، كان يفترض لإجبار اليهود المقيمين ضمن أراضيه على الإذاعة للمعمودية (١٩).

تمت الخطوة الأولى باتجاه استعادة عبادة الصور بتحريض من الإمبراطورية أبيرين التي قامت بتنظيم مجلس كنسي عام في القسطنطينية سنة 786. وفي المقابل، قامت الكنيسة الأرثوذكسية برفع أبيرين إلى مرتبة القدسيين على الرغم من كل ما أحاده بشخصيتها وفضيلتها من عيوبي (٢٠). وأخيراً انتهت مرحلة الإيكونكلاز بشكل رسمي سنة 843 بأمر من تيودورا التي اكتشفت بكل تواضع بحمل لقب إمبراطورة. عادت الأيقونات لتحتل مواقعها السابقة وعاد توضيحها ليصرد مكانه في العقيدة الأرثوذكسية. وسرعان ما لحق تصميم التقييد بالركن. فقد بدأت تظهر رسوم أجسام الأباطرة وهم يرتدون الخوذات ويهملون الصبان، وقد وضع رسم المسيح أحياناً على الوجه المقابل لصورة الإمبراطور، كما ذهب جون الأول تسيمسيس إلى أبعد من ذلك، فقد أصدر نقداً يحمل رسمه والسيدة العذراء ذاتها تقوم بتتويجه وتبدو يد الرب في أعلى الرسم (٢١).

بدا كل ذلك رأعاً بطرقته الخاصة طالما أنه كان مستمراً في البقاء، ولكنه لم يحدث في التاريخ أن دام سلطان دولة ما على أخرى إلى الأبد. فبعد سقوط القسطنطينية بيد الصليبيين سنة 1204، بدأ البيزنط يفقد نقاءه نظرًا لإ دقائق نسبة الذهب فيه، وبالتالي، بدأ يفقد القبول الواسع الانتشار. وبعد خمسين سنة، بدأت القوى التجارية الإيطالية الصاعدة في فلورنسا وجنوى والبندقية بإصدار
نقد ذهبي اكتسب شهرة في ذلك العصر تماثل الشهرة التي كان البيزنطي قد حققها في ذروة مجدته. وفي منتصف القرن الرابع عشر، كان مواطنو بيزنطة يدفعون ضرائبهم بالديونيات الذهبية الصادرة في البندقية. وكان قسطنطين التاسع، ذلك الرجل المنكود الحظ الذي حكم في الفترة التي سقطت فيها القسطنطينية أخيراً بيد الأتراك سنة 1453، هو الإمبراطور الوحيد الذي يبدو وكأنه لم يصدر أي نقد على الإطلاق. وهناك مثل معروف يقول: "اختفت الإمبراطورية عندما أُنفت آخر سو بحوزتها".

أثار مقال لوبيز حول دولار العصور الوسطى سؤالاً مهماً بشأن طبيعة المجتمع البيزنطي الحقيقي، من حيث تركيزها المفرط على الذهب.

بأسلوب يدل على الذوق السليم واعتاده البيزنطي الشديد الاعتقاد: "هل إن مزايا عملة ما مستقرة ذات قيمة، تستحق كل تلك التضحيات التي بذلت للحفاظ على استقرارها؟..." (23) وبتعبير آخر، ماذا كسب البيزنطيون في النهاية نتيجة بذل كل ذلك الجهد المستميت في سبيل تشجيع صادرات بضائعهم الخاصة وتقييد الواردات من البضائع الأجنبية؟... لا شيء سوى المزيد من الذهب. لا شك بأن الذهب قد منح عملة البيزنطيين قيمة وقبولاً لدى الأمم الأخرى، ولكن ماذا ينتج تكديس الذهب لدى أمم ما إذا لم يتم إنفاقه؟... إن بإمكان الملك ميداس الإجابة على مثل هذا السؤال. وفي نهاية المطاف، فإن مواطني أي أمة في حاجة لأن يأكلوا ويرتدوا الزياد وينتموا من مكان آخر ويتمنوا بأسباب الرفاه.

ورغم أن لوبيز كان يستعرض أحداثاً وقعت قبل ألف سنة، إلا أن السؤال ذاته كان يتكبير على الدوام عبر التاريخ، وبخاصة في المنتهى سنة الأخيرتين من تطور الرأسمالية. وسوف نرى في الفصول اللاحقة، أن تلك المسألة قد هرت...
لا ينكر لوبيز أن البيزنطيين كانوا يتمتعون على الأغلب بمستوى معيشي أعلى مما تمتع به الأوروبيون والعرب حتى سنة 1200 تقريبًا، رغم اعتقاده بأن البيزنطيين لا يعتبرون بالضرورة أمة من المتفوقيين إذا ما قيسوا بمعيار التطور والنمو، ويبدو وكأنهم قد توقفوا عن الحركة عند مستوى مرتفع نسبيًا بينما كانت بقية الأمم تجاوزهم. وعلى الرغم من عدم انتظام التطور الاقتصادي في أوروبا الغربية وفي الدول العربية، إلا أن عمليات الأكثر ضعفاً والأقل نقاء، وما رافقها من حالات تضخم معتدلة، قامت بإحداث تأثيرات إيجابية على وجه العموم. فعلى سبيل المثال، بدأت المراحل الأولى من تضخم الدينار عندما كان العراق في أوج قوفته(24). كما أن تخفيض قيمة النقد والتضخم في كل من أوروبا والشرق الأوسط أدأ إلى حدوث تطور سريع في عمليات إقرارات المال والأعمال المصرفيّة، وبخصوصاً في إيطاليا، مما سهل إلى حد كبير حدوث نمو اقتصادي في كلتا المنطقتين. وكثيرًا ما يأخذ التضخم شكل ارتفاع تدريجي في مستوى الأسعار لا بشكل مفاجئ لفوضى اقتصادية.
إن عمليَّة من هذا النوع تميل لاقتلاع جذور المحافظين، وتجعل من التغيير أمرًا لا مفر منه، كما أنها تكافيء الشجعان. وبمميزي لوبيز في القول: "إن بريطانيا هي الدولة الغربيَّة الوحيدة التي قامَت نوعًا من التضخم بعَناد ونجاح، وكانت في ذلك الوقت دولة متخيلة اقتصاديًا" (25). إن مناطب الإنكليز عن أنفسهم constitut مشعّة التفاؤل قد استمرت لمئات السنين، ولم يكن ذلك الانطباع ليعود عليهم بالنفع دائماً، فالاستقامة المالية رغم أنها تثير الإعجاب، لم تكن الطريق الأكيد للازدهار على الإطلاق. فبعد أن أدى ذلك البيض العام من الأوراق النقدية والودائع المصريَّة الذي جاء نتيجة المطالب المالية الكبيرة للصراع مع نابليون والحرب العالمية الأولى، أدى إلى إجبار بريطانيا على تعليق إمكانيَّة تحويل الإسترليني إلى ذهب، جاء الهوس "بالنقد ذي النوعيَّة العالية" ليعيداً إلى الذهب في أول لحظة مؤاتية. وفي كلا الحالتين، كانت النتيجة حدوث تضخم شديد رافقه اضطرابات اجتماعية خطيرة.

لقد أدَّى قرار العودة إلى الذهب في سنة 1925، بشكل خاص، إلى إصدار سلسلة من القرارات التي كبحت النشاط الاقتصادي إلى أن تم تغيير تلك السياسة بعد ست سنوات. ورغم أن الألم والمعاناة في ذلك الوقت كانا كافيين بحد ذاتهما، إلا أن بريطانيا لم تستطع إعادة محمد الساري ينن الذي كان مصدرًا للمرحاء والفخر لعدة مئات من السنين. وفي وقت ليس بالبعيد، عندما اختارت بريطانيا الانسحاب من اتحاد النقد الأوروبي سنة 1992 وتركت الباوند حراً لتنخفض قيمته، تحسنت الصادرات مباشرة وق‡ز معدل النمو الاقتصادي إلى الأمام بينما كان شركاؤها السابقون في القارة الأوروبية، الذين تصرفوا بشكل أكثر صحة، يعانون ركوداً اقتصادياً.

وهنا يفترض لوبيز أن الأسباب العميقة للمفارقات التي يوردها قد تكون نتيجة اختلافات مهمة في تركيبة الأمة نفسها، فهو يقول: "كانت بريطانيا والإمبراطورية البيزنطيَّة ملكيات مركزيَّة ذات طبقات ارستقراطية قويَّة من ماليكي
الأراضي، بينما كان التجار وبقية رجال الأعمال هم الذين يسيطرون على مجريات الأمور في الكوميونات الإيطالية؟ كما أن المصريين ورجال الأعمال كانوا يتمتعون بفؤاذ قوي لدى الخلافة الإسلامية عندما بدأ التضخم. ويرى لوبيز أن الملكية ترتبط بمنازلهم وكرامتهم ببناء نقدهم، ولا شك بأن هذا هو وضع الأباطرة الذين حكموا الفاطميين. أما التجار فهم، على العكس من ذلك، يتمتعون بمرونة أكبر في مجال اتخاذ قراراتهم، ومهم أقل ارتباطًا بالماضي، كما أنهم يواجهون ضرورة للفوز منها لاغتنام الفرصة حينها وجدوها.

لا شك بأن تفسير لوبيز يلاقى قبولًا، لكن كثرة الاستثناءات تجعل منه قاعدة مشكوكًا بصحة. فاللهب يقاوم النقد المستقر لم يكن حكراً على الملكيات المركزية، ولم تقترن السياسات المؤداة للتضخم على المجتمعات التي يهيمن عالم الأعمال عليها. فقد كان هنري الثامن، مثله مثل الأباطرة الرومان، أحد أكبر خاضعي قيمة النقد في التاريخ، لكنه كان بالإضافة لذلك ملكًا ناجحاً. وقد وقع أسوأ تضخم في التاريخ في مستهل عشرينيات القرن العشرين، بعد أن قام الألمان بخلع القبض مباشرة، كما كان النقد المستقر هدفاً يسعى إليه الإنكليز بعد وقت طويل من قيام البرلمان بمصادرة السلطة من الملكية، وشكل أحد الاعتبارات التي اكتسبت أهمية قاتلة لدى ألكسندر هاميلتون حين ولدت الديمقراطية الأمريكية، وكان القوة المحرقة للسياسة الاقتصادية في كل من جمهوريتي ألمانيا وسويسرا منذ الحرب العالمية الثانية.

والسبب هو افتُقدت الإمبراطورية البيزنطية تلك الديناميكية اللازمة للمحافظة على بقائها في وجه عودة أوروبا إلى حيويتها بعد الغزوات الهملجة.

وقد يعود ذلك إلى أن النجاح قد أدى، بكل بساطة، إلى جعل البيزنطيين أقل
миلاً لإثارة المشاكل من الأوروبيين الذين كانوا لا يزالون يشعرون بخليجهم خارج من خروج الإمبراطورية الرومانية.

لم تكن التهديدات التي واجهت القوة البيزنطية تأتي من الغرب فقط.
فلقد سبق وذكرنا التأثير الذي تركه العرب المسلمون على بيزنطة الذين برزوا فجأة في القرنين السابع والثامن، وانطلقوا في طريقهم لغزو العالم باسم الإسلام. ويستحق العرب منا نظرة متناسبة: إن العالم بأسره في ذلك الوقت، من المحيط الأطلسي وحتى المحيط الهادئ، قد شعر بانعكاسات ذلك الجهد التجاري الذي كان يهدف إلى نشر "رسالة"، وإلى كسب الشره عن طريق التجارة في ذات الوقت. وكما كان الأمر بالنسبة للبيزنطيين، فقد لعب الذهب دورًا مركزيًا في ذلك المشروع.
الذهب والملح والمدينة المباركة

ربما اتصف حكام المناطق العربية بشدة التدين، ولكن عندما كان الأمر يتعلق بأسباب الترف في الحياة، فإن الأباطرة البيزنطيين كانوا لهم القدرة والمثال. وما على المرء إلا أن يقرأ كتاب "آلف ليلة وليلة" (1) حتى يفهم الصفات المميزة لذلك المجتمع. فبرغم تحذير النبي محمد ﷺ: "إن الذي يأكل أو يشرب في آنية الفضة والذهب فإنما يجرج في بطنه نارًا من جهنم" فإننا نجد أن الخلفاء كانوا لديهم شهوة لا ترتوي للذهب ولأساليب التباهي الرومانسية الغربية التي قد يأتي بها الذهب (2). ففي حفل زفاف ابن هارون الرشيد، وهو الشخصيّة الرئيسيّة في قصص ألف ليلة وليلة، قام أبو العروس بنشر كريات ذهبية في المكان كهدية للضيوف الحاضرين في حفل الزفاف. كما أعد على أحد الشعراء خمسة آلاف قطعة ذهبية ودفع أربعمائة ألف قطعة أخرى ثمنًا لقبول تشريفات لأحد رجال الحاشية (3). وقد كانت الأشجار الذهبية

(1) معلوم أن كتاب "آلف ليلة وليلة" كتاب قصص وشمش، ولا يتعلق عليه كمرجع تاريخي لتوثيق الأحداث أو تزيفها، فضلاً عن أن يكون مرجعًا في الاقتصاد والمال!! - المترجم -
الطيار المغردة الذهبية في قصر بغداد هي ما ألههم ثيوفيلوس لصنع عرشه الباهظ الثمن في القسطنطينية. كما خلفت إحدى شقيقات الملك وراءها 2,7 مليون دينار واثني عشر ألف ثوب حيكت من خيوط الذهب ورشعت بالجواهر. وفي القرن الحادي عشر، ضمت القاهرة ألوف الحوانيت التي كانت تبيع الذهب والجواهر والمنسوجات الفاخرة.

لم يواجه العرب آية صعبة في تكديس كنز ضخم من الذهب، فقد كانت إمكاناتهم الخلاقة في ذلك المجال تثير الإعجاب. كانوا يهبون أعدادهم المغوليين، وكانوا يتفوقون على منافسيهم في التجارة، كما وأنهم كشفوا مصدراً رئيسياً للذهب كان قد أسهم إسهاماً ضخماً في إنتاج القرون السبعة، أي قبل أن يبدأ جهود العرب في هذا المجال.

كانت أكوام الذهب التي تجمعت نتيجة الحروب، كبيرة. وقد أتت الغنائم من بلاد الفرس ومن سوريا ومصر وفلسطين، ومن الانتصارات الساحقة باتجاه الغرب عبر شمال إفريقيا وإسبانيا وصولاً إلى بوتنيه في فرنسا قبل أن يقوم شارل المطرقة سنة 732 بصد الجيوش العربية. وقد قام الفاتحون Charles Martel العرب في مصر على وجه الخصوص، بجمع كنوز ضخمة من الذهب الوفر الذي كان مطمئناً لآلاف السنين في قبر الفراعنة. كما قاموا بإعادة فتح مناجم الذهب في مصر والندوبة والحبشة. كما قاموا في الوقت نفسه بالبحث المضني سعياً وراء المزيد من رواسب الطمي في الجداول الجبليّة في تلك المناطق.

كان لتلك الغزوات تأثيرات اقتصادية عميقة. ولم يقتصر الأمر على الغنائم وإعادة فتح المناجم فقط، لأن العرب سرعان ما نجحوا في احتراق مجال القوة الاقتصاديّ للبيزنطيين بأن وظفوا مكانتهم كتجار يحللون ببطيئة ودأب لا مثيل لهما. وبمرور الوقت، تمكّنوا من السيطرة على مراكز الأنتصارات التجارية الرئيسية التي خدمت البيزنطيين خدمة طويلة ولها طولية، وذلك في جميع أنحاء مجال النفوذ البيزنطي، في نفس الوقت الذي كانوا يقومون فيه بإنشاء علاقات تجاريّة جديدة على طول الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض
المتوسط. كانت السفن العربية تبحر ب успешно وسرعًا على طول الساحل الشرقي لإفريقيا وتعبر المحيطات باتجاه الهند والصين سمعًا وراء الريح. بل إن العرب انطلقوا باتجاه الشمال مبحرين في طريق روسيا النهري نحو الدول الإسكندنافية، للمتاجرة بالبضائع التي أحضروها من وراء البحار وليباعوا الفراء والكرمان والعسل والعبيد.

تنطُّل التجارة نقودًا، والنقود تولى بالقوة، كما أن الذهب يخدم أغراسًا غير أغراض الاستهلاك المبتذل. وبعد أقل من خمسين سنة على وفاة النبي محمد، استطاع العرب مجاراة الحركات العظمى في العصور الماضية بأن أطلقوا عملتهم الذهبية الخاصة - وهي الدينار - التي أصدرها الخليفة عبد الملك في دمشق. واستطاعت تلك القطع النقدية التي شكلت الذهب الخالص نسبة 97% منها إضافة لوجود نوعيتها، أن تحل تدريجياً محل البيزنط كعملة دولية رئيسية، فقد جرى تداولها في مناطق النفوذ العربي وفي كل أرجاء أوروبا المسيحية.

كانت القطع الأولى من الدينار تقليداً للعملة البيزنطية، وذلك ما جعلها تلقى القبول على الفور. فالناس يترددون دائماً في قبول نقود ذي شكل زري، مهما كانت مزايته الأخرى. وكما رأينا سابقاً، فقد وضعت آيات من القرآن الكريم محل الرموز المقدسة المرسمة على البيزنط.

كان لدى العرب ظناً لا يرتد إلى الذهب، بحيث أنه بحلول القرن التاسع لم تعد ثمار الفتوحات ولا إجيا استثمار مناجم شرق إفريقيا ولا حتى الأرباح المتاحة من التجارة، تكفي للوفاء باحتياجاتهم منه. وبدا كما لو أنه لم يكن هناك ذهب يكفي لأشكال البذخ المتطرفة التي أبدعها العرب أو للحفاظ على السرعة المحمومة لدور السك التي كانت تضرب الدنانير بكميات وفيرة.
كان العرب محظوظين، فقد كانت نتيجة غزوهم للساحل الشمالي لـإفريقيا واستقرارهم هناك هي وصولهم إلى مصدر الذهب الذي قام بتغذية ثروات قرطاج قبل أكثر من ألف سنة. لم يستسلم العرب فعلياً على مناجم الذهب في غرب إفريقيا، لكن عقليتهم التجارية هي التي قامت بذلك عوضاً عنهم، فلقد نعموا وعدها قرون، باحترام حقيقي لشراء الذهب الكامن في الجنوب، أي بعد من أقصى امتداد للصحراء الكبرى، في منطقة تبلغ مساحتها ستمائة ميل مربع تقريباً بحذاء من الجنوب الساحلي الممتدة بين ساحل العاج غرباً ونيجيريا شرقاً. وقد عرفت هذه المنطقة أيضاً باسم ساحل الذهب، رغم أن الثروة التي حققتها فيما بعد نتيجة تصدير العبيد ربما تكون قد فاقت الذهب الذي قامت ألفونس الجمال بنقله بكل أناقة عبر أراضي الصحراء الكبرى والشاسعة عبر سنيين لعد.

ورغم أن الرومان والبيزنطيين قد سيطروا أحياناً على ساحل إفريقيا المطل على المتوسط، إلا أن هدفهم الرئيسي من احتلال المنطقة كان عسكرياً. فقد لزموا الساحل والموانيء متجاهلين الثروات الكامنة في الجنوب، التي تفصلهم عنها قفار مجهولة من المناطق الصحراوية. أما العرب فقد كان هدفهم لدى احتلال شمال إفريقيا، هو القيام بمشاريع أعمال. فقاموا بإنشاء مواقع تجارية على البحر كنونس مثلاً، كما أنشأوا مراكز مثل فاس ومراكش داخل البحر على مسافات تحمل أهمية معينة.

وقد ظهر التجار العرب حتى في قلب الصحراء الكبرى نفسها.

شكّلت سجلماياس، حيث يتقاطع الطريق الذهبي إلى مراكش مع الطريق الرئيسي الواصل بين الشمال والجنوب باتجاه أراضي الذهب، مركزاً للاجتياز القوافل. وقد وصفة أحد التجار العرب بأنها "بواب الصحراء الكبرى... إحدى أعظم المدن في شمال إفريقيا، والمدينة الأشهر في العالم... حيث يأتي التجار حاملين بضائع لا قيمة لها ليعودوا بجمال محملة بالذهب...
الذهب والملح والمدينة المباركة

النخبو». وقد اغتنت المدينة ببساطة من مجرد فرض رسوم على حركة
الانتقال الواسعة التي مررت بها. ولم توجدنا في عمق المناطق الداخلية،
لرأينا مدنا تحمل أسماء غريبة مثل تاغازارآ وتموديني وغدامس والمدينة الأشهر
تمبكتو وهي المركز التجاري الرئيسي وتقع على مسافة تزيد على ألف ميل
جنوبي جبل طارق، على ضفاف نهر النيل الذي ضم فيما بينه وبين نهر
السنغال معظم المنطقة الحاوية على مناجم الذهب.

كانت وفيرة الذهب في غرب إفريقيا معروفة منذ قرون للشعوب القاطنة
على سواحل المتوسط. فحوالي سنة 500 ق م جاء هيروديتس بوصف حي
النال المنطقة أكده جميع من أنى بعدة من الرحلات عبر السينين. كان الوصول
إلى مك암ن الذهب عبر فنار صحراوي قاحلة مجهولة يقتضي رحلة طويلة
وعقدة وخطرة، كان الامتداء بالتجوم فيها يحمل أهمية لا تقل عن أهميته
بالنسبة للسفن العابرة للبحر. ويقول ي. و. بوفيل، أكثر مؤرخ الصحراء
الكبرى المعاصرين أهلاً للثقة: "فيما عدا المناطق القطبية، هناك أجزاء قليلة
 جداً في العالم يمكن اعتبارها أقل ترحيباً بسكون البشر فيها"8). ورغم ذلك فإن
هيروديتس يقدم لنا معلومات وافية تفيد بوجود تواصل داخلي بين السواحل وبين
المناطق الداخلية في الصحراء الكبرى حتى في عصره. وتوفر الرسوم القديمة
على الصخور أن الثيران كانت هي وسيلة النقل الرئيسي.  

ظهر الجمال لأول مرة في الصحراء الكبرى حوالي سنة 100 للميلاد،
وربما كان قد جاء مع الغيابق الرومانية التي كانت تقوم بحملات عسكرية تنطَب
السرعة. كما يمكن أن تكون الجمال قد ظهر من مصر، حيث جاء الفرس بها
إلى هناك قبل ذلك بخمسمئة سنة. وقد أدى هذا التبادل الاستثنائي في فن
النحل- وبرزالي إلى حد ما إدخال استخدام السيارة، أو حتى الطائرة في عصرنا
الحالي - أدى إلى احتكار الوقت اللازم للانتقال بين المواقع التي تحتوي على
المياه، وبالتالي إلى توسيع مجال السفر. وبإمكان الثيران مجاراة الجمال إلى
عدد ما في تحميلها للعطش - دون أن يتجاوز ذلك عشرة أيام - ولكن بإمكان معظم الجمال أن تحمل ثلاثة أضعاف ما يحمله الثور، كما أن الجمال الجيدة يمكنها أن تقطع ضعف المسافة التي يقطعها الثور العادي، وهو أمر لا يمكن الاستهانة به عندما يكون الزمن اللازم للوصول إلى بحر الماء التالي هو الفارق بين الحياة والموت(9). كما أن إدخال استخدام الجمل كان أمرًا استثنائيًا بمعنى آخر. ويقول أحد المُعلمين أن إدخال استخدام الجمل كان «يُنقمض المفهوم الغربي الأساسي للتطور التكنولوجي. ففي هذه الحالة تتحم «النكوس عن استخدام» الدولاب - الذي عرف في شمال إفريقيا والصحراء الكبرى منذ أيام الفينيقين - وذلك للتمكن من ربط السودان بالبحر الأبيض المتوسط(10).»

لقد كان تأثير الجمل على حجم التجارة المحتمل بمثابة الثورة. ويدفع بوفيل هذا التطور قائلاً:

«يعتبر إدخال استخدام الجمل بداية لعصر جديد في النصف الشمالي من هذه القارة... فقد يُنظر الجمل للإنسان حريّة في الحركة لم تكن معرفة سابقاً، وجعلها قادراً على الوصول إلى أبعد المرايا كما تقلصت أهوال طريق القوافل إلى النصف وفتحت مسارات جديدة لتتدفق التجارة والثقافة(11).»

إن تضاريس الأرضية المؤدية إلى مكاحم الذهب لم تكن السمة الوحيدة في المنطقة التي أثارت استغراب الأشخاص القادمين من أوروبا والشرق الأوسط. وبورد هيرودوت اسم القرطاجيين على أنهم المصدر الذي استقى منه القصة التالية. فقد وصف له القرطاجيون مكانًا على الساحل الغربي كانوا يضعون فيه السلع التي كانوا يريدون المتاجرة بها ويعرضونها برعاية ثم يعودون إلى سلنهم ويطلقون «دخانًا كثيفًا». وعندما، يقتصر السكان إلى الشاطئ، وهم يحملون الذهب الذي يتركون منه ما يعتقدون بأنه يساوي قيمة البضائع.
القرطاجيَّة، ثم يقفلون عائدين. يعود القرطاجيون بدورهم ويفحصون الوضع.
فإذا ما أحسوا بالرضي، فإنهم يأخذون الذهب ويبهرعون، إلاَّ فإنهم يعودون
إلى سفنهم لينتظروا بصر. وتناولوا العملية إلى أن يشعر الطرفان بالرضي -
ولكن دون أن يتفاهموا وجهًا لوجه أو أن يتبادلا أيَّة كلمة. كانت عمليَّة "المقايضة
الخرساء" هذه تميز الأسلوب الذي تتم به صفقات الأعمال في الكثير من
المناطق الحاوية للذهب. وهي لا تزال مستمرة في بعض مناطق إفريقيا حتى
يومنا هذا.
ولا يسعنا إلاَّ أن نحاول فهم سبب استمرار المقايضة الخرساء، كتقنية
عقد صفقات الأعمال فترة مدَّيَّة من الزمن. ربما كان السكان يشكون بهذه
الإجراءات لحماية أنفسهم من التجار الذين قد تسول لهم أنفسهم أن يأسرُوهم
لبيعهم كعبيد. كما أن التجار نظروا للفوائدة الكبيرة للحصول على ما لدى
الأفريقيين، لم يكن لديهم من خيار سوى تلك الإجراءات الغريبة.
وفي حوالي سنة 750، قام العرب، وقد أثار نهمهم كل ذلك الذهب
الموجود في الجنوب، بإرسال حملة من مراكش لغزو مكان الذهب. وتلك
كانت إحدى المرات التي لم تنجح فيها مساعي العرب. لقد أخفقوا كلًا في
إحراج هدفهم، وتكبدوا خسارة كبيرة، بل وحتى أنهم أخفقوا في اكتشاف
صُدر الذهب. ومنذ ذلك الحين اكتفوا بالحصول على الذهب عن طريق
التجارة عوضًا عن الغزو (12).

بالرغم من أن التجار العرب والأوروبيين في العصور الوسطى كانوا أحيانًا
يفضلون على سكان إفريقيا سلُحاً أو حتى عمالات فضائيَّة ونحاسيَّة، اعتبرها
هؤلاء نقداً أفضل من الذهب، إلاَّ أن الملح كان هو المادة المطلوبة بإلحاح
شديد. صحيح أن البشر لا يستطيعون العيش دون الملح إلاَّ أن سكان المناطق
المنتجة للذهب لا بد وأنه شعروا بالحاجة للملح التي لا تعرف الشبع لهذه المادة، ولسوا حظهم فإنهم كانوا يعيشون في إحدى تلك البقاع القليلة التي توضع فيها أقرب مصادر للملح على مسافة بعيدة في أرض لم يكن يمكن لأي شخص أن يقطع فيها أكثر من عشرة أميال في اليوم.

تقع مصادر الملح المهمة على بعد ألف ميل إلى الشمال، حيث كان عمال مناجم الملح، ومعظمهم من العبيد الرنوج، يعملون في ظروف بالغة القسوة، على مسيرة عشرين يوماً من أقرب مدينة إليهم، وكثيراً ما كانت رياح الصحراء تصيبهم بالعمى، ولربما ماتوا جوعاً لدى تأخير التجار الذين كانوا يفاوضون الملح بالطعام والماء العذب (13).

كان معظم الملح ينقل جنوباً في قوافل الجمال، وفي كثير من المواقع التي تندر فيها المراعي بحيث لا تعود الجمال قادرة على الاستمرار، كانت كل الملح الكبيرة تكسر إلى قطع أصغر حجماً لتنقل على روؤس الرجال فيما يبقى من الرحلة. ويصف أحد الرحالة البرتغال من القرن الخامس عشر ما يحدث بعد ذلك:

يقوم كل رجل بحمل قطعة ويشكلون بذلك جيشاً من المشاة الذين ينقلونه إلى مسافة كبيرة . . . إلى أن يصلوا إلى منابع مياه معينة. يقوم الرجال الذين يحملون الملح بترتيب بضاعتهم أكواماً بشكل صفوف، ويلعب كل واحد منهم علامة على قطعة الملح التي تخصه. وبعد ترتيب تلك الأكوام، تبتدأ كل القافلة إلى مسافة مسيرة نصف يوم. ثم يأتي جنس آخر من الزنوج الذين لا يريدون أن يروا أبداً أو أن يكلموا أحداً . . . بينما أنهم يمشدون الملح، فإنهم يضعون كمية من الذهب مقابل كل كومة منه، ثم يعودون من حيث أتوا بعد ترك الملح والذهب (14).

هذه القصة لا تثير الاستغراب فحسب، بل إنها لها معنى عميقاً. فقد كان
الملح مادة ثمينة بالنسبة للمنتبقيين عن الذهب، بحيث كان العديدون منهم مستعدين لمباذلة ذهبهم لقاء الملح فقط. وفي الكثير من الصفقات جرت مبادلة أونصة الذهب بأونصة من الملح. ويؤكد بوفيل بأنه: «لا شك بأن الملح كان هو الأهم - مقارنة بالذهب - بحيث يمكن القول دون مبالغة بأن الذهب اعتُبر ثمينًا بالنسبة لأهل السودان لمجرد قوته الشرائية في الحصول على الملح... لقد كان الملح هو الأساس في تجارتهم المحليّة والخارجيّة، والتي لا يمكن فهم أي منها دون فهم مدى افتقارهم لذلك المادة الأساسيّة لرفاهيّة الإنسان» (15). ويمكن رؤية الموضوع من زاوية أخرى، فإذا كان بإمكان أونصة الملح أن تشتري أونصة أو أكثر من الذهب، فلا بد وأن الحصول على الذهب كان عملية مربحة جدًا.

أدى أسلوب المقايضة الخرساء والجغرافيا غير المتجانسة لكمامن الذهب والطبيعة المحتفظة لأهل البلاد، إلى شعور الأوروبيين والعرب بالإحباط لقرون، وذلك لدى محاولتهم العثور على مصدر الذهب الإفريقي. وبدت المنطقة بكاملها، بالنسبة لشعوب الشمال، وكأنها مغلقة بغلالة من الألق الغامض.

وخلال القرن الخامس عشر، اعتاد الأوروبيون على إطلاق اسم غينيا على مناطق مكامن الذهب (وهو اسم احتفظ به البريطانيون زمنًا طويلاً) عبارة عن كلمة半岛 Guinea في كتابة كلمة (Cinney). وقد حصل البرتغاليون وهم أول من اكتشف المنطقة، على إذن من البابا سنة 1481 بإطلاق اسم «سيد غينيا»، على ملكهم، وهو لقب حافظوا عليه حتى القرن العشرين. وفي سنة 1662، بدأ الإنجليز باستخدام الذهب المستورد من غرب إفريقيا عن طريق شركة أفريقكان كومباني، في
ضرب عملة أطلقوا عليها اسم Guinea، وهو ابتكار نقيدي يثير الاهتمام سببته قريباً.

وما يزال الجدل قائماً بشأن أصل كلمة غينيا نظراً لعدم وجود مكان في إفريقيا في ذلك الوقت يحمل هذا الاسم. ومما لا شك فيه بأن الكلمة هي تحريف للفظة تشبه "غينيا"، وهنا تُتبَادر إلى الذهن كلمة غانا، لكن بوفيل Jenne يؤكد، وبشكل مقنع، أن كلمة غينيا مُشتقة من اسم المركز التجاري جيني وهي مدينة تقع على أحد روافد نهر النيجر على بعد ثلاثمئة ميل جنوبي غرب تمبكتو، باتجاه مناطق مناجم الذهب (16).

لا شك بأن جني كانت مدينة لها قيمتها، وإن لم تكون معروفة جيداً، تأسست في القرن الثالث عشر، وتقع في منطقة مأهولة بالسكان تضم شبكة من الطرق المائية تعتبر نادرة بالنسبة للقارة الإفريقية، وهذا ما جعل من جني مكاناً يسهل الوصول إليه. ولم تكن المدينة مركزاً تجارياً مهماً جدًا، بل إنها اجتذبت رجال الثقافة أيضاً. وعلى عكس تمبكتو التي كثرت فيها الاضطرابات والتحولات السياسية كانت جيني مكاناً مهماً ينشر ثقافة المتوسط في كل أنحاء إفريقيا الغربية. واستناداً إلى ما قاله السعدي، وهو كاتب مرموق من القرن السابع عشر ولد ونشأ في مدينة تمبكتو المناخية لها؛ كانت جيني "مدينة مبكرة" (17). ولا يسعنا إلا التمني بأن يكون بوفيل على صواب: فمكان كهذا يستحق أن يُطلق اسمه على بلد ما(*)

(*) هناك مملكة موجودة حالياً في جنوب غانا تُعرف باسم أسانتي، يترجع فيها الملك على كرسي ذهب عوضاً عن العرش، وتتميز المناسبات الرسمية بعرض كميات كبيرة من وسائل الزينة الذهبية. عندما وصل البريطانيون كمستعمرين في أواخر القرن =

www.books4all.net

منتديات سور الأزبكية

المكتبة

www.books4all.net
الذهب والملح والمدينة المباركة

بعد أن تابعنا أحداث القصة بدأناً من القصور الذهبيّة والأيقونات الدينيّة، ومن قطع البيزنط إلى الدنايير؛ ومن الكريات الذهبيّة إلى الإناثات الذهبيّة لنصل في النهاية إلى المقاومة الخرسان بالذهب مقابل كلّ الملح في مجازل إفريقيا، نمّى سؤال مثير: أين تكمن القيمة؟... بالنسبة للأوروبيين والبيزنطيين والعرب، شكلّ الذهب البورة السحرية لرغباتهم الماديّة. أما بالنسبة للأفارقة، فقد اختُلّ الأمر.

بالنسبة للأفارقة الذين كانوا يكدرون لاستخراج الذهب في الوقت الذي كانوا يتعطشون فيه للحصول على الملح، شكلّ معيار الملح قوة أكثر منودة ودموية من أي شيء آخر يماثله معيار الذهب في الحضارات المتطورة في كل مكان على سطح الأرض. ما الذي كان يدور في حُلب هؤلاء المساكين، الذين كانوا يحمرون المناجم، إزاء الرجال المثيرين للسخرية والقادمين من الشمال لمقاومة الملح الثمين بدامة لا يتعذر دورها على الأرض أن يكون سوى إسياح الباهي والسرور على الرجال لمجرد رؤية بريقها؟...

وما يزال رجع صدى هذا السؤال يتردّد حتى وقتنا هذا.

التاسع عشر، أخفي الأهلاني الكرسيّ الذهبي. وفي سنة 1896، رغب الحاكم العام البريطاني لمصرّمة ساحل الذهب بالجولوس على الكرسي كممثل للملكة فيكتوريا، لكن كبار القيادة رفضوا السماح له بذلك واحتفظوا بالكرسي في مخبزه. (نيبوريك تايمز، 4 آذار، 1999).
6

إرث إيوبا وبابا وأود

بعد انقضاء فترة الركود التي أعقبت سقوط روما ومهمّدة الطريق أمام مسار تطور اقتصادي مهم بعد الألفية الأولى، أصبح البحث عن معنى القيمة موضوعاً استقطب الكثير من الدراسات والمناقشة في أوروبا. وقد جرى نقاش مطوّل بين الفلاسفة السكولاستيين والرهبان في الجامعات، بشأن تعريف «السعر الدقيق». ففي القرن الثالث عشر، اعترف القديس توما الأكويني نفسه قائلًا: «صحيح أن المال تابع لشيء آخر، وذلك فيما يخص الغاية منه، إلاّ أنه، وبشكل ما، يشمل على كل السلع الماديّة طالما أنه يفيد في السعي للحصول عليها نظراً لقوته. وهذه هي السمة التي يشترك بها مع السعادة الغامرة»(1). فالذهب إذاً هو ينبوع السعادة الغامرة.

إن التجارة والتعاملات التجارية لا يمكن لها أن تجري دون نقود، وإنّ خلق نُظم مالية جديدة وتأسيسها لتنمو ليس بالأمر السهل، فليس هناك من شيء يمكنه القيام بدور المال إلاّ إذا أتي بشكل يتبّل كله من يقوم بإستخدامه، ولا يمكن أن ينجم قرار قضيّ بإنشاء نظام كهذا إلاّ إذا كانت التدابير متسقة مع...
القيم والتقاليد والاحتياجات الخاصة بالمجتمع. وإن تاريخ المال - وكثير من الأمور التي تتأثر بالمال - له عبارة عن قصة طويلة ومعقدة تحكي محاولات البشر للتعامل مع تلك الصعوبات ضمن ظروف شديدة التنوع.

عندما تكون النقد معدنياً - أي عندما تتم جميع المدفوعات بالسبائك والقطع النقدية - فإن العملية تنقسم إلى تعقيد خاص، لأن المقادير المتوقعة من الذهب والفضة تحذّدها الطبيعة لا البشر الذين يستفيدون من تلك المقادير. فالمناجم قد تنضب والدول قد تربح أو تخسر نتيجة أعمال السلب وقد تسترب المقادير المتوقعة عبر الحدود عندما يختل الميزان التجاري. لكن القرارات البشرية لها أهميتها أيضاً. فإمكان الأشخاص تخزين قطعهم النقدية بدل إنفاقها، وقد كان ذلك الأساليب شائعة أثناء الاضطرابات السياسية والاقتصادية في العصور الوسطى (1). فالذهب هو وقائع من مخاوف الأوضاع المعترضة، وليس من السهل إقناع الناس بإعادة كونهم إلى التداول بشكل نقد في عالم يغلب أن يتعرض فيه النقد أثناء انتقالها للنهب على يد اللصوص أو أنها ربما تفقد في حطام السفن، إضافة للتهديد الدائم المتمثل في طلبات الحكومة التي لا تعرف حدوطاً.

إن تأثير المتغيرات الكثيرة في المقادير النسبية المتوقعة من الذهب والفضة قد أدأ إلى تعقيد الأمور خلال العصور الوسطى، كما أنه استمر بإشاعة الغفوض في النظم المالية في كل من أوروبا وأمريكا لفترة لا بأس بها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فعندما تبدأ كمية الذهب المتوقعة في تجاوز كمية الفضة، أو العكس، تبدأ الأسعار التي تحدد معدلات الضرائب في كل معدن في دار السكك. تبدأ بالاختلاف عن الأسعار التي يشترى بها الناس المعادن الثمينة أو يبيعونها في السوق. وضمن ظروف كهذه، يغلب أن يختفي أحد المعدنين من التداول أو أن يصدر إلى دول تكون الأوضاع فيها معكوسة.
و لكن، وعلى الرغم من كل تلك العقبات، فقد نجح الملك ومواطنيهم في العصور الوسطى، وأحيانًا قبل سنة 1000م، دون وجود أي خلفية نظرية أو حتى ما يكفي من الخلفية التاريخية لإرشادهم، نجحوا في تطوير - أو بالأحرى ابتكار - منظومات مالية تطورت بمرور الوقت إلى عالم المال الذي نعرفه حالياً. صحيح أن أباً من تلك المنظومات لم تستطع أن تعمل طويلاً دونما فترات سادتها الفوضى، ولكن العودة إلى مجتمع بلا نقد وبدلاً بحارة، كالذي كان سائداً في الأيام الأولى التي أعقبت سقوط روما، لم تكن على الإطلاق موضوع نقاش.

إن إحدى السمات اللافتة في الاندفاع الكبير للتاريخ الأوروبي وصولاً إلى الحرب العالمية الأولى، هي الكيفية التي تدير بها الأوروبيون أمر دمج الذهب في أنظمتهم المالية، رغم أن مقادير الذهب المتوفرة أصلاً في أوروبا ذاتها كانت دائماً ضمن الحد الأدنى. وقد وصف اقتصادي فرنسي في أوائل ثلاثينات القرن العشرين هذا الوضع بقوله: "من الغريب أن تصبح تلك الدول اعتباراً من نهاية العصور الوسطى وحتى أياً منا هذه، أكثر القوى فاعلية في الاقتصاد العالمي، رغم أن الطبيعة لم تمنع عليها إلا بالقليل من المادة التي يجبرنا تقليل راسخ - أصبح أكثر إلحاحاً من ذي قبل - على القبول بها رمزًا للثروة، وال.nano الذي يحوي تلك الثروة"(3). ومع تطور قصتنا، تحولت المسألة في أوروبا، بشكل مطرد، من التركيز على مقدار الذهب المتوفر بحذره إلى التفكير بشأن الدولة التي ستندبر أمر تجميع الذهب المتوفر واستخدامه لتعزيز قوتها وثورتها.

و الأمر المدهش في الذهاب، يكمن في أن منجزاته ضمن دوره الحاسم كنموذج أصيل للثروة والمال، لم تتفقده شيئاً من دوره الذي لا يقل أهميّة كوسيلة للذبحة وشكل متألِق من أشكال الجمال. وعلى عكس الأشكال الأخرى
من المال، لم يفقد الذهب على الإطلاق خاصيته الشاعرية. لقد ظل دائماً مقدساً ودنيويًا على حد سواء.

خلال السنوات الألف الأولى التي تلت سقوط روما، كان دور الذهب في أوروبا أقل أهمية بكثير مما كان عليه في بيزنطة أو في المناطق التي حكمها المسلمون. ولم يكن هذا الاختلاف أمرًا اختياريًا للأوروبيون، بل إن السبب كان ببساطة أن الذهب المتوفر لديهم كان أقل. فأوروبا لم تكن تحتوي على مناجم تشبه في شيء تلك الموارد الطبيعية السخية التي توفرت للبيزنطيين والمسلمين، كما أن الأوربيين كان لديهم نهيم لا يرتوي للتواصل والحرير ونظراً للعدم توفر التدفقة المركزية للفقراء إلسوحاد أيضًا، تلك السلع التي كانت شعبو الشرق تبيعهم إياها بسعة غامرة. وكانت النتيجة النهائية أن أصبح العبيد هم إحدى صادرات أوروبا الرئيسة وبخصائصها إلى بلاد المسلمين.

لم يجد الأوروبيون أمامهم من خيار سوى التخلي عن الأسلوب البيزنطي في نغمة كل ما ينتج تحت أنظارهم بالذهب. وفي الكثير من المناسبات كانت مقدار الذهب المتوفر قليلة بحيث جرت التضحية بمواضع الزيادة الدينية كالصلبان وكؤوس القرابين بدفعها إلى بوتقة الصهر في دور السلك لتحويلها إلى قطع نقدية. وفي كتابه "الموجة العظيمة" يورد دافيد هاكيت فيشر قول أحد علماء اللاهوت، وهو فولبرت أوف تشارترز، مبرراً صهر

(*) يشير كندليغر إلى أن الدول الواقعة إلى الشرق من أوروبا - ووصولاً إلى الصين واليابان كانت من الدول التي يصفها الاقتصاديون بالدول ذات الاستياع الخفيف. أي أن مداخل الصادرات فشلت في خلق طلب مكافئ لها على الواردات.
المواضع الدينية وتحويلها إلى قطع نقدية: "كان يبع تلك الأواني المقدسة إلى المسيحين أفضل من رهنا بين أثري اليهود".

وفي الكنيسة الرومانيسكية والقوطية Romanesque
لم نكن نرى
تلك الفسفسات المذهبة التي تزيّن الكنيسة البيزنطية، بل إن مظهر تلك الكنيسة في داخلها كان يتم عن تكشف شديد البساطة، بينما غطت النقوش والمنحوتات الحجريّة جدرانها الخارجية. وكانت الألوان تنبعث من الزجاج الملون والمشغولات الذهبية الدقيقة الموضوعة داخل أوعية حفظ الذخائر ومن كؤوس القبرين على المذبح ومن أردة وتيجان الفساوية الأعلى رتبة. فعندما بدأ الأب سوجيه البنديكتي، مثالاً، وهو المعماري الكبير والوضعي على عرش فرنسا، ببناء أول كاتدرائية قوطية في سانت دينيس سنة 1137 كضريح لشفيع فرنسا، لم يتمكن على الإطلاق من مضاهاة بذخ جوستنيان في كنيسة القديسة صوفيا.

وحتى إن تلك المشغولات الذهبية الهنستة كانت بمثابة الفضيحة بالنسبة لسانت برنارد. وقد تمسك سوجيه بموقفه قائلًا: "إذا كان القانون القديم قد قضى باستعمال الكؤوس الذهبية في طقوس إهراء الخمر تكريماً للآلهة أو لتلقي دماء أكباس الخراف، أفلا تعتيمنا أن نكرس الذهب... للأواني المخصصة لاحتواء دم السيد المسيح؟..." ويتساءل المرء هنا: كيف كان القديس برنارد سيصرّف له أن وجود نفسه محل موسى الذي حط من جبل سيئان ليرى شعبه يعيد العجل الذهبي؟...

لقد سار الأوروبيون على خطى البيزنطيين في استخدام الذهب بشكل رائع فيما يدعى بالكتابة بالذهب، chrysography، وهنا يتم مزج مسحوق الذهب ببياض البيض أو بالصمغ، ثم يستخدم الذهب بشكله هذا في تزيين الكتب بكتابات تخطيطية، calligraphy، وقد بلغ الأوروبيون في هذا الفن مستويات فائقة الجمال. ويعود استخدام هذه الطريقة إلى القرن الثاني الميلادي، عن طريق مصر وبلاد الإغريق، وذلك إرضاً لرغبة الرومانون في كل
ما يمتّ للبذخ بصلة، ولكن شارلمان هو الذي بدأ في استخدام هذا الفن الأوروبي الذي وصل إليه بشكل مخطوطات مذهبة بالذهب.

كان شارلمان يصر على تحقيق أفضل مستوى في الكتب التي صدرت خلال فترة حكمه، ووعد بالمسؤولية الرئيسية في هذه المهمة لرجل دين يدعى ألكين أوف بورك. أما أشهر الكتب التي صدرت تحت إشراف ألكين فكانت أناجيل غود سكيل، التي تمّت كتابتها سنة 783 من أجل شارلمان، وإنجيل سانت ميتارد، والكتبان موجودان حاليًا في المكتبة الوطنية في باريس. وقد كتب ألكين سانت ميتارد بكاملها بالخط لوني وحُرفت بالمسممات الذهبية والفضية على خلفية قرمزية. كما ضُمّنت الحروف بعناية فائقة بعد تعديلها عن الكتابة الرومانية في أيام فيرنيل، بحيث اختبر شكل الحروف بتو وكتبت على الدوام بشكل متماثل. ونتّبعت الكتابة بحرف متصلة، وهي الكتابة التي تعلّمتها حاليًا في المدارس، والمتحدة مباشرة من الكتابة المذهبة في مخطوطات ألكين الذي يعود تاريخه إلى ألف ومائتي سنة قبلها. ولكننا نكتب حاليًا بسرعة أثر: فكتابة حرف استهلاكي واحد في فن الكتابة بالذهب كانت تستغرق يومًا كاملًا، مما جعل من تنفيذ تلك المهام عملاً يستغرق كامل أيام الرهبان الذين أوقفت لهم تلك المهمة.

شكّلت بريطانيا مسرحاً لأهم تطور في قصة النقد الأوروبي في مرحلة ما بعد الرومان وكانت في تلك الفترة مقسمة إلى عدد من الممالك الصغرى، ويوجد الفضل في هذا الابتكار إلى أوفا (757-796) ملك مرسيا، وهو حاكم قوي عاصر شارلمان. وقد امتدت منطقة نفوذه عبر وسط بريطانيا لتصل شمالًا حتى نهري أوس وترينت حول بورك الحالية ومانشستر، كما تمتد جنوبًا إلى كنت وإيسكس وساسكس. كانت المنطقة شاسعة ومندمجة بشكل وحدة
مترابطة بفضل أوفا بحيث أصبح بالإمكان البدء بقدر لا يعادل له من النشاط التجاري. وإضافة لما سبق، كانت لدى أوفا جيوب ضخمة توجب عليه الحفاظ عليها، وفي تلك الأيام كانت الجيوب تتألف من معظمها من المرقطة الذين لم يكونوا يبحاربوا إلا إذا تلقوا مستحقاتهم من التقود سلفاً.

عندما استولى أوفا على كنت، وجد فيها ثلاثة أشخاص مشهورين يقومون بصنع قطع النقد الفضية، ويُعرفون بضاربتي العملة، كان لأسمائهما وقع بهيج: أيوبا وبابا وأود. حيث تبدو الأسماة كما لو أنها تشكّل شطرًا من شعر للأطفال من العصر الفيكتوري، ولكن هذه الأسماة الثلاثة مجتمعة يبدو وكأنها تصلح أيضاً لأن تكون اسمًا لشركة محاماة لندنِيّة في القرن الثامن. كان أيوبا وبابا وأود ضاربي عملة فضية مهرة وهو أول من جعل الإنكليز يتبغأون موقع الريادة ولمرة طويلة في هذا المجال. لم تكون إنكلترا تملك سوى موارد محلية محدودة من الذهب، ولكن مقاطعة كورنويل كانت غنيةً بكمامن الفضة التي كان إنتاجها يحوّل إلى عدد متزايد من القطع النقدية. وقد قام الإنكليز بإصدار نقود ذهبي لمدة سبعين سنةً تراوحت سنة 700 للميلاد، إلا أنهم سرعان ما بدأوا يخلطونه بالنفسة ثم ما لبثوا أن حوّلوا جميع قطعهم النقدية ذات الفئات الكبيرة إلى فضيّة، أما قطع النقد ذات القيمة الأقل فقد صنعت من النحاس الأحمر أو النحاس الأصفر.

وقد حافظت قطع النقد الفضية التي قام أيوبا وبابا وأود بصنعها على نقائشها إلى حد أن تداولها سرعان ما انتشر في كل أنحاء أوروبا حتى وصل إلى مناطق نهر الدانوب والبولندا. وقد ظهرت فئات النقد الصغيرة عندما بدأ الناس يقسمون القطع النقدية إلى أنساب وأرباع، ثم ظهرت الشلنات فيما shillings، بعد، والكلمة تعني «الجزء المقطع».

بدأت قطع النقد الخاصة بأوفا تتدفق بسرعة وغزارة من دور السلة. وكان أوفا شديد الباشغال بإصدار القطع النقدية بحيث اضطر لإضافته ثمانية عشر
ضارب نقد إلى مجموعة العمل الأصلية المؤلَّفة من ثلاثة رجال. وقد تم إنتاج الملايين من قطع نقد أوفا المصدرة من الفضة الخالصة - وهذا دليل قوي على كيفية ازدياد الطلب على النقد عندما بدأت الدول تنظم طريقها لتخريج من عصور الظلام. وكان هناك زيادة أكبر على طلب قطع النقد تنظر دورها، وذلك عندما اضطر الإنكليز لتسليم أنفسهم ضد غزوات الفايكنغ، ولدى اضطرارهم، من حين لآخر، لعرض مبالغ كبيرة على أولئك الفلاحين الإسكندنافيين في محاولة لانقاذ شرفهم. 8. وبحلول سنة 1000 م، كان النقد الإنكليزي يُعتبر الأكثر تطوراً في أوروبا، وكان يجري ضربه في شبكة من دور السك التي زاد عددها على السبعين داراً تنتشر في كل أنحاء إنكلترا. 9.

وفي سنة 800، أي بعد مضي وقت قصير من بدء سك النقد أوفا، سافر شارلمان، ملك الفرنجة وقاهر اللومبارديين، إلى روما لينتَوج من قبل البابا إمبراطوراً للإمبراطورية المقدسة على سبيل المكافأة. وقبل فترة قصيرة من ذلك التاريخ، أي في سنة 798، كان شارلمان وآيرلن إمبراطوراً بيزنتيا قد أقاما علاقات دبلوماسية، حيث فكر شارلمان بالزواج من آيرلين دون أن تثبي شهود السلطة التي استحوذت عليها، فبالنظر لتتوهج الوشيك الحدوث، كان ذلك الزواج سيشكّل أعظم اندماج في التاريخ ومكاسب لا يمكن الاستهانة به. ولكن أحد المقرَّنين من آيرلين أحببت مشروع الزواج هذا، وبعد عامين كانت هي في طريقها إلى المنفى بعد أن ضاعت منها فرصة الزواج.

كان شارلمان يعتبر الأباطرة البيزنطيين أمثلة في التركيز على الذهب عوضاً عن الفضة. وقد تكون آيرلين هي التي أثارت اهتمامه بسكون النقد رغم أنه كان صديقاً لأوفا ومعجبًا به. ولا بد أن شارلمان كان لديه من الذهب أكثر مما توفر للحكام الأوروبيين الذين سبقوه، أو الذين جاؤوا من بعده لفترات طويلة لاحقة. فقد أعاد فتح منازج الذهب في منطقة ساكسيوني وسوسيليا كما جذب الصاغة من بيزنطة إلى عاصمته في إكس، وكان يقوم بهممه جالساً إلى مكتب
ذهبي حفرت على سطحه خريطة العالم، كما كان يمتلك عدة فيلات تضم كل منها صائغها الخاص. وعندما توفي، جرى تحييته ودفن جالساً على عرش ضخم من الذهب والعاج كان قد استورده من القسطنطينيّة، وهو يحمل صولجاناً وترساً وسيفاً صنعت جميعها من الذهب. وكما جرت العادة، كان نهب الذهب من الأعداء المقهورين مصدرًا هامًا للذهب للأولوان البذخ تلك. فعلى سبيل المثال، عندما هزم شارلما كل الروميين سنة 796، وهم أفراد قبيلة آسية قاموا بتأسيس أول إمبراطورية منغولية سنة 407 ميلادية، احتاج إلى خمس عشرة عربة، تجر الواحدة منها أربعة ثياب لنقل الغنائم من الذهب والجواهر.

وما كان لكل تلك الأفكار أن تكتمل دون وجود نقد ذهبي. حدد شارلما قيمة الباوند الخاص به بعشرين شلنًا و240 نيساً ويزن باوند يبلغ 12 أونصة - شأن الروميين من قبله - وكأن النظام الذي اتبعته الإنجليز فيما بعد. ولم يعتر نقد شارلما طويلًا، رغم استمرار نظامه الخاص بفئات العملات والأوْزان.

وقد قضى من خلفه وقتًا في محاربة بعضهم البعض بقدر ما قضوا من الوقت في الدفاع عن مناطق نفوذهم، فتم تغطية مملكته إلى أجزاء. وقد نجمت صعوبة الموقف جزيئًا عن عجزه في إرسال قاعدة للوراثة لحفظ على وحدة المناطق التي كان يحكمها. وتشير الأدلة إلى أن عملية إعادة صياغة الذهب القديم بهدف ضرب عملة نقدية وصلت إلى حد كان لا بد لتجاوزه من الحصول على موارد جديدة من الذهب من مصدر ما خارج أوروبا.

كان مصير النقد الفضي الذي أصدره أوفا أفضل من نقد شارلما

الذهبي، رغم انقسام مملكة أوفا الإنجليزية أيضاً بعد وفاته. وقد وضع نقد أوفا
البنس في قلب النظام النقدي الإنكليزي: فحتى نهاية القرن الثالث عشر، أي بعد مرور خمسمائة سنة على إبتكر أوفا، كانت البنسات هي وسيلة الدفع الرئيسية. وكان وضع بنس أوفا راسخاً لدى ظهور النورمانديين على مسرح الأحداث سنة 1066 بحيث رفض وليم الفاتح مبدأ تخفيض قيمة النقد الإنكليزي.

ومن الصعب أيضاً تخيل الآليات التي تم بها نقل 24 مليون بنس. ففي سنة 1529، وعندما دفع فرانسис الأول ملك فرنسا ما يزيد على 1,2 مليون اسكوك إلى شارل الخامس ملك إسبانيا كفائدة لولديه، استغرقت عملية عدد النقود وفحصها أربعة أشهر. قام الإسبانيون خلالها برفض أربعين ألف قطعة نقد لأنها دون المعيار المطلوب (14). وفيما بعد، أي في سنة 1662، تطلب

(*) جاء في وول ستريت جورنال، عدد 6 أيار 1999، أن «الأسطورة تقول» دفع ف. و. وولورث فائزة بقيمة 13 مليون دولار بشكل قطع من فئة عشرة سنتات وخمسة سنتات وذلك لقاء إنهاء مبنى وولورث في نيويورك.
الأمر ماتة صندوق لتدبر أمر نقل خمسمئة ألف قطعة نقد فرنسيَّة من الفنات الكبيرة (15).

كان النقد الذهبي في العصور الوسطى ثميناً بحيث لم يجر تداوله بين أيدي العامة (**) . وقد استُخدم غالباً في صفقات التجار المعنيين بالتجارة الخارجية، ومن قبّل جامعي الضرائب، وحاشية الملك، وكما رأينا، استُخدم أيضاً من قبل الملك كوسيلة لانتقاء شر الأعداء ولافتاد الأصدقاء وأفراد العائلة. وقد التزم هؤلاء جانب الحذر الشديد لتفادي قبول قطع النقد الذهبي لها وزن أو تركيب أدنى من مستويات النقاء المطلوبة، مقتضى بذلك خدمة عامة للآخرين.

كانت الطريقة المفضلة لاختبار النوعية هي المحك، الذي أدى في ذلك الوقت وظيفة تماثل تماماً تلك التي كانت متبعة قبل أكثر من ألف ومائتي سنة في ظل حكم البدويين في آسيا الصغرى - حجر يتم حكَّه بقطع ذهبية ومن

(*) تبدو هذه الحكَّاءة دون غمجز إذا ما قورنت بالمشكلة التي يعاني الأوروبيون منها حالياً لدى محاولة إلغاء جميع العملات الوطنية القديمة لصالح اليورو. يبدو التخلص من العملات الورقية سهلاً، ولكن ماذا عن ملايين قطع النقد المعدنية؟ ... يذكر أن الهولنديين - وهم أصحاب أحد أصغر الأنظمة الاقتصادية المعدنية - لجؤوا لاستخدام مكان تفوق مساحته مساحة ملعب كرة قدم وذلك كحل مؤقت. (مراسل خاص لجيمس هويل من أيرتون، كاليفورنيا، على الأرجح من مكتب ونام، عدد تشرين الثاني أو كانون الأول 1998).

(**) لم يجر أبداً تداول النقد الذهبي بنفس الطريقة كالفنات الصغيرة التقليدية. وعندما منحني جدي في عشرينيات القرن العشرين قطعة نقد ذهبية بقيمة 5 دولارات في عيد الميلاد، انتظرت ستين قبل أن أسمح لنفسي بإيقافها.
ثم تجري مقارنته مع مجموعة من الإبر المحتوية على نسب مختلفة من الذهب والفضة، والذهب والنحاس، ومن المعادن الثلاثة. وكان كثير من التجار يحتفظون بأحجار الالحِك لإجراء هذا الاختبار السريع والفعال. وفي حالات الخلاف، كانت قطع النقد تُؤخذ إلى الصياغ الذين مهروفا في استخدام أحجار الالحِك والإبر الملافقة لها، وقد ظلّت جمعية صياغ لندن ما يزيد على سبعمائة سنة هي الحكم الرسمي فيما يتعلق بنقاء النقد البريطاني (16).

وتعتبر «اختبارات عينات القطع النقدية» أحد أهم اختبارات Trials of the Pyx للبقاء وأكثرها وثوقاً، حيث كانت تقوم لجنة عامة، تتألف من «اثني عشر مواطناً حكماً ملقباً بالقانون من سكّان لندن واثني عشر صائغًا ماهرًا»، بالإشراف على الفحص العملي لقطع النقد الصادرة حديثا عن دار السك. ومن المرجح أن إقامة هذا الإجراء الاحتفالي تعود إلى فترة حكم الملك إدوارد الأول سنة 1282. وفي سنة 1982، وبواسطة مرور سبعمائة سنة على بدء العمل به، حضرت الملكة إليزابيث الثانية وزعيم الوزراء جلسة الاختبار.

وكلمة PYX مشتقة من الكلمة الإغريقية التي تعني «الصندوق»، وهي تشير هنا إلى الصندوق الذي يحفظ فيه المسؤولون قطع النقد التي تم اختيارها لإجراء الاختبار عليها. وكان اختيار تلك القطع يجري على أساس عشوائي من بين إصدارات دار السك وهو إجراء لا يزال ينبع حاليًا في المعامل التي تقوم بتدقيق منتجاتها للتأكد من تجسس نوعية - ثم تجري مقارنة تلك القطع بدقة شديدة مع سبيكة اختبار خاصة من الذهب والزئبق للفائدة، والذي يحفظ عادة في غرفة لتختزين النفائس تدعى chapel of the Pyx في كنيسة وستمنستر. كما كان يجري صهر بعض القطع في اختبار إضافي لنقاء الذهب (17).

(*) للاطلاع على مزيد من الوصف الفنصلي لاختبارات عينات القطع النقدية والمكانة التي تشغله في تاريخ أخذ العينات الإحصائي، انظر سيغلير، Stigler، 1977.
لقد اعتبرت اختبارات عينات القطب التقنيّة التي تفرّد الإنكليزي بها، أمرًا جديداً، فقد كانت تخدم هدفاً واقعياً نظرًا لعدم وجود تعارض في المصالح بين الصياغ وإعضاء الهيئة، كما أنهم كانوا يذعن مهمتهم بشكل علني أمام العرّم وليس في السر، لا بسبب إلا للتأكد من سلامته العملة. وفي وقتنا الراهن، نطلق على ذلك اسم الشفافية. فقد كانت تلك العملية تنفي الملك عن تخفيف نسبة المعدن النفيس في العملية كما أنها كانت تشجع الناس في جميع أنحاء أوروبا على قبول النقد الإنكليزي وإبرام الصفقات به.

إنّ اختبارات عينات القطب التقنيّة لا تقدّم الدليل الوحيد على عدم تسامح الإنكليز حيال القطب التقنيّة ذات النوعية الرديئة. فقد كانت هناك عقوبات فورية لا ترجم بانتظار ضاربي العملة وتفصي موظفي دار السكّ ممن يصنعون قطعاً رديئة أو ممن يشتك بأنهم يمارسون أنشطة في دار السكّ تعود عليهم بمسماة خاصة.

ففي سنة 1124، وبعد أن خسر النقد الإنكليزي ثقة العامة نتيجة تدهور وضع القطب التقنيّة، استدعى الملك هنري الأول جميع القيّميين على دور السك في المملكة، أي ما يقارب مائتي رجل، وعاقب نصفهم تقريباً بأن بتر أيديهم اليمنى جميعًا وهو عقاب يناسب جريمة تحمّل فيها السلطات العليا المسؤولية المطلقة. وعلّق غلين ديفيز، وهو اقتصادي ومؤرخ إنجليزي مرموق، قائلًا: «لقد نجا هؤلاء على الأقل من العقوبات الأشدّ قسوة والمتمثّلة في سمل العيون أو بالإخصاء، أو بكليهما معاً، وهي عقوبات كانت تطبّق في بعض الأحيان».  

ولم تكن أصناف العقاب المماثلة مُستباعدة وذلك حتى مرحلة متقدمة من القرن السابع عشر. ويبدو أن ضاربي العملة كانوا خلال معظم مراحل التاريخ أنساناً مراضاً صعب. ويذكر غيبون في كتابه «تاريخ اتحاد وسقوط الإمبراطورية الرومانية» أنه حوالي سنة 175 ميلادي اشتكى الإمبراطور
أوريليان من أن العاملين في دار السكّة "يغشون النقد"، ثم قام هؤلاء بحركة تمرّد اقتضت قيام الإمبراطور باستدعاء سبعة آلاف جندي من داسيا، قبل أن يتمكن من قمع ذلك التمرّد.

إن التقليد الإنجليزي المتعلق بالنقد "السليم" يناقض إلى حد كبير عدم النظام الذي يميز العملات الأوروبية. ويمكن إرجاع مقاومة البريطانيين للتخلي عن الذهب، تلك المقاومة التي استحدّت على تفكيرهم في الفترة ما بين سنوات 1925 - 1931، إلى أصول عميقة الجذور. ففي سنة 1344 ميلادًا، عندما كان وزن البنس الإنجليزي قد بقي على حاله دونما تغيير يذكر على امتداد مائتي سنة، حاول إدوارد الثالث تمويل الحرب الكبيرة ضد فرنسا بأن أجرى تخفيضاً طفيفًا على الوزن وأتبع ذلك بإجراء تخفيض أكبر سنة 1351، لكن قانون المتحدّين الذي سئّل البرلمان سنة 1352 عين "الأمل بألا يعود الملك التلاعب بالنقد أو بمعايير الأوراق والمفاتيح".

وبخلاف الأساطير الشائعة حول رغبة الدولة الشديدة بتخفيف قيمة العملة كلما سنحت لها الفرصة، كان للملك مصلحة كبيرة ومشروعة في الحفاظ على سلامة النقد، لأن القطع النقدية كانت هي الوسيلة الوحيدة تقريباً لإبرام الصفقات ولدفع الضرائب والديون. فقطع النقد السليم التي تحمل دمغة التوقيع الملكية كانت تُصرف في الغالب بسعر أعلى بكثير من قيمةها الحقيقية كمعدن، وذلك لأنها كانت ملائمة للدفع أكثر من أية وسيلة أخرى. وقد وفر ذلك الفرص في السعر مصدراً للربح، وهو رسوم سكّ الذهب، للملوك الذين احتكروا عملية ضرب العملة، وكان أي شخص آخر يحاول العمل في هذا المجال، يلقى مصيرًا لا يُحسب عليه. وهذه الرغبة الشديدة في الحصول على رسوم سكّ الذهب لدى ملوك العصور الوسطى تفسر حوادث سحب كليّ للقطع النقدية المتداولة في الكثير من الدول، كانت تجري بوتيرة تتراوح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات، وذلك للاستعاضة عنها بقطع نقديّة جديدة ذات
تصميم مختلف. وفي أغلب الأحيان، كانت هذه العملية تلقى ترحيباً، ذلك لأن وضع القطع التقديمية القديمة كان يتدهور باستمرار نظراً لتداعيها أو لاقتصاد أجزاء منها من قبل أشخاص يأملون في بيع الأجزاء المقتطعة في السوق السوداء لقاء مقابل مالي.

إن بنى ماسب وأختبارات عينات القطع التقديمية، تعكس الأهمية المتتالية للنقود وللتجارة لدى زوج فجور أوروبا بعد عبادة عصور الظلم. وعلى الرغم من أهمية تلك التطورات، إلا أنها لم تعد كونها البداية التي لعب فيها الذهب دوراً متواضعاً. أما التعقيدات الأكثر إثارة فقد كانت تنتظر دورها. كان الذهب على وشك الارتباك بالتعقيدات الاقتصادية والمالية المتزايدة وذلك لينافس القوة السياسية والعسكرية في صياغة مجرى الأحداث في جميع أنحاء العالم.
التفاعل التسلسلي الكبير

كانت بداية سنة 1000م مناسبة لإجراء احتفالات كبيرة في جميع أنحاء العالم المسيحي، ولم تكن بداية الألفية الجديدة هي السبب الوحيد وراء الاحتفالات. فخلال ما يقرب الخمسمائة سنة استمر البرابرة القادمون من وراء الحدود الشرقية والشمالية للإمبراطورية الرومانية القديمة في شن غارات عنيفة على مجموعات السكان العاجزين عن الدفاع عن أنفسهم. ولكن، ومرور الوقت، فقدت الغارات جدّتها وتحوّل البرابرة السابقون من غزاة غرباء ليصبحوا جزءاً من السكان. فقد استقرّوا وتزوجوا وكونوا العائلات، كما فعل اللومبارديون الناشطون في شمال إيطاليا. ومما لا شك فيه بأن الحروب في أوروبا استمرت بشكل أو بآخر على مر العصور، ولكن على الأقل توقف خطير غزوات البرابرة المرعب بشكل نهائي. ومن المؤكد أن النورمانديين الذين غزوا بريطانيا سنة 1066 كانوا على درجة من الحضارة أرقى بكثير من أسلافهم الإسكندنافيين الأجلاف الذين جاءوا إلى فرنسا قادمين من إسكندنافيا.

وقد هيأت تلك الظروف المناسبة للقيام بخطوات رئيسية في مجالات استخدام الذهب، وبخاصة في تعزيز التجارة وفي عالم المال. وخلال هذه العملية، أصبح الذهب الأداة الأكثر تفوقاً في مجال إدارة القوة الاقتصادية.
وبحمر الوقت برز الدور الاستراتيجي للذهب لدرجة أن الصراع في سبيل تأمين مصادر كافية منه أصبح يحترض الملوك والأمم على القيام بأعمال جليلة وبحيات مأساوية في السنوات التي أعقبت ذلك.

إن تكاثر عدد الكاتدرائيات الضخمة التي بنيت في كل أنحاء أوروبا خلال السنوات الثلاثمائة الأولى التي تلت الاحتفال باللنجية الأولى (1000م)، يُعد دليلاً واضحاً على الإشراق الذي بدأ يغلف الحياة في أوروبا. فخلال الفترة ما بين سنتي 1100 - 1200 فقط تم بناء أكثر من ثمانين كاتدرائية في فرنسا، بما فيها نوتردام وشرترز، إضافة إلى بناء خمسمائة دير وعشرين ألف أبرشية وكنيسة. وفي بريطانيا، أُنشئت كاتدرائيات ديرهام وكاثدراليه وإبلي، كما بُنيت في إسبانيا كاتدرائيات بورغوس وطيعة وسانتياغو دي كومبوستيلا، وفي إيطاليا وصقلية شُيدت الكاتدرائيات في البندقية وفلورنسا وسبينا وباريسو وميلانو. كما تم إنشاء جامعات باريس وأكسفورد وبولونيا وساليرو، وظهرت أشهر الأعمال الأدبية، مثل: السيد وأغنيات نيبيلانغ والقصائد الملحمية الفرنسية "أناشيد البطولة" وأسطورة الملك آرثر. كانت فترة حكم فيها ملوك عظماء - رجال من نوع هنري الثاني في بريطانيا وفردينك بارباروسا في الإمبراطورية الرومانية المقدسة وفيليب أغسطس في فرنسا(1). أما أكثر النماذج شعبية، فكان الفرسان الذين برعوا في فنون الفروسية والقُدِّيس لويس المعروف بقيادته الأخلاقية التي يشوبها النديّن العمق.

تُعتبر الزيادة في عدد السكان هي الأهم من بين التطورات التي حصلت. صحيح أن عدداً قليلاً من الناس كانوا يتعرضون للقتل، ولكن هذا ليس هو السبب الوحيد في ازدياد عدد السكان، فضمن بيئة مسالمة كانت أعداد أكبر من الأطفال تبقى على قيد الحياة بعد الولادة. ففي باريس، مثلاً، ازداد عدد
السكان من مجرد مدينة صغيرة تحيط بجزيرة القديس لويس سنة 1100 إلى مدينة كبيرة كاملة تضم ما يقارب الخمسين ألفاً سنة 1215. إن النسب العالية للنمو السكاني لا تعني بالضرورة تدني مستويات المعيشة. ففي القرن الثاني عشر، تزايدت إمكانيات التخصص بسبب تزايد عدد السكان الذي يسمح لعدد أكبر من الأشخاص بتكرير وفهم للدراسات والفنون والبحث، وكان هذا التزايد هو الدافع وراء توزيع المصالح المتتالية التي عادة ما توفرها المدن المأهولة بسكان يشغلون في أعمال متباينة.

شكّلت الحملات الصليبية ذروة الحيوية والتفاؤل اللذين ميّزا هذه المرحلة، تلك المغامرة الكبرى التي جرد أهدافها في العصور الوسطى. فاعتباراً من سنة 1095 ولغاية سنة 1450 قامت جحافل من الأوروبيين - كثيراً ما كانت تضم نساء إلى جانب الرجال، وأحياناً تضم أطفالاً أيضاً - بالسفر أو بالإبحار إلى القسطنطينيّة أو إلى آسيا الصغرى، برغم إعادة الأراضي المقدسة إلى أهالي المسيحية. ولا شك بأن تلك الحملات قد شكلت في بعض الأحيان تعبيراً إيجابياً قوياً عن الإيمان، ولكنها في غالب الأحيان لم تُعْد كونها هربرياً من ملل العيش في المدن الصغرى والأرياف تحدده رؤى المجد أو حتى أحلام أكثر حيوية تعّلَق بالثروات وبالكنوز التي سيجري الاستيلاء عليها والعودة بها إلى الوطن.

وخلال العقد الأول من القرن الرابع عشر فقد هدف ذبح الكفار جذبته وذلك لدى ازدهار التجارة والتبادل الفكري مع العرب. كما أن طرق الملاحنة والنقل عند العرب جعلت بالإمكان الحصول على المنسوجات الحرّيّة والمقصبة والتوابل والحمضيات وأقمشة الستائر الشرقية البدعة. وصار الأمراء ورجال الدين الذين كان أسلافهم يقعنون بجدران جرءاء وأرضيات عارية إلاّ
من البُسط القدرة، يصرّون على اقتتاء القصور ذات القناتر المذهبة، وكسرها بالستائر والأراقة والمطرزات وشرف أرضياتها بالسجاد الشرقي(4). لم يكن كل ما تعلّمه الأوروبيون من العرب قد جاء به العرب أنفسهم، لكن العرب كانوا قد استطاعوا تجميع قدر هام من معارف الهند والصينيين واستخدامه بالشكل الأمثل. وتلك المجموعة من العوامل المؤثرة هي التي دفعت بماركو بولو للانطلاق سنة 1271 في رحلته الشهيرة صوب الهند والصين.

فرضت الحملات الصليبية متطلبات مالية ضخمة على تركيبة مالية كانت ما تزال بسيطة. فبالإضافة لتكاليف المؤن والمعدات كان لا بد من إطعام الجنود وكسرتهم وتدبير ما أوى لهم ودفاع رواتبهم بعملية مقبولة في المناطق التي تم الاستيلاء عليها، حيث شكل الذهب أساساً لكل العمليات وحيث كان الجيش يضم من الرجال الذين تدفعهم الحماسة الدينية والشهامة والفرصية أقل بكثير مما يضم من المغامرين والمرتزقة. كما أنه كثيراً ما تطلّب الوضع دفع فدية بعملة ذهبية لتحرير الأسرى، والسفن التي كانت تبحر باتجاه الشرق محمولة بالجنود والمؤن، كانت تفضّل تحميل شحنات مضاعّة بأغذية مخفضة بدل الإبحار فارغة في رحلة العودة إلى أوروبا، مما شجّع على إيجاد حركة استيراد ضخمة للسلع الجميلة من بلاد العرب، وهذا بدوره كان يتطلب دفعات تتمّ في غالبيتها بالذهب.

جاء معظم الذهب الذي استخدمه الصليبيون من الأراضي المقدسة نفسها، مما خفّض وطأة الحاجة إلى استيراد الذهب من أوروبا. وقد عدّ البروسيسور أندرس واتسون، في تقرير قدمته سنة 1667 إلى جمعية التاريخ الاقتصادي، الكثير من مصادر الذهب المحليّة المتنوعة، مثل الإعانات التي كان إمبراطور القسطنطينيّة يدفعها للفرنكين، والإثناوات المفروضة على الحكّام العرب الذين حاولوا أقناع شر المسيحيين. والنهب، كالمصابيح الذهبية، البالغ عددها عشرون مصباحاً، وكانت تزن 20,000 مثقال، والتي انتزعها تانكرد.
من كنيسة القدس... والضرائب التي كانت تفرض على المناطق المحتلة حيث كان الذهب منذ القدم هو أساس العملة. ويوُثَّق واطسون أن تلك المبالغ كانت ضخمة بالفعل، رغم أنها كانت تُنقَف بسرعة. ففي سنة 1191، مثلاً، أشترى فرسان الهيكل جزيرة قبرص بضمان مائة ألف بيزنط ذهبي ثم باعوها بالسعر ذاته إلى غي در شنْصان. كما تُقدِّم إفادة ريموند ملك طرابلس بضمان 150,000 بيزنط، وتم تحرير كامل جيش القديس لويس من الأسر بضمان ثمانمائة ألف دينار (6).

بدأت الحكومات المسيحية في الشرق تضرب العملات الذهبية بدءاً من سنة 1124، وكانت تُستخدم قوالب تم الاستيلاء عليها وذلك لتبدي قطع النقد كالنقود المحلية، بما في ذلك النقوش العربية المعتادة التي تُغلى على النبي محمد ﷺ. واستمر المسيحيون بإنتاج تلك القطع لمدة 125 سنة، رغم أنه بمرور الوقت تزايدت نسبة القطع المزيفة، وكانت تُضرب عادة من معدن خسيس كالنحاس وتغلف بالذهب.

وفي سنة 1250 زوّع البابا إنوسنت الرابع جراء قيام دُور السَّك المسيحية بضرب قطع نقديّة تُسجِّد العدو، أكثر مما زوّع التزوير، ليقوم أخيراً بتطبيق الحرم الكنسي على كل من تورّط في تلك العمليَّة (6). كان ذلك الإجراء العنيف أمرًا لا مجال لنفيه لأن الأموال المسيحية الذين كانت تحتَكم النزعة العمليَّة أكثر من النزعة الروحية، أصرَّوا على الاستمرار بإصدار عملات يقبلها المسلمون دون نقاش. واستجابة لمطالب البابا، قام هؤلاء الأمراء باختراق خطوة معتادة تمتُّلت في وضع أخطام تضم أقوالًا مسيحيًا متأثرة مع الاحتفاظ بالكتب العربيَّة.

ويبدو أن اسم إنوسنت (البريء) كان لائقًا بالبابا. فالإنسان لا يسعه إلا التساؤل عمَّا حدا بالفلايكان لأن يتوانى عن إدراك الحقيقة - أم أنه اختار التجاهل. وفي الواقع، فإن تسلاسل الأحداث ذاته كان قد وقع في إسبانيا
خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وفي كل أنحاء أوروبا وذلك فيما يخص الذهب والفضة.(7) لم تكن الجهود إنسنست كافية لإرضاء القديس لويس، الذي كان يقود حملة صليبية في الأرض المقدسة، فقام بإضافة سلطته إلى سلطنة البابا، وظهرت عملة جديدة تمامًا، وهي أرغنس دي Agnus Dei، وكانت تعكس كلاً من التوافعين الديني لدى لويس وكبيرة الفرسان (المسيح يظهر، المسيح يحكم، المسيح يأمر)، وهي تهيئة الملوك الفرنسيين المعادة.(8)

ننتقل الآن إلى جهة الغرب عبر المتوسط إلى مملكة صقلية، التي كانت في الفترة ما بين 1211 وحتى 1250 تحت حكم إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة فيديريك الثاني، حفيد فريدريك بارما العظيم وأحد عمالة القرون الوسطى. كان فريدريك الثاني يضرب العملات الذهبية بحماس ليستخدماها في إظهار قوته الاقتصادي.

وُلد فريدريك في صقلية سنة 1194 في السنة نفسها التي تم فيها تنويج والده ملكاً على الجزيرة. ورغم معاناته من وساوس الأمراض(9) إلا أنه كان صليبيًا متحمسًا. أسس طبقة من الموظفين الإداريين من الخبراء، وفتح صقلية أمام التجارة الحرة، وأحاظ نفسه بأعظم مفكري عصره وفرض ضرائب باحة على رجال الدين ومنعهم من شغل مناصب مدنية، وقام ببناء القلاع في كل أنحاء صقلية، كما أسس جامعة في باليرمو لتدريب الموظفين - وهي أول جامعة أوروبية يجري إنشاؤها بخصية ملكية. لا عجب إذاً أن يكون فريدريك قد ترك بصماته على النقد الذهبي في زمانه.

قام فريدريك بالعديد من الأسوار وكان معظم الوقت في حالة حرب مع
البابوية. فقد قاد الحملة الصليبية السابعة سنة 1227، ثم عاد إلى صقلية
لمحاربة البابا غريغوري التاسع - الذي طُبق عليه الحرم الكنسي - ثم ذهب مرة
أخرى إلى الأراضي المقدسة حيث أعاد السيطرة المسيحية على القدس. وفيما
بعد استعاد الجنود المسلمين القدس ولم تستطع القوى المسيحية السيطرة عليها
ثانية، على الرغم من استمرار الحملات الصليبية لثمانية سنة أخرى، وذلك
حتى استولى عليها الجنرال البريطاني اللنبي سنة 1917. بعد أن أعلن فريدر익
نفسه ملكاً على القدس، عاد إلى صقلية ليدافع عن بلده ضد هجوم بابوي آخر
واستطاع تجاوز حرم كنسي آخر (كمبرد وفايقو وعدو للمسيح).

وعندما أسلم غريغوري الروح سنة 1241، مما كان مدعاة لارتياح
فريدريك، تم انتخاب بابا جديد يُدعى سونوبالدو فييسكو، واتخذ لقب
إيوستن الرابع. وكان هذا هو الإيوستن (البريء) (... الذي منع المسيحيين في
الأراضي المقدسة - ولو أن هذا المنع جاء متأخراً قليلاً - من ضرب قطع نقدية
عليها كتابات عربية تبني على النبي محمد. توقع فريدريك أن يكون هذا البابا
صديقًا له، ولكن ذلك كان ضرباً من السذاجة من جانبه، لأن موطن فييسكو
الأصلي هو جنوى، العدو اللدود لصقلية ومنافستها العنيفة في مجال الهمزة
الاقتصادية. وسرعان ما اشتبك فريدريك وإيوستن في حرب جرت فيها محاولة
اغتيال فريدريك وأسر ابنه، الذي قضى السنوات الثلاث والعشرين الأخيرة من
حياته في السجن. ثم وصل الأمر بصهر فريدريك إلى حد رهين عرش صقلية
لدى بعض رجال الأعمال الجنوبيين مقابل الذهب.

لدى وفاة فريدريك كانت صقلية تعمل وفق معايير متزامنين للذهب.
الأول هو تاري Tari الذي يعود إلى أصول عربية وكان يستخدم منذ القرن
التاسع. ورغم أن التاري كان قد تعرّض لبعض التخفيض بمرور السنين، إلا أنه
اعتباراً من بداية القرن الثاني عشر وفيما بعد، بقي ثانتياً عند قيمة 3/1 16
قيروان من الذهب. وقد اعتبرت تلك القيمة في ذلك الوقت أفضل من نقية
الصوليدوس البيزنطي مما جعل ذلك المعيار راسخًا كواحد من أكثر المعايير ثباتًا في أوروبا. كانت العمليات تُضرب بأحجام متعددة يجري تداولها على الأغلب على أساس وزنها لا على أساس قيمتها الفعلية. وقد جرى تداول التاري على نطاق واسع بحيث تحوَّل إلى نوع من الوحدة الحسابية يسُعَر على أساسها الكثير من المواد.

وقد اعتبر فريدريك الثاني التاري أقل جلالة وانتشارًا مما يلبق بوطن إمبراطور للإمبراطوريات الرومانية المقدسة في مثل مكانته الرفيعة. وبعد نصر عسكري ضد سكان تونس سنة 1231، ضمن نفسه إتمام سنة ضخمة بشكل عمليات ذهبية وحجر الذهب من مصادر الذهب في إفريقيا الغربي. ومكانت دور السك الإمبراطوري التي فريدريك بضرب عملة ذهبية جديدة سميت Augustalis. ووصف روبرت ساباتينو لوبيز الأولغستاليس، بالنسر الكلاسيكي المطبوع على أحد وجهي العملة ورأس الإمبراطور المكتل بالغار على الوجه الآخر بأنها: "وسيلة دعاية مروعة"، ونقيضاً دراماتيكياً للتاري الذي لا شكل له. تم ضرب الأولغستاليس على أساس 5,200 قيراطًا وكان يزن 5,2 غرامات، مما جعل قيمته تفوق قيمة الدينار العربي. وسرعان ما أفقدت هذه العملة، ذات التأثير القوي، التاري تأله، وتزايد الطلب عليها بقوة في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأدنى.

كانت جنوى تعتبر فريدريك الثاني والصقليين أعداءها الرئيسيين. وقد داعبت أهل جنوى أحلام صقلية إلى مناطق نفوذهم، وبدؤوا بشن حروب متقطعة ضد فريدريك اعتبارًا من سنة 1238. استفادت جنوى استفادة مباشرة وهامَّة من انتخاب البابا إنوسنت الرابع سنة 1241 ومن هزيمة فريدريك سنة
248 ومن ثم وفاته سنة 1250. كان إينوسنت، بشكل خاص، يغدق المزايا على مدينته، ثم شرع يطالب بململة صقلية لإلقاءها بحاضرة الفاتيكان.

وقد عرضت جنوى نقص القوة العسكرية لديها بسياسات اقتصادية اتسمت بالغامرة، فبحلول سنة 1250، كانت الصناعات النسيجية مزدهرة في جنوة، واتسع نطاق إنشاء الأنبية الجديدة. كما قامت الأحواض الكبيرة هناك بناء السفن الألف والثمانمائة التي أبحر في حملة القديس لويس سنة 1248 تحت قيادة أميرات من جنوى. ونشرت المشاريع التجارية من كافة الأنواع، حضر المصريون والتجار من الدول والمدن الرئيسية في شمال إيطاليا لإبرام صفقات الأعمال. ويقول لوبيز: "إن ترتيب العمليات الانتقائية ذاتها، التي تطورت بثبات خلال السنوات المئوية الأخيرة، تمت تطبيقها في تلك المرحلة بدرجة من النضج لم يقدر لأحد تجاوزها لعدة سنوات قادمة".[11]. كان أهل جنوى قد قرروا مبالغ كبيرة لكل من القديس لويس والبابا إينوسنت الرابع، ولعبوا دور المصريين في كل الحملات الصليبية المهمة تقريبا. كما بدأت تظهر تبشير فرضة ضرب عملية ذهبية جديدة في الأراضي المقدسة وذلك عندما أذعن الأمراء المسيحيون أخيرا لإلحاح البابا بأن يقوموا بإصلاح نقودهم.

وفي هذه الأثناء، بدأت توفر لدى أهل جنوى كميات متزايدة من الذهب، فقد بدأ العمل في مناجم الذهب الجديدة في بوهيميا. ولكن المصدر الأساسي كان في الذهب الإفريقي المتدفق إلى جنوة بصورة رئيسية نتيجة المعزز التجاري الرابع الذي كانت إيطاليا تبقي عليه مع شمال إفريقيا. ويمكن أن نفهم من السجلات الجنوبية أن التجارة مع الشرق أصبحت أيضا تبشر بالخير، مما جعل قطاع النقد الإسلامي والبيزنطي ينفرد إلى الشواطئ الإيطالية حيث كانت تُصر لتُضرب منها عملة جنوبية. وفي الواقع، كانت، حتى الصين تشتكي في ذلك الوقت من خسارة الذهب عن طريق التجارة الخارجية. أخيراً، يمكن القول إن فترة الازدهار المستمر والمتميزة قد تؤدي أيضاً إلى...
التخلي عن عادة تخزين الذهب. نحن نعلم أن الإيطاليين كانوا يزودون الخزينة البريطانية بالذهب في منتصف القرن الثالث عشر (12).

وكما كان الإنجليز يذكرون في أيامهم الذهبية، وكما تعلّم الأمريكيون خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، فإن النقد الصحيح يضفي بريقه على صورة الأمة لدى العالم، لذا فإن عملية ذهبية عالية القيمة يدعمها نقاؤها، كانت هي الوسيلة المثلى بالنسبة لجنوبي لتوسيع حدود مكاتباتها الاقتصادية. وفي سنة 1252، أي بعد سنتين من وفاة فريدريك في صقلية، وعندما صادف أن انخفض سعر الذهب أكثر من المعتاد مقارنة بسعر الفضة، بدأت جنوى بضرب عملة ذهبيّة من عيار 24 قيراطًا، سميت غينوفينو (genoin أو الغنوين genovino). ومما يثير الاستغراب، أن تلك العلاقة غير الودية كانت نتيجة أن اتخذ أهل جنوب نظام النقد الصفقي نموذجًا لهم. فقد تبناوا أنظمة الأوران الخاصة بالتاري ثم جعلوا عملهم تنفيذ في نواحيها على عملة فريدريك بأن ضربوها من ذهب بعيار 24 قيراطًا. وقد أدت كلتا الميزتين إلى تعزيز إمكانية قبول النقد الجنوبي في صقلية وهو ما كان الجنوبيون يتوقون إليه بشدة.

كانت تلك العملة تزن 3.5 غرامات تقريبًا، أي أقل بغرام كامل من بيزنت في قسطنطين الأصلي، لكن درجة نقائشها البالغة 24 قيراطًا أضفت عليها قدراً كبيرًا من الجاذبية. فعملة من الذهب النقي تزن 3.5 غرامات تعادل تقريباً القوة الشرائية لثلاثة وثلاثين دولاراً سنة 1999، لكن القوة الشرائية للذهب فيما يتعلق بالسلع والخدمات كانت في العصور الوسطى أعلى بعدة أضعاف مما هي عليه في وقتنا الراهن. إن القيمة العالية لتلك العملة في عصرها حملت غزى فائق المغزى الاقتصادي: فقيمتها العالية تلك، أضفت الهيبة والمجد على من أصدرها. كما أن هذه الهالة ازدادت جمالًا لأن تلك القطع النقدية لم تُضرب.
أصلًا لتبادلها العامة، بل اقتصر ذلك التداول على الطبقات الراقية وكبار التجّار (13).

ويمكننا التوصل لفهم طبيعة الغنويين بمقارنته بقطعه نقد ذهبيّة بقيمة 2.5 دولارًا أمريكية. (الختم الموجود على القطعة هو "2/1.2.5" دولارًا)؛ يبلغ حجمها حجم قطعة العشر سنين وقد ضُربت سنة 1865. بصفة النّقد هذه تعادل 12% من الأونصة، أي نفس وزن غنوي القرن الثالث عشر تقريبًا. هذه القيمة الحسابية البسيطة تكشف لنا ثلاث حقائق مهمّة. الحقيقة الأولى: هي أن الغنويين كان بحجم قطعة العشر سنين الحالية في الولايات المتحدة.

والحقيقة الثانية: بما أن قوة الدولار الشرائية سنة 1865 كانت تفوق قوة الدولار الحالي بسبعة عشر ضعفًا، تكون القدرة الشرائية لـ2.5 دولارًا، عندما ضربت القطعة سنة 1865، معادلة للقدرة الشرائية لـ42.5 دولارًا من الدولارات الحالية. وبالحقيقة الثالثة: وقد تكون الأكثر إثارة، أن تقليد ضرب قطعة نقدية تزن 3.5 غرامات قد استمر لمدة ستمائة سنة تقريبًا.

لقد كان الدافع الرئيسي وراء إصدار الغنويين في جنوى، دافعًا تجاريًا، ولكن أهل جنوى كانوا يدركون أيضًا أن القوّتين الاقتصاديّي والسياسيّ تعزز إحداهما الأخرى. وبالفعل، فإنّه خلال عشر سنين من إصدار جنوى لعملتها الذهبية، أقنعت قوّتهما، الحكام اللاتينيين في القسطنطينيّة بتحويل المزايا التجارية التي كانت حكراً على البندقية إلى جنوى. استغلت جنويّ قاعدتها في القسطنطينيّة لتوسيع مجال تجارتها ونفوذها إلى شمال بلاد فارس والقرم والشواطئ النائية للبحر الأسود وبحر قزوين. وسرعان ما بدأ أهل جنوى يغامرون بالتجّغل في مناطق النيل الأعلى ويكتشفون السودان وحوض نهر النيل.
قد كان لوبiez دقيقاً في استخدامه تشبيه التفاعل التسلسلي لوصف ما حدث لاستخدام الذهب كنقد بعد إصدار الغنونين. فبعد شهر فقط من قيام جنوى بإصداره، قام الفلورنسيون بإصدار عملتهم المسمية فيروينو دورو، أو الفلورين، وقد سمي كذلك لأنها كانت تحمل على أحد Fiorino d’oro وجيلها صورة زرقاء fleur-de-lys وميلاو نقداً ذهبياً، ثم تعبثهما لوكا حوالي سنة 1273. وفي سنة 1284 ظهرت عملة البندقية المسماء دوقية، أشهر العملات الذهبية في القرن الثالث عشر وأكثرها نجاحاً. فعندما سمع شابولوك أن ابنته الهارسة جيسيكا قد «أنفقت في ليلة واحدة ثمانين دوقية» صرح قائلاً: «القديم غرزت خنجراً في لحمي، لن أرى ذهبي مرة أخرى!... ثمانون دوقية في جلسة واحدة!... ثمانون دوقية؟...» (15) وقد قامت الدوقية بدور معيار للقيمة في كل أنحاء أوروبا

إن ال потребيات التجارية تشكّل السبب الرئيس في أن الخطوات الأولى باتجاه ضرب العملات الذهبية في العصور الوسطى قد بدأت في مدن كجنوى وفِلورنسا، اللتين أصبحتا مركزاً لنشاط اقتصادي ومالي، ولم تبدأ في عواصم الدول مثل لندن وباريس أو حتى روما. ويؤكد لوبiez أن أحداث سنة 1252، قد أطلقت أكبر التفاعلات التسلسليّة في تاريخ المال.

إن عودة الذهب قد أدت إلى أكثر من توفير الرموز والمسكوكات:
فقد خففته من حدة التوتر الذي ألقاه النمو الاقتصادي على كاهل عملة كانت دوماً لا تفي بالغرض. وكانت أروع دليل على المكاسب الاقتصادية التي تراكمت لدى العالم الكاثوليكي خلال القرنين أو الثلاثة الماضية، ورمزًا ملموسًا لبداية تفوّق الغرب على الشرق - لأن العالم الإسلامي وبيزنطة، اللتين كانا يضربان النقود الذهبية عندما كانت أوروبا ما تزال قانعة بالفضة، خفّضاً من قيمة نقودهما الذهبية أو توقفاً عن صردها.

كلياً (14).
وجاءت هذه العمل في النادرة في الأدب الذي يصفه أمام نابليون
سنة 1797(16). كانت كل تلك العملات تزن 3.5 غراماً وكانت مصنوعة من
الذهب عيار 24 قيراطاً.

لم يقتصر إصدار العملات النقدية الذهبية الجديدة على إيطاليا بأي حال
من الأحوال. فقد أصدر كل من ألفونسو العاشر ملك قشتالة والملك هنري
الثالث ملك بريطانيا عملات ذهبية سنة 1257، ثم تبعهما القديس لويس في
الوقت نفسه تقريباً. وهم يعسق أن الأنس الذهبية الذي أصدره هنري ملك
بريطانيا تم تحديده بقيمة غير مناسبة مقارنة بالفضة، وانتهى بفشل ذريع.

وعندما أطلق هنري عمله كانت تساوي عشرين نسناً فضيًا، ثم رفعت إلى 24
نسناً، ولكن الكمية ذاتها من البضائع التي كان بإمكان الذهب شراؤها، كان
يمكن شراؤها بسعر أرخص وذلك بأن يجري الدفع بالفضة. وخلال ثلاثة
أشهر، بدأت الشكاوى تتعالى في المنطقة التجارية في لندن من أن لا أحد
يرغب بصرف العملة الجديدة بالفضة. فالتجار لم يكونوا بحاجة إلى النقد
الجديد، أما الفقراء فلم يكن بإمكانهم إتفاق كل ذلك المبلغ في صفقة واحدة،
أو حتى في صفقات سنة كاملة. واعتباراً من سنة 1280 تقريباً احتفت آثار تلك
القطع النقدية.

ورغم ذلك اشتكي التجار الإنجليز من أن كان يتعين عليهم استعمال
عملات ذهبية أجنبيّة في صفقاتهم الدولية وفق قيم مرتبطة بالإسترليني، ولم
تكن مربحة على الإطلاق بالنسبة لهم. وفي سنة 1343، حاول الملك إدوارد
الثالث أن يصدر فلورينزا ذهبياً إنكلزياً كانت قيمةه الإسميّة أعلى من قيمةه في
السوق نظراً لمحتوى الذهب فيه، ولكن هذا أيضاً قُوبل بالمقاومة في كل
مكان، حتى من قبل أفضل زبائن بريطانيا في الخارج. وعندما رفض
الفلورنيزون قبول تلك العملة، وحجتهم الغريبة في ذلك، والتي لم تخل من
طراقة، هي أن القطع النقدية لم تكن تحمل صورة بوحداً المعيدان. دفعت تلك
الصعوبات بإدوارد إلى إصدار عملة ذهبية جديدة في السنة التالية ذات وزن
أسبق دعاها نويل، كان وجهاها يمتدان انتصاري إدوارد العظيمين في حرب
الثمانية سنة ضد الفرنسيين: معركة كريسي على البحر ومعركة سولويز في البحر.
وخلال سنه الأولى، تأرجح النويل ما بين النجاح والفشل، لكنه، وتمرور
الوقت، أصبح العملة الذهبية الأساسية في بريطانيا حتى وقت متأخر من القرن
السابع عشر (17).

إذاً الأداء البطيء للإنكليز يعكس إلى حد كبير بطء وتيرة تطورهم
الاقتصادي والمالية بالمقارنة مع التطورات الحاصلة في القارة الأوروبية. ففي
القرن الثالث عشر، كانت لندن تعتبر مدينة أقل شمولية بكثير من مدينتي باريس
أو أوغسبورغ أو الدول - المدن الإيطالية، مما يتناقض بشكل دراماتيكي مع
الدور الذي لعبته في العالم في القرنين التاسع عشر والعشرين. كان عدد سكانها
خمسين ألف نسمة تقريباً، أي أنها كانت المدينة الوحيدة في إنكلترا، عدا
يورك، التي يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة، ولم تتجاوز مساحتها
نصف المساحة باريس وفلورنسا والبندقية وجنوى، كما أنها لم تكن أكبر من
مدينة بروج أو بولونيا أو مدينة باليرمو (18). أما الحسابات العملية المتعلقة
بالمجالات والتي أدت إلى ظهور الغنوبيون والفلورنين والدوقية، فلم تكن قد
شملت بعد تفكير الشعب الإنكليزي الذي غلب عليه الطابع الإقطاعي الريفي في
ذلك الوقت، والسبب الرئيسي هنا هو أن الصفة الإنكليزية النموذجية كانت
أصغر بكثير من الصفقات التي كانت تبرم في القارة الأوروبية. وحتى متصف
القرن الخامس عشر، كان الغرباء ما يزالون يسيطرون على 4 بالمائة من التجارة
الإنكليزية البحرية، وقد قام المصرفيون الفلورنين بتمويل حروب ابن الملك
هنري، إدوارد الأول، وابتدأوا كل إنتاج الصوف من إدوارد الثالث. واستناداً
لأحد المصادر، فإن التجار الإيطاليين "مارسوا استبداداً ماليًا، لم تعرفه لندن قيل
ذلك الوقت، فقد بدأ [هؤلاء التجار] ولمدة طويلة، قادرين على فرض معدلات صرف خاصة بهم بشكل قسري تماماً(19). كان ظهور "أمة من أصحاب الحوانيت" لا يزال كامناً في المستقبل.

إن ملاءمة الفضية للصفقات الصغيرة، وكمياتها الوفريرة نسبياً، حفظا لها دورها كمعدد رسمي لسك العملة لمدة حسبما تاريخه آخر، لكنها لم تستمر مكانتها كشكل وحيد من النقد المضروب من معدن ثمين في أوروبا. ورغم ذلك، ازدادت، بمرور الوقت، حدة التفاعل المعقد بين المعدنين لتحول هذا التفاعل إلى مصدر لنزاعات وتعقيدات لا نهاية لها. ولم يقتصر هذا التعقيد على المعدنين. فكما سنرى لاحقاً، فإنه وبدلاً باستخدام الودائع المصرفية والنقود الورقية بأشكالها المختلفة كبدائل مناسبة للقطع النقدية المعدين، أصبحت العلاقة المثلية بين هذين الابتكارين الفعالين وبين المعدنين الثمينين مثار جدل كبير لم يُحسِّ حتى هذه اللحظة.

أدى اتساع مجال التجارة وعالم المال إلى تزايد التأكيد على النقد، لكن ذلك لم يكن بتأثير المبادلات المرتبطة بالعرض والطلب فقط. فهناك سحر ينبعث من المال بصورة طبيعية. إن الحسابات المالية تشمل على تعقيدات الكسور والنسب، كما أن امتلاك المال يوجب بالقوة، وهو المفتاح للوصول إلى الأزم الأجنبيّة. أما خطر فقدان المال فهو يبعث على الإثارة والخوف في أن معاً، كما أنه من الصعب مقاومة القوة التي يوحي بها المال. إن تطور التجارة والصرافة في العصور الوسطى قد غذى كل تلك المصالح والدوافع.

وفي الأفق، كان يلوح خطر انقطاع مرعب لهذه العملية ينهدم أوروبا،
كانت تلك أحداثاً متتالية مروعة إلى حدّ بدت معه النقود للحظة وكأنها لم تعد تهم في شيء. ولكن ما من شيء يضفي على النفس ما يشبه الغلبة الغامرة، يمكن له أن يُطمِّس لمدة طويلة. فسرعان ما عاد بريق الذهب يوضّح عبر الأهوال.
يُعتبر القرن الرابع عشر قرناً فريداً في التاريخ، فقد حفل بثورات قاسية من مجاعات وأوضاع وفوضى اجتماعية وحروب. كما كان نقيضاً هائلاً للتطورات والمنجزات التي ماررت القرنين الثاني عشر والثالث عشر في أوروبا.

وقد وصفت باربرا توتسمان، التي ألقت كتاباً كاملاً عن أهوال القرن الرابع عشر، وصفها بقولها: «كان عصرًا عنيفاً ومظلمًا ومَرتبكاً ومتألماً ومتهواياً، وكما قال عنه الكثيرون، كان زمن انثار الشيطان»(1). ومما لا شك فيه بأن القرن العشرين قد شهد أحوالاً بشعة، ولكن كانت هناك على الأقل، فترات من السلم بين القوى الكبرى في أوروبا، في الفترة ما بين 1900 - 1914، والفرة ما بين 1918 - 1939، وبعد سنة 1945. أما القرن الرابع عشر فلم يعرف فترات راحة من هذا النوع.

كيف لبريق الذهب أن يشع من خلال ظلما عصر كهذا؟... سنكتشف معًا أن الذهب، كان أحيانًا، يتألّق ببريق ساطع خلال القرن الرابع عشر، بل إنه أندى أرواحاً كانت ستهلك لولاه. كما لم يشهد ذلك العصر تطورًا في الابتكارات الخاصة بسك النقد، أو في تلك الخاصة بأية وسائل ماليّة أخرى، تمكن مقارنته بالتطور الحاصل في السنوات المائتين التي سبقته، لكن الذهب...
لم يتلاشى خلف الظلال. كما أنه لدى تراجع أهوال القرن الرابع عشر في نهاية الأمر أمام التطور الهام الحاصل في مستويات المعيشة والنمو الاقتصادي في القرن الخامس عشر، بدأ كمية الذهب المتوفرة وكأنها دون مستوى الطلب المتزايد، الأمر الذي أطلق تحركات كبيرة من عمالها سعياً وراء مصادر ذهب جديدة في أجزاء أخرى من العالم.

كان صيف سنة 1314 في أوروبا بارداً ورطباً بشكل غير مألوف. وكانت النتيجة أن تعقد الغلال وتأخرت المحاصيل، وقامت السلطات التي تملكها القلق بفرض الرقابة على أسعار منتجات المزارع وحطب الوقود. تلك الكوارث كانت اعتيادية، سبق لها وأن حدثت كثيراً قبل ذلك.

إذن الطقس الرديء في سنة 1314 لم يكن سوى مقدمة لسلسلة من الكوارث، فشح الغلال نادراً ما كان يحدث في سنتين متتاليتين، لكن طقس سنة 1315 كان أسوأ من سابقه. فقد أدت الأمطار الغزيرة المتواصلة إلى حدوث فيضانات حطمت السدود في طريقها كما تسببت الأنهار الفائضة بتخريب القرى، وضربت العواصف العنيفة السواحل. شملت آثار المأساة قارة أوروبا من إسكتلندا إلى إيطاليا ومن جبال البرينيه إلى موطن السلاف، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بمقدار خمسة أضعاف وانتشرت المجاعات في كل مكان. ولم تكن تلك نهاية الأحداث، فقد عاد الطقس سنة 1316 ليتسبب في المزيد من الدمار، مما أدى إلى حدوث أسوأ مجاعة في تاريخ أوروبا. أكل الناس القطط والحشرات وفضلات الحيوانات، ولما لم يجدوا طعاماً أفضل من ذلك، نشبوا القبور وأخرجوا الجثث منها. انتشرت الأوبئة والجرحى العنيفة انتشاراً واسعاً. كما سامت موجة دموية عنيفة من تعذيب الذات، وشرع الناس بإلقاء
الطمانة على من تم اختيارهم ليكونوا كيش الفداء... كاليهود والمجذومين والبلاء... فتم قتلهم دون تردد.(*)

لم تكن المجاعة الكبرى، كما أصبحت تعرف فيما بعد، سوى مقدمة لتلك القصة المروعة. ففي سنة 1347، كان الجنويون يدافعون عن مستعمرتهم كريميان في كافا (وتعرف حالياً باسم فيودوسيا) المحاصرة من قبل جيش التتر الذين قدموا من أقصى الشرق عبر أراضي روسيا الشاسعة. لم يكن سير الحصار لمصلحة التتر الذين تفتق ذهنهم عن فكرة استخدام قذائف فريدة من نوعها لضربها بالمنجنيق من فوق أسوار كافا لتستسقط في مركز المدينة: وهي جثث جنودهم الذين قضوا نتيجة وباء مرض. غادر الجنويون الذين تمكّنهم الهالع... والمرض فيما بعد... كافا على متن سفنهم الشراعية مبحرين عبر البحر الأسود ويبحر إيجبة باتجاه إيطاليا. وعندما وصلت إحدى السفن الجنوبيّة إلى باليرمو في جزيرة سقّالية، كانت الباراغيادو الجرذان والأشخاص المحتجرون على متنها هم طليعة ما أصبح يُعرف بالموت الأسود.(2)

وبنهاية القرن الثالثين انتشر الوباء المرعب انتشار النار في الهشيم في كافة أرجاء أوروبا. إن تقديرات عدد السكان غير دقيقة ولا يعود عليها، ولكنه من المرجح بأن الموت الأسود قد أودى بحياة ثلث السكان تقريباً في المنطقة الممتدة ما بين الهند وأيسنلندا، أي عشرين مليون نسمة على الأقل. ولم يعد

(*) وحتى ذلك لم يشكّ نهاية الطقس الردي، فقد تجمد بحر البلطيق سنة 1316، وفي سنة 1333 تعرضت فلورنسا لأسوأ فيضان في تاريخها، كما أن العواصف العنيفة في بحر الشمال ضربت الشواطئ أربع مرات خلال الفترة ما بين 1316 - 1404، وذكر رجل دي نورويجي في غرينلاند سنة 1350 أن تكدر أنهر الجليد المتقدمة جعل من الإبحار في المسارات البحرية القديمة أمراً مستحيلاً. (انظر دي، 1978، ص. 187).
عدد سكان أوروبا إلى المستويات التي كانوا عليها سنة 1300، حتى منتصف القرن السادس عشر.

لقد كان الرجال، والنساء بنسبة أكبر، يموتون بسرعة بحيث لم يكن هناك وقت أو رغبة في إجراء الطقوس الجنازاتية، كما أن الدفن اللاذع لم يكن خياراً متاحاً، وفي بعض المدن الكبرى، تجاوز معدل الوفيات الخمسين بالمائة وكان يصل إلى الـ20% في المآواي المكثة داخل الأديرة. لم يكن الوباء ليقم أي اعتباراً للمكانة: فقد أذهب أرواح ملك قشتالة، وملك أراغون وابنتها، وابن إمبراطور بيزنطة، وملك فرنسا وابنتها، وملكة تافار، وزوجة الابن الأكبر لملك فرنسا، ولورا محبوبة بترك، ورسامٍ مدينة سينيا أمبروغيو وبيرتو لورينزيتي، وأندريا بيزانو من فلورنسا، والمؤرخ العظيم جيوفاني فيلاني (الذي لفت أنفسه الأخيرة وهو يقول: "في وسط الوباء جاءت النهاية")، والأبنة الثانية لملك إنكلترا إدوار الثالث، ورئيس أساقفة كاتيربي، والأسقف الذي عين خلفاً له، والأسقف الذي عين خلفاً لمن خلفه (4). ويبدو أن كل تلك الكوارث لم تكن كافية، فقد حدث سنة 1348 - حينما كان الموت الأسود يستمع قواع للاضطلاع - أن ضربت هزّة أرضية فاجعة أثارت الخراب والدمار من مدينة نابولي وحتى مدينة الينابيع، لحقتها هزات ثالثة هدمت الأبنية وقتلت الأشخاص. وقد وصلت أثارها حتى ألمانيا واليونان.

لم تكن الطبيعة هي القوة الوحيدة التي سميت العنف والموت في القرن الرابع عشر، فقد غدت التمردات السياسية القاسية داءاً مستعصياً.

في سنة 1303، تمّ أسر البابا على يد حشد من الرعاة ليموت بعد ذلك بوقت قصير في ظروف غامضة. ويشير أحد المؤرخين إلى موته بسبب شعوره بالإذلال (5) ثمّ قتل البابا الذي خلفه. أما البابا الذي جاء بعد ذلك، وهو رجل فرنسي اسمه كليمانس الخامس، فقد لزم جانب الحذر ونقل مقر البابويّة إلى مركز متعزل في موطنه في أفينيون سنة 1305، حيث عاش البابوات حياة ترف.
وراحة للسنوات الثلاث والسبعين التي تلت. وقد أشتكى بترارك من أنّه حيّاً في الجياد البابويّة كأنّهٍ تكسي بالأردنية الذهبية، وتغذَّى على الذهب، كما كانت على وشك أن تنسلل من الذهب لِم يضع الله حداً لاستمرار ذلك البذخ، أي: هل هو الذي جاء ذلك الذهب؟ لذا أتى نتيجة تجميع التركات التي خلفها الأغنياء ممن قضوا نتيجة الموت الأسود. وكان ذلك هو الوقت الذي قام فيه ملك فرنسا فيليب الرابع بمنع تصدير الذهب إلى خارج فرنسا بأي شكل. ويلمّع أحد الكتّاب إلى أن هذا القرار، وليس الخوف من العنف الجسدي، كان الدافع الحقيقي وراء انتقال البابا إلى أفنيون، وحجّة الكاتب في ذلك أن البابوية كانت ستواجه الإفلاس لو أنها ظلت في روما، وأنها قد انتقلت إلى فرنسا لتحافظ على عائداتها الوفيرة الآلية من مصادر فرنسية.

وفي سنة 1327، قُتل ملك بريطانيا إدوارد الثاني، الذي كان يجاهر بشذوذته الجنسي، بإدخال قضيب محمي في مؤخرته. وفي سنة 1316، تم إقصاء الملك لويس العاشر ملك فرنسا، المعروف باسم لويس المشاكس، بعد مرور سنتين فقط على اعتلائه العرش. وفي سنة 1332، تدبر وهب الدانماركيين ذوي المزالج الكبيرة لِيقعوا في أحضان الفوضيّ. وفي الإمبراطورية الرومانية المقدسة، شنّ غيزلور الحرب على غيزلور. وفي سنة 1338، اندلعت حرب المائة سنة بين بريطانيا وفرنسا، لتنضيف إلى أعمال التشويه المنتشرة على الصعيد الشخصي، المزيد من أعمال القتل المنظم من قبل الحكومات. وفي سنة 1358، قام الجاكيرون بثورة فلاحية عنيفة في فرنسا احتجاجاً على ضرائب الحرب، وهو عيب دفع فديات ضخمة لتحرير أسرى العائلة المالكة، وارتّبت أعمال السُلب من قبل المرتزقة الجوالين ممن كانوا قد اشتركون في الحرب. وفي سنة 1379، أي بعد سنة من حدوث العصيان المسلّح في فلورنسا، قام النشاجون والتجار في غِنِّييّتهم بتمّزَّد وصلوا فيه إلى حد محاولة تحويل نهر ليس مما دفع المؤرّخ المعاصر لهم فوسيارت للتساؤل: هل يوضع من يقرأ ذلك أو
يسمعه إلا القول بأن ما يجري هو عمل من أعمال الشيطان؟...»
وفي سنة 1381، وبعد سلسلة جديدة من ضرائب الرؤوس، قام الإنكليز بثورتهم الفلاحية العنيفة الخاصة بهم بقيادة وات تيبر. وبعد سبع عشرة سنة، قام هنري بولينغبريوك بإقصاء ابن عمه الملك ريتشارد الثاني عن العرش.

إن أقل ما توصف به النتائج الاقتصادية لكل حالات الموت والتمزق السياسي المذكورة هو الغرابة، وبخاصة مذبحة الموت الأسود. ففي الوقت الذي كانت تختفي فيه أكوام الأجساد البشرية، ظلّت ممتلكات الأشخاص المادية وثرواتهم التقديبة موجودة. لقد تركت هذه العملية المروعة معظم الأوروبيين في مستوى من الثراء أعلى بكثير مما كانوا عليه قبل وقوع المأساة. وبعبارة أخرى، لدى تناقص عدد الفقراء ازداد ثراء الباقي. وسرعان ما أخذ هؤلاء يتصرفون على هذا الأساس.

وإضافةً لأحد المؤرخين، ازداد عدد مواطني ألبي في جنوب فرنسا. لم يتمكنون من روات تزيد على مائة ليفرة، من 11 بالمائة ليصبح 20 بالمائة من عدد السكان وذلك خلال الفترة 1343 - 1357، بينما انخفض عدد الذين يتملكون أقل من 10 ليفرات من 31 بالمائة ليصبح 18 بالمائة. وقد توفي العديدون دون أن تتاح لهم فرصة كتابة وصية، تاركين ثروات لا تخش أحداً. وأدى ذلك إلى ازدياد الطلب على المحامين لتسوية النزاعات المتعلقة بالميراث والشركات، كما أتاح أيضاً فرص القيام بمعمارات للاستيلاء على الممتلكات التي لم يطلب بها أحد. وإضافةً لكل ذلك، انخفض عدد الأيدي العاملة انخفاضاً كبيراً، وأدت ندرة العمال، إضافةً لوفرة المال، إلى زيادة حادة في الأجور وفي مداخيل العمال.

وبخلاف ما يمكن لنا أن نتوقعه ضمن ظروف كهذه، أي قيام العديد من
العمال بهجر المزارع للاستمتاع بمغيريات المدينة، ظلّت أسعار المواد الغذائية ثابتة بشكل ملحوظ، فالخسارة في الأرواح كانت كبيرة بحيث أن تأثيرها على طلب المواد الغذائية كان أكبر من مقدار تناقص المواد الغذائية المتوفّرة. وعندما أصبحت ضروريات الحياة لا تحتل سوى جزء بسيط من الإفطار الإجمالي، بدأ استهلاك اللحم والزبدة والسمك والخل والتواصل الغربي يزداد حتى بين أفراد الطبقة الدنيا.

وبstown بيئة مضطربة وقلقة كهذه، تراجع دافع الإدخار ليحول مكاناً متواضعاً بينما أصبح دافع الإفطار إغراة لا يقاوم. وفي سنة 1375، نرى مؤرخاً من فلورنسا يشعر بالسخط «لرؤية أفراد الطبقة الوضيعة وهم يرفضون القيام بمهامهم السابقة، ويرتدون ملابس لا تليق بمستواهم ويصرّون على تناول أنفس اللذائذ على موائديهم».

وفي بريطانيا، جاء في عريضة مقدمة من مجلس العموم سنة 1362، أن السُبب وراء ارتفاع الأسعار هم «العمال الذين يتخذهون سيماء الحرفين، والحرفيون الذين يتخذهون سيماء وصفاء السادة، والوصفاء الذين يتخذهون سيماء مرافق كبار الشخصيات، والمرافقون الذين يتخذهون»، Piers Plowman سيماء الفرسان.

ويضيف وييلام لإلغال العامل الذي يرفض أن يتحمّل عبء الفقر بصر، ويقوم عوضاً عن ذلك بإلقاة اللوم على الله، ويدمم متذمّراً ضد المنطقة ويلعن الملك ومجلسه لوضعهم قوانين [الحدود القانونيّة القصوى للأجور] تهدف إلى إزجاع العمال.

ولم يشكن رجال الدين استثناء في هذا المجال. ففي سنة 1351، سأل البابا كليمنت السادس أساتذه: «بماذا يمكنكم أن تعظوا الناس؟ ... حول الفقر، أنتم تشهرون كل شيء، إن كل مداخيل العالم لا تكفيكم. حول العفة، أعتقد أنني سأتزم الصمت هنا، لأن الله يعرف ما يفعله كل رجل ويعرف أن العديد منكم لا يقصر في إرضاء شهوته».

وفي الوقت الذي ظلت فيه كلفة المنتجات الزراعية المحلية العادية ثابتة
نسبةً، تزايد الطلب على المأكولات الغريبة، مما كان له تأثيرات متوقعة على الأسعار. فاستنادًا لحالة المصادر، ارتفعت مؤشر أسعار البضائع الأجنبية مثل السمك الرنجة والقلق والزبيب واللوز والزعتر من 100 خلال الفترة ما بين سنتي 1261 - 1350 إلى 162 خلال الفترة ما بين 1351 - 1400. ويقدر نفس المصدر أن إنتاج الفرد على المشروبات قد تضاعف تقريبًا خلال الفترة نفسها.

إنَّ النهوض المتواصل للنفقات المستدامة كالأطعمة الفاخرة وتزايد الميل العام للبهجة في الثياب، إضافة للعب العلوي المتعمّل في الإقليم العسكري، كل ذلك أدى إلى ارتفاع موجة الطلب على كل من الذهب والفضة. لكن المقايضات المتوقعة من هذين الينابيعين الثمينين لم تستطع تأمين المطالب المتزايدة. وأدى ذلك نقص المعدن إلى جعل دُور السكك متوقف عن العمل لفترات طويلة. ففي الفترة ما بين سنتي 1373 - 1411، كان معدل إنتاج القطع الذهبية في إنكيلترا 9500 باوند إسترليني فقط في السنة، أي عشر الإنتاج قبل كارثة الموت الأسود (17). كما توقف الإنتاج في مصادر التعدين لأن الأجور التي ارتفعت بشكل لم يسبق له مثيل، لم تفلح في جذب الرجال إلى مشاق العمل في مناجم الذهب. أما الأوامر القاضية بعدم تصدير النقد الجديد أو المعادن الثمينة فلم يكن حظًا من النجاح بأيفر من حظ التظلم الذي كانت تتطلب من المستوردين استخدام العائدات التي يحصلون عليها لشراء سلع منتجة محليًا من أجل تصديرها. إن تكزير تواتر الأوامر من هذا النوع يوحي بأن فرضها لم يكن سهلاً وبنائها كثيرًا ما كانت تقابل بالتجاهل (18).

أما القيود المتعلقة بالأجور والأعمال فلم تحقق نجاحًا أفضل. فقانون الملك إدوارد الثالث الخاص بالعمال، الذي أقر سنة 1351، حدد معدلات الأجور القصوى عند المستويات التي سادت قبل انتشار الوباء، كما طالب كل الرجال القادرين جسديًا بأن يعملوا، وقيد إمكانية تنقل العمال بين الوظائف وحتى أنهم حد من حرريتهم في التحرّك بين القرى. وفي نهاية الأمر، أدت
المحاولات المتكررة لفرض ذلك القيود إلى التمرد العنف الذي قاده وات تايلر سنة 1381؛

وأحد الجهود الهادفة إلى الاقتصاد في الذهب، والتي تتفوق ما ذُكر جلوبة، بل وعقمًا مجموعة من النظم تحمل اسمًا غريبًا وهو قوانين تنظيم الإنفاق sumptarius والكلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية وتعني sumptuous (مترف). لاحظ أن الإنفاق هو ذات جذور مشتركة مع كلمة consume، التي يمكن تحليلها كما أنها تشرك في جذورها مع كلمة (بستهلك)، التي يمكن تحليلها بدورها مشتقة من الكلمة اللاتينية sumere، التي تعني الأخذ أو الإنفاق.

كان الغرض من تلك القوانين هو الاقتصاد في استهلاك الذهب الذي أصبح نادراً، وذلك عن طريق منع الناس من الإسراف في استخدامه كوسيلة للزينة الشخصية - وهو هدف يبحث عن الريبة في أعقاب الموت الأسود. كان ذلك الزمان، كما وصفه توتشفمان، هو وقت «المباهج المเสมอة والإتفاق الجامع والترف والفسوق».

أما قانون الملك إدوارد الثالث الذي أُقر سنة 1363، فقد كان نموذجًا لقوانين تنظيم الإنفاق في القرن الرابع عشر. لقد وضع إدوارد حدودًا قصوى للتذيد المسموح به لكل طبقة. وقد توجه على الرفيقين الاقتصاد على قماش البطانيات والقمامة الخشنة المغزول في المنازل ذي اللون البني الضارب إلى الحمرة والمسمى russet، ولم يكن ليمسح لساسة الخيول وللخدم بارتداء الذهب بأي شكل من الأشكال، أما السادة دون درجة الفارس فقد حظر عليهم ارتداء الأقمشة المذهبة، كما مُع الفرسان من وضع الخواتم الذهبية. وفي سنة 1380، ذهب ملك قشتالة إلى أبعد من ذلك بأن منع جميع الإسبانين، عدا الملكات والأميرات من ارتداء أقمشة مذهبة أو مجوهرات ذهبية.

لقد تم إقرار قوانين تنظيم الإنفاق المرة ثالثة أخرى مثلاً حدث لقوانين
منع تصدير الذهب، وللسبب نفسه دون شك. لكن الذهب، كالخمر، يستطيع إرضاء العديد من الاحتياجات بحيث يمكنه تجاوز قوانين التحريم تلك.

استخدم الأباطرة البيزنطيون الذهب لإقناع الآخرين بخوض الحرب، وبالقاتل لمصلحتهم. أما الحروب التي لم تقطع تقريباً في القرن الرابع عشر، فقد استخدمت الذهب لهدف معاصر تماماً: وهو دفع فديات لإنقاذ الأرواح. وقد استدعت معظم الفديات في القرن الرابع عشر، انتقال الذهب داخل أوروبا، لكن وجود مخاطر الهزيمة العسكريّة في جميع الدول كانت تعني اضطراب الملوك لتخزين احتياطات ضخمة من الذهب كضمان ينفع في اليوم الأسود الذي يتحتم فيه افتداء الأسرى. وفي تلك البيئة الكربهة للقرن الرابع عشر، كانت الفديات تُعتبر عبأً مرهقاً بشكل خاص.

هل يجب أن نستنكر الثمن الباهظ لافتداء الأسرى؟... لقد كان ارتفاع الثمن الذي يتوقعه المنتصرون يُعزِّز لديهم الدافع للحد من سفك الدماء في ميادين القتال. فلا بدّ إذاً أن مجال الأعمال المتعلّق بالفدية - التي كانت بشكل أو بآخر مجالاً للأعمال - هو السبب في إنقاذ العديد من الأرواح، وبخاصة بين الطبقات العليا من المجتمع.

وأكثر الأمثلة إثارة عن الأسر والفدية مثل يتعلق بملك فرنسا نفسه جان الثاني، الذي عرف باسم جان الصالح. أُنقى جان البذخ إلى درجة الإفراط، حتى أنه جعل رسام القصر يبرز له المحرض. وفي خطوة ثير الانتباه في ذلك العصر أصدر أوامره بترجمة الكتاب المقدس إلى الفرنسية ليتمكن من قراءته بمزيد من السهولة. وقد أنفق كثيراً من المال على نفسه، وعلى محاولته قتال الإنكليز لدرجة أنه أصبح خيراً بتخفيف قيمة العملة: فقد قام بتخفيفها ثمانية عشرة مرة في السنة الأولى من عهده وسبعين مرة أخرى خلال السنوات.
العصر المتأخر ووفيات الملك

العشر التالية. وبعد أن اكتشف أحد رجال الكنيسة أن المسائل المالية في عصره أضحكت أكثر إرباكًا من الموت الأسود، كتب بضع كلمات خالدة بهذا الشأن:

إن المال والعملة هما شيتان غريبان.
إنهم يستمران في الصعود والهبوط دون أن يدرى أحد السبب، وإذا أردت أن تربح، فإنك تَخسر، مهما بذلت من جهد (22).

كان أكبر أبناء جان الصالح، الذي حمل لقب الدوفين (وهو أيضاً دوق نورمانديا) مراوغًا فيما يتعلق بولائه لأبيه. وفي نيسان من سنة 1356، أقام حفل عشاء في قلعته في روان لابن عمه وجاره تشارلز الشرير، ملك نافار، وهو يأمل في تدبير مؤامرة للاستيلاء على عرش فرنسا. كان تشارلز الشرير رجلاً سبيتاً بحيث أن كل شخص يقارن به، مثل جان، لا بد وأن يوصف «بالصالح». وقام جان، الذي علم مسبقاً بالاجتماع بين تشارلز والدوفين، بбеِحائم المكان بشكل مفاجئ بكامل عدته الملكية المسلحة. وأمر فوراً بذبح بعض أفراد حاشية تشارلز، ثم ألقي به في السجن مصادراً ممتلكاته في نورمانديا.

قام شقيق تشارلز، ومن بقي على قيد الحياة من حاشيته، بطلب المعاونة من بريطانيا لاسترجاع الممتلكات. استجاب الإنكليز دون أي تردد، وسرعان ما كانت قواتهم تتهيأ الأراضي في طريقها إلى فرنسا من شيربورغ تحت قيادة دون لانكاستر. وفي شهر تموز، وصل أمير ويلز إلى بوردو، وهو ولي عهد بريطانيا، الملقب بالأمير الأسود، وكان من أعظم المحاربين والقادة في عصره («الأسود» يشير إلى لون درعه)، على رأس ثمانية آلاف جندي، ثم بدأ بشن سلسلة من الغارات المدمّرة خلال مسيرته إلى الشمال عبر المنطقة الغربية من فرنسا. قرر جان أن لا خيار أمامه سوى مواجهة أعدائه في معركة كبرى يجري الإعداد لها جيداً. وبشكل ثقة، قاد جيشه المؤلف من ستة عشر ألف رجل.
اضخم جيش في ذلك القرن، وسار باتجاه اللوار قاطعاً الطريق على الأمير الأسود أثناء تقدمه باتجاه الشمال (23).

وفي 19 أيلول من سنة 1356، هُزم الجيش الفرنسي أمام قوات الأمير الأسود في معركة بواتيه، رغم تفوقه الاستراتيجي من حيث الموقع، ورغم أن عدد جنوده بلغ ضعف عدد الجنود الإنكليز. بعد سبع ساعات من بدء المعركة، اكتشف الإنكليز المجموعة التي كان جان يقاتل فيها وهاجموها بأقصى سرعة، «كخنجم كورنوول المتوحش» (24). قاتل جان بكل بسالة وإلى جانبه أحد أبنائه المخلصين، لكنه فقد خودته وأخذت دماه تنزف من جرحين أصابا ووجهه. وعندما تعلت الأصوات من حوله تهيب به أن «أسلموا، استسلموا أو تموتون» (25). قدم جان قفازه لأحد جنود العدو وأصبح ملك فرنسا بذلك:

أسير حرب.

لم يكن الملك هو الأسير الوحيد ذا المكانة المرموقة في ذلك اليوم. فقد كان معه أيضاً قوات عسكريون فرنسيون من ذوي الريث الأرفع، وما يزيد على ألفي شخص من النبلاء. كان عدد الأسرى يتجاوز قدرة الإنكليز على تدبر أفرادهم. وقد طلب من معظم السجناء التعهد بشرفهم بالمجيء إلى بوردو حاملين فدياتهم بحلول عيد الميلاد – وفي أيام الفروسية، كان طلب كهذا يعتبر من الأمور العادية. ورغم ذلك، اشتكى كثيرون من الجنود الإنكليز من مهارة رماة جيشهم في التسليه، لأن الأسئلة التي انتُهت بدفع كبيرة على القوّات الفرنسية، حرمت المنتصرين من فرصة احتيال عدد أكبر من الأسرى للحصول على فدياتهم (26).

اصطحب الأمير الأسود ملك فرنسا عائداً إلى بريطانيا بعد سبعة أشهر من المعركة ورّت له أمر إقامته في قصر سافوي حيث عاش حياة مترفة إلى حين دفع الفدية. ولكن كم بلغت تلك الفدية؟ ... عندما رفض الفرنسيون تسوية
العصر الملكي وفدية الملك

مبدئياً سنة 1358، رد الإنجليز برفق سقف طليباتهم. وفي تلك الآونة، كان الوقت يمر.

في شهر آذار من سنة 1359، أي قبل سنتة أشهر فقط من انتهاء الهدنة التي تم التوصل إليها في بوتنيه، وقع جان معاهدة لندن. ويبدو بأنه واضحًا من خلال الشروط التي وافق عليها: ف مقابل إطلاق سراحه من الأسر، كان عليه التخلي عن كامل المنطقة الغربية من فرنسا من كاليه وحتى جبال البريمي، إضافة لدفع فدية تبلغ أربعة ملايين قطعة ذهبية (كروانات ذهبية، أي ما يعادل أكثر من 600,000 باوند إسترليني)، وكان ضمان الفدية أربعين أسيراً من النيلاي والعائلة المالكة. وفي حال قيام الفرنسيين بعلاقنة تنفيذ هذه المعاهدة بأية طريقة، كان لإدوارد الحق في إرسال جنوده مرة أخرى إلى فرنسا - على نفقة الملك الفرنسي. وكان إدوارد يدرك جيداً ما يقوم به عندما وضع ذلك العبء المالي على كاهل العدو، نظرًا للتكلفة الكبيرة للحروب. فخلال سنة واحدة فقط، اضطر لاستدانة مائتي ألف فلورين ذهبي من المصرفيين الإيطاليين الذين تعامل معهم (وكثرًا ما تخلّف عن دفع ديونه المستحقة لهم).

عندما سمع الدوينين الذي أصبح وصياً على العرش في غياب والده، بمعاهدة الاستسلام الكامل تلك، استدعى مجلس الطبقات لمساعدته في القيام بالاختيار الصعب ما بين السلم وبين تجدّد الحرب. وجاء الرد سريعاً: والاجتماع: المعاهدة لا تحتتم، ويجبر إعلان الحرب على بريطانيا.

شرع الإنجليز فورًا بالقيام بحملة ضخمة في شمال فرنسا، لكن الفرنسيين قاموا هذه المرة فكرة المعركة المخططة، ولجؤوا عوضًا عن ذلك إلى استراتيجية الأرض المحروقة. وفي 13 نيسان، وبينما كان الجيش الإنجليزي المحرق والمستنزف القوي ممسكًا قرب تشارترز، ضربته عاصفة بارد بالغة العنف، مصحوبة برياح إعصارية، وبرحّات قوية من المطر الشديد البرودة.
وتنصل توتتشمان: «خلال نصف ساعة، تلقى جيش إدوارد ضربة لا تستطيع أيادي
بشريّة تسديدها، ضربة كان من الصعب تفسيرها إلا على أنها إنسان إلهي» (28).

ليس هناك سوى قلة من القادة العسكريين ممن لا يلقون بالآبة من حين
آخر للرسائل القادمة من مصادر خارقة إلى الطبيعة. عند تلك اللحظة، قرر إدوارد
الثالث، رغم شدة بأسه في كثير من الأمور، بأن التعقل هو خير ما في
الشجاعة. لكنه على أية حال، كان قد تبقي بحوزته الكثير من إمكانيات
المضاومة، فقد كان جان ما يزال أسيرًا. وافق على إعادة فتح باب
المفاوضات التي انتهت تماماً في 8 أيار سنة 1360 في قرية اسمها بريتيني.
أنقضت فدية جان لتصبح ثلاثة ملايين كرواون ذهبي. كما أنقضت أيضاً مساحة
الأراضي المطلوبة النازل عنها، لكنها ظلّت تعادل ثلاث مساحة فرنسا، وهي
غنيمة لم يستطع أحد الحصول على مثلها قبل أن يقوم هتلر بغزو فرنسا بعد 580
سنة.

كانت المعاهدة واضحة فيما يتعلق بالرهائن الأربعين الذين سيتم
احتجازهم كضمانة لدفع فدية الملك. وتضمنت الشروط، الابنين الأصغرين
للملك، وأخاه، وشفيق زوجة الابن الأكبر للملك وتمسة من كبار حملة لقب
كونت. وافق الإنكليز على إعادة جان من لندن إلى كاليه لدى تسديد الدفعة
الأولى من الفدية والبالغة ستمائة ألف كرواون ذهبي. وعندها يجري إطلاق
سراح عشرة من زملائه المساجين من النبلاء، ولكن بعد الاستعاضة عنهم
بأربعين شخصاً ثانياً من الطبقة الاجتماعية الثالثة - وهي طبقة البورجوازيين،
كان إدوارد الثالث يعرف جيداً أن تمكن النقود، شأنه شأن ويلي ستون. أما
ما تبقى من فدية جان فتدفع على ست دفعات نصف سنوية تصل إلى أربعمائة
ألف كرواون ذهبي، ولقاء كل دفعة، يتم إطلاق سراح خمسة عددرهائن.

إذ فدية كهذه، كانت تشكل دون شك، عملاً يرهق كاهل فرنسا ضمن
أية ظروف، لكن هذا العبء كان مرهقاً بشكل خاص بعد أعمال السلب أثناء
العصر المتهاوي وفقدان الملوث

فترة الموت الأسود وبعد الدمار والفوضى اللذين أحدثهما الحرب. وعند نقطة ما، وصلت الأمور إلى درجة بالغة الصعوبة بحيث طلب الفرنسيون من اليهود العودة إلى فرنسا، وكانوا قد طردوه منها سنة 1306، وعرضوا عليهم الإقامة فيها لفترة عشرين سنة، شرط أن يدفعوا عشرين فلوريناً على الشخص كرسوم دخول وسبعة فلورينات كل سنة بعد ذلك. وقد أسهم جان نفسه بأن قلّم الدوّطة الذهبية السخية التي حصل عليها لقاء تزييج ابنه البالغ إحدى عشرة سنة إلى طاغية ميلانو الثري غاليزيو فسيكيوني، وهو زواج وصفه المؤرخ ماتيو فيلاني بأنه أشبه بقيام الملك "بيع لحمه في المزاد".

تم تسليم الدفعة الأولى من الفدية في تشرين الأول سنة 1360. وعندها التقى إدوارد وجان في كاليه وأقسم العاهلان معاً على الحفاظ على السلام الدائم بينهما. وأخيراً، عاد ملك فرنسا رجلاً حراً، بعد قضاء أربعة أعوام في الأسر. ولم تكن المناسبة تستوجب الاحتفال. فقد عاد جان إلى بلد أضحت كما وصفها بترارك، الذي كان سفيراً فيها لفيسكونتي، "كورة من الخراب ...

لم تنته قصة دفعات فدية جان عند ذلك الحد. فقد أهلك الوباء، الذي كان يعاود الظهور بشكل هوري، بعضاً من الرهائن الموجودين في بريطانيا. كما حاول البعض الآخر استخدام ثرواتهم الخاصة لشراء حريتهم. وسرعان ما بدأ تسديد أقساط الفدية يتأخر. كما أن المناطق التي تم التخلّي عنها بدأت بمقاومة تغيير السيادة عليها. وفي سنة 1363، وبعد توصيل جان إلى القناعة بأن سمحت وشرفه كاثا مهدّدين بالخطر، استقل مركباً وقطع القنال الفاصلة بين الدولتين بعد أسبوع من عيد الميلاد وعاد بنفسه إلى الأسر في لندن، دون أن يكثرث بصناصبه مستشاربه وأساقفته وصناصبه البارونات. استقبله الإنجليز بالحفاوة والتكريم، لكنه سرعان ما سقط صريع المرض، ثم توفي في نيسان
من سنة 1364، وعمره لا يتجاوز الخامسة والأربعين. ولا يزال مبلغ مليون كراون ذهبي من فديته لم يتم دفعه بعد.

وفي النهاية، لم يكن قد تم دفع سوى أقل من نصف الفدية، ولكن حتى مبلغ المليون ونصف كراون ذهبي لم يكن بالمبلغ الضئيل. فقد كان يعادل أجور سنة كامل لستة آلاف عامل زراعي تقريباً، ولثمن ثلاثمائة ألف رأس من الأغنام، أو 1,6 مليون غالوناً من الجعة، أو أكثر من أربعة أضعاف مجموع ضرائب الروس التي أدارت تمرداً حنيفاً بعد عشرين سنة.(32)

وهناك فدية ذهبية أخرى لا بد من ذكرها، مع أنها دفعت في القرن التالي. كانت هذه قد فرضت في القرن الخامس عشر كنتيجة أخرى لحروب الإنجليز ضد الفرسين، الذين كانوا يحتلون كلا البلدين بشكل متقطع حتى سبعينات القرن الخامس عشر.

وفي سنة 1478، تخلى الملك إدوارد الرابع، ملك بريطانيا، عن مخطط لغزو فرنسا لقاء إتاحة دفعها الفرسين وبلغت 75,000 كراون إضافة لدفع سنة تبلغ خمسين ألف كراون. وفي السنة التالية، وافق الفرسين أيضاً على اتفادتين أرملة هنري السادس، مارغريت من مقاطعة أنجو، لقاء مبلغ خمسين ألف كراون، تدفع على خمس دفعات سنوية. وقد قام كريستوفر تشاليس، في تاريخه الرسمي لدار الملك الإنجليزية، بإجراء حساب ذكر فيه أنه لو كان كاملاً المبلغ قد دفع فعلياً لحظة وفاة الملك إدوارد الرابع سنة 1483 - وتشير الدلائل إلى أن المبلغ قد تم دفعه فعلاً، فإن المجموع كان سيصل إلى 517,000 كروان أو 103,400 باوند إسترليني. وهو مبلغ يحتمل المقارنة بكملاً إنتاج دار الملك
من العقيدة الذهبية، والبالغ 185,400 باوند إسترليني خلال الفترة الممتدة ما بين
1474 - 1482.

لقد كانت الصفقة التي أعقدها الإنكليز أفضل مما توجيهه الأرقام
الصرفة. ففي سنة 1471، خلال حروب الوردتين، قام قائدان من آل يورك،
وهما إدوارد وأخوه ريتشارد دوق غلوسمستير - وقد أصبحا فيما بعد الملكان
إدوارد الرابع وعمر الثالث على التوالي - قاما بأسر الملك هنري السادس
وابنه، أمير ويلز ولي العهد، وهما من آل لانكستر، ومن ثم خلعهمما وقتلهمما.
وقد جعل هذا الحادث المملكة السابقة مارغريت، من مقاطعة أنجوا، تنضم إلى
مجموعة العاطلين عن العمل بالإكراه. ولا يسع المرء هنا إلا التساؤل عن
السبب الذي حدا بالفرنسيين لأن يعرضوا ذلك الحبل السخيف لإقناع الإنكليز
التحلي عن مارغريت. فما لا شك فيه أنها كانت عجوزاً نكدة، تستعک من
مكان لآخر لا هم لها سوى التحرر والنواح على المصير الرهيب الذي تعزض
له زوجها وابنها على أيدي المنتصرين من آل يورك.

كان حريًا بإدوارد والديارد أن يأخذة باعتبارهما قيمتها عندما تخلصا منها
بأي شكل. ففي الفصل الأول، المشهد الثالث من مسرحية شكسبير، ريتشارد
الثالث، نرى ريتشارد يصرخ في وجهها "أينها العجوز الشمعاء الطازجة". وقد
يكون في ذلك ظلماً لها، لأن مارغريت تخبأت ناعمة إياه بالغاظ من نوع "يا
مسخ الخنزير المؤذي... يا ابن الجحيم، أيها السلاسة الكريهة التي جاءت من
صلب والدك". إلا أنها مع ذلك تعترف بأن شكسبير، ربما كان يسمح لنفسه
باختيار الألفاظ لضرورات شعرية. فقد كانت مارغريت مشهورة بجمالها الرائع
وبعد عودتها إلى فرنسا، أصبحت بمجرد جلدي، وصفه أحد المؤرخين، الأكثر
ثقافة من شكسبير، بقوله "لقد ذوى جمالها البديع وغطته الحراشف الجافة.
وخلال ليلة وضحاها، تحولت إلى امرأة حبيبة. بقيت عينها فقط، وقد لحق
بهما التلف وصارت تثير الرعب."(33) ورغم ذلك، لا يسعنا إلا التفكير في ما
كان آل يورك سيفعلانه بمارغريت لو أن ملكها لم يعرض بكل سخاء مبلغ خمسين ألف كراون ذهبي لقاء إعادةها إلى وطنه، ذلك التصرف الغريب الذي لا يمكن إدراك الفائدة التي عاد بها على الملك.

لا شك بأن الأشخاص الذين نجوا من تلك الأهوال التي لم تنته خلال القرن الرابع عشر، كانوا على قناعة بأن ظلما ذلك العصر لن تنجلي على الإطلاق. لكن ذلك القرن الرهيب انتهى أخيراً وبرغ فجر القرن الجديد، وأخذت الظروف في أوروبا بالتحسن. وهيا السلام فرصة لإعادة إعمار المزارع التي كانت مهجورة، كما أن أشعار المواد الغذائية المنخفضة أدت إلى ازدياد عدد السكان. وبعد أن لقي ستة ملايين إنسان حتفه خلال الفترة ما بين 1350 - 1400، ازداد عدد سكان أوروبا بمقدار خمسين مليون نسمة - أي الثالث تقريباً - خلال الخمسين سنة التالية كما ازداد العدد بمقدار تسعة ملايين أخرى في الفترة ما بين 1450 - 1500. وسهل تحسين كميات المواد الغذائية المتوفرة، العودة إلى الحياة المتميزة، الأمر الذي سهل بدوره، انتعاش التجارة والصناعة (34).

لم يجر التطور بشكل منتظم في كل أرجاء أوروبا. فقد حازت إيطاليا قصب السبق في هذا المجال من بين الدول الأوروبية الرئيسية، ففي البندقية تجلبت أعظم أمجاد القرن الخامس عشر، رغم أن فلورنسا أصبحت هي أيضاً مركزاً عظيماً للتجارة والصناعة والمال والفن - خلال هذه الفترة. ظلت البندقية المحطة الأهم لموجة التجارة الكبيرة مع بلاد الشرق، لكن المدينة لم تكتف فقط بأن تكون مجموعة من الجزر الساحرة على البحر الأدرياتيكي. فبحلول نهاية القرن، أصبحت البندقية تسيطر على معظم المدن ضمن نصف قطر يبلغ مائة ميل تقريباً اعتباراً من ساحة القديس مارك - بما في ذلك مراكز
على سبيل المثال، وفيسنرنا وفيدرا ووبولونيا - إضافةً إلى جزر البحر الأبيض المتوسط، كورفو وقبرص وكريت.

إن قوة من هذا النوع تؤدي للكسب الذي. كانت الأقاليم تحول إلى أهل البنمية مليون دوقية ذهبية كل سنة، وقد أُنفقت هذه المال على بناء العديد من القصور التي نراها حالياً على شواطئ القدور الكبير، بما في ذلك قصر كادوروش وأبي الدُّهب، الذي كانت زخارفه الخارجية فيما مضى مكشوفة بسخاء بالدَّهب، وهذا الصريح البديع يعرفه الملايين من السياح المعاصرين، الذين يفتقرون مبالغ لا تأتي بها هناك لمجرد متعة زيارته.

قد تكون أكثر التطورات ثورية خلال القرن الخامس عشر قد جرت في المنطقة كانت حتى ذلك الوقت تلعب دوراً ثانياً في العصور الوسطى في أوروبا: وهي شبه جزيرة إيبيريا. إن زواج فرديناند ملك أرغون من إيزابيلا ملكة قشتالة سنة 1469 أدى لتتويج إسبانيا. وقد تمكنت الأسبان أخيراً، تحت قيادتهما، من إخراج العرب، إضافةً للهبوط في الوقت نفسه. كما نشأ عن زواج فرديناند وإيزابيلا سلالة حاكمة قوية قدر لها أن تمد تفوؤد إسبانيا عبر أراضي أوروبا بكاملها، وأن تمدّه بمرور الوقت في الأمريكتين أيضاً. تزوجت إحدى بناتها من ملك بريطانيا، أما الابنة الأخرى، جوانا المجنونة، فقد تزوجت الابن الأكبر الإمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وقد اكتسبت جوانا المسكنة هذا اللقب لأنها كانت تجر جثة زوجها في عربة معها بينما ذهبت وذلك لسنوات طويلة بعد وفاته. إن إسهام فرديناند وإيزابيلا والإسبانين في تاريخ الأمريكتين لا يحتاج إلى تفصيل.

في هذه الأيام كانت البرتغال، الدولة الصغيرة، قد بدأت تتحرك. لقد كان البرتغاليون طوال تاريخهم بحارة مهارة، فقد أنشأوا أسطولاً تحت إشراف أهل جنوى وأهل البنمية منذ سنة 1300. وكان الملك جون الأول، الذي توج سنة 1385، حاكمًا مستنيرًا استطاع إيجاد السُبل لتحويل أمة من الدرجة الثالثة لا
يُزيد عدد سكانها على مليون نسمة (أي سدس عدد سكان بلاد المغرب) إلى قوة عالمية (35). وقد أُبرم تفاولاً مع الإنجليز قدره له أن يستمر ولا يزال ساري المفعول، ثم دعم الاتفاق بأن تزوج من إحدى حفيذات إدوارد الثالث، التي قام أخوها، هنري بولينغبروك، بعد ذلك بقليل باغتصاب عرش بريطانيا من ريتشارد الثاني (6). وقد شجع جون ابنه الثالث، هنري الملاح، وكان متسناً لم يتزوج فقط، على البدء بالاكتشافات العظيمة التي جرت في ذلك العصر. وأدت تلك الاكتشافات للعثور على الطريق البحري المؤدي إلى الشرق الأقصى مروراً برأس الرجاء السالح، ولاكتشاف أمريكا، وإلى الاكتشاف المعجز الذي قام به ماجلان بعثته على البحر الالتي يربط المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ خلال رحلته البحري حول الأرض. أدار نجاح الاكتشاف رؤوس البرتغاليين حتى أن البلد كاذ أن يخلو من سكانه الرجال ممن هم في سن العمل، الذين لم يستطيعوا مقاومة إغراء اللحاق بغيرهم في تلك الاكتشافات.

وقد استقر العديد من هؤلاء في البلاد الثانية، أو اختفوا مع حطام السفن.

كان الإنتاج الأوروبي من الذهب خلال القرن الخامس عشر أقل من المعتاد وذلك بالنسبة لاحتياجات العصر. واستنادًا لتقدير مصدر موثوق، فإن

(*) لقد سمحت معاهدة ميثون (1703) بدخول الشراب البرتغالي إلى بريطانيا Methuen برسوم أقل من رسوم الشراب الفرنسي بمقدار الثالث، كما وافق البرتغاليون على أن يستوردوا من بريطانيا مبلغًا متنوعًا لم يكونوا قادرين على تزويدها بالبرازيل بها. وأبحر الذهب البرازيلي إلى بريطانيا ثمنًا لما لم تتقضي مبيعات البرتغاليين من الشراب. وكانت العملة الذهبية البرازيلية عملة شائعة في بريطانيا في ذلك الوقت. ويعتقد بعض الباحثين أن هذه المعاهدة حولت البرتغال إلى مستعمرة إنكليزية. (انظر كيند ليبرغر، 1996، ص 71).
الإنتاج المحلي من الذهب في أوروبا سنة 1400 لم يكن يتجاوز أربعة أطنان (36). ومن حيث النقد، كان ذلك يكفي لسّك ملّيون دوقية تقريباً (37). وتقول التقديرات أن أهل البندقية وحدهم كانوا يصدّرون ما يعادل طنًا من الذهب في السنة بشكل دوقيات خلال القرن الخامس عشر، مما كان يخفّض إلى حد كبير كمية الذهب المتوفّرة (38). ويورد المؤرخ الاقتصادي تشارلز كيندلبيرغ تقديرات تقول أن نسبة تصل إلى خمسة بالمائة من النقد كانت تختفي أيضاً كل سنة نتيجة الهراء العادى، والتخزين وتحطم السفن، وتحويل الذهب إلى رقائق تُستخدم في أغراض تزّينة (39).

وبعد ما يقرب من ثلاثة آلاف سنة من تطور المدنية، كانت كل كمية الذهب في أوروبا في سنة 1500، بكل أشكاله قطع نقدية، ومخزونات وكل أنواع الزخارف والتزيين يمكّن تشكيلها في مكعب لا تتجاوز أبعاده المترين. وهذه الكمية المتواضعة كانت تعني أنه حتى الاكتشافات الصغيرة أو الكميات الضئيلة الواردة كان لها تأثير كبير على سوق الذهب (40).

ويورد المؤرخ الاقتصادي جون داي، في مقالة بعنوان "الندرة الكبرى في السبانك في القرن الخامس عشر"، أمثلة صارمة عن النقص الحاصل في النقد الذهبى خلال القرن الخامس عشر والجهود العقيلة للسلطات الحكومية للقيام بأي شيء بهذا الخصوص. في سنة 1409، "احتج صراخُ باريس بصوت واحد على أنهم لا يملكون سبانك يقدمنها لدار السّكół مهما دفع لهم من ثمن. وشهدت سنوات الحرب الأهلية (1411 - 35) انحداراً سريعاً لنقاية الصباغ في باريس التي كانت تتمتع بالتفوّز، وذلك للنقص الحاصل في المعدن ولنقص الزبائن، وبسبب القيود الجديدة التي فرضت على تصنيع النحف الذهبية والفضية، وكانت هذه القيود تهدف إلى حماية نقد الملك من الانهيار" (41).

(*) وحتى هذا التقدير قد يكون أقل من الواقع، انظر داي، 3 Day، الملاحظة رقم 8.
وصدر قانون في ميناء بروج سنة 1401 يطلب من التجار تسوية كل صفقات القطع الأجنبية بالذهب فقط، وقد ألغى القانون بعد ثمانية أشهر لأن قيمة فقط من الناس أعبرته اهتماماً. أغلقت دور السُكك في مقاطعات الفلاندرز اعتباراً من سنة 1402 وحتى 1410. أما إنتاج الدَّار السُكَّ في برج لندن، الذي كان يساوي 5000 باوند إسترليني تقريباً بالعملات الذهبية في ستينات القرن الخامس عشر فقد تدنى إلى 2000 باوند إسترليني خلال الفترة ما بين 1476 - 1485، ثم توقف الإنتاج في النهاية خلال السنوات العشر التالية. وسلطت الفضية مساراً ذي اتجاهات مشابهة. وقُدِّرَت أن كاهل الاحتياطات من الفضة في أوروبا قد تقلل بحدود خمسين بالمائة خلال الفترة 1340 - 1460.

لقد أدَّت الندرة في كل من الذهب والفضة إلى إحياء التعامل بالمقايدة في كثير من المجتمعات، وبخاصة في مجال المدفوعات المحلية. وكان الفلفل الذي يساوي أكثر من وزنه ذهباً، أكثر السلع المخَصِصة لهذا الغرض شيوعاً، حتى أن الأمراء النمساويين كانوا يطلقون عليه مصريفيهم اسم "رجال الفلفل". ورغم أن هذا النوع المرتجل من النقد كان يخدم غرضاً ما، إلا أن استمرار استيراد سلع مثل الفلفل لم يكن منتظماً، مما جعل أسعاره متقلبة إلى حد لا يُطيق. فكانت أكثراً من الفلفل يجري تزييفها في أمستردام أو لندن يمكن لها وبسرعة أن تخفيف السعر. لكن بضعة أكثراً من الذهب أو الفضة لا يمكن لها أن تفعل ذلك. وكانت النتيجة أن بدأ تداول عمليات أوربية - وهي في الأصل كميات صادرة عن مفترضين من ذوي المكانة، لكن دى يقول بأن المعدن ظل يسيطر على ميدان التداول. فحتى في إنكلترا في منتصف القرن الثامن عشر، أي عند بدايات الثورة الصناعية، تقول التقديرات أن النقد المسكنوك كان يمثل 90 بالمائة من حجم النقد المتداول . . . وحتى سنة 1861، كان النقد المعدني يمثل 75 بالمائة من النقد المتداول في إيطاليا.
العصر المتهاري وفديات الملك

عندما لا تكون هناك وفرة في المال، يميل الناس للاقتصاد في نفقاتهم
الخاصة بشراء السلع والخدمات. وتكون النتيجة في العادة انخفاض مستوى
الأعمال. وهذا ما حدث بالضبط خلال القرن الخامس عشر. فالتقديرات
الموثوقة تشير إلى أن أسعار السلع في كل أنحاء غرب أوروبا قد هبطت بنسبة
تراوحها ما بين عشرين بالمائة إلى خمسين بالمائة وذلك خلال الفترة ما بين
العامين 1450 - 1500. ففي أراغون مثلاً، هبط مؤشر الأسعار بنسبة 20 بالمائة
تقريباً (48). كما هبط سعر القمح الإنكليزي إلى النصف بين العامين 1360 -
1500، بينما هبط سعر الجاودار في فرانكفورت بمعدل أسرع (49). وتشير
النزعات المماثلة في مناطق الأراضي المنخفضة (هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ
الحالية) وفي إيطاليا، إلى أن ما حدث كان ظاهرة شاملة في أوروبا القرن
الخامس عشر.

وفي الوقت نفسه، كان الطلب على الذهب كبيراً بحيث أن سعره أخذ
يتحرك في الاتجاه المعاكس. ففي بريطانيا، حيث كانت التطورات أنموذجأ
للاتجاهات السائدة في كل أنحاء أوروبا، ارتفع سعر الذهب ببطء ولكن بدون
انقطاع من 23 شلنًا للأونصة سنة 1345 إلى 40 شلنًا بحلول سنة 1492 (50).
كانت الزيادة الناتجة في القدرة الشرائية للذهب تعني أن حجم السلع التي يمكن
الأونصة الذهب أن تشتريها قد تضاعف، على أقل تقدير، بين بداية القرن
الخامس عشر ونهايته. وكانت النتيجة، أن تلك الفترة كانت إحدى الفترات
القليلة في التاريخ التي أتفق فيها الذهب عوضًا عن أن يُخُزّن.

لقد كان الذهب دائماً يعني مكسباً ثميناً، لكن ذلك الترابط المغري بين
الأسعار المتذبذبة للسلع والأسعار المتزايدة للذهب كان يعودُ هؤلاء الذين
يعتطعون العثور على مصادر جديدة، بمكافآت مغربية. وعلى خلفية كهذه،
تبدو الاكتشافات الكبيرة في القرن الخامس عشر وكأنها كانت الاستجابة الحتمية.

هل كانت حتمية؟ .. قد يقول قائل أن قوى الاقتصاد الصرف لم تكن سوى سبب غريزي لذلك الوعل بالاكتشافات البحرية في العقد الأول من القرن الخامس عشر. فقد تكون تلك الرحلات الجريئة للموصل إلى أركان الأراضي مجرد تجلٍ آخر لروح عصر النهضة، وهو العصر الجديد الذي اصطدم بالقواعد الفكرية الجامدة التي فرضها الدين في عصور الظلام والعصور الوسطى، كان زمنًا شجع التجارب الجريئة في مجالات الفن والثقافة والعلم. وإن التقدّم في الملاحة والتوسع في المعارف الجغرافية كان مجرد نتاج ثانوي لتلك التحديات المهمة التي أدخلت على الرياضيات والقياسات والمنظور في عصر النهضة. لقد كان اكتشاف العالم هو ما يعنيه عصر النهضة. فخلال الفترة ما بين 1420-1500، اتسع العالم الذي يعرفه الأوروبيون ليصبح أكثر من الضعف، وبعد خمس وعشرين سنة، اتسع لأكثر من ثلاثة أضعاف (5).

قد يبدو هذا التفسير، للموحلة الأولى، منطقياً، لكن الرأي بأن تلك الاكتشافات الكبيرة لم يكن لها أن تحدث في وقت أبكر قدودنا إلى استنتاجين غريبين مناقضين للبداية. الاستنتاج الأول، لو أن هذه الزيادة الكبيرة في القوة الشرائية للذهب حدثت في زمن لا يُنتمي بهذا القدر من التحدي، لما ظهر على المسرح أشخاص مثل هنري الملاح أو كولومبوس أو ماليران - مستكشفين لم يستطيعوا مقاومة إغراء المكافآت المجزية غير العادية المتناسبة عن البحث عن الذهب فيما وراء البحار. ولكن البحارة قد استمروا في السفر عبر المسارات التقليدية كما لو أن شيئاً لم يحدث للذهب في الأسواق. والاستنتاج الثاني هو أنه في حال كانت تلك الاكتشافات العظيمة ناتجة فقط عن روح المغامرة التي سادت عصر النهضة، لكون تلك الرحلات قد حدثت حتى ولو كان سعر
الذَّهَب يتدنى وسعر السلع يرتفع، ولا يمكن اعتبار أي من هذين الاحتمالين منطقياً.

لكن الجدل لا ينتهي أن يتوقف عند هذا الحد. فاليبحث عن الذهب لم يكن هو الدافع الوحيد وراء تلك المغامرات المدهشة. لقد كانت أحلام المجد، أو ربما ما هو أعمق، كان الحماس لتحويل الوثنيين إلى الدين المسيحي، يشكلان جزءاً من ذلك الإلهام. وعلى أية حال، فمن المؤكد أن أحلام المجد وشعور الحماس لتحويل الوثنيين إلى مسيحيين، لم يقتصرا على عصر النهضة. فطالما حلم الرجال بالإنجازات العظيمة، كما أن المسيحيين كانوا دائماً يسعون لإدخال الآخرين في دينهم.

إذاً، يبقى الشوق الملتهب للذهب هو المحرض الحاسم. والنهم للذهب يظل "ملتهماً" على الدوام، لكنه كان يتهب بنار ساطعة بشكل خاص في القرن الخامس عشر. لقد استطاع الإسبانيون والبرتغاليون، وفيما بعد الإنجليز والهولنديون والفرنسيون تدبر أمير إخفاء الفرقة بين الرغبة في القيام بصالح الأعمال باسم الله، وبين الرغبة في مله جيوبهم، وقاموا بذلك بشكل ملائم تماماً. إن الجهود الهادئة للإثراء ولاكتساب القوة ومنح بركات المسيحية إلى جماهير الرعاع، تعرض على نحو مميز بأسلوب عقلاني متألف، ولا بد وأنه كان يشكل مصدراً لشعور رائع بالرضى عن النفس.

وقد لخص كولومبوس الأمر بشكل جيد، وذلك عندما كتب إلى فرديناند وإيزابيلا يخبرهما عن مواجهاته الأولى مع أهل البلاد الأصليين في الأراضي التي اكتشفها:

وهكذا فإن جلالتيكما يجب أن تقررا جعلهم مسيحيين، لأنني أعتقد أنكما... ستحولان إلى دينكما عدداً كبيراً من الأشخاص وستحلمان على السيادة والثروة وكل السكان لصالح إسبانيا. لأنه ما من شك بأن هناك كميات ضخمة من الذهب في هذه البلاد (52).
الظلماء المقدس

قبل إنشاء خطوط السكك الحديدية عبر الولايات المتحدة، كان بإمكان الإنسان الوصول إلى سان فرانسيسكو من الصين بحرية بسرعة وأسرع مما كان يمكّنه الوصول إليها براً من سانت لويس (1). وهذه الحقيقة البسيطة تفسّر السبب في أن أعظم تحد واجه الأوروبيين الغربيين الساعين للبحث عن الذهب ولتسوية تجارتهم خلال القرن الخامس عشر، كان في إيجاد طريق بحري مباشر إلى الهند والشرق الأقصى. فقد كان نجاح تلك المغامرة هو البديل للمميرات الخطرة والشاقة التي ظلّت ولمئات السنين طريقة لتحمل الوضائع والأشخاص الذين يمتطون الجياح أو البغال أو يسيرون على الأقدام.

كان البرتغاليون هم السباقون لقيادة حركة اكتشاف العالم. ولم يأت ذلك مصادفة. فالبرتغال بلد ذو امتداد ضيق، بحيث أنها تُعتبر، بالنسبة لعدد سكانها، الأولى من بين الدول الأوروبية من حيث طول ساحلها البحري. كما كانت إحدى أفقر دول أوروبا في نهاية العصور الوسطى، مما يعني أن الاكتشافات المربحة، حتى ولو كانت صغيرة، ستغيّر الأمور إلى حد كبير. وقد أدّت الاضطرابات السياسية والانخفاض في القوة الشرائية للعملة، خلال الأيام القاتمة للقرن الرابع عشر، إلى تقويض طبقة النبلاء ودفعهم للبحث عن
ثراءات جديدة عن طريق القيام بمشاريع خارج البلاد. كان الجو بجماله يشكل خلفية كاملة لحماس الأمير هنري الملاح الصادق لاستخدام البحار من أجل توسيع قوة البرتغال ونفوذها.

شكرًا لله، هدف الرئيس للاستكشافات البرتغالية، ولكن ذلك لم يكن كل شيء. فقد أدعى كل المستكشفين في القرن الخامس عشر أنهم كانوا بصدد حملة صليبية أخرى ترمي إلى إغراء الكفار باعتناق الدين المسيحي. وعندما تبين أن سكان تلك الأراضي البعيدة كانوا من ذوي البشرة الداكنة، أقنع البرتغاليون أنفسهم بأن امتلاك تلك الأرواح النعمه لتحويلها إلى عبيد كان أمرًا مناسبًا إلى حد كبير وسهل عملية التحول الدينى، في نفس الوقت الذي يلبى فيه، بشكل عرضي، تلك الحاجة الماسة لد للعامة رحيبة. وهكذا نرى أن فكرة الاستعداد جاءت متأخرة قليلاً وكانت نتاجًا ثانوياً لعملية البحث عن الكنوز المعدنية، لكنها أخذت تكسب أهمية متزايدة.

 كان الهدف الملحّ أمام الأمير هنري هو استبعاد الخطر الذي يهدد البرتغال والمتمثل في القراصنة الهمام الذين كانوا يغزون السفن في غرب المتوسط. وكان هؤلاء القراصنة الذين عُرفوا فيما بعد بالقراصنة المربر، لا يزالون يشكلون خطراً على التجارة والسفر عندما قام جون بول جونز بملاحقتهم بعد ذلك بأربعمئة سنة تقريباً. بدأ هنري حملته سنة 1415 بالاستيلاء على مدينة المرس "سبتة" الواقعة شرقي مضيق جبل طارق تماماً، على الشاطئ الشرمالي ل أفريقيا. كانت سبتا مدينة ثرية تلعب دور الميناء الرئيسي على البحر الأبيض المتوسط 및 البضائع التي كان التجار العرب يأتون بها من إفريقيا و آسيا. وكانت سبتي هي الميناء الرئيسي بشكل خاص للقوافل التي كانت تحمل الذهب الإفريقي عبر الصحراو لشحنته إلى أوروبا. وعندما كانت الجيوش البرتغالية تقوم بهجوم كل زاوية في سبتي وجدوا الكثير من الأدلة التي تشير إلى الثروات الذهبية في غرب إفريقيا.
لفقد وضع الاستيلاء على سبتة هنري ورجاله أمام استراتيجية لم يكن لهم فيها من خيار: فهم إذا استطاعوا نقل إنتاج المناجم الإفريقية بطريقة البحر إلى شواطئهم، فإنهم سيكونون من الالتفاف حول قبضة القارة الأوروبية وذلك بتطوير تلك الرحلة المتعبة والمكلفة التي تقطعها الجمال عبر الصحراء الكبرى في طريقها إلى المراكز التجارية الشمالية على البحر الأبيض المتوسط. وهنا تستحق الحسابات نظرًا تفصيلية.

باستطاعة الجمل، أن يحمل ما بين 120-200 كغ من الحمولة عبر الصحراء لمدة تتراوح بين ثماني وثمني عشرة ساعة في اليوم بسرعة 2.5-5 ميل في الساعة، ولكن ذلك يتوقف على نوعيته. إذا أخذنا جملاً عادياً يستطيع حمل 160 كغ لمدة عشر ساعات والسير بسرعة 3.5 ميلاً في الساعة. جمل كهذا يقطع 35 ميلاً في اليوم. إن المسافة بين شاطئ المتوسط في بلاد المغرب وبلاد الدَّهَب تبلغ ألفي ميل تقريبًا - أي المسافة بين نيويورك واس فرغاس إلى حد ما، أو بين طرفي البحر الأبيض المتوسط - وهذا يعني أن على الجمل أن يقضي 55 يومًا تقريبًا في الرحلة (رغم وجود مجال واسع لهذه القيمة الوسطية أيضاً). وبعد انتهاء الرحلة، علينا أن نذكر هنا أنه يتوجب إعطاء الجمل مدة طويلة من الراحة يستعيد فيها قواعده للعمل. وفي العادة، بإمكان رجل واحد تدبير شؤون أربعة جمل في وقت واحد. وبما أن عدد الجمال في القافلة الواحدة يتراوح ما بين ثلاثمائة جمل و3500 جمل، فإنّه يجب أن يكون عدد العاملين ما بين 75 رجلاً وتسعمائة رجل، ولا بد أن منظر القواقل، حتى الصغيرة منها، وهي تضرب الأرض عبر رمال الصحراء كان منظراً يستحق المشاهدة. والقافلة المكونة من ألف جمل، يحمل كل منها 160 كغ، ننقلها مجموع 160 طناً مترين من الحمولة.

أما السفينة فهي تسير في البحر بسرعة أبطأً، حدود ستين بالمائة تقريبًا.
من سرعة الجمل. لكن السفينة تسير 24 ساعة في اليوم، وقوافل الجمال كان
عليها السير حسب سرعة أبطأ الجمال كما أنها كانت تسير ثلث أو نصف
ساعات اليوم. تكون النتيجة إذاً أن السفينة تستطيع أن تقطع أكثر من ضعف
المسافة التي يقطعها الجمل في يوم واحد. وبما أن المسافة بطريق البحر بين
مضيق جبل طارق وبين أراضي الدّرب تبلغ في حدّها الأقصى ضعف المسافة
عبر البحار، فإن السفينة لا تتمتع من حيث الزمن اللازم للسفر سوى بميزة
متوافضة - رغم أن السفينة كالجمل، تحتاج للإصلاحات بعد الرحلات
الطويلة. أما الميزة الكبرى فهي تتعلق بالطاقة البشرية. فالحسابات السابقة تظهر
لنا أنه، في حال وجود أربعة جمال لكل رجل و160 كغ لكل جمل، يكون كل
رجل مسؤولًا عن ما يقارب 0.7 طن من الحمولة. أما في السفينة، وحسب
حجم المركب وعدد أفراد الطاقم، فإنه يمكن للرجل أن يكون مسؤولًا عن أي
وزن يتراوح ما بين ثلاثة أطنان وحتى أربعة عشر طنًا(1). إن السفينة تكون بلا
شك معرضة لخطر الغرق بسبب العواصف أو لخطر الفراصنة، ولكن الجمال
أيضاً يمكن أن يتصاد بالمرض كما يمكن للقافلة بكاملها أن تتعرض للهجوم من
قبل البربر أو أي جماعة بدوية أخرى.

كانت سفن القرن الخامس عشر مجهزة بشراع مثليث الشكل، وهو ابتكار
تقني خارق كان قد تم تطويره في شرق البحر الأبيض المتوسط منذ القرن الثاني
للميلاد، ولكن لم ينتشر استخدامه على نطاق واسع إلا بعد العصور الوسطى.
وخلافًا للأشرعة التقليدية ذات الشكل المربع، التي كانت تنتشر بوضع أفقي
وثغد من حركة السفينة لتجعلها إلى حد ما تسير وهي تسبح حركة الرياح، كان
الشراع المثليث الشكل يُنشر بوضع عامودي على طول السفينة. وكان بإمكانه
التأرجح ما بين الجانبين الأيمن والأيسر للسفينة جيئة وذئبًا، مما سمح،
ولأول مرة، بتغيير اتجاه السفن الكبيرة، بحيث تتلقى الرياح على كلا جانبيها.

182
وقد وسّع هذا الابتكار إلى حدّ كبير مجال الإبحار أمام السفن ذات الأشرعة - ولولاه، لما استطاع كولومبيس اكتشاف أمريكا.

بدأ هنري ورجاله بتنفيذ سياسة عدوانية منهجية ضد مدن المور، تلك التي على شاطئ المتوسط أولاً، ثم المدن الموجودة على الساحل الغربي، على المحيط الأطلسي. وسرعان ما ظهرت النتائج، وذلك بشكل حركة تنامت بسرعة لتجارة العبيد والصباغ الأزرق (النيلة) والسكر بين إفريقيا والبرتغال. بدأ الذهب أيضاً يتدفق، لكن الكميات كانت تبدو للبرتغاليين ضئيلة بالمقارنة مع توقعاتهم الكبيرة. وكانوا على ثقة من أنهم سيكتشفون في مكان ما في قلب الساحل الغربي لأفريقيا الرسبودورو، أي نهر الذهب بالمعنيين الحرفي والمجازي. وكل ما كان عليهم فعله هو المضي قدمًا.

لم تكون المسألة تتعلق فقط بالإبحار على طوال الساحل حتّى يجدوا نهر الذهب. فرغم أن الفينيقين وبعض المستكشفين الآخرين فيما بعد، قد قاموا ببعض الرحلات القصيرة في ذلك الاتجاه إلاّ أن أحداً لم يستطع على الإطلاق أن يكتشف كامل الساحل الغربي لأفريقيا عن طريق البحر. وكانت كل التقارير القليلة المتوفّرة، دون استثناء، تشير الرد. وكان البحارة العرب، المعتادون على التردد على الساحل الشرقي لأفريقيا، يستضيفن النثراء الشعبية المتوسطي بقصص البحار ذات المياه التي تغلي على الساحل الغربي، والتي تجعل بالمعنيين المناهفة لاختطاف اللحم البشري من على سطوح السفن. أما المحظوظين ممن نكتب لهم النجاة من رحلة كهذه فإنهم يعانون مصيراً مرعبًا وهو رؤية لون جلدهم يتحوّل من البياض إلى السواد (3). وكانت الرياح خطرة، والآهالي عدائين والمنع الفعلي للذهب ظلّ لغاية ولم يوجد حلاً.
ورغم كل المخاطر، فإن المكافئة المنتظرة كانت مغربية بشكل لا يُمكن
بإمكان الخوف أن يثني البرتغاليين عن السعي للحصول عليها، وبدأ الملاحون
البرتغاليون شيئاً فشيئاً، وفي رحلات متتابعة، بالرحف بهدف على طول
الساحل، يتذوّرون الأسهم المسمومة ويشيدون التحصينات ويسرون العبيد
(كانوا يكتفون بأسر المور إذا لم يصابوا زنوجاً، أو أن المور كانوا يتعاونون
معهم بأن يمذدوهم بالزنووج). ورغم بطء وتيرة التقدم، لم يفقد البحارة
البرتغاليون إيمانهم بأنهم سيكتشفون في نهاية الأمر نهر الذهب المراوغ
وأخيراً، وفي منتصف القرن، نجحت السفن البرتغالية الشراعية السريعة في
الدوران حول القسم الغربي من إفريقيا ذي الأدغال الكثيفة حيث يواجه الساحل
جهة الجنوب. كانت تلك منطقة غينيا، التي كان الزنووج، لا المور، يشكون
النسبة الأكبر من سكانها.

كان المشاركون في تلك المغامرات شخصيات تنبض بالحياة وبالحيوية.
وبرز من بينهم بشكل خاص تاجر من البندقية اسمه ألفيس دا كاداموستو. قدم
كاداموستو إلى البرتغال سنة 1454 وقابل الأمير هنري طالباً منه منحة إذنًا
بالمشاركة في التجارة إلى إفريقيا. وسرعان ما وافق هنري على طلب كاداموستو
لقناعته بأن أهل البندقية كانوا خير من يعرف شؤون التجارة البحرية، ولم يخب
كاداموستو توقعات هنري: فقد كان خبّرًا في تقريمو احتمالات وإمكانات الربح
في ميدان التجارة.

لا شك بأننا نشعر بالامتنان لكاداموستو لأنّه خلف يوميات دوّنها عن
رحلاته، وهي يوميات لا تقترر بثنين نظراً للمعلومات التي تحويها كما أنها
أُخذت يبعث منها السحر. فقد كان كاداموستو، مثالاً، هو أول من وصف، بعد
عودته إلى أوروبا، عملية المقايسة الصامدة للملح مقابل الذهب على طول
ضفاف نهر النيل. ورغم ذلك، ومع كل الأسفار التي قام بها في داخل القارة
- فقد وصل عند إحدى المراحل إلى عمق 250 ميلاً داخل البر - إضافة لقدرته

على تدبير أموره مع أهل البلاد الشديدي الحذر، فإنه لم يفلح في حل لغز مصدر الذهب في غرب إفريقيا.

ومن أطرف ما واجه كاداموستو، لقائوته الذي لا ينسى مع الملك بودوميل، وهو طاغية فتاه الشأن كان يحكم مجموعة من القرى المؤلمة من أكواخ مصنوعة من الأعشاب. كان لدى بودوميل عدد لا يحصى من الزوجات، وكان لدى كل زوجة خمس أو ست شباب يقمن بخدمتها. أشار كاداموستو في يومياته إلى "أن من الطبيعي أن يضارع الملك هؤلاء الشباب تماما كـ ما لو كـ زوجاته، اللواتي لا يرين في ذلك أية غضبانية". ولكن ذلك لم يكن بالأمر السهل: "ألح على بودوميل، الذي كان يعتقد أن المسيحيين يعرفون الكثير، طالبا وسيلة ما، قد يقدر لي أن أعرفها بمحض الصدفة، تساعده على إرضاء هذا العدد الكبير من النساء، وقد عرف على مقابل ذلك مكافأة مجزية". ولم يكشف كاداموستو ماذا كان جوابه على هذا الطلب.(4)

ولدى نهاية سبعينات القرن الخامس عشر، كان البرتغاليون قد أسسوا مركزا تجاريا رئيسيا على الساحل المواجه للجنوب في غرب إفريقيا، وأطلقوا عليه اسم سان جورج دي مينا. ورغم أنهم أنشؤوا عاصمة مهيبة في سان جورج وقاموا بصفقات عمل تميزت بالنشاط مع الأهالي باتجاه الشمال والغرب، فإن البرتغاليين لم يستطيعوا التوصل إلى امتلاك أي من مكامن الذهب الإفريقي أو حتى إلى المشاركة في العمل فيها. وكان يتم الحصول على الذهب، الذي يصل إلى البرتغال عن طريق سان جورج دي مينا، عن طريق جملة من ترتيبات المقابلية يقوم فيها البرتغاليون بتقديم الملح والأردية والأثواب والقمص الأحمر والأزرق والقمص المنسوج من القنب والقدس والمقامى النحاسي والمراجع والأصداف الجمركية والعصير الأبيض.(5) كانت الأعمال مزدهرة. وفي العقد الأول من القرن السادس عشر، كان يصل إلى البرتغال من إفريقيا ما وزنه سبعمائة كغ من الذهب تقريبا، وهي كمية لا يستهان بها إذا ما عرفنا أن كامل
الإنتاج السنوي الأوروبي لم يزيد على أربعة أطنان تقريباً وأن إنتاج البرتغال لم يكن ليزيد على الصفر. 

في شهر آب من سنة 1487، أبحر بارثولوميو دياز، وهو مستكشف برنتغالي خبير في البحار الإفريقية، أبحر من برشلونة على رأس سفينتين شراعيتين سريعتين وسفينة تموين بعد تلقيه أوامر بالدوران حول إفريقيا باتجاه الهند. وبعد سنة أشه، كان دياز أول أوروبي يرسو بسفينته على الساحل الجنوبي الشرقي لإفريقيا. وقد استمر بالإبحار حيناً من الوقت وهو ينوي الوصول إلى الهند، لكن رجاله كانوا نافذ في الصفر للعودة إلى الوطن وبخاصة أن سفينته التموين كانت قد تحلت عنهم كثيراً. لم يكن أمام دياز من خيار سوى العودة، مما يعني أن فاسكو دي غاما كان السباق في الوصول إلى الهند سنة 1497 والبدء بعملية نشر المراكز البرتغالية الكبيرة في البحار الآسيوية. استدرا دياز عائداً بسفنه، وأبحر مرة أخرى ماراً بالرأس الموجود في أقصى جنوب إفريقيا، والذي سيطلق عليهملك دياز فيما بعد اسم رأس الرجاء الصالح، لأنه يؤدي إلى طريق الهند.

وفي كانون الأول سنة 1488، عاد دياز إلى لشبونة، بعد ستة عشر شهراً من مغادرته لها. كان أحد الأشخاص الذين تجمعوا للاستماع إلى تقريره المفصّل عن رحلته بحراً من جنوى يدعى كريستوفر كولومبوس، بينما كان كولومبوس يستمع إلى العرض الذي قدمه دياز قام ببضوع الكثير من الملاحظات.

كان كولومبوس ابنًا لحانك، ومثل الكثيرين من أهل جنوى، أصبح بحاراً في سن مبكرة. عمل بحاراً على متن سفينة غرقته في إحدى المعارك، وأبحر في شرق البحر الأبيض المتوسط وقد يكون وصل إلى تركيا، كما أبحر في
رحلة إلى آيسلندا توقف خلالها في أيرلندا، وأبحر في كثير من البحار المعروفة على الشاطئ الإفروقي. ويدرك صموئيل اليوت موريسون، أشهر من كتب سيرته، أن كولومبوس كان واحداً من أفضل الملاحين والبحارة في عصره. لم يكن الشك يساور كولومبوس بأن الطريق البحري الذي يتخيله بالاتجاه مباشرة نحو الأطلسي، لن يؤدي فقط إلى الاستغناء عن الطرق البرية المتجمعة إلى آسيا، بل إن هذا الاتجاه مباشرة نحو الغرب يبدو أكثر منطقية من المسالك الملموسة المتجمعة نحو الشرق التي تحاول البرتغاليون الإبحار فيها. كان كولومبوس واثقاً من أنه سيعثر على الذهب، لكنه، عن طريق تقدير الزمن اللازم لذلك، سيتمكن من خفض تكاليف الرحلة إلى الهند وبقية آسيا إلى حد كبير، كما سيتمكن من شحن بضائع أكثر تنوعاً. بالإضافة لكل ذلك، كان كولومبوس عميق التدين وكان يحلم بإقلاع الذهب الذي سيكسبه من رحلة اكتشاف المسارات هذه في تمويل حملة تهدف إلى استرجاع قبر المسيح من أيدي المسلمين.

عاش كولومبوس في لشبونة مدة طويلة، وتزوج من إحدى فتياتها وكان يعمل من حين لآخر في رسم الخرائط. حاول كولومبوس التقرب من البلاط سنة 1484 لقناعته بأن البرتغال ستكون بلا شك البلد التي ستدعمه، وعرض على الملك فرصة تعهده رحلة تمويلها. لكن الملك جون الثاني، ابن أبيه الأمير هنري وحفيد الملك جون الأول، رفض طلبه بكل صراحة ووضوح. فقد كان البرتغاليون، الذين أصابوا الثراء نتيجة ترتيباتهم في إفريقيا والعلاقات التي كانوا أنشؤوها مؤخراً مع جزر الهند الشرقية عبر رأس الرجاء الصالح، كانوا لا يرون ضرورة القيام بمخاطرة جديدة. وعلى أي حال، فإنما جعل جون يرفض الفكرة هو إصرار كولومبوس على أن يمنحه الملك لقب فارس وأن يعتبه أميراً للمحيطات وحاكماً باسم الملك على كل الأراضي التي سيكتشفها، إضافة لتلقته 10 بالمائة من جميع المكاسب التي يتم الحصول عليها في تلك الأراضي.
ويتضمن هذا تحديداً الذهب. وقد كانت تلك هي نفس الشروط التي استطاع كولومبوس فيما بعد انتزاع الموافقة عليها من فريديناند وإيزابيلا.

وفي سنة 1486 تحول كولومبوس، الذي لم يفقد الأمل، إلى العاهلتين الإسبانيتين. لم تنته اللجنة المكلفة بدراسة عرضه من عملها قبل سنة 1489 لتقرر عندها أن فكرته لا تحمل أيّة ميزة: فالرحلة ستستغرق وقتاً طويلاً كما أنّ اللجنة كانت تشكيك بوجود أيّة أرض لم تكتشف بعد. وبعد ذلك، رفض الملك هنري السابع ملك إينكليترا فكرة كولومبوس وسخر مستشاره الملك منها ووصفوها بالخيالية. كما رفضها أيضاً ملك فرنسا شارل الثامن.

وهنا لم يعد أمام كولومبوس من خيار سوى التخلي عن الفكرة بكاملها.

فقد واجه الرفض من قبل أربعة ملوك أوروبيين سخروا من محاولته لإقناعهم بأنه كان يُعرض عليهم أسرع الطرق إلى جزر الهند الشرقية وأكثرها مباشرة واقتصادية، وقرر العودة لرسم الخرائط.

لكن الملكة إيزابيلا لم تفقد الاهتمام كلية بخطة كولومبوس البارعة. لا شك بأن المخاطر كانت واضحة، لكن المكافآت قد تكون مجزية: فطريق كولومبوس المختصر سيتمكن إسبانيا من الوسيلة التي تساعدها على سلب البرتغاليين السيادة في جزر الهند الشرقية، كما أن الذهب الذي وعد به كولومبوس سيقوم بتمويل ودعم الأسرة الملكية التي كانت تظلم بِإِنْشائها. وهكذا، استدعى إيزابيلا كولومبوس مرة أخرى، بل أنها أرسلت له المال اللازم لشراء ثياب جديدة وبلغ يمتظه عند القدمو إليها. كانت الأبناء في البداية رائعة، فقد وافقت اللجنة الجديدة التي عينتها إيزابيلا على عرضه. ثم جاءت الأبناء السيئة: لقد رفض مجلس المستشارين الأعلى ما اعتبره طلبات كولومبوس المغالية بشأن الألقاب والمكافآت المالية.

امتدت كولومبوس بعده، يملؤه الشعور بالإحباط والكآبة، وعاد إلى موطنه. كان قد بدأ الرحلة لتبدو على الطريق الذي تسكنه البغال عندما أدركه
خلايا وطلب منه العودة لمقابلة الملكة. لقد قام مستشار ذو نفوذ بإقناعها بعد إلحاح تغيير رأيها. كان ذلك في نيسان من سنة 1492. وبعد أربعة أشهر، وقبل أن تبزوغ شمس الثالث من آب، اعترف كولومبوس وطاقمه أمام الكاهن وتناولوا القرى المقدسة ثم سعوا إلى سفينهم. واختتم كولومبوس أمره برفع المراسي بعبارة "باسم المسيح". أما ما حدث بعد ذلك فمعروف تاريخياً.

بعد يومين من إبحاره على محاذاة البابسة في جزيرة سان سلفادور، التي كان كولومبوس واثقاً من أنها من جزر اليابان، أو سبيلانو كما كان يسميهم الإسبان، أبحر إلى الأمام بحثاً عن هدفه. كان على بقين من أنه سرعان ما سيكون قادراً على إثبات ما ذكره مارко بولو في ملاحظاته عن رحلته من أن القصور في اليابان كانت مسقوفة بالْذهَب – بل إنَّه حمل معه نسخة من كتابات ماركو بولو لاستخدامها كدليل في الأراضي التي كان يتوقع أن يزورها. وقد زادت قطع الذهب الصغيرة التي كان أهل البلاد يزعمون بها أنواعهم، من شعور الانتظار والتوقع. وبهذا أن لاحظ كولومبوس أن الهنود لا يقيمون وعزاً كبيراً لذهبهم، أسرع بعرض الخرز والقبعات عليهم لقاء ذلك الذهب. كانت بحق تجارة راحة.

قام سكان البلاد الذين قبلهم كولومبوس في سان سلفادور بإخباره بأن هناك جزيرة كبيرة لا تبعد كثيراً تسمى كوبا، وكان لاسمها وقوع قريب من كلمة سبيلانو الأمر الذي أقنع كولومبوس وطاقمه بأنهم قارباً إدراك الهدف. وفي 28 تشرين الأول، رسو على شاطئ كوبا، لكنهم لم يجدوا أي ذهب. ورغم أنهم اكتشفوا النبيذ، إلا أنه لم يثر اهتمامهم، إذ ما من شيء سوى كميات ضخمة من الذهب كان بإمكانها إرضاءهم. وخلال الفترة بين 12 تشرين الأول سنة 1492 و17 كانون الثاني سنة 1493، عندما قفل كولومبوس عائداً إلى إسبانيا، ذكر الذهب في يومياته أكثر من 65 مرة. وقد كتب في 13 تشرين الأول، 1492، بعد يوم واحد من نزوله على اليابسة، يقول: «لقد كنت يقظاً وتجشمت
المناعب لتحقق من وجود الذهب»(12). ومما شجعه على ذلك الاعتقاد هو لون البشرة الداكن لأهل البلاد، فقد كان الأوروبيون منذ زمن طويل يعتقدون بأن البشرة الداكنة هي دليل أكيد على وجود الذهب. وأثناء إبحاره على طول الشاطئ الكوري، كتب في يومياته: "نظراً للحرارة الفظيعة التي أعياني منها، لا بد وأن تكون البلاد غنية بالذهب"(13).

لقد استخف كولومبوس الفرح بسبب اكتشافاته، لكنه واجه أيضاً خيبات أمل مريرة، هو والرجال الذين تبعوه في أول الأمر. فالأرض التي اكتشفوها لم تكن، في نهاية الأمر، جزر الهند الشرقية، رغم أن كولومبوس كان لا يزال يعتقد بأنه في آسيا حتى خلال رحلته الثالثة التي قام بها بعد ست سنوات من الرحلة الأولى. والأسوأ من ذلك، أن تلك المساحات الشاسعة من الأرض القارية التي وجدوا أنفسهم في مواجهتها، كانت تبدو وكأنها حازز لا نهاية له، ولا يستطيع أحد الكتّاب بكيفية الاتنافح حوله للوصول إلى جزر الهند الشرقية، وهو الهدف الوحيد الذي يجعل من هذه الرحلة الخطرة أمراً يستحق المكافأة.

ولكن لو كانت كمية الذهب في تلك الأرضي قد حققت توقعاتهم على الأقل، لكنا في ذلك تعميضاً ما عن الإحباط الناجم عن إخفاقهم في إدراك هدفهم النهائي. لا شك بأن الذهب كان موجوداً، لكنه بالتأكيد لم يكن ذلك المنجم الغني.

ومع ذلك فإن التعليمات التي انطلقوا على أساسها كانت لا تقبل الجدل.

فقد كانت أوامر الملك فيرديناند: "احصل على الذهب، إن أمكن، فبشك

إنساني، ولكن بأي ثمن - احصل على الذهب"(14).

في سنة 1510، قوّر فاسكو نانينز بالبروا وهو مزارع إسباني من أسترامانديا، بعد أن ملأه السخط وأنثقته الديون، أن يغادر جزيرة هيبانيولا
(سانتو دومينغو الحالية) وأن يلتقي بحملة متجهة إلى داربين، وهي المنطقة التي ينتمي إليها برزخ بما يشواطئ كولومبيا الشمالية. كان هناك ذهب في هيبسانيولا الوسطى، حيث كان الإسبان يستغلون كلاً من المناجم والهندو بأسلوب يبلغ القسوة لدرجة أنه بحلول 1519 لم يكن قد تبقَى من السكان الأصليين سوى ألف شخص فقط من أصل مائة ألف شخص، كما يمكن إحضار العبيد من إفريقيا للعمل في المناجم(15). ورغم ذلك، انتشرت إشاعات في داربين تتحدث عن وجود كميات وفيرة من الذهب في مكان ما إلى الجنوب، قد تكون قريبة من بحر يحتمل أن يؤدي وجوده غير المؤكد إلى العثور على الذهب. عندما وصل بالبو إلى داربين، ربطه صداقة حميمة بأحد رجال السيف وكان رجلاً أميناً من استراياموندا أيضاً، وهو فرانسيسكو بيزارو، كان بيزارو، مثل بالبو، لا يشبه بالبو إلا أنه بالمخاطر إذا كانت المغامرة تعود بمكافأة تعوض عن تلك المخاطر.

لم يؤد الانتقال إلى داربين لحل مشاكل بالبو المالية. وفي أحد أيام شهر أيلول من سنة 1513، كان بالبو، وهو لا يزال يشعر بالإحباط يعانى بعض المشاكل القانونية، يزد كمية من الذهب عندما ظهر أمامه زعيم قبيلة من البندقين، ونثر قطع المعدن البراق في أنحاء الجرف وصاح به: "أنا أستطيع أن أخبرك عن أرض يأكل أهلها ويشربون في آنية من الذهب، حيث قيمة الذهب لا تتعادل قيمة الحديد لديك"(16). كان ذلك كل ما يحتاجه بالبو ليتفجع بالقيام بمغامرة كبيرة يتوقع منها أن يؤدي إلى لفت نظر الملك فرديناند إليه. بدأ يشكل مجموعة من 190 رجلاً إسبانياً، وفي ذهن أين يتبع المسار المدوي إلى مصدر الذهب الذي تحدث عنه الإشاعات بشكل نهائي هذه المرة، وأن يحل لغز البحث، الذي لم يكتمل بعد، عن طريق يؤدي إلى آسيا عبر المحيط، مرت ثلاثة أسابيع، تعرَّض فيها رجال بالبو لهجمات الهنود العدائيين والحشرات والأفعى، واستطاعوا متابعة السير باتجاه الغرب حتى وصلوا إلى
حرف شديد الانحدار أخبرهم الهنود بأن المنحدر على الطرف الآخر من القمة كان يؤدي إلى بحر كبير. ولا بد أن جون كيتيس، عندما كتب قصيدته كان يقصد شخصاً آخر، لكنه كان يعني نفس المحيط بنفس الشعور في تلك اللحظة العظيمة.

كان شعورياً كشعور من ينظر إلى السماء فلوكساً جديداً ينزلق داخل مدى بصره أو كشعور كورتيز الجسور عندما أمعن النظر في المحيط الهادي بعينين كعيتي النسر بينما كان رجاله يتبادلون النظرات بدهشة جامعة صامتين فوق القمة العالية في دارين.

(عندما قرأ لأول مرة ترجمة تشامبرمان لشعر هوميروس)

وبعد يومين، خاض بالبوأ أمواج المحيط الهادي مشرعاً سيفه مواتياً بملكية ملك إسبانيا اللبحر الجنوبي الكبير... بكل ما يحتويه. ثم قام، مع رجاله دون رحمة، واضعاً بذلك قاعدة للقوس على الهنود نافسه فيها كثير من الإسبان الآخرين، بنهر الكنز الوافر من القطع الذهبية التي وجدوها في القرى الهندية. ومن الواضح أن الأناقة ودرجة الرقي المذهلة لتلك القطع التي تقارب التجريد لم يكونا ليغبنيان شيئاً لأولئك الرجال. فتأثر خامات الذهب التي اكتشفوها على السواحل الرملية لبحرهم الجنوبي أهملت خيالهم بدرجة أكبر بكثير.

لكن هذا الإنجاز الباهر لم يُحلَ في حل مشاكل بالبوأ، ويبدو أنه كان يواجه متناوب مزمنة مع السلطة. فبعد اكتشاف المحيط الهادي، وبينما كان بالبوأ يخطط للإبحار نحو الجنوب، في بحره المكتشف حديثاً، باتجاه البيرو بحثاً عن مزيد من الذهب، وجه إليه حاكم دارين تهامة الخيانة وأمر بضرب عنقه. ومن قبيل الصدفة، أن الحاكم، الذي كان قد أرسله ملك إسبانيا مع ألف
وخمسمائة رجل، بعد تلقيه الأخبار المثيرة المتعلقة باكتشافات بالبوا، هذا الحاكم كان والد زوجة بالبوا، أما الرجل الذي عهد إليه الحاكم بمهمة تنفيذ الإعدام فلم يكن سوى فرانشيسكو بيزارو.

كان بيزارو لقبيطاً، تخلت عنه أمه وتركته على درج كنيسة البلدة حيث وُلد،

نشأ خشن الطابع، قوي الجلد واكتسب كفاءات قيادية قوية. وفي زمن لجأت فيه الغالبية العظمى من الأشخاص إلى تسويق سوء معاملة الهنود على أن مبعوثها إلى حد ما الرغبية في تحسين قدر هؤلاء ويساهم في بعثة المسيحية عليهم، رفض بيزارو أن يمؤهَّلا وقبيلاً. فبعد الاستقرار في البيرو، وعندما طلب القسيس من بيزارو أن يبذل المزيد من الجهود لتحويل السكان الأصليين للمسيحية، كان جواب بيزارو:

«لم آت إلى هنا لأسباب من هذا القبيل. لقد جئت لأنسبهم ذهبهم فحسب» (16).

كان رجلاً ذو إرادة فولاذية وثقة أكيدة بقدراته، مهما تكن العقاب التي تعترض سبيله. ولنأخذ بالاعتبار هنا هذه الحقيقة المثيرة للدهشة: إن أول اتصال حاسم بين بيزارو وقبائل الأنكا لم يحدث قبل سنة 1532، أي بعد خمسين سنة من انطلاق الحملة الاستكشافية من بنما، نزولاً على شاطئ المحيط الهادي، تلك الحملة المؤلفة من سفينة واحدة على متنها مائة رجل. وتحتى أنه قام خلال هذه السنوات الثمانية برحلتين عاد فيها إلى إسبانيا لتوطيد الدعم الملكي وتأمين الموارد الكافية للحملة في البيرو.

The Conquest of Peru

«يُعتبر كتاب ويليام بريسكوت غزو البيرو» الصادر في أيام سنة 1847، أحد أهم الأعمال الأدبية الأمريكية في القرن التاسع عشر، يتميز أسلوب الكتاب بالحيوية وباناقة نادرة وبثقافة تاريخية لا تشوبها شائبة. إن بريسكوت يتخذ موقفاً معايداً بشأن نفاق الإسبان في تبرير فظائعهم

(16) النسخة التي بحوزتي صادرة عن دار هيريتيج بريس، نيويورك، سنة 1957، وهي تضم سيرة بريسكوت بقلم العالم العظيم في مجال البحار صامويل إيليوت موريسون.
باسم المسيح، لكنه لا يملك إلا الإعجاب بشجاعته وبراعتهم وجرأتهم في وجه الظروف المرعبة التي كانت تناوأهم.

بعد تسليق الشعاب القراء في جبال الأندلز، وغالباً عبر ممرات لا تكاد تسع إلا لمرور حصان، تحمل منحدرات مخيفة إلى هاوية بعمق آلاف الأمتار، استطاع مائتا رجل من الإسبان إخضاع إمبراطورية كان عدد سكانها يصل إلى 3.5 مليون نسمة على الأقل. ويشمل ذلك أجزاء كبيرة من دول الإكوادور وبيرو وبوليفيا وتشيلي والأرجنتين الحالية. وفي نقطة حاسمة خلال هذه الحملة، استطاع جيش بيزارو الصغير القضاء على مقاومة ثلاثين ألفاً من جنود الأندلزيين على القتال على ارتفاعات تزيد على عشرة آلاف قدم.

كان الإسبان مقاتلين صعبين المراس شجعان قناعة القلوب، لكنهم شرعوا بالدهشة، كما حدث مع رجال كورتيز في المكسيك، للمزايا التي اكتسبوها عن طريق الظهور كأشبال آلة أمام الهندوس. فقد كانت الوجه الشاحبة والمدافع والأبواب والجيوش والدروع اللامعة والعربات، كانت تلقي الرعب والخوف في قلوب الهندوس. وبالرغم من أن مجتمع هؤلاء الهندوس كان من نواح عدة أكثر تنظیماً وتماسكاً، وأكثر إنتاجية في ميدان الزراعة وأكثر تطوراً من الناحية الفنية، من المجتمع الإسباني، إلا أن هؤلاء الهندوس لم يسبق لهم أن ابتكروا العجلة، كما أن حيوانات اللاما، التي كانت تتشر في كل مكان هناك، لم يكن بإمكانها أن تتفق على قدم المسافة مع الجواد من حيث السرعة والصلاحية لامتطاء والذكاء. كانت الميزة التقنية الوحيدة التي يتمتعون بها هي نظام بيئي يثير الذهول بفعاليته، من العدائيين المتناوبين الجيدي التدريب الذين كانوا يقومون بنقل الأخبار والمعلومات صعوداً ونزولاً من جبال الأندلز الشاهقة، عبر طريق لا تقل
جودة عن الطرق الرومانية، وكانوا يعودون عملهم بكفاءة منقطعة النظير لدرجة أنهم كانوا يوصلون السمك حياً من الساحل إلى النيل الذين يقطنون علاياً فوق وديان الجبال.

وصلت الأمور إلى ذروتها في هذه القصة الطويلة في تشرين الثاني سنة 1532، عندما وصل بيزارو ورجاله إلى منهل ماء في أعالي الجبال يدعى كاجاماكا، حيث كان الإمبراطور أتاهوالا، «الأنكا» أبن الشمس، يتخذ سكنى مؤقتة. كان أناهوالا يجري بقدوم الإسبان، بل إنه في الواقع بعث برسله للترحيب بهم. أما الإسبان فكانوا أثاث اهتمامهم بشكل خاص هو شخص بعينه من هؤلاء الرسل لأنه جاء وهو يحتسي شرب تشيتشا - عصير الدرجة - من أقذاف ذهبية كان مرافقوه يحملونها له.

وعندما كان الإسبان ينظرون من أعلى الجبل إلى الوادي الأخضر والمدينة الصغيرة كاجاماكا بسكانها العشرة آلاف، لاحظوا موقع يتابع المياه الحارة حيث كان الإمبراطور والأمراء قد ذهبوا للاستشفاء. كما لا ظروف أيضاً أمرًا آخر أقل جاذبية: كتلة من البياض تغطي عدة أميال. كانت تلك خام جيش ابن الشمس، وهو منظر أثار فزع الإسبان نظرًا للكثرة عدد الخيام. لكن وقت التراجع كان قد فات.

عندما دخل الفاتحون، كما يدعوهم بريسكوت، مدينة كاجاماكا لم يجدوا سوى شوارع خالية. وبعد أن ساروا مسافة قصيرة، وصلوا إلى ساحة كبيرة مكشوفة مشيدة بأبنية واطئة تضم قاعات رحبة، ويعتبر أنها كانت ثكنة جنود ابن الشمس. كان بيزارو مصمماً على احتلال المنطقة.

(*) إن بريسكوت يتهجأ اسم هذه المدينة ومدن الأنكا الأخرى بحرف (س) بينما يميل الكتب المعاصرون لاستخدام حرف (ج) عوضاً عنه. وقد التزمت أنا بهذه النهجته.
قام بيزارو على الفور بإرسال قوة صغيرة إلى المعسكر الهندي، يقودها أخوه هيرناندو بيزارو وزميل له أعطى منه رتبة يدعى هيرناندو ديوزتو. اشتهر ديوزتو لاحقاً بسماع لاكتشاف فلوريدا بحثاً عن ينبوع الشباب، وتو في سنة 1542 على ضفاف نهر الميسيسيبي دون أن يبلغ بالعثور لا على ينبوع الشباب ولا على أي ذهب في أمريكا الشمالية، وكل ما حصل عليه هو قيام شركة كرايسلر في ثلاثينيات القرن العشرين بإطلاق اسمه على أحد أنواع سياراتها. كما ضمت تلك المجموعة رجلاً هندياً، كان الإسبان قد علموه من اللغة الإسبانية ما يكفي ليقوم بدور المترجم. وقد أطلقو عليه اسم فيليليو.

وجد الإسبان ابن الشمس جالساً في فناء رحب ذي أبنية بديعة تتوسطه نافورة، وكان محاولاً بالبلاء وسداد العائلة المالكة. كان في حدود الثلاثين من عمره، وسماً ذا بيئة أقوى من بيئة كثير من مواطنيه، كما كان ضخم الرأس محمر العينين مما جعله يبدو عنيفاً. قدم هيرناندو بيزارو التحية لأناهولايا وأخبره أن القائد الإسباني ورجاله كانوا يشعرون أمير قوي يعيش عبر البحار...

وقد جاؤوا... لعرض خدماتهم ولينقلوا إليه تعاليم الدين القويم الذي يعتنقونه. ثم قام ديوزتو بدعوة ابن الشمس لزيارة الإسبان في مواقعهم في اليوم التالي، قبل هو الدعوة دون إبداء أية مشاعر. وكإجراء احتضاني، لم يترجل الإسبان أبداً عن جيادهم، لكن ذلك لم يمنعهم من أن يستجيبوا بللهفة للدعوة لاحفاظ شراب التشيتشا اللذيذ من الأزهار الكبيرة الذهبية الحجم التي كانت تقدمها لهم حسان الحريم الكحيلات.

عاد هيرناندو وفرقته إلى رفاقهم في حال من القلق الشديد مبتعثاً القوة والانضباط اللذان لاحظهما بوضوح لدى جيش ابن الشمس. كما أن مستوى الجدية الأوروبية كان واضحًا، لا سبيل لتجاهل المقارنة مع كل ما صادفه في المناطق الأدنى من البلاد. لم يكثر بيزارو. وألقى خطاباً مثيراً في رجاله.
مذكرًا بيّن بأنه إذا كانت كثرة العدّد، همها عظمت، تقف في صف العدو،
فلن يكون لها كبير شأن إذا كانت القوة الإلهية تقف في صفهم؟ (22)

كان بيزارو قد أعد خطة لا تخلو من التهور، خطة سيكون من شأنها - لو
نجحـت - أن تمنحه نفوذاً ساحقاً رغم الفرق الكبير في القوة العسكرية: سيقوم
بأسر ابن الشمس ليضعه في مواجهة جيشه الخاص. كانت استراتيجية تحمل
الكثير من المخاطر، لكنه لم يشك في أن ذلك القتل الكبير في عدد
الجنود قد وضعه في مأزق أضخم فيه أي مسعى أكثر اعتدالاً محكوماً عليه
بالفشل.

وفي الصباح التالي، أخفى بيزارو قواته في الأبنية المحيطة بالساحة،
ووضع مدفعيته المؤلفة من مدفعين صغيرين في الحصن ثم تأكد من أن جميع
الأسلحة كانت بوضع جيد، وبأن الدروع كانت تلمع وبأن الجياد كانت مزدوجة
بالأجساد وذلك لإطلاق أكبر ضجة ممكنة عند لحظة الهجوم الحاسمة. تلتيت
الصلاة. ويقول بريسكوت: «كان المرء ليعتقد أنهم مجموعة من الشهداء
الموشكن على النضجية بحياتمهم في سبيل معتقدهم، لا مجموعة من المغامرين
الفاسقين الذين كانوا بصدور ارتكاب أكثر أعمال الغدر وحشية في التاريخ» (23).

بعد بضع ساعات ظهر الموكب الملكي لابن الشمس، لكنه توقف على
مسافة نصف ميل من كاجامالكا وبدأ الرجال ينصبون الخيام. بعث بيزارو
برسول يطلب من أتاهواليا أن يأتي إلى موقع الإسبان بأسرع وقت ممكن
لأنهم انوا سيقدمون له العشاء وضروب النسليئة.

ابتلع أتاهواليا الطعام - بكامله. وصل مع عدد قليل فقط من المحاربين
 الذين كانوا مجرد من السلاح. هل كان أتاهواليا واقعاً من إمبراطوريته لدرجة
أنه لم يكن يخشى الوقوع في الشرك؟ أم أنه كان يعتقد ببساطة أن حفنة لا تزيد عن المائتي رجل لن تفكَّر بعمل وقح كهذا؟... مهما يكن الأمر، فقد حسم هذا القرار المتسرع قدره المشؤوم.

صحيح أن أناهواليا لم يحضر جيشه معه، لكنه احتفظ ببقية أفراد الحاشية، فقد امتلأت ساحة كاجالاكا بمسمار أو ستة آلاف شخص. وكان هناك مئات من الخدم الذين كانوا يغنوون وهم يفسحون الطريق أمام مورر ابن الشمس. جاء النبلاء في ثياب من قماش مطعن برسوم مربعة ببضاء وحمرة، بينما ارتدى الحراس ومراقبو ابن الشمس بزيز زرقان باذخة تكسوها زخارف براقة. أما ابن الشمس نفسه فكان محمولاً على محفة من الذهب وهو يتربع على عرش ضخم، من الذهب أيضاً. كما كان يضع قلادة من أحجار الزمرد الكبيرة المتألفة وقد ازدان شعره بزخارف ذهبية.

وعندما تجمع أناهواليا وكل من جاء معه في الساحة دون أن يروا إسبانياً واحداً، تسأل بصوت عالٍ ابن ذهب الجمعي؟ وفي تلك اللحظة ظهر القيسس وهو يحمل الكتاب المقدس بإحدى يديه ويدخل الصليب باليد الأخرى. وكان يرفقه فيليبيشو، المترجم الهندي. أعلن القيسس أنه قد جاء ليبين لابن الشمس مبادئ الدين القوي، ثم شرع يقول بذلك بتفاصيل دقيقة. وأنهى كلامه بأن شرح دور البابا، الذي كلف الإمبراطور الإسباني، "أقوى الملوك في العالم، بغزو أهل البلاد الأصليين في نصف الكورة الغربي لتحويلهم إلى الدين المسيحي... وقد حضر الجنرال فرانشيسكو بيزارو [جنرال الملك]، لتنفيذ هذه المهمة الخطيرة"(24).

انفجر أناهواليا قائلاً: "لن أصبح تابعاً لأحد، أنا أعظم من أي أمير آخر على سطح الأرض... أما ديني، فلن أغيره. إن إلهكم كما تقولون، قد قُتل بيد الرجال الذين خلقهم هو". ثم صمت ليشير إلى الشمس، التي كانت توشك على الغياب خلف الجبال، وأضاف "لكن إلهي لا يزال حياً في السماء.
يرقب أبناءه». سحب أتاهواليلا الكتاب المقدس من بين يدي الراهب الذي صعقه الدهشة، ونظر إليه برهة ثم رميه على الأرض قائلاً: «لن أنحزر من هنا قبل أن يقوم رفاقك بالتعويض عن كل ما اقترفوه بحقك من إساءات»(25).

هرع القسيس إلى ييزارو وأصدر إليه أمره: «اهجم على الفقراء، أنا أحمل من الخطيئة»(26). لوح ييزارو بوشاح أبيض فانطلق مدفع من الحصن، ثم اندفع رجاله إلى الساحة، بعضهم على الجياد والبعض الآخر راجلا، وهم يصرخون صرخة الحرب: «أيها القديس إياغو فلنهاجمهم»(27) أصيب الهنود بالذعر، ولم يبدوا أية مقاومة، وقد صعقهم دوي المدافع والسباذق وغمى أصابهم الدخان الجهني، عندما أخذ الإسبان يطورنهم بستاني الجياد وهم يمرقون أجسادهم العاجزة عن الدفاع. وكان ابن الشمس، في هذه الأثناء، لا يزال فوق محفظته العالية ورأى نبلاء المخلصين يتскаطون حوله في محاولة يائسة لحمايته. بل إن ييزارو نفسه هرع لحماية ابن الشمس من الإسبان المتمهرين حماساً وتقلي الطرفة في يده أثناء قيامه بذلك —وقد كان هذا هو الجرح الوحيد الذي اصيب به أحد الإسبان في ذلك اليوم. استمرت مذبحة الهنود مدة طويلة سقط خلالها الآلاف منهم قتلى. إن العدد الدقيق للقتلى لا يزال موضع جدل، أما عدد الأسرى فكان أكبر من أن يُحصى.

أراد بعض جنود ييزارو قتله الأسرى، أو تشويههم على الأقل بقطع أيديهم. لكن ييزارو رفض وحررهم جميعاً واستبقي عدداً كافياً لخدمة الإسبان. وعلق بريسكوت: «ففيما يتعلق بهذه النقطة، كان للجندي العادي حاشية من الخدم للعناية بها مناسبة أكثر للعمل لدى أحد الخلايا»(28). ويبعث هذا في الذاكرة ما قاله المؤرخ الفلورنسي، المذكور في الفصل السابق، الذي شعر بالسخط «لرؤية أفراد الطبقة الوضيعة الذين... يردون ملابس لا تلبق بمستواهم ويسرونه على تناول أنفس اللذائق على موادهم»(29).

وعندما هذا نشاط الإسبان قليلاً في انتظار التعويضات القادمة من القاعدة
الإسبانية على الساحل، استغل بيزارو الوقت ليزداد معرفة بسيرة أبي آتاهوالة، فكان من ناحيته يرغب الإسبان عن كثب. وسرعان ما اكتشف أن لديهم شهوة أخرى تفوق في شدتها محاولاتهم المتكررة لتحويله إلى المسيحية: وهي حبهم للذهب.

وفي أحد الأيام قدم آتاهوالة عرضاً. إذا أطلق بيزارو سراحه، فسيقوم ابن الشمس باتخاذ الإجراءات اللازمة لملء الغرفة التي كان محتجزاً فيها بالذهب حتى الارتفاع الذي يمكنه الوصول إليه، وذلك خلال سهرين، وسيتم إحضار الذهب من القصور الملكية والمعابد والأبنية العامة. كانت مساحة الغرفة تبلغ 17 قدمًا × 22 قدمًا. وارتفاعها يصل إلى تسعة أقدام. وافق بيزارو على العرض بللهجة. وقف آتاهوالة على أطراف أصابعه وتم رسم خط أحمر عند مستوى الارتفاع الذي حدته، ثم قام كاتب العدل بتسجيل تفاصيل الاتفاق.

وبعد ذلك بعث آتاهوالة برسالة ليقوموا بتنفيذ المهمة.

لم يكتف بيزارو بذلك بل أرسل من جهته مبعوثين إلى العاصمة كيوجو، وكان الوصول إلى هناك عبارة عن رحلة شاقة تزيد على ستمائة ميل عبر الجبال، حيث وجدوا معبد الشمس الكبير المغطى بصفين الذهب والموميات الملكية داخل المعبد، وقد أجلس كل منها على عرش من الذهب. انتزع الإسبان سبعمائة صفيحة من الذهب عن جدران المعبد، كانت الصفيحة منها بحجم غطاء الصندوق وتزن حوالي 2/141 باونداً. وقبل أن يفرغوا من مهمتهم، كانوا قد حزموا مائتي حمل من الذهب نقلت إلى كاجامالكا على ظهور الهنود المقهورين. كانت تلك مجرد غزوة تمهيدية: فقد شن الإسبان على كيوجو غارة نهب أكثر ضراوة في وقت لاحق.

وفي هذه الأثناء، كان الذهب قد بدأ يرد من كل أنحاء البيرو، من معابد ابن الشمس وقصوره ومن الضريح العامة، وذلك لتنفيذ عقده مع بيزارو. جاء الذهب بعدة أنواع: كوس وأباريق وصوان وآنية متنوعة، وأشكال زخرفية
وأوعية وسبائك وصفائح وقطع غيرية بشكل نباتات وحيونات متنوعة، ونافورة كان ينبت عنها دقع متألق من الذهب. احتار بيزارو بعض القطع لإرسالها كعينة صغيرة إلى الإمبراطور، شارل الخامس حفيد إيزابيلا، الذي كان يعرف أيضاً باسم شارل الخماسي. وكان قد ورت العرش عن طريق والدته، جوانا المجنونة، كما تم اختياره إمبراطوراً للإمبراطورية الرومانية المقدسة وهو منصب كان قد شغله جده لوالده. ولم يقدّر للحاكم أن يسيطر على مساحة في أوروبا تفوق المساحة التي كانت تحت سلطانه إلاّ نابليون وله في ذروة قوتهما. وسنعود إلى شارل في فصل لاحق.

لم تبق قطعة واحدة، من كومة الذهب التي كانت تمثل غرفة أثاث، على شكلها الأصلي ما عدا تلك الكمية الصغيرة التي بعث بها بيزارو إلى إسبانيا، لكن القطع القليلة من المشغولات الذهبية من البيرو، التي نجت من قبضة الإسبانيين ووصلت إليها، تأخذ بالانفاس (٥). لقد كان من السهل الحصول على الذهب بدرجة عالية من النقاء من الرسومات النهرية في البيرو، بحيث أن المشغولات الذهبية هناك بدأت في مرحلة مبكرة. وفي سنة ٥٠٠ قبل الميلاد، كانت قد صُنعت التيجان والأقراط والأساور ودبابيس الزينة. وهناك قطع أقدم عدفاً من هذا التاريخ تحمل تأثيرات صينية وفينيقية، مما يوحي بأن التجارة الآسيويين كانوا قد نجحوا في الإبحار عبر المحيط الهادي عندما كان الأوروبيون لا يزالون يحاولون تعلم التجديف في البحر البيض المتوسط (٣٠). لكن يجب أن نعترف بأننا لا ندري ما إذا كان هؤلاء البحراء الآسيويين قد استطاعوا إيجاد طريق العودة.

وعندما حصل الغزو، كان أهل البيرو يقومون بطرق رفقاء الذهب لصنع

(٥) إن زيارة لمجموعة جان بيرتشيل في متحف ميترو بوليتان لللفنون في نيويورك هي تجربة لا تُنسى.
أوآن وأقعة تميز بالتنوع والتعقيد والوفرة. وأحد إنجازاتهم المذهلة كان كؤوسًا ضخمة بشكل تمثال بشرى، وهو عمل صعب تقنيًا يتراكم تأثيرًا «مروعاً» على المُشاهد. ونُظهر بعض تلك الكؤوس الرأس في وضع مقوبل، بحيث أن المرء يشرب من عنق هذا الرأس، مما يوحي بأن تلك الكؤوس قد تمثل رأس عدو مدحور، أي أن الذي يستخدم الكأس يشرب، بشكل رمزي، من جمجمة هذا العدو – كما كان يفعل اللومباردُون. وقد تم العثور على إزار صوفي يحتوي ثلاثين ألف صفيحة دقيقة من رقائق الذهب. ومن ناحية أخرى، كان الصياغ يصنعون صفائح من الذهب ذات تصاميم بارزة لإكساء الجدران، كتلك الألواح التي انزوعها الأسوان عن جدران المعابد في كيوجو (31).

وفيما عدا تلك القطع الصغيرة التي استُبقيت لتُغرق على الملك شارل الخامس، تحول كله ذلك الكنز المترامك من قطع ترنيميّة إلى نقد، وبدأت قطعة بعد أخرى تختفي داخل بوابات الصهر ليعاد صبًا بشكل سبائك ذهبية. عهد بيزارو بتلك المهمة إلى صياغ من الهندوس، أي نفس الأشخاص الذين كانوا قد أبدوا تلك القطع الجميلة. استغرق العمل شهراً كاملاً، لكن النتيجة كانت سك 1,326,539 بيزو ذهبي، حسبًا بريسكت على أنها تعادل 15 مليون دولار وذلك عندما كان يُتلف كتابه في أربعينيات القرن التاسع عشر (32). ويعني هذا بالقيم المعاصرة مبلغ 270 مليون دولار، وهو مرود لا يُسُمِع به للجهود يقوم بها المرء تحت أي ظروف كانت، ولكن هذا المبلغ لا يستطيع أن يُعَبَر عن مدى أهميّة ذلك الكنز في الاقتصاديات الصغيرة للفُنون السادس عشر. فهذا الحساب لا يتضمن العرش الذي كان ابن الشمس يعتليه عندما دخل المدينة تلك الطريقة الصافية – 190 باونداً من الذهب من عيار 16 قيراطاً، أو ما يعادل إنتاج سنة كاملة من مناجم الذهب في البيرو (33). لقد احتفظ بيزارو بتلك المكافأة لنفسه. وإذا نحن حولنا قطع البيزو الذهبية إلى وزن بالأطنان، فلا بد أن الهندوس ملؤوا غرفة أتاهوالبا بخمسة أطنان من الذهب تقريباً، أي أكثر من مجمل الإنتاج.
الزما المقدس

الأوروبي السنوي من الذهب في ذلك الوقت، أو لكي تكون الصورة أكثر وقعاً في النفس، ما يعادل إنتاج مناجم الذهب في البيرو لمدة عشرين سنة (34). ومن ناحية أخرى، لا يأمل أن نذكر هنا أن جستنيان وضع ضعف تلك الكمية من الذهب في كنيسة القديسة صوفيا وأن فدية جان الثاني، البالغة ثلاثة ملايين كروان، كانت أكثر من ضعف كتلة الذهب في غرفة أتاهوالبا. لا عجب إذاً أن يعتقد جستنيان أنه قد تفوق على سليمان وأن يهبه الشعب الفرنسي بثورة ضد الأعباء الثقيلة التي فرضت عليه.

انتهت حكاية ابن الشمس نهاية بضعة. فالجنود الإسبان الذين وصلوا بعد ذلك لم يجدوا أي معنى في استمرار إيواء أتاهوالبا كما أنهم كانوا يعارضون تحريره من الأسر. قام بيزارو الضغوط أول الأمر لكنه استسلم في النهاية. قُدِّم ابن الشمس إلى المحاكمات متهمًا بعدة جرائم وهي اغتصاب العرش، وتبديد الأموال العامة وارتكاب الزنا وعبادة الأوثان ومحاولة التحريض على العصيان ضد الإسبان. لم تصبح المحكمة - المهزلة وقتاً طويلاً قبل أن يقرار بأن أتاهوالبا مذنب. وبعد إصدار الحكم، استدار أتاهوالبا إلى بيزارو والدموع تملأ عينيه وسأله ما الذي أرتكته، أو أرتكته أطفاله، حتى ألقى مصيرًا كهذا؟. ومن ثم أنت بالذات أيضًا، أنت الذي قُولب في شعبي بكل النعمة والمودة، أنت الذي شاركتك كنزي، ولم تلق مني غير كل خير (35). أدار بيزارو ظهره ومضى دون أن يجيب.

وفي 29 آب سنة 1533، بعد ساعتين من غيوب الشمس، أوقى الإسبان المشاعل في الساحة وربطوا أتاهوالبا، وهو مكبّل بالسلسلة تماماً، إلى عمود الإعدام تحيط به حزم الخطب المعلدة لحرق جثته. ثم ظهر القسيس الذي كان أول من ألقى عليه محاضرة حول فضائل المسيحية، وأمسك الصليب ووضعه
أمامه وحذره من اللعنة الأبدية التي ستصيبه إذا لم يبذل دينه الوثني وقبل دين المسيح. رفض أتاهوالبا الإذعان. وفي النهاية، وعد القسيس أتاهوالبا أنه إذا تحول إلى الدين المسيحي فإنهم سيوفرون له موتاً سريعاً بالخنقال بالطوف الحديدي، بدل معاناة آلام الخازوق التي لا نهاية لها. استسلم أتاهوالبا وقد هدد اليأس، وتقبل المعمودية باسم جواد دي أتاهوالبا وذلك تكريماً للقديس يوحنا المعمدان، الذي صادف وقوع هذا الحدث الحزين في يوم عيده. ثم قام الجلاء بتنفيذ مهمته الشنيعة بينما وقف الإسبان يتمتون بصلواتهم من أجل خلاص روح ابن الشمس.

إنَّ نهاية قصة الغزاة تبدو وكأنها أمثلة أخلاقية. لقد انتقد أدم سمييث بقوسها: "ذلك الظُمْا المقدّس للذهب" الذي دفع المستكشفين والغزاة للذهاب إلى العالم الجديد، وكان مصيناً في ذلك (36). فإجواء ذلك الظُمْا أودى بمعظم هؤلاء الرجال إلى عاقبة وخيمة، بدأ ببُباليا نفسه.

انقسمت مجموعة بيزارو الأصلية إلى زمر قامت بإغراق روح المغامرة الكبيرة في بحر من النزاعات الداخلية المميتة على الزعامة والتغطية. وبعد الجهود الجبارة التي بذلها الكثيرون في غزو البيرو، والمخاطر الخفية التي احتلها، لم يستطيعوا تحقيق أحلامهم في العودة إلى إسبانيا بروتهم الذهبية ليعيشوا حياة رحيّة، فقد بعضهم حياتهم في معارك ضد الهنود أو في حروب أهلية ضد بعضهم البعض. وهناك آخرون فقدوا ذهبهم لأنه كان ثقيلاً بشكل لا يمكن حمله أثناء المعارك المستمرة – تماماً كبطل قصة راسكين في السفينة الغارقة. كما أن هناك كثيرين فقدوا ذهبهم في المقاومة على مبالغ كبيرة مع الأصدقاء.

انتهى تاريخ رجال بيزارو بمسأساة هي الأكثر غرابة. فقد عاد هيرناندو
بُيِزرُو إلى إسبانيا مع كنُزو سنة 1540، حيث سُجِن بأمر من أعدائه لمدة عشرين سنة، خرج بعدها من السجن شجاعاً مسانداً وضعيفاً لذلك الجندي الجبار الذي كانه. اعْتِلِ فرانتيسكو بِيِزرُو سنة 1541، بينما كان يتناول العشاء في منزله في ليما، على يد متأمرين من إحدى مجموعات المنتقنين. وبينما كانت السيف تحمل قناع جلدي، تُغَرَّر في جسده، صرخ قائلاً: "أبيا المسيح"، ثم قَبِل الصليب الذي كان قد رسمه بإسْقِه عليه الأرض المغطاة بالدماء.

وبمرور الوقت، وبعد أن استولى الإسبان على كل قطعة ذهب سابقة، وعَلِى كل قطعة مصنوعة من الذهب تمكنا من العثور عليها، فقدت معْتِنة السلب زخمها. وجاء وقت التعدين، الذي كان يعتبر عملاً جديداً. كانت المناجم في البيرو بشكل مداخل كبيرة في النهر كالكهوف، تصل غالباً إلى عمق ستين قدمًا في باتِن الأرض. كان الظلمات الدامس يلف تلك المرامات ولم تكن تَنَسَب إلا لرجل واحد يدخل محلي الظهَر ليُسبح عن الصخور القدر الذي يستطيع من الذهب ثم يُقَف راجعاً وهو محلي الظهَر أيضاً ويخرج ليتبعه آخر ويقوم بالعمل نفسه. (37)

عندما كان ابن الشمس، هو الحاكم، كانت تجري مراقبة هذا العمل الشاق وضُبطته بدقة لتجنب إرهاب عمَّال المناجم وحماية الآخرين. أما تحت سيطرة الإسبان، فقد كان العمل القاسي في المناجم يدمر السكان الأصليين تدميراً، مثلما كان الأمر في كل مغامرات الأوروبيين للحصول على الذهب في العالم الجديد. ويا للمفارقة! يقول غيرون في كتابه "تاريخ الإمبراطورية الرومانية" مؤكداً أهميَّة الذهب الإسباني للإمبراطورية الرومانية قبل ذلك بخمسة عشر سنة، "كانت إسبانيا، في لعبة فريدة من ألاعيب القدر، تُعتبر بيرو أو مكسيك العالم القديم ... وإنَّ اضطهاد السكان البسطاء (الإسبان) الذين كانوا مجرين على العمل في مناجم بلادهم لصالح الغرباء، يشَكِّل النموذج الدقيق لتاريخ أمريكا الإسبانية الحديث". (38)
وفيما بعد وعندما بدأ البرتغاليون باستثمار الموارد الذهبية الضخمة في البرازيل، أصبح معدل الوفيات بين الهنود عاليًا بحيث هلك القسم الأعظم من السكان مما اضطر البرتغاليين لإحضار أعداد كبيرة من العبيد الأفارقة للحلول محلهم. ويشكل المتحدرون من سلالة هؤلاء العبيد الزنوج نسبة كبيرة من سكان البرازيل الحاليين. كما شاعت أيضاً تلك القصة المعكيدة عن انتقال أمراض الرجل الأبيض، لكن ظروف العبودية الفعلية في المناجم كانت تطبق بالحياة الإنسانية وكأنها لم تكن تساوي شيئاً.

إن أكثر ما يثير السخرية، أن طوفان الذهب من العالم الجديد، لم يجلب لإسبانيا الثروة والقوة اللتين وعد بهما الغزاة وتوقعهما الملك في بداية الأمر.

و وهذا هو موضوع الفصل التالي.
الطريق نحو النصر

The Path To Triumph
السم الزعاف والمال الخاص

خلال العقد الأول من القرن السادس عشر تم نقل كمية ضخمة من الذهب والفضة عبر المحيط الأطلسي من العالم الجديد إلى إسبانيا(*) . وحسب أحد المصادر، فإن كمّم المخزون الأوروبي من الذهب والفضة عند نهاية القرن كان يبلغ خمسة أضعاف المخزون سنة 1492(1). كانت الكمية كبيرة بحيث وصل عدد السفن في القوافل البحرية المسلّحة، التي نقلت الكنز إلى أوروبا، إلى ما يقارب الستين سفينة، وفي بعض الأحيان، كانت تلك القوافل

(*) تختلف التقديرات إلى حد كبير بشأن إنتاج المعدنين الثمينين والكميات التي تم شحنها. هناك معلومات لا بأس بها عن الكميات التي قطعت المحيط بشكل فعلي، وتدور النقاشات المتعلقة باختلاف التقديرات بشكل رئيسي حول كمية الذهب والفضة التي جرى تهريبها خارج المسارات الرسمية. ويكفي أن نقول هنا أن الكمية كانت كبيرة بالنسبة لكمية مخزون الذهب والفضة في أوروبا في أواخر القرن الخامس عشر. (انظر هاملتون، 1943)، وعموم الدراسات تعتمد كتاب إيرل هاملتون المفصل والشامل، أو أنها تعتبر نقطة انطلاق لها، وقد تم فيما بعد تحديث الكتاب من قبل مورينو 1985، واتهمان 1962. يتعين على القراء الذين يرغبون بمتابعة هذا الموضوع بالتفصيل الاطلاع على الكتب المذكورة.
تضم مائة سفينة. كل واحدة تشحن ما يزيد على مائتي طن من الحموله في أوائل القرن السادس عشر، وما يقارب أربعمائة طن في السفن الأكبر حجماً في أوائل القرن السابع عشر (2). وفي سنة 1564 وحده، وصلت إلى إسبانيا 154 سفينة لإرفاق حمولتها من تلك الكونوز (3). وفي نهاية القرن السادس عشر، كان المعدنان النحاسان يشكلان القسم الأكبر من قيمة كل ما تم شحنه من أمريكا إلى إسبانيا.

ونحن عندما نتتبع تأثير كل ذلك الذهب على الاقتصاد الأوروبي خلال القرن السادس عشر، نجد أن هذه القصة قد تطورت إلى مفارقة ساخرة في نهاية الأمر. فخلال معظم مراحل التاريخ، كان على الذهب مواجهة النضرة بشكل غريب له. ولكن كان هناك غريز لكلا المعدنين قد بدأ بالظهور لدى نهاية القرن السادس عشر - وهو تلك الأشكال من الطلب الورقي المستعملة كمستندات للدين والصدارة عن جهات خاصة عنة حكومات. لقد كانت كل مشاعر الإثارة التي رافقت الذهب في أوائل القرن السادس عشر، من حيث جوهرها، لا تعد أن تكون تمجيداً للماضي. كان المستقبل قد بدأ يشق طريقه دون أن يلاحظ أحد ذلك.

لقد أظهرت الحكومة الإسبانية فعالية وكفاءة استثنائية في تنفيذ تلك المهمة المعقدة، وهي نقل الكنز عبر بحر عدائي محفوف بالمخاطر. كان يتم شحن الذهب والفضة في السفن في ثير كروز بالمكسيك، وتروجبيلو في هندوراس، وتوميردو ديوز على الساحل المواجه للطلسي في بنما، وكارتاجينا في كولومبيا. لقد أصبحت منطقة البحر الكاريبي المحاطة بتلك الموانئ تعرف باسم البر الإسباني Spanish Main، وهو اسم علق في رومانسيات المغامرات في ذلك الوقت. من هناك، كانت تنطلق السفن إلى المياه الكوبية للتنجوم.
السم الزعاف والمال الخاص

* بشكل قوافل، أو ما يسمى Flotais، نبحر في رحلة طويلة إلى موطنها الأصلي في ميناء إشبيليا. كان يرفق تلك القوافل سفن حربية ضخمة، يتراوح عددها ما بين سفينتين إلى ثمانية سفن، وذلك لحمايتها من القراصنة والمعارك الذين كانوا يجوبون البحار ويتحينون الفرص للانقضاض على السفن المحملة بالكنوز. وكانت القوافل أيضاً توفر الأمل بالنجاة، للحمولة على الأقل، عندما تهدد العواصف الضخمة بإغراق سفينة أو أكثر من تلك السفن الحربية.

وعندما كانت السفن تُبحر، بفعل العواصف أو الخوف من الهجوم، على الرسو في ميناء آخر غير إشبيليا، كان الركاب ممنوعين من مغادرتها إلى اليابسة أو من تقديم أي عروض للمتاجر بالكنز. وبمجرد وصول الشحنة إلى إشبيليا، كان يتم نقل كل شيء، تحت حراسة مشددة، إلى دار التجارة، حيث يتم وزن الشحنة ومن ثم تودع في صناديق خاصة في غرفة الخزينة، كان لكل من الصناديق والغرفة قفل ثلاثي، وكان كل من المفاتيح الثلاثة بحوزة شخص مختلف من المسؤولين عن الدار. وهناك يجري صهر المعدن وتنقيته من الشوائب ثم يجري سك بعضه، أما القسم الأكبر من السبانق فكان يُسلم إلى دانزي العرش، الذين يقطن معظمهم في بلاد أخرى.

إن ما يثير الخيال فعلاً، هو التفكير بالمهارة اللازمة لتجميع كل تلك السفن البحرية وتنظيمها والتحكم بها واستمرار الاتصال بها، وذلك عبر رحلة تصل إلى أكثر من ثلاثة آلاف ميل في محيط بلا حدود، في غياب أيّة وسائل إتصالات ملائمة كأنظمة اللاسلكي أو الرادار التي كانت تُستخدم في القوافل المُرسلة بعد ذلك بأربعمئة سنة من أمريكا إلى بريطانيا أثناء الحرب العالمية.

(*) كان يحق لِتلك السفن الحربية نقل حمولات أيضاً. وفي إحدى المرات، تم شحن إحدى السفن الحربية بحمولة ثقيلة بحيث أصبحت الفتحات السفلى لمدافعا تحت مستوى الماء. (باري، 1967، ص 202).
الثانية(4) ويبدو، بالمقارنة معها، تسبيبة ألف جمل في قفار الصحراء الكبرى، أمرًا في غاية السهولة. وهناك فرق كبير آخر، بين قواقل القرن السادس عشر وقوافل أوائل أربعينيات القرن العشرين. فأثناء الحرب العالمية الثانية، كانت السفن تنقل الذهب الأسود النفوذ إضافة للغذاء والأسلحة بهدف دحر النازية، أما في أوائل القرن السادس عشر، فلم تكن الشحنة سوى كتلة معدنية برقة لا فائدة منها. كان الناس يدركون ماذا سيجعلون تلك الشحنات الثمينة التي جاءت عبر شمال المحيط الأطلسي الذي تملأ الغواصات مياهه، لكن الإسبان كان لديهم مجموعة أكبر من الخيارات التي تُعرف نتائجها وذلك فيما يتعلق بالمعدنين الثمينين. وغالبًا ما كانت القرارات المتخذة قرارات خاطئة.

رغم أن الخسائر التي كانت تتكبدها القواقل الإسبانية بسبب القرصنة كانت أقل بكثير من الخسائر الناجمة عن العواصف البحرية أو عن الغواصات الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية - إلا أن خطر الهجوم كان همًا لا ينتهي. وقد كانت هناك إشاعة تدور في إسبانيا بأن الملك شارل الخامس كان ينتظر من الفرح في كل مرة تصل فيها أخبار عن وصول قافلة بأمان(4). وهنا يجب أن نذكر القارئ أن شارل الخامس كان الملك شارل الأول ملك إسبانيا عن طريق والدته، ابنة فرداندان وإيزابيلا، وكان أيضًا شارل الخامس، إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة (شارلمان هو شارل الأول بين من تقلدوا هذا المنصب) وكان يُعرف عمومًا في ذلك الوقت باسم شارل الخامس. ويشير إليه حالياً في أغلب الأحيان باسم شارل الخامس، وهو الاسم الذي استخدمه أنا في هذا الكتاب. وفي الصفحات الأخيرة من هذا الفصل سيكون لشارل دور فعال.

وكما وصف المؤرخ كينيث أندروز ذلك العصر، ارتفعت القرصنة إلى

(*) من أجل دراسة مفصلة وموضوعة للأسطول الإسباني وتكامل عملية إبحار الإسبان من العالم الجديد، بدأ بالتصنيع وحتى الشروع في الرحلة، انظر فيليبس Phillips 1986.
درجة اعتبارها أحد الفروع المفضلة من السياسة، وذلك من قبل بريطانيا وفرنسا وهولندا، وكانت كل من هذه الدول تسعى للحصول على حصّة مما كان يحدث في أمريكا والذي استأثر به الإسبان والبرتغاليون. كما أن إسبانيا كانت من حين لآخر تجد نفسها في حالة حرب مع كل من الدول المذكورة خلال القرن السادس عشر، وخلال الفترة ما بين 1570 – 1577، وحدها، أرسلت ثلاث عشرة حملة إنجليزية منظمة إلى البحر الكاريبي، عدا الكثير من الحملات التي قام بها أفراد من المرتزقة. ورغم كل تلك الرواية التي غلّفت قصص القراصنة ونجاحاتهم المثيرة من حين لآخر، إلا أن سجلات دار التجارة تحوي الكثير من الروايات عن حالات هجوم فاشلة ورحلات نجحت في بلغ هدفيها. ولم يحدث سوى ثلاث مرات أن تم اعتراض أسطول كامل وإيقاع الهزيمة به، منها مرتان من قبل الإنجليز ومرة من قبل الأميرال الهولندي الأسطوري بيت هين وذلك في سنة 1628. وفي معظم الأحيان، كانت السفن التالية تواجه بعض الصعوبات. ففي آذار من سنة 1569، مثلًا، تم إحضار 22 سفينة برتغالية وإسبانية إلى ميناء بليموث، حيث قام الإنجليز بكل سرور بتحرير تلك السفن من أعبائها النفيسة.

أما التهديد الأكثر خطراً واستمرارية الذي كانت تواجهه السفن الإسبانية فقد جاء من قبل السير فرانسيس دريك، الذي تحوّل إلى خبير في كيفية نهب الذهب من كاثوليك شبه جزيرة أيبيريا. وقد أدت جهوده في هذا المضمار إلى إثراء طاقم بحارته، هذا عدا الثروة التي احتفظ بها لنفسه والمال الغربي الذي قدمها للعرش الإنجليزي. كانت كراهيته للإسبان متبادلة: فقد دعاه الإسبان "النص الرئيسي للعالم المجهول".

استمر دريك في تأديته مهامه، بشكل متقطع، لمدة 25 سنة. وحتى أنه رمى سفينته في بنما سنة 1572، بقصد الاستيلاء على الجزء المواجه للأطلسي من ميناء نومبر دو ديز هادفاً بذلك إلى قطع طريق الذهب الإسباني المتجه من
الطريق نحو النصر

الشمال إلى الجنوب. وقد أجرره جرح أصيب به في ساقه على التخلّي عن ذلك المشروع، لكنه نجح مع رجاله في الاستيلاء على الذهب الذي كانت تحمله قافلة من الرجال والدواب في طريقها إلى نومبر دو ديوز عن مدينة بنما على المحيط الهادئ، كانت قيمة العملات التي استولوا عليها تبلغ 200,000 باندل إسترليني.

وفي رحلته الشهيرة على متن سفينة غولدين هيند، خلال الفترة ما بين 1577 - 1579، استطاع دريك الاستيلاء على أكثر من عشرة أئلة من الذهب والفضة والجواهر من السفن الإسبانية، في المحيط الأطلسي في البداية، وفيما بعد، وبعد عبور مضائق ماجالان، في المحيط الهادي (10)، أبحر دريك على طول ساحل كاليفورنيا قبل عبر المحيط الهادئ وألقى مراسيه في بونت ريس على شاطئ مارين كاوتكي في خليج سان فرانسيسكو وأدعى ملكية المنطقة باسم المملكة الإسبانية، ملكة بريطانيا. وفي سنة 1586، ذكر سفير البندقية في مدريد أن دريك قد رسا أيضاً في سانتو دومينغو وبورتوريكو وكوبا وأنه «عاد إلى بريطانيا بثمان وثلاثين سفينه محملة بالكثير من الغنائم» (11). وفي سنة 1595، أرسلت المملكة دريك مرة أخرى إلى بنما للاستيلاء على نومبر دو ديوز ومدينة بنما والاحتفاظ بهما لقاء دفع فدية. نجح هذه المرة بالاستيلاء على نومبر دو ديوز، لكن إصابة قاتلة بمروع الزحار قضت عليه، وعلى العديد من بحارته، ودفنه في البحر.

قد يعتقد المرء أن إسبانيا لا بد وأنها كانت، في أواط القرن السادس عشر، أغلب أمة في أوروبا إلى حد كبير. لم تكن كذلك. لقد كان تأثير هذه الإضافات الكبيرة والمفاجئة إلى الثروة المالية ملحوظاً في بقية أنحاء أوروبا وحتى أنه وصل إلى الشرق الأقصى، أما في إسبانيا، فلم تستقر فيها آية أرباح.
دائمة ناتجة عن المأثر الباهра للغزاة وعن حمامات الدم الذي سال من الرجال البيض ومن الهنود. لقد دخل الذهب من أحد الطرفين ليخرج من الطرف الآخر مثل جرعة من الأملاح المسهولة.

كيف حدث أن استطاع الإنسان إساءة تدبير أكبر كسب مفاجئ في التاريخ؟ . . . ولماذا انتهت معظم ثمار أول فورة ذهبي في التاريخ، بالسقوط في أيدي الآخرين؟ . إن قواما من الإجابة عن هذين السؤالين يعود لأسباب محلية، تشكل جزءا من شخصية إسبانيا القرن السادس عشر. والقسم الآخر، وقد تكون القسم الأكبر، جاء نتيجة ديناميكية ذلك العصر وبيئته المتقلبة، وهي أمور لم يكن المجتمع الإسباني بتكريمه الصارمة مؤهلة للانخراط فيها.

عندما بدأ الذهب يرد إلى إسبانيا بكميات كبيرة، أظهر الإنسان براعة في الإنفاق أكثر مما أظهروه في مجال الإنتاج. فقد حركت تلك الورادات الكبيرة من الذهب والفضة مهارات الإنفاق في نفس الوقت الذي أعققت فيه المبادرة للإنتاج في إسبانيا. لقد تصرفت إسبانيا كلفت القير الذي أصاب مبلغًا ضخماً مفاجئًا على طاولة القمار لكنه، بدل الاعتقاد أن ما حصل هو حادث لن يتكرر، أخذ يتصور أن المال هو قدره. وبالفعل، كان ما حصل حادثًا لن يتكرر: فرغم غزارة شحنات الذهب إلى إسبانيا خلال العقد الأول من القرن السادس عشر، إلا أنها بلغت ذروتها في منتصف القرن لتهبط بشكل حاد بعد سنة 1610، أما شحنات الفضة فقد بلغت الذروة في بداية القرن السابع عشر لتهبط بشكل حاد بعد سنة 1630 (12) .

(12) بما أن أفضل التقديرات تعتمد فقط على المعلومات الرسمية، فإن هناك اختلافاً في الآراء فيما يتعلق بالمقدار الدقيق الذي هبطت به واردات القرن السابع عشر بالنسبة للشحنات الورادة في أوائل القرن السادس عشر. وبحلول سنة 1600، كان النمو المتزايد قد توقف. (انظر كيندليبرغر، 1989، ص (29)).

وبالإضافة لما سبق، ارتكبت إسبانيا خطأً اقتصادياً فادحاً كألفها الكثير وذلك في سنة 1492، أي السنة التي ذهب فيه كولومبس في رحلته، رغم أن القرار كان قد خلق شعوراً بالبهجة والكبرياء لدى اتخاذه. فقد تم طرد اليهود والمسلمين في سنة 1492. ظل بعض اليهود في إسبانيا عن طريق اعتناق المسيحية، لكن تلك المجموعة المثقفة النابضة بالحياة التي كانت قد أسهمت
بالل كثير في تاريخ إسبانيا لمئات السنين سرعان ما تبجَّد شملها. كان معظم الإسبان المسيحيين في ذلك الوقت إما فلاحين أو جنوداً، وكانوا أميين ولا يمتلكون أدنى معرفة بأبسط قواعد الحساب. أما الديانة فكانوا يعيشون حياة بطاقة أو حياة المحاربين الرومانسيين.

أما اليهود والمسلمون فقد كانوا على العكس من ذلك، أصحاب ثقافة رفيعة، ورُوِّدًا في مجال الرياضيات والتطورات العلمية، كما كانوا محضَّنين ضد انتقاد المسيحية للمرّا. وكانوا مهَّرة في مجال الإدارة الحكوميَّة ورجال أعمال ممتنعين. كما كان لدى المسلمين على وجه الخصوص إرث قديم في مجال التجارة والاستيراد والتصدير. وبخوجودهم من إسبانيا، خسرت هذه معظم طبقة التجار المحليين تقرُّباً، وهي الطبقية التي كان يتأكدها يعتبر جوهريًا في زمن التطور الاقتصادي الدينيافي في كل أرجاء أوروبا. وعوضًا عن هؤلاء امتلكاً ميناء أكادير وإشبيلية، المركزان الاقتصاديين الرئيسيين في إسبانيا في القرن السادس عشر، بالأجانب -تجارًا ومصرفيين جنوبين، ومرايين ألمان ومصّعين هولنديين، ومعهد كل أنواع السلع والخدمات والموارد المالية في كل أنحاء أوروبا. وحتى من مقاطعة بريتاني ومن منطقة بحر الشمال (16). وقد تمّ تمويل معظم القروض الإسبانية الكبيرة في القرن السادس عشر، من قبل الأجانب.

لقد شكّل خروج اليهود والمسلمين خسارة من جهة أخرى أيضاً. فالنظر لمركزها الجغرافي، فإن إسبانيا لا تقع على طريق يقطعه التجار والمسافرون أثناء انتقالهم من مكان إلى آخر. أفَّا مجموعة الدول اعتبارًا من فرنسا وباتجاه الشرق، إضافة لامتتداد إيطاليا واليونان داخل البحر الأبيض المتوسط، فقد كانت تقع على تقاطع الطرق بين الشرق والغرب الذي كان ممراً للسفر والتجارة عبر أوروبا. لم يكن هناك حاجة للمرور بإسبانيا، إلا في حال قوم الحركة من أفريقيا، وحتى في هذه الحالة، لا تعتبر إسبانيا الإمكانية الوحيدة المتاحة.

وكانت النتيجة، أن إسبانيا غلب عليها الطابع الريفي والإنطوقاني أكثر من باقي
الدول الواقعة إلى الشمال والشرق، ولم يكن هناك من يربط بعلاقات مهمة مع أوروبا سوى مواني إسبانيا وبرشلونة وبرشلونة. أمّا الصبغة الشمولية فكانت نتيجة وجود اليهود والمسلمين، الذين كان لديهم صلات عديدة في بلاد أخرى، ترجع لعدة قرون خلت. وقد قطع خروجهم تلك الرابطة بالعالم الخارجي وترك إسبانيا بوضع اضطرت فيه للاعتماد على الأجانب الذين كان ولا يهم يبيع أماكن أخرى.

وقد لخصت إحدى الدراسات الموثوقة وضع إسبانيا على أنه مفارقة مفزعه:

لم يتعد الأمر أن اكتسب الذهب والفضة وضعهما العالمي في إسبانيا، دون أن يرتبط بأي شكل من الأشكال بالاقتصاد الإسباني... كان هناك وفرة في المعدن بل دون أي تطور إنتاجي، وارتفاع في الأسعار دون أي تعدلات نقدية. وباختصار، أُنشئ إسبانيا القرن السادس عشر بالفصل بين المال والسلام(17).

إن أحدث الخسائر التي نتجت عن الذهب الإسباني لم تكن الحلي الرخية أو فقدان التطور التجاري والمالية بل كانت أحلام المجد التي داعمت مخلب الملك الإسبان. لقد ارتبط الذهب دائما بالقوة. وبمجرد أن أدرك ملوك إسبانيا مقدار الشروة الجديدة التي ستجلبها لهم اكتشافات الذهب في المستعمرات الأمريكية، أقعا أنفسهم بأن ثروتهم بلغت حدًا يضع العالم تحت مشتتهم، وغيّبا فيما يتعلق بسياق القضية المتفجرة الخاصة بدعوات الكاثوليكية لليبروتيستانتي. وفي منتصف ذلك القرن، كانت نصف صفقات العمل في إسبانيا، تُعقد لحساب الملك(18).

كان شارل الخامس، الذي اعتلى العرش سنة 1516 بعد وفاة جدّه فيرديناند، مصمّماً على أن يجعل من إسبانيا القوة المهيمنة في أوروبا. لكن
السلطة في إسبانيا لم تكن تكفي شارل. لقد أراد أن يتبع خطى جده وأن يصبح إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة. ولم يكن ذلك المنصب مما ينتقل بالوراثة، فليس بإمكان أحد أن يصبح إمبراطوراً إلا عن طريق انتخاب من قبل مجموعة من الأمراء الألمان يعينهم البابا ويدعون «المقترعين». كان لدى فرانسيس الأول ملك فرنسا طموح مماثل. اندلعت حرب مزايدات طاحئة لشراء أصوات المقترعين، وجرت منافسة لا يحدها شيء على تقديم الرشاوى. كان المصريون الجنوبيون يدعمون فرانسيس، بينما كان آل فاغر، وهم عائلة مصرية كبيرة من أوغسبورغ، يدعمون شارل. ربح شارل المعركة، ولكن الأمر كلفه 850,000 فلورين، مما جعله يغرق في الديون. بدأ حرباً استمرت 27 سنة مع فرانسيس الأول، تخللتها فترات هدوء كان يجري خلالهاه باستمرار، ووصلت في إحدى المراحل إلى حد كاد معه أن يشتبك الملكان في مبارزة شخصية. ثم قام شارل بالمطالبة بمنطقة الأراضي المنخفضة إمبراطوريته، وترك لابنه فيليب الثاني، أن يتكيل بأمر ذلك الصراع العقوم الذي استمر ثمانين سنة، في سبيل إخضاع الهولنديين والبلجيكيين، وخلال هذا الصراع كان معظم المحاربين في الجانب الإسباني من المرتزقة الذين لا يُقدمون على القتال إلا لقاء «نقد جيد» - أي ذهب أو فضة. أما فيليب فقد كان بدوره جسوراً إلى حد محاولته الإطاحة بالملكة الإيزابيث ملكة بريطانيا سنة 1588، وذلك عن طريق مغامراته الفاشلة المعروفة باسم الأرmanda الإسبانية، هذا عدا حملاته المنقطعة ضد الأتراك، الذين كانوا قد شرعوا في تحرراتهم العدائية في البلقان وفي شرق المتوسط.

كان لا بد من تمويل كل تلك المغامرات. لقد تجاوز مبلغ الدين الخارجي، الذي تراكم خلال السنوات الأربعين التي حكم فيها شارل الخامس، والبالغ 37 مليون دوقية، تجاوز بمقدار مليوني دوقية كامل قيمة الكمية المخصصة للعرض من المعدن الثمين الذي وصلت إلى إسبانيا من أمريكا.
خلال تلك السنوات (19). وفي سنة 1572، بلغ معدل الكلفة السنوية للحرب الدائرية في منطقة الأراضي الواطئة 4,14 مليون فلورين، لكن الإسبان لم يستطيعوا تأميم أكثر من 7,2 مليون فلورين خلال العامين 1572 - 1573. وفي شهر تموز من سنة 1576، كان الملك فيليب مدينًا لجنوده بمبلغ 17,5 مليون فلورين. ولديه نضوب موارد فيليب أمر بوقف الدفع للدائنين، وصار درجات من الفضحة كان مدينًا بها لهم، ثم أجبر دانيه على تحويل معظم ديونه إلى قروض طويلة الأجل - مما كاد يؤدي لدمار مؤسسة فاغر المصريفة. أدى إفلاس فيليب إلى تبدد جيشه المؤلف من المرتزقة بسبب حركات العصيان والفرار. وقبل أن جاء وقت لم يكن فيه لدى الفائد العام ما يكفي من المال لتأمين عشائه (20). وبذلك أدخل فيليب على العالم الغربي تلك الظاهرة النادرة نسبًا لكن المدمرة وهي تخلُّف ملك عن الوفاء بديونه، أو بالتعبير المعاصر، تخلُّف السلطة الحاكمة. وعادت إسبانيا لتمر بسلسلة من الأزمات المالية في السنوات 1596، 1607، 1627، 1647 (21).

وفي تلك الأثناء، كانت تجري أحداث كثيرة في كل أنحاء أوروبا، لا في إسبانيا فحسب. فبالرغم من أن أعظم أعمال السلب الناجمة عن الحروب والاضطرابات الدينية، إلا أن تلك التطورات البغيضة كانت تجري على خلفية ذروة عصر النهضة، أي عندما بلغت الإنجازات الفنية والعلمية مستويات رفيعة. ففي بدايات القرن السادس عشر، كان ليوناردو وتنزريتو ورفيقاه، وبالديو وسيليتي ومايكل أنجلو وتيتيان ودورير وسرفانتس وإلغريركو في أوج عطائهم. كانت كاتدرائية القديس بطرس الضخمة تتشكل على ضفة نهر النيل، والذهب يكسو داخلها. كان كوبيرنيكوس وغاليليو يقومان ب🌟اكتشاف النظام الشمسي، بينما خطا رجال الأعمال ولأول مرة خطوة جبارة وهي استخدام طريقة مسك.
الدفاتر بنظام القياد المزدوج (22). كانت تلك فترة جرت فيها الاستعاضة عن اللغة اللاتينية باللغات المحلية الدارجة، مما سهل إمكانية التواصل بين أعداد كبيرة من الأشخاص، بما في ذلك الأثرياء، الذين لم يسبق لهم أن ذهبوا إلى الجامعات أو التحقوا بسلك الرهبنة.

وقد جاء أهم أحداث ذلك القرن في سنة 1517 عندما قام مارتن لوثر بوضع فرضياته الخمس والتسعين على باب الكنيسة في وينتسبورغ. اعترفت حركة الإصلاح الديني أوروبا كقضيب محكى وأدت إلى تغيير المعتقدات و뷰د روح الثورة في الأساليب الفنية، كما قامت في الوقت نفسه باختراق العلاقات السياسية والعلاقات الخاصة والعائلات الحاكمة. لقد كانت حركة الإصلاح الديني في بعض الحالات سببا في إشعال الحروب، لكن الحرب، على أية حال، كانت في أوائل القرن السادس عشر أسلوبا في الحياة لا يكاد يترجم.

ظلت بريطانيا في حالة حرب لمدة امتدت إلى أربع عشرة سنة. في سنة 1545، كانت تجارب فرانسيس الأول وفي الوقت نفسه كانت تعاني خطر الغزو من إسكتلندا، كان لدى هنري الثامن 120,000 رجل تحت السلاح يلقون روابط من خزبته. اضطر هنري لاقتراض المال بمعدل قادرة وصل إلى 16 بالمائة بل إنه قام بمصادرة كل الرصاص الموجود في المملكة ليصر على تصديره. وفي خطة شاملة للخصوصية، شبه إلى حد ما الخطط التي نُقِدِّتها كثير من الدول خلال تسعينات القرن العشرين، قام هنري ببيع ممتلكات نفيسة كان قد استولى عليها من الأدبية والكنائس عندما تحول إلى المذهب البروتستانتي بعد طلاقه سنة 1533 (23). أما الخطوة النهائية فكانت لجوء هنري لتخفيض قيمة عملته.

بالرغم من كل ما أدى إليه الحروب من ألم وتكاليف، فإن الوقت الذي أاضعه الإنكليز في الحرب كان أقصر من الوقت الذي قضاه فيها الإسبان والفرنسون، وقد يفسر ذلك سبب التطور الاقتصادي السريع نسبيا في بريطانيا
في عهد آل تيديور. لقد تحاول الإسبان والفرنسيون لما يقارب الثلاثين سنة.
وكان الصراع الأكبر حول من سيسيط على إيطاليا، ولكن يضاف إلى هذا النزاع
حملة الأرمزادا الإسبانية المنكودة الحظ ضد بريطانيا وحملة الإسبان الوهشية
لإخضاع منطقة الأراضي الواسعة. كما كانت تجري بين الدول أيضا حروب
دينية، وقد استمر شن بعض هذه الحروب دون هزيمة حتى فترة متاخرة من
القرن السابع عشر. وكانت النتيجة، تكفر حضور خيانة الديون والامتناع عن
دفعها من قبل كل من الإسبان والفرنسيين.
لم يحارب الأوروبيون بعضهم ببعضاً فحسب. فقد بدأ الأتراك في شرق
البحر الأبيض المتوسط، بشن سلسلة من الحملات ضد أوروبا استمرت ما يزيد
على مائة سنة تخللتها فترات انقطاع قصيرة. وفي سنة 1529، وصل الأتراك
ولأول مرة إلى أبواب فيينا. وكانوا قد اجتاحوا إيطاليا وصولاً في ثلاثينات
القرن السادس عشر، وقضوا الفترة ما بين 1537 – 1540 في الحرب مع
البندقية، إضافة للفترة ما بين 1545 – 1564، لكنهم لقوا هزيمة بحرية ساحقة في
ليبانتو في المياه اليونانية سنة 1571.
نتج معظم النشاط العسكري في أوروبا عن طموح العائلات المالكة
الكبيرة في ذلك العصر - شارل الخامس في إسبانيا وفرانسيس الأول في فرنسا.
كما أن هنري الثامن (1509 – 1547)، الذي كان يتوق لترسيخ شرعية أسرته في
بريطانيا والحفاظ على هذه الشرعية، كان يقوم بدور الناصح، والمشارك
أحياناً، في الصراعات الدائرة بين شارل وفرانسيس، كما كان باستمرار يحرص
أيضاً على الآخر. في السنوات الأولى، كانت خيارات هنري محدودة إلى
حد ما، بما أن شارل كان ابنه زوجته الأولى، كاترين من مملكة أراغون.
لكن هنري كان يلعب على وتر إبرام تحالف مع فرانسيس.
لم تكن فرنسا من بين الدول المحظوظة التي اكتشفت الذهب في العالم
الجديد، لكنها استطاعت الحصول على الذهب من التجارة ومن نهب السفن
الحرية الإسبانية المُبررة من أمريكا في طريقها إلى إسبانيا. كان فرانسيس الأول (1494 - 1547) شديد الاعتقاد بالتقليد القائل بأن الذهب كان ضرورياً للعلاقات العامة وللعرض والتباهي وللإعلان عن القوة. ولم تكن هناك أيَّة غرابة في ميوله في عصر كانت فيه المطرزات الفランドنتيّة والبورغنديّة مُلمَّلة بخيوط الذهب وكان الذهب قد بدأ يكسب الزخارف داخل الكنائس، وكانت مراتب النبلاء تتميز بحب وزن السلاسل الذهبية التي يطوقون بها أعناقهم (كان لدى هنري الثامن «سلسلة ذهبية» يبلغ وزنها 98 أونصة)، كما كان الفرسان يخوضون المعارك وهم يرتديون سترات مرصعة بالذهب والجوهرات (24).


أخذ فرانسيس يعتبر نفسه أقوى ملوك أوروبا. ورغم ذلك، وفي سبيل حماية نفسه من تهديدات شارل الخامس المتزايدة بالاستيلاء على إيطاليا لصالح الإمبراطورية الرومانية المقدسة، قرر إبرام تحالف مع هنري الثامن. وتجدر الإشارة هنا إلى أن شارل نجح في مساعيه بإخراج فرنسا من إيطاليا. فقد كانت معركة بافيا سنة 1525 هزيمة ساحقة لفرانسيس الذي وقع في أسر شارل، وكانت تلك هي المرة الثانية التي يقع فيها ملك فرنسا أسير حرب. لكن شارل لم يكن نموذجًا للشهامة الفروسية، مثلما كان إدوارد الثالث عندما أسير جان الثاني: فقد تُرك فرانسيس يذوي في زنزانة شديدة الرطوبة، حيث كان يقضي
وقت في تأليف الأغاني والقصائد. ثم تابع شارل القتال للاستيلاء على كامل إيطاليا وسمح لجنوده بهبوه روما بعنف يسمى بالهششية حتى ضمن مفاهيم ذلك العصر. كانت السيطرة على إيطاليا تعني أيضاً السيطرة على البابوية، وهذا ما جعل البابا كليمانس السابع يجد نفسه عاجزاً عن إقرار طلاق هنري من الملكة كاترين، خاتمة شارل. وقد كان لهنري كل الحق في الشعور بالصدمة إزاء رفض البابا: فقد كان البابا، في وقت سابق، قد أساء عليه لقب «حامي العقيدة» وذلك لقاء حماس هنري في إدانة مارتن لوثر بوصفه العدو اللدود لكل المسيحيين الصالحين.

النقي هنري وفранسيس وجهاً لوجه سنة 1520 في غنيسب، قرب كاليف، في اجتماع قمة لم يتحقق فيه سوى أقل من الحد الأدنى الذي يتحقق في معظمجتماعات القمة. لم يكن فرانسيس على علم بأن شارل الخامس كان قد ذهب إلى لندن لعقد اجتماع سري مع هنري قبل مجيء هذا الأخير إلى فرنسا مباشرة، وهو أحد الأسباب التي جعلت من اجتماع غنيسب مناسبة لاستعراض الأبهة أكثر منه حدثًا، وقد حجبت تلك الغشاؤة الباذخة من الاحتفالات والاستعراضات عقوم الاجتماعات المتعلقة بالقضايا ذات الأهمية.

عبر هنري القنال على متن سفينته هنري غريس دو ديو، أكبر سفينة في الأسطول الملكي، وكانت ترافقة سفين أصغر بعدد كاف لنقل حاشيته المؤلفة من 4500 شخص، وحاشية أخرى لزوجته كاترين، تتألف من 1200 شخص، عدا ثلاثة آلاف جواد وأنواع عديدة من المعدات اللازمة. ولدى وصول هنري إلى كاليف، امتنى مستشاره الكاردينال وولسي، بغلًا ذاك ركاب ذهبي وقصد المعسكر الفرنسي ليعلن وصول الإنكليز.

إِنَّ الاجتماع بين الملكين، الذي تكَّلَّف فيه كل منهما اتخاذ وضعية خاصة، عُرف فيما بعد باسم اجتماع حفل بساط الذهب. وهو اسم مناسب. لم تكن الأرض «الحريفيَّة» مغطاة بساط ذهبي، لكن المشاركون في الاجتماع
كانوا قد أغرقو ثيابهم بالذهب، كما أن الخيام التي بلغ عددها 2800 حيمة، والتي أعدها فرانسيس لتلك المناسبة كانت أيضاً مغطاة بالكثير من القماش الذهبي الذي كان يتألق تحت أشعة الشمس حتى ليحسب الناظر نفسه سابحاً في بحر من الذهب (28).

بعد خمسة أيام من وصول هنري، وفي اللحظة التي كان فيها المدفع يطلق طلقة تحيي بدأ الملكان وحاشيائهما الباذختان بالتحرك باتجاه بعضهما البعض ليلتقوا في المكان المحدّد في غاينيس. كان الرماثة الفرنسية يمتطون الجباد وقد غطى الذهب أسلحتهم، يتبههم قواعد فرنسا وقد ارتدوا ثياباً تُسجَّت من الذهب المتألق. وجاء بعدهم مائتان من النوبلاء بزيانهم الرسمي المصنوع من الذهب والقماش القرمزي. أمّا فرانسيس نفسه فقد كان يرتدي ثوباً من قماش ذهبيّ، بينما كان جواده مكسوًا بزرشة ذهبيّة.

ولم يكن الإنجليز ليتركوا أحدًا يتفوّق عليهم في ذلك الاستعراض المبهرج للذهب. رافق وولي في موكبه خمسون من العمالقة الذين كانوا يحملون قضبانًا ذهبيّة تحمل في أعلاها كتلاً بحجم رأس رجل (29). وقد وصف شكسبير، في مسرحيته التي يتحدث فيها عن هنري الثامن، تعاقد الأحداث على هذا النحو:

كانت الفرنسيون اليوم يلمعون وهم مكسورون جميعاً بالذهب كالآلة الوثنية، لقد كسبوا بريق الإنجليز، وفي اليوم التالي بدا البريطانيون كالهندي، وكان كل رجل مثل منجم ذهبي. (الفصل الأول، المشهد الثاني، 18 - 22).

إن الإشارة إلى الهند هنا يُقصد بها جزر الهند الغربيّة، التي كانت في ذلك الوقت تشير إلى العالم الجديد بأكمله. وإنّ مغالاة شكسبير بالقول بأن كل رجل «كان يبدو كمنجم» يوحي بأن الإنجليز كانوا غارقين في الذهب حتى أنهم بدوا كمنجم للذهب (30). كان الذهب يملأ تفكير الجميع بحيث أن أحد أفراد
الطريق نحو النصر

حاشية هنري عُلَقَ على اللحية، التي كان هنري قد أطلقها خصيصًا لهذه المناسبة، بأنها "تبدو كالذئب" (1).

كانت تحيط بالمكان الرايات الخفافة والأبنية الشبيهة بالقصور، وأقيمت نافورتان كان النبيذ الأحمر يتدهور منهما طوال الوقت (يرى أن سنة 1520 كان سنة خير). وصل الأمر بهنري أن اقترح إجراء مسيرة مصارعة عفوية مع فرانسيس، وكان صرحاً سجالاً انتهى بسقوط هنري على العشب وقد أحمر وجهه غضباً. ومر الوقت بين مفاوضات بسيوف على ظهور الجياد تميزت بالإفراح ومهام مباريات بالرمية تخللتها وجبات قدمت فيها (أفراح الطيور من بضع ولوح الحزام وأسمال الكراكي، وملك البحرين، وفطائر الإجاص والكاستر والفواكه...). ولحم الجدي وسمك الحفش ولحم الطاويس وطيار السمان وطيار التدرج وطير البلشون (32). لا عجب إذاً أن يكون اسم الطاهي مازيمان (الرجل المختار).

ورغم كل هذا، اشتبك هنري وفرانسيس في حرب مع بعضهما البعض بعد ثلاث سنوات فقط. هل أعمه هما كل ذلك الذهب، المعروض ببلا خلان لقائهما، عن رؤية الحقيقة؟... لقد تعين عليهم الآن استخدام ذهبهما لأغراض أكثر مقتناً.

وبينما كان كل ذلك يحدث، أو بالأحرى، لأن كل ذلك كان يحدث، بدأت تغيرات اقتصادية عميقة بالظهور في أوروبا، وبطريقة غير مباشرة، في آسيا أيضاً. فقد تغير مسلك الأسعار والطلب على المال في أوروبا بشكل دراماتيكي في أوائل القرن السادس عشر، وبلغ هذا التغيير حداً جعل الاقتصاديين يشيرون إلى هذه الفترة على أنها ثورة الأسعار في القرن السادس عشر. لقد أدت ثورة الأسعار والحروب التي لم تنقطع والنحو السريع في
التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية المتنامية مع شركاء تجاريين على بعد آلاف الأميال في الشرق الأقصى، أدأ إلى ذلك إلى تجديد أساليب القيام بالأعمال وتبريب طبيعة الصفقات المالية. وبغض النظر عن المتصاعب التي يمكن أن يكون الملوك قد عانوها فيما يخص شؤونهم المالية، خلال القرن السادس عشر، ارتقت الأمور في القطاع الخاص إلى مستويات أكثر دقة وتعقيداً من أي وقت مضى.

لقد تركت ثورة الأسعار طابعها على القرن بأكمله. كانت ملاحظة أول شكل من أشكال ارتفاع الأسعار في إيطاليا وألمانيا. وذلك سنة 1470، الذي شكل نقطة الحيض في حركة انخفاض الأسعار التي تلت الموت الأسود سنة 1349. وبدأ التضخم، مثل أي وراء آخر، يجتاح أوروبا على مراحل متتالية. ولقد أرسى قواعده في إنكلترا وفرنسا خلال ثمانينات القرن الخامس عشر، ثم امتد ليشمل شبه جزيرة أيبيريا في العقد الذي تلاه، وفي أوائل القرن السادس عشر، ظهر في شرق أوروبا. رغم أن الأسعار لم تكن ترتفع كل سنة، لأن أسعار المواد الزراعية بشكل خاص تقلبات على الدوام حسب تقلبات الطقس، إلا أن نقطة الحيض التي كانت تصل إليها الأسعار عند كل انخفاض لها كانت أعلى من النقطة السابقة، كما أن كل نقطة ذروة وصل إليها ارتفاع الأسعار كانت تفوق ما سجل سابقاً باتجاه الزيادة.

إذاً أي شخص عاش فترة تضخم للأسعار بإمكانه التأكيد بأن التضخم يؤدي للشعور بعدم الاستقرار لأنه يحجب المستقبل بغيوم القلق، لكن صدمة التضخم المستمر كانت مدمرة بالنسبة لشعوب أوروبا في القرن السادس عشر. فلم تكن لديهم أية خبرة سابقة بالتضخم، ولا أية نظرية اقتصادية صالحة لتفسيره، ولا حتى أية قواعد راسخة للتصرف أو أية سياسة لمعالجته. لقد حدثت في السابق فترات قصيرة من التضخم نتيجة شح المحاصيل، لكن ثورة الأسعار في القرن السادس عشر استمرت أكثر من مائة سنة قبل أن تبدأ
بالإنسحاب تدريجيًّا في نهاية المطاف. لم يحدث أن كان هناك تضخم في التاريخ أكثر استعضاً.

كانت زيادة الأسعار أكثر تسرعاً في مجال المواد الخام، وبخاصة الغذائية منها. ففي إنكلترا، ارتفعت أسعار الحطب والمواشي والحبوب من خمسة إلى سبعة أضعاف خلال الفترة ما بين 1480 - 1650، بينما لم ترتفع أسعار السلع المصنعة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف (34). إن زيادة تصل إلى 700 بالمائة على امتداد 170 سنة تعني زيادة لا تتجاوز 1.2 بالمائة في السنة، لكن ضمن وضع كانت فيه الأجور تزيد بسرعة أبطأ من نصف سرعة زيادة أسعار المواد الضرورية، كان ما عصف بمشاعر الناس هو عناد واستمرار ضغوط التضخم. تدهورت القوة الشرائية للنقد ولمداخيل العمالة بمعدل، بدأ في ذلك الوقت، وكأنه ينذر بالخطر.

ما الذي أدى لهذا التدهور؟... لقد تراكم الكثير مما كتب بهذا الشأن ليسجل ما جرى من جداول حول هذا الموضوع، والفكرة الرئيسية في تلك المناظرات هي أنه ليس هناك من سبب وحيد يمكن اعتباره مسؤولاً عن طول استمرار ثورة الأسعار. ويفض المؤرخ الاقتصادي غلين ديفيز هذا النكرة بأنها: "غريبة وعنيفة" (35). لقد أشغال المراقبون المعاصرون في القرن السادس عشر في الكثير من الجدل. وتضمنت بعض الأسباب التي ذُكِّرت في أديان ذلك العصر أموراً من نوع ضعف النشاط الزراعي والضرائب الباهظة وتناقص عدد السكان والتلاعب بالأسواق والكفاءة العالية للعمالة والنشر والبذر ومكافحة رجال أعمال من أمثال الجنوبيين (36).

وهناك بعض الجهات المعاصرة ممن تعتقد أن التزايد المتضارع في عدد السكان، مضافاً إليه معدل أبطأ في زيادة الكميات المتورطة من المواد الغذائية، هو ما أدى لإشعال فتيل التضخم. فقد بدأ عدد السكان في أوروبا باتخاذ من آثار الموت الزراعي وحرب المائة سنة في أوائل القرن الخامس عشر. وكانت
الزيادة الأكبر هي من 45 مليوناً في سنة 1400 إلى ستين مليوناً في سنة 1450، وظل عدد السكان يزداد بمعدل تسعة إلى عشرة ملايين نسمة كل خمسين سنة وذلك حتى سنة 1600، وفي النهاية تجاوز عدد سكان أوروبا 73 مليون نسمة وهو الرقم الذي كان مسجلاً سنة 1300، أي قبل كارثة الموت الأسود.

أمام كميات المواد الغذائية، التي كانت كافية حتى بدايات القرن الخامس عشر، لم يعد بإمكانيه مجاراة الزيادة في عدد الأفواه التي يجب إطعامها. إن الإنتاج الزراعي لا يكفي له، في أي حال من الأحوال، أن يتفوق عن النمو السكاني، لكن هناك سببين آخرين أداؤها إلى حدوث عجز في كميات المواد الغذائية. السبب الأول: هو التحول، وبخاصة في إنكلترا، من زراعة الأراضي إلى تربية المواشي، نظرًا لأن ربح تربية الأغنام فاقت ربح زراعة المواد الغذائية، والسبب الثاني: هو استمرار هجرة العمال إلى المدن. وفي سنة 1538، علّق أحد الكتّاب الألمان قائلاً: "هناك عدد كبير من الناس حيث توجهت، لا يستطيع أحد أن يتحرك". ويبدو أنَّه كان قد قام مؤخراً بزيارة فلورنسا، حيث كان متوسط عدد أفراد الأسرة يبلغ 7.8 شخصاً سنة 1561، أي ضعف ما كان عليه قبل 200 سنة مضت.

إن التضخم يحدث دائماً خلال أوقات الحرب، عندما يزيد الإتفاق ويتراجع إنتاج السلع والخدمات الخاصة بأوقات السلام. لقد قال تايسنتوس في إحدى كتاباته بأن المال هو عصب الحرب، ولم تكن قد مرّت على القارة الأوروبية سنة واحدة عمّ فيها السلام وذلك خلال السنوات المئة ما بين 1515 - 1650. وقد أدّت طبيعة أنظمة الضرائب في القرن السادس عشر إلى تفاقم المشاكل المالية الناجمة عن تمويل تلك الحروب. لأن تلك الأنظمة وضعت كامل العطب تقريباً على كاهل الطبقات الدنيا. فيما أن الطبقات الدنيا هي الأكثر تضرراً بسبب التضخم، فقد تراجعت الائادات الحكومية في الوقت الذي كان فيه التضخم والحروب يؤديان باستمرار إلى زيادة النفقات الحكومية. كانت
النتائج الحتمية حالات عجز مالي ضخم وزيادة لا حد لها في الدين الحكومي.

وتنتج عن ذلك ابتكار ماليان وهم في إسبانيا و Asientos في فرنسا، وكلاهما عبارة عن شكل من أشكال الاقتراض في أسواق الرأسمال-

الاصطلاح العصري - شكل يمكن الطريقة التقليدية في الحصول على الديون التي يجري التفاضل عليها مع جهات خاصة والتي تتراكم في حسابات المصريين في إيطاليا وألمانيا وهولندا.

كانت هناك طريقة أخرى لتأمين الموارد المالية الملكية، لكنها كانت قد أصبحت خدعة قديمة: زيادة الكمية المطرودة من النقد عن طريق تخفيض قيمة العملة. ففي سنة 1523، حيث البرلمان الإسباني شارل الخامس على تخفيض محتوى الذهب في العملات الإسبانية وذلك للحد من التدفق الماسي لقطع النقد الثمينة إلى دول أخرى. وبهذه الطريقة، سيمضي بالإمكان ضرب عدد أكبر من القطع النقدية بنفس كمية الذهب. انتظر شارل حتى سنة 1537 ليقوم باتخاذ هذه الخطوة، ويتبدى حجم احتياجاته واضحًا من خلال قراره بالقيام بذلك الإجراء حتى بعد أن قدّم له البرلمان وبيارو ما بدأ وقتها وكأنه بمر لا قرار له من السبائك الذهبية. وحذاء حذوه حكّام آخر. كانت سياسة هنري الثامن خلال الفترة ما بين 1542 - 1547 لافتها للنظر. حيث أصبحت تُعرف بالتخفيض الكبير. وقد جاء التخفيض الذي أجري هنري نتيجة مباشرة لحربه ضد فرنسا في أربعينات القرن السادس عشر، وذلك عندما، قام بتشغيل دار السك بكل ما لها من طاقة(1). كما قال أحد المؤرخين.

ومن بينة كهذه، لم يكن الملوك وحدهم من يقوم بإنشاق المال بهذا الشكل المستمر. فالتحضم يخلق حاجاته الملحة المستمرة الخاصة به. فبما أن السلع أصبحت بالنسبة للناس أعلى قيمة من المال، أدى التحضيم إلى تشجيع الناس، وبخاصة رجال الأعمال والمزارعين، على التخزين. وتعبر أدق، بأخذ التخزين شكل المضاربة، أي أن الناس يشتريون السلع قبل أن يحتاجوها
أو أنهم يحاولون احتكار السوق، إما لاستباق ارتفاع الأسعار أو لبيع السلع بأسعار أعلى فيما بعد. كل ذلك أدى إلى تقوية الضغوط التي تدفع الأسعار إلى الأعلى ومن ثم تشجع على المزيد من التخزين والمضاربة.

ولكن ماذا عن تأثير الكنز الأمريكي على ثروة الأسعار؟... إن آدم سميث لا يساعره أي شك بهذا الشأن: "يبدو أن اكتشاف المناجم في أمريكا كان هو السبب الوحيد... فلم يكن هناك أي جدل بشأن تلك الحقيقة أو شأن السبب"(42). يبدو واضحًا للوهلة الأولى أن تدفق النقد الجديد المضروب من كنز العالم الجديد، لا بد وأن يكون هو القوة المحركة التي دعمت التضخم طوال تلك المدة. ربما يكون عدد السكان قد تجاوز كمية الغذاء المتوفرة، لكن الأطفال عادة لا يأتون إلى هذا العالم وفي أفواههم ملاقع فضية. فلو كان تضخم عدد السكان هو السبب الذي يؤدي آليًا للتضخم، لكانت دول مثل الهند وبنغلاديش هي الرائدة في مجال التضخم في العالم، بينما كانت الدول ذات العدد السكاني الذي النمو البطيء قد حافظت على أسعار ثابتة أو مناقضة. إن الوقائع بعيدة جداً عن الانطباق على هذه الفرضية. ففي بعض الحالات، قد يؤدي النمو السكاني، بشكل يفوق المواد الغذائية المتوفرة، قد يؤدي بالضرورة إلى حدوث التضخم، ولكن لا يمكن اعتبار ذلك دليلاً كافياً. فمن أين يحصل عدد السكان الزائد على ما يمكنهم به دفع الأسعار المرتفعة؟...

إن السؤال يوجه بالجواب: يجب أن تزداد مقدار النقد المتوفرة. وهذا المنطق يدعم استنتاج آدم سميث، ذا الطابع الوعظي، بأن كثرة المناجم في أمريكا هي المسؤولة عن تضخم الأسعار. ويستند رأي سميث إلى بحث اقتصادي ممتاز أعد أحد المراقبين الفرنسيين، ويدعى جان بودين، سنة 1568، وقد عاد بودين إلى التاريخ القديم ليثبت أن الكميات المتزايدة من الذهب
الطريق نحو النصر

والفضة كانت ترتبط بارتفاع الأسعار. وأشار إلى أن التدفق الهائل للمعدنين الثمينين من أمريكا حظ رحاله في إسبانيا وأن الأسعار هناك أعلى منها في فرنسا وإيطاليا: "إن إذن إسبانيا ثرية ومتكبرة ومترامية ... إن وفرة الذهب والفضة هي السبب جزئيًا، في غلاء السلع" (43).

Monetarism، وهي فرع مهم من النظرية الاقتصادية التي شرحها ميلتون فريدمان لاحقًا على جائزة نوبل، بفضل طريقة، وقد أكد فريدمان أن التضخم هو، على الدوام وفي كل مكان، ظاهرة مالية. فعندما تزداد الأسعار بشكل عام، يتعين على المشتري أن يدفع مبلغًا أكبر من المال لشراء نفس المجموعة من السلع والخدمات. أي أن التضخم ليس بإمكانه الاستمرار ما لم يجر تمويه بطريقة ما. ففي حال لم يتمكن المشتريون من إيجاد المال الإضافي الذي يحتاجون إليه للحفاظ على نفس مستوى الشراء، يتعين عليهم إنقاذ مشتراتهم وهم بذلك يحدّون من إمكانية البائعين على الاستمرار بفرض أسعار مرتفعة. ولذلك يؤكد القائلون بهذه النظرية أن ثورة الأسعار في القرن السادس عشر لم يكن يقدّر لها أن تستمر تلك الفترة الطويلة من الزمن لولا أنها كانت تُرُفّد بمبالغ متزايدة من المال الناتج عن سلاك الفضة والذهب الآثية من العالم الجديد.

ومع ذلك، يبدو أن جعل الوقائع تناسب النظرية التي ينادي بها القائلون بالنظرية "المالية" ليس بالسهولة التي يتصورها بودين. فبالنسبة لكل الثروة في أوروبا بشكل نقد. لقد أدى التخزين، كما يؤدي دائماً، إلى إبقاء قسم من هذه الثروة خارج مجال التداول. وأخذت الزخارف البديعة في الكتالاف حصّة منها. وكما سئرب في الفصل التالي، تم شحنة جزء كبير منها إلى آسيا، وكانت رحلة لا عودة منها.

إضافة لما سبق، ورغم أن الأسعار بدأت بالارتفاع بحدود سنة 1470 واستمرت بالارتفاع في كل أنحاء أوروبا حتى بداية القرن السادس عشر، إلا أن
الذهب الأمريكي لم يبدأ في الوصول إلى إسبانيا بكميات كبيرة حتى سنة 1520، وقد جاءت الاكتشافات في الببرو بعد سنة 1530. أمّا الاكتشافات الكبرى للفضة فلم تؤت ثمارها إلا بعد عشرين سنة من ذلك التاريخ. وبعد سنة 1600، استمرت العلاقات ملتبسة. في حدود سنة 1590، بدت واردات الذهبي والفضة إلى إشبيليا وكأنها وصلت إلى ذروتها، ثم حافظت على ارتفاع مستواها لما يقارب ثلاثين سنة أخرى، ثم بدأت حوالي سنة 1620 بالانهيار بشكل حاد حتى نهاية القرن. بالرغم من ذلك ظلت الأسعار ترتفع بمعدلات بدت وكأن لا علاقة لها بوصول كميات جديدة من المعدنين الثمينين. ففي إنكلترا، على سبيل المثال، تضاعفت الأسعار خلال الفترة ما بين 1600 - 1650.

لكن معطيات إشبيليا ليست بمنأى عن التساؤل، لأن كميات متزايدة كان يتم تغريدها في كاديز ولشبونة وهي في الطريق، كما زادت حالات الانحراف عن المسارات الرسمية. فتهريب الذهب هو أمر من السهولة بمكان بحيث يجعل الإحصاءات الرسمية غير موثوقة. وإن تحليل المعلومات غير الرسمية يفيد بأن تدفق المعدنين الثمينين إلى إسبانيا آزاد فعلياً بعد سنة 1600. بدأ شحن الذهب من المناجم الكبرى في البرازيل إلى البرتغال بعد سنة 1700، لكن ثورة الأسعار كانت عندما قد استهلكت نفسها. وقد وصفت آنا شوارتز، وهي مرجع بارز في النظرية "المالية" وإحدى زميلات فريدمان المهمات، وصفت تجربة ثورة الأسعار بأنها "تناقض الفرضية الأساسية" للنظرية.

وهناك اقتصاديون آخرون، ممن تناولوا تلك النظرية بالبحث، يركزون على متغير اقتصادي واحد، وهو يفضلون قلب مسار الجدل رأساً على عقب. وبذلك لا تعتبر ثورة الأسعار في القرن السادس عشر، إذا ما أخذت من وجهة النظر هذه التي تساع عليها الأفضلية، نتيجة لتزايد كميات النقد المتوفرة بشكل معادن ثمينة، بل إن مستوى الأسعار المتزايدة يوضح وجود طلب على النقد، الأمر الذي دفع الإسبان لمضاعفة جهودهم الرامية لإحضار الذهب والفضة من
أميركا. ومن هذا المنظور تصبح كميات النقد المتزايدة هي نتيجة للتضخم وليست السبب في حدوثه.

ومهما كان السبب وراء ثورة الأسعار، فلا بد أن يكون تدفق تلك الثروة قد أسهم في استمرارها. وهناك مثال دراميتيكي لهذه الظاهرة يتبدّى خلال مسار الصراع الطويل بين فرانسيس الأول وشارل الخامس.

بعد أن قام شارل بأسر فرانسيس في بافي وسجنه في مدريد، أجبره على توقيع معاهدة، كانت ضماناتها أخذ الأبنين الأكبرين لفرانسوا، وكانا في السابعة والثامنة من العمر، وهينتين. وداعاً، إذاً، لأحلام فرنسا بضم لمبارديا. ظل الطفلان في الأسر لمدة أربع سنين، حتى تم إفراهمهما بعد قطعه فرانسيس بأن يدفع مليوني كروان ذهبي مقابل تحريرهما. كانت الدفعة الأولى مبلغ 1.2 مليون كروان تم إرسالها في قارب عبر النهر عند الحدود الفرنسية الإسبانية في نفس اللحظة التي كان فيها القارب الذي يحمل الأميرين يبحر في الاتجاه المعاكس. لكن عملية التبادل تألقت (كما ذكرا في الفصل السادس) لمدة أربعة أشهر جرى فيها عد قطع النقد (47).

وقد أدى انتقال هذه الكمية الكبيرة من الذهب إلى إحكام الخناق في فرنسا على البلاط ورجال الدين ودافعى الضربات، في الوقت الذي حركت فيه هذه الكميات موجة من الإنفاق في الاقتصاد الإسباني. وكانت النتيجة أن الأسعار سرعان ما ارتفعت في إسبانيا لتصبح أعلى من مثيلاتها في فرنسا. وأدى هذا الفرق في الأسعار إلى تدفق الصادرات الفرنسية إلى إسبانيا - صادرات من كل الأنواع من القمح والمشروبات وحتى الأراجيح والضمان وأقمشة الأشرعة والخيام - وسرعان ما أخذت حركة الذهب والفضة تسير في الاتجاه المعاكس، وذلك عندما عادت التقويد إلى الجانب الفرنسي من الحدود (48).
وأكثر ما يثير الاستغراب في تعاقب الأحداث هذا هو ما حصل لقيمة الذهب نفسه، ولقيمة الفضة أيضاً. فلم يكن هذان المعدنان الشميين، مثل أي شيء آخر، بمنأى عن التأثيرات التي لا ترغم لنوان العرض والطلب. فقد أخذت كميات الذهب الواردة إلى أوروبا في القرن السادس عشر بالازدياد بسرعة، نظراً لطوفان الواردات من الذهب من أمريكا إضافة لكميات الذهب الكبيرة الآتية من المناجم الجديدة والنتائج من تطوير تقنية التعدين في شرق أوروبا وبخاصة في هنغاريا.

وكلنتا، AJAX: إرتفاع سعر الذهب ككل شيء آخر خلال ثورة الأسعار، فإن التغيرات في سعر الذهب أخذت للقيود أكثر من غيرها. فعلى سبيل المثال، ارتفع سعر الذهب في إنكلترا من أربعين شلنًا للأونصة إلى ستين شلنًا، وذلك خلال الفترة ما بين 1492 و 1547، أي زيادة بنسبة 50 بالمائة، ثم ثبت عند هذا الحد خلال السنوات الخمسين التالية، ارتفع بعدها ارتفاعًا طفيفًا ليصل إلى 74 شلنًا بحلول سنة 1611. وكان مجموع الزيادة هو 85 بالمائة - أي أقل بكثير من الزيادات الحاصلة في الأجر أو أسعار الثياب أو المواد الغذائية. ورغم أن الإنجليز لم يكن لديهم مصادر ذهب خاصة بهم في الأمريكتين، أو في أي مكان آخر، يستطيعون الاعتماد عليها، إلا أن هناك أسباباً تفجعت لنا اعتقاد بأن كمية الذهب في إنكلترا كانت تزداد بسرعة، وذلك بفضل الكنوش الضخمة التي كان يجري الاستيلاء عليها عن طريق القرصنة والحروب.

ويقدم لنا آدم سميث أفكاراً معمقة ذكية بشأن هذه الظاهرة. فهو يؤكد بأن كمية أي سلعة تقوم بتوزيع نفسها بحسب طلب أولئك الذين يرغبون بدفع مبالغ كافية لجلب هذه السلعة إلى السوق. وليس هناك من سلعة بإمكانها تنظيم نفسها بسهولة أكبر أو بدقة أكبر مثل الذهب أو الفضة، لأن القيمة العالية التي يتمتعان بها إضافة للحجم الصغير يجعل من السهل تقليهما من أي مكان تُرْحَص.
فيه قيمتهما إلى حيث يحرزان سعراً أعلى. وهذه العلاقة الفيزيائية تفسر كون أسعار الذهب أكثر ثباتاً من أسعار السلع (التي يمنعها حجمها من تغيير وضعها). وبالتالي، فإنه عندما تتزاوج كمية الذهب والفضة، الواردات إلى بلد ما، الطلب الغالي، فإن كل الاحتياطيات التي تتخذها الحكومة لا تستطيع مع تصدير المعدن. إن كل القوانين الصارمة في إسبانيا والبرتغال لا تستطيع إبقاء ذهبهما وفضتتهما داخل البلاد. فاستمرار الواردات من البيرو والبرازيل . . . تجعل أسعار هذين المعدنين تنخفض إلى ما دون الأسعار في البلدان المجاورة١⁵). وبعد ذلك مباشرةً، يقوم سمح بعرض فكرة إضافية تتعلق بعجز الإسبان عن الاستمرار بالاحتفاظ بهذين الثمين.

كانت ثورة الأسلوب واكتشاف موارد الذهب الوفيرة في أمريكا بمثابة تحولات مفاجئة عن الماضي، ولكن كانت هناك تجديدات اقتصادية إضافية ذات أهمية قد بدأت بالتآثر خلال القرن السادس عشر. فقد بدأت الأسواق التجارية الموسمية، وهي مؤسسة تقليدية، تلعب دوراً أكثر أهمية في المشهد الاقتصادي، مهددة بذلك تحوّلاً هامّاً في دور الذهب، وهو تحول استمر حتى وقتنا هذا. إن انتشار هذه المؤسسة لهو أمر جديد بالمحافظة نظراً لطبيعتها المتمدن، المناقضة إلى حد كبير للمحروبات والنزاعات الدينية والأعمال السلبية والنهب التي استمرت طوال تلك القرون.

بدأت تلك الأسواق خلال العصور الوسطى، وتطورت لتكون مؤسسة رئيسية للقيام بالأعمال- كعرض البضائع وشراء وبيعها في عالم كانت معظم المدن فيه مجرد مواقع صغيرة، لا وجود فيها لمصرف على زاوية كل شارع ولا لمراكز تسوق ضخمة لا تبعد عن المنزل إلا خمس دقائق بالسيارة. كان عالماً خلواً من الهاتف، ومن شركة فيديا، إكسبريس، ومن الإنترنت، ومن
الخدمات الإخبارية التي بإمكانها إبراد أبعاد البضائع والمستندات المالية والقطع الأجنبي أو الإعلان عن تلك الأسعار. ويكونون أماكن تجمع مركزية، لِكِي يُمكن الأولياء أن يُجٍّذبون أو أنهم كانوا يُضطرون للاقتصار على مركز أو مركزين محليين، كما لِكِي يُمكن بإمكان الجمهور العريض من المستهلكين معرفة موقعي السلعة التي يحتاجها – وأحيانًا كثيرة معرفة المصرفيين الذين يحتاجهم، أما تعهدية النقد ومستندات الائتمان فلم يعد بالإمكان تنظيمها بحيث تصلح لدفع الالتزامات التي تراكمت عبر آلاف الصفقات. وفي عالم اليوم يُعتبر معرض فرانكفورت للكتاب، والمعارض وسيلة فعالة للصناعات التقنية العالمية ومعرض ليفيزيغ acquire للآلات الصناعية، تعتبر كلها ظلالاً باهتاً لملكة المؤسسة الحيوية والهامة في العصور القديمة. وبالإضافة لِذلك، فإن معظم المعارف العصرية تُقام بشكل سنوي، أما الأسواق التي تُعنيها فها فقد كانت تُعقد مرتين في السنة على الأقل، وكانت ليون، وهي إحدى أهم المعالم، تُقيم السوق الخاصة بها أربع مرات في السنة.

وبعكس ما كان يجري على الساحات المحلية، حيث يتبادل التجار البضائع مع جيرانهم، كانت الصفقات التي تجري في الأسواق الموسمية تُتيح للסטات أن يشتري دون أن يكون لديه الضرورة على بيع أو بالعكس. وعمليات الشراء من جانب واحد غالبًا ما تتطلب مالًا، لأن المستهلك لا يبيع شيئًا بمقابل. وهكذا أخذت بنية هذه الأسواق تزداد دقة وتعقيدًا، وخلال القرن السادس عشر، أصبحت عملية تمويل الصفقات في هذه الأسواق لا تقل أهمية عن السلعة بحد ذاتها. وفي كثير من الأحيان، كانت الصفقات تأخذ طابعًا مالياً بغرض النظر عن حركة البضائع (52). ورغم أن تلك الأسواق كانت تقام في العديد من المراكز في أوروبا، إلا أن العاملين الجغرافي والسياسي كانا يحدّدان أماكن المدن المهمة التي يَلتقى فيها اللاعبون الرئيسيون حيث كان الملوك يوفّرون الحماية والتسهيلات الخاصة للأجانب، في ليون، كانت النسبة
الأكبر من الأجانب تأتي من فلورنسا وميلانو ولوكا وجنوى (53). وفي الأسواق الكبيرة، كان الدور الرئيسي مرتبطًا بالتجارة ورجال المال، بينما كان ممثلو المؤسسات البلدية أو الملكية يقومون بدور ثانوي. وقد تأرجح شعبية الأسواق صعودًا وهبوطًا مع تغير أنماط التجارة والسيطرة السياسية بمرور الوقت.

منطقة شامبانو، أنتويرب في القرن الخامس عشر، ثم جنيف، ومنها انتقلت السوق إلى لين بنتجة جهودملك فرنسي، ثم إلى مدينة بيزانسون في شرق فرنسا وأخيرًا في بيسانينا. وفي بيسانينا، كانت الأسواق تعرف باسم بيسانزون، وهو تحريف إيطالي لاسم بيزانسون.

كان صرافو العملة يشغلون العديد من أشكال تلك الأسواق، ففي سوق ميدينا ديل كامبو في إسبانيا، كانت الفعالية الوحيدة هي المبادرات بالكميات المحررة بعملات مختلف الدول، وكانت تعدي بالحوالات. ولاشك بأن الصراوين لم تكن لتسنح لهم فرصة للراحة. وبعدد أحد المصادر 48 نوعًا مختلفًا من النقد الدُهلي كان في التداول في أوروبا في القرن السادس عشر، ويشمل ذلك 11 نوعًا جاء من المدن الإيطالية، تسع وتسع من الأراضي الواقعة، ستة أنواع من إنكليزيا، وأعدادًا أقل من إسبانيا وفرنسا والبرتغال وهنغاريا (54).

أصبح التجار الذين كانوا يبدلون قصورًا جهدهم للتعامل بكل تلك الأنواع من القطع النقدية هدفاً للنوادر الشعبية الشائعة. ففي "حكاية البحار" لتشوسر، نرى تاجراً غارقاً في العمل على طاولة الحسابات يصدر أوامره بعدم إزعاجه مهما كان الأمر. وينتهز قسيس شاب الفرصة ليتحرش بزوجته المارة، وتقوم هذه بقرع الباب على زوجها وهي تبكي.

قائلة:

كم ستمضى من الوقت في العمل في أموالك ودفاترك وأشيائك لقد قاسمك الشيطان كل ما تملك (55).
ورغم ذلك، لم يكن ما يشغله بالصرافي العملة، التطورات الحاصلة في سلك النقد، بل الاتجاه المتنامي لاستخدام المستندات المالية الورقية كبدل وذلك بسبب منغصات وتعقيدات استخدام قطع النقد المعدنية. كانت الوسيلة الرئيسية لتلك الأنواع من المدفوعات، هي الحوالة، وهي مستند كان قد طوره الإيطاليون في القرن الثالث عشر، أو قبل ذلك. وتعتبر ابتكاراً مالياً رائعاً يصلح للعديد من أنواع الاستخدام ويتخذ أشكالاً عدة.(56)

ونورد فيما يلي مثالاً بسيطاً عن كيفية عمل الحوالة(57). تجري صفقات:

يشتري فرانكو من إيطاليا صوصاً من بيرتولد في الفلاندرز، بينما يشتري ديفيد في الفلاندرز مشروباً من كارلو في إيطاليا. فرانكو لا يدفع لبيرتولد مباشرة، وديفيد لا يدفع لكارلو مباشرة. عوضاً عن ذلك، يقوم كارلو بتحرير حوالة على ديفيد، وهي صفحة من الورق تؤكِّد أن ديفيد مدين له بمبلغ معين من العملة الإيطالية لقاء المشروب. كارلو يبيع حوالته إلى فرانكو، وهذا يعني أن شراء فرانكو للحوالة قد سدد لكارلو نقوده. ومن أجل أن يدفع فرانكو ثمن الصوف لبيرتولد، يقوم الآن بإرسال الحوالة إلى بيرتولد، ليعود هذا ويبيعها لديفيد، وهذا يعني أن شراء ديفيد للحوالة قد سدد لبيرتولد نقوده. وهكذا جرى الدفع لكل من بيرتولد وكارلو، اللذين قاما بإرسال البضائع، ولكن من قبل زبون الطرف الآخر لا من قبل زبون كل منهما: فقد دفع فرانكو لكارلو عوضاً عن بيرتولد، بينما دفع ديفيد لبيرتولد عوضاً عن كارلو. لقد انتقل الصوف والحوالة التي حملها كارلو على ديفيد عبر الحدود، ولكن لم تخرج أي نقود من إيطاليا إلى الفلاندرز، أو بالعكس.

كان ذلك مثالاً شديد التبسيط، لكنه يشرح جوهر العملية. فمن حيث الواقع، ليس هناك من سبب يدعونا للاعتقاد بأن كل صفحة ستكون مساوية

(*) وهو نسخة مبسطة عن المثال الموجود في كيندلبرغر، 1993، ص. 41.
الطريق نحو النصر

240

 بصورة دقيقة للصفقة الأخرى، أو حتى أن فرانكو وكارلو أو بيرتولد ودافيد
سيجدون بعضهم بعضاً بهذه السرعة. ولتسوية هذه الاختلافات، نشأت سوق
ناشطة للمتاجرة بالحوالات. وفي سنة 1585، على سبيل المثال، كانت
الحوالات المحررة على تجار ومصرفيين في أمستردام، تجري المتاجرة بها في
أنمويرب وكولون ودانزيرغ وهامبورغ ولهيبون وروان وإشبيلية(57).

وفي تلك الأسواق كان التجار، لا أصحاب العلاقة الأصليين، هم الذين
يقومون بشراء الحوالات، ومن ثم تسوية الحسابات بين بعضهم البعض، وكثيراً
ما كان التجار يلعبون دور المصريين وذلك بتقديم سلف لموردي السلع ومن
ثم استيفاء حقهم لاحقاً من مُشيري السلع. وعن طريق تسوية الاختلافات
وعوضاً عن تسديد مبالغ ضخمة، وعن طريق جعل مجال الأعمال ميداناً يسهم
فيه عدد كبير من التجار، قُلّت أسواق الحوالات، إلى حد كبير، الحاجة إلى
القطع النقدية لتسوية الاختلافات الثنائية. وفي إحدى المناسبات تم انتقال مليون
ليفيرة من شخص إلى آخر بدون دفع بنس واحد(58). ولم يكن لتلك العملية
بكلامها أن تقوم بدورها لولا الأسواق التجارية الموسمية، حيث كان التجار
وصرافو العملة يلتقيون ويبيعون ويسترون الحوالات، ويُجرون مدفوعاتهم
بالقطع الأجنبي، وكان الإيطاليون يقومون بتسوية حساباتهم مع التجار
الفرنسيين، ويقوم هؤلاء بتسوية حساباتهم مع التجار الإنجليز وهمذا.

ونتيجة لتلك التدابير حدثت تغييرات مهمة. فلم يعد التجار يضطرون
للسفر من أجل تسوية حساباتهم، وحتى عندما كانوا يسافرون، فإنهم كانوا
يذهبون إلى مراكز تضم مكاتب تجارية يمكن فيها إرماء الصفقات بشكل أكثر
فعالية. وكانت النتيجة أن تلك العمليات المركزية في الأسواق جذبت عددًا
متزايداً من الصفقات المالية. وتنوعت لذلك الشركات التجارية ومرور الوقت
تحولت إلى شركات عائلية كبيرة نمت وكبرت في ذلك العصر، مثل آل فاغر.
في الإمبراطورية الرومانية المقدسة، والآل ميديتشي في فلورنسا، وفيما بعد آل روتشيلد والأخويين بيرنغ.

طُرا ظُرُحَ عَلَى مفهوم النقد بِكامله. فَيَقَال النقد التقليدي العام، الخاص
بالأمر، الذي كان يأخذ شكل قطع نقدية تُحمل دمغة تدل على أنها إصدار
حكومي رسمي، صار يجري تداوله جنباً إلى جنب مع المال الخاص، بشكل
مستناداً لثمانية تقوم بدور وسيلة الدفع في الصفقات التي تضم كلاً من التجار
والصقريين. وعندما يقوم شخص ما في عالمنا المعاصر، بتصريف شؤون
أعماله حسب الشكل السابق، أي تحرير شركات عوضًا عن دفع نقد ورقي، فإن
ذلك يعني أن المال الخاص يؤدي عمله. وقد تطور هذا التدبير في بادئ الأمر
خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر مع الاستخدام المتزايد للحوالات
وبعض الأسواق الموسمية حيث كان يجري إيرار وتسوية الصفقات وحيث
أصبحت التجارة بالقطع الأجنبي هي الفعالية الرئيسية (59).

وكان لا بد للمال الخاص أن يجد تعبيراً له بشكل وحدات نقدية ما،
تماماً كما يقوم الناس حالياً بإدخال أموالهم بشكل إيداعات مصرفية أو بتحرير
الشيك بوحدات كالدولار أو الاسترليني أو اليورو. فلا أقدًم يقوم بتحرير
شيك بوحدات مقسمة إلى عدد معين من العملات الذهبية أو بسيطة ذهبية ذات
وزن معين، تماماً كما أن شخصاً في القرن السادس عشر، يحرّر حوالات، لم
يكن يقسمها إلى عدد من القطع النقدية أو إلى وزن سبيكة. فالقود في المجال
الخاص، كان يجب التعبير عنها بلغة وحدة حسابية تعتبر قيمة مناسبة لتحديد
حجم الصفقة، كالدولار أو اليورو، وعلى أساس النقد المحلي المستخدم من
قبل الطرفان لتسوية الحساب. وتتعدد وحدة الحساب هذه مفهوماً مجراً - فأنت
لا تستطيع رؤية الدولارات التي يقوم الشيك بتحويلها، ولا تستطيع لمسها أو
معايتها أو وزنها. وقد كان الأمر الوحيد الذي يهم صاحب المال الخاص هو
قياس الأمير بتنظيم الكميات المتوفرة من المال العام بحيث تبقى سلامة وحدة الحساب ثابتة لا أن تدوي تحت وطأة التضخم.

إذا قمنا باستقراء تلك التطورات عبر القرون، لرأينا أنها تحدد معظم التاريخ اللاحق للذهب كنتيد في أوروبا والولايات المتحدة. وبرور الوقت، قلّ تداول النقد الذهبي ولم يعد للسبيكة الذهبيّة من دور سوى تسوية الصفقات الضخمة، أو تأمين التغطية للميزان التجاري الخاسر بين أوروبا والشرق الأقصى. ولا يعني هذا أن الذهب توقف عن أن يكون موضوعاً للولع أو أن قيمته قد تراجعت - وما علينا إلا أن نفكر فقط بالأحداث العنيفة التي جرت أثناء فورات الذهب في القرن التاسع عشر لنفهم هذه النقطة - بل أنه يعني أن دور الذهب في النظام قد بدأ يتغير.

وبالإضافة لذلك، كانت نظرة الهند ودول المحيط الهادي إلى الذهب تختلف تماماً عن نظرة الناس إليه في الغرب. لا شك بأن إلقاء نظرة من الضياء واليابان والهند هو أمر يثير الاهتمام بحد ذاته، ولكن، وكما سنرى في الفصل التالي، أدت مواقف تلك الدول إلى طرح أسئلة مهمة تتعلق بطبعة المال وبدور الثروة.
المقبرة الآسيوية
وابحكار هيين تسونغ غير المقصود

بعد وصول كل ذلك الذهب والفضة، اللذين جلبتهما إلى أوروبا، قوافل السفن وأعمال القرصنة والسُّلب من العالم الجديد، لم يستقر معظم تلك الكمية الضخمة من المعدنين الثمينين حيث أراد الأوروبيون لهما. فقد تركّا كل ذلك الدفُّق لمدة قصيرة فقط في أوروبا ليلبِّي المسيرة باتجاه الشرق نحو آسيا. بل إن هناك بعض الأدلة على أن كمية الذهب والفضة التي تدفقت على الشرق الأقصى يمكن أن تكون قد تجاوزت كمّيَّة الكمية الواردة من أمريكا خلال الفترة ما بين 1600 ـ 1730(1). فخلال السنوات الخمس والعشرين الأولى، التي تلت تأسيس شركة الهند الشرقية سنة 1600، كانت السبائك تشكل 75 بالمائة من مجموع حمولات السفن الذهبية إلى الشرق.

لقد تبيّن أن آسيا كانت كالإسفنج فيما يتعلق بالذهب والفضة. فلم تعد إلى أوروبا إلاّ كمية ضئيلة فقط من المعدنين. إن أسباب هذه الحركة الذهبية في اتجاه واحد غير واضحة، وهنا قد يميل المرء للإتفاق مع كيبننغ بأن الشرق شرق الغرب غرب، ويُنهي الموضوع. لكن ما حدث فعلاً لم يكن بهذه التفاها.
ربما تذمر الأوروبيون من خسارة ذهبهم وفضتهم الغالبين لصالح الشرق، ل لكن رغبتهم بالتبديل والشاي والحرير، وهو أوروبا من البرتغال، ولا شك بأن أهل آسيا كانوا يرغبون في الذهب والفضة. أكثر من رغبتهم بالقصدير والرصاص والزيتي، والملابس الصوفية والفراء التي كان الأوروبيون يعرضونها للبيع. وإن مجرد استمرار حركة التجارة في اتجاه واحد طوال تلك المدة يمكن اعتباره دليلاً كافياً على مدى رضى الأوروبيين عنها، ولكن يبرز أمانتها دليل آخر ربما كيف لنا المزيد: إن أسعار السلع في الصين واليابان والهند لم تكن تختلف كثيراً بالنسبة للمعدنين الثمينين. ولو لم تأخذ تلك العملية شكلاً مستقراً، لرفض الأوروبيون الاستمرار في بيع منتجاتهم إلى أوروبا، أو لكانوا طلبوا كميات أكبر من الذهب والفضة. تناسب الحجم المادي للشاي والأقمشة الحمراء والتوابل التي يجري شحنها.

وإذا خطر لك أن للإسبيون أولوياتهم الغريبة، فإنه يتعين عليك التسليم بأن أولويات الأوروبيين لا تقل غرابة. فالإسبيون أيضاً يسبعون قيمة كبيرة على المعدن الثمينين. وما من شك في أنهم كانوا يأملون أنفسهم أكثر ثراء لو أنهم استطاعوا استباق الذهب والفضة وشحن المواد المفيدة كالحديد والقصدير والفراء. وقد وقع أحد المرافقين في هذا الفخ، وهو الفيلسوف والمؤرخ الإسكتلندي ديفيد هيمون، بالرغم من كل حكمته، وذلك عندما كتب سنة 1752 قائلاً: «إن مهارة أوروبا وبراعتها تفوق عموماً مهارة الصين وبراعتها، وذلك فيما يتعلق بالصناعات والفنون اليدوية، ورغم كل ذلك، فنحن لا نستطيع على الإطلاق المتجارة مع تلك البلاد دون خسارة كبيرة.»

وقبل هيمون، بأكثر من مائة سنة، كان توماس مان، وهو ابن ضارب نقد ونادر بارج وأخذ كبار المدرياء في شركة الهند الشرقية، يمثل كدراً أكثر دقة لحقيقة تلك التجارة: «لو أن تلك الدول التي ترسل نقودها إلى خارج بلادها
تفعل ذلك لأن لديها القليل فقط من السلع الخاصة بها، فكيف إذاً توفرت لديها كل تلك الثروة... وردًّي هو: عن طريق المبادرة حتى بنقدها، وإلاً فباءة وسيلة أخرى أمكن لها الحصول على تلك النقود، وهي لا تمتلك مناجم ذهب أو فضة(٤) ... وكان مان يرد على انتقاد وُجه إلى شركة الهند الشرقية لقيامها بشحن كمية كبيرة من المعدنين الثمينين إلى الشرق، ولكن ما ثبت فعلًا هو أن تلك الصفقات كانت مربحة جداً بالنسبة للأوروبيين. وقد سبق أن نلاحظنا بأن سعر الذهب في أوروبا، خلافًا لآسيا، كان يمتط حسب أسعار بقية السلع.

ومن هنا، فإن الاعتقاد بأن الأوروبيين كانوا يمنعون في هذه الصفحة، هو ضرب من الخيال. ولدى تقديم الأسسين تلك الخدمة الجميلة وهي قبول الذهب والفضة، فإن اكتشاف أميركا مكن الأوروبيين من إضافة وتعمل القدم بالمنتجات الآسيوية، ولكن إلى حد يفوق كثيراً ما كان في السابق. فالتوابل لا يمكن لها أن تُزرع في أي مكان آخر غير آسيا، لأنها تعتمد في نموها على الأمطار الموسمية، كما أن دورة الفرز وشجيرات الشاي تتطلب أيضاً نوعية مناخية خاصة. صحيح أن الأوروبيين تعلّموا كيف يحوّلون ترابهم إلى قطع خزفية بيضاء اللون، رائعة، تزينها الرسوم الجميلة، ولكن منتجات الشرق الأقصى كانت لا تزال تتمتع بمكانة خاصة نظراً لما تحمله من دلالة على المكانة وفكرة المغامرة الكاملة في اقتناها.

وحتى الأوروبيون الذين كانوا يعيشون بعيداً في المستعمرات الأمريكية، أصيبوا بعدوى الاستيراد. فمدينة الفضة البيروفيَّة بوتوني ومدينة ليبا التي تضم مرفًا، كانتا تشتهران بمعروضاتهما من الحمر والخزف الصيني والأواني المطلية بالورنيش المصقول، والأحجار الكريمة والآلى القادمة من الصين، بينما كان المكسيكيون يبتخرون مرتدين الملابس القطنية الآثية من الفلبينيين، والأقمشة الحريرية الآثية من الصين والمنسوجات القطنية الهندية(٥).

ومع تدفق كل تلك الكميات من الذهب والفضة من العالم الجديد، كان
ال.URبون ينصرفون تمامًا وفق توقعات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية. كانت
الإسهامية الاقتصادية هي من تحدد تلك النظرية. لقد جرى توضيح أشكال
الاستجابات المتوقعة لكميات جديدة وكبيرة من النقد بشكل منهجي لأول مرة،
على يد القديمي من الاقتصاديين، من أمثال توماس مان وويليام بيتى، وذلك في
النصف الأول من القرن السابع عشر. وفي سنة 1752، قام ديفيد هيويم بتطوير
النظرية بشكل أكثر اكتمالًا، في مقالة بعنوان: «حول الميزان التجاري». ووفقاً
لهويم، فإن حركة المال من منطقة إلى أخرى، من حيث طبيعتها، لا يمكن
الحفاظ عليها ومن المستقر لها أن تعكس اتجاهها بنفسها. فالنقود التي تتركم
في جيوب مواطني الدولة الرابحة، مستشجعهم على الخروج وشراء الحاجيات،
بينما تؤدي خسارة القوة الشرائية في الدولة الخاسرة بمواطني هذه الدولة إلى
شد الأزمة وارتفاع سلة أقل، ترفع الأسعار في الدولة الرابحة وتنخفض في
الدولة الخاسرة. وبمجرد الوقت سيؤدي هذا التحول في الطلب إلى عكس تدفق
المال ليعود إلى البلد الذي كان يعاني في الأصل من تدفق المال إلى الخارج،
والنتيجة، كما يحاول هويم أن يبرهن: «لا يمكن تجميع النقد، شأنه شأن أي
سائل آخر، إلى أكثر من مستوى الملازم»(6).

إن تعاون الأحداث المتعلقة بالفتحة إبي الثاني الملك فرنسيس الأول، يعتبر
مثالً كاملاً لنظرية هيويم - فقد انتقل الذهب من فرنسا إلى إسبانيا لدفع
الفدية، وأدت هذه العملية إلى تضييق الخناق على المواطنين الفرنسيين،
لكنها، في الوقت نفسه، شجعت الإسبانيين على إنتاج المزيد من المال خارج
بلادهم. لا عجب إذاً أن استطاعت ثروة إسبانيا الجديدة أن تجد سبيل العودة
إلى فرنسا.

لقد استخدم هيويم هذه النظرية لشرح سبب فشل كل من إسبانيا والبرتغال
في الحفاظ على كميات الذهب والفضة المستوردة من مستعمريهما فيما وراء
البحار. ويساءل هيويم، بأسلوبه المميز الذي يشدد على بعض الكلمات: «هل
يمكن لأحد أن يتخيل أنه كان باستطاعة أي قوانين، أو حتى أي فرع من فروع الصناعة، أن يحتفظ بكل المال في إسبانيا، ذلك المال الذي كانت السفن قد جلبته من جزر الهند الغربية؟ ... أو أن كل تلك السلع ستكون في فرنسا بعشر السعر الذي تبلغ به في الجانب الآخر من جبال البيرينيه، دون أن تجد سبيلها إلى هناك وتستنزف ذلك الكنز الوفير؟ ... كما أن نظرية هيومن تشرح سبب قيام الدول التي كُدِّست الدُّهُب عن طريق التصدير إلى إسبانيا تُبدي بدورها نهماً للواردات من الشرق (إنها لم تكن ملزمة بأي شكل بالاستيراد من إسبانيا)، وبخاصة في الوقت الذي كان فيه الأوروبيون قادرين باستمرار على سد النقص في الكميات المتوفرة لديهم من المعادن الشماليين بعد سنة 1500، سواء من مصادر العالم الجديد أو من الإنتاج المحلي المتزايد. وهكذا، كان الأوروبيون يلعبون وفق قواعد هيومن.

أما في آسيا، فلم يكن الأمر على هذا المنوال. فعلى عكس فرضية هيومن، "تجمع" المعادن الشماليين في الصين والهند واليابان. قد يكون هيومن على حق بأنه لا يمكن للسائل أن يتراكم إلى ما فوق مستوى الملايين ولكن حيث يمكن احتواء ذلك السائل، وماذا عن السائل الذي يتدفق إلى وعاء شديد الاتساع بحيث يبدو الدفق الذي يصب فيه خلوا من أي مغزى؟ ... لقد أُدبِ تاجر إنكلزي، من القرن السابع عشر، ملاحظة مناسبة وهو يرد استعارة جاءت في سفر الجامعة، وذلك عندما طافب يندب قائلاً: "إن الكثير من الجداول تجري إلى هناك (الهند)، كما تجري كل الأنهار إلى البحر لتستقر فيه"(8). كما أشار المؤرخ اقتصادي إيرل هاملتون إلى أن "الشرق (كان) مقبرة للكنوز الأوروبية، حتى في أيام الرومان"(9). وتعتبر الهند حالياً أكبر مستهلك للذهب في العالم، فالذهب لا يزال يعتبر هناك الشكل الأكثر شعبية للثروة المفقولة، وينفق الهند على الذهب أكثر من مجموع ما ينفقه على السيارات ووسائل النقل ذات العجلتين والبرادات وأجهزة التلفزيون الملونة(10).

لنتخيل ماذا كان سيحدث في أوروبا لو أن آسييا لم تكن تشعر بتلك السعادة إزاء تكديسها للمعدنيين الثمينين، لقاء بيع توابعها وأقمشتها الحربية، ثم لنتخيل ماذا يمكن أن يحدث في عصرنا الحالي في أمريكا لو أن اليابانيين قرروا فجأة بأن إضافة المزيد إلى ثروتهم من الدولارات لم تعد تعني شيئًا بالنسبة لهم. في كلا الحالتين، لن تعود السلع الآسيوية متوفرة في الغرب - لا أقمشة حريرية ولا تواصل ولا سيارات نيويا وا لا أجهزة سوني - إلا إذا غيّر الآسيويون عاداتهم وقرروا أنهم قد يرغبون في الحصول على سلع وخدمات من الغرب غير الموجودات المالية. إن خياراً من هذا النوع من شأنه أن يكون حاسماً في القرون الماضية كما هو حاسم حاليًا: فيبدو شحن الذهب والفضة إلى خارج بلادهم، لن يحصل الأوروبيون على الفلفل والكاري وعلى المنسوجات الفاخرة وعلى صحن النزف البديعة التي تحمل لهم قيمة كبرى.

لماذا كانت كل تلك الكميات من الذهب والفضة، التي شحنها إلى
الصين واليابان والهند تتكبد عوضًا عن أن تخلق حركة معاركية للطلب على السلع من أوروبا؟... هل كان لدى سكان آسيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر نزعة طبيعية نحو الأخلاقيات البروتستانتية، تركزها على فضائل الأذكار، وهي مجموعة معتقدات، لم يكن معظمهم قد سمع بها في تلك الأيام البعيدة؟... هل كان الآسيويون بتلك السذاجة، أم أن وساكاً كان يتملكهم، فيما يتعلق بالذهب والفضة بحيث أن مجرد متعة امتلاكهم كانت كافية لجعلهم يستمرون في استيراد معدنين ثمينين لا فائدة منهما لقاء سلع ذات قيمة كان بإمكانهم هم أنفسهم أكلها أو أرتداؤها؟... أو أن هناك مجموعة من القوى المختلفة مارست تأثيرها على المشهد الآسيوي؟...

هناك شيء وحيد أكيد هو أن امتلاك الآسيويين للذهب يبعث السعادة في نفوسهم. وخصائص الطبيعية، من حيث الطوعية والمقاومة للتلف وجماله الباهت، تروق للبشر في جميع أصقاع الأرض. وقد كان الحكام الآسيويون على قناعة بأن الذهب يبعث إحساسًا بالطموح وإحساساً بالجمال الساحر، مثله في ذلك مثل خنشسروت وكرويسوس وجستنيان والأب شوجار وأناهاو بالبا وفرايسس الأول.

ويُعتبر ماركو بولو مرجعًا يقدم الدليل على وجهة النظر هذه. ففي سنة 1271، سافر من البندقية إلى الصين، وبقي في تلك المنطقة اثنتين سنة. ورغم أنه لم يصل إلى اليابان، إلا أنه حصل على وصف لها من مصادر صينية وحتى لو تغازينا عن المبالغة الواضحة في حكايات ماركو بولو العديدة النابضة بالحياة، إلا أننا نلاحظ أن مدى تكرار إشارته للذهب يلفت الأنظار. إن فهرس الطبعة التي بحوزته من كتاب رحلاته يحتوي على 26 بندًا منفصلاً يتكلم فيها عن الذهب، ونفس العدد تقريباً من البنود يتكلم فيه عن الفضة. إن الحذر الذي
يُعرَّده ماركو بولو للذهب والفضة سوية يفوق إلى حد كبير الاهتمام الذي يوليه لأي من المنتجات الآسيوية الأخرى المطلوبة بكثرة في أوروبا، كالتوابل والحرير.

قضى ماركو بولو معظم وقته في خدمة قائد المغول العظيم كوبليا خان، الرجل الذي كان يرسل مبعوثيه كل سنتين إلى مناطق النتر ليختاروا له عددًا يتراوح ما بين أربعمائة وخمسمائة فتاة من أجمل الفتيات، لضمّه إلى العدد الكبير من المحظيات اللواتي كان يقيمها في الأصل، كان الخان العظيم يرضى بالاكتفاء بثلاثين أو أربعين فتاة يختارهم من بين المجموعة التي يُتْبَع كل سنتين. وكانت تلك الفتيات يقتنن بخدمة الخان بشكل مجموعات متناوبة، تتألف المجموعة من ست فتيات «في غرفته وفي فراشه ويعملون على تلبية كل احتياجاته»(11). وكانت هؤلاء النساء موجودات إضافة لزوجاته الرسمية الأربع، اللواتي كان لكل منهن ثلاثمائة وصيفة، كما أن كل زوجة - حسب رواية ماركو بولو - «كان يوجد في قصرها عشرة آلاف شخص»(12). قد يكون في ذلك بدرجة زائدة للحقيقة، لكنه بلا شك يعطي فكرة عن الأنماط التي تبعها على الحيرة في التجارة الخارجية الآسيوية.

إن رجلاً يعلو أسرة كأسرة كوبليا خان، ليس بالتأكيد شخصًا مقترنًا ممن يؤمنون بمبادئ الأخلاقيات البروتستانتية. بل على العكس، إن وصف ماركو بولو لقصور الخان ببحر الأنفاس. فهو يؤكد أن القصر الموجود في العاصمة كاتاي هو أكبر قصر بني على الإطلاق، حيث «لا يرى هناك سوى الذهب والصرور في كل مكان»(13). كما أن ماركو بولو يصف عظمة حاكم آخر، بني برجًا في محيط قصره وغطاه بالذهب بسماكة عرض إصبع كامل، وكان البرج مغطى تماماً بحيث أنه كان يبدو وكأنه مصنوع كلياً من الذهب.

أما أكثر استعمالات الذهب طرافة فقد وُجدت في مقاطعة زاراندانيان
واكنت تحت حكم كوبايا خان. ففي عاصمة هذه المقاطعة فوتشان، كان الرجال لا النساء يصنعون قوالب لأسنانهم ويستخدمون تلك القوالب لتطهية كل أسنانهم العليا والسفلية بالذهب. في فوتشان، كان الملال هو الذي يتكلم.

وعن اليابان، قال ماركو بولو إنها جزيرة كبيرة جدا حيث ترى بشرة السكان فيها فاتحة، وهم جذابو المظهر ومهذبو الأخلاق. الذهب موجود هناك بكثرة لا حصر لها وأحد أسباب امتلاكهم هذا الكم الوفير منه هو أنه ليس هناك تاجر، أو أي شخص آخر، يذهب إلى هناك من البر الأصلي. ثم يبدأ ماركو بولو بوصف أحد قصور حاكم الجزيرة: لا شك بأنه أعجوبة حقيقية. فكم نضع نحن صفقة مصنوعة من الرصاص لمنازلنا ومعابدنا، ووضع لهذا القصر سقف من ذهب. إن قيمة هذا الذهب تستعصى على الحساب. وفوق ذلك، فإن جميع غرف القصر، الكبيرة العدد، مرصوفة بالذهب الخالص، بسماكة تزيد على عرض إصبعين. كما أن الفقاعات والنوافذ ونصف أجزاء القصر مزينة بالذهب. وتبرز هنا ظلال تابوت العهد الذي طلبه الله من موسى على جبل سيناء. كان ذلك هو المقطع من كتاب رحلات ماركو بولو الذي استحث عزيمة كولومبوس عندما وصل إلى كوبا وظن نفسه في سيبانغو (اليابان).

ويبدو أن الذهب كان في كل مكان زاره ماركو بولو. ففي فوتشان، مدينة الأنسان الجميلة، كان الذهب متوفرا بحيث أن أونصة منه كانت تجري مبادلتها بخمس أونصات من الفضة، في وقت كانت فيه أونصة الذهب في أوروبا تساوي عشر أونصات من الفضة وكان معدل الذهب / الفضة يقارب 1: 14، وذلك بعد أن أدت مناجم الفضة الأمريكية الكبيرة إلى خلق زيادة كبيرة في كميات الفضة المتوفرة في أوروبا بالمقارنة مع الذهب. أما في التبت حيث كان السكان يستخدمون المرح كنقد إضافة لكونهم "متواضع اللباس. يردون
جلود الحيوانات والأقمسة الخشنة والمنسوجات الغليظة... كانت هناك أنهر وبحيرات وجبال يوجد فيها نهر الذهب بكميات كبيرة... إن المقاطعة تنتج الكثير من... النسيج الذهبي. كما تحدث ماركو بولو عن الذهب في الهند، حيث أدعى أن الذهب كان وفراً هناك بحيث كانت تجري مبادلة بمعدل 1:6 من الفضة. وبالإضافة للكميات المحلية المتواضعة من الذهب، كانت الهند تستورد كميات كبيرة من كل من الذهب والفضة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وذلك لقاء القطن، وكان يأتي معظمه عبر المرفأ التجاري الرئيسي ملقا في ماليزيا.

إذ إن كل ما مر معنا الآن يوضح أن الآسيويين لم يكن فكرتهم عن الذهب بشكل نقد مشابهة لفكرة الأوروبيين عن ذلك. فحتى قبل عصر كروسيوس، كان الناس في أوروبا والشرق الأوسط يستخدمون الذهب كنقد، بشكل سبائك في أول الأمر، ثم بشكل قطع نقدية. وخلال الألفي سنة تقريباً، التي سبقت اكتشاف كولومبوس لأمريكا، كان الأوروبيون يعتبرون قطع النقد الذهبية التعبير الأسمي عن الحنكة والقوة المالية. وإن ضرب الذهب بشكل نقد أضيف عليه صبغة شعبية، لأن ذلك أدى إلى تداوله بين أيدي العامة. أما الحكام الآسيويون، فلم يكن لديهم أفكار من هذا النوع. صحيح أنهم كانوا يشاركون مع الغربيين في شعورهم بالبهجة إزاء جمال الذهب وما يمثله فيما يتعلق بالساحة، لكنهم كانوا يعتبرون أهم من أن يستعمل كنقد لينتقل من يد وضيعة قذرة إلى أخرى. كما أن إطلاق الذهب للتبادل العام سيؤدي إلى إضعاف سطوة الدولة.

وكتنت النتيجة، أن معظم النقود الصينية عبر القرون كانت تصنع من مواد
ذات قيمة وضيعة.* بعد القرن السادس عشر، جرى ضرب كمية ضئيلة من قطع النقد الذهبي، لكن تلك القطع كانت تستخدم بشكل رئيسي لأغراض رسمية، كان تُرمس أحيانًا للأعمال لدى إعجاب الطلاب بمحاضراتهم(19). ولم تقم الصين بإصدار قطع نقدية مصنوعة من معدن ثمين بكميات معقولة قبل سنة 1890، وقد ضربت تلك القطع من الغرض، رغم أن البيزو المكسيكي من بين سائر العملات كان يجري تداوله بكميات لا تأس بها في الصين خلال الفترة ما بين 1700 - 1826(20).

إن هذا المفهوم للنظام النقدي يعود إلى تقليد قديم في الصين. ففي سنة 255 قبل الميلاد، وبعد أن تم توحيد الولايات الصينية الإقطاعية على يد جنرال عظيم يدعى شين شو هوانغ دي، لتصبح كيانًا سياسياً واحداً، أعلن شين نفسه إمبراطورًا وبنى السور العظيم لحماية مناطق حكمه (كلمة شين هي أصل كلمة تشاينا «الصين»). وقرر هذا الإمبراطور هو الضريح الذي يحرسه الجيش المشهور المصنوع من الطين الذي اكتشفه علماء الآثار في كسيان سنة 1974. وفي ذلك الوقت، كان نظام النقد الصيني المعروف منذ القدم، الذي بدأ على الأغلب قبل بدء استعمال القطع النقدية في الغرب - يتألف من قطع قبحة من البرونز المصبوب بشكل المعركة أو السكين أو أصداف كوريا. استبدل شن بتلك الأشكال قطعًا مستديرة من البرونز المصبوب تتوسطها ثقب مربع. وصارت تلك القطع الصغيرة من النقد المصبوب من معدن خسيس تُعرف باسم كاش، وهي كلمة بلغة تاميل تعني النقد أصبحت في وقتنا الحالي التعبير الشائع الاستعمال للإشارة إلى المال الجاهز بشكل نقدي. ورغم أن الغنائم النقدية لتلك القطع وأوزانها قد تغيرت بمرور القرون، إلا أن التصميم المعروف

(*) خلال سنوات السينات المليئة بالحركة، كانت بعض الديون المقدمة من تجمعات ذات
نفوذ كبير يشار إليها، على سبيل المزاح، «بالنقد الصينية».
الخاچ بالقطاع التقني الصيني المستديرة ذات الثقب المربع، ظل على حاله لأكثر من ثمانية سنة.

إن الثقوب التي تتوسط القطاع التقني جعلت بالإمكان نظم عدد كبير منها في خيط من أجل حملها أو من أجل التجارة: فقد كانت تلك النقود مصنوعة من مادة ذات قيمة زهيدة بحيث أن الناجر أو الزبون، كان عليه أن يتعامل بالعديد منها، حتى في الصفيقات المتوسطة الحجم. ولو أن بعض تلك القطاع التقني كانت قد ضربت من معادن أكثر قيمة - على الأقل في عيني الرائي - بحيث تغطي الصفيقات الأكبر حجماً، لطلب الأمر قطع نقد أقل، كان حملها سيشكل عيناً أخف. وعندها سيصبح بالإمكان، كما هو الحال في الغرب، وضع القطاع التقني في الحروب أو في كيس الدراهم.

هناك أمور لا يمكن للمصر أن يتعلمها، كما تذكر بذلك عملية عد النقد المجنون التي جرت عند افتتاح رستشار الأول وولدي فرانسيس الأول. وتبين القصة التالية حول النقد الصيني في الحرب العالمية الثانية، أن الناس، حتى في وقتنا المعاصر، لم يستطيعوا بعد أن يتفهموا المبادئ البسيطة المتعلقة بكيفية تقسيم وسيلة الدفع، مهما كان نوعها، إلى فئات.

كان مقر حكومة تشانغ كاي كيشيك، التي تنهى للمعركة في الحرب العالمية الثانية، في تشونغ كينغ (وكان تلك تُغطي تشانغ كينغ في الأربعينات)، كان ذلك المقر قانياً في عمق الأراضي الصينية دون منفذ إلى البحر من أي اتجاه كان. وكان الأمر يتطلب نقل كل المساعدات الآتية من الحلفاء، من الطعام وحتى الدَّبَّابات، جواً لمسافات طويلة، وغالبًا ما كانت هذه المساعدات تتعمل لنبان اليابانيين المضادة للطائرات أو تواجه الطائرات المقاتلة اليابانية. وما أنه لم يكن في تشانغ كينغ مشتقات لطبع النقد، فقد كان يجري طبع كل النقد الورقي الصيني في الولايات المتحدة، مما يعني أن مستلزمات القتال الضرورية كان ينبغي عليها أن تُنسج مكانا للعملة في طائرة الشحن. وكانت
المقبرة الآسيوية وابتكار هيين تسونغ غير المقصود

الصين في ذلك الوقت تعاني من دوامة قاسية من التضخم سببها النقص الشديد في ضروريات الحياة والبضائع الكبيرة التي كانت تنافذ للجنود والعمال. ومع ارتفاع الأسعار بسرعة، أخذت أكداس النقد تشغل مكانًا أكبر فأكبر من الحيز الثمين المخصص للشحن.

قام المستشارون الاقتصاديون الأمريكيون لتشيانغ ييlung على أن يأمر بطبع أوراق عمل ذات فئات أكبر، لأن ما كان شتمه دولارًا واحدًا في السابق، أصبح الآن ثمنه 10 دولارات أو أكثر. ولم يعد من المقبول الاستمرار بشحن أوراق نقدية من فئة الدولار بعد أن أصبحت الورقة النقدية من فئة العشرة دولارات تشري ما كانت تشيره الورقة النقدية من فئة دولار، كما أن الأوراق النقدية من فئة العشرة دولارات تستغرق عش المكان في الحيز المخصص للشحن.

وبمرور الوقت حل棵树 النقدية من فئة المائة دولار محل الأوراق من فئة العشرة دولارات. ورغم ذلك لم تتمكن طلبات طبع النقد من مجازاة التضخم واستمر حشو الطائرات حتى النتخة بكميات زائدة من أوراق النقد ذات الفئات الصغيرة التي سجلت حيَّزاً كان ضرورياً لدرجة كبيرة من أجل الطعام والنفط والسلاح والذخيرة. ويمكن لقصر النظر هذا، الذي يؤدي إلى عدم تعديل الفئات النقدية حسب ارتفاع الأسعار، أن يفسر تلك القصص التي تروى عن أشخاص يركضون من مكان لآخر وهو يدفعون أمامهم عربات يد صغيرة ملأ]

بالقود خلال التضخم الكبير الذي ضرب ألمانيا في عشرينيات القرن العشرين.

بعد ألف سنة من عصر شين، وخلال حكم هيين تسونغ، (806 - 821)،

اضطر الإمبراطور، بسبب نقص حاد في مادة التحاس، لاستخدام صفحات من الورق لصنع النقد بدلاً عن العملات البرونزية. وكانت حجة الإمبراطور هي أنه إذا لم يكن هناك معنى من استخدام مادة مفيدة للدفع، فلماذا إذا لا نكمل الدرب حتى النهاية وتستخدم الورق؟ وتبذل هذه الفكرة المبتدعة صدفة تاريخيَّة أكثر منها شحطة فذة لعبقرية مالية، ولكن إذا نظرنا إليها بالمنظور
الروابط المتاحة
لا أريد أن أبتكر هبين تسوونغ غير المقصود يجب أن يوضع في
مصاف الطباعة والبارود والبوصلة من بين أكثر إهتمامات الصين ديمومة في
مدينة العالم. ولم يقتصر الأمر على أن هبين تسوونغ قد وُزِّع احتراعه إلى
الأجيال اللاحقة، بل إن خلفائه قاموا من بعده بتحميم الطريق للمسار المحتوم
الذي كان على معظم أنظمة النقد الورقي أن تتبعه: فرط الإصدار، والتضخم
الذي لا سبيل للتحكم به. (22)

إن تلك الدروس قد تم تعلمها في الصين منذ وقت مبكر. ففي كتاب
يدعى "رسالة في سم النقد"، صدر سنة 1149، حذر
مؤرخ يدعى ما توان – لين، بتعابير تلقت النظر بعصريتها، من أن "الورق يجب
ألا يُستخدم كنقد [ولكن] يستخدم فقط كرمز إلى القيمة الموجودة في المعادن
والمصنوع ... إن الحكومة ... قد رفعت من مال حقيقي من الورق، لكن
الإبتكار الأصلي قد انحرف عن مساره القويم" (23). وسوف نرى أن هذا النوع
من المناقشات سيعود الظهور، في بريطانيا بشكل حرفي إلى حد ما، خلال
الحروب ضد نابليون، ورغم ما كان يغفل تلك المناقشات من قصور خارجية
تبدو مختلفة، إلا أن الجوهر بقي هو نفسه. وقد تطلب الأمر ما يقارب
الستمائة سنة، أي حتى 1455، قبل أن يقرر الصينيون أن بإمكانهم ضبط كميات
النقد لديهم بواسطة قطع النقد المعدنية بشكل أكثر فاعليا مما بإمكانهم ضبطها
بواطعة النقد الورقي، ومع ذلك فقد كانوا أكثر تطورا من الغرب إلى حد بعيد،
حيث كان على الغرب أن ينتظر لمدة ثلاثمائة سنة أخرى قبل أن يصبح النقد
الورقي شائعا في أوروبا.

لقد كان ماركو بولو مأخوذًا بالنقد الورقي الصيني حتى أنه اعتبره ضرباً
من السحر. وقال وهو يصف أنه لدى كوبيلاي خان "دار سك ... كانت من
التنظيم بحيث تبعث على الاعتقاد بأنه قد أتى للفنان الخيمياء" (24). كان ورق النقد
يُصنع من لحاء شجرة النوت، كما كان يُقطع بأحجام متعددة تعكس اختلاف
الفئات النقدية، فالورقة التي تمثل ألف قطعة نقدية كان طولها 13 بوصة وعرضها 9 بوصات - وهو قياس يعوشه التناسب لكن الورقة كانت خفيفة كالرقبة، بينما كان وزن ألف قطعة نقدية يعادل ثمانية باوندات. وكان المسؤولون عن العمل يكتبون أسماءهم على الأوراق ويدمجونها بخط الخان العظيم. وعند تلك المرحلة، كما يقول ماركو بولو تكون: "إجراءات الإصدار رسمية وموثوقة كما لو أن النقد يصنع من الذهب الخالص أو الفضة الخالصة... إن النقد حقيقي... وقد أمر الخان يصنع كمية منها يمكنه بواسطة شراء كل كنز العالم(25)."

ويذكر ماركو بولو أن الخان أمر بأن تجري كل عمليات الدفع، في كل مكان من إمبراطوريته، بالعملة الورقية. ثم يورد الجملة التي تحمل لب الموضوع والتي تشرح سبب نجاح النقد بذلك الطريقة والسبب الذي دعاه هو للاعتقاد بأن إمكان الخان أن يشتري بواسطة ذلك النقد كل كنز العالم: "ولم يكن أحد ليجرؤ على الرفض تحت طائلة الموت"(26). ها هو النقد القانوني! ولكن استناداً لماركو بولو، لم يتم اللجوء إلى القوة. فقد كان الجميع "راغبين تماماً" يقبل تلك الأوراق في الدفع، "ما دام أنهم يدفعون بنفس العملة حينما ذهبوا"(27). وقد وفر ذلك للحكومة نظاماً بارعاً لتمويل نفسها.

لم يقتصر إنتاج الخان للنقد الورقي على مصروفات التشغيل التجارية للحكومة. فقد استخدم سلطته لفائدة تفوق ذلك بكثير. فكلما جاء التجارة إلى مملكته يحملون لأنى أو أخباراً كريمة أو ذهباً أو فضة أو أية نفائس أخرى، أو في حال كان لدى أية مدينة ما جواهر أو معادن ثمينة، كان يطلب منهم تسليم كل ثروتهم إلى الخان العظيم. وكان هؤلاء يقبلون عملية ورقية لقاء نفائسهم "بكل طبيعة خاطر" لأنهم كانوا يستطيعون استخدامها لدفع ثمن البضائع التي يشتريونها في كل أنحاء البلاد التي يحكمها الخان. وبذلك، كما يستنتج
الطريق نحو النصر

ماركو بولو، «يحصل الخان العظيم على كل الذهب والفضة والآليات والأحجار الملونة الموجودة في أراضيه»، وهذا هو السبب في أن الخان «كان لديه ثروة تفوق كل ثروات الأرض»(28). وقد يكون «الطبيب الخاطر» تلك سبباً يتجاوز السطوة العاشقة للخان، رغم أن تلك السطوة كانت شرطاً لا غنى عنه لنجاح النقد الورقي. فالانتشار الشاسع للأراضي الصين ربما يكون قد أدى إلى جعل اقتصادها أكثر اكتفاء ذاتياً من أي دولة، أو دولة - مدينة، في أوروبا. وبالتالي، فإن القلق بشأن قبول العملية الورقية خارج البلاد، حتى في حال وجوده، كان على الأقل هامًا ثانوياً.

ولكن ما لم ينشر إليه ماركو بولو هو أن الخان كان بذلك يخس موجزات كانت تُقبل كموجزات، في أي مكان من العالم، بينما كان الشعب الذي يأخذ نقداً ورقياً في عملية التبادل هذه، يمتلك موجزات لا تقبل إلا ضمن الأراضي التي يحكمها الخان. وإذا نظرنا للأمر من هذه الزاوية، لرأينا أن ماركو بولو كان على حق بأن الخان قد أقنع فن الخيمياء. فقد تحول نقده الورقي إلى ذهب - على الأقل داخل قصوره.

هل كانت عملية التبادل هذه ظالمة؟. في سنة 1933، حظرت الحكومة الأمريكية حيزة النقد الذهبي على أي شخص أو شركة أو كيان سياسي، ما عدا الحكومة الفيدرالية نفسها (استثنى من الحظر المحجوزات والأعمال الفنية). وكان على كل النقد الذهبي الموجودة ضمن حدود الولايات المتحدة، أو المؤرث إلى داخل الولايات المتحدة، أن يُسلم إلى الحكومة لتحويله إلى إعانات مصرية مقومة بالدولار أو بعملة أو نقد عاديين. لا شك بأن ذلك القانون كان أقل صرامة من قانون كوبلي خان، لأن الحكومات والمصارف الأجنبية، كبنك فرنسا وبنك إنجلترا، كانت لديها حرية تحويل أرصدتها من الدولار إلى الذهب - حتى جاء يوم 15 آب سنة 1971. في تلك اللحظة، بدأ ريتشارد نيكسون يصرّف كالخان العظيم. إنه أنه بسبب التعبير العصري، تم إغلاق كوة
الذهب. ولم يعد بإمكان حتى الحكومات والمصارف المركزية الأجنبية أن تصرف دولاراتها إلى ذهب. لقد أقنع نيكسون، بطريقة خاصة، في الخيمياء.

في هذه الأثناء كانت القصة في اليابان هي نفسها تقريباً كما كانت في الصين. فقد استخدم اليابانيون الذهب للزينة، لا كنقد. وخلافاً للكثير من أشكال الفن، تطورت حرفة الصائغ في اليابان في وقت متأخر ولم تصل إلى ما وصل إليه الشعر أو النحت أو الرسم هناك. أما فيما يتعلق بالمال، فقد اتبع اليابانيون الأسلوب الصيني، مثلما كانوا قد اقتبسوا الفن والأبجدية من الصين، إلا أن اليابانيين التزموا بالنقد المعدني ولم يتحولوا إلى النقد الورقي.

كان النحاس أول معدن ضُرب منه النقد، ثم تبعه البرونز وذلك للاقتصاد في استعمال النحاس. وعندما تحول الصينيون إلى النقد الورقي في القرن التاسع، لم تعد بهم من حاجة لقطعهم النقدية، ولذلك كان من دواعي سرورهم أن استورد اليابانيون منهم قطع النقد الفائضة لديهم. واستمر الصينيون لخمسة قرون تلت، في تزويد اليابانيين بكل القطع النقدية البرونزية التي يحتاجونها. وبما أن التجارة كانت تعتبر في اليابان مهنة شاقة، كما أن الاقتصاد هناك كان، على أية حال، أقل تطوراً منه في الصين، كان الطلب على النقد أقل. وقد لاحظ ماركو بولو نفسه عدم وجود تجار يغالمون بالقدوم من اليابان إلى البر الرئيسي، مما يعني أن التجارة الخارجية لم تبدأ بلعب دور في الاقتصاد الياباني حتى وقت متأخر.

وفي حوالي سنة 1600، أدى ارتفاع سعر الذهب إلى حدوث اندفاع بسيط نحو التعدين في اليابان، وذلك لموجهة الطلب المتزايد في الصين ولإرضاء رغبة الإمبراطور الياباني بالتباهي بسطوته. كانت السفن البرتغالية قد بدأت لتوها
في الوصول إلى البحار اليابانية، وبذلك بدأت التجارة تتطور بشكل متواضع. كان البرتغاليون يبادلون الأقمشة الحريرية الصينية بالفضية اليابانية، التي كانوا بيعونها في مراكش وملقا والهند لقاء التوابل، إلى أن قام اليابانيون بإيقاف عمل خط التجارة الثلاثي الرابع هذا بأن قاطعوا البرتغاليين. والسبب؟ هو أن البرتغاليين قد حاولوا تحويل اليابانيين إلى المسيحية (29).

وفي هذا الوقت تقريبًا، بدأ اليابانيون أخيرًا بإصدار نقد خاص بهم، إلا أن تلك العيّنات المحلية كانت نسخًا عن النقد الصيني حتى أنها كانت تحمل الحروف الصينية التي اتبعتها اليابانيون. كما بدأت اليابان بإصدار كمية محدودة من القطع النقدية الذهبية والفضية بأشكال بيضاوية ومستطيلة تشبه تلك الكتل التي كان قد تم تداولها كنقد لفترة قصيرة خلال العصور الوسطى. ولكن القطع اليابانية كانت ذات قيمة عالية جداً بلغت قيمة القطعة الواحدة ما يعادل طنًا من القطع النحاسية المدروسة يوميًا - بحيث أنها استُخدمت في معظم الأحيان في الصفقات الرسمية بين البلاطات (30). لقد كان بمقدور أحيان ياب أن تقوم بالدور بشكل أكثر فاعلية، وقد استمرت عملية تسهيل النقد في اليابان في تقليد القطع النقدية الأجنبية، حتى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعد وصول الأمير بيري، ولكن بدأ الآن تقليل العملات الأمريكية والبريطانية، وقد استُخدمت كلمة (بنك) التي تعني "قطعة النقد المستدورة" يابانية، للإشارة إلى الدولار أيضاً وكلمة (سن)، وتعني قطعة النقد النحاسية، للإشارة إلى السنة (31).

ونعود إلى السؤال الرئيسي: لماذا كان ذهب الغرب وفضته ينتقلان في اتجاه واحد نحو الشرق؟ وما الذي كان يحدث في آسيا ويؤدي إلى أن يسبغ
الناس على هذين المعدنيين الثمينين قيمة تعلو على الطعام والثياب والزخارف المنزلية التي كانوا يشحنونها بكميات كبيرة إلى الغرب؟

لقد قدمنا باقتراح أحد الأجوبة. فمن وجهة نظر الآسيويين، كانت كميات الذهب والفضة التي يستهلكونها تعتبر نقدًا ولكن بفهوم شديد الغموض. فلم يكن الآسيويون يعتبرون المعدنيين الثمينين شيئًا يمكن للناس استخدامه للمبادلة بشيء آخر سواء في نفس الوقت أو في لحظة ما في المستقبل بل إن الصينيين واليابانيين والهنود كانوا يعتبرون المعدنيين الثمينين بضائعًا - أي سلعًا ذات قيمة نافعة أصلية فيها تجعل تلك السلع جيدة بالاقتناء بعد ذاتها لا كوسيلة للدفع.

كان الذهب يستخدم في تزيين العروس ولصنع الحلي والزخارف، والأهم من هذا كله، للتخزين. وبالفعل، فقد كان طمّر الثروة في الشرق يعادل الاستهلاك الجلي للأنظار، وهذا يشبه، الطلب الذي لا يعرف الشعوب للساعات الذهبية الفاخرة في عصرنا الحاضر (32). إن وجهة النظر هذه بشأن الذهب تشرح السبب في أن آسيا كانت إسمنتة للمعدنيين الثمينين ولم تكن إحدى الدول التي عناها هيوم حيث لا يمكن تجميع النقد، شأنه شأن أي سائل آخر، إلى أكثر من مستويات المللائم. لم يكن الآسيويون يلعبون لعبة النقد.


ليس هذا كل شيء: فالندرة لها شأنها أيضًا. ويشير سميث إلى أولئك الأثرياء الذين لا يعتبرون أنفسهم أثرياء إلا عندما تتضمن ملكيهم لعلامات
الطريق نحو النصر

العنوان الحاسمة التي لا يستطيع اقتناءها أحد سواهم . . . أشياء كهذه، هم على استعداد لشراءها بأثمان أعلى من تلك الأشياء الأكثر جمالاً وفائدة، ولكن الأكثر شيوعاً (23). لم يكن أثرياء الآسيويين يشكلون استثناء لهذه القاعدة.

وأغرب ما في الذهب، هو أنه لم يمر وقت لم يكن فيه نادراً. لقد مرّت أوقات ازدادت فيها الكميات المتوفّرة من الذهب بأسرع من كميات الفضه، كما هبط سعر الذهب بالنسبة لسعر الفضة (هذا إذا نسينا الهبوط المثير في سعر الذهب بعد زوال حالة التضخم التي أصابت الاقتصاد العالمي في ثمانينات القرن العشرين)، إلا أنه ورغم كل شيء، ظل سعره على الدوام عالياً بحيث يدل على أن الذهب لا يغرق الأسواق على الإطلاق. فائونة الفولاذ تباع بأربع سنين، بينما يزيد سعر الذهب عن ذلك بأكثر من عشرة آلاف ضعف.

يبقى الذهب علامة مميزة للغنى. وبالتالي، فإن هالة الغموض المحيطة بالذهب كمخرز للثرية، والتي تعتمد بشكل حاسم على ندرته، قد أضافت تأله إلى الذهب بوصفه رمزاً للسلاطنة، سواء في ذلك أكان يزين هالة حول رأس قديم أم كان يكسو سقف قصر، وسواء أندلّى من الآذاك أم أحاط بالعنق، وسواء ملاً غرفة إمبراطور أسير أو أقربية للتخزين في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. لا شك بأن داريوس كان يقضي وقتاً رائعاً في حوض استحضاها.

وخاتمة المطاف، إن جشع المخلوقات البشرية وحماقتها كانا الدافع وراء هذه الدرامات رغم أن الطبيعة أسهمت بأن وزعت الذهب في أنحاء الأرض بشكل اعتباطي ودون نظام.

إن التخزين هو بمثابة بوليصة تأمين. وكما هو شأن بوليصة التأمين، فإن تخزين الذهب كلفته، لأن ذلك المعدن الخالص لا يعني أي مكسب ما. إلا أنك مع ذلك، تنعم بنوم أهناً عندما تدرك بأنك تتقني نوعاً من الوقاء الذي يحميك من فرصة حدوث كارثة تخشها. والقوة التي يتمتع بها هذا الدافع بين
الفلاحين والعمال والفقراء لا تقل عن القوة التي يتمتع بها بين الملوك والأمراء. ولكن بوليصة التأمين هذه تبقى فعالة ما استمر الآخرون في إسهام قيمة أسما على الذهب. ولكي يتحقق هذا الشريط الأساسي، فلا بد من أن يستمر اتفاق الناس مع بعضهم البعض، على أن الذهب شيء نادر.

كما وإن توزيع الدخل في آسيا يقوم جوياً ثانياً لسؤالنا المتعلق بذلك التوازن الغريب الذي جعل الذهب يستمر بالانتقال شرقاً، وجعل سلعاً مفيدة كالتوابل والحرير تنتقل إلى الغرب. إن الدلالات التي توصّل إليها الاقتصاديون المعاصرون تشير إلى أن متوسط ثروة الفرد في آسيا في القرنين السادس عشر والسبعين كان قليلاً من متوسط ثروة الفرد في أوروبا. ويقول آدم سميث نفسه أن الصين كانت من أغنى دول العالم وأكثرها خصوبة.

إن المعدلات الوسطية قد تكون خاضعة بشكل خطير عندما تكون الفروق فيها كبيرة. فالرقم الذي يمثل المتوسط الفردي في أوروبا قد يجعل قيمة ما ربما كان فيها إيجار على الأقل، أما مقياس المتوسط الفردي في الصين، أو في أي جزء من آسيا في ذلك الوقت، فهو يحجب حقيقة أن عدداً قليلاً جداً من الأشخاص كانوا يعيشون في جو من الرفاه والدعوة بينما كانت الغالبية العظمى من الجماهير تعيش في مستوى رهيب حتى بمعدلات أفرقت الطباق في أوروبا. لقد كان آدم سميث بليغاً فيما يتعلق بهذا الشأن. فلدي وصفه للظروف السائدة في كاثنوت، من أجل توضيح فكرته بأن الفقر في الصين كان يتجاوز كثيراً فقر الدول الأكثر بؤساً في أوروبا، كتب يقول:

«إن موارد الريزق التي يعثر عليها هناك هي من الندرة بحيث أنهم يتوقعون للحصول على أث_def النفايات التي ترمي من أي سفينة أوروبية. فأي حالة ولو جمعة كلب ميت أو قطة ميتة، مثلاً، مهمة كانت عنفة أو نتنة كانوا يفرحون بها كما يفرح أهل الدول الأخرى بالطعام المغذي.»
وتمكن الظروف كهذه، لم يكن البلاء الصينيون الذين يستهلكون الذهب يشعرون بأنهم يخسرون شيئاً من جراء شحنهم منتجات بلدهم إلى أوروبا، لأن الطبقة التي تتمتع بالامتيازات كانت جد صغيرة كما كانت تمسك بزمام الأمور بقوة بحيث أنه كان بإمكان أفرادها أن يستهلكوا بإسراف، وهذا ما كانوا يفعلونه عادة، دون أن يساعرون شعور بالتبذير. ومن ناحية أخرى، كانت أسواق الذهب في آسيا لا تعرف حدوداً، وذلك بغرض التباهي وللضمان ضد الحروب والثورات. وهكذا، فإن ما كان يبدو للمواطن الأولى مبادلة لا منطق فيها مع الأوروبيين، يتحول إلى مجموعة من الصفقات التي يمكن فهمها إذا نحن نظرنا إليه من زاوية التركيبة الطبقية والأدوات. ويمكن تطبيق ملاحظات مماثلة، رغم الاختلافات البسيطة، على اليابان والهند وممالك الجزر في المحيط الهادي.

وأما أن ماركو بولو لم يكن حائراً على إجازة جامعية في الاقتصاد، يمكن لنا أن نجد له عذرًا للمغالاة بالقول بأن دمج النقد الورقي للخان العظيم جعل العملية «رسمية وموثوقة كما لو أن [النقد] يصنع من الذهب الخالص أو الفضة الخالصة. إن النقد حقيقي.» ورغم ذلك، فإن تقسيمه للعملة الورقية في القرن الثالث عشر كان بارعاً بحيث أنه ألمح إلى قضايا سيتكرر أهمامنا بها في صفحات تالية من الكتاب، وهي مواضيع من نوع التفاعل بين القطع النقدية - أي النقد بشكله المعدني - والمال بأشكاله الأكثر هشاشة كالورق وقويد مسك الدفاتر والصور على شاشة الكومبيوتر. كما أن احترام ماركو بولو لدمغة كوبلاي خان على العملة المصنوعة من خشب شجرة التوت تطرح أسئلة مهمة بشأن النقد الذي تصدره الدولة وعلاقته بالمال الخاص الذي ينضم اليوم إلى ذلك الحجم الهائل من الأرصدة المحولَة، إما بشكل شيكات أو بشكل إلكتروني، من حساب مصرفي خاص إلى آخر.
إن دمغة كوبليا خان كانت تسريع المصداقية وخصائص الذهب والفضة على عملته الورقية. لا شيء سوى أن دولة كوبليا خان كانت القوة الوحيدة في الصين. لقد فات ماركو بولو أن يدرك تلك النقطة الجوهرية. فما من شخص في بريطانيا كان بإمكانه استعمال النقود الورقية الصينية ليدفع ثمن بانث من المشروبات في المطعم القريب، كما أنه ما من ملك فرنسي كان بإمكانه دفع فدية بتك العملة. وبالتالي، فإن تلك العملية لم تكن لها الخواص الحقيقية للذهب والفضة. والواقع، أنه ما من أحد خارج الصين كان سيديري ماذا يفعل بتلك النقود الورقية المصنوعة من خشب شجرة التوت، إلا إذا كان يخطط للذهب إلى الصين لشراء الحرير أو أولي الزهور. وفيما عدا ذلك، كانت عملية الخان لا تتمتع بأية قيمة خارج الصين.

إن الناس تطالب بأن يكون عملتها قيمة. بل إن المال دون قيمة، هو في الواقع، ليس مالاً، لأنه لا يقوم بوظيفة وسيلة الدفع كما أنه ليس بالشيء الذي يريد الجميع تكديسه أو اعتباره ثروة. والنقد المعدني، أو النقد الورقي الذي يمكن تحويله إلى معدن، يعتبر عادة أكثر قيمة من نظام يستخدم الورق فحسب. وكما يذكرنا ما توان - لين: «الورق يجب ألا يستخدم [كنغ] يستخدم فقط كرمز إلى القيمة الموجودة في المعادن أو المنتج». والإفتراض الكامن هنا هو أن كميات المعادن أكثر محدودية من الورق، ما يعني أن الأنظمة المعدنية تعني تحول النقد إلى شيء لا قيمة له.

إلا أن هناك تشابهاً ظاهرياً بين قيام كرويسوس بضرب كميات كبيرة من النقد الذهبي عن طريق استخراج الذهب من نهر باكتولوس وبين قيام إمبراطور صيني بتشييده مطبعة النقد. إن كلاً من كرويسوس والإمبراطور يسبب حدوث تضخم في كمية النقد المتوفر. لكن الفرق يكمن في النتائج الدولية. فقط قطعة النقد الذهبية بإمكانها شراء بانث من المشروبات في أي مكان بينما لا تستطيع قطعة النقد الورقية أجنبية القيام بتلك المهمة. ومع ذلك، ومن وجهة النظر
الداخلية، فإن أوجه التشابه بين كرويتسون والإمبراطور هي أكثر مما يتبدى
للوهلة الأولى، لكن العالم الخارجي هو من ينظر إليه بما يختلف
إن سياسات الخان العظيم قد بُنيت أن قوة الدولة هي العنصر
الاستراتيجي في وضع أساس القيمة والمحافظة عليها. فأوراق النقد المسماة
"كونتينينتالز" الصادرة عن حكومة المستعمرات الأمريكية خلال حرب
الاستقلال تحولت إلى صورة مجازية لشيء لا قيمة له، أما دولارات الحكومة
الفيدرالية، المرخصة بالدستور، فهي مقبولة منذ أكثر من مائتي سنة وخلال
جميع الحروب التي خضناها. إن ليديا وجنوة وفلورنسا والبردية لم تكن مجرد
مراكز قوة اقتصادية، ولكن وجدت فيها أيضاً حكومات محلية قوية قبل أن تقوم
بإصدار عملاتها الذهبية الشهيرة، ولكن هل سمع أحد بعملة ذهبية أصدرتها
مانشستر أو ليفربول؟ لقد قام الفرنسيون بتغيير نظامهم المالي في عدة
مناسبات خلال القرن، وقد يكون هذا هو السبب في أن الفلاحين الفرنسيين
قد عرفوا ببيعهم الفطري لتخزين الذهب. إن الباوند الإسترليني يتمتع بأطول
تاريخ متواصل بين العملات، كالملكية الإنكليزية تماماً. وبعد تفكك الاتحاد
السوفيتي، واجه الروس صعوبات في محاولة وضع أساس لقبول الروبل
عالمياً، أمّا بعد توحيد ألمانيا، فقد كسب الألمان الشرقيون ميزة تبديل عملتهم
بالمارك الألماني ذو الأساس الراسخ.

منذ أن تركنا أوفا وعملائه الفضية سنة 800 تقريباً، لعب الإنكليز دوراً
ثانوياً في قصتنا. لقد حان الوقت لتضيء إنكلترا في مركز الأحداث، لأن
التطورات التي حدثت هناك خلال السنوات ما بين 1700 – 1801 قد أدت إلى
تعاظم دور الذهب بشكل أساسي في النظام المالي، وإلى إضفاء الصبغة
المقبرة الآسيوية وابتكار هيبين تسونغ غير المقصود الرسمية عليه، كما أدت إلى صياغة شكل التركيبة العامة للاقتصاد العالمي كما نعرفه اليوم. وفي سياق استرجاع تلك الأحداث سيرتدد في أسماعنا أصداء ابتكار هيبين تسونغ غير المقصود للنقد الورقي، لأن الحدث الرئيسي هنا جاء أيضاً دون تخطيط كما أن نتائجه كانت بنفس القدر من الأهمية التاريخية.
التحوٍّل الكبير
في سك النَّقد وآخر السحرة

في سنة 1661، أصدر الملك تشارلز الثاني، ملك إنكلترا، قراراً كان قد اتخذه بناءً على نصيحة مستشاريه، يقضي باعتماد طريقة مختلفة كلباً لتصنيع القطع النقدية - وهو استخدام الآلات بدل الطرق اليدوية التقليدية. لم تكن الطريقة المذكورة أداة تم اختراعها اليوم للاستخدام في اليوم التالي. فالتغيير التقني غالبًا ما يؤدي للقضاء على العادات القديمة. وقد قاوم العمال والمسؤولون في الدار الوطنية لسك النقد، الذين كانوا يكسبون العيش من العمل حسب الطريقة القديمة، بشراسة فكرة إدخال أي تعديل على طريقة صنع القطع النقدية. رغم قرار الملك، إلا أن إرساء قواعد الطريقة الجديدة بشكل كامل كان يتطلب انتظار أكثر من ثلاثين سنة، ولم يحدث ذلك إلا بعد أن فرضته ضرورات أزمة مالية.

وقد حدث في أعقاب تلك الأزمة، أن قررت أسواق المعادن الثمينة في بريطانيا، فجأةً ودون سابق إنذار، استبعاد الفضة وإحلال الذهب كمقياس لقيمة الباوند الإسترليني. ودون أن يقوم أحد بتخطيط تسلسل الأحداث هذا، سنرى

269
الطريق نحو النصر

270

أن تلك الأحداث قد أدت، خطوة فخطوة، وأعتباراً من قرار تشارلز سنة 1661،
إلى إنشاء مجموعة من المؤسسات، التي لا يمكن المسالب بقدرتها، أقامت
على أساس دور مركزي للذهب. وقد فُقد لتلك المؤسسات أن تحكم اقتصاد
العالم خلال القسم الأعظم من القرنين التاسع والعشرين. وهكذا، ورغم
أن القصة تبدأ هنا بالتركيز على الفضي، إلا أن الخيوط الذهبية قد خالطت
نسيجها من البداية وحتى النهاية.

كان الليديون وقدماء الإغريق، وهم أول من طرح القطع التقليدية للتبادل،
يقومون بطرق هذه القطع بيدواً، قطعة قطعة. وإذا أخذنا بالاعتبار ملايين القطع
التقليدية، التي تم إنتاجها خلال السنوات الألف التالية في كل أنحاء أوروبا وفي
الشرق، نشعر بالدهشة لأن أحدًا لم ينجح في تطوير طرقية أسرع. ولكن أحدًا
لم يفعل ذلك. ومن حيث الواقع، كان الدافع لإحداث تغيير يتطلب أكثر من
 مجرد الرغبة في الإسراع بالإنتاج. فمنذ البداية الأولى لسك النقد، كانت
الحروف النامية للقطع التقليدية المطبوعة بليد تغري الناس بقص أو حاك قطع
 صغيرة من المعدن يمكن تجميعها حتى تصبح الكمية كافية لصهرها. وتحويلها
إلى سبيكة ثم يقومون بإعادة بيعها إلى دار سك النقد لصنع كمية جديدة من
القطع التقليدية. كانت العملية مربحة بحيث لم يكن بالإمكان وضع حد لها عن
طريق العقوبات الصارمة التي كانت تُطبق على من يقومون بذلك لدى ضبطهم
متلبسين. وفي القرن الثالث عشر، كان اليهود كثيراً ما يتهمون بقص حواف
القطع التقليدية حتى لدى كونهم أبرياء. وفي سنة 1270 وحده، تم ضرب أعناف
280 يهوداً بسبب تلك الجريمة(1).

ورغم تأثير عملية الاقتطاع هذه على العملة، استمرت الطرق التقليدية
لسك القطع التقليدية دون أن تغير حتى بداية حكم المملكة البيزنطية ملكة
إنكلترا، فقد قام رجل يدعى إيلوي ميستريل بإجراء تجارب لاستخدام الخيول في إدارة الآلات التي تقوم بدمغ القطع التقليدية، ولاستخدام تلك الآلات في إعادة تشكيل حواف القطع التقليدية بحيث تتضح عملية الاصطدام على الفور.

ورغم براعته، لم يلق ميستريل الكثير من الحماس لقاء جهوده وصرف من العمل سنة 1572. لم تكن تلك آخر أخباره، فقد أُعدم شنقاً سنة 1578 بتهمة التزوير.

مع ذلك، شجعت جهود ميستريل آخرين على الماضي بالمحاولة. ففي عشرينيات القرن السابع عشر، نجح نيكولاس بريبو، وهو الموظف الرئيسي المسؤول عن النقش في دار سك النقد في باريس، في التوصل إلى أسلوب عملٍ لإحباط مساعٍ من يقومون بقص حواف القطع التقليدية. كانت طريقته تقوم على جعل حواف في القطع التقليدية إما بشكل حبيبات أو بتغطيتها بالنقش مما يجعل عملية الاصطدام واضحة للعيان فورًا وهمها كانت القطعة المقصودة صغيرة الحجم. لم يحاوله الحظر: رفض المتمسكون بالأساليب القديمة التجاوب معه، مما جعل بريبو نفسه، لا من يقومون بقص حواف القطع التقليدية، يعيش حالة من الإحباط.

لم يكن بريبو مستعدًا للاستسلام. ففي سنة 1625 ذهب إلى بريطانيا، حيث بدأ بإنتاج ماغرف بالقطع التقليدية المحززة في دار سك النقد في البرج في مدينة لندن. وهنا أيضاً، واجه مقاومة من السلطة ذات الترتيب الهرمي في دار السك. فقد كان ضارب عمله يталقون أجورهم حسب وزن القطع التقليدية التي ينتجونها، بالباوند، ولم يكونوا على استعداد للتخلي بسهولة عن الكثير من معدتهم لصالح رجل فرنسي وبرجع. وخلال الفترة 1631-1632 كان كل ما استطاع بريمو إنتاجه هو 26 باونداً من قطع النقد الذهبية و211 باونداً من قطع النقد الفضية تقريباً، وذلك بالمقارنة مع ما يزيد على أربعة آلاف باوند من الذهب وخمسين ألف باوند من النقد. جرى إنتاجها بالطرق التقليدية، وبحلول
المرحلة نحو النصر

الفترة 1638-1639 كان إنتاج بريو من قطع التقد الفضية يكاد يصل إلى ألف باوند، ولكن ذلك كان ما يزال يعتبر جهداً ضئيلاً، مما يوحي بأن قطع التقد التي كان ينتجها بريو كانت تصنع بيدوية لا بواسطة الآلات. احتفى بريو عن الأنظار مؤقتاً اعتباراً من سنة 1640 تقريباً وحتى ستينات القرن السابع عشر.

وفي سنة 1645، قام الفرنسيون أخيراً، بعد أن فكروا ملياً، بإلغاء المطرقة في دار سلك التقد في باريس واستعفاوا عنها بالآلات تجرها الجياد وتؤدي العمل بكماله من سحب المعدن إلى دمغ الأشكال على وجه القطع التقليدية وتحريز الحواف. وذلك لإحباط جهود من يقومون بقص تلك الحواف. وقد أدى نجاح تلك الطريقة إلى قيام الكمونث الإنجليزي بدعوة بير لوندو، كبير المهندسين في باريس، لاقتفاء خطي بريو والمجيء إلى لندن. سمحت السلطات في دار السلك للوندو بإنتاج قطع تقليدية ذات حواف محززة، ولكن من جزء صغير فقط من كنز فضي ضخم كان الإنجليز قد نهبوا من سفينته إسبانيا ثم أمرها، أما الكميات المتبقية من القضية، فقد تم تحويلها إلى قطع تقليدية بطريقة الطرق البديوية.

انتهت القصة نهاية سعيدة. فلدى استرجاع تساريل الثاني لعرش بريطانيا سنة 1660، تسارعت عملية التغيير، فقد تم استدعاء بريو إلى لندن مرة أخرى، وأُدرِم عقد مع لوندو لمدة 12 سنة، وجزء في القرار الملك تساريل، بناء على نصيحة مستشاريه، سنة 1661، «يجب أن تضرب كافة القطع التقليدية بواسطة الآلات بالسرعة الممكنة، وأن تكون ذات حواف محززة أو مغطرة بالكتابة». توفي لوندو سنة 1672، قبل أن تتم مدة العقد، لكنه خلال عمله في دار سلك

(9) الكمونث الإنجليزي هو الحكومة التي كان يرأسها أوليفير كرومويل الذي استولى على الحكم في بريطانيا بعد إعدام تشارلز الأول في وارهول في 30 كانون الثاني 1649. أعيدت الملكية، تحت حكم تشارلز الثاني ابن تشارلز، سنة 1660.
التقّد جعل ضاربي العملة خاضعين له تماماً كما جعلهم يقسمون على الحفاظ
على سرية ما تعلموه منه
d9).

إضافة إلى لما سبق، أصدر الملك تشارلز الثاني ترخيصاً عشية عيد الميلاد
سنة 1663 يقضي بضرب قطعة ذهبية جديدة يجري تصنيعها بالكامل بواسطة
الأملاك. وسيران ما عرفت هذه القطعة باسم الجنبي، لأنها كانت
مصنعة من ذهب تم استيراده من غرب أفريقيا عن طريق شركة إفريقيا التي كانت
قد أنشئتها حديثاً. وقد جاء الترخيص الذي أصدره تشارلز بقعة القطعة التقديمية
الجديدة على أنها تساوي باونداً إسترلينياً واحداً (اثني عشر شلنًا من الفضة).
كانت قطعة نفيسة من الذهب تزن حوالي ثمانية غرامات، أو ربع أونصة، أي
أكثر من ضعف وزن الغينوين أو الفلورين اللذين عُرفتا في القرن الثالث عشر.
وكان من المناسب طبع صورة فيل صغير على الجنبه، فقد كان شعار شركة
إفريقيا(10). وحفر على الحواف شعار: Decus et Tutamen، ويعني: شجاعة
وحماية، ويعتقد أن ذلك الشعار كان مكتوباً على مشبك محافظة الكاردينال
ريسيليو، الذي كان راعياً لبلوندو. وبعد ظهور الجنبه، تبعته إصدارات جديدة
من قطع النقد الفضية التي صنعت بتلك الطرق(11).

كانت القطع التقديمية البديعة الجديدة، بتصميمها الأنيق وحوافها
المحززة، نقيضاً جلياً للكل القطع التي كان يجري تداولها في بريطانيا لمدة ستين
سنة منذ أن أعيد سك النقد سنة 1601. فقد كانت القطع الأخيرة بدلاً، جرى
إقتطاع أجزاء منها لمؤثرات متناثرة، كما كانت مهترئة بصورة مزراً لطول عهدها
بالتداول. ورغم ذلك، فقد استمر الناس في تداول القطع التقديمية المهترئة لأن
أي شخص كان يعيدها إلى دار سك النقد لاستبدالها بقطع جديدة كاملة الوزن
كان يحصل على قيمة أقل من القيمة الإسمية التي كانت مطبوعة عليها.
ورغم أن الأشخاص الذين كانوا يقومون بقطاع أجزاء من القطع النقدية كان يجري إعدادهم (بأعداد كبيرة) استنادًا لأحد المصادر المعاصرة، لم يكن حبل المشنقة ليبدو رادعًا كافياً يحول دون اللجوء إلى تلك الوسيلة البسيطة والسهلة للإثراء. ولم تتباطأ عملية قص أجزاء القطع النقدية، وبخاصة من قطع نصف الكرواين (شلنن وست بنساس) والشنن التي كانت أكبر حجماً، وأكثر سماكة من فئات العملات الأصغر. وفي سنة 1652 قدَّر بلويندو أن وزن قطعة النقد الذهبية القديمة الوسطى كان يقل بنسبة 20-30% من وزنها الأصلي. وكانت نتيجة حسابات هوبتون هينيس، الذي كان مدير التحليل والتقدير في دار سك النقد، أن كيساً من القطع النقدية ذات القيمة الأسمية الكلية البالغة 100 باوند استرليني كان وزنه يعادل في سنة 1695 نصف وزن الكيس في سنة 1686.

وعلى نحو مارآ، أسدى الأشخاص الذين كانوا يقومون بقطاع أجزاء من القطع النقدية، خدمة عامة، وذلك لأن تلك القطع أصبحت، بمرور الوقت، غير متساوية من حيث السماكة والوزن، كما أصبح شكلها المستدير أقل انتظاماً. وكانت ملاحظة هينيس أن هؤلاء الأشخاص كانوا يقومون بحك القطع ببراعة بحيث أصبحت "في مثل انسجام ونوعة القطع الخام في دار سك النقد قبل أن يتم ضربها". ويروي صامويل بيبس طريقة عن أحد العمال في دار السك كان يكسب أرباحاً عن طريق قيامه بضرب قطع نقدي مزيفاً من فئة الغروات كانت بمث جودة الغروات الحقيقية التي كان يجري تداولها إن لم تكون أفضل. كانت الغروات قطع نقدية صغيرة تساوي أربعة بنساس، وكانت ثلاث غروات تساوي شلنن واحداً. ألقى القبض على العامل لكن لم يتم "شنقه أو حرقه (لأن) أسلوب الغش كان متقدماً... ولم يؤد إلا إلى ضرر لا يذكر للناس بما أن النقود كانت بمثل جودة النقود المتدابرة".
بالإضافة للصعوبات المتعلقة بنوعية سك التُّقد، نشأت مشاكل كانت تتعلق بنسبة أسعار الذهب لأسعار الفضة. فخلال النصف الأول من القرن السابع عشر، أغرقت مناجم الفضة الضخمة في المكسيك والبربرو أوروبا بإنتاجها بكميات جعلت سعر الفضة هناك يبدأ بالانخفاض. وبذلك كان على الشخص الذي يريد استبدال الذهب بالفضة أن يعرض كميات متزايدة من الفضة للحصول على كمية لا تغبر من الذهب - وبعبارة أخرى، كانت أونصة الذهب تتطلب مقابلها كميات متزايدة من الفضة. وفي هذه الأثناء، كان سعر الفضة في الهند خلال النصف الأول من القرن السابع عشر عالياً بحيث لم يكن الأمر يتطلب أكثر من تسع أو عشر أونصات من الفضة، وذلك بالمقارنة مع خمسة عشرة أونصة في بريطانيا، لشراء أونصة واحدة من الذهب. وفي الواقع، كان سعر أونصة واحدة من الفضة في الهند أعلى بكثير من مقدار التُّقد الذي كان بإمكاني الإنجليز الحصول عليه لو أنه أحضر أونصة من الفضة إلى دار سك التُّقد.

كانت اقتصادية مجال الأعمال هذا لا تقاوم. فقد ارتفعت صادرات الفضة ارتفاعاً كبيراً، وكان يتم شحن معظم كميات الفضة بواسطة شركة الهند الشرقية. وكان التجار والمصنعين الإنجليز يشكون بحرارة من أن الشركة لم تكن تفي البضائع الإنجليزية حقاً، وخاصة الأقمشة الصوفية التي كانت تسمى: "زهرة تاج الملك، دوطة المملكة، العائد الرئيسي للملك... ذهب أوفيرو وحليب وشهد كنعان، وزجرب الهند الخاصة بإنكلترا"(16). ولم يكن الهند، لسوء الحظ، بحاجة للأقمشة الصوفية، لينقلهم على الفضة ولم ينقطع.

ازداد الضغط من أجل رفع سعر الفضة في دار سك التُّقد وذلك للحفاظ على كمية أكبر منها داخل البلاد ولتأمين كمية أكبر من قطع النقد الفضية. واعتباراً من كانون الثاني 1690 ولغاية كانون الأول 1695، لم يتجاوز التُّقد المضروب من الفضة قيمة 19,383 باوندا إسترلينيا (17). كان المال من الندرة
الطريق نحو النصر

276

لدى قامت الحكومة عن طريق إصدار بيان برفع القيمة الأساسية لقطع النقد
الفضية الأجنبية بهدف بناء الناس عن تصديرها. وفي هذه الآلتين كان الإقبال
يتزايد على الذهب، لأن إيدال الذهب بالفضة التي سيتم تصديرها إلى آسيا كان
 مصدر ربح كبير. كان ذلك أحد العوامل المؤدية لرفع سعر القطع النقدية من فئة
الجنيه في السوق إلى ما فوق القيمة الرسمية المعلنة والبالغة عشرين شلنًا.

كانت النتيجة أن الثورة الهائلة التي أحدثها تشارلز الثاني في أساليب سك
النقد والابتكارات المرتبطة بها لتذبذب شؤون العملة انتهت دون أثر يذكر. فقد
اختفت معظم القطع النقدية الجديدة داخل الحزام أو تم شحنها إلى آسيا
نظراً لأسعارها الباهظة بدلًا من استخدامها كمعلول إكليري. وتابعت العملة، في
هذه الآلتين، انخفاضها، نظرةً لاستمرار تشغيل ظاهرة اقتيط أجزاء منها، إلى
الحد الذي جعل عدداً متزايداً من القطع النقدية غير مقبولة في التجارة أو في
تسديد الديون. فإذا كان إنكلترا أن يصبح لديها عملة ذاتية للاستعمال اليومي
ولتكديس الثروات، لابد إذاً من إجراء إصلاح كبير.

كانت العقبة الكبرى أمام التحول الشامل لإعادة سك النقد هي القلق
بشأن أن سيتحمل كلفته الفرق بين القيمة الأساسية لقطع النقدية وبين قيمتها
الحقيقية المبنية على أساس وزنها المضاعف. وحذر بلوندو من أنه كلما طال
انتظار السلطات، كلما ازدادت الأجزاء التي يجري اقتيطها من القطع النقدية
وبالتالي زادت فداحة الشم الذي سيضيع في نهاية الأمر. ورغم ذلك تلكات
الحكومة طويلاً في معالجة المشكلة بحيث أطيح بعائلة ستيوارت، وعندما
وجَّهت الحكومة الملكية انتباهها أخيراً للقيام بذلك المهمة، سنة 1696، كان
ويليام وماري ترتعيان على العرش.

وقد سبق قرار البلد بسك النقود، مباشرةً، أحداث هامة. وكمتعدد كانت
تلك الأحداث تمحور حول الحرب، وفي هذه المرة كان الأمر يتعلق بجهود كبير لفترة، أو على الأقل لاحتواء، لويس الرابع عشر ملك فرنسا، الذي كان أكثر القادة الأوروبيين عدوانية منذ عهد الرومان وحتى أيام نابليون، اندلعت الأعمال العدائنة سنة 1689 وسريعاً ما تركت آثارها المدمرة على خزينة الدولة.

وبحلول سنة 1697، كان ويليام الثالث يرحب تحت وطأة دين يفوق العشرين مليون جنيه. استطاعت الضرائب والقرود الخاصة وتنظيم البنك رفع العائدات ولكن ليس إلى الحد الكافي. كانت نتيجة هذا العجز إنشاء بنك إنجلترا، وهي صفقة غير عادية بين الحكومة ورجال «ذوي مكانة» كانوا مساهمين في البنك (واعتباراً من ذلك الوقت كان استعمال حرف الـ«س» في الاسم الاستهلاكي الكبير في أول الكلمة يشير إلى أن المقصود هو ذلك البنك).

وبموجب هذا التدبير، كان البنك سيقوم بإقراره الحكومة 1,2 مليون جنيه بفائدة متوسطة تبلغ 8٪، مقابل إنشاء مؤسسة تكون أول شركة خاصة تقوم بالعمل بشكل شركة محدودة، أو ما يدعى بشركة محاطة - ضمن مجال المصارف الذي كان يتنامى بسرعة - أي ما يشبه تماماً المؤسسات المعاصرة.

ثبت فيما بعد أن تأسيس البنك كان خطوة شديدة الأهمية في تاريخ بريطانيا، لأن تلك المؤسسات استطاعت بمرور الوقت أن تزيد من ثروتها - ومن قوتها حتى - بشكل مطرد على النظام المصرفي والاقتصاد عموماً، وعلى مخزون الذهب وعلى علاقات بريطانيا المالية مع العالم. وفي السنوات التي تلت أصبح الاسم الشعبي للبنك "عجز شارع ثريد نيدل"، وهو تعبير كان معناه يتفاوت حسب الظروف ما بين لقب للتحبوب وبين التعبير المرير عن الازدراء.

(*) كانت شركة الهند الشرقية الهولندية، التي تأسست سنة 1602، أول شركة محاعة دائمة. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر، كانت تطور شركات الصرافة التجارية المحدودة في الولايات المتحدة أسرع منه في بريطانيا.
كانت تلك، على أية حال، مجرد خطوة واحدة في حركة تطور واسع
للنمو الاقتصادي والحركة المالية المتناولة في بريطانيا، وقد أطلقت هذه الحركة من عقولها بعد أن حسمت "الثورة المجددة" في سنة 1688، وإلى الأبد، الانتساعات الدينية المحيطة بالملكية وسمحت للبلاد أخيراً بالإصراف للأعمال.(*) ولدى تشارف توسع الاعتمادات في مجال الاقتصاد البريطاني، كانت النتيجة الحتمية السريعة هي تضخم الأسعار الذي أثر على كافة السلع، ثم على المعادين الثمينة، وأدى في النهاية إلى حدوث موجة من المضاربات في سوق الأسهم الذي كان في أول عهده. وكما يحدث دائماً في أجزاء كهذه، تطالت الجماع الجشعة ودون حذر عداً لا يحظى من الإصدارات الرائفة في سوق كانت تبدو فيه خسارة المال أمرًا مستحيلاً. ويتحدث المؤرخ الاقتصادي تشارلز كيندليبرغر عن: "عرض قدمته عدة سيدات . . . لصناعة وطبع ورسم وصباغة أقسمت قطنية خام"(19). (السيدات اللواتي قدمن العرض لأبد وأنهن كن Robinson يرتدن تلك الأقسمت). أما دانيال ديفو مؤلف كتاب "روبنس كروزو"، فقد أصدر كراساً وصف فيه "التجارة المخزينة" على أنها تجارة "لا يستطع رجل أن ينكر أنها شبكة كاملة للاحتيال. . أساسها الدجل، أنجبها الخداع وغذتها الحيلة والغش والتملقات والتزيف والكذب والأوهام.. تصطاد خسائرها نتيجة ضعف أولئك الذين كان يشتبه بهم الخيل صعوداً أو هبوطاً.(20).

(*) انظر بيرشتين (1996)، الفصل 5، من أجل مناقشة مستفيدة للاقتصاد والتطور المالي في إنكلترا في القرن السابع عشر، بما في ذلك تأسيس شركة لودи للتأمين.
وكما يحدث في عصرنا، أُدُّت مشاعر القلق إلى «اللجوء إلى النوعية»، بدأ الناس بالتحول عن قطع النقد الفضية إلى الجنيهات، حتى ولو اضطروا لدفع الفرق وذلك لحماية قيمة موجوداتهم.

في آذار من سنة 1694، كان الجنيه يبلغ بـ 22 شلنًا، ولكن بعد سنة ارتفع سعره إلى 25 شلنًا. وصل سعر الجنيه إلى ثلاثين شلنًا في حزيران من سنة 1695، وأدى ذلك للاندفاع إلى إحضار الذهب إلى دار سك النقد لضربه بشكل جميِّع الجنيهات، الأمر الذي رفع سعر الذهب من ثمانين شلنًا إلى 109 شلنات. وعند هذه المرحلة أدى الزيادة الكبيرة في كمية الجنيهات المتوفِّرة إلى التخفيف من حدة ارتفاع سعرها. في سنة 1695 تم ضرب 750,000 باوند من الذهب، بالمقارنة مع 65,000 باوند في السنة السابقة. وفي نفس الوقت، كانت تلك الفقرة في سعر الذهب سببًا في أن جعلت الجانب الآخر من الصفقة مكملًا جدًا بحيث لا يبرر استمرارها. وكان لدى الحكومة سلاحًا آخر ترميه به المضاربين: فقد أعلن محصلو الضرائب أنهم لن يقبلوا أخذ الجنيهات لدفع الضرائب بقيمة تصل إلى ثلاثين شلنًا.

وأخيراً، أدت المضاربات بالجنيه إلى إقناع السلطات بأنها لم تعد تستطيع تأجيل عملية إعادة سك النقد. فقد كانت الأمور قد وصلت إلى حدّ لم يعد فيه تصل أية قطع نقدية فضية قديمة إلى دار السك لضربها، لأن وزنها كان ضئيلاً. لدرجة أن كمية القطع الفضية الجديدة المقدمة بدلاً عنها ستكون ذات قيمة اسمية أقل بكثير من القيمة الفعلية للفقطع القديمة بحيث تصبح عملية التبادل غير عملية على الإطلاق. وكان رأي السير دادلي نورث، وهو خبير معاصر: «هناك خشية كبيرة من أنه في حال لم تؤخذ قطع النقد التي تم اقتطاع أجزاء منها، فإنَّ يكون هناك نقد على الإطلاق».

\[21\]

\[22\]
الطريق نحو النصر

280

ومع أن إعادة السكّ شغلت اهتمام السياسيين خلال القسم الأعظم من
تسعينات القرن السابع عشر، إلا أن مسلسلًا طويلًا من التقارير واللجان
البرلمانية لم ينجح إلا في إصدار مجلد ضخم مليء بالكلام ولكن دون أن يتم
إصدار تشريع. وبدأ التحول من الأقوال إلى الأفعال، أخيماً، في أيلول من سنة
1695 عقب نشر «مقالة حول تعليل أخطء النقد القضية» بقلم ويليام لوندز، وهو
موظف حكومي مخضرم وأمين الخزينة." كتبت المقالة وثيقة مهمة تتبع فيها
لوندز، بتفصيل دقيق، كل تأريخ سكّ النقد الأنكليزي على مدى 629 سنة
اعتبارًا من الغزو النورماندي.

وعلى أساس التحليل الذي قام به، أوصى لوندز بالاستعاضة عن قطع
النقد التي تم اقتطاع جزء منها بقطع قطعة تم ضربها حديثًا. وكان على القطع
الجديدة أن تعكس القيمة المتناقصة للفضة في القطع المقطع منها التي يجري
تسليمهما: أي أن قطع السكّ الفضة الجديدة يجب أن تحتوي 8/8 فقط من الفضة
بالمقارنة مع قطع السكّ القديمة التي ستحل هي مكانها. كانت تلك الخطوة
تعادل رفع سعر الفضة في دار السكّ، لأن أي شخص كان يحضر كمية معينة
من الفضة إلى دار السكّ لضربها، سيتلقي الآن قطع مئات أكثر بـ 25% مما
كان يعتلقه سابقاً.

كانت حجة لوندز أن الضرر قد حصل، وأن هذه الخطوة ستؤكّد ببساطة
ما يعرفه الجميع. لذا لا يعدّ هذا السؤال الموقف؟. فبدون هذا التغيير،
لا شك بأنه لن يكون هناك من يحضر فضة إلى دار السكّ لضربها. وفي حال

(*) لقد تم اختصار النقاش الذي تناوله بحكم الضرورة. تركيز معظم الخلاف حول ما
يغني فيه بشأن السعر الرسمي للفضة، وهذا ما تم حذره معظمهم فيما بعد. من أجل
وصف رسمي واضح للجدال والقرارات المتعلقة بتلك الأمور، انظر لي (1965)،
الصفحات 83 - 107.
التحولات الكبرى في سك النقد وآخر السحرة

 حدوث نقص في قطع النقد التي ستتغذى لقاء السلع أو لتسديد الديون، ستتكمش حركة العمل وسيناقض الإنتاج. وليس هناك أي عار في القيام بذلك: فالملكة الإيزابيث العظيمة نفسها قد خطرت تلك الخطوة من حيث الأساس في السنة الثالثة والأربعين من فترة حكمها. وأكد لوندز أيضا أن إعادة السك يجب أن لا تنتظر إلى ما بعد انتهاء الحرب، لأن خطوة من هذا النوع لا توجل شفاء الداء الذي قد يقضي علينا قبل أن يبدأ مفعول مثل هذا العلاج." (24)

 وقد اصطدمت توصيات لوندز على الفور بمعارضة تشارلز مونتاغو، وزير المالية، وعضو مجلس الوزراء الذي يعمل لندز تحت إمرته. كان مونتاغو يحظى بدعم قوي من الفيلسوف المرومي جون لوك. كان لوك غارقا في الأنشطة السياسية لأعوام طويلة، كما كان أحد المساهمين الأصليين في بنك إنجلترا، لكنه أصبح أيضا أحد أبرز أنصار "عصر المحقق"، بدأ صيته ضمن هذا المجال بالانتشار عندما كان في الثامنة والخمسين من عمره، وذلك بنشره سنة 1690 لمقالاته "مقالة حول الفهم البشري". كان موقفه المعارض لإعادة سك النقد، رغم المنطق المدروس الذي يغلبه ظاهريًا، مفعمًا بالانفعال.

 قدم لوك نفسه على أنه رجل خبير بالنقد المعدني السليم، رجل لا
يحتمل البث بالأوزان والمعايير الرسمية التقليدية للنقد الإنجليزي، مهما كان
الضرر المحسوس الذي قد تكون النقود قد عانت منه في تلك الأثناء. ورأى
لوك، أن القطعة التقديمة التي كتب عليها "شلن واحد" كانت شلنًا، وأن فكرة أن
القطع التقديمية قد اقتطع منها، إلى الحد الذي يجعلها شبحًا لذاتها السابقة، كانت
فكرة لا علاقة لها بالأمر. إن الشلن يمثّل وزنا محددا أمن الفضة، ويجب أن
يستمر في أن يمثّل ذلك الوزن المحدد إلى الأبد. والطلب من حامل النقد أن
يبدل قطع الشلن القديمة بأخرى جديدة تساوي أقل من شلن تعادل مصادرة
الحكومة للأملاك الخاصة، وأشار لوك إلى ذلك الاحتمال بسخرية بقوله

وأضاف لوك إلى حجه قوله أن بريطانيا كانت تخسر الفضة لصالح الدول الأجنبية، وأن الحل المناسب هو تخفيض الطلب على الورادات، حتى ولو كانت البلد في حالة حرب. وشببه الأمر وكأنه «مزرع ريفي يعيش ضمن نطاق محدد، يزيد من مخزونه عن طريق الدأب والاقتصاد، لا يجد نفسه تحت وطأة الذين في آخر السنة بل لديه دائماً رصيد يتميّق له بعد إجراء حساباته»(27).

و هنا كان لوك، مرّة أخرى يتوّقع حدوث تزاعات في المستقبل بشأن تلك القضايا. فخلال الحرب مع نابليون جرى تذكير وجهة نظر القائلة بأن التخفيف هو الدواء الأمثل لتخفيف المعادن الثمينة إلى الخارج، وقدّر لوجهة النظر هذه أن تصبح الاستجابة السائدة لمعيار الذهب في القرن التاسع عشر. وقد كان هذا المبدأ هو المحرّك للقرارات في السياستين البريطانيّة والأميريكيّة في هاوية الركود الكبير سنة 1931 كما كان أحد الأسباب الرئيسية وراء الانكماش الاقتصادي العالمي المدمر في ثلاثينات القرن العشرين. وأخيراً كان لوك شديد القناعة بأن قبول تخفيض العملة بشكل الذي كان ينادي به لوندز سيقدم و بكل بساطة، تبريراً لافتراء ذلك الفعل المربع مرّة بعد مرّة خلال السنوات القادمة، أو حتى «خلال الأسبوع القادم»(28). كان رأي لوك رجع إلى بيان كان قد صدر في القرن السابع عشر يناهض فكرة تخفيض قيمة العملة، وقد جاء في تشبيه مجازي أخذ لمسير روبرت كوتون: «إن إضعاف العملة ليس سوى تحول مؤقت، كمن يقدم الشراب لشخص مصاب بالاستشفاء لجعله أكثر تورماً»(29).

كانت حجة لوك في قضيته أضعف من حماسه، لكن حماسه كان فصياً
التحول الكبير في سك النقد وآخر السحرة

ومقعاً(**). بريح مونتاجو وولوك القضية. فالشلنات البالية سيتم استبدالها حسب قيمتها الأصلية بآخرى جديدة، وكان على الخزائن أن تحمل الخسارة - وبالتالي سيتحملها دافع الضرائب في نهاية الأمر. أصبح الوضع مهينًا الآن لبدء عملية إعادة السك(3).

كان لدى إنكليز القرنين السادس عشر والسابع عشر ولغ غير عادي بإطلاق صفة كبير عل الأحداث الهامة «مهمة كان الحدث» فقد دعي هجوم الملك هنري الثامن على الوضع السليم للعملة بالتفخض الكبير. وعندما قرر أعضاء البرلمان، سنة 1641، أن يصارحوا الملك تشارلز الأول بما يظنون في حكمه، أطلقوا على قرارهم اسم الاحتجاج الكبير، أمّا معركة الإطاحة به، التي بدأت في السنة التالية، فقد عرفت في ذلك الوقت باسم التمرد الكبير (وتمسّى اليوم بالحرب الأهلية). والوباء الذي ضرب إنكلترا سنة 1665 وقتل مائة ألف شخص، قبيل بدء هذا الفصل من قضتنا، دعي بالوباء الكبير. والحريق الغضب الذي دمر معظم مدينة لندن في السنة التالية يشار إليه بالحريق الكبير. وعملية التحول في سك النقد التي بدأت في نهاية سنة 1695 أصبحت تعرف بالتحول الكبير(2).

إن تنفيذ تحوّل كبير في سك النقد، هو عملية في غاية التعقيد، لكن في هذه الحالة، ثبت أنها عملية في غاية الفظيع أيضاً. ظهر أول بيان للملك في

(*) إن القضايا المتعلقة بذلك معقدة وتطلب جذور ما تعنيه بالمال والمعيار. لمعرفة النقاش الكامل حول كلا جانبي الموضوع، انظر مقاطع لي (1963)، المذكورة سابقاً، الصفحات 133 -135.

(**) لا يزال الإنكليز يشيرون إلى الحرب العالمية الأولى بالحرب الكبرى.
كانون الأول سنة 1695، وجاء فيه: "إن اللوردات الروحيين والدنيويين، والفرسان والمواطنين والنواب المجتمعين في البرلمان، بعد أن تدارسو الأذي الكبير الذي ترزح مملكتنا تحت وطأته، ونظراً لأن قطعة النقد، التي يجري الدفع بموجبها يجري الاقتطاع منها ... فإن الطريقة الأكثر فاعلية لوضع حد لهذا الشر هو منع تداول قطعة النقد تلك". ثم يمضي البيان ليحدد سلسلة من التواريخ لا يمكن بعدها قبول الدفع بالقطع النقدية المقتطع منها إلى أي كان إلا لدفع الضرائب والفوائد للملك. وبحلول 2 نيسان 1696، "لم يقبل نقد مقتطع كهذا ... للدفع بأي شكل كان".

كان الذعر هو النتيجة المباشرة. فلم يكن هناك من يرغب بقبول قطع نقدية مقتطع منها للدفع، وهكذا تعثرت الأعمال لتتوقف بعدها، وفي كل الأحوال لم يدفع معظم الناس كل ما ترتيب عليهم من ضرائب خلال الفترة الزمنية القصيرة التي سبقت التواريخ المحددة. وفي 21 كانون الثاني من سنة 1696، أي بعد شهر من البيان الأولي، أبدى البرلمان بعض القيود بأن أصدر قانوناً لمعالجة سوء حالة النقد، وقد مدد هذا القانون العملية حتى النصف الأخير من شهر حزيران مما أعاد شيئاً من النظام للأمور.

ومع ذلك، كان الاضطراب يبرز من وقت لآخر بشأن تفاصيل الإجراءات. وبالرغم من تسليم مبلغ 4.7 مليون باوند استرليني (لا تحوي أكثر من 2.7 مليون باوند من وثنيها فضي) إلى الخزانة بحلول تاريخ الاستلام النهائي في 24 حزيران، بقي ما يزيد على 2 مليون باوند بين أيدي العامة، وبخاصة البسطاء منهم الذين لم يستطيعوا الوصول إلى الخزينة في الوقت المحدد. كان من المفروض أن تعطي الخسائر التي تكبدها الحكومة، جزاء الفرق بين ما تسلمته وما كانت قد تزعمت بدفعه، عن طريق ضريبة تفرض على النواوف، ولكن الهمش بين الخسائر المقدرة والفعالة كان كبيراً مما أجبر الحكومة على الاقتراض لسد العجز. وفي هذه الأثناء، كانت دار السلط قد أُغرقت بقطع النقد المقتطع منها بحيث أن الأشخاص الذين جاؤوا بتلك القطع لتبديلها كان عليهم
مغادرة المكان صفر اليدين وليس بحوزتهم سوى وثيقة تعهد بالدفع. أدى النقص الناتج في قطع النقد المعدنية إلى تعطل حركة تجارة التجزئة. وفي نفس الوقت، بقي سعر الفضة في السوق أعلى من القيمة الأصلية للفضة في القطع النقدية، مما أدى إلى اختفاء عدد كبير من القطع الجديدة من التداول. ولم يكمل إنجاز العمل قبل حلول شهر تشرين الثاني، وعندها كانت الخيول التي تسير مضارب السكّ مرحلة بالعمل بحيث أنه كان ينبغي دفع مبلغ 700 جنيه لقاء نقل أروائها بعدًا.

وأيضاً هناك اضطرابات وعوارض وأوامر إلى القضاة "الإشراف على تطبيق ذلك القانون التمس، وفوق كل شيء، للحفاظ على الهدوء". وفي تموز 1696، كتب إدوارد بوهن من مدينة إيبسوتش، يقول: "إن المستأجرين عندنا لا يستطيعون دفع الإيجار. ووسطاطة تجارة الهرة لا يستطيعون دفع أي شيء لقاء ما استلموه، ولن يقوموا بالتجارة بعد الآن... لقد أنتج العديد من أفراد العائلات الفقيرة بسبب الحاجة، وتبدو الأمور قاتمة، وفي حال أدى أي حادث إلى تحريك الرعاع، فإنه ما من أحد يستطيع التنبؤ بالنتيجة".

وفي شهر تشرين الثاني، صدر قانون "بمعالجة للوضع السبي للنقد"، وحدد هذا القانون تاريخ الأول من تموز 1697 على أنه التاريخ النهائي ولا يمكن بعده إحضار أية قطع نقدية قديمة إلى دار النقد لاستبدالها. ولدى انتهاء هذه العملية الطويلة، بعد ثلاثة سنوات من بدايتها، كان قد تم إصدار 6,8 مليون باوند من قطع النقد الفضية الجديدة، معظمها تقريباً كان مقابل عمليات مقتطع منها، والقليل نسبياً مقابل سبائك أو صاغ. يقدر الخبراء أنه كان هناك مليوناً أخرى من العملات المقتطع منها، بحوزة أشخاص فقراء، لم يقدروا لها أن تسأل لاستبدالها.
ومن ذلك، كان انخفاض قيمة الباوند عبر القرون أكثر محدودية منه في بقية البلاد — والواقع أن التاريخ المستمر للباوند الإسترليني منذ نهاية القرن الثامن عشر، عندما أصبح مبلغ 240 بنس أوف Offa الحالي، يعتبر تأريخاً فريداً بالمقارنة مع بقية العملات في العالم. وقد كان الموقف الذي اتخذه لوك سنة 1695 بمثابة جهد يهدف لاستعادة التقليد الأقدم المتعلق بوزن العملة. وعندما اتخذ موقف المعارض للطريقة الذي اقترحها لوندز لإعادة سك اللندن كان مدركاً لمغزى تلك الأحداث، فقد صرح قائلًا: "إن ذلك سيضعف الثقة العامة إن لم يقض عليها تماماً، عندما ينبغي أن كل ما كان يثق به الشعب ويساعد على الوفاء بضروراتنا الراهنة بموجب قوانين البرلمان... ستُسلب قيمته بنسبة عشرين بالمائة عما كانت تُضمنه تلك القوانين"(39).
ولم يكن لوندز على الإطلاق، يسعى وراء سلب أموال العامة أو وراء استغلال الحكومة لنهبهم. لكنه كان متردداً في قبول فكرة قدسية أي وزن معدني محدد. وكان يرى أن إبداء مرونة أكبر في إدارة شؤون النقد قد يؤدي إلى تخفيف الضرر على المدى البعيد أكثر من القيام بالتشبث برم بالقياس جرى تطبيقه في الماضي البعيد. وفي النهاية، كانت كلفة التحول الكبير في سك النقد بالنسبة لدفع الضرائب خسارة الكثير من المال، لأن النقد الجديد كان يتطلب كميات من الفضة أكثر بكثير من تلك التي تم تسليطها إلى الخزينة بشكل قطع نقدية قديمة لتم استبدالها. وأكثر من ذلك، كان التأثير المباشر الذي أحدثه إعادة السك على الاقتصاد الإنكليزي هو الانكماش، وقد يكون ذلك قد ساعد المصرفيين والأثرياء الذين هُلَلوا لموقف لوك لكن الأمر كان موجهاً حقاً لكل من كان لديه مال.

كانت الجاذبية الكبيرة لحاجز لوك تكمن في تغليفها برداء الفضيلة والحنكة والاستقرار ومراعاة التقاليد. وكانت مقارنة تلك الحاجز تقتضي من المهارة أكثر مما كان بإمكان مناهضيه إكتسابها في ذلك الوقت وذلك العصر. كان الخلاف خلافاً أساسياً ذا مدلولات اجتماعية وسياسية كبيرة تتجاوز المدلولات الاقتصادية الصرفة. وكانت أصدأها لا تزال تردد سنة 1821، عندما قامت بريطانيا رسمياً بتأسيس معيار الذهب، كما كان متجأُ كل من بليام جينينغز بريان الشهيرة المفمعة بالتحدي بشأن صلب العمال على صليب من الذهب، وعاد هذا الخلاف ليُشَت لتشكل تفكير وتتنوع تشرشل عندما أصبح وزيراً للمالية في عشرينيات القرن العشرين، كما استمر في إثارة الكثير من الجدل بشأن السياسات الاقتصادية التوسعية في مواجهة السياسات الانكماشية وذلك حتى نهاية القرن العشرين. وليس بوسعنا أن نتوقع تلاشي هذا النوع من الخلافات خلال القرن الحادي والعشرين.
وعند هذه النقطة، تظهر على مسرح الأحداث شخصية غير متوقعة: وهي السير إسحق نيوتن أبرز علماء عصره وأحد أكثر العلماء تأثيرًا على الإطلاق. ففي آذار من سنة 1696، أي قبل بضعة أشهر من الاضطرابات التي رافقت عملية إعادة سك النقد، تقلّد نيوتن منصب القيم في دار السك بطلب من صديقه الحرمم تشارلز مونتاغو، وزير المالية.

ماذا يمكن أن يكون الدافع وراء اختيار الوزير لنيوتن لمثل هذه المهمة؟... فقد كان نيوتن قد قضى الشطر الأكبر من حياته شخصًا غريب الأطوار متروحاً على نفسه لا يخطر على العقل ولا يقارن بهم، كما كان نائياً عن الواقع المضطرب للسياسة والمال. لكنه كان إلى جانب ذلك شديد الإيمان بالعلم الزائف المسمى الكيمياء الذي يدعي إمكانية تحويل المعادن الخسية إلى ذهب، وهو العلم الذي كان نيوتن ينصبه إليه أهمية كيميائية ودينية عميقة. لنقرأ وصفًا لنيوتن كتبه عالم الاقتصاد الإنكليزي الشهير جون مينارد كينيه سنة 1942 -

أي بعد ثلاثمائة سنة تماماً من وفاته.

خلال القرن الثامن عشر واعتباراً من ذلك الوقت، بدأ نيوتن يُعتبر أول علماء العصر الحديث وأعظمهم... هو الذي عُلِّمنا أن نفكّر بحسب ما يميله المنطق الوسائط الذي لا تشبه شائبة. أنا لا أعتبره كذلك... فلم يكن نيوتن هو الأول في عصر المنطق، كان آخر السحرة، أخر البابليين والسومريين. كان آخر عقل جبار نظر إلى العالم المرئي والفكري بنفس العينين اللتين نظر بهما أولئك الذين بدأوا بناء إرثنا الفكري منذ أقل من 10,000 سنة خلت... [لقد كان] آخر طفل أعجوبى يمكن لحكماء المجوس أن يقذموا له فروض الولاء الصادق واللاشقة.)

إن تطور نيوتن من شخص غريب الأطوار إلى سياسي نشط وموظف حكومي بارز، لا يمكنا وصفه بأقل من التحول. ولكن عندما حطم نيوتن فوقعته وانطلق ليلحق بركب العالم وهو في الخمسة والخمسين من العمر، كان
الرجل الجديد مختلفاً عن ذلك القديم اختراع الفراشة عن اليرقة التي نشأت
عنها.(41)

كان نيوستن طفلاً وحيداً، ولد يوم عيد الميلاد سنة 1642 لزوجة مزارع كان قد توفي بعد حمل زوجته وقت قصير. كان الولد ضئيل الحجم بحيث علق الجيران بأنه كان بالمقام وضعه داخل وعاء بحجم ربع غالون. وبعد ثلاث سنوات تزوجت والدته وتركته في كنف والديها معظم أيام طفولته - كان ذلك صدعًا أحدث في شخصيتي ندوبًا لم تندم على مدى الحياة.

بدأت موهبة بالتفتح باكرا. وكان رأي مدير المدرسة المحلية أن نيوستن يجب أن يذهب إلى كمبردج بعد تخرجه من المدرسة مباشرة، لكن والدته استبقته للعمل في مزرعة العائلة قبل أن تمثل لذلك. وكانت النتيجة أنه كان لدى التحاقه بكمبردج سنة 1661، أكبر من معظم أقرانه في الصف، وقد زاد ذلك من شعوره بالوحدة والعزلة. كما أنه بدأ حياته من أدنى درجات السلم الاجتماعي فقد كان يسدد نفقاته عن طريق تنظيف غرف أقرانه الأكثر ثراء، وتفرغ أوعية التبول الخاصة بهم.

وبعد نقطة ما في هذا المسار، أصبح نيوستن شديد التدين، وكان ذا اتجاه بيونواني متزمن، مفرط العداء للكاثوليكية، مهوسًا بموضوع الخطيئة وشديد التدقيق في تطبيق الطقوس الدينية، لا شكل بأن معتقداته قد أسهمت في تكوين شخصيته الفردية، لكنها أيضاً كانت وراء نفانيه الذي لا يكل في العمل الدؤوب واندفاعه العاطفي لاكتشاف حقائق الطبيعة بوصفها انعكاساً للمجد الأعظم لله ولكن عندما كان الأمر يتعلق بالمال، كان فقره يهيمن على دوافع الدينية. فقد كان يزيد من مكاسبه عن طريق الإفراط بالزيا - كانت وسوسه هي التي منعته على الدوام من إقراض أي شخص أكثر من باوند واحد في كل مرة - ولكن ذلك أفقدته شعبيته بين بقية الطلبة. وهناك اعتراف
المؤمن في مذكراته يرد في ما قاله أيوب، فقد كتب يقول: "أسلمت قلبي للملام أكثر مما أسلمته الله" (42). خلال سنته الثانية في كمبردج، التقى نيوتن بزميل صفيه جون ويكنز، وهو شاب يشبهه في ميله للوحدة وسمو التفكير. اشتركا في الإقامة بغرفة واحدة، وظلا يتباقسان مكان الإقامة لمدة عشرين سنة. لم تكن لنيوتن أي علاقات نسائية أو أية صداقات حمية مع أي شخص آخر عدا ويكنز حتى فترة متقدمة من حياته. كان ويكنز يؤدي عن نيوتن معظم الأعمال البغيضة في العديد من تجاربه وبخاصية في تجارب تحويل المعادن الخماسية إلى ذهب، تلك التجارب المعقدة الخطرة بيثاً التي كانت تجري بشكل محدود والتي استمرا في القيام بها لعدة سنوات في شقة نيوتن. وبعد انقضاء السنوات العشرين افترق الرجلان ولم يجر أي اتصال بينهما بعد ذلك. وما زال سبب ذلك الانقطاع المفاجئ والدام الغزا دون حل.

عندما تخرج نيوتن من كمبردج، كان قد قرر أن العمل الذي سيكرس له حياته هو إطالة اللثام عن القوانين التي تحكم الكون الذي خلقه الله. ولم يكن لبرى أي تعارض بين طموحاته العلمية المباشرة وبين انكسباه على فنون الخيمياء. وبحسب ما جاء في سيرة نيوتن الساحرة ذات الصيغة الفكرية "وجه يانوس للعصرية: دور الخيمياء في فكر نيوتن", التي كتبها بيتى جو دويس تير المتخصصة في الأبحاث المتعلقة بنيوتن، كان نيوتن يؤمن أن الحقيقة الكلية مؤلفة من عدة أجزاء. وبالإمكان العثور على هذه الأجزاء في كل مكان، ليس فقط في الرياضيات والفيزياء ولكن في الخيمياء وفي الوضوء وحتى في اللاعبات القديمة. كان ملياً بالحماس لاستكشاف تلك المجالات، لكن دون أن يفقد انضباط ودقة العالم النظري. لم يتوصل إلى إنتاج الذهب عن طريق تجاربه الخيميائية، لكنه خلال تلك العمليات اكتسب الكثير من المعلومات القيمة حول الكيمياء.
ارتقت نيوتن السلم الأكاديمي في كمبردج بسرعة، وحصل على درجة أستاذ أصيل سنة 1669، ولم يكن عمره يتجاوز السابعة والعشرين، تقديراً لإنجازاته التي كانت قد أكسبته صباه كأكبر علماء الرياضيات تطوراً في عصره. وكانت محاضرته الأولى للطلاب، سنة 1670، استكشافاً رائداً في مجال علم البصريات. وينبغي أن الأمر كان شافاً على الطلاب، فلم يأت أحد منهم إلى محاضراته الثانية. والواقع أنه لم يحضر أي طالب معظم المحاضرات التي ألفها نيوتن في كمبردج على مدى السبع عشرة سنة التالية. وبرموم الوقت، اختصر هو مدة الكلام من نصف ساعة إلى خمس عشرة دقيقة، لكنه كان دقيقاً في الحضور إلى كل حصة مقررة.

كانت الظروف التي أدّت إلى تغيير حياة نيوتن المهنية غير متوقعة بائتاً. كان قد انغمس في دنيا الواقع إلى حد ما، ذلك بان انتمس إلى الجمعية الملكية، وهي جماعة نظمت من أجل تبادل الأفكار والأبحاث العلمية، لكن مقامه الروحي ظل بعيداً داخل البحج العاجي حتى سنة 1685. ففي تلك السنة، ضمن الملك جيمس الثاني، الملك الجديد الذي كان كاثوليكياً، على ضرب مؤسسة كمبردج البروتستانتية، الشديدة التزمت، وذلك بإيجاب أعضائها على قبول الأب ألان فرانسيس، وكان راهباً بنيديكتياً، في كلية ماجدالين «دون أن يطلب منه القيام بالشعائر المطلوبة هناك ... ودون أن يُملأ عليه أي قسم مهما كان نوعه».(43) كان عميد كلية ماجدالين جون بيشل رجلاً ضعيفاً، سكرفاً وغير مؤهل للتعامل مع وضع كان بعيدًا بالنسبة للجامعة بكاملها، وبخاصة بعد أن حذره الملك بقوله: «إن رفضك سيكون مخاطرة من جانبك».(44)

وقد كانت تلك هي اللحظة التي كان فيها بحث نيوتن المسمى «برنسبيا» على وشك الصدور، وكان هو يقترب من ذروة إنجازاته العلمية. لكنه عندما سمع بقضية الأب ألان، ثارت مشاعره المناهضة للكاثوليكية وانغمس بكليته في ذلك الصراع. وبالرغم من جهوده، لم يقدم الكثير من
لا يمكنني قراءة النص العربي في الصورة المقدمة.
التحوال الكبير في سك النقد وآخر السحرة

الدار. وكان معظم قمي دار السك الذين سبقوا نيوتن ينظرون إلى ذلك العمل
نظرة قرابة جداً من وصف مونتاغو له.

بعد ذلك بأربعة أيام، أقطع نيوتن بعثة عن دراسته وتجاربه السابقة
وحزم حواجه في كامبريدج وانتقل إلى لندن. في الثاني من أيار بدأ عمله في
البرج، حيث كانت تقوم دار السك منذ سنة 1300. وبلغت حظة واحدة، تخلُّل عن
عمله كعالم انطوائي غامض تكتنفه الأسرار - آخر السحرة - وتحول إلى أول
اللاعبين السياسيين. كان الانفجار بعد ذاته بيعت على الدهشة، لكن اختياره
لمهنته الجديدة كان أكثر إثارة للاستغراب: تخيل مثلاً أنثنياين يغادرون
لتصبح المسؤول الثاني في دائرة الطبع والحفر في واشنطن - أو حتى الأمين
المساعد في وزارة الخزانة.

عندما باشر نيوتن مسؤولياته في دار السك، كان رئيس أو مدير المؤسسة
في ذلك الوقت هو توماس نيل، وهو شخص بليد مولع بالخبر. لم يدرك نيل
وموظفوه تماماً ما الذي كان يبنيه مجهو نيوتن. وحتى مونتاغو نفسه لم يكن
لديه أدنى فكرة بأن هذا الإنسان الأكاديمي النظري سيكشف عن إداري مندفع
وهادر وشيط ومتماثل، رجل يكرس للمهمة التي عهدت إليه ليس فقط كامل
وقتله بل ووقتياً إضافياً على ذلك.

خلال الأسبوع الأول من العمل، اتخذ نيوتن مسكنًا في غرفة صغيرة
رطبة مجاورة تماماً لآلات الضرب ذات الضجة الشديدة والتي يقوم بتثبيتها
ثلاثمائة رجل وعشرات الخيول (تذكر الروات الناتج هناك الذي كانت تكلفه
تبلغ 700 جنيه). كان يتواجد في موقع العمل عند بدء العمل الساعة الرابعة
صباحاً - وعندما كانت تستلم الوردية الليلية عملها، ستة أيام في الأسبوع. قام
بدراسة العملية برمتها وتصفيفها الدقيقة، وكان يكتشف على الدوام طرقاً للسريع
عملية إنتاج القطع النقدية. وفيما بعد، اشترى لنفسه منزلًا جميلاً في لندن وبدأ
يعيش كاتنجلاء، لكن تعلقه الهوسي به عمله في دار السك لم يفارقه.
ورغم أنه كان يعمل ست عشرة ساعة يومياً، شرع نيوتن في تثقيف نفسه ليصبح رجل اقتصاد. كان يقضي وقتاً طويلاً قدر استطاعته مع أشخاص من نوع لوك ومونتاغو ولوندرس، كما كان يقرأ كل ما تقع عليه يده حول الموضوع. ثم بدأ يكتب - وبكثرة - حول تاريخ الاقتصاد والتجارة وأنظمة النقد. ونظراً لعدم توفر آلية نسخ، قام بتوزيع شبان لنقل نسخ عن كل ما يكتب. وطوال ذلك الوقت كان يقوم بمناورات لإقصاء نيل والحلول محله كمدير لدار السك. كان يسعى دائماً ليكون تحت الأنظار قدر المستطاع، يصطدم مع المعهدين الحكوميين بشأن الأسعار التي يفرضونها على دار السك، ثم يدخل في صراع عنيف مع حاكم برج لندن، حيث كانت تقوم دار السك. لم يكن يشعر بالكامل وهو يحاول التغلب على القصور البيروقراطي (والقصر هو مبدأ فيزيائي شكل جزءاً لا يتجزأ من بحثه العلمي) ووصل لدرجة بث عملاء سريين في الأرباب لاستئصال الأوغاد الذين استمروا بالإقتطاع من قطع النقد. وبدأ هذا الرجل، الذي كان منطوباً متزمتاً، بالتردد على أحتَ بيوت الدعارة في المدينة لتدبير لقاءات سرية مع مخبرين من المواخير ودور تعاطي الخمر. كان يقوم بالاستجابات ويحضر تنفيذ أحكام الإعدام شنقاً، كما كان يحتفظ بوصف مفصل لكل شيء.

وفي كانون الأول من سنة 1699، توفي نيل وحصل نيوتن أخيراً على الترقية التي كان يصبو إليها منذ زمن بعيد، صار مديرًا لدار السك.

لنعد الآن إلى الوراء قليلاً. خلال التحول الكبير في سلك النقد خلال الفترة 1695 - 1696، حاولت الحكومة تخفيض سعر الجنيه المتضخم بأن رفضت قبول الجنيهات في مفروضات الضرائب لقاء سعر أعلى من 22 شلن. ورغم ذلك، كان سعر 22 شلن يعتبر مربحاً من أجل استيراد الذهب لضريبه
التحول الكبير في سك النقد والآخر السحرة

جنيهات وصرفها بعملات فضية، ومن ثم صهر الفضة بشكل سبائك يجري تصديرها إلى الشرق. ولما كانت الفضة هي أساس التعامل النقدي اليومي في إنكلترا، وهي المعيار الذي يحدد قيمة الباوند الإسترليني، فإن هذه العملية ما كان ليسمح لها بالاستمرار إلى ما لا نهاية. كما أنه لم يكن بالإمكان تحمل بقاء الفرق بين المعدنين بشكل قطع نقدية وسبائك.

وكان لا بد من تراجع شيء ما. ولم يكن هناك من شك في أن سعر الذهب هو الذي سيتنازل. وقد جاء في تقرير خاص صدر عن مجلس التجارة في 22 أيول من سنة 1698: «بالمنظر لاستحالة أن يكون المعيار الصحيح للمتاجرة أكثر من معدن واحد، وعما أن العالم قد قرر بحكم الموافقة والموافقة أن الفضة ستكون هي المعيار، فإن الذهب، سيستر سلعة... وستكون قيمته على الدوام عرضة للتغيير»(46).

وفي شباط 1699، خفضت الخزينة السعر المقبول للجنيه ليصبح 21 شلن وست بنسات أقل بذل ذلك وقف العملية. انخفضت واردات الذهب قليلاً، ولكن في سنة 1701 وصلت إلى بريطانيا واردات بلغت رقمياً قياسياً وهو 1.5 مليون باوند، واستمرت الفضية في الإبحار باتجاه آسيا. ولما كان نيولن مديرًا لدار السك، أصدر تقارير حول الموضوع في سنتي 1701 و1702، مشيرًا إلى أن قيمة وزن الذهب في الجنيح، حسب أسعار الصرف الراهنة، كانت أعلى منها في باقي الدول الأوروبية بمعدل مابين تسعة بنسات إلى شلن كامل (أي 12 بنسًا). وكانت توصياته المشددة هي تخفيض آخر للجنيح إلى 21 شلن. وقد أدى تجدد القتال مع فرنسا إلى قطع الودادات من الذهب بعض الوقت وجعل أية تغييرات إضافية على النقد أمرًا غير ضروري وذلك إلى حين توقيع معاهدة أوتربيك سنة 1713. وعند تلك النقطة، اعتقد التدف واردات الذهب قوته.

وخلال السنوات الثلاث التالية، دخل ما يربو على أربعة ملايين باوند. وعندما قامت شركة الهند الشرقية، سنة 1717، بتصدير ثلاثة ملايين أونصة من الفضة،
لجأت السلطات مرة أخرى، يحذوها الألم، إلى حكمة السير اسحق نيوتن.

وقد أصبحت الوثيقة التي أطلق عليها اسم "بيان إلى أصحاب السمو السادة المفوضين بعائدات جلالته" وثيقة مشهورة في تاريخ النقد. إن قراءة هذه الوثيقة لهي عمل مضنين ولا يبعد جوهر محتوائها أن يكون سرداً حسابياً بسيطاً لقيمة الأوزان المتعددة للذهب والفضة في الدول المختلفة. ولم تكن تلك المهمة المحددة لتنطلق عقباً علمياً جباراً. ومع ذلك، كتب الخلد لكلمات نيوتن والتوصيات التي أنهى بها مقالته منذ لحظة ظهورها.

ونورد هنا مثالاً عن الطابع الأديبي لذلك "البيان"، وهي الجمل الافتتاحية:

لجوهر تلك الوثيقة:

اقترح، بكل تواضع، أن يجزأ ما وزنه باوند تروبيسي من الذهب الخالص و11 أونصة صافية وأونصة واحدة من الخلفين إلى 44 جنباً ونصف، وأن يجزأ ما وزنه باوند واحد من الفضة و11 أونصة و2 بنس وزن صاف، ووزن 18 بنس من الخلفين إلى 62 شلنًا وحسب هذا المعدل تكون قيمة وزن باوند من الذهب الصافي 15 باونداً و6 أونصات و17 بنساً وخمس قمحات من الفضة الخالصة، مما يجعل قيمة الجنيه مساوية لباوند واحد وثلاثين وستة بنساس بالعملة الفضية(47).

ويمضي نيوتن في إجراء حسابات مماثلة للبيستول الإسبراني وجيئات لويس الذهبية الفرنسية والدوكات الهولندية والمجرية، إضافة لدراسة الأوضاع في إيطاليا وألمانيا وبولندا والدنمارك والمملكة الصين واليابان. وأكد أن الطلب على الفضة من أجل التصدير: "قد رفع سعر الفضة القابلة للتصدير بحدود 2 - 3 بنساس فوق سعر الفضة الموجودة في النقد، مما شكل إغراء لتصدير قطع النقد الفضية أو صهرها بدل دفع 2 - 3 بنساس زيادة من أجل الفضة الأجنبية"(48).
وتنتهي البارهتين التي يسوقها نيوتن إلى ملاحظة مفادها «ببدو أن الحل الأوسب هو في إنقاص ما قيمته 10 - 12 بنساً من الجنيه، بحيث تكون نسبة الذهب إلى العملة الفضية في إنكلترا هي نفسها كما يجب أن تكون ضمن سياق التجارة والتبادل في أوروبا»(49). وعلى أساس نصيحة نيوتن، أصدرت وزارة الخزينة بياناً في 22 كانون الأول سنة 1717، يمنع أي شخص من دفع أو استلام قطع نقدية من فئة الجنيه دبي على أساس قيمة 21 شلنًا تماماً. ولم تأت النتيجة حسب التوقعات. فقد أخطأ نيوتن في نقطتين:

النقطة الأولى: تبين أن قيمة 21 شلنًا كانت عالية جداً بالنسبة للجنيه. فخلافاً لتوقعات نيوتن، استمرت واردات الذهب وتصادرات الفضة، ولو بمعدل أقل. واستمرت العملية، في الواقع، لمدة ثلاثين سنة بعد سنة 1717، كانت.

النقطة الثانية: كان نيوتن على ثقة من أن قوانين العرض والطلب ستتحلل الأمر، بحيث تزول المشكلة ببساطة مع مرور الوقت. كما كان واثقاً من أن الزيادة المستمرة في عرض الذهب ستنخفض من سعر الجنيهات المقسمة إلى فئات الشلن الفضي وكتب نيوتن قائلاً: «إذا ترك الأمر شأنه، إلى أن يصبح النقد الفضي أكثر ندرة، سينخفض سعر الذهب من تلقاء نفسه».(50) وعلى هذا فإن السؤال هو ما إذا كان سعر الذهب سيُخفض من قبل الحكومة، أم إنه سيترك شأنه لينخفض من تلقاء نفسه، نتيجة الحاجة إلى النقد الفضي».

لم يكن ذلك ما حصل، على الإطلاق. فقد تبين أن تكهنات نيوتن كانت خاطئة عند مستوى أكثر جوهرية من مجرد توقع أن قوانين العرض والطلب ستتضع الأمور في نصابها. كان هو مصياً في أن قيمة الذهب ستتخفض في نهاية الأمر بالنسبة للفضة، لكنه شأن الكثير من الاقتصاديين منذ ذلك.
الطريق نحو النصر

الوقت، أخطأ في افتراض أن المستقبل سيكون كما الماضي. لا شك بأن شؤون الاقتصاد أصعب بكثير من الفيزياء، حتى بالنسبة لشخص عبقري مثل نيوتن.

وحدث ما لم يكن بالحسبان: لم ينخفض سعر الذهب "من تلقاء نفسه". بل إنه في الواقع لم ينخفض أبداً. وبدلاً من ذلك استقر سعر الجنيه عند 21 شلنًا، بينما أخذت قطع النقد الفضية تصرّف بأعلى من قيمتها الإسمية. واستمرت خسارة الذهب بالنسبة للفضة، لكن السعر الذي تغير لتحقيق هذا التحول كان سعر الفضة لا سعر الذهب. ورغم أن النتيجة النهائية كانت نفسها في الحالتين، إلا أن الأسواق ذاتها، دون أي قرارات اتخذت بناءً على نصائح المستشارين ودون أي بيانات، قامت بهدوء ولكن بشكل حاسم، بإحلال الذهب مكان الفضة كمقياس للباوند.

وكما يحدث في غالب الأحيان، كانت الأسواق تسبق المسؤولين الرسميين. فحتى سنة 1730، كان جون كوندويت، الذي خلف نيوتن في دور السلك، لا يزال يردد المقولة القديمة ذاتها بأن "إن الذهب يعتبر سلعة فقط، وبذلك يجب أن يرتفع سعره أو ينخفض وفقاً لما يقتضيه الظروف. إن أونصة الفضة الخاصة، في جميع الأحوال، هي المعيار الثابت الذي لا يتغير بين أمة وأخرى".(51) غير أن الحقيقة كانت قد انتقلت بقوة وبصورة قاطعة في الاتجاه المعاكس اعتباراً من سنة 1717. ولمدة تزيد على مائتي سنة، بقي سعر الذهب في بريطانيا ثابتًا عند 3 باوندات، 17 شلنًا و10,5 بنسًا، بينما خضع سعر الفضة لتقلبات عنيفة.(52) وإلى حين حدوث التخفيف الرسمي للباوند أثناء الأزمة الرهيبة سنة 1931، بقي الرقم 3 باوندات، 17 شلنًا، 10 بنسًا نوعًا من توليفة سحرية مقدسة للأعداد، حكمت السياسة المالية الإنجليزية.

(*) الرقم 3 باوندات و 17 شلنًا و 10,5 بنسًا هو نتيجة تحويل 129,4 قمحة من الذهب في الجنيه إلى سعرها العالمي البالغ 21 شلنًا.
كانت تلك النتيجة غير المتوقعة انعكاساً مباشرًا لتزايد شعبية الجنيه. كان وزن الجنيه الثابت ونقائصه يشكلان تناقضًا صارخًا مع الوضع الرئيسي للنقد الفضي حتى جاء التحول الكبير في سكّ النقد، بحيث أن الناس كانوا يفضلون قبول الجنيه كلما أمكنهم ذلك، كان المصريون يحتفظون به كاحتياطي، وكان جامع الرسوم يفضلونه لتفادي المخاطر بشأن قيمة القطعة النقدية المهترئة، كما أن النشاط الاقتصادي في بريطانيا كان قد تطور في ذلك الوقت لدرجة لم تعد معها فئة نقدية كبيرة كالجنيه نوعًا من التحفة الغربية غير المناسبة.

ومنذ لحظة احتضار الملكة إليزابيث الأولى العرش سنة 1558 وحتى تأسيس بنك إنجلترا سنة 1694، وهي مدة بلغت 136 سنة، لم تصدر دار السك أكثر ما قيمته 15 مليون باوند بالنقد الذهبي، كان نصفها من الجنيهات التي ظهرت بعد سنة 1663. وخلال السنوات الخمس والأربعين، بين سنتي 1695ـ 1740 ضربت دار السك ما قيمته 17 مليون باوند بالنقد الذهبي. أما فيما يتعلق بالفضة، فقد كان الأمر على العكس تماماً: 20 مليون باوند خلال الفترة الأولى مقابل 1 مليون باوند خلال الفترة التالية (52) .

إن إسحاق نيوتن يُعتبر البطل الزائف في هذا الفصل من القصة. فبغض النظر عن إنجازاته العلمية، يستحق هذا الرجل مكانة بطولية بصفته أول موظف حكومي في التاريخ أمثلة الجرارة الكافية في تطبيق قوانين العرض والطلب لوضع تكهنات اقتصادية تحدد السياسة العامة. لكنه يبقى، مع ذلك، بطلاً زائناً، لأنه أسئن تقليداً لازم الفصول اللاحقة من هذا التاريخ: وهو التكهنات الاقتصادية التي يضعها رجال سياسة ويثبت خطؤها في النهاية! ... لقد كانت
تكتنات نيوتن المتعلقة بالحركة المستقبلية للتفاحة أفضل من تلك المتعلقة بسعر الذهب.

أما البطل الحقيقي لهذا الفصل، وهو الجزء أخيره، فقد انهي نهاية غريبة.

فبوصفه السليل المباشر للدينار المدني الخاص بكرويسوس، وبيزنطة قسطنطين، والدوحة والغينوين والفلكورين، ظل الجزء القطعة النقد الذهبية الأساسية في بريطانيا لمائة سنة أخرى بعد الأحداث التي رويت عنها. وفي سنة 1821، في عهد جورج الرابع، انتهى الجنيه رسمياً ليحل مكانه السفر، الذي جعل مساويا تماماً لبوند واحد بدلاً من القيمة المربكة للجنيه والبالغة 12 شلناً.

استمر بقاء الجنيه، ولكن لا كعملة بل كفئة أو وحدة حساب مالية نوعاً ما. كان للأعمال المقدمة بالجنيه وقع رفع يذكر بالمعادي المجيد. فالأتيلا في شارع هارلي كانوا يطلبون أجورهم بالجنيه، كما كانت المجوهرات والشياب الراقية تُباعة بنفس الطريقة. لكن الواحد والعشرين شليماً كفئة نقدية لم تعد تحمل أي معنى عندما انضمت بريطانيا إلى بقية العالم وتنزلت عن شلاتها وبساتيها التاريخية لتنبتل بها النظام العرشي سنة 1969. وأخيراً تلائم الجنيه، وظل ذكره رماسية أو هدية ثمينة تقدم إلى الأطفال في عيد الميلاد، في المناسبات، من الجذين المحتمين الذين لا يزال بحوزتهم القليل من القطع النقدية الجميلة الموسومة بخام الفيل الصغير.

ومع ذلك، فإن العملية التي بدأها الجنيه قدر لها أن تمضي بعيداً في المستقبل، فمنذ اللحظة التي رست فيها الأسواق سيادة الذهب كمعيار سنة 1717، لم يتلفت الإنجليز أبداً إلى الوراء. وخلال المائتين سنة التالية، سارت معظم شعوب العالم على هدفهم، ولو أن ذلك لم يكن دائماً بناء على رغبة تلك الشعوب. لم تفقد الفضة سحرها على الإطلاق ولم يستطع الذهب أبداً أن يؤدي دورها دون صعوبة. سيتحدث الفصل التالي عن أكبر العثرات التي واجهته الإنجليز في سعيهم لتدير أمور عملهم لدى استعمال الذهب كمعيار.
المبدأ الصحيح والشر المستطير

في 22 شباط من سنة 1797، دخلت ثلاث فرقاطات من البحرية الفرنسية إلى ميناء قرية الصيد الصغيرة فيشغاراد الواقعة على الساحل الجنوبي الشرقي لمقاطعة ويلز وشرعت بإطلاق ما يقارب من ألف ومتيني جندي مسلَّح. وسرعان ما وُجهت هذه الغزوة الصغيرة بالمقاومة من قبل الميليشيا المحلية بقيادة لورد كودور (†). ووقعت أعين الفرنسيين أيضاً على قوات عسكرية تقترب منهم، وقد أوحى معاطفهم الحمراء وقبعاتهم السوداء الطويلة للفرنسيين بأنهم كانوا يواجهون فرقة من الوحدة البريطانية ذات القوة الفائقة، حراس غرينادير - وهي أشد خطراً من سابقتها.

ولم تكن تلك الزمرة التي أثارت الدهر شيئاً من هذا القبيل. فسرعان ما اكتشف الفرنسيون أنها لم تكن سوى مجموعة من النساء الويلزيات اللواتي كن

(*) كان "ثين أوف كودور" هو اللقب الذي حلهه الملك دونكان على ماكيث - كما تنبأت الساحرات الثلاث - في ذات الأمسية التي كان ماكيث وزوجه قد قررا قتل الملك. لا يزال هناك من يحمل لقب لورد كودور حتى وقتنا الحالي!  

301
يُرتدان أزياء المهرجانات التقليدية (1). لم تمنع تلك الأزياء النساء من ضرب الجنود الفرنسيين الذين استبدت بهم الحيرة. وكانت إحدى النساء، اسمها جيما مارا نيكولاس، من المهارة في استخدام مُداراتها بحيث نسب إليها الفضل في أسرة أربعة عشر جنديًا فرنسيًا (2). وقد أُرغَم القائد الفرنسي، وكان جنرالًا أمريكيًا من أصل إيرلندي، على الإذعان للاستسلام مهينًا.

وكانت الإشاعات حول غزو فرنسي وشيك قد رايت لعدة أشهر مع تواتر ورود تقارير من باريس تشير إلى هذا الخطر. كما كانت السفن البحرية الفرنسية قد تجمعت في بريست في نهاية سنة 1796 واجتهدت نحو شمال إيرلندا في وقت غير بعيد من عيد الميلاد، ويدر أن الآمال كانت تراود الفرنسيين بأن الإيرلنديين سينضمون إليهم في هذا الغزو. وفي 21 شباط، سرت إشاعة كاذبة حول وجود سفن فرنسية قبالة بيشتي هيد على الساحل الجنوبي الشرقي، مما حمل السفن البريطانية على الإبحار من مرفاً بورتسموث. وفي اليوم التالي، وقعت معركة فيشغارد.

إن ما كان يدور في ذهن الفرنسيين بشأن هذه الحملة لا يزال بلغة الغموض. فقد كان نابليون مشغولاً بغزو إيطاليا، كما أن فيشغارد كانت بعيدة عن مراكز القوى البريطانية أكثر مما يمكن لأحد تصوره. ويبدو أن أكثر التفسيرات المتينة هو أن الفرنسيين كانوا يقومون بمساعٍ رخيص التكاليف

(* ) إن المصدر الذي استقِتُ منه تفاصيل هذه المغامرة، وهو Wales on Britannia: History Timeline بريطانيا: الخريطة الزمنية التاريخي 1793-1797، يضيف أن الجنود الفرنسيين كانوا سكارين مما سُلهم مهمة هزيمتهم. كما أن هناك دليل على أن الجنود الفرنسيين كانوا من المحكومين الذين ألصوا بريئة الجنود. إن اسم فيشغارد بلغة ويلز هو أبيرغرون، ولا تزال حانة رويال أوك المحلية تحتفظ بنسخة من المعاهدة التي أنهمت الغزو الفرنسي.
ولكن متمدّد لخلق الذعر في صفوف الإنجليز. فإذا نظرنا إلى الأمور من وجهة النظر هذه، نرى أن خططهم لاقت نجاحًا هائلاً.

إن المعنى الفرنسي الآخر، شأنه شأن الكثير من الأحداث في التاريخ، أدى إلى نتائج عمياء لم تكن في الحساب. فقد كان لتأثيره النهائي أصداء وصلت إلى ما هو أبعد من قرية فيشغارد أو الذعر الذي عم طول البلاد وعرضها نتيجة تلك القصة الهزلية. إن تسلسل الأحداث الناتجة عن فيشغارد أدى مع الوقت إلى حدوث جدل كبير حول الذهب وأسباب التضخم والمكانة الدولية للباوند الإسترليني والدور المناسب لبنك إنجلترا في ذلك كله. وقد تصدرت صفحات الجرائد الأراء المتعلقة بتلك الأمور والتي أدى بها أرفع القادة السياسيين وأكثر الاقتصاديين والمصرفين تيمنًا بالاحترام. وقد استرجع ذلك الجدل كل الخلافات التي نشأت بين لوك ولوندز إبان مرحلة التحول الكبير في سكّ النقد قبل مائة سنة خلت، كما أن أصداءه عادت لتتردد بعد 125 سنة في أعقاب الحرب الرهيبة التي اندلعت خلال الفترة 1914-1918، وقاد هذا الجدل السياسة البريطانية وصولًا إلى نشوب الحرب العالمية الثانية، بعد أن أصبحت مهزلة فيشغارد نسبيًا منسية.

إن الهجاء الذي أحدثه الغزو الفرنسي أثار موجة من الاندفاع لسحب الذهب من المنظومة المصرفية، وذلك عندما افتتح المواطنون المذكورون مكاتب المصارف لصرف نقودهم الورقي، وكان كلهم تقريبًا عبارة عن أوراق نقدية صادرة عن بنك إنجلترا وأخرى صادرة عن بنوك أصغر. وفي حين كانت الأوراق النقدية الخاصة بنك إنجلترا أكثر اشكال النقد الورقي قبولًا لدى التداول – وكان يشار إليها عادة باسم الأوراق النقدية لبنك إنجلترا –
كان مرد الخوف الأعظم هو مصر المصارف الصغيرة وإمكانية قبول أوراقها النقدية في المدفوعات في حال وقوع الخروج.

وبعكس العملة الورقية، كان الذهب يعتبر النقد الأساسي، فقد كانت قيمته عصبة على الدمار كما أنه مقبول على الدوام بغض النظر عن سبتؤلي الحكم، حتى ولو كان الفرنسيون. وكانت مجرد فكرة أن احتياطي الذهب في بنك إنجلترا كان يتناقص بسرعة، كافية لتلعب دور الياقة التي تحقق ذاتها بذاتها، وذلك عندما اندفع الناس إلى المصارف لتحويل نقودهم الورقية إلى ذهب ما دام هناك بعض الذهب المتبقي للسحب.

وفي يوم السبت الواقع في 18 شباط، أي قبل حادثة فيشغارد، كانت المخاوف من وقوع غزو فرنسي قد تسببت في حدوث سباق ن نحو المصارف في نيو كاسل (التي تبعد 350 ميلاً عن فيشغارد)، مما أجبر المصارف المحلية على إغلاق كواتها في العشرين من نفس الشهر. وسرعان ما انتشرت موجة الدخول لتصل إلى لندن ومدن رئيسية أخرى. كانت المساحوبات تعمل على استنزاف احتياطي الذهب في بنك إنجلترا بمعدل 100,000 باوند إسترليني في اليوم، وذلك من أجل احتياطي من الذهب كان بالأصل قد تقلص تحت وطأة طرود الحرب من 7 ملايين باوند إسترليني في نهاية سنة 1794 إلى 5 ملايين باوند إسترليني في نهاية سنة 1795، ثم إلى ما لا يزيد عن 2 مليون باوند إسترليني تقريباً في نهاية سنة 1796.

وصلت إشاعة "الغزو" في فيشغارد إلى لندن صبيحة يوم السبت الخامس والعشرين، أي بعد ثلاثة أيام من الحادثة، مما أثار إدارته بنك إنجلترا على مواجهة الاحتمال البديع وغير المسبوق برفض صرف النقد الورقي بالذهب. قام مديرو البنك بإبلاغ رئيس الوزراء بيت الذي بعث رسالة عاجلة إلى الملك جورج الثالث في ويندسور مساء السبت بأن ينضم إلى المجلس الذي سيundeظ في بنك إنجلترا يوم الأحد. وقد ضم اجتماع يوم الأحد، بالإضافة إلى الملك،
كلاً من بيت ورئيس مجلس اللوردات وحاكم بنك إنجلترا ونائبه واثنين من المدراء. وفي ختام الاجتماع، أصدرت الحكومة قرارًا تم اتخاذه في المجلس:

كانت أهم فقرة فيه هي التالي:

إن الدواعي القاهرة للمصلحة العامة تقضي بأن يتوقف مدراء بنك إنجلترا عن صرف أي نقدي (أي ذهب) بشكل مدفوعات، إلى حين أخذ رأي البرلمان بهذا الشأن واعتماد الإجراءات المناسبة للحفاظ على وسيلة التداول.

وفي التاسع من آذار حَوَّل مجلس العموم القرار المذكور إلى قانون مكتمل، وهو ما سمى بقانون التقييد، الذي أُحل بنك إنجلترا من أي نتائج قضائية قد تترتب على رفضه دفع عملة ذهبية مقابل العملة الورقية. كما أضف إلى القانون صفة الرسمية على اعتبار جميع المدفوعات بالأوراق النقدية الصادرة عن بنك إنجلترا «مدفوعات نقدية». وأعلنت على الأثر حملة علاقات عامة بقصد طمأنة الرأي سنة وللحيلولة دون تحول أزمة الذهب إلى حالة من الدهب أكثر عفًا. وفي يوم الاثنين، السابع والعشرين من شباط، نشرت صحيفة التايمز اللندنية مقالًا افتتاحيًا، كانت كلماته شبيهة بالنداءات التي كانت تُطلق في أحلام أيام معركة بريطانيا سنة 1940، ناشدت فيه استعادة الروح القتالية الإنكليزية التي سادت أيام الأرمان الأسبانية، عندما كان الخطر الذي يهدد الحياة والممتلكات أعظم بكثير. وفي ظهيرة ذلك اليوم، اجتمع كبار المصرفيين والتجار في لندن في مانش هاوس، مقر عمدته المدينة، وأصدروا بالإجماع قرارًا يعلنون فيه عن عزمهم على أن يقبلوا دون تردد الأوراق النقدية الصادرة عن بنك إنجلترا لأي مبلغ مدين لهم به، وعن أنهم سيقومون شخصيًا بالدفع بالأوراق النقدية الصادرة عن بنك إنجلترا. وقد نشر هذا القرار، الذي أضيف إليه أربعة آلاف توقيع، في الصحف في كل أنحاء البلاد. وبعد ذلك، أصدر مدراء بنك إنجلترا
بياناً أعلنوا فيه أن المصرفي كان يتمتع بوضع في غاية الرفاه والازدهار بحيث يستطيع تجديد أي شك في سلامة أوراق النقدية، وأن موجوداته (وهي في معظمها استحقاقات من المقترضين) تفوق التزاماته بحدود 4 ملايين باوند استرليني، وذلك دون حساب الدين المترتب على الحكومة والبالغ زهاء 12 مليون باوند استرليني»(4). وقد كان هذا التأكيد المطمئن بشأن الوضع المالي لبنك إنجلترا في منتهى الأهمية، نظراً لأن كثيراً من المصارف الأصغر كانت في إما أفضس أو عانت من تدهور خطير في وضعها خلال فترة الغليان التي أثارها الإعلام الأصلي للحرب ضد الثورة الفرنسية سنة 1793(5).

ورغم كل التهديد بشأن أوضاع بنك إنجلترا، إلا أن القرار الذي اتخذ في مجلس المستشارين في 26 شباط وقانون التقييد الذي تلاه شكلا صدمته. فلم يكن لهذه الأزمة سابقة في التاريخ حتى تلك اللحظة. فكان ما قامت الحكومات في أوقات الحروب الأخرى بتخفيف قيمة نقودها، ولكن ذلك لم يكن يشمل سوى القطاع النقدية. كان الصينيون قد خلقوا جوًا من الفوضى بعملائهم الورقية، ولكن دون أن يمس ذلك القطاع النقدية. كانت تلك المرة الأولى التي تتذكر فيها الأسواق لعملة ورقية كانت قابلة للتحويل بحرية إلى قطع نقدية ذهبية أو إلى سبانك ذهبية، وهو حق كان قائماً لمدة تزيد على القرن.

وقد تم تأسيس بنك إنجلترا نفسه على أنه أموذج للقوة المالية والمسؤولية. كانت الأوراق النقدية الصادرة عنه "جيدة كالذهب". وبالفعل، كانت عملة بنك إنكلترا، المزدوجة ببايسم المؤسسة والمحفورة عليها صورة بريطانيا وهي تجلس فوق كومة من النقود، كانت تلك العملة أكثر قولاً من تعهدات الحكومة ذاتها.

وجفاة تغير كل ذلك. فمع خلو الأقلينة من الذهب، لم تعد العملة الورقية الصادرة عن بنك إنجلترا سوى قطع من الورق. صحيح أن الاستحقاقات من المقترضين قد تكون أكبر من التزامات المصرفي، ولكن تلك الاستحقاقات
كانت أبعد ما تكون عن الذهب، وحتى لو سدّد المقتضون دينهم، فلن يكون لدى المصرف سوى عملية ورقية يدفع بها التزاماته.

ويمكن استنتاج تأثير هذا التفكك المافئي من خلال مذكرات مصرفي إسكتلندي وهو السير ويليام فوربس، الذي يستعيد تلك التجربة في كتاب مذكرات مؤسسة مصرافية: Memoirs of a Banking House الصادرة سنة 1803. يصف فوربس شعوره في صبيحة الأول من آذار عندما وصلت إلى أذربة أول أخبار تلك الحادثة المثيرة للاهتمام:

كنت واثقاً من أن البلاد قد دمرت فوق ما يمكن إصلاحه، بعد حدوث تلك الظروف الجديدة والمفزعه في بنك إنجلترا الذي كانيعتبر حصص الأرصدة العامة والخاصة... لم يعد هناك مجال لأية كيابسة أو لباقه عندما يكون لزاماً علينا أن نفكر بما يكفل بقاءنا جميعاً في هذا الظرف الطارئ. وفي اللحظة التي انتشر فيها بين الناس خبر القرار بعدم دفع أي نقد، حدثت حالة من الفوضى والهياج لا يمكن لم نرها أن يتصورها. لقد ازدهم مكتب المحاسبة حتى الناس بأشخاص كانوا يطالبون بصخب بأن تدفع لهم استحقاقات إيصالات الفائدة ذهباً... كان معظمهم من أبناء الطبقات الغارقة في الجهل... كانوا يزعمون معاً مطالبين بصرف النقود... وجرى تخزين القطع الذهبية والفضية لتخفي فوراً!

ومع ذلك، فإن الأسلوب الذي تعامل به الإنكليز مع تلك القضايا، بعد انقضاء الأزمة، كان استثنائياً بقدر الحزم الذي أبدته السلطات في لحظة حدوث أزمة لم يسبق لأحدهم أن واجهها من قبل. وبمضي فوربس في سرره للأحداث قائلاً: «كانت مفاجأة سارة أن نرى كيف أنه وخلال فترة قصيرة من بدء تعليق الدفع بال النقد، توقف تدفق الناس إلينا، وكيف رضخت البلاد بهدوء... لإجراء
صفقات كل الأعمال بواسطة العملات الورقية التي لم يعد مصدروها يدفعون لقاءها نقداً كما في السابق.

لم يكن هناك أي جدل ضد مبدأ ضرورة استمرار الذهب كأساس مركزي للنظام المالي، وضد فكرة أن الصرف بالقطع الذهبية سيعود يوماً ما. إن اللغة التي صيغت بها تلك السلسلة الطويلة من القرارات الحكومية التي صدرت لاحقاً، تُظهر تماماً أن معظم الناس كانوا يعتقدون أن كل تلك الإجراءات كانت تدبيراً مؤقتاً وأن الأوضاع الطبيعية لن تلبث أن تستعيد. كانت الغاية برمتها هي الوصول إلى نقطة تعود فيها من جديد إمكانية تمويل النقد الورقي إلى ذهب عند الطلب. استمر الحظر 24 سنةً، وهو مدة لم يكن يتوقعها أكثر المراقبين تشاؤماً. لكن الثقة الواسعة الانتشار بأن تلك المأساة إبدت وأن تنتهي نهاية سعيدة كانت تعني أن قبول النقد الورقي الصادر عن بنك إنجلترا لم يعد موضع تساؤل في أي مكان. واستمر النقد الورقي في أداء وظيفته وكأن شيئاً لم يحدث لاحتياطات الذهب. وعندما قال وينستون تشرشل أثناء الحرب العالمية الثانية: "إن إنجلترا تخسر كل المعارك ما عدا الحرب الأخيرة", فإنه كان بذلك لعكس روحًا طالما كانت نموذجاً لإحساس الإنكليز بأنفسهم ودولتهم.

لندعم قليلاً إلى الوراء ليتسنى لنا إلقاء نظرة أفضل على تلك الأحداث المثيرة. وقد يفيدنا هنا بعض الإفهام السيسي باللمسة التاريخية ونظرة شاملة تلقينا على آليات النظام النقدي الإنكليزي.

من المهم أن نعرف أن النظام النقدي الإنجليزي - شأنه شأن النظام السياسي الإنجليزي - كان قد تطور عبر التجربة والخطأ، دون أن يلحقه جمود النظام والشروط القانونية الذي يميز نظام الحكومة الفرنسية الذي لم يقم نابليون، ولا من جاء بعده، بعمل أي شيء للتخفيف منه. كان يجري تداول
المال الخاص والعام سوية وكانا يقوبان بعضهما ببعضاً. كانت أموال الحكومة هي النقد، الذي كان الجنيه الذهبي يشكل معظمه، رغم أن قطع النقد الفضية وقطع أخرى تذكارية من فئات أصغر كان يجري تداولها أيضاً(6). وقد بدأت أوراق مالية خاصة تحل محل القطع النقدية في الصفقات الكبرى، وذلك قبل أكثر من مائة سنة منذ أزمة سنة 1797. وكما رأينا سابقاً، كانت الحوالات كثيراً ما يتم تجبيها من مالك لآخر بحيث تتحول إلى نقود ورقية من نوع ما. وإضافة لذلك، كان كثير من الأشخاص الذين يملكون قطعًا نقدية ذهبية يقومون بإيداعها لدى صاغ بهدف حمايتها لقاء إصابات بقية الذهب، وكان يمكن استخدام الإيداع كوسيلة للدفع لأنه كان قابلاً للصرف بالذهب لدى الطلب، والواقع أن معدل إنتاج الذهب بصورة إجمالية، خلال القرن بكامله بلغ عشرين طناً فقط في السنة(7).

والأهم من ذلك أن الصرفاً نمت بوتيرة سريعة خلال القرن الثامن عشر، وكان من المألوف أن تدفع المصارف عائدات قروضها إلى زبائنتها بشكل كميات حسب وكان يجري تداول تلك الكميات ذات الفئات المختلفة والدقيقة الشفافة لمقاومة التزوير، كنت. عندما تأسس بنك إنجلترا سنة 1694، وقام بتقديم الفرض الأساسي البالغ 2.1 مليون باوند إسترليني إلى الحكومة، دفع المصرف إلى الحكومة جزء من العوائد بشكل أوراق نقدية استخدمتها الحكومة لشراء الموارد من أجل حملتها ضد لويس الرابع عشر. وقد جرى تداول تلك الأوراق بين دور الأعمال وبين عامة الناس كنت، لكن بعض المصارف الأخرى احتفظت بها بشكل احتياطي لتغطية المساوحات من الودائع.

كان لهذه التركيبة غير المدرجة نتائج بعيدة الأثر. فيما أن حجم الأوراق

(6) في سنة 1816 أصدر البرلمان قراراً بأن القطع الفضية ستتغير منذ تلك اللحظة قطعاً تذكارية وستقبل فقط حسب قيمتها الإجمالية، لا حسب محتواها من المعادن.
الطريق نحو النصر

ال النقدية حل محل نقد الحكومة في التداول اليومي، انضمت مبالغ الأموال المتوفرة، التي كانت قيد الاستعمال اليومي، بشكل مباشر إلى حجم الاعتماد الذي كانت تؤمنه منظومة المصارف ذات الملكية الخاصة. ومن حيث الأساس، تجاوز القطاع الخاص القطاع العام بصفته المحرك الرئيسي في عملية خلق المال. ورغم أن معظم المال المستخدم حالياً هو بشكل حسابات جارية أكثر منه عملية ورقية، إلا أن العلاقة الأساسية التي كانت تربط بين الاعتماد المصرفي ومبالغ الأموال المتوفرة في القرن الثامن عشر، لا تزال على حالها. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، كانت حصة متزايدة من المال قد تم حفظه بشكل شبكات وإيداعات تشبه كثيراً ما نعرفه في عصرنا الحالي.

إن التطورات المذكورة لا تعني أن قطع النقد والسبائك الذهبية قد فقدت أهميتها بسبب تراجع تداولها بين أيدي الناس. فقد كان النقد الإنكليزي محدداً بموضوع حسب وزنه ذهباً 129,4 قمحات من الذهب في الجنيه، وبحسب ذلك على أساس أن أونصة الذهب تساوي 3 باوندات إسترلينية و17 شلنًا و10,5 بنسات. ورغم أن الجنسيات كانت في معظمها محفوظة داخل خزائن الصياغ أو قيد الحراسة الأمنية في أقبيه بنك إنجنتر، إلا أن شعور الأطمنان لوجودها هناك كان على ما يبدو هو ما يجعل النظام ناجحاً. لقد كان من الممكن دائماً صرف الأشكال المختلفة من الأوراق الخاصة – القروض وإصلاحيات الصياغ والنقد الورقي الصادر عن المصارف التجارية في كل أنحاء البلاد بآوراق نقدية صادرة عن بنك إنجنتر، وكانت هذه بدورها قابلة للصرف بالذهب، أو بالقطع كما كانت تُدعى في تلك الأيام. وعلى سبيل المثال، قبل تاريخ 26 شباط 1797، كان بإمكان أي شخص بمثل 210 باوند إسترليني بشكل نقد ورقي، أن يذهب إلى بنك إنجنتر في أي وقت ويعملها بمائتي جنيه ذهبي.

لم يكن أحد يبالي بذلك معظم الوقت. ولكن عندما ازدهرت الأعمال
وأخذ سعر الذهب في السوق بالارتفاع، أو عندما أخذ الباند الإسترليني يخفض قيمته في أسواق القطع الأجنبي، أصبح بإمكان ماندي جنبي ذهبي أن يصرف بأكثر من 210 بانودات إسترلينية في أسواق المنطقة التجارية في لندن أو أن تعادل أكثر من 210 بانودات إسترلينية في الأسواق المالية الأجنبية. وفي هذه الحالة، يكون من الأبرح تحويل 210 بانودات إسترلينية بالعملة الورقية إلى ماندي جنبي ذهبي، ومن ثم صرف الجنيهات بمبلغ أكبر في الأسواق المالية.

وفي سنة 1783، أي بعد نهاية الثورة الأمريكية، كان بنك إنجلترا قد بذل جهداً حثيثاً لوقف تلك العملية قبل أن يتحا لها أن تبدأ. كان نشاط الأعمال الخاصة آخذًا بالتوسع بسرعة، كما ارتفعت الأسعار بنسبة عشرة بالمائة تقريباً عما كانت عليه قبل أربع سنوات مضت، وبدأ مخزون بنك إنجلترا من الذهب في التنقص. وفي مواجهة ذلك، أخذ مدير بنك إنجلترا يرفض تقديم فروع إضافية للتجار وسواهم ممن المتضرين، مما جعلهم يتوجهون وجهة أخرى للاقتراض. وكانت النتيجة ارتفاعًا حادًا في معدلات الفائدة، وفتوح حمى المضاربات، وتحسن فوري في معدل الصرف بين الإسترليني والعاملات الأوروبية، وعودة لتدفق الجنيهات إلى أقرب بنك إنجلترا. وهكذا، فإن الإيمان القوي بالذهب حَوَّل هذا المعدن اللامع، المُعتبر من قبل الغالبية الشكل المطلق للثروة، إلى أداة قوية للمضي وتفاؤر (وهو دور قوي للذهب أن يستمر بالقيام به، بشكل أو بآخر، لا في بريطانيا فحسب، خلال السنوات المائة والأربع والسبعين التالية). وبدأ ما كان يعتبره الجميع من الموجودات الآمنة، وكأنه يقوم بفهم المخاطر التي تحيط بالاقتصاد برمته.

إن أزمة سنة 1797 وقانون التعقيد، اللذين قطعا تلك الرابطة بين الأوراق النقدية والذهب، قد قضيا تماماً على منظومة الضرائب غير الرسمية ولكن القوية. ومع احتفاظ دور الوزن المقابل من الذهب، أصبحت الفعاليات
الاقتصادية تجري كلياً بالعملية الورقية(6). وهكذا، فإن إبتكار هيبن تسوونغ غير المقصود، الذي كان قد تسببت بإحداث كوارث قبل مدة قصيرة، وذلك لدى تمويل كل من الثورتين الأمريكية والفرنسية، بسبب الكونتيننتال [نقد ورقي صدر أثناء الثورة الأمريكية] والأسهجانات [نقد ورقي أصدرته حكومة الثورة الفرنسية]، أصبح الآن على وشك الظهور للمرة الأولى على الشواطئ المحافظة لبريطانيا العظمى. وقد قال اللورد لانسداون، وهو يعنى التفكير في تبعات قانون التقييد: "إن حمى في لندن هي حمى بقدر ما هي كذلك في باريس أو أمستردم، قد يكون السقوط بطيئاً رمبا، وتدرجيًا لبعض الوقت، لكنه سيكون مؤكداً(10)."

بلغ الإصدار الأصلي من الأسهجانات في كانون الثاني سنة 1790 ثمانيمائة مليون جنيه فرنسي، Livres، و بتاريخ 23 من شرداد 1795 كان هناك ما يربو على عشرين مليون جنيه قيد التداول. وقد مهدت أعمال الشغب، التي أعقبت ذلك في باريس، لارتفاء نابليون إلى السلطة كما أجبرت الحكومة على التخلص عن الأسهجانات العديمة القيمة والاستعاضة عنها بنظام ذي أساس معدني قائم على الذهب والفضة.

من أين جاء الذهب الفرنسي؟... كان في معظمه رأس المال الذي عاد بعد أن كان قد هرب من البلاد أثناء نظام الأسهجانات. وفي الواقع، فإن الأحداث في فرنسا كانت السبب الرئيسي في أن احتياطات الذهب في بنك

(*) إن التحولات في السعر النسبي للذهب والفضة قد تكون أدت إلى وضع معيار للفضة في بريطانيا، لكن الارتباط بالذهب كان قوياً لدرجة أنه تم إيقاف سك النقد الفضي عام 1798، ولم تعد الفضة على الإطلاق تصلح لأن تعرض بشكل قانوني لوفاء الالتزامات ما عدا في حال المدفعية التي لا تتجاوز قيمتها 25 باونداً إسترلينياً (انظر جيفون، 1875، ص 69).
إنجلترا كانت على تلك الدرجة من الانخفاض لدى حدوث مغامرة فيشغارد:
فالذهب الذي كان الفرنسيون المذعرون قد نقلوه إلى إنكلترا في وقت سابق، بدأ بالعودة إلى فرنسا، مما أفسد احتياطي الذهب في بنك إنجلترا من 6 مليون باوند إسترليني في بداية سنة 1795 إلى 2 مليون باوند إسترليني في بداية سنة 1797. ودون أن يقصد ذلك، وضع نابليون الأساس لحالة الدهر التي أعقبت معركة فيشغارد (11).

وبالإضافة لذلك، سار نابليون على هدى من سبئه من الفاتحين العظام في الماضي، فسرعان ما بدأ دون هوية تكريس الكترونية المالية (ففضلًا عن أشياء أخرى) التي كسبها من الأمم المفهومة. وفي مذكرة وجهها إلى المديرية التنفيذية في الأول من حزيران سنة 1796، أبلغ زملاءه: "إن مليونين ذهبًا في طريقها إلينا [من إيطاليا]. ستبدأ رحلتها غداً مع مائة جواز لجر العربات، وهي أجمل جواز يمكن أن يجدوها المرء في لومباردي. وستحل محل الجياك التي تجر عرباتنا" (12).

وقد حافظ نابليون على ثبات موقفه كرجل "العملة المعدنية" طوال فترة حكمه. ولم يكن لديه خيار. فقد كان يكافح أن يذكرو، ولو همسًا، إمكانية إصدار عملة ورقية غير قابلة للتحويل إلى ذهب، حتى يؤدي كابوس تجربة الاستياعات إلى إثارة حركة فورية للهرب، كل ذهب فرنسا إلى مواطن أكثر أمانًا في الخارج، وهكذا، مكنته مهاراته الحاكمة في الإدارة المالية من النجاح حيث أخفق كل القادة الآخرين. وقد تكون تلك هي الحرب الرئيسية الوحيدة في التاريخ التي جرت دون إجراء تخفيف للعملة بشكل أو بآخر (13).

لقد أصاب اللورد لانسدنون: كان السقوط بطيئًا وتدريجيًا، لكن التضخم وطُد أركانه في بريطانيا في نهاية الأمر. كانت الأسعار في سنة 1802 أرخص
الطرق نحو النصر

314

التي يقدمها بنك إنجلترا إلى دور الأعمال - وهي ما كان يدعى بالكمباليات التجارية الخاضعة للحسم - إلى أكثر من أربعة أضعافها في الفترة ما بين 1797- 1810، نظراً لكونها قد تحرّرت من ربة الذهب. ولم يحدث أن قام بنك إنجلترا بعد الأسواق المالية بهذا الفيض المتزايد من القروض إلا خلال الظروف الاستثنائية للحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين. وبالطبع لم يكن محض صدفة أن إصدار بنك إنجلترا من النقد الورقي ازداد من 10 ملايين باوند إسترليني تقريباً إلى 25 مليون باوند إسترليني خلال نفس الفترة، وقد حصل نصف تلك الزيادة اعتباراً من سنة 1807 فحسب، في حين أن الودائع في المصرفي كانت تزداد بنفس النسبة. كانت موجودات بنك إنجلترا من القطع النقدية والسبائك تتقلب حسب تقلب أحوال الحرب، لكنها لم تبلغ في أية لحظة حداً يساوي 50 بالمائة من عمليات المصرفي الورقي المتداولة، وفي سنة 1794، وقبل أن تبدأ كل تلك المشاكل، كان احتياطي الذهب يساوي 70 بالمائة من النقد الورقي المتداول (١٥).

واعتباراً من سنة 1808، بدأ سعر الذهب بالارتفاع بسرعة. وبحلول سنة 1809 كانت قيمة الذهب الموجود في الجينج تصل إلى 4 باوندات إسترلينية و10 شلنات للأونصة في السوق، وهو سعر أعلى بكثير من سعر 3 باوندات إسترلينية و17 شلنًا و10 نسمات أي السعر الذي حدد قيمة الذهب عندما كان إسحاق نيوتن لا يزال يتم التفكير في الموضوع سنة 1717. كان الإسترليني أيضاً يفقد قيمته بالنسبة لعملات الأمم الأخرى - وبنهاية سنة 1809، كان يجري صرف الباوند

10

314

الطرق نحو النصر

314

التي يقدمها بنك إنجلترا إلى دور الأعمال - وهي ما كان يدعى بالكمباليات التجارية الخاضعة للحسم - إلى أكثر من أربعة أضعافها في الفترة ما بين 1797- 1810، نظراً لكونها قد تحرّرت من ربة الذهب. ولم حدث أن قام بنك إنجلترا بعد الأسواق المالية بهذا الفيض المتزايد من القروض إلا خلال الظروف الاستثنائية للحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين. وبالطبع لم يكن محض صدفة أن إصدار بنك إنجلترا من النقد الورقي ازداد من 10 ملايين باوند إسترليني تقريباً إلى 25 مليون باوند إسترليني خلال نفس الفترة، وقد حصل نصف تلك الزيادة اعتباراً من سنة 1807 فحسب، في حين أن الودائع في المصرفي كانت تزداد بنفس النسبة. كانت موجودات بنك إنجلترا من القطع النقدية والسبائك تتقلب حسب تقلب أحوال الحرب، لكنها لم تبلغ في أية لحظة حداً يساوي 50 بالمائة من عمليات المصرفي الورقي المتداولة، وفي سنة 1794، وقبل أن تبدأ كل تلك المشاكل، كان احتياطي الذهب يساوي 70 بالمائة من النقد الورقي المتداول (١٥).

واعتباراً من سنة 1808، بدأ سعر الذهب بالارتفاع بسرعة. وبحلول سنة 1809 كانت قيمة الذهب الموجود في الجينج تصل إلى 4 باوندات إسترلينية و10 شلنات للأونصة في السوق، وهو سعر أعلى بكثير من سعر 3 باوندات إسترلينية و17 شلنًا و10 نسمات أي السعر الذي حدد قيمة الذهب عندما كان إسحاق نيوتن لا يزال يتم التفكير في الموضوع سنة 1717. كان الإسترليني أيضاً يفقد قيمته بالنسبة لعملات الأمم الأخرى - وبنهاية سنة 1809، كان يجري صرف الباوند
في هامبورغ وأمستردام وباريس بسفر يقل عن قيمته الإسمية الرسميَّة بنسب تراوح ما بين 16 بالمائة وحتى أكثر من 20 بالمائة). وكانت النتائج هيبوطًا بلغ 50 بالمائة في موجودات بنك إنجلترا من العملات الذهبية والسبائك في الفترة ما بين شباط 1808 – آب 1809، رغم أن تلك الموجودات قد تم تعويضها منذ وصولها إلى الحد الأدنى لدى سرن قانون التقيد للمصرف سنة 1797. وبدأ احتمال أن تتبع إمكانية صرف العملات الورقية إلى ذهب وكأنه يبتعد أكثر فأكثر، وهذا ما أثار ثأرة المجموعات المالية (17).

وفي آب 29، قام سمسمار بورصة يبلغ الثامنة والثلاثين من العمر، بتقديم الرسالة الأولى من رسائل ثلث تعلق بهذا الشأن إلى جريدة مورننغ كرونيكل وذلك بصفته ناطقاً باسم تلك المجموعات، وشكا في تلك الرسالة من أن الجمهور لا يبدو متأثراً بما فيه الكفاية بأهمية الموضوع، ولا بالنعت الكارثية التي قد تترتب على مزيد من التخفيف لقيمة العملة الورقية (18). كان اسم ذلك السمسمار دافيد ريكاردو، وكان أول مرة يظهر فيها اسمه في الصحف وفيما بعد، ظهرت الرسائل وبعض التعليقات الإضافية في كراس بعنوان «السعار المرتفع للسبيكة».

ولد ريكاردو سنة 1772، عندما كان آدم سميث في الخمسين من عمره، وكان توماس مالتوس، صديق ريكاردو المحبوب وخصمه الثقافي اللدود، في السادسة من عمره، قابل ريكاردو مالتوس أول مرة سنة 1809 في نفس الوقت Morning الذي كان فيه يبعث برسائله إلى جريدة مورننغ كرونيكل (19). كان والد ريكاردو يهودياً ويعمل تاجرًا ومصرفياً وسمسار بورصة – أي وسيطاً كما يسميه الإنجليز – وقد وظف ابنه لديه عندما كان الصبي في الرابعة عشرة من العمر. وقد ازدهرت الشركة، رغم أنه كان يتعين عليها أن تقتصر نشاطها التجاري على قسم محدد من دار البورصة الملكية يدعى مسار اليهود. ظل ريكاردو مع أبيه في العمل لمدة سبع سنوات، إلى أن Jews walk
الطريق نحو النصر

وقع في عرام فتاة من طائفة الكويكرز. وفي الحادية والعشرين من عمره انفصل عن عائلته، وتزوج الآنسة ويلكنسون واعتقى مذهب الكويكرز، ثم بدأ العمل وحده في البورصة، وعاش حياة أسرد من حياة الكثيرين حتى توفي فجأة وهو في الحادية والخمسين.

حقق ريكاردو نجاحاً كبيراً كوسيط للأهتمام والسندات، وذلك قبل سنوات من مجرد تفكيره بأن سيصبح أحد أشهر المنظّرين الاقتصاديين على الإطلاق لدى صدور مؤلفه «مبادئ الاقتصاد السياسي وفرض الضرائب» سنة 1817. وقد علّق أخوة ذات مرة قائلة: «أعتقد أنه لم يكن هناك من شيء فعله السيد ريكاردو ليثبت إمكاناته الاستثنائية أكثر من عمله في عالم الأعمال. إن معرفته النادرة بتعقيدات ذلك العالم... وقدرته على اجتياز تلك التعقيدات دون مجهود يذكر، والصفقات الكبرى التي كان معنياً بها - إضافة لربطه جأشه وصواب أحكامه - كل ذلك قد مكنه من تجاوز معاصره في دار البورصة مخلقاً إياهم وراء ظهره».

ويعتبر ريكاردو أحد ضامن السندات الرئيسي للأوراق المالية الحكومية في كل مرة كان يجري إصدارها للعامة. وكان ريكاردو، شأن مصرفي الاستثمارات المعاصرين الذين يجمالون أن يفيدوا أصدقاءهم، يخصّص أحياناً جزءاً من هذه الصفقات لصديقه الحبيبي مالتوس، الكاهن والأكاديمي ذو الموارد المتواضعة الذي كانت شهرته كاقتصادي ستنافس مع الأيام شهرة ريكاردو. وفي سنة 1815 - عندما كانت معركة واترلو على الأبواب - لم يعد باستطاعة مالتوس الصمود أمام القلق الذي كان ينتسب بشان ما يمكن أن يحدث لمديراته في حال خسر ويلنغتون المعركة. وتوسل إلى ريكاردو من أجل «انتهاء أقرب فرصة لتحقيق شيء ولو قليل من الربح على الحصة التي تفضلت ووعدتني بها».

استجاب ريكاردو لكنه تمسك بموقفه الخاص الأكثر أهمية. بالنسبة لمالتوس، كانت هزيمة نابليون في واترلو نباً ساراً وسناً في
المبدأ الصحيح والشر المستطير

الوقت نفسه: كانت نباً ساراً لأنها كانت كذلك بالنسبة لجميع الإنكليز، لكنها كانت نباً سيئاً نظراً لفرصة الجديرة التي ضاعت. أما بالنسبة لريكاردو فقد كانت نباً مذهلاً مائة بالمائة. وبعد سنتين أصدر كتبه البالغ الأهمية "مبادئ الاقتصاد السياسي وفرض الضرائب". وقد صمدت صداقته الوثيقة مع مالتوس دون أن يمسها سوء. وبعد وفاة ريكاردو صرح مالتوس: "لم أحب في حياتي شخصاً خارج أفراد عائلتي بهذا القدر"(22).

إن رسائل ريكاردو إلى صحيفة مورنغن كرونيكل حول الاحتياط الذهبي البريطاني الأخذ في التناقص وانخفاض سعر الباوند في أسواق القطب الأجنبي جذبت الكثير من الاهتمام. وبعد ستة أشهر من نشر رسائل ريكاردو، وبعد نقاش مطول في البرلمان والصحافة، قام عضو مغامر في البرلمان اسمه فرانسيس هوريز بتقديم اقتراح بتشكيل لجنة بريطانية لدراسة الموضوع برمته بشكل تفصيلي والاستماع إلى الشهود الخبراء في هذا المجال ولإعداد تقرير وتوصيات لرفعها إلى مجلس العموم لدى الانتهاء من المهمة. وبعد ثمانية عشر يوماً، أعلن المجلس عن تعيين "المجلس المنتقاة" لتقصي أسباب السعر المرتفع للسبائك الذهبية، وبحث أوضاع وسيلة التداول والمبادلات بين بريطانيا العظمى والجهات الأجنبية"(23).

بلغ عدد أعضاء ما أصبح يُعرف بلجنة السبائك 22 عضواً، معظمهم خبراء تم اختيارهم من عالم المال، وكان بعضهم من الموظفين الحكوميين. كصلاب الرواتب الرئيسي في الجيش. استمرت جلسات الاستماع للأقوال مدة 31 يوماً، بين الثاني والعشرين من شهر شباط والخامس والعشرين من شهر أيار لسنة 1810، استمعت اللجنة فيها إلى أقوال 29 شاهداً من رجال الأعمال والمال والحكومة ومن الوسط الأكاديمي. كان تقرير اللجنة يُعرَف بهوّيات جميع الشهود، مما عدا في الصفحة 16، حيث أشار التقرير إلى "تاجر أوروبى بارز"، كان، حسب ما جاء بعد ذلك في الصفحة 25، "على معرفة وثيقة بالتجارة بين
هذه البلاد والقارة الأوروبية». وقد اكتشفت شهادة ريكاردو بالإضافة إلى ذلك الرجل باسم «السيد»... استنتج إدوارد كانان، الذي كتب تعليقاً قيّماً حول الموضوع بمرتّه سنة 1919، «يمكن أن نحبس بوضوح أن ذلك السيد المجهول المتواضع لم يكن سوى ن. م. روتشيلد العظيم».

لم يذكر التقرير قط أسماء الأعضاء الذين طرحوا الأسئلة على الشهود، وذلك على أساس أن الأسئلة قد وجهت من قبل اللجنة «كمجموعة واحدة»(25). كان أكثر الأعضاء فاعلية والواضعون الرئيسيون لتقرير اللجنة النهائي هي فرانسيس هورنر وهنري ثورنتن وويليام هاسكيسون. كان هورنر، وهو محامٍ، أحد مؤسسي صحيفة إدنبرة ريفيو، وقد كتب فيها عدة مقالات حول الصرافة. وكان هورنر، شأن آدم سميث قبله، قد ولد وتلقى علومه في أدنبرة لكنه أمضى ستين في إنكلترا «ليتخلص من مساوئ اللهمية الريفية»(26). أما ثورنتن، وكان مصريًّا، فقد سبق له أن ألف كتابًا بشأن نظرية الصرافة تضمن تحذيرات متتالية من إساءة استخدام الاعتمادات الورقية. وكان قد سبق لها سكيسون أن أرتبط ببعض قادة فرنسا الثورة وأعرب علناً عن انتقاده من خطتهم بإصدار الأسيجنات. وقد أصبح فيما بعد رئيسًا لمجلس التجارة (وهو يعادل منصب وزير التجارة في الولايات المتحدة) لكنه، وكما وصفه الاقتصادي غلين ديفيز: «عاني من امتياز نهائي محدود بأن فتيل تحت عجلات قطر أثناء الاحتفال بافتتاح خط السكة الحديدية بين ليفربول ومانشستر سنة 1830»(27).

وفي حين يزال، وبينما كان التقرير لا يزال قيد الطباعة، كتب هورنر إلى أحد أصدقائه ما يلي:

إن التقرير في الواقع، قد صُبِّغ بأسلوب آخر وشديد الإسهاب، ولم يأت على أي شيء سوى نفس المبادئ، البالية المتعلقة بالموضوع الذي
يَعالِجُه، وَهُوَ يَذْكُرُهَا بِطُرُقَةٍ أَصِلَّوًا مَّا كَانَ تَبَدُّلَ عَلَيْهِ سَابَقًا... إلَّا أَنَّ
الترقِير يَشَمَّل عَلَى مِيْزَةٍ وَاحِدَةٍ عَظِيمَةٍ، وَهِيْ أَنَّهُ يَتَخَطِّبُ بِعَبَارَاتِ صَرِيحَةٍ
وُثِيقِيَّةٍ عَنْ المِبَادَأ الصَّحِيحِ وَعَنْ وُجُودِ شَرِّ مستَطِيرٍ قدْ بُشِّهَ عَنْ إِغْفالِ هَذَا
المِبَادَأ... وَنَحْنَ (كَمَا أَعْتَقَدُ) سَنَقْمُ بِمُرْورِ الْعَوْقِ بِاستِعْتِدادِ النَّشَأَةِ الْقَدِيمَةِ
وَهُوَ النَّشَأَةُ الْمَأْوَمَ الْوَحِيدِ(28).

وَرَغمَ عَدْمٍ رَضِيِّ هُوْرَنَرٍ عَنِ الْقَيْمَةِ الْأَدْبِيَّةِ لِلْتَرْقِير، إلَّا أَنَّهُ لَاتَقَى رَوَايَةً
كِبَرِّيَّةً فِي ذلِكَ الْعَوْقِ، فَقَدْ نُفِذَ مِنَ الْأَسَوَاقِ بَعْدَ ثَلَاثَةٍ أَشْهُرٍ مِنْ ظُهُورِهِ فِي شَهْرِ
أَبِّ. وَبَالنَّسَمَ إِلَى شَخْصٍ يَقْرَأُ هَذَا التَّرْقِيرَ بَعْدَ مَائِتَيْنِ سَنَةٍ تَقْرِيبًا مِنْ صُدُورِهِ، فَهُوَ
يَعْتَبِرُ وَثِيقَةً أَسْتَنَالِيَةً. إِنَّ رِسَالَةَ هُوْرَنَرِ تَشِيرٌ إِلَى أَنَّهُ لمْ يَكِنْ هَنَاكَ شَيْءٌ تَافِهٌ
القَيْمةُ فِي الْجَهَدِ المِبْدُولِ: فَالنَّتَائِجُ وَالتَّوْصِيَاتُ كَانَتْ بَحْقٍ صَرِيحَةً وُثِيقَةً. قَدْ
يَحْتَلِفُ القَارِئُ مِعَ المَوْفُوقِ المُصْلِبِ لِكَاتِبِ التَّرْقِيرِ لَكِنْهُ يَبْقَى مَعَ ذَلِكَ مَأْخوَذًاً
بِمَدِي الْدَّرَّاِبِ الْعَمَيْمَةِ الَّتِي تَبْتَدِى فِي الْتَحْلِيلِ الْإِقْطَاشِ. وَالْتَرْقِيرُ فِي أَفْضِل
حَالَاتِهِ يَعْكَسُ بَدْقَةً أَهُمِّ الْأَفْكَارِ الْإِقْطَاشِيَّةِ الَّتِي طُوْرَهَا دَافِيدِ هِيْوِمُ وَأَدْمُ سَمِيثِ
حَتَّى أَنَّهُ تَنَبْؤُهَا بَمِفاهِيمٍ لَا مَتَّى نَظَرَهُ فِي كَتِبِ الْتَنَظِيرَاتِ أَلْآ بَعْدَ سِنَاتٍ
فِي الْمَستَقِبِ، وَبِبَحْاَصَةً مَا مِثْلَّهَا بِالْبَصِرَةِ وَالْتَطِيْقِ فِي نَشَأَةِ مَعِيَارِ الْذَّهَبِ
الَّذِي تَطْرُوَحُ مَعَ الْقَرُونِ التَّاسِعَ عَشَرٍ. وَالْوَاقِعُ أَنَّ الْوَضْوحَ وَالْشَّمْوَلَ فِي تَقْدِيمِ
الْبَصِرَةِ الْمَالِيَةِ يَثْلُبُانِي أَفْضَلُ مَا قَدْ مَبْلَوْنَ فِرْدَمْان. وَلَا يُمْكِنْ تَخْلُقُ إِمَكَانِيَةٍ
إِعْدَادٍ وَثِيقَةٍ ذَاتِ نَوْعِيَّةٍ مَشَابِهَةٍ مِنْ قَبْلِ الأَعْضَاءِ الْحَالِيِّينَ فِي الْبَرْلَمَانِ أَوِ
الْكُونْغَرِسِ فِي الْوَلَايَاتِ الْمَتَّى. إِنَّ الْفَاوْقَاتِ الَّتِيِّ وَاجِهَتْهَا لِجَنِّةِ السَّبَائِكِ كَانَتْ مِنْ حَيْثُ الْجَوْهْرُ نَفْسُ
المَجَادِلَاتِ الَّتِي جَرِتَ بِنَبِيِّ لُونْدِزَ وَلَوْلَكَ فِي الْفَتْرَةِ الَّتِي سَبَقَتْ الْتَحْوَلَ الكَبِيرِ فِي
سَكِ النَّقْدِ سَنَةَ 1695. وَيَسْتَنَدُ التَّرْقِيرُ إِلَى افْتِرَاضٍ طَمْحٍ لَا مَتَّى مَطْرُوحًاٌ
لِلْبَحْثِ فِي أَيَةٍ لَحْظَةٍ... وَهُوَ أَنَّ الْذَّهَبَ يُشَكِّلُ المُقْتَنِي الأَسْمِيَّ. وَقَدْ أَشَارَ
وَاضِعُ التَّرْقِيرِ فِي مِسْتَهِلِ حَدِيثِهِمْ إِلَى «الْرَّوْضَ السَّلِيمِ وَالْطَّبِيعِيِّ لِلْعَمْلِاءِ»
البريطانية التي كانت الذهب يشكل أساساً. بعد بضع مرات، كرروا ما كان ريكاردو قد أكده في رسالته الثانية إلى صحيفة مورننغ كرونكل من أن العمليات الذهبية قد أصبحت حالياً، من حيث ممارسات العامة ورأيها، هي المقياس الرئيسي للممتلكات. ويؤكد التقرير، "في هذه البلاد، يعتبر الذهب ذاته هو مقياس كل قيمة قابلة للتحويل، وهو المعيار الذي تقرر به كل أسعاف النقد. ويخلص التقرير للقول، "إن الذهب بشكل سبائك هو المعيار الذي شاءته الهيئة التشريعية أن تطابق معه العملة النقدية وأن تماثله إلى أقصى حد ممكن... ويرغب العامة بشدة أن تجري مطابقة وسيلة التداول لدينا بسرعت ما تسمح به الظروف، مع معيارها الحقيقي والقانوني، ألا وهو السبيكة الذهبية".

والذهب ليس فقط معيار العملة المحلية: "إن السبيكة هي المنظم الحقيقي لكل من قيمة العملة المحلية ومعدل الصرف بالقطع الأجنبي. وهذه العبارة هي لـ "المبدأ الصحيح" الذي تشير إليه رسالة هورنر و"المشاكل الناشئة عن إهمال هذا المبدأ" هو تضخم الأسعار الذي كان يؤدي إلى التآكل الكبير في القوة الشرائية للنقد.

وبالنسبة للجنة، التي كانت تستنير بehler التحليل الورد في رسائل ريكاردو إلى صحيفة المورننغ كرونكل، كانت المشكلة برمتها واضحة وكان الحل بسيطاً. فقد نشأت المشكلة لأن "وجود كمية زائدة من وسيلة التداول، في بلد اعتمد عملية غير قابلة للتصدير إلى بلاد أخرى أو غير قابلة للتحويل لدى الطلب إلى نقد يمكن تصديره، يؤدي إلى ارتفاع سنة في جميع الأسعار وإلى ارتفاع في سعر الذهب في السوق وهبوط في معدلات المبادلات بالقطع الأجنبي". لقد نشأ "الشروط المستمرة" عن ما كان هورنر قد وصفه "بإغفال ذلك المبدأ". لذا، فقد كان استرجاع إمكانية تحويل العملة إلى ذهب بسرع وقت ممكن هو الحل.
وفي هذه الأثناء، اتخذت اللجنة موقفًا مفاده أن على مدير بنك إنجلترا أن يتصرفاً كما لو أن الذهب لا يزال يقوم بدور المنظومة الحقيقية رغم الحظر المفروض على إمكانية التحويل الحر للعملة الورقية إلى ذهب. أي أن المصرف يجب أن يتجاهل حقيقة نظام العملة الورقية الخالصة الذي فرض على الأمة قسراً وأن يستجيب، بدلًا عن ذلك، للإشارات التي لا تحتمل اللبس والتي خلقها الزوايا في سعر الذهب وضعف البالون في أسواق القطع الأجنبى.

ولدى ظهور مثل هذه الإشارات، على المصرف أن يبدأ من أنشطته الخاصة بالقرطاسية وبالتالي يكبح النمو في مجال الأموال المتوفرة، وهو عين ما كان قد فعله في ظروف مماثلة في سنوات 1783 و1793 و1797. أي كما يقال، بلغة المال المعاصرة على المصرف أن يدير شؤونه بموجب ضوابط المعيار الفعلي للذهب. وقد صادق ريكاردو بقوة على هذا الرأي في كُرْسِه الصادرة سنة 1816 حول السعر المرتفع للسبيكة. وأكد أن لو [كان المديرون] قد تمسكوا سابقاً بالبداية الذي أقرها بأنه كان ينظم شؤونهم عندما اضطرروا للدفع نقداً... لذا كنا قد تعرضنا لكل تلك الشرور التي تجلت في عملية ذات قيمة منخفضة ومتغيرة باستمرار.  

ويدحض التقرير بغضب الأدباء التي جاء بها الكثير من الشهرة والتي ترى أن الزيادة في سعر الذهب كانت مجرد نتيجة لندرة الذهب أو لزيادة الطلب عليه. ويساء التقرير، لو أن الأمر كان كذلك، فلم يبقى سعر الذهب مستقرًا في فرنسا وبقية دول القارة الأوروبية؟... لم تكن هناك ندرة في الذهب: لا جدال بأن الجنيهات قد اختفت من التداول، لكني ذلك لا يثبت حدوث ندرة في السبائك إلا بقدر ما ثبت ارتفاع السعر حدوث تلك الندرة. لا وألف لا.

ويورد واضع التقرير شهادة أحد المتعاملين الذي أقر بأنه "لم يجد صعوبة في الحصول على أية كمية كان يريدها [من الذهب] في حال كان مستعدًا لدفع سعرها". لقد ارتفع سعر الذهب بسبب "الكميات الزائدة من وسيلة..."
الطريق نحو النصر

التداول». إن سعر الذهب المرتفع كان في الواقع برهانًا على أن كمية النقد المتوفرة كانت «زايدة». وقد وافق ذلك «الناحري الأوروبي البارز» الذي لا وجود لسلطة فوق سلطته، على أن تدشى قيمة صرف الباوند بالعملات الأجنبية لم يكن لتحدث لو أن النقد الورقي كان قابلاً للتحويل إلى جنيهات، وقد صرح قائلاً: «أنا أقوم كل شيء بالسبيكة». ومضى يُعلم اللجنة أن المشكلة برمتها قد حدثت ببساطة لأن بنك إنجلترا «لم يكن يسمح للسبيكة بأداء الوظائف التي يبدو وكون الطبيعة قد أعدت لها»(37).


رفض المديرون بعناد التخلص عن موقفهم إلى الحد الذي جعل إفاداتهم تبدو وكأنها ت poz1 ب أنهم لم يتمكنوا من إدراك ما كان يرمي إليه أعضاء اللجنة. وقد وصفهم ريكاردو، في رسالة بعث بها إلى مالتوس بعد عدة سنوات، «فقًا وإنهم مجموعة من الجهلة»(41). وبعد خمس وستين سنة، ولدى استرجاع تلك الأحداث، أبدى ستانلي جيفنز، رجل الاقتصاد الكبير في العصر الفيكتوري،
من نفاد الصبر تجاه معارضي حجج اللجنة ما كان قد أبداه ريكاردو تجاههم.
فقد أثاره رفضهم لموضوع الخلاف لدرجة حملته على القول إن تحامل الرجال فيما يتعلق بموضوع العملة لا يمكن تفسيره لدرجة أنه لا يبدو معه من الصواب ترك أي أمر لقرر إدارته تنصير حسب اقتضاء الأحوال.(42)

ورغم كل ذلك، كان المدراء فيما يتعلق بهم، يعتقدون بأنهم كانوا فقط يقومون بما كلفوا بالقيام به - تأميم متطلبات المتقدمين الجديرين بالثقة. ولا يمكن لأحد أن يتهمهم بفرض تداول النقد الورقي للمصرف. وكما أوضح السيد وايتمور للجنة: «لن يبقى في التداول ورقة نقدية واحدة زيادة عامة تطلبها عامة الناس... إن النقد الورقي الصادر عن البنك سيترد إلى هنا كان هناك زيادة أكثر من اللازم يجري تداولها، إذ أن ما من أحد يرغب في دفع فائدة على ورقة نقدية مصرفية لا يود الاستفادة منها»(43). وصرح مدير آخر، وهو السيد هارمون، أن بنك إنجلترا، إذ ينصرف بنك الصورة فإنه «حتماً لن يضل الطريق»(44).

وبعد أن يرفض تقرير اللجنة قبول أي من تلك الحجج، يعود ف يعرف عن نوع من مراجعة الفكر بشأن المصرف. فبغرم «الأخطاء العملية الكبيرة»، يمضي التقرير ليُلقَّر بأن المدراء قد أبدوا بالفعل «قدراً من الصبر» وأن على المصرف الماضي في السعي لاكتساب ثقة العامة «بالاستقامة التي تدار بها الأمور فيه وبالاستقرار الذي لا يتعرض بالأرصدة الوفرة في تلك المنشأة العظيمة»(45). إن أصل المشكلة يكمن في فشل مدراء المصرف في التمييز بين ما يبدو أنه قرض مشروع لناجر يستحقه، وبين التأثير الذي تتركه الزيادة الناتجة عن ذلك في النقد المتتوفر، على الاقتصاد ككل. ولكن الإنسان لا يمكن أن يلوم المدراء، لأن قانون التقليد نفسه قد فرض عليهم قدراً قادراً من المسؤولية التي تشوبتها فيما بعد بشكل تعارضي هائل للمصلحة بين الأهداف الخاصة والاحتياجات العامة.
ويوصلنا هذا الأسلوب في مناقشة الأمور إلى أهم استنتاجات اللجنة.

ومن هنا تستحق كلمات أعضاء اللجنة أن تؤدِّي بسؤَم من الإطالة. فبعد أن يردّ التقرير المبادئ المتعلقة بدور الذهب، التي كان قد وضعها أصلاً ديفيد هيومن وآدم سميث، يمضي ليورد أول تبرير، وقد يكون أصدق تبرير، لإرسال معيار الذهب إلى أن النظام الأمثل لإدارة الموارد المالية في اقتصاد ما. إن الزخم الكلي للبيان هو في إبراز التشابه الحاد مع ما يمكن أن يحدث في حال أصبح المال غير قابل للتحويل إلى عملة معدنية وفي حال تُركت قرارات كهذه للاحكام البشرية العادية.

وعد أن أشارت اللجنة إلى قوة التحكم بالاقتصاد التي انتقلت إلى أيدي المدرين نتيجة تعليق المدفوعات النقدية، تابعت الإعراب عن مواقفها:

وبرأي اللجنة، فإن ذلك يعتبر عهداً بالثقة لا يعقل أن تتوقع من مدارء بنك إنجلترا أن يتخلوا عنه. إن المعرفة الأكثر تفصيلًا بالتجارة في البلاد، مقرونة بالعلم العميق المتصل بجميع مبادئ المال والتدلُّو، لن يُمكن أي رجل، أو أي مجموعة من الرجال، من ضبط التناسق الصحيح بين وسيلة التداول في البلاد وبين احتياجات التجارة، ومن الحفاظ على ضبط هذا التناسب بشكل دائم.

عندما تكون العملة مؤلفة كلياً من المعدنين الثمينين، أو من ورق قابل للتحويل إلى المعدنين الثمينين لدى الرغبة بذلك، فإن العملية الطبيعية لمسار التجارة تقوم، عن طريق إنشاء أسواق قطع للتبادل بين مختلف بلدان العالم، بضبط نسبة وسيلة التداول في كل بلد وذلك حسب الظروف الفعلية الخاصة بتلك البلد... وفي حال التحليل عن النظام الطبيعي للعملة والتدلُّو، والاستعاضة عنه بإصدار نقد ورقي حسب تقديرات المعينين لما هو مناسب، فإن من العقَم التفكير بإمكانية وضع أي قواعد تحكم ممارسة حرية التقدير هذه بشكل دقيق (46).
البداية الصحيح والشر المستطير

وقد أكد ريكاردو، عندما كتب حول الموضوع بعد سنة، تفوق القرارات التي تضعها الأسواق على تلك التي يضعها المصرفيون الذين يحملون مسؤولية تنظيم العملات، فقد قال: "إن تصدير القطع النقدية يمكن أن يعهد به أمام لتقديرات الأفراد" (47).

وباختصار، إن الأسواق هي خير من يعرف، والإشارات التي تطلقها هذه الأسواق هي من يجب أن يحدد السياسة. إن منطق اللجنة يقودها إلى توصية واضحة غير مشروطة: يجب أن يعود نظام وسيلة التداول في البلاد، بسرعة تناسب مع الحذر الواجب والحكم، إلى المبدأ الأصلي بأن تكون المدفوعات النقدية تابعة لخيار حامل الأوراق الصادرة عن بنك إنجلترا، لأنه لا شيء آخر سيكون من شأنه تأمين علاج كاف للحاضر أو ضمانة للمستقبل" (48). إن صدى هذه الكلمات سيتردد باستمرار خلال المناقشات المستقبلية التي لن تنتهي بشأن النقد.

لم تنتهي الفرصة لمجلس العيون لمناقشة ما توصلت إليه لجنة السبابك حتى ربيع سنة 1811. وفي هذه الأثناء ظهر العديد من الكراسات التي تتحدث عن الموضوع، وكانت هذه الكراسات تشرح للعامة دقائق المواضع المطروحة. وكان ذلك أيضاً هو الوقت الذي ظهر فيه مُؤلف ريكاردو "السعر المرتفع للسبيكة وانخفاض قيمة الأوراق النقدية". وقد أصبح الموضوع مثيراً لدرجة أن إحدى الصحف قامت برشوة كاتب في بنك إنجلترا كي يسرق نسخة سريه لنشرها تضم أسماء المقرضين من المصرف، لتقوم بنشرها في اليوم التالي على صفحاتها.

وفي 6 أيام سنة 1811، أي في الوقت الذي كان فيه إصدار النقد الورقي قد ازداد بمقدار 2 مليون باوند إسترليني إضافية مما تابع سعر الذهب صعوبه,
قال فرانسيس هورنر أخيراً بتحويل كلماته إلى أفعال بأن قدم إلى مجلس العموم ستة عشر قراراً ترموي إلى تطبيق الاقتراحات المتضمنة في تقرير لجنة السبانك. بدأ هورنر بتسه يروي الأحداث خلال الأزمة التي أدت إلى تشكيك اللجنة، ثم قام بوضع تحديد قانوني دقيق للاكوند الإسترليني حسب ورنه ذهباً، وأعلن بعد ذلك أن الأوراق النقدية الصادرة عن بنك إنجلترا هي بمثابة وعود بالدفع بتلك العملة.

انتهت قراراته بتوصياتين محدّتين. كانت التوصية الأولى هي أنه ما دام تعليق إمكانية التحويل مستمراً فمن واجب مدير بنك إنجلترا الانتفاس إلى وضع أسواق القطع الأجنبية وإلى سعر السبيكة وذلك بهدف تنظيم مقدار إصداراتهم. أما الاقتراح الثاني فقد نوه إلى العودة بالسرعة الممكنة إلى إمكانية التحويل وذلك بتغري نهائية مدة تعليق المدفوعات النقدية من ستة أشهر بعد إقرار معايدة سلام محددة، كما هو منصوص أصلاً في قانون التقيد، إلى ستين اعتباراً من الوقت الحالي.

وفي ذلك الوقت، أضاف هنري ثورنتون تحليلًا موسعاً لحالات التضخم السريعة التقلب في كل من السويد وفرنسا وروسيا وأمريكا. ومشى يشرح أنه كلما طال أقد تخفيض قيمة الباوند الورقي، كلما أصبح من الصعب إعادة إرساء المعيار القديم. كانت تلك نقطة ذات أهمية كبيرة، تشبه من حيث جوهرها الجدل الذي كان قائمًا بين لوك ولوندر سنة 1717. وصرح ثورنتون قائلاً: «في حال قَدَّر للتضخم، الذي سببه الباوند الورقي، أن يستمر لمدة ثماني سنوات أو عشر أو خمس عشرة أو عشرين سنة، فقد يكون من الظلم استعادة القيمة القديمة لوسيلة التداول وذلك لأن الصفقات تكون قد تمت في ظل توقف استمرار التخفيف القائم.»

أي أنه في حال أدّى ارتفاع سعر الذهب إلى تخفيض كبير للكمية الذهبية التي يستطيع الباحث شراءها، فإن جميع المدينين سيلحق بهم ضرر كبير في
حال أرغموا على دفع مكافأة كمية الذهب التي كان بإمكان الباند أن يشتريها عندما وقعوا عقودهم في الأصل. إن هواجس كهذه تعاود الظهور في كل مرة تواجه فيها السلطات الخيار المؤلم بين وضع حد لنهب قيمتها عملتها وبين السماح له بالاستمرار.

استمرت مناقشة قرارات هورنر في مجلس العموم لمدة أربعة أيام. رفضت القرارات الخمسة عشر الأولى في الاقتراح بنسبة 150 إلى 75، أما القرار النهائي المتعلق بتغيير تاريخ نهاية مدة التعليق فقد رفض بنسبة 181 إلى 47.

ما الذي حدث؟ رغم كل البلاغة التي انتروت عليها حجم لجنة السبائك، فإن تلك اللجنة كانت ببساطة قد تجاهلت الحقيقة المؤلمة وهي أن بريطانيا كانت تخوض أكبر حرب في التاريخ حتى ذلك الوقت - حرب كانت النذير للحروب الشاملة في النصف الأول من القرن العشرين. كان هدف مالي ترمي إليه الحكومة هو التشجيع على الوصول إلى أعلى نسبة ممكنة من إنتاج الطعام والفحم والبترول والبنادق والذخيرة والبترول العسكري. وبالتالي فقد كانت القيادة في الحكومة تعثر على وضع أية قيود على المبالغ المالية المتوفرة طالما أن الحرب مستمرة وطالما كانت الحكومة تتفق من المال ما يفوق عائداتها من الضرائب. ورغم أن بنك إنجلترا كان قد زاد من موجوداته من الديون الحكومي بنسبة صغيرة جداً لغاية سنة 1810، إلا أن وضعه فيما يتعلق بالأوراق المالية الحكومية ارتفع بنسبة تفوق الضعف في الفترة ما بين سنة 1810 ونهاية الحرب سنة 1815(52). وقد كان وزير المالية عنيفاً في موقفه بهذا الشأن، إذ أعلن أن نوصيات اللجنة كانت بمثابة «تصريحات بأن علينا أن نمثل لأي شروط للسلام بدل الاستمرار بالحرب»(53).

أبلغ اللورد كينغ مستأجريه أنه «بهدف الدفاع عن ممتلكاته» لن يقبل بعد اليوم أوراق بنك إنجلترا بقيمتها الاسمية كمدفوعات لإيجاراتهم. وأكد أنه لا
يرى سبباً يدعو للمعنى لمجرد أن الأسعار قد ارتفعت بهذا الشكل منذ أن وقعا عقود إيجاراتهم. وبالتالي، فقد عرض على المستأجرين أحد خيارين فيمكنهم أن يدفعوا له الإيجار بشكل كمية من الذهب تساوي الكمية التي كان بالإمكان شراؤها بالنقد الورقي لـنلاند إنجلترا لحظة توقيعهم عقود الإيجار، أو أنهم يستطيعون أن يدفعوا له كمية من النقد الورقي لـلبنك تكفي لشراء نفس تلك الكميات من الذهب بسعره الراهن. بل إنه مضى إلى حد إعلان استعداده لأن يدفع هو شخصياً لدائنيه بنفس الطريقة، ولأن يخفض مدفوعات الإيجار عن مستأجريه في حال انخفضت الأسعار وتحسن القوة الشرائية للنقد الورقي للبنك. ثم قام بنشر خطابه في كراس اشتمل على جداول مساعدة مستأجريه، وأي آطر أخرى يهمها الأمر، على حساب المدفوعات بعد تعديلها(54). وقد سبب تصريح لورد كينغ ضجة جعلت البرلمان يصدر تشريعاً خاصاً يعلن فيه أن القيمة الاسمية للعقود لا يمكن المساس بها ولا يمكن تعديلها بهذه الصورة.

ولقد كان هناك المزيد من الأزمات والمزيد من جلسات الاستماع والمزيد من المناقشات العامّة والمزيد من التضخم بل وحتى الانكماش، قبل أن يعمد البرلمان في نهاية الأمر إلى إعادة إمكانية تحويل نقد بنك إنجلترا الورقي إلى ذهب سنة 1821. وبحلول ذلك الوقت، كانت فترة الانكماش التي تعرف الحروب الكبرى عادة قد أعادت مستويات الأسعار إلى ما كانت عليه سنة 1797. وزال من المنظومة ككل ذلك الانحراف الذي كان يقلل اللورد كينغ سنة 1810. استعادت بشكل كامل المدفوعات النقدية بالذهب، وتم إصدار عملة جديدة، وهي الجنيه الذهبى (السدرن)، وكانت تساوي عشرين شلنًا و20/21 من مقدار الذهب في الجنيه، واستعداداً لتلك اللحظة، ضربت دار السلك ما مجموعه 35 مليون جنيه ذهبي سنة 1821(55). أصبح معيار الذهب حقيقة قائمة.
معترف بها، يحميها تشريع رسمي. وأصبحت تلك الإجراءات البريطانية مثالاً يُحتذى في العالم لمدة مائة سنة.

لقد قام النظام، في سعيه لتدبير شؤون مقدار النقد المتوازن للأمة، بوضع المعدن فوق الإنسان. ولم يدر بخلد أحد أنه سيكون من السهل حساب كمية النقد التي يمكن اعتبارها الكمية الصحيحة. فمعظم الناس يريدون من المال أكثر مما يملكون فعلًا، لكن النقود السهلة قد تؤدي إلى حالة من التضخم يفقد فيها المال الزائد قيمته، لذلك فإن إدارة منظومة نقدية تُعتبر مهمة يكتنفها الخموض والالتباس، وهذا ما يجعل المصارف المركزية المعاصرة أكثر مهارة في الكلام المراوغ منها في الحديث الواضح الصريح. ويشاع عن البازن روتشيلد أنه قال ذات مرة أنه يعرف ثلاثة أشخاص فقط يفهمون المال، ولكن ليس فيهم من يملك الكثير منه.

كان عامل الثقة الذي يتضمنه معيار الذهب يكمن في قدرة الأسواق الحرة، هذه القدر التي نرى تعبيراً عنها في التغييرات التي تصيب أسعار الذهب، على أداء هذه المهمة المعقّدة بأفضل من صانعي السياسة. وضمّ تركيبة كهذه، فإن ما كان ينتظره من الذهب هو قيامه بدفع منظومة من الضوابط والتوافزات، بحيث تكون كمية الأموال المتوفّرة مثل كرسي غولديلوك - لا أكبر من اللازم ولا أصغر من اللازم.

ولكن ما الذي يحدث عندما يبدأ مقدار المعيار النهائي للقيمة ذاته بالازدياد؟.. ما هو الفرق، من حيث الجوهر، بين إصدار بنك إنجلترا نقد ورقي لإبداء الكرم تجاه زبائه التجاريين في بدايات القرن التاسع عشر، وبين تلك الوفزة السخية من الذهب التي أسهم الهنود البريطانيون في إضافتها للمبالغ المالية المتوفّرة، خلال فورات الذهب في القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة واستراليا وجنوب أفريقيا؟.. وهل كان فرانسيس هورنر ليتذمر لو أنه
كان حيًّا عندما قام فرانسيس دريكل بإغذاق فيض من الذهب على الاقتصاد الإنكليزي في أواخر القرن السادس عشر؟...

إن الذهب هو نتاج الأرض، وليس نتاجاً لحلم راود الاقتصاديين والماليين. ورغم أن أعضاء لجنة السبائك المتزمنين كانوا يعرفون بأنه بالإمكان اكتشاف مصادر جديدة للذهب، إلا أنه لم يدر بخلدهم على الإطلاق شيئاً يعادل تلك الاكتشافات الكبيرة للذهب في كل أنحاء العالم في الفترة ما بين سنة 1848 وبين نهاية القرن. إن شذرات الذهب في الجدول قرب منشأ سوتر في كاليفورنيا جعلت كريويسوس يبدو أشبه بمضارب خسيس، هذا ولم تكن قد اكتُشفت بعد مصادر الذهب في أستراليا وكندا وجنوب أفريقيا.

إذا حالة الإثارة التي خلفتها فورات الذهب كانت تذكرنا حيًّا بالدور المركزي الذي لعبه الذهب في حضارتنا. وقد حان الوقت لتلقينا نظرة متفحصة على الكيفية التي حدث بها ذلك.
المعبدة الجديدة
والاكتشاف اللعين

إن الروايات التي تحدثت عن فورات الذهب التي حدثت في القرن التاسع عشر في كاليفورنيا وأستراليا وكلنونديك وجنوب أفريقيا قد تُردّدت مراراً وتكراراً في الكتب والأفلام السينمائية والتلفزيون. وما من مكتبة إلا وتخصَّص حيزاً كبيراً على رفوفها لهذا الموضوع. لا شك بأن كل تلك الروايات للمغامرات والقصص الشخصية تأخذ بالألباب، لكنها تقوم باحتفال قصة عظيمة إلى مستوى بالغ الصغر، إذ أن المدى الذي بلغته اكتشافات القرن التاسع عشر قد مسح كل ما كان قد حدث في تاريخ الذهب حتى تلك اللحظة. إن إنتاج الذهب في الولايات المتحدة كان يفوق، من حيث القيمة، كلاً من خامات الحديد والبترول وذلك إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى. وإذا نظرنا إلى ذهب كرويسوس وبيزارو وقوافل الصحراء الكبرى بهذا المنظر، لرأيناه يتضاءل لدرجة متناهية الصغر. وفضلًا عن ذلك، فرغم أن الزيادة الكبيرة في كميات الذهب قد جعلت بالإمكان وضع معيار دولي للذهب، إلا أن التأثير الاقتصادي للاكتشافات كان يختلف كلياً عن "ثورة الأسعار" في القرن السادس عشر وينافض تماماً ما كان معظم الخبراء يتوقعون حدوثه بكل ثقة.
لا شك بأن اكتشافات الذهب التي قام بها الأسبان في العالم الجديد قد أدت إلى زيادة الإنتاج العالمي من المعدن الذهبي. الذهب والفضة خلال العقد الأول من القرن السابع عشر، إلى ما يزيد عن سبعة أطراف في السنة، أي الضعف تقريباً عما كان عليه قبل تلك الاكتشافات. وبحلول أوائل القرن الثامن عشر، كان المخزون العالمي الكلي من المعدن الذهبي خمسة أضعاف ما كان عليه قبل سنة 1492. وبعدئذ تضاعف الإنتاج ثانية في القرن الثامن عشر بفضل اكتشافات البرتغالين في البرازيل.

وبحلول سنة 1859، ومع تزايد إنتاج كل من كاليفورنيا وأستراليا وهولندا، بلغ مجموع الإنتاج العالمي من الذهب وحده 25 طناً في السنة، أي ما يفوق عشرة أضعاف ونصف الإنتاج السنوي خلال القرن الثامن عشر. وبحسب معدل كهذا، كانت كمية الذهب التي يجري إنتاجها خلال عشر سنوات تعادل إنتاج جميع المصادر طوال 356 سنة منذ أيام كولومبوس وحتى سنة 1848. وكان ذلك قبل أن يبدأ الإنتاج في كولومبيا وكندا وجنوب أستراليا في مستهل القرن. وفي سنة 1908، كان الإنتاج العالمي من الذهب يزيد على مائة أضعاف ما كان عليه سنة 1848، و4.5 أضعاف متوسطات الإنتاج قبل عشرين سنة. 

وبحلول سنة 1908، كان بالإمكان تشكيل مجموع الذهب الموجود بكل صورة نقدا ومدخرات ووسائل زخرفة وتميلة - بشكل مكعب يمتد لمسافة عشرة أمتار في كل اتجاه - وهو توسع كبير بالمقارنة مع المكعب الذي يمتد مترين في سنة 1500، والذي يمثل ثلاثة آلاف سنة من المعدن المطورة.

وإذا تركنا التباين في الكميات جانبنا، لرأينا أن طابع الموضوع ككل لا يشبه كثيراً مكتشفات الذهب خلال العقد الأول من القرن السابع عشر. فذهب العالم الجديد وجده مغامرون كانوا قد قادوا جيوش الملك واستخدموا القوة العسكرية للاستيلاء على أمم بأكملها باسم الانتفاضة المكتشفة حديثاً وأعمال النهب. أما الذهب في كاليفورنيا وأستراليا فقد تم اكتشافه من قبل أفراد من
المنقبين كانوا يغسلون التراب والبحص في الأنهار ويعملون لحسابهم الخاص معبرين تماماً عن روح الرواد المبدعين، ثم تبعهم رجال الأعمال الذين استعاضوا عن الأفراد المنقبين بمعدات ثقيلة كرافعات الرمل من الأنهار والحفارات، ومن ثم كان الذهب ينقل إلى المصارف وخصائص الدول على عربات السكة الحديدية أو على السفن البخارية التي كانت سرعتها الكبيرة ودخانها الأسود يعملان على طمس ذكريات رواية ومخاطر البر الإسباني أو جمال قوافل الصحراء الكبرى. ولم يصل إلى آسيا إلا القليل من ذهب القرن التاسع عشر، بينما استمرت الفضية في اتجاهها نحو الشرق.

وفي العقد الأول من القرن السادس عشر، انضمت إلى المكتشفات من الذهب كميات جديدة من الفضية كانت أكثر أهمية وذلك في كل من برو والمكسيك، وهكذا استمرت الفضية الشكل الأساسي من النقد في أوروبا وأمريكا حتى مرحلة متقدمة من القرن التاسع عشر. ولما يقدر لتاثير كل واردات الذهب من أمريكا أن يبدأ حتى في زحزحة الفضية من مكانها في بريطانيا حتى سنة 1717، أي في عصر إسحاق نيوتن، كما تعين انفجار مائة سنة أخرى قبل أن يضع برلمان بريطانيا المعيار الرسمي للذهب. لكن طواف كميات جديدة من الذهب في العقد الأول من القرن التاسع عشر أسس في النهاية لسيطرة الذهب على الفضية في النظام المالي العالمي. وبحلول سنة 1900، كان قد جرى العمل بمعيار الذهب في كل مكان تقريباً، وفي كثير من البلدان، تم تعد الفضية تعتبر مالاً (لم تعد تقبل كنقد) إلا في الصفقات قليلة الأهمية.

وأخيراً، ورغم التحذيرات المتكررة بشأن إغراق الأسواق بالذهب وحتمية ارتفاع الأسعار، لم يحدث النضخم إلا في نهاية القرن التاسع عشر، وفي فترات قصيرة جداً. وقد كانت تلك التجربة مناقضة تماماً لفترة الأسعار التي حدثت في القرن السادس عشر. والواقع أن مسلك مستوى الأسعار كان
من عدة نواحي، النتيجة الأكثر إثارة للدهشة والاهتمام من بين نتائج اكتشافات الذهب في القرن التاسع عشر.

يجري تصوير فورات الذهب خلال القرن التاسع عشر، عادة كحوادث تاريخية نوعاً ما، عثر فيها بعض الأفراد، ممن لم يدر ذلك ببؤسهم من قبل، على ثروات مفاجئة، لينتشر الخبر بعد ذلك انتشار النار في الهشيم. لا شك بأن هذا التصور التقليدي يحتوي عنصرًا لا يستهان به من الحقيقة، وإن كانت ناقصة. لقد كانت فورات الذهب في القرن التاسع عشر أكثر من مجرد ومضات مفاجئة من السماء، فقد كان الناس مدريدين لوجود مناطق تحتوي على الذهب في كل من كاليفورنيا وكندا وأستراليا وآسيا وجنوب أفريقيا قبل أن يستعن الحماس في تلك المناطق. غير أن التوسع السريع للاقتصاد العالمي والنظم المالي جعل الذهب كنفود يمتعب بأهمية تفوق تلك التي كان يتمتع بها حتى تلك الحكمة. وكانت الجوائز الكبرى بانتظار هؤلاء الأفراد المحظوظين الذين تغلبوا على الصعاب وتدبروا أمر الظروف بشيء من الذهب من خلال غمرة الهياج والصراع الذلذين كانا سمة الحياة اليومية أثناء فورات الذهب.

ومع أننا لا نستطيع وصف الوضع في العقد الأول من القرن التاسع عشر بأنه ندرة في السبعينات، إلا أن التدفق السحي للذهب من أمريكا اللاتينية بدأ بالانحساس خلال التسعينات من القرن الثامن عشر عندما بدأت الكميات الواردة من البرازيل بالمضروب. وفي سنة 1810 – السنة التي عقدت فيها لجنة السبعينات جلسات الاستماع للشهود - ثارت المكسيك ضد إسبانيا مما أشعل سلسلة من حروب الاستقلال في أمريكا اللاتينية وأدى إلى انقطاع إنتاج المعدن الفضي لمدة عشرين سنةً. وكانت هذه الاضطرابات في أمريكا اللاتينية أحد الأسباب التي جعلت بريطانيا العظمى تؤجل إعادة إمكانية تحويل
أوراق النقد إلى ذهب لمدة ست سنوات بعد هزيمة نابليون سنة 1815.

تأجل حدوث كارثة نقص عالمي في الذهب، حتى قبل أن يتم اكتشاف الذهب في كاليفورنيا، وذلك نتيجة اكتشاف الذهب في أول مناطق فورة الذهب في القرن التاسع عشر وأقلها أهمية - وهي روسيا - في الأورال، حيث قد اكتشف أول مرة في الأورال سنة 1744، غير أن الإنتاج ظل متواضعاً حتى سنة 1823، عندما قام القيصر الكسندر الأول - وقد أحسم بالفرصة السانحة - ببذل جهد كبير لتطوير مصادر الذهب الفوقية في بلاده. ارتفع الإنتاج السنوي في الأورال من أقل من طنين في سنة 1823 إلى أكثر من خمسة أطنان بحلول سنة 1830، واستمر في الارتفاع. ومع ذلك، اتجه المستكشفون شرقاً إلى سيبيريا صادفوا مزيداً من النجاح، فقد وصل الإنتاج في تلك المنطقة إلى أحد عشر طناً سنة 1842.

وبحلول سنة 1847، كان الروس يساهمون بستين بالمائة من الإنتاج العالمي للذهب. ونتيجة للكشفات التي جرت في بلاد أخرى، انخفضت حصة الروس من مجموع الإنتاج بعد ذلك التاريخ، لكن الروس اكتشفوا كميات كبيرة من الذهب بمرور السنين بحيث كان إنتاجهم قد وصل إلى ستين طناً عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة 1914(5). وعندما كان سجناء ستالين يعملون في المناجم ذات السمعة المخيفة في جبال الأورال وسيبيريا، كان قد مر على روسيا أكثر من مائة سنة وهي تقوم بإنتاج كميات ضخمة من الذهب.

إن تطور إنتاج الذهب في روسيا لا يحمل أي شبه بالغرب الجامع، ولا بروح الجرارة والمبادرة المتميزة لفورات الذهب التي ألهمت خيال المغامرين في أمريكا الشمالية وأستراليا. لا شك بأن معظم هؤلاء المنقبين عادوا إلى بيوتهم صغير البدين، لكنهم على الأقل كانوا لديهم الفرصة للإثبات إلى مكان الكنوز كما أن هناك عدداً لا يتأتى به منهم صادف نجاحاً أدى إلى استمرار تدفق الجموع. أما في روسيا فكان الأمر مختلفاً، فعمل المناجم التابعين للقيصر، الذين كانوا يحفرون أراضي الندرا الجليدية، كانوا أساساً من الأقنان الذين...
يعيشون ويعملون لقاء أجور زهيدة من الخامسة صباحاً حتى الثامنة مساءً، ستة أيام في الأسبوع، في أراضٍ وعارة مليئة بالمستنقعات، ولم يكونوا ليحصلوا على شيء من الذهب الذي يستخرجونه. وكان الموضوع بكماله يجري إما تحت الإشراف المباشر للناج أو لعدد صغير من ملاك الأراضي الأغنياء، الذين كان القيصر يفرض ضرائب على عائلاتهم من الذهب.

لقد كان التباين واضحًا بين العمال المسحوقين وبين رؤسائهم، الذين كانوا يعيشون في ترف رغم الطقس القاسي والأراضي الصعبة. وقد وصف زائر لسبيرا في القرن التاسع عشر، كان يتناول العشاء في منزل أحد هؤلاء السادة، وجبة لا تقل بذخًا عما يقدم في قصور سانت بيرتسبرغ. استهل العشاء ببرتقالي من الريفيرا الفرنسية قُبِّل على طبق من البرتقال الياباني، أما الوجبة الفخمة التي تلت ذلك فكانت مصحوبة بمشروبات من أسباريا ومن الراين ومن بوردو، واحتتم العشاء بقهوة عربية وبيضجار من هافانا(6).

في كاليفورنيا، تم اكتشاف الذهب سنة 1848 قبل سنتين من اعتبارها ولاية، وحتى قبل توقيع معاهدة سلام في الحرب المكسيكية. انتشر خبر منشأة سوتر بين أوساط الجووار بسرعة البرق، وأوشك على إفراز سان فرانسيسكو من السكان في غضون أسابيع قليلة. وفي غياب أجهزة الراديو أو التليفزيون أو شبكة الإنترنت، وصل النبأ إلى بقية أنحاء البلاد متأخرًا قليلاً. ولم تصل الكمية الأولى من ذهب كاليفورنيا إلى دار السك الأمريكية قبل الثامن من كانون الأول سنة 1848، وعندها قامت إحدى المنشورات الدورية بالترحيب بها واصفة إياها بالمعبرة الجديدة(7).

لكن الفورة الكبرى لم تبدأ قبل سنة 1849، بعد أن تطرق رئيس الجمهورية بولك إلى الموضوع في كلمة عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس،
وهذا هو السبب في أن المنتقبين (وفريق كرة القدم في سان فرانسيسكو) أصبحوا يُعرفون باسم رجال التاسعة والأربعين - Niners لا رجال الثامنة والأربعين. إن فترة التأثير بين الاكتشاف وبين تصريح بولك كان الحافز الأساسي للثورة الأولى في مجال الاتصالات عن بعد - وهي تأسيس شركة ويسترن يونيون وربط الولايات المتحدة بأسلاك البرق. ولد حصول سنة 1853 كان ما يزيد عن مائة ألف شخص قد زحفوا إلى كاليفورنيا، كان من بينهم 25,000 فرنسي و20,000 ألف صيني، وقارب الإنتاج السنوي من الذهب الثمانين طناً مثرياً، ولم يظل الأمر إلى ما بعد سنة 1853 ليصل الإنتاج إلى ذروته، أي بحدود 95 طناً(8).

لقد ارتبط اسم منشأة سوسر على الدوام بإطلاق فورة الذهب في كاليفورنيا. يا لتعاسة جوهان سوسر، فيما أنه كان في جوهره رجلاً طيباً ولم يكن جشعاً، شعر بالحزن، لا بالإثارة، لدى سماعه وجود الشذرات الذهبية في الجدول الذي يجري ضمن ممتلكاته. وكان أن تخلف عن مجاوراة التطورات، بحيث وقع أخيراً في المناعب وانتهى تمهيداً محزناً.

في سنة 1876، عندما كان سوسر في السابعة والستين، استقبل زائراً يدعى بانكروفت، وهو مؤرّخ أقنعه بأن يملئ عليه ذكرياته المتعلقة بدمشره وبفورة الذهب. وكان سوسر قد احتفظ أيضاً بمذكرات. وفي سنة 1936، قام أدون غود، أحد أعضاء هيئة التدريس في جامعة كاليفورنيا، بجمع كل تلك المواد وتحريرها لنشرها. وكانت النتيجة مجدلاً يسحر الألباب، جاءت معظم محتوياته على لسان سوسر نفسه، يعرض صورة حية عن كل نواحي الحياة السياسية والنشاط العسكري في أربعينيات القرن التاسع عشر، والموجز الذي سنقدمه فيما يلي لا يفي ذلك المجلد حقه.

وُلد سوسر في غرب سويسرا سنة 1803، وفر من موطنه سنة 1834، هرباً من ملاحقة الدانتين ومن حكم بالسجن بسبب الدين. ذهب إلى الولايات
المتحدة، وبعد إقامة قصيرة في كل من نيوبورك وسانت لويس وسانتافي، توجه إلى كاليفورنيا عن طريق أوريغون وفانكوفر وهاواي وسيتكا في أرخبيل ألوشان قبل أن يواصل سفره إلى يربرابونا، وهو الاسم الذي كانت تُعرف به سان فرانسيسكو في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وفي آب من سنة 1839، أي بعد ثمانية عشر شهراً من مغادرته لسانتافي، اختار موقعًا في وادي سكرامنتو، لا يبعد عن مبنى البرلمان الحالي، بعد إطلاق النار كتحية من زواره المبخرة في نهر سكرامنتو، مما أوزع الغزلان والأيائل وذئاب الغابات وذئاب القيوطة التي تعيش في المنطقة. أطلق سوتر على المنطقة التي أصبحت ملكه اسم هيليفيسيا الجديدة، وكان عليه أن يصبح مواطنًا مكسيكيًا لإضفاء الصفة الرسمية على المناطق التي ادعى ملكيتها هناك.

أدار سوتر هيليفيسيا الجديدة كإمبراطورية صغيرة، وكان هناك ناقوس يقع كل صباح على غرار نفير الاستياظ في مراكز الجيش، كما كان هو يشعر بالتقيد بالسلوك المهذب من قبل عماله، سواء منهم البيض أو الهنود. وبحلول سنة 1846، كان هناك ستون مبنى في هيليفيسيا الجديدة، تتضمن مخبزاً وأبنية كالكباتن ومدغة ومصنع للبطانيات، إضافة لآثري عشر ألف رأس من البقر، وأكثر من عشرة آلاف خروف وألف حصان و布尔غ، وكانت الحقول تنتج ما يزيد على أربعين ألف صاع من القمح. كان سوتر يعتقد بأن لديه كل الإمكانيات ليصبح أغنى رجل على ساحل المحيط الهادئ. ويستعيد الماضي قائلاً: «كانت أفضل أيام حياتي هي التي سبقت اكتشاف الذهب».

برزت الحاجة إلى إقامة منشأة ضخمة. ونظراً لعدم وجود غابات في المنطقة، قرر سوتر البحث عن موقع في الجبال واختار كولومبو على الفرع الجنوبي لنهر أمريكان. أسند مهمة بناء المنشأة إلى جيمس مارشال كبير الميكانيكيين لديه. وفي 24 كانون الثاني سنة 1848، جاء مارشال إلى مكتب سوتر في المركز الرئيسي وطلب رؤيته على انفراد وأصر على إغفال الباب.
سحب مارشال من بنطاله خرقة قطنية بضاء. فتح قطعة القماش وقربها من سوزر الذي رأى ما يعادل أونصة ونصف من تبر الذهب بشكل شذرات وحببات. قال مارشال: "أعتقد أن هذا ذهباً، ولكن الرجال في المنشارة سخروا مني وتعتوني بالأحمق".

شعر سوزر بالتشاؤم حيال النتائج التي قد تترتب على ذلك: "خلال الليل اندفعت إلى ذهني فجأة فكرة أن لعنة ما تستحل على هذا الاكتشاف... لقد أدركت النتيجة منذ البداية، وفي الصباح التالي امتزت حماسي وأنا أشعر بالكابضة الشديدة". ذهب سوزر إلى المنشارة وطلب من جميع العمال إبقاء الاكتشاف سراً لمدة ستة أسابيع حتى يتم الانتهاء من طاحونة الذئب التي كان يبنيها في أسفل الجبل. "ولم يكن ذلك ما حصل، فقد تكفل الخمر والنسيب بإفساد السر". ورغم ذلك، نجح سوزر بحصر سر الاكتشاف ضمن منطقة محدودة حول فورت هيليسيا لما يزيد على ثلاثة أشهر.

وفي الرابع من أيار تغيّر كل شيء، وذلك عندما قام أحد الجيران الذين زاروا الموقع بالرخص في شوارع سان فرانسيسكو يحمل قارورة مليئة بتبر الذهب وهو يصيح: "ذهب، ذهب، ذهب من نهر أمريكان". وخلال أسابيع قليلة، جن جنون المنطقة المحيطة بالمكان، وحتى المدرسة المفتوحة حديثاً في سان فرانسيسكو كان لا بد من إغلاقها لأن الأساتذة والتلاميذ جميعاً كانوا قد انطلقوا إلى المناجم.

وهنا يبدأ سوزر بالتحضر: "جميع خططي ومشارعي آلت إلى لا شيء. فالأشخاص من حولي كانوا يختفون واحداً بعد آخر باتجاه حقول الذهب... لم يتفاخر سوى المرضى والمقيمين... إن الضرر الذي عانيته منه سنة 1848 لا يستعصي على التقدير". استوطن المغتصبون كل مكان: "لقد اكتشفت أملاكى بالكامل وأصبحت تحت رحمة الرعاع... كنت وحيداً ولم يكن هناك
من قانونٍ(١٥). لم يكتمل إنشاء مطحنة القمح، لقد سرت حتى الأحجار،
إضافة للمشاة والجيش ونوايس الحصن والجلود والبراميل.

فضي سووتر سنوات في قاعات المحاكم بيدل جهداً، لم يقدر لها
النجاح، في محاولة استرجاع حقوقه عن طريق القضاء، أعتزل في مدينة لينز
الصغيرة في بنشفالندا. وفي سنة ٨٨٠، عاد إلى واشنطن يحاول للمرة السادسة
عشرة الحصول على إقرار من الكونغرس بحقوقه، لكن الكونغرس أرجأ
اجتماعاته دون اتخاذ أي إجراء. وبعد يومين، توفي سووتر وكان في السابعة
والستين من العمر. لكن ذكرى منشورته بقيت حية في الأذهان.

عندما وصلت أنباء الاكتشاف في منشأة سووتر إلى أستراليا في نهاية سنة
٨٤٨، قامت مجموعة من الأستراليين بالإبحار مباشرة عبر المحيط الهادي
لمشاركة في بهجة الحفل. كان من بينهم رجل إنكليزي المولد قضى عدة
سنوات يكسب عيشه بمشقة في منطقة ويلينغتون في نيو ساوث ويلز على بعد
١٧٠ ميلاً إلى الغرب من ميدني. كان اسمه أدموند هاموند هارغريفز، يصفه
المؤرخ ريتشارد هيوس بقوله «كان رجلاً ضخم الجثة كالعجل»(١٦). وبعد ستين
من غسيل التراب والكافح المرير دون طالب، أنفق هارغريفز آخر ما تبقى لديه
من دولارات ليعود إلى أستراليا. إلا أن الأمل كان لا يزال يراوده: لقد
اصطحب معه إلى موطنه معدات البحث عن الذهب فقد فطن إلى التشابه
الجيولوجي بين منطقة الذهب في كاليفورنيا ومنطقة ويلينغتون في أستراليا.

وفي الأول من شباط سنة ٨٥١، كان هارغريفز ودليله يطوفان بجواههما
على طول رافد نهر ماكوري عندما شعر هوا، حسب وصفه، بأنه «محاط
بالذهب». ظهر الذهب في أربعة من الأوعية الخمسة التي قاما بتغطيسها في
الى النهر. هتف هارغريفز بدلالة قائلة: «هذا يوم مشهود في تاريخ نيو ساوث ويلز. سأصبح أنا بارونيت وستمنح أنت رتبة تارس، وسيصار إلى تهنيط جوادي الهم ووضعه في ناوسز زجاجي وإرساله إلى المتحف البريطاني.» لم يحدث شيء من هذا، لكن اليوم كان مشهوداً بالفعل. ويدكر هيوز أنه لدى انتشار الخبر «وكان سدادها قد نزعت من مكانها وأفرغت نيو ساوث ويلز من سكانها الذكور كما يفرغ الخزان، وذلك في إدفاعهم نحو المناجم، وكتب إحدى صحف سيديني تقول: «بدؤ وكأن منا من الجنون المطبق قد أصاب كل السكان تقريباً.» وخلال ستة أشهر بلغ عدد الأشخاص المنقبين عن الذهب خمسين ألفاً. ومن الظروف أن نذكر هنا أن الرحيل من «والدين بوند» في ماساتشوستس، والمحفوظ ضمن نشارة الخشب، كان يشحن مسافة خمسة عشر ألف ميل إلى ميلبورن، حيث يفرغ إلى داخل عربات ويجر بواسطة الجياد بعدة مئات من الأميال إلى حقول الذهب لكي يستطيع المنقبون الذين أصابوا حظاً الاستمتاع بمشروبات باردة.»

وبحلول شهر تشرين الثاني تدفقت الأكباب المملوكة بالذهب إلى السفن الرابضة بانتظارها. كانت أول شحنة وصلت إلى لندن في نهاية سنة 1851 تبلغ 253 أونصة. وبعد ستة أشهر، بلغ معدل الشحنات الأسبوعية نصف طن. وسرعان ما حول الذهب أكثر العمال خشونة إلى سادة بملؤهم الغرور والخيلة. وقد كتب أحد المعاصرين يقول: «ليس المعيار ماذا كنت، بل ما أصبحت عليه الآن.» كما سُمع رجال المناجم يقولون: «نحن الآن الأرستقراطيون، والأرستقراطيون هم نحن.»

وعندما تدفقت القادمون الجدد إلى أستراليا، حولوا تلك المستعمرة التي كان مركبو الجرائم العادية يرسلون إليها كعقاب، والتي كان يقطنها 45,000 رجل، حوّلها إلى ما سيصبح في المستقبل أمة مزدهرة ذات طبيعة شديدة التنوع. ويلخص هيوز تلك الأوقات المضطربة تلميحاً جيداً قائلة: «لقد أُلحق
الذهب الاضطراب بنظام المجتمع الأنكلو- أسترالي بأن حرك فيه موجات من الديمقراطية - وشمل ذلك الأرستقراطي الريفي والمجرم المحكوم على حد سواء.  

وبالفعل فقد كانت أوضح نتائج فورة الذهب الأسترالية هي وضع حد لعملية الإبعاد - أي النفي القسري للمجرمين الإنكليز إلى أهوال قانون ديمين لاند في جزيرة تسمانيا. ولم يعد الهلع مرتبطاً باسم أستراليا عندما صار بوسع الإنسان العثور على الثروة التي يحلم بها هناك. فبعد أن أصبح ربع رجال بريطانيا يتهافتون على شراء بطاقات للذهب إلى أستراليا، أضطر الحاكم العام للاعتراف بأن "قلة من المجرمين الإنكليز ... لن تعتبر سفرة مجانية إلى حقول الذهب ... بمثابة نعمة كبرى". في العصور الوسطى، كان الذهب ينفذ الأرواح عندما كان يدفع كفدية، وفي أستراليا القرن التاسع عشر، أدى الذهب إلى وضع حد لتلك الظروف الهجمية في جزيرة تسمانيا في كانون الأول سنة 1852، أي بعد أقل من مائتي سنة من شعور هارجريفز بأنه "محاط بالذهب".

رغم أن فورة الذهب في كلونيديك كانت تتميز بالإثارة وبنبض الحياة بسبب موقعها وطبيعة أراضيها القاسية، إلا أن كلونيديك لم تكن نسبيًّا ذات أهمية في التاريخ الطويل للذهب. في هذا المكان، كان بعض صيادي السمك يقومون بالبحث عن سمك السلمون في أحد روافد نهر يوكون، واسمه رون ديوك - يُعتبر فيما بعد إلى كلونيديك - عندما اكتشفوا وجود الذهب في المياه وكان ذلك في عصر ذات يوم من شهر آب سنة 1897. وقد جاءت طبيعة المندفعين وراء الذهب من مدينة سيركل سيتي على نهر يوكن، وكانت مركزاً صاحبًا للمثقفين عن الذهب يضم كل ما يستتبعه ذلك عادة من قاعات الرقص والحانات. ولم تقلَّع أول شحنات ذهب كلونيديك جنوبًا باتجاه كاليفورنيا قبل ربع السنة التالية. وفي غضون عشرين عامًا من ورود أول نبأ بهذا الشأن، أبحر
ألف وخمسمائة شخص من سبائل باتجاه الشمال، فمن منهم رئيس البلدية.
وقبل أن يتقصى الأمر، كان مائة ألف شخص قد قصدوا مدينة دوسون سيتي، وكان أقل من نصف هؤلاء قادرين ورغبين في التكلّف خلال تلك الرحلة القاسية. وقد استطاعوا فعلاً الوصول إلى المناطق الحاوية للذهب. عشر أربعة آلاف منهم على الذهب، وكان الثراء من نصيب أربع مائة. كانت المناطق الغنية قليلة العدد، وما إن حلّ سنة 1900 حتى كانت قد استنفدت في معظمها. ومع كل مراقبة العملية من ضجة، فإن كل الذهب الذي تم تعيينه في ألاسكا اعتباراً من سنة 1880 كان أقل من عشرة بالمائة من الذهب المعدّن في كل المناطق الأخرى في الولايات المتحدة خلال نفس الفترة.

أما القصة في جنوب أفريقيا، فكانت ذات نكهة مختلفة. صحيح أن جنوب أفريقيا وجد فيها من لعب دور جيمس مارشال أو إدوارد هارغريفز وذلك في شخص جورج هاريسون الذي عثر مصادفة على صخور حاملة للذهب سنة 1886 أثناء تكسير بعض الأحجار لبناء منزل لأرملة من جيرانه، وذلك في مكان لا يعد من مدينة جوهانسبرغ. إلا أن ذهب جنوب أفريقيا لا يبدي بشكل شدّرات ولا يظهر على الصخور السطحية سوى القليل منه فقط. بل إنه يكون دفيناً داخل كتلة كبيرة من الخامات في ما يدعى بالعروق التي تصل سمكاتها في المتوسط حوالي قدم واحدة، فقط وتكون غائرة في باطن الأرض على عمق ميل. وعمق، على أي حال، هو أبسط المشاكل التي يعاني منها عمال المناجم: فالخام لا يحتوي إلا على نسبة صغيرة بحيث أن الطن منه لا يعطي أكثر من أونصة من الذهب الخالص، وهي لا تفصل بسهولة عن الصخر الخام.

ورغم أن فورة الذهب في ذروتها قد جلبت إلى جنوب أفريقيا أعدادًا لا
كبيرى هم الرواد في هذا المجال (25). ومع ذلك، فإن فترة الازدهار في جنوب أفريقيا بدا وكأنها آتت خلال ثلاث سنوات من اكتشاف هاريسون للذهب في مزرعة الأرملة أوسوميزة: لقد دفنت الأمل الكبيرة داخل تلك الأكواش البشعة من الحب الذي تراكم بهيئة قلحة ولم يكن قد استخرج منه غير كميات ضئيلة من الذهب - كانت أرباحها تعادلها ضالة. بالرغم من الجهود المتكررة التي استُخدمت فيها عمليات كيميائية من مختلف الأنواع، لاستخلاص مزيد من الذهب الخام، استمر أبناء الصخور الحاوية على الذهب في التكذب، وهي تأتي النتالي عن محتوياتها الثمينة بكمية تكفي لجعل العمل مربحاً.

وعندما أخذت الخامات التي كانت تجلب إلى سطح الأرض تبدو أرق فأرق، استحال الحماس السابق إلى تشاوم. وانهارت أسعار أسهم شركات التعدين، وهبطت أسعار بعضها بنسبة 95% من قيمتها السابقة. نبأ أحد المراقبين قائلاً: «سينمو العشب في شوارع جوهانسبرغ خلال سنة» (26). وكان ذلك تكهنًا سطحياً آخر من تلك التكهنات الشهيرة التي ثبت خطؤها بمجرد أن قيلت كلماتها. وكما يحصل غالبًا للأشخاص الذين يستسلمون للذعر، ثبت فيما بعد أن بيع أسهم تعدين الذهب في تلك اللحظة سيكتشف عن خطأ فاضح.

وفي أواخر سنة 1889، حط آلان جيمس رحاله في المكان، وكان ممثلاً لشركة إسكتلنديه تدعى أفريكان غولد إكستر أكتينغ. أعلن آلان جيمس أن شركته قد قامت بتطوير عملية تسمى المعالجة بالسيانيد من شأنها حل كل مشاكل جنوب أفريقيا. ورغم أن العلماء في بريطانيا والولايات المتحدة ونيوزيلندا كانوا قد أجروا تجارب على السينادي منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، دون نجاح يذكر، إلا أن العملية التي جاء بها جيمس كتب لها أن تنجح.
كان يجري تحريك السيانيد وتصرفه بعد عدة ساعات. وكانت تلك الخطوات تؤدي إلى فصل الذهب عن الخامات، ومن ثم كان يستخدم الرُنَك لترسيب الذهب (27).

جرى إنشاء معمل تجريبي في أيار من سنة 1890، حقق المعمل كل المعجزات التي كان جيمس قد وعد بها. مكنت العملية من إنتاج الذهب بصورة مربحة من الخامات المعدّنة حديثاً، لكن ذلك لم يكن كل شيء. لقد أصبح بالإمكان الانطباع على أكوام الخزنة وتحويلها بصورة مربحة إلى المعدن الأصغر الجميل. وسرعان ما قامت شركة أفريكان غولد أكستراتينغ بالتفاوض مع شركات التعدين بشأن جعلة تبلغ 1,35 دولار عن كل أونصة من الذهب الخالص، تدفع عن كل طن من الخام تجري معالجته بالسيانيد، وكان سعر الذهب العالمي في ذلك الوقت بحدود 21 دولار للأونصة، لقد كانت جعلة لا بأس بها.

كانت عملية المعالجة بالسيانيد قد طورت من قبل جون ستيوارت ماك آثار، وهو كيميائي من غلاسكيو، كان قد اشترك مع طبيبي بهيتمان بمسائل من هذا النوع، وإن بدا ذلك غريباً، وما روبرت ويليام فوريست. وصف ماك أثر الجهود التي قاموا بها: "في جحر مجيد يقع تحت غرف الاستشارة للطبيب فوريست... كنا نقوم بمعظم العمل بين الساعة الثامنة مساء والثانية فجرًا بعد أن يكون الطبيب قد أنهى عملهما اليومي... وقد جرت العادة أن نأكل الفطائر ونشرب أباريق الشاي التي كان يجري إحضارها من أقرب مطعم... وعندما كان يغادنا النعاس أكثر من المعتاد، كان الدكتور روبرت يحضر قارورة فيها مزيج غريب كتب عليها "منشط للأطفال" ويطوف بها علينا لإيقاننا مستيقظين" (28).

حققت عملية المعالجة بالسيانيد نجاحاً ساحقاً وفوريًا. وجعلت دقة وتطور إنجازات ماك آثار فوريست من إنتاج الذهب في جنوب أفريقيا واحدة.
من الصناعات ذات التقنية العالية في القرن الثامن عشر (29). لقد كان المهندس الاستشاري لسيسيل روس على حد سنة 1890 عندما تبناه، بفضل عملية المعالجة بالسيانيد، سترفع قيمة الإنتاج السنوي من الذهب في جنوب أفريقيا لتتجاوز 20 مليون باوند إسترليني قبل انقضاء القرن، في الوقت الذي لم يكن مجموع الإنتاج العالمي من الذهب أكبر من ذلك بكثير (30). ارتفع إنتاج الذهب من أقل من طن سنة 1886 عند الاكتشاف الأول في مزرعة الأرملة استوينز، إلى أربعة عشر طناً سنة 1889 ثم إلى ما يقرب من 120 طناً سنة 1898 قبل اندلاع حرب البور. كانت قيمة المائة والعشرين طناً في السوق سنة 1889 تبلغ 16 مليون باوند إسترلينياً تقريباً (31).

بعد أربع سنوات من دفع تلك الجداول الدسمة إلى مال آرثر وشركائه، توصلت شركات تعدين الذهب إلى نتيجة مفادها أن شركة أفريليان غولد ريكفري (كما أصبحت تعرف فيما بعد) كانت تنافس أكثر من اللازم. دخلت غرفة المنافسة في مفاوضات من أجل تخفيف نسبة الجداول، ولكن مال آرثر وشركاؤه تشبوا بموقفهم بقوة. وكان طمعهم هو ما أودى بهم. فبجدر أربعة أشهر، تخلت الغرفة عن المفاوضات وأقامت دعوى في المحكمة العليا للاعتراف على جواز تمتع مال آرثر بامتياز الاختراع وكانت حجة الدعوى أن أصحاب الامتياز لم يكونوا المخترعين الحقيقيين، وأن العملية لم تكن جديدة عندما سُجلت اختراعاً، وأن المواصفة النهائية كانت تجوي بعض العيوب، وأن آخرين في جنوب أفريقيا كانوا قد استخدموا العملية قبل أن تبدأ مجموعة مال آرثر بذلك (32).

وكانت النتيجة قضية استهلكت الكثير الكثير من الوقت والتكاليف. استدعى للشهادة خبراء تعدين من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وهنغاريا وكوريا واليابان وأمريكا الجنوبية والهند وروسيا. كما أن رئيس الجمعية الملكية في بريطانيا ومجموعة من الفيزيائيين والكيميائيين من عشرات الجامعات قاموا
بالإدلاء بشهاداتهم أو قدموا شهادات خطية تحت القسم. وقد استغرقت التحضيرات مدة سنتين قبل أن تبدأ جلسات الاستماع للشهادات، ولم يصدر القضية حكمهم قبل تشرين الثاني من سنة 1896، أي بعد تسعة أشهر من بداية جلسات الاستماع. كانت النقاشات المطلقة ذات طبيعة فنية عالية - قد تكون أخذة بالنسبة للكميائيين لكنها ممَّلة للقارئ العادي. وجاء قرار القضية (اثنان مع، وواحد ضد) في سبعين صفحة. كانت خلاصة القرار واضحة وصريحة: «استناداً للحقيقة، تبين لمعظم أعضاء المحكمة أن العمليات المشتر من أعلاه لم تكن مستحيلة وأنها كانت معروفة ومتوقعة، وبالتالي قضت المحكمة ببطلان حقوق الامتياز المذكورة [... فليس هناك من جديد في أمر إضعاف أو تخفيف محلول أو كشف معروف بهدف استخلاص الذهب من الكوارترز»\(^{33}\).

ورغم ذلك الحكم، كانت عملية المعالجة بالسياج التي جاء بها ماك آرثر قد ارتبطت بتعدد الذهب في جنوب أفريقيا منذ أن بدأ باستخدامها، مع وجود تعديلات طفيفة أدخلتها عليها أصحاب الامتياز الأصليين. وفي سنة 1888، أي بعد مائة سنة تقريباً من وصول الآن جيمس إلى المنطقة وهو يحمل أخبار عملية المعالجة بالسياج، قدَّم س. ي. فيفاز، وهو مستشار في علم المعادن لدى غرفة المناجم، تعليقه التالي على الموضوع في سياق خطابه الرئاسي لمعهد جنوب أفريقيا للتعدين والمعدن:

لولا ابتعاد عملية المعالجة بالسياج من قبل ماك آرثر وفورست، لكان التطور الاقتصادي في جنوب أفريقيا سيبقى الطائر لا محالة حتى قبل أن تتأثر له فرصة حقيقية لأن يبدأ نموه الحقيقي. وأننا أضع هذا الابتعاد في مصاف الاختراعات العظيمة في مجال التعدين كتطور المتفجرات وحفرة الصخور السرية. [...] كان [الاختراع] أهم تطور تكنولوجي في مجال صناعة استخراج المعادن خلال القرن الماضي\(^{34}\).
إذاً، كان يجب أن يصبح ماك آرثر رجلاً ثرياً ومشهوراً. ولكن الأمر لم يسر على هذا النحو. لقد لحق ماك آرثر بجوهران سوثر إلى مهاوي الفقر والنسيان. لقد توفي رجلاً فقيراً سنة 1920. جاء دمار سوثر نتيجة عدم شعوره بالطمع لدى رؤية الذهب، أما ماك آرثر فقد دمره طمعه الشديد.

في خريف سنة 1857، نُشرت سلسلة من المقالات المشيرة للقلق في صحيفة ريفو دي موند الباريسية، وكانت تتحدث عن التضخم الحصامي المتترب على الكهيات المتنامية من الذهب الناتج عن فورات الذهب في روسيا وكاليفورنيا واستراليا. كان المؤلف، ميشيل شيفالييه، رجلاً مرموقاً يحمل آراء قوية وأفكاراً جريئة. كما كان أستاذ الاقتصاد الوحيد في فرنسا في عصره، والاستشاري الاقتصادي لنابليون الثالث ومؤلف رسائل من أمريكا الشمالية وهو وصف مطوّل لأسفاره في الولايات المتحدة. كان شيفالييه يحمل مشاعر قوية حول حقوق النساء - وأن من الواجب تحريرهن من قوانين العفة في الزواج إذا كن سيتحققن المساواة مع الرجل - بحيث أنه قضى سنة في السجن سنة 1832 بتهمة "الإساءة للتعامل الأخلاقي". وفي أوقات أخرى، كان ينادي بعد خطوط سكة حديدية عبر جبال الأندور وعبر سيبيريا، وبحفر نفق تحت القنال الإنكليزي.

نشر شيفالييه تحذيراته الواردة في المقال بشكل كراس أيضاً، بلغ طوله ضعف سلسلة المقالات المشورة في الصحيفة. بعدها ترجمت أعماله ونشرت في لندن سنة 1859 تحت عنوان ضخم: "حول احتمال هبوط قيمة الذهب: النتائج التجارية والاجتماعية التي قد تتترتب على ذلك والتداوي اللازمة". كان احتمال هبوط قيمة الذهب يتضمن احتمال أن يؤدي إغراء الأسواق بكميات جديدة من الذهب إلى هبوط قسري في سعره بالنسبة للفضة، ولكن النتيجة التي
كانت تثير قلق شيفالييه أكثر من غيرها في فقدان الذهب لقيمتها الفعلية - أي التضخم، أو ارتفاع سعر كل شيء ما عدا الذهب.

كانت كتابات شيفالييه تحمل قدرًا كبيرًا من الدقة مما يجعل قراءتها أمرًا ممتعاً، لكن كتابه يعتبر في المقام الأول، عملاً إحصائياً بديعًا. فهو يمتلك مجموعة تأخذ بالأيدي من الحقائق المتعلقة بكميات الذهب الورادة وإنتاج الذهب ومنظومة المصروف واستعمالات الذهب في دنيا المال كما في «أساليب الذهب»، البلح، بل إن الكتاب يضم تقديرات أولية بشأن ما يشير إليه خبراء الاقتصاد اليوم باسم إجمالي الناتج الوطني الأسمي، أو مقياس التقيمة النقدية لمجموع الإنتاج الوطني من السلع والخدمات.

وفي أواخر الخمسينات من القرن التاسع عشر، عندما كان شيفالييه ينفّذ كتابه، أصبحت أسعار البيع بالجملة أعلى بخمسمائة وثلاثين بالمائة من المستويات التي كانت سائدة قبل اكتشاف الذهب في كاليفورنيا وأستراليا. وكانت نهاية عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر تشكل المرحلة الأخيرة في مسار انخفاض الأسعار الذي كان قد بدأ لدى انتهاء الحرب مع نابليون. لم تكن الأسعار سنة 1857 أعلى بكثير من المعدل الذي ساد خلال السنوات العشر التي سبقت، وكانت أقل بنسبة 40٪ عن الذروة التي بلغتها سنة 1813، بل إن أداء الأسعار خارج الولايات المتحدة كان أقل قوة. كان شيفالييه يدرك تلك الحقائق جيدًا، وحتى أنه كان يشير بشيء من الإطالة إلى التأثير العابر لازدهار الأعمال مؤخراً على مستوى الأسعار. ويؤكد منذ البداية "سأناقش الأمر بشكل عام كما لو أن تلك المناهج من الذهب لم تحدث بعد أي تأثير ملموس".

وبعد تحليل معقد لطبيعة المال ومقدار كميات الذهب الجديدة المتوفرة بالنسبة للحاصل والتفاعل بين أسعار الذهب والفضة، يستنتج شيفالييه أن "الطريقة الوحيدة لمنع انخفاض قيمة الذهب، والارتفاع الذي سيتولى ذلك في أسعار السلع، هو استنباط نوع جديد من الطلب يعادل في مداه المقدار الزائد
الطريق نحو النصر

[من الذهب] الذي سيطر في أسواق العالم الغربي، ومن ثم يتسلل: "هل إن إيجاد مخرج كهذا ممكن أو محتمل؟". وكان جوابه على هذا السؤال هو النفي الذي لا يحتوي الالتباس. وهو يصل إلى هذا الاستنتاج بعد أن يضيف تقديراته بشأن زيادة الطلب على الذهب التي قد تنشأ نتيجة رغبة بعض البلدان في زيادة نسبة المعدن في عملياتها، ونتيجة الاحتياجات المتزايدة للنقد الذهبGPU التي يفرضها تنامي الأعمال وعدد السكان، ونتيجة الحاجة لتخفيض أثر احتفاظ الذهب من التداول المالي بسبب الاتهام والتخزين "وعادات البذخ"(39).

ويصل شيفالييه إلى أعلى درجات التشويق عندما يجادل قائلًا: "إن تزايد المال الذي سيتجلّي لا محالة عن التوسع التجاري" سيكون أقل بكثير من إمكانية استيعاب كمية الذهب التي ستغرق النظام المالي عندما تنطلق إليه(40). وهو يدافع عن موقفه بأن يلفت النظر إلى أن النظام المالي "قد أجريت عليه، ولا تزال تجري، تحسينات كبيرة، قد نصل في عظمتها إلى التحسينات التي أجريت على المحرك البخاري". وهو الالتباس التكنولوجي الرئيسي في عصره(41). ويضيف شيفالييه، قبل خمسين سنة كان المحرك البخاري الذي تبلغ قوته أربعين حصانًا يكلف 4000 باوندًا إسترلينيًا، ولكن الآن، أي سنة 1857، ونظراً لأن عملية التصنيع قد خضعت وإلى حد كبير، الكمية اللازمة من الحديد الصلب أو الحديد المطاوع دون أن يمس ذلك قوة المحرك أو درجة الأمان فيه، فإن محركاً بخارياً بالطاقة ذاتها لن يكلف أكثر من 1000 باوند إسترليني. ويؤكد: "يمكن أن نقول الشيء نفسه عن وسيلة المبادلات، ففي السابق كانت [صفقات الأعمال] تتطلب كمية كبيرة من المعدن، سواء الذهب أم الفضة. أما الآن، فتكفي كمية أصغر بكثير من أجل نفس المجال من الأعمال"(42).

وبقدر ما أدت المواد المحسنة إلى تخفيض كلفة المحرك البخاري، يؤدي عدد من الإبتكارات البائعة بالمثل إلى تخفيض كمية المعدن اللازم للصفقات
التجارية. بل إن معظم الصفقات، في الحقيقة، تجري دون تدخّل قطعة كروان واحدة. فوسائل الاعتماد والفوائد والشيكوات، وسواها، من الوسائل من نفس النوع، قد ازدادت بمعدل بناءً على اتساع مجال التجارة، لكن النقد اللازم لهذه الصفقات يكاد لا تترا على أية زيادة. بل إن استعمال النقد الورقي قد ازداد بسرعة الحلزون: فخلال السنوات العشر ما بين 1846 و 1856، ازداد تداول النقد الورقي في بريطانيا العظمى مركز التجارة العظمى - من: 23,123,195,600 إسترليني إلى 27,101,000 إسترليني فقط.

وعلى الصعيد المالي يذكر شيفالييه أنه فغرفة المقاصة في لندن، حيث تسوي المصارف الحسابات فيما بينها، «[هناك] كتلة صفقات تصل إلى 1,500 مليون أو 2,000 مليون إسترليني سنوياً. لا تستدعي الحاجة وجود شلن واحد» بل تجري نسوبية الأمور عن طريق تحويل المبالغ من حساب لآخر في دفاتر بنك إنجلترا.

إن الحجج التي يوردها شيفالييه بهذا الشأن تشبه إلى حد كبير الظروف التي كانت سائدة في أواخر العقد الأخير من القرن العشرين. وكما كان الأمر بالنسبة للمحرك البحري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد أخذ سعر الاحتراف التكنولوجي الرئيسي في عصرنا - وهو الكمبيوتر - ينخفض إلى حد كبير بمجرر السنين مع تحسن النوعية立てتها، وفي نفس الوقت، وكما كان الحال في عصر شيفالييه، أدى ذلك التسارع الذي يأخذ بالأنفاس في الابتكارات المالية، كبطاقات الائتماد والبادلات الأخرى للنقود، إلى اتساع حجم صفقات الأعمال. بوثيرة فاقت شعوعها سرعة الزيادة في مقدار المال المتوفرة. إضافة لأن الوسائل المالية الأخرى كعملية الائتمان والعمليات الآجلة، قد أدت إلى إحداث ثورة في كامل مجال التجارة بالمحورات المالية بأن رفعت مستوى الفعالية إلى درجات لم يكن أحد يحلم بها قبل عشر سنوات.
الطريق نحو النصر

352

ويتطرق شيفاليه لسؤال ما إذا كان هناك احتمال أن يزيد الطلب على الذهب اللازم للمجوهرات وأشكال الزينة الأخرى نظرًا لتوفير كميات سخية من ذلك المعدن. وهنا أيضًا لا يبدو أن هناك أي أمل، فالعالم، على ما يبدو، قد تغير كثيرًا مما كان عليه في أيام فرانسيس الأول وهنري الثامن:

«فالعصر أقل أبوه مما كان يفترض به أن يكون، أو أنه لا يعبر عن تلك الأبوة بوسائل الزينة الذهبية»(46) ففي بريطانيا، كانت صناعة المجوهرات لا تتجاوز مقدار ذرة بالمقارنة مع الأنتاج ككل(47) وينطبق الشيء ذاته على فرنسا. وبعد أن أخذ أوروبا والدول الممتدة في أمريكا الشمالية والجنوبية معاً وحسب كل شيء دون وضع أي أية تحفظات، كان أعلى تقدير استطاع شيفاليه وضعه لاستهلاك المجوهرات هو 25 طناً في السنة(48).

إلا أن المجوهرات ليست الشكل الوحيد للتحلي بالذهب. «فباريس لا تبخل على نفسها بالطلاء الذهبي، كما أنها تدعم التحلي بالأربطة المذهبة لدرجة تبعث على الدهشة»(49). وتفوّده هذه الملاحظة للقيام بمجموعة من الحسابات المعقدة لكي يُظهر كيف أن قابلية الذهب الكبيرة للتشكيل تجعل من كمية صغيرة منه تغطي مساحة كبيرة. مثلًا، إن طناً منه يكفي لتحلي مساحة تبلغ 179 فدانًا أو 144,000 صالوناً، «عشرون ضعفًا على الأقل من عدد الصالونات التي يجري تزيينها بهذا الشكل خلال سنة واحدة في كل تلك المدن التي تكون فيها البيوت ذات جو يتطلب تدبيها من الداخل»(50). أما فيما يتعلق بالأربطة الذهبية، فإن قطعة ذهبية من فئة العشرين فرنكًا تحوالي من الذهب ما يكفي لتحلي خيط يمتد ما بين كاليه ومرسيليا.

وباختصار، فإن «البشرية ليست من الثراء، ولكن تصبح ذلك سريعاً، إلى الحد الذي يسمح لها بأن تدفع هذا الثمن الغالبي لمثل هذه الكتلة الضخمة [من الذهب]. وللشعور على مخرج، لا بد من أن يترافق هذا الإنتاج الضخم مع
تخفيف كبير للقيمة» (51). ويخلص شيفالييه للقول إن الطريقة الوحيدة للتصرف بتلك الكتل من الذهب هي:

ضربيها نقداً ودفعها قسراً إلى تيار التداول. إن هذا التيار ... يتلقى كل ما يلقي به ويحمله بعيداً، ولكن عملية الامتصاص والاستيعاب هذه تتم بشرط واحد، وهو تناقص قيمة الذهب إلى الحد الذي يجعل الصفقات التي تكفي فيها عشر قطع من الذهب مثلاً، تنطوي الآن إحدى عشرة أو اثنتي عشرة أو خمس عشرة قطعة أو أكثر. وباعتبار، إذا كان الذهب أن يدخل في التداول بمقادير غير محدودة، فيجب أن يكون ذلك بإضاعته للمقاطن الذي لا يرحم، وهو انخفاض القيمة باستمرار وبشكل متزايد (52). (*)

بُثت أن التوقعات التي حملها تحليل شيفالييه الرائع والمحكم والمقنع، قد أخطأ الهدف إلى حد كبير، فالنتابع الفعلي للأحداث لم يكن يحمل أي شبه ببنبؤته القاتمة أو حتى بتلك الفترة الطويلة القاسية من التضخم التي أعقبت اكتشافات المعدنين الثمينين - في المكسيك وأمريكا الجنوبية في القرن السادس عشر. فالأسعار لم ترتفع خلال السنوات الأربعين الأخيرة من القرن التاسع عشر بأكثر من نسبة خمسة بالمائة فوق مستويات أواخر عقد الخمسينات من

الطريق نحو النصر

نفس القرن، وبقيت دون تلك المستويات بنسبة كبيرة اعتباراً من سنة 1875 وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (53). إن التباين مع ما كان قائماً في سنين العقود الأولى في كل من القرنين السادس عشر والسابع عشر كان أكبر بكثير من الكميات التي تبدت للعيان بعد أن اجتاز كولومبوس المحيط الأطلسي لأول مرة سنة 1492.

إن أهم التفسيرات للفروق الشاسع في الأداء الاقتصادي بين سنوات العقود الأولى من كل من القرن السادس عشر والثامن عشر هو تواتر حدوث الحروب في العقد الأول من القرن السادس عشر. فرغم أن مستويات الحياة تحسنوا خلال القرن السادس عشر، إلا أن الحروب استهلكت دون رحمة الكثير من الإنتاج والقوة البشرية بصورة رهيبة. إن السنوات المئوية التي انقضت ما بين سقوط نابليون واندلع الحرب العالمية الأولى كانت أيضاً موسومة بالحروب، بما في ذلك الحرب الأهلية الأمريكية، والحرب الفرنسية – البروسية سنة 1870، والحملة البريطانية على القرم في خمسينيات القرن التاسع عشر.

لكن تلك النزاعات، على دموعها، كانت قصيرة نسبياً، وقد تمتعت كل من الولايات المتحدة بالسلام طوال ما تبقى من الوقت.

لقد استخف شيفالييه كثيراً في تقديراته بمعدل النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمسين التي تلت. فقد كان هذا النمو هائلاً. استوعب كل "الإنتاج الضخم" للذهب الذي كان قد دفع شيفالييه لفرع ناقوس الخطر. لكننا لا نستطيع أن نحكم على خطته الفائش في النتيجة، لأن ما حدث كان خارج نطاق ما كان أي إنسان قد جرى قبلاً. وإذا كان هامش الخطأ في توقعات شيفالييه كبيراً بهذا الشكل، فلتتخيل دهشة واضعي تقرير السبيكة سنة 1810 إزاء مدى السرعة الذي سيسبقه النشاط الاقتصادي الزيادة في مخزون الذهب.

لتأخذ مثلاً، عقد السبعينات من القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة - وهو عقد تميز بالانحدار المستمر للأسعار ويركود خطير بدأ سنة 1873، وكانت
آثاره لا تزال ملموسة إلى حد ما سنة 1879. ازداد عدد السكان، بفضل الهجرة إلى حد كبير، بنسبة 30%. كما ازداد عدد الأميل في خطوط السكك الحديدية العاملة إلى أكثر من الضعف (الخط الذي يربط منطقتين على بحر المحيط الأطلسي والمحيط الهادي). كان قد أنشأ سنة 1869. وفي ولاية نيويورك، تجاوزت حركة النقل بالسكك الحديدية في سبعينات القرن التاسع عشر، ولأول مرة، حركة النقل على الأق права والأنهار. إزداد عدد المزارع بنسبة 50٪، كما ارتفع سعر الفدان بالدollar مع أن أسعار المنتجات الزراعية كانت تخفض - وهي شهادة دامغة على الكيفية التي كانت الإنتاجية الزراعية تخفض بها تكاليف الإنتاج. وارتفاع إنتاج الفحم والحديد الخام المصهور والنحاس إلى أكثر من الضعف، أما إنتاج الرصاص، فارتفاع ستة أضعاف (54٪). وحملة الفول، كان الإنتاج الصناعي ينمو بمعدل سنوي يزيد على 5٪ في السنة اعتبارا من نهاية الحرب الأهلية وحتى سنة 1900، مما يعني أن الإنتاج وصل في نهاية القرن إلى خمسة أضعاف ونصف عما كان عليه سنة 1865.

وهذا معيار آخر يدل على ضخامة عملية النمو الاقتصادي في القرن التاسع عشر. ففي سنة 1800 استهلكت الولايات المتحدة ما مجموعه ثلاثة تريليونات وحدة حرارية بريطانية من الطاقة - فحم، خشب، قوة كهربائية، بترول. وفي سنة 1850، زمن اكتشافات الذهب في كاليفورنيا وأستراليا، ارتفع استهلاك الطاقة إلى 19 تريليون وحدة حرارية بريطانية. ارتفع الرقم إلى ثلاثة أضعاف خلال السنوات الخمسة عشرة التالية ثم إلى أربع ضعفاً خلال السنوات الخمسة والثلاثين التالية. وعند نهاية القرن، كان استهلاك الطاقة قد وصل إلى 7322 تريليون وحدة حرارية بريطانية، أي أن معدل الإنتاج بلغ 7,3٪ سنوياً اعتباراً من اليوم الذي عثر فيه جيمس مارشال على الذهب مصادف في منشور سوتر (55٪).

وفي عصر مثل عصرنا، يجري فيه تقبل التغيير التكنولوجي والفقضات...
الانتقائي على أنهما من المسلمين، يصعب علينا إدراك ما الذي كان يعنيه
الابتكار التكنولوجي في عصر كانت فيه الانقطاعات كبيرة ومفاجئة في أن
واحد. فهذا على سبيل المثال رسالة من أحد النبلاء كان قد ذهب من مانشستر
إلى ليفربول سنة 1833 لزيارة قبر صديقه القديم ويليام هاسكيتون، ذلك النبض
الذي كان قد شارك في إعداد تقرير لجنة السياك ثم قتل تحت عجلات قاطرة
ستيفسون الشهيرة "روكيت" أثناء حفل افتتاح خط سكة الحديد بين ليفربول
ومانشستر سنة 1830:

وصلت إلى مانشستر في الساعة الحادية عشرة من الليلة الماضية.
استمطرت هذا الصباح في الساعة السابعة، وفي الساعة الثامنة، كنت على
متن عربة القطار. وفي الناشرة والنصف كنت في ليفربول - وهذا يعني
أنني قطعت 32 ميلاً خلال تسعين دقيقة.. لينك شاهدت تومبسون
وجيمس في مقصورة العربية، عندما كنا نظر أحباً على سكة الحديد تقطع
ميلاً خلال دقيقةين، كان المنظر سبعلك تضحكات. فقد كان تومبسون
يحاول الابتسام ولسانه يبرز خارج فمه وأصابعه كلها مشدودة، أما جيمس
فكان كما تعبه، إلا أنه كان يفقد قبعته من حين لآخر.

لدى قراءة هذه السطور علينا أن نتذكر أنه طوال تاريخ البشرية وحتى ذلك
الوقت، لم يحدث أن كان بإمكان أحد السفر بأسرع مما كان الحصان يستطيع
حمله إليه، وحتى الحصان ما كان له أن يحتفظ بأعلى سرعة لديه إلا لفترات
قصيرة من الوقت. فقد كانت جدتي لأمي، التي ولدت سنة 1860، تشير دائماً
إلى سيارة العائلة باسم "الآلة" وهو تعبير دأب على استخدامه حتى وفاتها في
السادسة والثمانين من العمر سنة 1946.

لقد كانت هناك درجة من الترابط بين إنتاج الذهب وتضخم الأسعار،
وبخاصة بعد سنة 1870، لكن أبداً لم يلحظ ذلك. فقد كانت تقلبات الأسعار
من سنة لأخرى، على أية حال، من عدم الانتظام والفضيحة بحيث لم يكن
بالإمك醻 أن يتضح للعيان أي توجه تضخمى قد يكون كامناً. وذلك إلى حين فرضت اكتشافات جنوب أفريقيا الالتفات إلى تأثيرها الكامل على النظام الاقتصادى العالمى بعد سنة 1900 - وحتى عندها، تأخر هذا الإدراك للتضخم أو جرى التخفيف من شأنه (56). إن أصدق دليل على وجهة نظر الرأى العام المستروحة حىال احتمال حدوث التضخم تمكنت ملاحظته في مسلك معدلات الفائدة التي تراوحت بين 2% و4% دونما أي رابط منهجي مع ما كان يحدث لمستوى أسعار السلع والخدمات (57).

إن عجز شيفالييه عن إدراك ما ستؤول إليه إنتاجية النظام الاقتصادى كان كافياً لدحض توقعاته القادمة. ولم يكن هذا الجانب فقط من المسألة هو التطور الوحيد الذي حكم على تنبؤاته بالفشل.

يخصص شيفالييه صفحتين للتحدث عن عملية التخزين، وهو يصفها قائلاً: "إخفاء المال في أماكن سرية". وهو يدّين هذه العادة قائلًا أنها "تنتمى لطبقة غير محضرة في المجتمع، تلجة فيها الثروات إلى باطن الأرض للخلاص من السومة" (58). وقد قيل شيفالييه، بوصفه مشاركاً مخلصاً متحمساً في عصر قوامه التحسن المادي الكبير لأسلوب الحياة وإسباع الديمقراطية على النظام السياسي، قيل من احتمال أن يكون للتخزين، كما عرفه هو، شأن كبير. بل أنه

(56) كان التعبير الفني عن هذه النقطة بلغة الاقتصاد كالتالي: "إن إجراءات بوكس - جينكيز بتوتر ربعي وسنوي تعرّض مستوى السعر خلال الفترة 1870 - 1914 على أنه مسيرة عشوائية مع انحراف ضئيل، وبالتالي يكون التضخم هو عبارة عن ضجّة بيضاء كميتها الوسطية صفر، في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة". (انظر بارسکى ودبلنغر، 1991، ص 824).
بمضة إلى الحد الذي يقترح فيه "في أوروبا، وفي يومنا هذا، تفوق كمية المعادن الثمينة التي تغادر مخازنها، على الأغلب، كمية المعادن التي تسعي للإختباء هناك" (59).

ومع أنه لا نتوقّر لدينا معطيات كافية لاختبار فرضية شيفالييه حول التخزين، إلا أننا نعرف دون شك أنه أخفق في التعرف على وجود حاجة للتخلص لدى "الطبقة المتحضر في المجتمع"، وهو ما كان سيكتشف عن كميات مخبوة لا تعد ولا تحصى تفوق أي مقدار من الذهب قد يخفيف الأفراد للخلاص من السلب. إن التقبل المنطيمي لمعيار الذهب، الذي جاء عقب الخطوات الأولى التي قامت بها بريطانيا في ذلك الاتجاه في العقد الأول من القرن التاسع عشر، قد خلق طلباً هائلاً على الذهب من أجل التخزين - لا من قبل الأفراد بل من قبل المصارف المركزية، مثل بنك إنجلترا أو بنك فرنسا أو وزارة الخزانة في الولايات المتحدة. كان تخزين الذهب هو خلاط الدفاع الرئيسي ضد إفلاس مفاجئ للوادرات أو تدقق رؤوس المال الخاصة بالاستثمار نحو الخارج إلى مراكز مالية أخرى. ومع ذلك التوسع الكبير في النشاط الاقتصادي والتجارة والاستثمار العالميين، كانت مخزونات الذهب تعتبر أمرًا جوهريًا من أجل تزويد الأمم بحرية الحركة وللذب رؤوس أموال جديدة إلى أراضيها. وأصبح "النقد الموثوق" و "المصارف الموثوقة" يعرّفان حسب إمكانية توفر الذهب عند الطلب لأي شخص يأتي إلى الكوة ليطلب. كانت الدول التي تكسب الذهب تتمتع بصيت ممتاز، بينما كان ينظر للدول التي تخسر الذهب على أنها مترطة في مصاعب كبيرة.

وكانت النتيجة، أن جزءًا قليلاً من "الإنجاح الهائل" للذهب الذي أفضّ مضجع شيفاليه، صار يجري تداوله من يد ليد. أما الجزء الأعظم منه فقد تم نقله إلى مخازن صامتة داخل أبنية ضخمة تشبه المعابد الإغريقية، حيث أُطلق.
على هذه الأكداس من الذهب أسم أكثر تهذيباً وهو "الاحتياطات". لنر الآن ماذا كانت نتيجة ذلك، وما هي أنواع المشاكل التي برزت في أعقاب وضع معيار الذهب العالمي؟
دلالة الشرف

من بين ثنايا الماضي، يوضّح المعيار الدولي للذهب كذكرى للفردوس المفقود، حاوية كل الحنين إلى عصر الملكة فيكتوريا والعصر الإدواردي - ذلك الحنين إلى الاستقرار والانسجام والاحترام. والألق المرتبع بهذا الحنين لم يقم على أساس أسطورة إنما يستمد أصله من حقيقة حية. فخلال الفترة ما بين الحرب الأهلية الأمريكية وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى - وهي فترة وجيزة تمتد خمسين سنة فقط - اكتسب معيار الذهب سحراً غامضاً تجاوز إشعاعه حدود الإلتزام البسيط الذي كان يفرضه على أعضائه. إن تحكّم الذهب بملون البشر لم يصل سابقاً إلى ذلك الشكل المطلق، كما أن عبادة الذهب من قبل رجال المال والسياسة، الصعيبي المراس، لم تكن أبداً بمثل ذلك الخنوع.

وكما سئر لاحقاً، فإن معيار الذهب قد تهيأت له كل زخارف فلسفة مكتملة الأبعاد: معتقدات مشتركة، وكهنة رفيعو المقام، وقواعد صارمة للسلوك وعقيدة وإيمان. والكتاب المقدس لهذه الفلسفة كانت قد صاغته «لجنة السبائك» سنة 1810، بوفي من ريكاردو. أما المذهب الذي تعبدت عندها جماعته المؤمنين بهذه الفلسفة فكانت تلك الأكاديمية المضيفة بعناية من اللبّيّات الذهبية البراقة في أقبية المصارات. والكهنة الكبار كانوا رجال السلطة
الطريق نحو النصر

المالية، وهم في معظم الحالات مدراء المصارف المركزية كبنك إنجلترا أو بنك فرنسا، وفي بعض الحالات هم وزراء المالية أو وراء الخزانة، وهناك جدل حول ما إذا كان هناك بابا لهذه المجموعة أو من يساوي منزلة. ومعيار الذهب. شأنه شأن الكثير من الفلسفة الكبرى، يتزعم أولئك الذين يجرون على الانحراف عن الطريق السوي بالعقوبات الرهيبة، لكنه أيضاً يعد بالغفران لأولئك الذين يتعهدون بالرجوع عن الردة مغسرين على العودة إلى حظيرة الإيمان بسرع ما يمكنهم. إن معيار الذهب يسحب على المؤمنين به إحساساً بالراحة والانتماء والفخر وشعوراً بالخلود.

إن مجموعة الأمم التي تبت معيار الذهب قد تطورت لتنحول إلى أخرى
من نوع ما - مجموعة برمقها الجميع بعين الحسد تقتصر حصراً على أعضائها الذين يحمون بعضهم ببعض من المخاطر ودواعي القلق التي يفرضها عليهم العالم فيما وراء حدودهم. وقد وصف المؤرخ والاقتصادي الكبير جوزيف شومبير جاذبية معيار الذهب بأنها سعي وراء الهيئة الوطنية، رمز للترسفس السليم ودلال الشرف واللياقة، تحمل قيمة مستقلة عن الفوائد الاقتصادية الصرفة. وقد قام مؤخراً أحد أعضاء البرلمان النمساوي بتحذير زملائه من مغالبة فقدان الاعتزاز الذي عانته البلاد لتخوّلها إلى دولة ذات اقتصاد عمده القصاصات الورقية. كما أكد الاقتصادي روسي أن لا سبيل إلى العضوية في الحضارة العالمية دون عضوية في الاقتصاد المالي العالمي. وصرح جون شيرمان، وهو عضو بارز في الكونغرس الأمريكي وفي الدوائر الرئاسية، أن عملة لا تتمني بقابلية الصرف إلى ذهب هي عار قومي.

كانت بريطانيا هي العضو المؤسس لهذا النادي، بل إنها كانت صاحبة فكرة إنشائه. ومع أن الولايات المتحدة كانت في ذلك الوقت تعتمد معيار الثنائية المعدنية فضة /ذهب، إلا أنها كانت السباقة لافتقاء خطي بريطانيا بأن أعادت حساب العلاقة بين المعدنين من حيث السعر في سنة 1834 لتأسيس
معياراً للذهب على أساس الأمر الواقع، أما معيار الذهب المُعترف به فقد قَدّر
له أن يَتَبَارِع بعد ذلك ستاً وستين سنة أخرى، أي إلى ما بعد حسم الخلاف بين
دعاة الفضة ومؤيدي الذهب ليستقر الرأي في النهاية لصالح الذهب. انضم
الألمان للمجموعات سنة 1871، بعد أن قَوَّلوا احتياطي الذهب لديهم بجزء من
التعويضات التي دفعتها الفرنسيون بعد هزيمتهم في الحرب الفرنسية – البروسية –
وتصل هذه التعويضات إلى خمسة بلايين فرنك، أي ما يعادل تقريباً ثلث
مجمل إنتاج فرنسا من السلع والخدمات(6). وبعد ذلك تبَين الفرنسيون
الذهب، لا عن طريق خطوة كاملة فورية بل عن طريق تحديد الحجم المسموح
به من النقد الفضي، وكما سُنِي لاحقاً، اعتُبر تلك الخطوة "احترازية وقابلة
للإلغاء" وكانت تحركها الرغبة في إرث جهود الألمان الساعية للتخلص من
مخزونهم من الفضة(6). وبحلول سنة 1876، كانت إيطاليا وبلجيكا وسويسرا
والدول الإسكندنافية وهولندا قد انضمت جميعاً، وفي نهاية العقد، كانت الهند
والصين وحدهما، من بين الدول الكبرى، لا تزالان تعتمدان معيار الفضة.

كان احترام الذهب في القرن التاسع عشر من الرسوم بحيث أنه أدى إلى
انحدار مَتَرِد في مقام الفضة، ومن ثم في قبولها كنقد في نهاية الأمر. وخير من
لخص تلك النظرية للأمور هو رئيس الوزراء الإنجليزي لورد ليفربول، حيث
أشار إلى أن "النقد يجب أن يُضَرَب من معادن تكون ذات قيمة إلى حد ما... 
وذلك تبعاً لشراء وتجارة الدولة التي يُشكِّل فيها هذا النقد مقياس الملكية"(7). لم
تكون الفضة فحسب هي من احتُظ قدرها بهذه الصورة. فما إن استقر معيار
الذهب حتى صارت العملات الورقية وودائع المصارف وكذلك النقد الأجنبي

(6) لم يقم الفرنسيون بدفع التعويضات نقداً، بل إنهما أصدروا سندَاماً مستمراً
(7) سنداد دون موعد استحقاق، ضمتُهآ آل روتشيلد بكل مهارة، ووجد هذا السند
مشترى كثيرين خارج فرنسا، وحوَّل النقد الأجنبي الناتج عن ذلك إلى ألمانيا.
المتوفر لا تعتبر أكثر من بدلات ملائمة "للشيء الحقيقي"، موجودات تستمد إمكانية قبولها من مجرد كونها قابلة للتحويل إلى ذهب. (8)

إن أقوى سمات نظام معيار الذهب هي ذلك الأسلوب العبقري الذي جمع في هذا النظام بين الثقة البدائية بمعدن براق، وهي ثقة ترد إلى أقدم العصور، وبين ديناميكية باللغة التعقيد هيأت للذهب أن يؤدي المطلوب منه بشكل جيد تمامًا خلال سنوات التطور الصناعي والمالية النشط قبل نشوب الحرب العالمية الأولى. لقد عملت الميزتان البدائية والمتطلبة على تقوية بعضهما البعض بصورة لم يشهد لها التاريخ مثيلًا وعلى نحو لم يستطع العالم منذ سنة 1914 أن يوجد له نظيراً.

كانت تلك الصورة من القوة بعد هدنة سنة 1918 بحيث أن قلة من الناس تجرأت على القول - أو حتى على ملاحظة - أن معيار الذهب قد عفا عليه الزمن نتيجة التزاول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أطلقت من عقلكها بفعل الصراع الدموي خلال الحرب العالمية الأولى. وقد وصف أندرو بويل، مؤرخ سيرة مونتاغو نورمان الذي كان حاكم بنك إنجلترا في الفترة بين 1920 - 1944، الوضع بقوله: "إن أي شخص قد يبلغ به التهور حداً يدفعه للمنازلة بمسار مختلف يمكن له أن يُسجن ويوضع بالجنون. إذ أنه لم يكن بالإمكان تصور وجود خطة بديلة". (9)

وقد أقدمت كل البلدان تقريباً على مخاطرات سياسية استثنائية لاستعادة معيار الذهب حتى لو تطلب الأمر تقديم تنازلات تطال البنية العامة والتركيبة. وبعد أكثر من خمسين سنة على صمت مدافع الحرب العالمية الأولى، استمر الاحترام التقليدي، بشكل أو بآخر، لما كان الناس يظنونه دور الذهب في توجه دفة الأمور، بينما استمر الذهب بإدارة - أو بزرع الفوضى في - قطاعات واسعة من الاقتصاد العالمي.
وفي حال ثبت في النهاية أن معيار الذهب أصبح مفارقة تاريخية وسط الاضطراب الدولي والاقتصادي في القرن العشرين، فهل سيكون بمقدور القرن الحادي والعشرين أن يأتي بمجموعة مختلفة من الظروف؟. إن الجواب الممكن على هذا السؤال ينبغي له الانتظار حتى نهاية قسننا.

تعود المفاهيم الأصلية التي تدعم معيار الذهب بأصولها إلى الاعتبار الذي كانت تتمتع به دنانير كرويسوس وإلى إمكانية قبولها العالمية، حين بدأ الذهب لأول مرة يلعب دور النقد بأسلوب منهجي. وانطلاقاً من هذا الأساس، كان لدينا معيار الذهب العالمي وصيا جوهرية واحدة فقط: الذهب، والذهب وحده، هو الشكل المطلق لل但不限于، هو المعيار. والدولة التي تعتمد معيار الذهب تحدد عملتها - الباندا الاسترليني أو الفرنك أو اللير أو الدولار - وفقاً لكمية محددة ثابتة من الذهب. كما أن مواطنيها، والعالم من حولهم، ينظرون من السلطات أن تحافظ على قابلية تحويل كاملة وحرية لأوراقها النقدية وودائع المصارف (أي الأموال الخاصة كما رأينا في الفصل العاشر) إلى ذهب بمعدل ثابت مهما كانت الظروف.

إن الأرقام تدعو للارتباك، كما أن العرف المنبع في قياس الأوزان بالقمحات يبعث على الضيق، لكن المعدلات تعتبر مهمة لأنها تحدد كم من الوحدات من عملة معينة، كالباوند الاسترليني مثلاً، قابلة للصرف بوحدات من عملة أخرى كالدولار أو الفرنك. فعلى سبيل المثال، القطعة النقدية البريطانية المسماة السفرن، والتي كانت تعادل باوندًا إسترلينيًا واحداً، خُدِّدت سنة 1870 على أنها تساوي 113,016 قمحات من الذهب، وهذا التحديد يعود بأصوله إلى قرار برلماني اتخذ سنة 1717، وهو تاريخ ورد ذكره سابقاً. كان ذلك

كانت نتيجة تلك التحديات النهائية، بجعل الباند الإسترليني يعادل 113,016 قمحة، والدولار الأمريكي يعادل 23,22 قمحة، هي وضع سعر صرف آلية ثابت بين العملتين، أي خلق وضع قائم على الثقة بأن باوند إسترلينياً واحداً يعادل 4,86 دولاراً (نتيجة تقسيم 113,016 على 23,22) وذلك إلى ما شاء الله. وبموجب تلك الظروف، ظلت التقلبات حول هذا المعدل بمرور الوقت ضمن الحد الأدنى، تقررها في المقام الأول نفقات المترتبة على شحن الذهب عبر الأطلسي بين لندن ونيويورك.

كانت تلك العلاقات مع الذهب والمعلنة على الملا جر قابلة للتجاوز.

ولم يعد معيار الذهب العالمي يتجاوز أكثر من ذلك. فما دام المكافيء الذهب سليمًا لم يُمس، كان الدولار أو الكروان مقبولين في لندن كالباوند الإسترليني، كما كان المارك والروبل مقبولين في باريس كالفرنك، وذلك في عصر أصبحت فيه عملية عولمة رأس المال والتجارة قوية كما كانت خلال الخمس والعشرين سنة الماضية. وقد أعطى روبرت مانديل، الحائز على جائزة نوبل، لهذا النظام وصفًا بالإيجاز والبراعة إذ قال: «كانت العملات مجرد أسماء لأوزان محددة من الذهب».

(*) لما كان وزن الأونصة الواحدة يحتاج إلى ما مجموعه خمسمائة قمحة، يمكن أن نلاحظ أن الفرق بين 24,68 قمحة و 22,85 قمحة هو فرق طفيف فعلاً. وكان الدولار في الأصل قد حدد سنة 1795 مقابل 371,25 قمحة من الفضة عوضًا عن أن يحدد بالذهب مباشرة.
وقد نشأت الدينياميكية المعقدة لذلك النظام عن التوتر الشديد بين الأبناء الجيدة والأبناء السيئة ضمن معيار الذهب. كانت الأبناء الجيدة تتجلّى في الفوائد الجمة المتغيرة على امتلاك عملة مقبولة عالمياً لأنها مدعومة بعامة كانت البشرية تركز أمامها منذ قديم الزمان. يعني ذلك أن من يتقنون عملتك لن يثلّوها عند أول بوادر المتاحب. وفي حالات نادرة، كالباوند الإسترليني البريطاني، كان الأجانب يرغبون، أو أنهم كانوا أكثر رغبة، بالاحتفاظ بالإسترليني والدفع بالإسترليني مفضلين إياه على عملياتهم الخاصة، تماماً كما يستخدم الناس الدولار، في وقتنا الحالي، في كل أنحاء العالم. وقد جنى البريطانيون فوائد كبرى من هذه الترتيبات لأن بنك إنجلترا أصبح قادراً على القيام بوظيفته رغم احتياطيات الذهب المنخفضة، التي لا تجلب أي دخل، وبخلاف المخزونات الموجودة في المصارف المركزية والخزائن الأخرى.

وهكذا نرى أنه في سنة 1913، كان لدى المصرفي ما قيمته 165 مليون دولار ذهباً وذلك بالمقارنة مع 678 مليون دولار في بنك فرنسا و1,3 مليار دولار في وزارة الخزانة في الولايات المتحدة. وقد تعرض بنك إنجلترا للنقد من قبل بعض الدوامات المحافظة التي كانت ترى أن احتياطيات الذهب المنخفضة تدل على أن إدارة المصرفي كانت تضع مصالح حمالة الأسلهم فوق احتياجات النظام المصرفي البريطاني بشكل عام.

أما الأبناء السيئة فكانت الخسارة المدمرة لإمكانية قبول العملة والتي قد تملأ بردول ما جراء سوء إدارتها لشؤونها أو جراء وقوعها في دوامة أزمة اقتصادية عالمية. عندما يندفع المستثمرون والتجار والمضاربون لاسترداد قيمة النقد الورقي وودائعهم المصرفية ذهباً، مما يستنزف مخزون الدولة الثمين. إن نتائج عنيفة وسرعة من هذا النوع كثيرة الحدوث بين الأمم الصغرى، لكن الطموحة، التي يعتبر معظمها على الأسواق المتقلبة للحصول على المواد الأولية. لقد وصل الأعضاء الكبار في نادي معيار الذهب إلى شفير الهاوية أكثر
المما يوجيه به الحنين المرتبط بمعيار الذهب، لكن أيًا منهم لم يستسلم لاغراء التخلي عن تلك الفكرة رغم كثرة حوادث النجاة التي جرت بشق الأفان.

لم يقم أحد باختراع هذا النظام الاستثنائي، ولم يبتكر له أية خطة كبيرة، كما لم يقم أحد بتأليف كتاب يحكم قواعد السلوك فيه. وأقرب ما يمكن اعتباره دليلاً رسمياً في مجال معيار الذهب هو ما جاء في تقرير لجنة السبانك سنة 1810: "إن الذهب ذاته هو مقياس كل قيمة قابلة للتحويل، وهو المعيار الذي يَقَوَّم به أسعار النقد... إن السبيكة هي المنظم الحقيقي لكل من قيمة العملية المحلية ومعدل الصرف بالقطع الأجنبي".

لقد لعب الحوكم السياسة والجغرافيا وقوانين الفيزياء دورًا في انتشار معيار الذهب لا يقل عن دور أي من النظريات المالية السائدة في ذلك الحين، والقسم الأعظم من الأفكار الجليلة، التي دعمت فيما بعد معيار الذهب، تم الوصول إليها بعد أن حدث ما حدث. فقد كان قد حل سنة 1875 قبل أن يقوم ستاثلي جيفونز بتوضيح الفلسفة السائدة التي تكمن في أساس معيار الذهب والتي أوردناها في الفصل 13: "إن تحمل الرجال فيما يتعلق بموضوع العملة لا يمكن تفسيره لدرجة أنه لا يبدو معها من الصواب ترك أي أمر لتكرره إدارة تصرف حسب افتراض الأمور".

أما إسحاق نيوتن، الذي اكتسب شرفًا أو ملامة - إطلاق فكرة معيار الذهب، فلم تكن تراوده أية فكرة من هذا النوع سنة 1717. بل إنه قد وضع تقويمًا خاطئاً للنسبة الصحيحة بين أسعار الذهب وأسعار الفضة، مما ترك بريطانيا، دون قصد منه، مرتبطة بمعيار الذهب. ورغم حسابات نيوتن الخاطئة، إلا أن البريطانيين لم يتحلون رسمياً عن معيار ثنائية المعدن، أي الذهب والفضة، حتى سنة 1816، حين تم تحويل القطع الفضية إلى فئات
لا لالة الشرف

أصغر من عملة قانونية محدودة. وظل المدافعون البريطانيون عن الفضة ينادون بها لمدة ثلاثين سنة أخرى (16).

وحتى السبعينات من القرن التاسع عشر، كانت كل حركة تنحو باتجاه معيار أوروبي للذهب، أشبه بحركة نيوتن في هذا الاتجاه، من حيث افتقارها للمتخطيط. كان وجود معدن آخراً ضرورياً، فقد كانت العملات الذهبية ذات قيمة عالية بحيث أن النظام ما كان له أن يقوم بوظيفته دون وجود نقد إضافي مساعد مقبول على نطاق واسع. وفي معظم الدول، كانت إمكانية تحويل العملة الورقية والردائل المصرفية لا تعتبر سوى شكلي آخر لمعيار ثنائي المعدن يقوم على الذهب والفضة، وفي أماكن أخرى، كانت الفضة هي المعيار الوحيد. وكان الأمر الوحيد الثابت أن القطع النقدية - أي المال ذو الأساس المعدني - شكلت على الدوام حاجة ملحة. ولم يتمكن العالم من تجاوز هذا المفهوم الأساسي لعدة عقود تلت.

وبالرغم من بريق الذهب وروحته وسمو مكانة في العديد من نواحي الحياة، كانت الفضة هي الشكل الرئيسي للمال حتى منتصف القرن التاسع عشر. وبرأي أنجيلا ريديش، وهي عالمة اقتصادية بريطانية، أن السبب الرئيسي لنجاح معيار الذهب خلال القرن التاسع عشر هو أن «التقنية الحديثة التي استخدمتها دار السك جعلت بالإمكان صنع قطع نقدية [فضية] لم يستطع المزارعون تقديمها بكثافة رخيصة، إضافة لأن دار السك قبلت تحمل مسؤولية ضمان قابليّة تحويل تلك المسكوكات المعدنية»(17). إن الكميّات الوافرة من العملات الفضية الجيدة الصنع، خلافاً للعملات النحاسية في أواخر القرن السابع عشر التي تم اقتطاع أجزاء منها، هي تسبب مدخولات الصفقات الصغيرة، أما الذهب فقد تبّأ مكان الصدارة في نظام الصفقات الكبرى واحتياطات السيولة.

لقد كانت الفضة على الدوام أكثر وفرة من الذهب، كما تذكرنا بذلك بنسات أوفا، وليس من قبيل الصدفة أن الكلمة الفرنسية التي تعبر عن النقود هي
الطريق نحو النصر

ومعناها الفضة، أو أن كلمة "Sterling" (اسم لعملة فضية قديمة) قد عُرفَت النقد الإنجليزي لعدة قرون حتى عندما كان الباوند يُعاد بالذهب فقط٥٧. وقد كانت الفضة محورًا رئيسيًا للاهتمام حتى أثناء الجدل القائم حول الذهب في أيام لجنة السبائك وفيما تلاها من أحداث مباشرة. وكان كل من ريكاردو ولوك يُؤثران معاً واحداً لا اثنين كمعيار، ولكن في سنة 1816 اختار ريكاردو الفضة عوضًا عن الذهب لهذه الغاية. وبنى حجته على أساس "الإتجار الأكبر للفضة من حيث حركة العرض والطلب"، واستخدامها من قبل كل الدول الأجنبية، مضيفًا أن الصعودة الناجمة عن كتلتها الكبيرة يمكن التغلب عليها تمامًا بالاستعاضة عنها بنقود ورقية لاستخدامها "وسيلة التداول العامة"٥٨.

كان من الممكن أن تتبُأ الفضة المكانة الأولى إلى الأبد، لكنها تعاني من نقيضتين. الأولى، أنها تتفتقد إلى ألق الذهب، لأنها تفقد بريقها بشكل أسرع منه بكثير، كما أن الفضة لم تسبق لها أن دفعت بالرجال والنساء إلى أقصى درجات التميز التي دفعهم إليها الذهب. والنتيجة الثانية، أن كتلتها أكبر بكثير من كتلة الذهب. ففي أيام لوك ونيوتن، كان وزن ما قيمته ألف جنيه ذهبي بسعر 3 باوندات إسترلينية و17 شلنًا و10 بنسًا يبلغ 18,5 باوندًا، بينما كان نفس المبلغ 1050 باوندًا إسترلينيًا - بالعملات الفضية يزن تقريبًا 280 باوندًا. لذا فقد كانت كلفة نقل مبلغ معين من النقود بالعملات الذهبية أرخص بكثير من كلفة نقل نفس المبلغ ولكن بالعملة الفضية. ومع ذلك النمو المتزايد باندفاع لا مثيل له في ميادين التجارة الدولية والصناعة خلال القرن التاسع عشر، كان

(٥٧) غيَّر ريكاردو رأيه سنة 1819 وانحاز إلى الذهب بسبب قلقه من أن آلات التعدين الجديدة في مناخ الفضة سينتج عنها إغراق الأسواق، الأمر الذي سيؤدي إلى "تغيير في قيمة الفضة"، "في حين أن نفس السبب لن يؤثر في الغالب على قيمة الذهب". (انظر فريدمان، 1992، ص 153). كان ينبغي أن تتاح له فرصة مناقشة الأمر مع شيفالييه بعد سنة 1848.
هذا الفارق القياسي البسيط لغير صالح الفضة، يشكل عيناً على التحركات الدولية، وقد يكون قد اكتسب في النهاية أهمية تعادل أهمية "الشرف واللياقة" في توجيه كفة الذهب (10). وهناك عامل آخر يميل لصالح الذهب وهو أنه في حال وجود حجم معين من كل من المعدنيين في دار السك، يمكن لهذا الحجم أن يتسمى من العملات الذهبية ما قيمته أعلى بكثير من العملات الفضية.

والواقع أن نظام ثنائية المعدن كان له مزايا، رغم أن أية ترتيبات تُبنى على أساس المعدن مقدَّر لها أن تكون عرضة للحظات، كالعثور على مكامن جديدة أو استخدام تقنيات تعدين جديدة أو الحروب أو حدوث تغيير في أوجه الآسيويين أو ما يترتب عن النهب. وفي سنة 1791 قدم ألكساندر هاملتون تبريراً مقنعًاً لمبدأ ثنائي المعدن وذلك في وثيقة شهيرة وقع فيها أسس النظام النقدي الأمريكي، بما في ذلك معاييره المعدنية، والظام العشري، وفئات العملة والكثير من التفاصيل الدقيقة. كانت قطع النقد تشتت على ثلاث قطع ذهبية - فئة 10 دولارات و 5 دولارات و 2.5 دولار - ثم على دولار واحد ونصف دولار وربع دولار وعشر دولار (دائم) ونصف دائم من الفضة، إضافة لبنس ونصف بنس من النحاس. كان التركيب العشري للفئات يعتبر انفصالاً جذرياً عن التقليد الذي كان متبعاً منذ زمن طويل في بسات أوفر، التي كان الباند يضم منها 240 بنسًا، كما كان يُعتبر ابتداءاً عن استخدام مضاعفات الرقم، أثنا عشر، في الكثير من النظم المالية الأخرى التي تطورت في أوروبا.

ورغم أن هاملتون وضع نموذجاً يحتذى به الاقتصاديون ممن جاؤوا بعده، بأن قدم حاججاً لا حصر لها، من نوع "من جهة ومن ثم من جهة أخرى"، إلا أنه يستنتج بعد تفكير متأنٍ أن "الوزير بوجه عام شديد الميل لرأي القائل أنه لا يجب منح الأفضلية لأي من المعدنيين فيما يخص الوحدة النقدية" (21). وتؤكد وثيقته على أهمية إيجاد نقد يكون مقبولاً في النظم المختلفة لكل الدول وبالتالي فهو بحثٌ من مغبة تحويل أحد المعدنين إلى
الطريق نحو النصر

"مجرد سلعة [كذا]". ويمضي في وضح نقطة أكثر أهمية تكشف عن نظرته المستقبلية الخارجية: "إن إلغاء استخدام أي من المعادن، كنفعت، هو بمثابة تقليص لكمية وسيلة التداول، وسيكون هذا الإلغاء عرضا لكل الاعتراضات الناشئة على المقارنة بين المزايا المتاحة عن تداول كامل وبين الشروط الناجمة عن تداول هزيل". لقد ثبت أن عدم كفاية كميات الذهب المتوفرة - ما عدا خلال فترة قصيرة في خمسينيات القرن التاسع عشر - سيكون من شأنه خلق حالات متكررة من القلق بشأن الاقتصاد العالمي طوال القرن التاسع عشر.

وهناك حالة تدل على أن معيار الذهب العالمي ليس بحال من الأحوال تطوراً محدوداً. فقد صرح مارك فلاندرن، وهو اقتصادي معاصر، أن استبعاد الفضة والاستعاضة عنها بالذهب كمقياس وحيد في سبعينات القرن التاسع عشر كان "فشلاً سافراً" للتعاون الدولي - ولا يبدو أن يكون قراراً بخفض سعر الفضة يدل على ضيق أفراد الفرنسيين الذين اتخذوا بهدف التضييق على الألمان الذين كانوا يحاولون التخلص من مخزونهم من الفضة وإقامة معيار الذهب". وفي سنة 1911، ذهب أبرز اقتصادي الولايات المتحدة، وهو البروفيسور إرفنغ فيشر من جامعة ييل، أبعد من ذلك مؤكداً أن النقاش المتزايد للذهب في النصف الأول من القرن التاسع عشر كان سيدفع العالم إلى التخلي عن الثنائية المعدنية وتحويل وليه إلى معيار الفضة لولا اكتشاف الذهب في كاليفورنيا وأستراليا "كما لو أن ذلك قد حصل لإنقاذ الموقف".

إن تسلسل الأحداث المؤدية للانتصار النهائي للذهب في أوروبا لهو تسلسل دراماتيكي دون أدنى شك. فقد استمرت أمريكا الشمالية وآسيا، كما كان شأنهما في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بإحداث التطورات النقدية
في كل الاتجاهات في أوروبا، كما أنهما كانتا المصدر لمعظم الاضطرابات العنيفة التي لم تنته.

تبدأ القصة في الولايات المتحدة الوليدة، التي قامت سنة 1791 باتباع نصيحة ألكسندر هاملتون بأن حددت سعر الذهب في دار السك بـ 9,391 دولاراً، وسعر الفضة في دار السك بـ 8,929 دولاراً، مما يجعل النسبة بينهما تصل إلى 15:1، وصادف في الوقت نفسه أن كميات الذهب والوردة من البرازيل بدأت بالتناقص، وسرعان ما تلى ذلك حدوث ثورات في أمريكا اللاتينية مما أدى إلى هبوط حاد في كميات المعدن النفيسة المشحونة من نصف الكورة الغربي. ثم جاء إصرار نابليون على قيام نظام مالي في فرنسا مدعوم بالنقد المعدني، وتبعت ذلك محاولة إنكلترا العودة إلى إمكانية تحويل الاسترليني إلى ذهب. ومع تناؤس العرض وازدياد الطلب، سرعان ما ارتفع سعر الذهب في الأسواق العالمية ليصبح خمسة عشر ضعف سعر الفضة في دار السك. وأصبح بإمكان المراه أن يحمل إلى دار السك في الولايات المتحدة خمس عشرة أونصة من الفضة ليحصل مقابلها على أونصة واحدة من الذهب، ثم يذهب إلى السوق ويشتري بأونصة الذهب خمس عشرة أونصة من الفضة ليعود ويكرر العملية.

كان إجراء تلك العملية لا يقاوم إلى الحد الذي وجدته فيه الولايات المتحدة نفسها في وضع لم يعد فيه سوى الفضة قيد التداول، بينما أخذ الذهب يختفي رويداً رويداً من النظام النقدي. ومن الناحية العملية، كانت البلاد قائمة على معيار الفضة. وفيحلول سنة 1834، تغيرت نسبة سعر الذهب - الفضة في الأسواق العالمية من 15:1 إلى ما يعادل 15,625:1. وصار النقض المتزايد في النقد الذهبي يترك بصماته على الصفقات التجارية والمالية. ذهب ميشيل شيفالييه، وهو الاقتصادي الفرنسي الذي كان يشعر بالقلق جراء طوفان الذهب.
الطريق نحو النصر

القادم من كاليفورنيا أثناء فورة الذهب إلى الولايات المتحدة ليقضي هناك ما يزيد على السنة، في الفترة ما بين 1833 - 1834، وكتب في رسالة إلى بلاده قائلًا: «منذ أن جئت إلى الولايات المتحدة، لم تقع عيني هناك على قطعة واحدة من النقد الذهبي، ما عدا على موازين دار السكك. كان الذهب ما إن يشبك حتى يحمل إلى أوروبا ليعاد تصدره».(26)

وأخيرًا أقر الكونغرس، في سنة 1834، أن نسبة 1:1 لم تعد هي النسبة الملائمة لسعر الذهب في دار السكك إلى سعر الفضة في دار السكك، وأن الوضع لم يعد يتحمل تأخير إجراء تعديل يكون أقرب إلى واقع الأسواق العالمية. لكن الكونغرس لم يحدد نسبة 15,625 على أنها النسبة الجديدة لأسعار دار السكك. بل إنه وضع مباشرة نسبة 1:1 مما أوصل سعر أونصة الذهب إلى 20.67 دولار، وقد ظل هذا السعر ساريًا لمدة 99 سنة أخرى.

لقد قلبت هذه الخطورة موازين الأمور، وعكست الاتجاه السائد لتفاقم المعادن. أصبح الآن من المربح إحضار أونصة من الذهب إلى دار السكك والحصول على ست عشرة أونصة من الفضة، ومن ثم العودة إلى السوق لشراء أونصة من الذهب لقاء أونصات من الفضة بنسبة 15,625 فقط، وإعادة الكرة. كان أعضاء الكونغرس مدركين تمام الإدراك أنهم من خلال اختيارهم لنسبة 1:1، إنما كانوا يهدفون على الذهب. وقد كان وراء اتخاذ هذا القرار عاملان سياسيان إلى حد كبير. العامل الأول، هو الرغبة في القيام بشيء ما من أجل الذهب» قد كانت قد اكتشفت مفاقيد ضغيلة إلى حد ما من الذهب في فرجينيا وكل من كارولاينا الشمالية والجنوبية وجورجيا. والعامل الثاني هو أن تلك القرارات تزامنت مع الحرب التي شتتها أندرو جاكسون ضد البنك الثاني في الولايات المتحدة - المعروف بنك بيدلز - الذي كانت أوراقه النقدية تعتبر الوسيلة المفضلة للمبادلات في ذلك الوقت. كان السياسيون يأملون في أن
طرحاً متزايداً للنقد الذهبي سيشكل بدلاً جاهزاً للأوراق النقدية مما سيضعف موقف بنك بيدلر.

من الناحية الفعلية، كانت الولايات المتحدة في تلك اللحظة، قائمة على معيار الذهب، ولو أن قانوناً رسمياً باعتماد معيار الذهب لم يصدر حتى سنة 1900. لقد استمرت الفضية في لعبة دور النقد الثانوي، لكن الذهب كان هو الملكية الأساسية التي يمكن أن تُحول إليها الرِّدائع المصرية والعملة (27).

وقد كانت تلك التحولات هي النتيجة الحتمية لاستخدام سلعة كمعيار للقيمة في نظام مالي. والطلب على الذهب والفضة كان يعتمد على ما هو أكثر من العوامل المالية، لأن هذين المعدنين كانت لهما استعمالات إضافية كالزنبة مثلاً أو كمكزونات ضد تقلبات الزمن. وفي الوقت نفسه، لم يكن أحد ليدري متي تتم الاكتشافات الجديدة. وهكذا نرى أن قوى عدة قد أثرت على الأسعار العالمية للذهب والفضة في القرن التاسع عشر، مما خلق اضطرابات دائمة داخل النظام المالي، وذلك لدى ظهور الاختلاف بين الأسعار القائمة في السوق وتلك الموضوعة في دار السكك. إن تجربة سنة 1834 تعتبر الفصل الأول في الرواية، فقد كانت هناك اضطرابات أشد عنها تنتظر المستقبل.

إن الاكتشافات في منطرة سوكر في كاليفورنيا سنة 1848 واكتشاف هارغروف في أستراليا سنة 1852 قد أحدثت هزةً في العالم. فقد تزايدت كميات الذهب الواردة إلى الأسواق بسرعة لتعيد انخفاضاً في سعر الذهب في السوق. وبدأت الفضة وكأنها أغلب نسباً. توفر الناس عن إحضار الفضة إلى دور السكك لتصبح نقداً وأبدأوا بتخزينها عن طريق استبدالها بعملتهم الورقية أو ودائعهم المصرية، بل وحتى عن طريق التخلي عن الذهب لقاء الفضة. وفي
سنة 1850، كان النقد الفضي المتدافٍ يبلغ ثلاثة أضعاف النقد الذهبي، وبحلول سنة 1860 أصبح المعدلان متساويين إلى حد ما (28).

لقد كانت الفضة هي العامل الرئيسي الذي حمى الذهب من التحول إلى فائض في السوق بعد اكتشاف المكائن في كاليفورنيا وأستراليا. وفي خمسينات القرن التاسع عشر، كانت الفضة، كما كان شأنها منذ وقت طويل، تذهب بكمييات وافرة إلى آسيا، وبخاصة إلى الهند. وقد أشار شيفاليه إلى أن صادرات الفضة كانت بمثابة «المظلة» التي تمتص صدمة هبوط سعر الذهب وتضخم كميات النقد المتوفرة، وبالتالي فهي تؤجل حدوث النضخم المرئي الذي كان يركزه بخشى من أنه سيحدث لا محالة. ارتفعت شحنات الفضة إلى الهند إلى أربعة أضعاف خلال الفترة ما بين أربعينيات القرن التاسع عشر وحتى الخمسينيات منه، فقد ارتفعت الصادرات الفرنسية وحدها بشكل مطرد من 82 مليون فرنك سنة 1850 إلى 458 مليون فرنك سنة 1857. ثم جاءت الحرب الأهلية الأمريكية، التي أوقفت الصادرات الأمريكية من القطن وأدت إلى ازدياد مفاجئ في طلب القطن الهندي، وكانت استجابه الهند هي استيراد مزيد من الفضة على سبيل المبادلة (29).

وفيما، وبعد انتهاء الحرب الأهلية، انعكست الآية. فلم تد على الطلب على الذهب أي علامات تنذر بالتناقص بينما هبط طلب الهند على الفضة هبوطاً حاداً. وخلال الفترة 1870 - 1875، كانت واردات الهند من الفضة أقل مما كانت عليه خلال سنة 1865 فقط. وعندما تم اكتشاف مخزون كبير من الفضة، يعرف باسم كومستوك، لود، في نيفادا سنة 1859، أصبحت الفضة هي من يعاني مشكلة إغراق الأسواق.

بالنسبة للفضة، جاء كل ذلك في أسوأ توقيت. فبالنظر للمكانة الاقتصادية الرائدة التي تبوأتها بريطانيا في مجال التجارة الأجنبية، بدأت الدول الأخرى بالتفكير جدياً بالتحول إلى معيار ذهب خالص كالمعيار البريطاني -
لكن صعوبة التخلص من مخزوناتهم من الفضة في سوق متخم كان يشكل العائق الرئيسي. كان الألمان، بشكل خاص، تواقين للتحول إلى الذهب، لأنهم كانوا يرغبون في أن يعتبرهم العالم قوة كبيرة. كما أنهم كانوا يريدون أن يعتمدون نفس المعيار كالبريطانيين وذلك لتلبية احتياجاتهم المتزايدة من الاسترليني الضروري من أجل دفع أسعار المواد الخام المستوردة من المناطق النائية للإمبراطورية البريطانية. وقد اعترف بذلك لوغريف بامبرغر، وهو سياسي لعب دوراً أساسياً في جعل ألمانيا تعتمد معيار الذهب، بقوله: «القد اخترنا الذهب، لا لأن الذهب هو ذهب، بل لأن بريطانيا هي بريطانيا».

اغتنمت ألمانيا فرصة انتصارها على فرنسا سنة 1871، فالتعويضات التي دفعتها فرنسا أغنت الألمان عن ضرورة تحويل الفضة إلى نقد لتمويل مشترياتهم من الذهب. وانتظر الألمان حلول سنة 1873 ليبدأوا ببيع ما لديهم من الفضة، بل إنهم كانوا يتوقعون أن يقوم الفرنسيون بشراء بعض هذه الفضة. لكن الفرنسيون لم يكتفوا برفض التعاون معهم، وإنما اتخذوا خطوة أكثر عدفاً وتوترًا. ففي الخامس من أيلول سنة 1873، وهو اليوم الذي أعقب تسديد آخر دفعة من التعويضات، أقامت فرنسا على تحديد ضريب نقدها الفني بمبلغ 280,000 فرنك في اليوم، ثم خفضته مرة أخرى في تشرين الثاني إلى 150,000.

وقد انتهى الأمر بالفرنسيين إلى إلحاق الهزيمة بأنفسهم. فقد انضم عدد كبير جداً من الدول إلى موجة البيع هذه، في محاولة لتجنب استبقاء مخزون من النقد الفني الذي كانوا في يمته تتناقص كل ساعة تقريباً. تحولت اللعبة إلى نبوءة حققت نفسها بنفسها. فالقرار الذي اعتبرته فرنسا مجرد خطوة تكتيكية، لا مجرد إجراء استراتيجي، أدى إلى هبوط مطرد في سعر الفضة من ما يزيد على ستين بنساً للأونصة في الستينات من القرن التاسع عشر، إلى 4/3، 52 بنس فقط في سنة 1876 ثم إلى 51 بنساً لدى نهاية السبعينات من القرن التاسع.
الطريق نحو النصر

وفي هذا الوقت، كانت قيمة أونصة الذهب في السوق أكبر بثمانية عشر ضعفاً من قيمة أونصة الفضة، وعند حلول نهاية القرن، كان المقدار قد ارتفع إلى ثلاثين ضعف قيمة أونصة الفضة. وفي الوقت الذي كان فيه إغراق السوق بالفضة بعد النسبة القائمة في السوق أكثر فأكثر عن النسبة بين سعر المعدنين في دور السكك، أصبح بإمكان أي شخص، يستخدم الذهب لشراء الفضة بسعر السوق المنخفضة، ومن ثم يحملها إلى دار السك لتضرب نقوداً، أن ينعم بعمل رايع وآمن بشكل لا يمكن مقاومته. وقذ هزت تلك العملية أسس معيار الذهب وهددت بتقويض التركيبة بكمالها. كان الدفاع الوحيد هو استبعاد الفضة كمعدن للنقد، إلا للقطع من الفئات الصغيرة.

وقد كان هذا ما حدث تماماً خلال سبعينات القرن التاسع عشر، بدأاً بفرنسا سنة 1873، وكذلك في الولايات المتحدة، كما سنرى في الفصل التالي. إن تتابع الأحداث هذا يوضح السبب الذي دفع بهذا العدد الكبير من الدول إلى الإسراع في أن تحذو حذو ألمانيا في اعتماد نظام معيار الذهب الخالص.

وهكذا نرى أن معيار الذهب العالمي الأسطوري قد بُني من أنقاض كارثة الفضة - وعندما حلت سنة 1893، كانت دور السك الهندية قد أغلقت أبوابها في وجه النقد الفضي. إن اكتشاف مكالم الذهب في كاليفورنيا وأستراليا وكمام كومستوك لود في نيفادا، وشهية الهند للفضة، وال الحرب الأهلية الأمريكية، وطموح ألمانيا الطاغي لأن تكون قوة عظمى قد قامت كلها، في الواقع، بدفع العالم إلى نظام لم يكن أحد ليتوقعه، نظام تردد الكثيرون في قبوله، إلا أنه ما إن اتخز موقعه حتى أبدى صموداً لافتاً خلال نصف القرن التالي.

إن اعتماد معيار الذهب العالمي خلال سبعينات القرن التاسع عشر، لم
يشكل ضمانة لمسيرة هادئة للاقتصاد العالمي، لكن هذا النظام كان من شأنه الحد من خطر الأزمات التي لا مفر منها والناشئة عن المضاربات والاستثمار الزائد عن الحد والمبادلة في المنافسة، ضمن منظومة لم تكن فيها الحكومات توفر ضمانات ضد الانهيار، حتى عندما كانت نيران الجحيم كلها تبدو وكأنها أطلقت من عقالها. وكان تدفق الذهب إلى الخارج بمثابة نذير خطر سرعان ما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات دفاعية من قبل المصارف المركزية، كانت تمثل في رفع معدلات الفائدة. وفي حال أخفقت هذه الجهود في صد الثياب، كانت المصارف تهرب لمساعدة بعضها بعضًا، وكثيرًا ما تم ذلك بالاشتراك مع المؤسسات المصرية الخاصة الكبرى.

إن مجرد فكرة أن تسمح دولة كبيرة لنفسها بأن ينفد ما لديها من ذهب كانت بعيدة عن التصور - وبعبارة أخرى، كانت المصداقية أمرًا لا يتطرق إليه الشك - ما يعني أن تلك الأنواع من القروض كانت في متناول اليد قبل انفلاج الأمور، وكان تخفيف وطأة الأزمة يجعل بالإمكان القيام بتسديد القروض، وهذا التسديد كان يجدد المصداقية التي حفظت للنظام ككل قدرته على أداء مهامه. ويجب أن نؤكد هنا أن تلك التسهيلات كانت تتواجد في التعامل بين القوى الكبرى. أما الدول الواقعة خارج نطاق تلك القوى - بما في ذلك الولايات المتحدة - فكانت تضطر لحماية نفسها وقد تتعرض للفيضان ما لديها من احتياطات الذهب أو القضية.

كان الالتزام بالنظام كاملاً لدرجة أن بعض الدول كانت تستطيع، ضمن ظروف خاصة، اتخاذ خطوة مترفة تمثل تعليق إمكانية صرف عمليتها بالذهب والاستمرار في ممارسة أعمالها كما لو أن شيئاً لم يحدث. وفي المناسبات النادرة التي حدث فيها أن اضطرت إحدى الدول الأعضاء إلى تعليق إمكانية الصرف، تفهم الجميع أن الدولة المعنية قد اتخذت تلك الخطوة لتحمي مخزونها من الذهب بحيث تكون قادرة على البقاء ضمن المنظومة بعد انقضاء الأزمة.
ظهرت معظم تلك الحالات الخاصة في أيام الحروب. وقد سبق ورأينا كيف أن بريطانيا كانت السباقة في هذا المجال خلال الحرب ضد نابليون. كما عُلِّقت إمكانية الصرف في الولايات المتحدة في الفترة ما بين 1862 وحتى 1879. وفي كل الحالتين، أعيدت إمكانية الصرف في نهاية الأمر بموجب النسبة القديمة. كان لهذه الأحداث السابقة تأثير عميق على قرار بريطانيا سنة 1925 بالعودة إلى إمكانية الصرف بالذهب بموجب النسبة القديمة بعد توقفها خلال الحرب العالمية الأولى. أما الفرنسيون، فقد سلكوا سبيلًا أقل تزامناً في عشرينيات القرن العشرين، وذلك عندما أعادوا تحديد العلاقة بين الفرنك والذهب بنسبة مثلت اعتراضاً كاملاً بالارتفاع الكبير في الأسعار الفردانية خلال السنوات التي مرت. اعتبارًا من سنة 1915 تُعمَّم الفرنسيون بحياة أكثر رغداً من البريطانيين إلى حين، ولكن ليس إلى الأبد. إلا أنه في حالة كل من فرنسا وبريطانيا، كان أي سبيل آخر غير العودة إلى معيار الذهب أمرًا غير وارد على الإطلاق.

لقد حدثت إحدى أكبر الأزمات — ولو أنها ليست الوحيدة من نوعها بأي شكل من الأشكال — في تاريخ معيار الذهب في سنة 1890، وكانت في جانب كبير منها نتيجة استثمارات أسهم فيها تقديم المشورة والإدارة قامت بها دار بيرنارد بروذرز اللندنية، ذات السمعة المحترمة، في الأرجنتين. وقد كان الأخوان بيرنارد على وشك دفع بنك إنجلترا ذاته للانهيار.

إلى جانب وراء البريطانيين لمعيار الذهب، كان هؤلاء ومنذ وقت طويل، السباقين بين الأمم الأوروبية في ميدان تطوير أسواق ومؤسسات مالية. ولدى اتساع موارد المنطقة التجارية في لندن، أصبح سوق العاصمة البريطانية المصدر الرئيسي للموارد المالية الخاصة بالنمو الاقتصادي في كل أرجاء العالم. كانت بريطانيا أكبر ممول لرأس المال الخاص بتطوير نظام السكك الحديدية في الولايات المتحدة، لكن الرسوم البيضاء البريطانية كانت تتدفق أيضاً على الكثير من الاقتصاديات النامية في أمريكا اللاتينية وفي آسيا. وكانت
الأرجنتين تتمتع بأفضلية خاصة في هذا المجال. ويقول هنري دانا نويسيس، وهو أحد أكبر المطلعين من بين المعلقين الأمريكيين على الوضع المالي في نهاية القرن التاسع عشر، "ما من بلد أجنبي تدفق إليه الرأسمال الإنجليزي بمثل ذلك الحماس المتهور كجمهورية الأرجنتين". وكان نويسيس يشعر بالتشاؤم فقد كان جو الأرجنتين "محفوفًا" بالمخاطر لا يشجع على الإنتاج، كما خففت قيمة عملتها، ولم تكن حكومتها أهلاً للثقة.

إن لملاحظات نويسيس ميزة النظرة المدركة لطبيعة الأحداث بعد وقوعها. فالحماس للأرجنتين خلال الفترة ما بين 1870 و1890، كان له ما يبره خير تبرير وهو النمو المثير لإعجاب الذي حققه هذا البلد. وقد ضاعفت الهجرة إلى الأرجنتين، خلال الفترة المذكورة، عدد السكان بأشخاص أوروبين كانوا شديدي الاختلاف عن تلك "البقايا الغربية" التي كانت تتجه إلى الولايات المتحدة. وقد جلب الكثير من هؤلاء معهم رأسمال استخدموه في الحصول على الأراضي الشاسعة التي كانت متوفرة لإنشاء المزارع والزراعة وقاموا بتطوير تلك الأراضي. وكانت النتيجة زيادة متنامية في الحاجة للطرق والسكك الحديدية ومحطات المياه والمنشآت الصناعية. وخلال الفترة الوجيزة بين سنوات 1882 - 1889 وحدها، قام المستثمرون الأوروبيون بإنشاء ميليون دولار في الأرجنتين. وكما أشار أحد المراقبين المرموقين، لم يكن هناك "بلد أوروبية ذو حكومة جيدة يستطيع الحصول على قروض بهذا الحجم بالنسبة لعدد سكانها".

وقد استنزفت هذه الدراما نفسها بأسلوب كلاسيكي. ففي نهاية ثمانينات القرن التاسع عشر، كانت القروض تتدفق بسرعة هائلة إلى الحد الذي أخذت فيه الخدمات على الديون المستحقة تتجاوز القدرة على الدفع، كان ذلك الفيض من المال يلتقي بأصبع السياسيين اللزمة، وأخذ التضخم يطل برأيه...
القبح. وخلال سنة واحدة فقط، ازدادت كمية المال المتناولة بمقدار 270 مليون دولار.

وفي تلك الأثناء كان نشاط الأعمال في أوروبا آخذًا بالتسارع، ويбудد السبب جزئيًا إلى قرض ضخم بلغ 11 مليون باوند إسترليني اقترضته الحكومة البريطانية لبناء سفن حربية مدرعة، أعقبته جهود مماثلة في كل من فرنسا وروسيا وألمانيا. كانت أسواق الأسهم في كل أنحاء أوروبا تمضي في مسارها بصخب وتخلق مضارباتها الخاصة، فخلال الفترة ما بين 1884ـ 1889، ارتفعت أسعار الأسهم في وول ستريت بنسبة تزيد عن خمسين بالمائة.(37)

وفي الوقت نفسه كان رأس المال يتحرك باتجاه مناجم النترات الجديدة في تشيلي ومناجم الذهب والماس في جنوب أفريقيا.

وفي سنة 1889، أقدم بنك إنجلترا وبنك الرياح الألماني، وقد أوقفهما الغش والطمغ اللذين كانا يحراكان جنون المضاربة، على رفع معدلات الفائدة الرئيسية بشكل حاد. كان التأثير فوريًا وهدأت الحميـ مما كان يعني انخفاض أسعار الأوراق المالية الأمر الذي كان له تأثير موجع على أولئك المستثمرين المساكين الذين تركوا أنفسهم يتساقطون للإغراق إبان الفورة الكاذبة.

كان التوقيت مشؤوماً. فقد كان محصول القمح في الأرجنتين سيئًا، وأعقب ذلك ثورة سياسية دموية في صيف سنة 1890. ساد ذعر مالي في بوسطن آيرس. وكان الترجيع فوريًا على الدول المصرفيه الكبرى في لندن، ولا سيما

(*) انظر ويرث, Wirth 1893, الصفحات 219 ـ 229, من أجل وصف حي للأعمال الجريئة. ومن أجل تحليل أكثر علمية وتقنية للأحداث المؤدية إلى أزمة الخوفين بيرنغن والتوتر الحاصل بين بنك إنجلترا ووزارة المالية، والتطور الصعب المضطرب لفن الصرفة المركزية، انظر بريسنل, Pressnell, وخاصة الصفحات 167 ـ 193.
على بيرنغر برذرز، فقد كان الأخوان بيرنغر قد ضمنهم بما قيمته 42 مليون باوند
إسترليني من الأوراق المالية الأرجنتينية خلال ثلاثينات القرن التاسع عشر - 28
مليون في سنين 1888 و 1889 وحدهما - وقد بقي قسم كبير من هذه الأوراق
دون بيع - مما ترك الأخوان بيرنغر في وضع المالكين المزعمين. وبدأت الرسالة
الموجودة في شعار العائلة، الذي أصبح رمزًا للشركة
في مواجهة المتصارعون، بدت وكأن تشويشاً قد أساهها.

ولما كانت عائلة بيرنغر تُعد من أكثر العائلات احترازاً في بريطانيا، كان
وقع الصدمة مدمراً، تجاوز حتى المبالغ الضخمة التي تناولتها الخسارة. وقد
جاء في مذكرات أحد المعاصرين، عقب حل الأزمة، أن "أسلوب الحياة
الاجتماعية المترفة التي يعيشها اللورد ريفيلستوك (الشريك الذي اعتُبر مسؤولاً
عن الأزمة) قد أثار حفيظة سوق المضارعات لدرجة أن المسؤولين هناك كانوا
على استعداد لإعدام دون محاكمة" (38). كانت عائلة بيرنغر من قادة الأسواق
المالية العالمية "عندما كان آل روتشيلد لا يزالون يتجرون بالثياب العتيقة" (39).

وفي سنة 1792، لعبت العائلة دورًا رئيسيًا في تمويل المجاهد العربي البريطاني
ضد الثورة الفرنسية ضد نابليون. وفي سنة 1803، كان للعائلة الدور القيادي
في تمويل صفقة شراء أمريكا لأراضي لويسانيا من الفرنسيين. كما أن العائلة
قادة حركة التمويل الأوروبي للتجارة الخارجية الأمريكية وحكومة الولايات
المتحدة حتى اندلاع الحرب الأهلية. وفي أوائل أربيعينات القرن التاسع عشر،
عُيّن الشريك الإداري، ألكساندر بيرنغر، الذي أصبح فيما بعد اللورد أشبيرتن،
سفيرًا في الولايات المتحدة، وكان هو من قام بالتفاوضات مع وزير الخارجية
الأمريكي دانييل ويستر بشأن حدود مين - كندا. وقد تقلد أحفاد أشبيرتن
المباشرين مناصب وزير المالية، واللورد الأول للادميرالية، ونائب الملك في
الهند والحاكم الفعلي لمصر، وذلك اعتبارًا من سنة 1883 وحتى 1907.

لقد حدثت أزمة بيرنغر في أسوأ توقيت ممكن. فقد كان احتياطي الذهب
في بنك إنجلترا قد انخفض ليصل إلى 9 ملايين باوند إسترليني سنة 1889، وفي ذروة الأزمة، وصل الاحتياطي إلى أقل من 11 مليون باوند إسترليني. وكانت دار بيرينغ وحدها تتطلب 4 ملايين باوند استرليني فوراً لتفادي إيقاف أعمالها(40). كما كان بنك إنجلترا في تلك اللحظة يتوقع سحبات من الذهب من قبل بنك إسبانيا وبنك الدولة في روسيا. ورغم أن معدلات الفائدة في البنك كانت قد رفعت للنطاق 6 بالمائة، إلا أن ويليام ليدرديل، حاكم البنك (وهو اسم منصب المدير الرئيسي في ذلك الوقت)، الذي لم ينقصه الدهاء، كان يدرك أن أية زيادات أخرى في معدلات الفائدة في المصرفي ستشكل إشارة واضحة لندفاعة الصعوبات التي كانوا يواجهونها هناك. وقد شرح ليدرديل فيما بعد وجهة نظيره لوزير المالية قائلاً: "إن جلب الذهب بكميات كبيرة كان ليتطلب معدل فائدة عاليًا جداً"(41). ورغم ذلك، جاء في مجلة الإيكونوميست في 15 تشرين الثاني أن احتياطي بنك إنجلترا من الذهب كان "بالكاد يكفي للممتلكات الداخلية العادية، لكنه كان أقل من أن يلبي المتطلبات الاستثنائية"(42).

وفي غمرة اليأس، لجأ بنك إنجلترا إلى آل روتشيلد، وكانت العائلة منافساً قوياً لعائلة بيرينغ. وتضافرت جهود آل روتشيلد وبنك إنجلترا في جمع مبلغ وصل إلى 15 مليون باوند إسترليني وذلك للبدء بنملك العملية المعقدة والمكلفة، وهي تسديد القروض التي كانت عائلة بيرينج قد اضطرت للاقتراها من أجل تمويل مخزوناتها غير المرغوب فيها من الإصدارات الأرجنتينية التي لم يتم بيعها. ثم طلب من آل روتشيلد أن يقوموا بدور الوساطة من أجل الحصول على قرض من الذهب بقيمة 2 مليون باوند إسترليني من بنك فرنسا (في مناسبة سابقة، عندما اضطر بنك إنجلترا للاقتراض من فرنسا، سنة 1839، لعبت عائلة بيرينغ دور الوسطي). وافق الفرنسيون على القرض بفائدة لا تزيد عن ثلاثة بالمائة، وحتى أنهم قاموا ببشحنة الذهب عبر القنايل إلى الأراضي
البريطانية، وتم الحصول على ما قيمته 5.1 مليون باوند إسترليني بالعملة الذهبية الألمانية من روسيا، في نفس الوقت الذي وافق فيه الروس أيضًا على الامتثال عن سحب إيداعاتهم الضخمة لدى دار بيرنغر. وهنا، عرض بنك فرنسا ما قيمته مليون باوند إسترليني إضافية من الذهب. وعندها تقدمت مجموعة من المصارف المحلية في لندن كانت دائما توافرا للحصول على رضا بنك إنجلترا، تقدمت بحدودها دائعاً أثناء خطى القائد، ووافقت على دفع معظم ما تبقى من الأموال المطلوبة للتسليم لمدالي دار بيرنغر بروذبرغ (43).

قد يكون أبرز النواحي التي تلفت النظر في العملية برمتها هما الحذر والسرية اللذين تمت العملية بهما. فقد كان لدى حاكم بنك إنجلترا مصادر ممتازة للمعلومات بشأن ما كان يجري في المنطقة التجارية في لندن، وفي يوم الجمعة الواقع في 7 تموز الثاني، بلغته الشائعات الأولى بأن بعض كبار البيوت المالية قد تكون عرضة للخطر. بعد ثلاثة أيام، طلب ليديريدل من وزير المالية الاتصال بروتشفيلد، وقبل أن يقتضي الأسبوع كان الروس قد ظهروا على مسرح الأحداث. وعندما حل الرابع عشر من تموز الثاني "بدأت تسرب إشاعة تفيد بأن شيئاً ما يجري إعداده"، وبعد الظهر من نفس اليوم كان العمل قد أنجى بالكامل (44).

كان عملًا رائعاً دون أي شك. ويقول تشارلز كيندلبيرغر، وهو مؤرخ مرموق للأزمات المالية، أن عمليات الإنقاذ في أزمة الأخوين بيرنغر استُرعت "معيارًا لقوة النظام المالي النمساوي أكثر مما اعتُبر فشل دار بيرنغر علامة على ضعف هذا النظام" (45). ويضيف فورد رأياً عبر عنه مؤرخ آخر، بعد 25 سنة من انتهاء الأزمة، وهو أن بنك إنجلترا يُعتبر "زعيمًا لأضخم تكتل في ميدان القوة المالية شهد العالم حتى اللحظة" (46).

ولولا تعاون الفرنسيين والروس، لكانا القصة انتهت إلى نهاية مروعة، إلا أن تقليد التعاون كان قد ترسخ في ذلك الوقت. فقد كان بنك إنجلترا،
المُعتبر عِمَد النظام، قد استمد الدعم من بنك فرنسا تسع مرات خلال الفترة ما بين سنة 1826 (بمساعدة آل روشيلد أيضًا) وسنة 1892، إضافة للمساعدة التي قُدمت خلال أزمة الأخوين بيرنغ. وفي أزمات أخرى، خفت مدينة هامبورغ ومصرف رايخسبانك إلى معونة إنجلترا. وفي سنة 1861، تلقى بنك فرنسا دعماً من بنك إنجلترا وبنك دولة روسيا وبنك استريراد (47). كما أن مصرف ريسكبانك السويدي اقترح من البنوك الدانمركية الوطني سنة 1882. وقد تضافرت جهود بنك فرنسا وبنك إنجلترا سنة 1898 لانشغال مصرف الرايخسبانك من مصاعبه، كما أن بنك فرنسا والرايخسبانك هما لمساعدة بنك إنجلترا في سنين 1906 و1907.

لقد انطلقت كل تلك المساعدات من الفرضية القائلة بأن الحفاظ على قابلية الصرف إلى ذهب بمعدلات ثابتة، يشكل الأساس الصلب للسياسة الاقتصادية، الذي يجب أن يترجع أمامه كل اعتبارات أخرى. وولأ تلك الفرضية، لكات القروض التي تقدمها الدول القائمة على معيار الذهب لبعضها بعضاً أقل كرماً إلى حد كبير كما أن هذه القروض كانت تستدّم تحت شروط مرهقة أكثر.

إن ذلك التسلسل النموذجي للأحداث لدى تطور المشكلة، هو النقيض لما يمكن أن يحدث في وقتنا الحالي، فُمنُ، غير السُنْدَج، في عصرنا هذا يمكن أن يولي ثقة راسخة كهذه للمصداقية والتعاون؟... ونحن نرى الآن كيف أن المضاربين يتخلون عن أي عملة تواجه متنازع ما، مما يوقعها في متاعب أكثر صعوبة، ويهدِّه أسوَّ بنسر استقرار علاقتها مع العالم الخارجي إلى أن تصبح تلك العلاقات دون جدوى على الإطلاق. في القرن التاسع عشر، كان التعهد بالحفاظ على القيمة المكافئة للذهب يُؤخذ على أساس معناه الظاهري أما في نهاية القرن العشرين، فقد كان تعهد كهذا يُعتبر عادة إشارة إلى أنه مهما كان نوع القيمة القائمة فسرعان ما سيلقى بها داخل القمامة. وفي حياتنا
المعاصرة، لا نرى أمامنا سوى تعاون يتسم بالشح، وحتى في حال حدوثه، نراه مغلفًا بقيود جارية بحيث أن الاعتبارات السياسية المحلية قد تستوجب رفض هذه المعونة المقدمة.

ورغم كل ما حدث، كان ذلك الوضع الطارئ من الأهمية والخطورة بحيث أقنع مدراء المصارف المركزية بضرورة الاحتفاظ باحتياطات من الذهب أكبر بكثير مما كانوا يتصورونه كافياً حتى تلك اللحظة. ورغم أنه لم يجر التخلي عن الإيمان بفعالية سياسة معدل الفائدة في الوقوف بوجه الكوارث، إلا أن التركيز بدأ يتحول باتجاه تجميع مخزون كبير من الذهب ليكون لبناء مصادقة لا يترافق إليها الشك. ومن شأن هذه الخطوة أن تقلل من الاعتماد الكبير على مجرد معدلات مقبولة للفائدة في إدارة شؤون احتياطيات الذهب. إن احتياطي الحرب الألماني الذي تم جمعه بعد ستة 1900 والذي ظل مستقلًا عن احتياطي مصرف رايخسبانك أصبح مثار حسد، ويستدعي ذلك للبال ظلال أباعرة بيزنطة.

ويؤكد باري أينتشنغر، وهو من كبار الشقافة في تاريخ ودور معيار الذهب، أن السبب الحاسم وراء نجاح نظام معيار الذهب هو ارتباطه بالمصداقية ارتباطًا لا مجال فيه للتساؤل - أي رفض مجرد احتمال أن تسمح دولة ما لنفسها أن تهجر الذهب بصورة دائمة أو أن تغير القيمة المكافئة للذهب - إضافة للتعاون الذي تكشفه مثل هذه المصداقية. وهناك كتاب آخرون، مثل تشارلز كندلبرغر، م养育ون بأن ما ضمن للنظام القياسي بوصفه في أوقات الرخاء وأوقات الشدة هو السيطرة التي كان يتمتع بها بيك إنجلترا، الذي كان يمهد الطريق للتغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة، ويقوم بدور الدائن في نهاية المطاف ويدير شؤون التعاون الدولي. وهنا يرد كندلبرغر آراء جون مينارد
كينيز، الذي كان يشير إلى بنك إنجلترا بأنه "قائد الأوركسترا الدولية".

إن جميع الخبراء متفقون على القول بأن معيار الذهب كان يعمل ضمن بيئة اقتصادية وسياسية متجانسة الطبيعة والمصالح. وبالرغم من بعض الاضطرابات المالية التي كان يتكرر حدوثها من حين لآخر، إلا أن الفترة ما بين انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وإندلاع الحرب العالمية الأولى تميزت بنمو اقتصادي وتصنيع بالغ القوة في كل من أمريكا وأوروبا. ولذا كأن السلام قد ساعد أيضاً: فلم تنشب حروب كبيرة في أوروبا خلال الفترة ما بين 1870 و1914، وكان العمل العسكري الوحيد الذي اشتركت به الولايات المتحدة هو الحرب الإسبانية - الأمريكية سنة 1898.

وكان هناك عامل إضافي ذو أهمية بالغة، يطغى عليه الطابع السياسي أكثر من العامل الاقتصادي. إن اقتصاداً ذا معدل صرف ثابت بين عملته وعملة باقي الدول، لا بد له من أن يتوقع رؤية اقتصاده عرضة لهيمنة متطلبات معيار الذهب. ففي حال كان مخزون الذهب أخذًا بالتدفق إلى الخارج، ينبغي رفع معدلات الفائدة وذلك لجذب الأرصدة الأجنبية كما ينبغي وضع حدود للاقتصاد المحلي من أجل تقليص الواردات. لم يكن يُسمح بوضع أية سياسات توفر ضمانات. كانت تلك أبناء سنية بالنسبة للعمال الذين فقدوا وظائفهم، ورأوا أجورهم تنخفض أيضاً، وكذلك بالنسبة لمؤسسات الأعمال التي تقلصت أرباحها. ولكن تلك كانت قواعد اللعبة. فلم يكن بإمكان النظام ببساطة أن يحافظ على وجوده لو أن أهداف الاستقرار الاقتصادي المحلي ومستوى التنظيف العالي طغت على هدف الدفاع عن مخزون الذهب. وبغض النظر عن درجة المعاناة، لم تراود السلطات السياسية للحكومة - سواء منها المجالس النيعابية أو السلطات التنفيذية - أية أحلام بالتدخل، لأن المعاناة كانت في سبيل الصالح العام.

يجب ألا يغيب عن البال أن ذلك كان عصر الملكة فيكتوريا والملك إدوارد السادس. وأن نوع الاحتجاج السياسي الذي يمكن أن تتوقعه في عصرنا
الحالي كان يبدو غريباً إلى حد كبير عن بيئة أوروبا القرن التاسع عشر، وحتى في حال ارتفعت بعض الأصوات، فإن الأشخاص الذين يشغلون مواقع السلطة لم يكونوا ليблиعوا كثيراً بذلك الأصوات. لم تكن الاعتبارات الاقتصادية الكبيرة وتحليل دورة الأعمال لتشغل بالمنظر ضمن السياق العام للأمور، حتى بين علماء الاقتصاد، ولم يكن يجري التعبير عن تلك الهموم إلا في عالم الذرّك الأسفل لأنشاط من نوع كارل ماركس. فقد كانت الفلسفة السائدة لمعظم تلك الفترة هي مبدأ عدم تدخل الدولة والتعاطي الحكومي مع شؤون الأعمال والشؤون المالية بأقل درجة ممكنة.

إن وجهة النظر هذه تفترض أن نجاح معيار الذهب العالمي كان عرضًأ أكثر منه سبياً، فقد عمل ضمن بيئة كان النمو فيها يقوم باستمرار بالتكتيل بأمر الأخطاء السياسية، حيث لم تتجاوز أعباء الدين الدولي داخل أوروبا مطلقاً المستويات التي يمكن التحكم بها، وحيث كان التعاون الدولي من المسألّمات بدل الاعتماد على دعم مؤلم ومشروط.

وقد فطن أحد المعاصرين المعروفين في ذلك الوقت إلى هذه النقطة، دون أن تتوفر لديه ميزة إمكانية فهم الحوادث بعد وقوعها، ففي سنة 1895، قال بينجامين دزرائيلي لمجموعة من تجار غلاسكو: "إن من أكبر الأوهام في العالم أن نعزز التفوق التجاري والرخاء في بريطانيا إلى أننا نعتمد معيار الذهب. إن معيار الذهب ليس السبب، بل هو النتيجة، لازدهارنا التجاري". وإذا كان هناك وقت في التاريخ البشري تضافرت فيه الظروف لجعل النظام الاقتصادي العالمي يعمل وفق ما يشاء له الناس أن يعمل، فقد كان هذا هو ذلك الوقت.

إن العجز العام عن إدراك الحقيقة العميقة في الملاحظة التي أباداه دزرائيلي هي شهادة صادقة عن قوة السحر الغامض الذي اكتسبه معيار الذهب أثناء القرن التاسع عشر، رغم التاريخ العنصري الذي نشأ هذا المعيار من خلاله. إن الاعتقاد الراسخ بأن معيار الذهب يحمل تعليلاً لبيئته الآمنة، هو
السبب الأكبر وراء إصرار الأوروبيين على خوض كل تلك التجارب والمحن المرتبطة بالجهود الرامية لاستعادة معيار الذهب ومن ثم للمحافظة عليه اعتباراً من سنة 1921 حتى كان سقوطه النهائي سنة 1971.

رغم أن القسم الأكبر مما جاء في هذا الفصل ينطبق بشكل متساو على أوروبا وعلى الولايات المتحدة، إلا أن الفروق بين ما حصل على الساحلين المتقابلين للمحيط الأطلسي، قد تكون أعظم بكثير من أوجه التشبيه. لقد كانت الاختلافات تحمل طبيعة سياسية. فقد نشأت كل الفروق المذكورة عن الطبيعة الفريدة لبلد جديد تماماً لم يكن عمره يتجاوز المائة سنة عندما حصلت كل تلك الأحداث. كما أن الولايات المتحدة كانت تقع على مسافة شاسعة عن ألفي سنة من التاريخ المشترك في أوروبا وعن شبكة الأصدقاء القدامى التي هيمنت على المؤسسات المالية فيها. وفقاً لذلك، كان المجتمع الأمريكي أكثر انفتاحاً وليونة من المجتمع الأوروبي، وكانت قوى الديموقراطية والولع بالحرية والمساواة أوضح تعبيراً وأكثر تصميماً، إضافة إلى أن معظم الثروات كانت ثروة جيدة لا ثروة موروثة عن ارستقراطية ملاك الأراضي أو عن ثروات الأسلاف مثل شروط آل روتشيلد أو آل بيرنغ. ولذلك، كان العديد من الأمريكيين، وحتى نهاية القرن التاسع عشر، يتردون في المشاركة في حماة الأوروبيين إزاء هذا النظام، وخاصة بسبب القيود التي يفرضها على حرية العمل.

شكلت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر نقطة الذروة الملائمة لقصة معيار الذهب في القرن المذكور. وسنرى الآن ما الذي أدى إلى تلك الأحداث، وكيف أن التحليلات المحلية لفكرة الكارثة - الوضيقة قامت باستنزاف نفسها.
نقف الولايات المتحدة اليوم في العالم وقفة عملاق مالي، لكن هذه الصورة لا تشبه في شيء ما كانت عليه أمريكا في القرن التاسع عشر. ففي تلك الأيام، كانت المصارف كثيرًا ما تفسد، وكان الأجانب لا يستقرون في إقبالهم على الأوراق المالية الأمريكية، كما أن مخزون الذهب في الولايات المتحدة كثيرًا ما وصل إلى شفهر التسرب إلى دول أخرى. أما استقرار العملة والقواعد المالية للنمو فكانت على الدوام عرضة للهجوم من خارج البلاد.

ومن حيث الواقع، وكما سيوضح هذا الفصل، فإن ما يدعى «التسعينات البهبية» لم تكن لهجة على الإطلاق. كما وأن ذلك العصر يعرف أيضًا باسم «العصر المذهب»). لا شك بأن كبار الأثرياء كانوا يعيشون عيشة الملوك، لكن تلك السنوات أتسمت أيضًا بعجز دائم في العمليات الذهبية في الولايات المتحدة. كان ذلك العقد سلسلة من المغامرات التي تبحس الأنفاس فيما يتعلق بمخزون الذهب، ومن مستويات البطالة العالية التي لم يسبق لها مثيل، ومن الاضطرابات السياسية والتثقل الاجتماعي والأسواق الكبيرة للمضاربين على Wall Street هبوط الأسعار في وول ستريت.

لم تتوفر في البلاد أية وسائل سهلة للتخفيف من قوة تلك الضربات. فلم
يكن الأمريكيون يتمتعون بتلك المصداقية التي تسمح للمصارف المركزية الخاصة بالقوى الكبرى - أي تلك المؤسسات المالية المتنافسة كبنك إنجلترا وبنك فرنسا - بالتصرف على أساس أنها مجموعة واحدة، أي اقتراب الذهب من بعضها البعض كلهما واجهته إحداهما مصاعب ما. وبالتالي، فقد حرم الأمريكيون فرصة الحصول على قروض من الآخرين لدى احتياجهم لتلك القروض، كما أنهم كانوا يستبعدون من العملية حتى لو كانوا في وضع يسمح لهم بتقديم القروض. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة كانت بحاجة للذهب إذا كان للأمريكيين أن يواصلوا القيام بالأعمال مع عالم بدأ فيه معيار الذهب يصبح هو النظام النقدي المسيطر بين القوى الكبرى.

لم يكن الأمر مجرد اعتبار الولايات المتحدة أمة ناشئة، أمة لا تزال أحدث من أن تكون أهلاً لأن يعتمد عليها كشريك مالي. فقد كان ثبات الارتباط الأمريكي بمعيار الذهب موضع شك على الدوام. ولم يكن في سلوك العميل ما يشجع على تغيير هذه الفكرة. وإدارة السياسة المالية في أميركا إبان القرن التاسع عشر كانت تبدو للأوربيين أشبه بشفينة دون دعامة تسدق قهرها، يتجمع فيها الركاب على منصة الربان يُخرسون صوته بصراخهم، بحيث أن مسار السفينة يحدد أعلى الصراعات ورغم ذلك يبقى خط سيرها غير مؤكد.

أما الرأي الشائع بين الأمريكيين فكان يعتبر أن معيار الذهب كان توليفة شيطانية من صنع الأجانب، وبخاصة البريطانيين المكروهين ولا سيما منهم اليهود البريطانيين. وقد حمل رسمًا كارثيًا نموذجًا، في تسعينات القرن التاسع عشر، عنوان: "الأخطبوط الإنجليزي: لا يتذرّى سوى على الذهب". وقد ظهرت خريطة العالم تحت ذلك التعلق، ونبدو فيها أذع الأخطبوط تمتد من بريطانيا لتتالف حول كل قارة من القارات. وبظاهر تحت ذلك تعلق آخر: "يملك آل روتيلد ملياراً وستمائة مليون من الذهب" - صحيفة شيكاغو ديلي نيوز. وهذا يعادل تقريباً نصف الذهب في مخزن القمح في شيكاغو.
وكان لدى الأوروبيين سبب آخر يدفعهم لإقصاء الأمريكيين خارج مجموعتهم: فلم يكن لدى الولايات المتحدة مصرفًا مركزياً شبيهاً ببنك إنجلترا. وغض النظر عن نوع إدارة السياسية المالية فقد كانت هذه الإدارة بيد وزارة الخزانة في واشنطن، التي كانت قياداتها سياسية بطبيعتها ومسؤولية أمام الكونجرس. ومع ذلك، كان الأمريكيون عنيدين فيما يتعلق بتغيير أساليبهم.

فمنذ البداية، كان لدى الأمريكيين، وهم أمة تتألف في معظمها من أشخاص ريفيين وتعيش بالاستقلالية، شك غريزي بأهل المدن والمصرفيين وتأتي شخص يُستشهد بأنه بعاشر الأجانب. وقد تمسك الأمريكيون بتركيبتهم المصرفية التجارية المؤلفة من أجزاء عدة، والقائمة على آلاف المصارف الصغيرة المستقلة الموزعة في طول البلاد وعرضها، التي تتحذف في تنظيمها للولايات لا لواشنطن. وقد ظل قسم كبير من هذا الصرح المتمدٍ قائمًا في مكانه حتى اللحظات الأخيرة من القرن العشرين.

لقد كانت البلاغيات السياسية تعكس تلك الأفكار مرة بعد أخرى وتستمرت هذه الصيغة الريفية لعالم المال في أمريكا حتى عندما أصبحت البلاد ذات طبيعة صناعية أكثر وحين أخذ عدد متزايد من السكان بالتحول تجاه المدن. وحتى سنة 1913، عندما قررت الولايات المتحدة أخيرًا الانضمام إلى العالم وإنشاء مصرف مركزي، كانت تركيبة نظام الاحتياطي الفيدرالي مقيدة بضوابط وتوافقات اقليمية شديدة كانت تحد من سلطة الهيئة الحاكمة في واشنطن.

وهناك مشكلة أخرى، وقد تكون أكثر أهمية، بقيت دون حل طوال القرن التاسع عشر: لقد انتظرت الولايات المتحدة حتى سنة 1900 قبل أن تلتزم قانونيًا بمعيار الذهب. وحتى ذلك الوقت ظل الأمريكيون رسمياً ملتزمين بمعيار هاملتون القائم على الثنائي المعدنية، الذي تقف فيه الفضة على قائم المساواة مع الذهب. وكانت تلك التدابير مدعومة بالمصالح القوية المرتبطة بالفضة،
لا عجب إذاً أن تساور الأجانب الشكوك بنوايا أمريكا فيما يتعلق بالذهب.

وفي سنة 1861، أي في بداية الحرب الأهلية، أدى تناقص مخزون الذهب إلى قيام الكونغرس بتعليق إمكانية صرف الدولار بالذهب، وهو إجراء معتد في مثل تلك الظروف. وفي إجراء آخر معْتد في ظروف الحرب، قامت وزارة الخزانة بتمويل قسم من نفقات الحرب عن طريق إصدار عملة ورقية جديدة. كانت تلك العملية الورقية، غير القابلة للصرف بأي شيء، على الإطلاق، تحمل ختماً رسمياً "أوراق نقد الولايات المتحدة". وكان اسمها الأكثر شيوعاً هو النقد ذات الظهر الأخضر - وهو أيضاً غير قابل للصرف بأي شيء على الإطلاق. كانت النقد الخضراء، كالنقد الورقي المعاصر، نقداً قانونياً، وهذا يعني أن الدائن لا يستطيع من الورقة القانونية رفض استلامها كدفعات لديون مستحقة، وكانت النتيجة أن أصبح يُشار إلى النقد الخضراء
أخياناً باسم «النقد القانوني». وخلال الفترة 1863 - 1871 كان هناك ما قيمته 300 مليون دولار تقريباً من النقود الخضراء قيد التداول، ثم صدر صريح بأن تلك النقود لم تعد تقوم بأيّة مهمة لا يستطيع نقد الاحتياطي الفيدرالي القيام بها بكافأة.(2) واعتباراً من تلك اللحظات، توفقت وزارة الخزانة عن إصدار النقود الخضراء، وفي سنة 1891، قامت الوزارة بإلزام كل ما بحوزتها من الموجودات المتبقية منها. والجدير بالملاحظة، أن أحد وجهي أوراق نقد الاحتياطي الفيدرالي ذو لون أخضر - كما أن هذه الأوراق ليست قابلة للصرف بالذهب حالياً - أكثر مما كانت النقود الخضراء الصادرة في وقت سابق.

لم يختف الذهب عن مسرح الأحداث خلال مرحلة النقود الخضراء، رغم أن كمية النقد الذهبي المتناول انخفضت من أكثر من 200 مليون دولار لدى اندلاع الحرب سنة 1860، إلى 150 مليون دولار فقط سنة 1865 واستمرت في الانخفاض لتصل إلى 65 مليون دولار سنة 1875.(3) وقد وضعت الحكومة بعودتها التعاقدية بدفع الفائدة والمبلغ الأصلي للدين الوطني بالذهب، لكنها، في الوقت نفسه، طالبت المستوردين بالتقيد بالقانون ودفع الرسوم الجمركية المترتبة عليهم بالذهب. استمر الذهب في التداول في المدفوعات اليومية في الغرب.

إن دولاراً بالنقود الخضراء لم يكن أبداً مساوياً لما قيمته دولار من الذهب، لأنه لم يكن هناك بين من أن يوماً سياطي يستطيع فيه الناس أن يأخذوا نقودهم الخضراء إلى المصرفي لاستبادلها بعملات ذهبية. كان ذلك نفس الوضع الذي ساد في إنجلترا خلال حروبها ضد نابليون عندما عُلّقت إمكانية صرف الإسترليني. إذا لم تعد العملة الورقية والودائع المصرافية قابلة للصرف بالذهب، يكفي الذهب عن القيام بدور المال ويصبح سلعة يكون سعرها المالي عرضة للتلقيبات.

وخلال معظم أيام الحرب الأهلية، كانت قيمة الدولار من الذهب 1,30
دولار تقريباً بالنقود الخضراء. ومنذ ذلك الحين، جمع جنرال وجيمس فريسك السيطرة
على سوق الذهب سنة 1864، قام أحد المشتررين في تجربة متهورة بدفع مبلغ
وصل إلى 310,000 دولار لقاء 100,000 دولار ذهبي تقريباً لكن ذلك كان حادثاً
سابقاً. وبعد انتصار قوات الاتحاد سنة 1865 تحسنت الأمور، وبحلول سنة
1869 بدأت قيمة النقود الخضراء تتجاوز 90 سنتاً للدولار. وفي كانون الثاني
من سنة 1875، أقر الكونغرس قانوناً تعهد فيه باستئناف إمكانية الصرف بشكل
كامل بتاريخ 1 كانون الثاني من سنة 1879، كما فرض وزارة الخزانة سلطة
اقتراع المال لتأمين احتياطي من الذهب، في حال تبين أن خطوة كهذه كانت
ضرورية.

اسم المسار المؤدي إلى سنة 1879 بحادثتين جديرتين بالملاحظة، يمكن
اعتبارهما مثاليين صارخين لقانون النتائج غير المقصودة. جرت الحادثة الأولى
بعد انتهاء الحرب مباشرة، أما الثانية فجاءت بعد ثمان سنوات.

كانت الحادثة الأولى نتيجة التقرير السنوي المقدم من وزير الخزانة سنة
1865. بعد استخدام مصطلح "نقد قانوني" للإشارة إلى النقود الخضراء، أكد
الوزير أن "قرارات النقد القانوني الحالي... يجب ألا تظل سارية المفعول يوماً
واحداً بعد المدة اللازمة لتمكين الناس من الاستعداد للاعودة إلى العملة
الدستورية". وقد لقي هذا التعبير عن الرغبة في الإصلاح دعماً شبيهاً واسعاً.
وفي بداية شهر نيسان من سنة 1866، انضم مجلس النواب إلى التيار بأن أجاز
قراراً بتأييد الوزير بأغلبية 144 صوتاً مقابل 6 أصوات. وبعد ذلك بعشرة أيام
صدر التشريع اللزم لبدء إجالة النقود الخضراء للتقاعد.

كان مقدراً لهذا الإجماع الساحق أن يتداعي قوة حدوثه تقريباً. ونادرًا ما
أخفقت الشعب وممثلوه هذا الإخفاق النام في التكهن بنتائج قراراتهم. إن من
الصعب فهم قلة النعير وخلال التاريخ، كان مجيء السلام يؤدي دائماً إلى
انحسار اقتصادي، بما في ذلك من ضغوط لا تشكل لإحداث انكماش عند
مستوى الأسعار. وثبت أن انتهاء الحرب الأهلية لم يكن استثناء لهذه القاعدة. فخلال الحرب، ارتفعت الأسعار إلى أكثر من الضعف، ولكن لدى حلول سنة 1866، كان مستوى الأسعار قد انخفض بمعدل 15 بالمائة. وكان الإصلاح المالي سيزيد الأمور سوءاً.

وسريعاً ما صدرت مراجعات تعديل النظر بقرارات سنة 1866، واستمرت الاحتجاجات العامة لأكثر من عقد من الزمن. فلدى هبوط الأسعار، كان من المؤكد أن تخفيف الموجودات من النقود الخضراء، إلى مقدار معايير مخزون الذهب المتوفر، سينيرد في المعاناة التي كان الانكسار قد سببها للمزارعين وللمجتمع من دور الأعمال وكل المدن. وبدأت فكرة إعادة إمكانية الصرف بسرعة، تواجه معارضة قوية، رغم كل الفضائل التي نسبت إليها قبل ثلاث سنوات فقط.

كانت المشكلة، كما تقول الحكومة المتأثرة، أن مبلغ 20,76 دولاراً الذي تمثله أونصة الذهب، لم يعد يستطيع شراء ما كان يستطيع شراءه من قبل. وإن إعادة إمكانية الصرف ستضع البلاد في وضع يسبح معه مخزون الذهب المتوفر قادراً على شراء أقل من نصف ما كان يستطيع شراءه قبل سنة 1860، مما يزيد من إحكام الأزمة المالية الأخيرة بختام الدولة. والأسوأ من هذا، أن القوة الشرائية لذهب الدول الأجنبية ستذوي أيضاً، مما يجعل أسعار الصادرات الأمريكية من القطن والحبوب لا تتسمج مع الأسواق العالمية. و حتى الخبراء، لم يبد أنهم قد أولوا أي اعتبار لفكرة خفض كمية الذهب في الدول إلى النصف بشكل رسمي، مما يؤدي بالتالي إلى مضاعفة الحجم الفعال لمخزون الذهب. فتخفيض رسمي من هذا النوع لقيمة العملة لم يكن يشكل جزءاً من الفكرة السائدة حول معيار الذهب في القرن التاسع عشر. وكما حدث في بريطانيا بعد حروبها ضد نابليون، كان على إعادة إمكانية الصرف أن تنظير.
الطريق نحو النصر

حتى تعود الأسعار إلى مستوى يمكن التحكم به قبل أن يصبح بالإمكان ربط
العملة ثانية بالذهب.

أما المثال الثاني على قانون النتائج غير المقصودة، فقد جاء سنة 1873،
أي بعد مرور سبع سنوات طوال على تلك التعابير الرنانة حول الرغبة في إعادة
إمكانية الصرف بالذهب. وقد تبين أن هذا المثال كان له تأثير القنبلة
المدمرة (۵).

بحلول سنة 1873، كان الضغط يتزايد من أجل إيقاف التحابل بشأن
الوعود المتعلقة بإعادة إمكانية الصرف بالذهب. فقد جнал الوقت لتنظيم وضع
العملة والانتهاء من الأمر (۵). عقد الكونغرس سلسلة طويلة من جلسات
الاستماع خاصة بهذا الشأن، ومن ثم قام بإقرار قانون سك النقد لسنة 1873،
الذي تضمن قائمة بالفئات النقدية المختلفة من القطع الذهبية والفضية التي على
وزارة الخزانة أن تضربها اعتبارا من ذلك الوقت فصاعداً. وقد تم إقرار القانون
في الكونغرس بأغلبية 110 إلى 13 في مجلس النواب و 36 إلى 4 في مجلس
الشيوخ.

وقد لوحظ في قانون 1873 إغفال يثير الروع. فلم يُنشر القانون ولو بكلمة
إلى المعيار التاريخي للدولار النقدى البالغ وزنها 271,253 قمحة، وهو المعيار
الذي يعود تاريخه إلى أيام تأسيس الكساندر هاميلتون لسكون النقد في الولايات
المتحدة. وكانت الإشارة الوحيدة إلى الفضية هي ذكر القطع النقدية الفضية

(*) إن الوصف التالي للأحداث يعتمد إلى حد كبير على مناقشة ميلتون فريدمان الساحرة
لهذه القضية، انظر فريدمان، 1992، الفصل 3، وبخصائص الصفحات 51- 61.
المؤامرة الإعجاب والسلسلة المتصلة

الثانية من الفئات الصغيرة. كانت النتائج بالغا الخطورة: لقد أنهى قانون سكّ النقد لسنة 1873 الوضع القانوني للثنائية المعدنية في الولايات المتحدة.

ولكن أن قانون سكّ النقد لسنة 1873 قد تضمن الدولار القضائي المتعارف عليه، فإن الطلب على الفضة في الولايات المتحدة، من أجل ضرب دولارات قضائية، كان من شأنه أن يجلب إلى الشواطئ الأمريكية مقادير ضخمة من الفضة لسكمها. أما الذهب، فكان سيغادر الولايات المتحدة إلى الأسواق العالمية ليصرف بالفضة بسعر لا يقاوم، تماماً كما حدث في الفترة ما بين 1791 - 1834 عندما كان هناك نقص في عرض الذهب وكانت الفضة هي المعدن ذو السعر المتعدد. وضمن ظروف كهذه، كانت إعادة إمكانية الصرف سنة 1879، وبكل الاحتمالات، هي عودة إلى معيار الفضة لا معيار الذهب.

لقد جرت تلك الحادثة في نفس الوقت الذي كان فيه سعر الفضة، على أية حال، يتعرض لضغوط قوية تدفعه للانخفاض في الأسواق العالمية، وذلك استجابة لقرار الفرنسيين بخفض حجم النقد القضائي، وجهود الألمان لاستبدال مخزونهم من الفضة بالذهب. والأسوأ من هذا كله، أن قانون سنة 1873 جاء في لحظة بدأت تشتد فيها ضغوط الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة، وذلك لدى تسارع نمو الإنتاج وقصور كميات النقد المتوفرة عن اللحاق به. هبطت أسعار التجميع بالجملة بمعدل 30 بالمائة سنة 1878 وسرعان ما لحقتها أسعار الأسهم (6).

وعندما فطن دعاة الفضة إلى ما حصل، شعروا بالصدمة بسبب ما حدث تحت أنظراهم مباشرة. وفيما بعد، وبعد أن هدأت الأمور قليلاً والإنجليز الموقف، أشار السيناتور ويليام ستيرتر إلى إبطال استخدام الفضة كمقياس نددي على أنه "جريمة القرن العشرين". وقد مضى أحد خصومه إلى أبعد من ذلك إذ صرح أن تلك الأحداث قد اشتملت على "أكبر جريمة تشريعية وعلى
أعجب مؤامرة ضد صالح شعب الولايات المتحدة والشعوب الأوروبية، لم يُشهد لهما نظر، لا في هذا العصر، ولا في أي عصر آخر.

هناك بعض العلماء ممن يعتقدون أن ما أصبح يُعرَّف بجريمة سنة 1873 الصادرة سنة The Wizard of Oz ساحر أوز 1900. إن بوسع المرء أن يدعى أن الكتاب هو عبارة عن تورية رمزية لصالح النقد الفضي وضد الذهب فكلمة أوز هي اختصار لكلمة أونصة، وأرض أوز هي الشرق حيث الذهب هو المعدن الأثير. أما الإعصار الذي يهب من الغرب بتلك القوة فهو حركة سك النقد الفضي التي لا يحيدها شيء، ودوروثي هي الأمريكية المقدمة العطوفة التي تمثل الناس البسطاء في مواجهة جبارة المال. أما مدينة الزمرد فهي واشنطن، والساحر الذي يعيش هناك ما هو إلا تجسيد للمخادعين. وهنالك تحليل مفصل ومسلِّب بهذا الشأن ظهر في مقالة طريقة أليوبوسور من جامعة روتجرز يدعى هيو روكوف.

أما أن يعتبر قانون سك النقد لسنة 1873 جريمة، فلا يمكن قول ذلك، لكنه قد يكون مؤامرة. وتشير الأدلة المعاصرة إلى أن النتائج كانت جليلة لكيبار صانعي القرار. فقد نصح ليندرمان، مدير دار السك، وزير الخزانة سنة 1872 قائلًا: "هناك أسبابًا عديدة تنشط حالياً، وتهدف جميعها إلى زيادة العرض عن الطلب بخصوص الفضة، وما يتبع ذلك من خفض سعر الفضة". كما أنه أشار في مذكراته الصادرة سنة 1877، إلى أن القانون وضع الولايات المتحدة على معيار الذهب وحده... والرأي الذي يضغط بثقله في أوروبا وفي أمريكا كان يعارض فكرة أن هناك فائدة عملية من الحفاظ على معيار ثنائي مهما كان أساسي اختياره، وذلك لصالح معيار الذهب وحده. واعتبارًا من سنة 1867، لم يخفِ جون شيرمان، رئيس اللجنة المالية في مجلس الشيوخ، تصميمه على إبطال استخدام الفضة كمقياس نقدي، بل إنه مضى إلى حد وضع مسودة قانون بهذا...
الشأن في نهاية سنة 1869. وقد أيده في جهوده هذه كل من ليندرمان ووزير الخزانة. إن من الصعب العثور على تفسير مُرضٍ لسبب في أن عدداً جد ضئيل من الناس، خارج هذه الدائرة الضيقة، كانوا واعين لما سيحدث بعد ذلك. فلم يكن قد بُذل أي جهد لإبقاء محتويات قانون سك النقد سراً. كما أن القانون ظل معروضاً أمام الكونغرس لثلاث سنوات قبل إقراره ببطول الأغلبية الساحقة. وقد صرح رئيس اللجنة الفرعية التابعة لمجلس النواب، التي قامت بدراسة مسودة القانون، أن المسودة كانت قد جاءت من إحدى لجان مجلس الشيوخ التي كانت قد أطلقتها «اهتمامًا كبيرًا لفي الاهتمام الذي رأيت كل اللجان توليه لأي قرار». وقد أمر الكونغرس بطبع القانون ثلاث عشرة مرة، وقد احتل نصه 144 عموداً من صحيفة كونغريس إنترناشيونال غلوب. أما النائب هوبر، الذي أشرف على عملية إقرار القانون داخل مجلس النواب، فقد كان واضحًا في إشاراته إلى إبطال استخدام الفضة كمقياس نقدي. وكان تقرير ليندرمان لسنة 1872 قد نشر لدى تصويت الكونغرس لإقرار القانون. وإذا كان بالإمكان، كما أكد لينكولن، خداع كل الناس لبعض الوقت، فإن هذه الحادثة تعتبر نموذجاً واضحًا لذلك.

إن الدراما الرئيسية لسبعينات القرن التاسع عشر، كان مقدراً لها أن تحدث سنة 1879، بعد أن استنفدت رسمياً إمكانية الصرف العملات الأوروبية بالذهب، كما كان مقرراً لها أن تبدأ، أي في الأول من كانون الثاني. وكان بعض الذهب المتوفر لسد طلبات الصرف قد تراكم من فائض عائدات الضرائب (بشكل إيضادات نعرفة جمركية في معظمها) عن الإنفاق، أما ما تبقى
الطريق نحو النصر

من الذهب اللازم فقد تم شراؤه من الخارج بأموال كانت وزارة الخزانة قد
افتراضتها في أسواق الرساميل.

مع ذلك، كانت الظروف لا تبشر بالخير، كما أن قابلية عملية استئناف
الصرف للاستمرار ظلت محفوفة بالشكوك. ورغم إقرار قانون عودة إمكانية
الصرف، إلا أن مصداقية التزام الدولة بالذهب كانت تبدو بكثيترها موضع تساؤل
كما كانت في الماضي. كانت تجارة الصادرات الأمريكية تفقد توازنهما كما ساد
التوقع بشكل عام بوجود إمكانية أن تخسر أمريكا كمية كبيرة من الذهب لصالح
أوروبا. فكما كان بإمكان المرء أن يثق بأن وزارة الخزانة ستكون قادرة أو راغبة
في الوفاء بالالتزامات التي قد يفرضها عليها قانون إعادة إمكانية الصرف؟...

وهنا تدخلت الطبيعة بأسلوبها الخارق لإخراج مخزون الذهب الأمريكي
من مأزقه. ففي شهر أيار تساقطت اللوائح في فرنسا كما عانت بريطانيا من موجة
صقيع مدمرة تبعتها أمطار تواصلت حتى أواخر فصل الصيف. كانت الكارثة
التي لحقت بالمحاصيل البريطانية والفرنسية لا سابقة لها. وضرب الطقس
الرديء كلاً من النمسا وألمانيا وروسيا، حيث كانت محاصيل القمح هي الأسوا
منذ عشرة أعوام. وزاد فوق كل هذا، أن محصول القطن الهندي كان شحيحاً.
وكما سئري لاحقاً، فإن هذا التحول السعيد للأمور لم يكن سوى الحدث
الأول في سلسلة من المناسبات التي أظهرت فيها الطبيعة من العطف ما يكفي
لإنقاذ مخزون الذهب الأمريكي في اللحظة الأخيرة.

وفي حين جعل الطقس الكارثي في أوروبا أسعار القمح تحلق عاليًا، كان
الطقس في أمريكا في أفضل أحوالها وكانت المحاصيل في الولايات المتحدة
وفيرة. وبالإضافة لذلك، جاء حديث ذو أهمية مستقبلية كبيرة ليوفر المزيد من
الدعم للميزان التجاري الأمريكي: فقد تم الانتهاء من تمديد خط الأنبوب
الساحلي الآتي من أبراح النفط التي تم اكتشافها حديثاً في بنسلفانيا، مما رفع
حجم الصادرات الأمريكية من النفط لتشمل العالم بأسره.
وسرعان ما بدأ الذهب رحلة العودة من أوروبا بإتجاه أمريكا. وبحلول منتصف خريف سنة 1879، كان قد دخل الولايات المتحدة ما قيمته 6 مليون دولار. وارتفع مخزون الذهب الحكومي، الذي كان بالأصل آخذًا بالارتفاع، من 120 مليون دولار في نهاية شهر حزيران إلى 157 مليون دولار في أول شهر تموز. أصبحت وزارة الخزانة عرضا في وضع يسمح لها بدفع الذهب، ليس فقط لقاء الأوراق النقدية المقدمة لها للصرف بل في نواحي الإتفاق الحكومي العادي من سلع وخدمات. كانت تلك مجرد بداية. وبدأ الأمر ودار يوسف كان موجودًا يقدم تنبؤاته عن الطقس لفرعون: فثلاث سنوات على الأقل، استمر الميزان المذهل للتفوق الزراعي الأمريكي قائماً، مما جذب المزيد من الذهب عبر المحيطات.

نحت الخطي الآن نحو سنة 1890، وهي السنة التي حدثت فيها أزمة الأخوين بيرنغر في لندن. وتمثلها حدث في أزمة النقد التي حصلت في آسيا سنة 1998، وأثرت على الأوراق المالية الروسية والأمريكية اللاتينية، كان لأزمة الأخوين بيرنغر سنة 1890، تأثير مدمر على شهية الأجانب للأوراق المالية التي يسيطر عليها الدولار. وقد ثبت أن التأثير الراجع لأزمة بيرنغر لم يعد أن يكون الأول من بين مجموعة القوى التي صاغت السنوات الأولى من تسعينات القرن التاسع عشر لتجعلها أشبه بمركبة تسير على مسار ذات تقلبات مرعبة من الأحوال الاقتصادية والمالية.

وقبل أن يبدأ الإحساس بتأثير أزمة بيرنغر في الولايات المتحدة، سجل معسكر أنصار الفضة انتصارًا آخر حاسماً كان من شأنه تعميق الشكوك المستمرة بشأن التزام أمريكا بمعيار الذهب. ففي تموز من سنة 1890، أقر الكونغرس قانون شيرمان المتعلق بشراء الفضة (وقد جاء اسم القانون من اسم الشخص
الطريق نحو النصر

ذاته الذي كان يريد إبطال استخدام الفضة كمقياس نقدي قبل عشرين سنة، من حيث الأساس، كان القانون يهدف للحصول على دعم لتعرفة جمركية أعلى من قبّل ثمانية عشر سيناتوراً جاءوا من الولايات السبع الواقعة غرب المسيسيبي، حيث كانت تقع معظم مصادر الفضة في الولايات المتحدة. وقد اشتهر القانون أن تقوم وزارة الخزانة بشراء كميات شهيرة من الفضة بحيث تصل قيمتها السنوية إلى خمسين مليون دولار تقريباً، أي ضعف الكميات المسروقة بها في قانون سنة 1878. وبالإضافة لذلك، كانت المدفعات مقابل الفضة ستتم بالعملة الورقية الجديدة، أي أوراق وزارة الخزانة لسنة 1890، التي كانت تعتبر أوراقاً نقدية قانونية يمكن صرفها لدى الطلب بالذهب أو بالفضة حسب ما يرى وزير الخزانة.

لم يكن ذلك كل شيء. فقد تم إقرار قانون شيرمان عندما كان الكونغرس على وشك تخصيص مبالغ إضافية ضخمة من أجل الإنفاق الحكومي الاحتياطي مما كان سيزيد من تدفق الأموال من وزارة الخزانة إلى حد كبير. وما أن وزارة الخزانة كانت تعاني من صعوبات في موازنة النفقات مع الورادات، سرعان ما دفع القانون الجديد بالحكومة إلى وضع العجز. في وقتنا الحالي، يمكن للحكومة أن تخرج إلى الأسواق وتفترض بغية تمويل العجز. أما في تسعينات القرن التاسع عشر، فقد كانت الاستجابة الأولى هي تغطية العجز عن طريق خفض الأمور السلكية - سواء منها العملة الورقية القانونية أو الذهب ذاته. وأصيبت بوضع مهزلة قاسية عندما لاحظت كتلة أنصار الفضة أن التحسن السريع المبكر في سعر الفضة سرعان ما تبدد تحت تأثير ضغط حركة البيع الكبيرة إلى الخارج بحيث تم القضاء على المصدر الجديد للطلب.

لم يكن بالإمكان أن يجري ذلك في توقيت أسوأ. فما إن أفلت أزمة الأخوين بيرنون من عمالقة في لندن، لم يعد الأوربيون يكتفون بتصرفهم بحوزتهم من أوراق مالية أمريكية، بل إنهم اختاروا أيضاً تحويل عائاداتهم إلى
عملاهم المحلية، مما كان يعني في نهاية الأمر إعداد أموالهم بشكل ذهبي.

وخلال السنة أشهر الأولى من سنة 1891، فاقت صادرات الذهب من الولايات المتحدة مجموع صادرات الذهب خلال سنة كاملة في السنوات الخمس والعشرين السابقة(12). وقد أدى هذا التدفق إلى خلل ينذر بالخطر في الاحتياطي الذي تحتفظ به وزارة الخزانة من أجل صرف العملة الورقية القانونية إلى ذهبي. أصبحت الآن كل الدلالات تشير إلى حدوث تداعيات على مخزون الذهب الأمريكي، أصبح فيه الهدف الوحيد لكل حامل لأوراق نقد هو صرف ما يملك من الدولارات بالذهب قبل أن يسبقه آخر إلى منافذ الصرف في وزارة الخزانة.

وفي سنة 1891، تدخلت الطبيعة، دونما إبطاء، لإيقاف الموقف، كما فعلت تماماً سنة 1879. فقد أصيب محصول القمح في جنوب روسيا، وهو ثاني أهم مصدر للتموين في أوروبا، أصيب بكارثة حقيقية. وكان الموسم الفرنسي الأسوأ منذ كوارث سنة 1879. وفي هذه الأثناء أنتجت مزارع الولايات المتحدة أضخم محصول للغلال في التاريخ، كان أعلى من المحصول القياسي السابق بنسبة 65٪. ومرة أخرى انحرر تدفق الذهب.

لكن المهلة كانت قصيرة في هذه المرة. إذ ما كادت سنة 1892 تنصرم حتى استنفدت نزيف الذهب. ولدى نهاية شهر أيار، كان احتياطي وزارة الخزانة من الذهب قد هبط إلى 114 مليون دولار، أي بالكاد فوق مبلغ 100 مليون دولار وهو الحد الأدنى الذي كان الكونغرس قد حدده لتحافظ عليه وزارة الخزانة. وقررت الوزارة ألا خيار أمامها سوى إيقاف كل مدفوعات الحكومة بالذهب، وأصبحت كل المدفوعات تجري الآن بالعملة الورقية القانونية. ولم يكن من شأن هذا القرار التعب الذي لا مناص منه سوى زيادة الطلب على الذهب بين عامة الشعب وبين الأجانب وزيادة الشكوك المتعلقة بالتزام الدولة بمعيار الذهب. وفي هذه الأثناء، ارتفعت الورادات من السلع بسرعة شديدة في
الشهور التسعة الأولى من سنة 1893 بحيث تجاوزت قيمتها قيمة الصادرات
بمبلغ مذهل وهو 447 مليون دولار. وفي تقريره السنوي لسنة 1892، اعترف
وزير الخزانة، والآسيي يملؤه، وجود عجز هائل وشيك الحدوث في
العائدات، وحذر من أن آلية الصرف الحكومية برمتها كانت تواجه خطرًا(13).
لكن الوضع لم يكن قد بلغ ذروته بشكل من الأشكال. وفي شهر شباط,
أطلست شركة سكة الحديد فيلادلفيا آند ريدينغ. وفي نيسان، تدنى احتياطي
الذهب إلى ما دون 100 مليون دولار. وفي أيار، حذت نايشيونال كورديج,
وأشفقت مؤسسة للأعمال الصناعية في سوق الأسهم في نيويورك، حذو
فيلادلفيا آند ريدينغ وأشترت إفلاسها، وهبطت قيمة أسهمها من 147 في كانون
الثاني إلى أقل من 10 في شهر أيار، مما جعل سوق الأسهم بكامله ينهار معها
والفوز يملؤه. وبدا الآن أن قدرة المصارف على الدفع أصبحت في خطر مما
أدى إلى اندفاع الناس لسحب ودائعهم - حتى أن العملات الورقية بدت الآن
أفضل من لا شيء. وقد أدى الاندفاع إلى المصارف إلى زيادة الهستيريا ودفع
بمعدل الفائدة على القروض القصيرة الأدم في سوق المال في نيويورك إلى
74٪، أما القروض لأجل ما فقد أصبحت متعدرة(14). وقد شملت حالات
الإفلاس التي تلت في شركات الخطوط الحديثة، قبل نهاية سنة 1893، كل
من شركات إري، نورثرن باسيفيك، أتشيسون، توربيك آند سانتا في، ناهيك
عن خمسة عشر ألف شركة أخرى وخمسينات مصرف. وفي مواجهة كل تلك
الكوارث، لم يكن من مخرج أمام الحكومة لمعالجة الوضع سوى إلغاء قانون
شيرمان لشراء الفضة الصادر سنة 1890.

كان لتلك الأحداث الرهيبة تداعيات جد غيضة. فقد تجاوز مستوى
البطالة في الولايات المتحدة عشرة بالمائة من القوى العاملة في كل سنة وذلك

خلال الفترة ما بين 1893 - 1898، ويعتبر ذلك أسوأ تجربة مرّت بها الولايات المتحدة في أي فترة من تاريخها، باستثناء فترة الركود في الثلاثينات من القرن العشرين.

وفي نيسان من سنة 1894، قامت مجموعة من المعوزين المؤلفة من آلاف العاطلين عن العمل بتنظيم أنفسهم فيما أصبح يدعى بجيش كوري. وخلال مسيرتهم التي بدأت من الميسيسيبي باتجاه الشرق، قاموا باجتياح المدن وبالاستيلاء على قطارات سكة الحديد قبل أن يجمعوا أمام مبنى الكونغرس في واشنطن مطالبين بالمعونات. وقد تطلب الأمر استدعاء قوات الجند لتفريقهم. وفي الشهر الذي أعقب ذلك، أدى الضغط باتجاه خفض الأجور إلى حدوث إضراب في شركة بولمان، (واسمه الرسمي بولمان بلاس كار كومباني) استمر لأكثر من شهرين قبل أن يتم إنهاؤه بموجب إذن حكومي، كانت تلك هي المرّة الأولى التي تُستخدم فيها القوانين المقاومة للتروستات ضد النقابات العمالية، وقد قام الزعيم الاشتراكي أيجورين ديس بإدارة دفة الاضراب، ليقضي بعد ذلك ستة أشهر في السجن مكافأةً له على جهوده. وفي شهر تموز، قامت مجموعات عمالية بالاستيلاء على شبكة السكك الحديدية، ثم تجمعوا في شيكاغو حيث أقام زعماؤهم مقرات رسمية لهم، ومن هناك أصدروا بلاغات تملأها "ثقة الفاتحين العسكريين". وهنا كان لا بد من استدعاء جنود المشاة. كما قررت الطبعة، سنة 1894، تغيير اتجاه منح بركاتها بأن تأتي بغلام هزيلة في الولايات المتحدة بينما تغزو أوروبا بالمحاصيل الوفيرة. بلغت الأموال حداً من السوء دفع المفوض المسؤول عن الخدمة المدنية تبادور روزفلت ليبيع أربعة فدادين في ساغامور هيل للحفاظ على مستوى حياة عائلته.

وفي هذه الأثناء لم تكن الأمور في واشنطن تدفع للظُن بأن شيئاً ما يبعث على التفاؤل بشأن الوضع المالي لوزارة الخزانة. فمعدل تجاوز المدفوعات للعوائد ازداد سوءاً. وكان الفرق في البداية قد تمّت تغطيته عن طريق اللجوء
إلى الدفع بالعملة الورقية القانونية، ولكن عندما استنفد تلك العملات، لم يكن أمام الوزارة من خيار سوى الشروع باستخدام الذهب لسد نفقاتها الجارية. وكانت النتيجة أن أخذ مخزون الذهب بالتدهور بسرعة. وفي شباط من سنة 1894، قرر وزير الخزانة جون كارليسل أن يغطي العجز ببيع إصدار جديد من السندات التي كانت تقتضي الدفع بالذهب. وقد جاءت خطته بالفشل عندما أعرض السوق عن إصداره الجديد رغم معدل الفائدة العالي الذي وضعه كارليسل لجعل الصفقة مغرية.

تنازل كارل ليسل عن كبرائته وسافر إلى نيويورك ليمارس ضغطاً شديداً على المصارف الكبيرة لجعلها تشتري هذه السندات التي أصدرتها الحكومة، ملوحاً بالدعاوى الوطنية ومصرّاً على وجوه تفادي حدوث حالة أخرى من الفزع مما كان يهدد. واستجابت المصارف لطلب المساعدة ولكن بتردد. وسرعان ما وصل إلى وزارة الخزانة 59 مليون دولار بالعملات الذهبية كثمن للسندات الجديدة. كان ذلك هو الجانب المشرق من الأبناء. أما الخير السبيء فكان أن ما قيمته 24 مليون دولاراً من الذهب، الذي استخدمته المصارف لدفع ثمن السندات، كان قد أتى في الأصل من قيمة مماثلة من النقد الورقي القانوني الذي كانت المصارف قد صرفته بالذهب من وزارة الخزانة قبل وقت قصير فقط. في واقع الأمر إذاً كانت نصف المدفوعات لقاء السندات تقريباً قد تمّ بالأوراق النقدية القانونية لا بكمية الذهب الإضافية التي كانت وزارة الخزانة بحاجة ماسّة إليها. ولم تُضيف تلك اللعبة إلى الاحتياطي الذهب إلا 35 مليون دولار فقط،لا ٥٩ مليون دولار. وبعد كل تلك الأالاعيب المخادعة، ظل الاحتياطي وزارة الخزانة لا يزيد عن ١٠٧ مليون دولار تقريباً. وارتفع العجز الذي كان قابلاً في شهر تشرين الأول سنة 1894 ارتفاعاً شاهقاً ليصل إلى ١٣ مليون دولار، بينما تدنى الاحتياطي الذهب إلى ٥٢ مليون دولار.

توجه كارليسل مرة أخرى إلى مصارف نيويورك طلباً للعنوان. ومرة
أخرى، استجابت المصادر للاحتجاج بشأن قضية. ولكن مرة أخرى أيضاً، قامت تلك المصادر بصرف العملة الورقية القانونية بالذهب للوفاء بنصف الالتزامات المالية التي كانت قد دفعتها لوزارة لقاء السندات. وقد استنكر رئيس الجمهورية كليفالاند، وهو يشعر بالحزن الشديد، قائلاً: "إنا هنا أمام سلسلة متعلقة، سلسلة أخذ في إفراز الخزانة من الذهب دون أن تلحو في الأفق بادرة راحة نهائية"(17). وفي كانون الثاني من سنة 1895، تم تصدير ما قيمته 26 مليون دولار. ذهباً من الولايات المتحدة الأمريكية، كما تم سحب ما قيمته 45 مليون دولار ذهباً من وزارة الخزانة وذلك لقاء صرف عمليات ورقية قانونية. كان احتياطي الوزارة من الذهب يقترب من 40 مليون دولار كما أخذ يتدنى بمعدل 2 مليون دولار يومياً(18).

وقد وصف نوبيس الوضع في الأسبوع الأخير من كانون الثاني سنة 1895، قائلاً:

"إن التجار والمصرفيين مشغولين حالياً بتنظيم شؤونهم بانتظار الاستسلام المتوقع لوزارة الخزانة ... [لقد كان هناك] شعور عام بأنه خلال بضعة أيام، أو بضع ساعات، ستنتهي المسألة نهائياً(19).

إن السنوات الخمس، التي انقضت ما بين إقرار قانون شيرمان المتعلق بالفضة وأزمة الأخوين بيرنغ في أوائل سنة 1890، وصولاً إلى ذروة الأحداث في شهر كانون الثاني من سنة 1895، هذه السنوات تحمل في ثناياها سلسلة من الكوارث المتعلقة بالذهب التي ضربت الاقتصاد الأمريكي بقوة واستمرارية لم تكيل لهما. إن طبيعة كل من أسباب ونتائج تلك الأحداث ستعود الظهور

إلا أن الفرق بين الفترتين كان حاسماً. وفي تسعينات القرن العشرين، تجمعت الدول المتطرفة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بشكل منظمات دولية بغية تقديم قروض سخية أوقفت تعاون الأزمة. وهيئات الأساس لاسترجاع الدول لعافيتها. أما في تسعينات القرن التاسع عشر، فقد وقفت أوروبا تتفرج تاركة الولايات المتحدة تعاني مشكلتها في حالة من العزلة. ولا مجال للإكبار أن تسعينات القرن التاسع عشر كانت فترة صعبة في أوروبا أيضًا، ولكن كان من الواضح أيضًا أن بنك إنجلترا وبنك فرنسا ونظرائهم من المصادر في كل أنحاء القارة الأوروبية، لن تقوم بالتأكيد بتحليل سبائك الذهبية الثمينة بتقديمها بشكل قروض إلى وزارة الخزانة الأمريكية غير الجديرة بالثقة.

هل غاب عن بال الأوروبيين يا ترى أن الولايات المتحدة ربما أصبحت أكبر من أن تصاب بالعجز؟ .. والواقع أن الروابط بين ساحلي الأطلسي كانت تتطور بسرعة كبيرة سواء من الناحية المالية أو في مجال التجارة بحيث أن الفوقيات الاقتصادية في الولايات المتحدة كان من شأنها أن تجعل الأمور في أوروبا أخطر مما كانت عليه في الأصل. أم أن الأمر كان على النقيض من ذلك - هل كان الأوروبيون يفرطون في التركيز على التهديد التنافسي الناجم عن تحول أمريكا الوشيك إلى القوة الصناعية العظمى للكثير من العصور؟ .. أيًا كان الدافع، فإننا سنرى في الفصل التالي أن ذلك الشكل المحدد من قصر النظر سيعود الظهور في أكثر من دولة، محدثاً نتائج قاتلة، وذلك في العقدين اللذين أعقبا نهاية الحرب العالمية الأولى.

ومع ذلك لم تسقط الولايات المتحدة من على شفير الهاوية في كانون الثاني سنة 1895. ففي اليوم الأخير من ذلك الشهر، فنز سوق الأسهم صعودًا،
وبدأ الدولار فجأة يستعيد عافيته في أسواق القطاع الإنجليزي، كما تم بشكل
منافج إلغاء أوامر بتصدير الذهب. وتم خلال ليلة واحدة إفراغ ما قيمته تسعة
مليين دولار من الذهب من على السفينة الراسية في الميناء (20).
ما الذي حدث؟ إن الأمريكيين، وقد أعوزهم العون من المصارف
المركزيه الأوروبية، وفي غياب منظمات دولية من نوع صندوق النقد الدولي،
كانوا قد تدبروا أمر وصنع صيغتهم الخاصة لما كان سيتحول في أواخر القرن
العشرين إلى أساليب الإنقاذ من المآزق المالية. وقد نفذوا عملية الإنقاذ هذه
ب مباشرة فائقة عن طريق الجمع بين العبقرية في الارتجال في مواجهة الخطر وبين
الإرادة التي لا تلين في إظهار القوة الغاشمة حين يتطلب الأمر ذلك.
ولم يكن الشخص الذي وضع القوة موضوع التنفيذ سوى ج. بير بونت
مورغان، الذي حشد كل ما يملك من سلطة وضرورة ورفاهية على كل ساحلي
الأطلسي. ويشير رون تشيرنوف، مؤرخ دار مورغان، إلى الخطة التي وضعها
مورغان بقوله «الإنجاز الباهير، لقد أتى معيار الذهب». ومن محاسن الصدف،
أن رئيس الجمهورية، غروفر كليفلاند، كان صديقاً لدار مورغان، بما أنه عمل
في شركة محاماة مجاورة لدار خلال السنوات الأربع الفاصلة بين فترتي
رئاسته. كما أن الرجلين كانوا جارين في منزلهما الريفيين في برينستون، ولاية
نيوجيرسي. وكان كليفلاند هو الديمقراطي الوحيد الذي صوته ببير بونت
مورغان لصالحه طوال حياته.
لم يكن فيما حدث أي شيء سهلاً أو بسيطاً. فعلى ضوء الوضع
الاقتصادي المتزامي، كان الكره الشعبي لمصرفيي نيويورك أقوى وأوسع انتشاراً
من ذي قبل، مما جعل كليفلاند عاجزاً عن التماس العون منهم كما كان الوزير
كارليسل قد فعل قبل سنة. وحتى في حال أبدى المصريون استعداداً أكبر
للتعاون، فإنه لم يكن هناك في الولايات المتحدة ما يكفي من الذهب لإعادة
وزارة الخزانة إلى قدرتها في الوفاء بديونها. وهنا لم يكن من خيار سوى التوجه
إلى رجال المال الأوروبيين، الذين كان آل روتشيلد لا يزالون في مقدمتهم. وافق آل روتشيلد على محاولة إصدار سندات أوروبية، وكانت الخطوة الأولى في السعي لدى الفرع الأوروبي من بنك مورغان في نيويورك - ج. س. مورغان آنذاك كومباني. وقد ترد بنك ج. س. مورغان واشترط لمشاركته أن يوكل لبيير بونت مورغان نفسه أمر اتخاذ الترتيبات لدى الجانب الأمريكي بالاشتراك مع ممثل روتشيلد في نيويورك، أوغست بلمونت الأبن (10).

ورغم أن تدفق الذهب إلى الخارج أستأنف في مطلع شهر شباط، إلا أن مجلس الوزراء في واشنطن كان متصلاً في معارضته لأي اقتراح بإصدار سندات من شأنها وضع الحكومة الأمريكية في موضع المدين أمام حفنة من المصرفيين الأجانب. كاد بير بونت مورغان أن يصحح. وأبرق إلى شركائه في لندن بأن الولايات المتحدة كانت «على شفير هاوية من الفوضى المالية» وانطلق على الفور في عربة قطر خصية، مصطفأ بلمونت معه (12). وعندما أبلغ أن لا فائدة من مقابلة كليفيلاند، صرح مورغان «لقد أثبتت لمقابلة الرئيس وسأبقى هنا حتى أقابلته». وقد وصل إلى ما يريد. إذ أنه سرعان ما انضم إلى اجتماع بحضوره كليفيلاند وكارلينس والمدعى العام، ودخل أثناء الاجتماع أحد الكتاب ليبلغ وزير الخزانة أنه لم يتبق في أقنية الوزارة سوى ما قيمته 9 ملايين دولار ذهب (22). فقال مورغان بأسلوبه المقتضب: «سينضب ذلك قبل الساعة الثالثة». أدرك كليفيلاند أنه لم يتبق لديه أي خيارات. وسأل مورغان: «سيد مورغان، ما هي الاقتراحات التي تود التقدم بها» (23)؟

كانت خطة مورغان تنقسم بالحرج والتهور. فقد اقترح بيع إصدار سندات من وزارة الخزانة، بقيمة 65 مليون دولار تقريباً، إلى مجموعة أوروبية يقوم هو

(10) كان بلمونت واسمه في الأصل شوابنيرغ، هو اليهودي الوحيد الذي كان مورغان مستعداً لتقبله ضمن مجال الأعمال دون تذمر سنة 1894.
و روتشيلد بتنظيمها، وأن يجري الدفع بشكل 3.5 مليون أونصة تقريباً من العملات الذهبية (أي بحدود مائة طن)، يتم الحصول على نصفها على الأقل في أوروبا. ومن باب تشجيع المصارف الأوروبية، يرفع معدل الفائدة بنسبة نقطة مئوية كاملة أكثر مما تلقته مصارف نيويورك بموجب صفقة كارلسل سنة 1894.

اشتملت خطة مورغان على ثلاثة عناصر بالغة الأهمية. كان العنصر الأول في نص العقد المبرم بين المجموعة وبين وزارة الخزانة: "يقوم الفرقان من الفريق الثاني، وشركاؤهم فيما يلي... بما في وسعهم لممارسة نفوذهم المالي كما يبذلون كل الجهود المشروعة في سبيل حماية وزارة الخزانة في الولايات المتحدة من سحب الذهب وذلك لحين تنفيذ العقد بشكل كامل" (24).

وكان ذلك يعني من حيث الواقع، أن مجموعة مورغان - روتشيلد ستقوم بالتلاعب بسوق الذهب. أما العنصر الثاني، فكان يقضي بأن تستخدم المجموعة موجوداتها من العملات الأوروبية لإقراض الأمريكيين الذين كانوا مدينين بالنقد للأوروبيين بموجب صفقات تجارية أو مالية، مما يعني وضع حد لطلب تحويل الدولارات إلى ذهب. وأخيراً، قامت المجموعة بموجب هذا المشروع بربط كل الدور المصرفية في مدينة نيويورك بمجموعات أوروبية مهمة، وجعلتها، بحكم إصدار السندات، جزءاً من الصفقة.

وعندما انتشرت أخبار هذه الصفقة المخادعة، ثارت ضجة عامة تضمنت الآذان ضد ما بدأ وكأنه بيع إلى المصارف الأجنبية. فقد وصفت صحيفة نيويورك وورد تلك المجموعة بأنها: "مصاصوا دماء من اليهود والأغراب". وفي الكونغرس، طلب ويليام جينينغز بريان من أحد الكتبة قراءة نص صك شايلوك من مسرحية تاجر البدنات (25). ولم يحرك رئيس الجمهورية ساكندا. وفي رسالته السنوية بتاريخ 2 كانون الثاني سنة 1895، أوضح كليفلاند أنه "لم يسأره أدنى شك على الإطلاق فيما يتعلق بحكمه هذا التدبير" (26).
كانت النظريات المليئة بالشك تراقب التنفيذ الفعلي اليومي لتلك الخطة في كل من لندن ونيويورك، لكن الخطة نجحت. لا شك بأن آلياتها لعبت دورًا في نجاحها، لكن إدراك السوق بأن أوروبا كانت تقدم ذلك النوع من الدعم كان كافياً لتهديد خواطر المصريين والمستثمرين. والباوند الإسترليني، الذي كان يُصرف بسعر 4.89 دولار في نيويورك، هبط فجأة ليعود إلى قيمته الأساسية البالغة 4.86 دولار، مما سهل على المجموعة منح مهل إضافية على قروض القطع الأجنبي المقدمة للمستوردين الأمريكيين. وسرعان ما أخذ الذهب يصل إلى وزارة الخزانة من أوروبا بمعدل 5 مليون دولار شهريًا، و بتاريخ 8 تموز كان احتياطي الوزارة قد عاد إلى مبلغ 108 مليون دولار(27). وشهدت الأسواق الأوروبية تدفعة حقيقية، بلغ حذ الفزع، لشراء الأوراق المالية الأمريكية، وخلال فصل الربيع، كانت كل سفينة تغادر البلاد تحمل أكاداماً من الأسهم والسندات الأمريكية المخصصة للبيوت الأوروبية.

رغم أن المجموعة لم تفلح في الإمساك بخيوط اللعبة إلى ما لا نهاية، ومع أن بوادر ضعف آخر ظهرت لاحقاً سنة 1895، إلا أن أسوأ ما في الموضوع كان قد انقضي. و Ingram عدة، وذلك عندما تبين أن سنة 1896 شكلت نقطة الحضيض في نشاط الأعمال بعد عدة سنوات من الانكماش الاقتصادي. ولدى نهاية العقد، كانت الأسعار قد ارتفعت بنسبة 10%. وفي شباط من سنة 1896، وعندما طرحت وزارة الخزانة الأمريكية إصدار قرض بمبلغ 100 مليون دولار في الأسواق العامة، تلقّت عروضاً وصلت إلى مبلغ استثنائي وهو 568 مليون دولار، مما جعل غرفة التجارة في نيويورك تصدر قراراً تعلن فيه «إن نجاح هذا القرض سيبدد أي شك فيما يتعلق بقدرة حكومة الولايات المتحدة وعزمها على الوفاء بالالتزاماتها بمالي بعد الأفضل في العالم» (28). ومنذ تلك
اللحظة لم يحدث أن تدنى احتياطي الذهب في وزارة الخزانة مرة أخرى إلى ما دون 100 مليون دولار. (*)

ورغم كل تلك الانتصارات الدراماتيكية، قام أنصار الفضة، سنة 1896، بشن أعنف هجوم لهم على معيار الذهب. ففي مؤتمر عقد في سرادق في حقول شيكاغو، على مقربة من موقع جامعة شيكاغو الحالي (وهو المكان الذي يخبرنا ميلتون فريدمان بأنه كان يُعرف باسم "زاوية الخطية") في ثلاثينات القرن العشرين(29)، أقنع هؤلاء الحزب الديمقراطي بترشيح ويليام جينغير بريان من نبراسكا، الذي لم يكن يتجاوز السادسة والثلاثين، في مواجهة المرشح الجمهوري ويليام ماكنزي الذي كان يبلغ الثلاثة والخمسين من العمر، وذلك في الانتخابات الرئاسية لسنة 1896.

كانت تلك هي الانتخابات الوحيدة في التاريخ الأمريكي التي أنصب فيها التركيز على طبيعة النظام المالي للبلاد، ولو أن أمراً كهذا حدث في وقتنا الراهن لأثار نظرة الناخبين في عيون الناخبين. لم تكن هذه الفكرة واضحة في الحملة عند البداية. فقد هاجم بريان يعنف الاحتلال وارتفاع الأسعار(!)، والفساد الحكومي وإهمال الحكومة لعامة الشعب. أما ماكنزي، فقد كان في الأصل من دعاة الفضة، وكان قد صوّت لصالح إقرار سكّ حر للدولارات الفضية سنة 1877، كما أنه كان قد صوّت لصالح قانون شراء الفضة سنة 1890. لكنه كان أيضًا يقنع بأن سكّ الفضة يتزامن مع تجارة عشية بالرجعية العالمية الذي صادق عليه بحماس شديد، وسرعان ما اكتشف ماكنزي أنه لن يكون قادراً على اجتذاب أصوات الديمقراطين بشأن قضية فضة كانوا يعتبرونها من

(*) عندما أقرّ قانون معيار الذهب سنة 1900، كان ينص على تخصيص احتياطي يبلغ 150 مليون دولار لصرف العملة الورقية، وأن يعاد استكماله إلى مبلغ 150 مليون دولار في كل مرة قد يتنقى فيها الاحتياطي ليصبح أقل من 100 مليون دولار.
المحرمات. كما أدرك أن كثيرًا من الديمقراطيين كانوا مترددين بشأن دعم بريان غير المشروط للطلب الذي يقوم عليه البرنامج السياسي لحزبهم الخاص بسكون ه، وغير محدود للنقض فضي وذهب حسب النسبة القانونية السائدة وهي 16 إلى 1، دون انتظار مساعدة أو موافقة أي دولة أخرى. وفي الواقع، كان الديمقراطيون من الولايات الشرقية قد انفصلوا عن الحزب ليأسسوا جماعة "ديمقراطية الذهب".

قرر ماكينلي أن يُقلّ من كلامه بشأن التعرفات وأن يكثر الحديث عن تفوق الذهب على مبدأ ثنائية المعدن، وبتاريخ 10 تموز، صرح بتأييده العالي لمعيار الذهب الأحادي المعدن. ومنذ ذلك اللحظة اكتسبت القضية متنانة وفقدت المواضيع الأخرى أهميتها. ولدى استمرار الحملة، قام الفريقان بإصدار كميات ضخمة من منشورات الحملة تتعلق بموضوع المعايير النقدية المعقد، وكانا يتصفح أتباعهما بتثقيف أنفسهم فيما يخص تلك القضايا. وقد نُسب فيما بعد أن المناقصة الانتخابية لسنة 1896 كانت فريدة من نوعها في التاريخ نظراً للعملية التثقيفية التي دُعي الناخبون للاشتراك بها.

وبالرغم من حداثة سن بريان، إلا أنه كان خصماً لا يستهان به، وكان يشأ إليه باسم "الصبي الخطيب الآتي من بلات"، و"الخطيب ذي اللسان الفضي"، و"الشعبي العظيم". كان رجلاً يعرف موقعه على الدوام، لا يتكلم دون طالب. وفي إحدى المناسبات عندما تناهى إلى سموعه أن ج. ب. مورغان علق قائلاً: "إن أمريكا تكيفّي!"، قال بريان ساخرًا: "متى كرهها، بوسه إعادتها".30 كما أن نظرته إلى الشؤون الاقتصادية كانت أيضاً مباشرة:

"ينبغي للمال أن يخدم الإنسان، وأنا أعارض كل النظريات التي تمهد المال وتحت من قدر الجنس البشري".31 وقد عبر أحد أقوى مؤيدي بريان عن الوضع عندما خاطب مجموعة من المزارعين قائلاً: "أغرسوا كمية أقل من الذرة
وكمية أكبر من الشعب... إن وول ستريت يملك البلاد... إن المال هو الذي يحكم ونانث رئيسنا هو مصري فم لندن») (32).

وقد كان خطاب بريان الشهير في مؤتمر الحزب الديمقراطي بتاريخ 9 تموز 1896، دفاعًا عن الثمانية المعدنية الواردة في البرنامج السياسي للحزب. ويستحق الخطاب أن يقرأ بالكامل - ولا بد أن سماعه كان يثير الإعجاب. فبساطة اللغة، وفصاحة التعبير، والثقة التي لا يتطرق إليها الشكل في الفكرة والتنظيم المحكم للبراهين، والانتقال ما بين الإحساس الرفيع بالمثالية وبين التحليل السياسي الواعي، تعد كلها من الإنجازات النادرة، لا في مجال الخطابة السياسية وإنما من حيث الصفة الشاعرية للنثر الذي كتبه بريان.

بدأ بريان بالإدعاء بأنه يتكلم «دفاعًا عن قضية لا تقل قدسية عن الحرية - أن لها قضية الإنسانية») (33). ومثى يقول:

أيها الأصدقاء، إننا لن نتفوّم بكلمة ضد هؤلاء الذين يعيشون على ساحل الأطلسي لكن أولئك الرواد الأشداء الذين تحدوا كل مخاطر القفار، الذين جعلوا الصحرا تزهر كالوردة - الرواد البعيدون هؤلاء الذين ربوًا أولادهم على مقرية من قلب الطبيعة حيث يمكن لأصولهم أن تنتزع بأصوات الطيور...

هؤلاء الناس... يستحقون من حزينا اهتماما لا يقل عن الاهتمام باقلي الناس في هذه البلاد. ونحن إنما نتكلم لأجل هؤلاء الناس.

ثم يرفع هراوته ضد معيار الذهب:

إذا كانت الحماية [التعرفة] قد أهلكت الآلاف فإن معيار الذهب قد أهلك عشارات الآلاف... وعندما نعيد العمل بأموال البستور فإن كل الإصلاحات الضرورية تصبح ممكنة، ولكن إلى أن يتم ذلك ليس هناك من إصلاح يمكن إنجازه... لا... ليس هناك من شعبية شخصية، مهما
الطريق نحو النصر

عظمت، بإمكانها حماية رجل... يرغب في وضع سلطة التشريع لقضايانا بأيدي حكام وقوى أجنبية، الانتقام الغاضب للشعب الساخط.

وأخيراً تأتي الفقرات الدروة في نهاية الخطاب:

نحن لا نتهم خلف أية خطوط تجري المعركة. فإن هم قالوا أن ثنائية المعدن هي أمر جيد، ولكن ليس بإمكاننا العمل به دون أن نساعدنا دول أخرى، فإننا نجيب أنه عوضًا عن هم معيار الذهب لأن إنكلترا تعمل به، سنعيد ثنائية المعدن ولنتبنا إنكلترا لأن الولايات المتحدة تعمل به. وفي حال تجرؤوا على الخروج للملام والدفاع عن معيار الذهب فسنحاربهم بأقصى ما نملك من جهد. ونحن إذ نقف خلفنا الجماهير المنتجة في هذا البلد وفي العالم، وتدعمنا المصالح التجارية ومصالح العمال والقادحين في كل مكان، فإننا سنرد على طلبهم بشأن معيار الذهب قائلين: لن نسمح لكم بإجبار العامل على ليس إكيل الشرك هذا، ولن نسمح لكم بصلب البشرية على صليب من ذهب.

لقد خسر بريان الانتخابات ويفارق كبير. وحصل ماكينلي على أغلبية وصلت إلى 95 بالمائة في الهيئة الانتخابية بأغلبية شعبية وصلت إلى 602,000 في التصويت الشعبي - وتفوق كبير على ما أحرزه كليفلاند من أغلبية شعبية وصلت إلى 381,000 في فوزه الساحق سنة 1892(34).

كان الأثر الذي أحدثته نتائج الانتخابات على الأسواق المالية غير عادي فقد أثارت حملة بريان الصافية موجة عالية من الخوف والقلق خلال الصيف مع تدن حاد في سعر الأسهم، وموجة من بيع الدولارات للحصول على الباوندات الإسترلينية، وارتفاع في مؤشر الأموال الموجودة تحت الطلب بمقدار نقطة ليصل الرقم إلى 125 بالمائة، وطابور من الأشخاص خارج منافذ الصرف في فروع وزارة الخزانة بانتظار صرف النقد الورقي القانوني بعملة ذهبية(35).
وخلال أسبوع من انتهاء الانتخابات، عادت أسعار الأسهم لتحلق عاليًا، وهبطت معدلات العمال بمقدار 4 بالمائة، وبدأت العملات الذهبية رحلة العودة إلى منافذ الصرف في فروع وزارة الخزانة بغية استرجاع العملة الورقية.

تختلف التفسيرات بشأن الفوز الساحق لماكينلي. ومع أن مبدأ ثنائية المعدن كان لعدة قرون هو الشكل التقليدي للمعيار المالي، إلا أن العديد من الناخبين في تسعينات القرن التاسع عشر كانوا لا يعرفون طريقة عمله بحيث كانوا يتصورونه بدعوة لا يمكن الوثوق بها. وبالرغم من التقلبات المثيرة في السنوات القليلة السابقة لذلك، إلا أن معيار الذهب كان، وبشكل فعال، هو المعيار الوحيد في الولايات المتحدة لما يربو على عشرين سنة. وقيلون من كانت لديهم فكرة عن أي مجموعة أخرى من التذبذب. ومتضمنًا الجزء الغربي من إقليم كندا، فإن انتصار الذهب تلك الطاقات الضخمة التي سخرها الحزب الديمقراطي لتنظيم العملية التعليمية والسير بها قدماً.

وتدخلت الطبيعة مرة أخرى. ففي شهر تشرين الأول، وصلت أخبار تتحدث عن شح في محصول القمح الهندي، وصل في خطورته إلى درجة جعلت الهند مستورداً للقمح بل كونها مصدراً له. فقلت أسعار القمح من 53 سنتاً للصاع في شهر أب إلى 8/7، 74 سنتاً في شهر تشرين الأول ثم إلى 8/3, 94 سنتاً خلال الانتخابات. ورغم ادعاء بريان بأن «قوة المال» كانت تتلاعب بالسوق، فإن الحقائق الأولية أظهرت أن أسعار القمح يمكن لها أن ترتفع حتى في حال وجود معيار ذهب كامل. وفي حين كان الديمقراطيون قد حصلوا على أغلبية شعبية صغيرة في أوهايو وميشيغان، وفنيساوا في انتخابات سنة 1892، حصل الجمهوريون الآن على أغلبية وصلت إلى 148,000 في هذه الولايات الثلاثة (36). وكما يطب لنا أن نرد في عصرنا الحالي: «ما يهم هو الاقتصاد، أيها الغبي!» ...
لكن ميلتون فريدمان له رأي مختلف، فهو يشيد بذلك "المثال الساحر للتأثيرات البعيدة وغير المتوقعة لما يبدو أنه تطور مالي قليل الشأن". وهو يعزز هزيمة بريان إلى ابتكار ماك آرثر - فوريست لعملية تنقية الذهب بالسيانيد في إسكتلندا ومن ثم استعمالها فيما بعد في مناجم جنوب أفريقيا سنة 1890. ولم يكن هناك أدنى شك بأن ذلك التطور كان يُعد بحدود زيادة كبيرة في الكميات العالمية من الذهب بشكل مال، كما كان، على الأرجح، يعد بإمكانية حدوث التحول التضخمى الذي كان المزارعون وكل أنصار بريان يتوقعون إليه بشدة(37).

لقد كتب بريان فيما بعد وصفًا لحملة سنة 1896، وسمىها "المعركة الأولى"، ولكن تبين فيما بعد أن الحملة كانت المعركة الأخيرة بالنسبة لبدأ ثنائية المعدن. مما لا شك فيه أن بريان قد ساعد على شن المعركة الأولى لصالح قائمة مؤثرة من القضايا الراديكالية في بومه والتي قيد لها أن تصبح قانونًا خلال ربع القرن التالي، ومنها: التنظيم الحكومي لسكك الحديد والبرق والهاتف، والإشراف على الاحتكارات، وتحديد يوم العمل بثمان ساعتين، وضريبة الدخل، وإصلاح التعرفة، وحق الاقتراع للنساء وضبط تعاطي الخمر(38).

وعندما توفي بريان سنة 1925، ولم يكن يتجاوز الخامسة والستين من العمر، كان ذلك الخطاب البليغ، الذي ألهب شعور الجماهير في سرادق في شيكاغو سنة 1896، لا يزال يعتبر مناسباً ومعاصراً كما كان قبل 29 سنة. فقد كانت هناك قرارات كبيرة تأخذ مغزاً في سبيل إجبار العمال على ارتداء تاج الشوك ولصلب البشرية على صليب من ذهب. ترى أية لغة عنيفة كان بريان يستخدم لم أنه عاش ليشهد تلك النتائج؟...
الانحدار من المجد

The Descent From Glory
الغزو النورماندي

بالرغم من أن الحرب العالمية الأولى غيّرت القسم الأكبر من العالم بحيث كانت تفقده معالمه القديمة، إلا أن إحدى السمات العظيمة لفترة ما قبل الحرب كانت منتظرة من بين الرماد: إنه الذهب. فقد هزّت تلك السبائك الذهبية، المكثفة بعناية في أقرب المصارف المركزية، على السياسة الاقتصادية خلال عشرينات القرن العشرين، كما أنها كشّرت ما هزّت على النزاعات السياسية المحلية والدولية، وهي تغمر المشهد بدمه بوجه أصغر.

رغم كل المبادرات التي ارتبكت بعد «العشرينات الصاخبة» إلا أن الولع بالذهب خلال ذلك العقد وأوائل عقد الثلاثينات جعل تلك الفترة أشبه بفيلم من أفلام الرعب. ولا تملك سوى أن ترقب بيأس كيف كانت صراعات القوى الدولية والأرتباط الأمني بالذهب، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تدفع النظام برمته نحو نهاية كارثية لا مجال لتفاديها، وهي مرحلة الركود الكبير غير أن فيلم الرعب هذا هو فيلم غير ما معهدها، فلا وجود فيه للإشارات، لأن الأخبار يوقعون من الأذى ما يكفي دون مساعدة من أحد. فعندما يصومون الطلقات النارية على أقدام بعضهم بعضًا، يغتنمون الفرصة.
لإطلاق النار على أقدامهم أيضاً. وخلال ذلك المسار، تكشف القرارات التي تبدو في لحظة ما خير ما يساير المنطق، عن هراء.

من السهل إطلاق هذه الأحكام لدى النظر إلى الوراء لأكثر من سبع عقود. وبخلاف القادة الذين كانوا مسؤولين عن إعادة العالم إلى وضعه الطبيعي بعد الحرب العالمية الثانية، وجد الساسة والاقتصاديون خلال العشرينات أنفسهم في أراض مجهولة، دون أي دليل أو سابقة تعينهم على تلمس طريقهم ضمن تلك القفزة المظلمة التي تنسب أمامهم. ولم يكن بإمكان أي حكاء في تاريخ الذهب أو النقد، سردت حتى الآن في هذا الكتاب، أن تكون ذات عون كبير بالنسبة لهم. فلم يحصل أن جرى قبل ما يشبه تلك الحرب التي اندلعت خلال الفترة 1914 - 1918 من حيث مداها أو من حيث ما أدت إليه من كوارث وتكاليف وآلام. وبالرغم من تحذيرات دزرايلي، كان من الطبيعي أن يسعى الجميع للعودة إلى التركيبة التي كان معظم الناس يعتقدون أنها أدت إلى تماسك العالم خلال فترة السلام الطويلة، وإلى المستويات المتنامية للعيش خلال العصور الفيكتوري والإدواردي. وفضلًا عن ذلك، فإن التجربة أظهرت أن الشكل في قيمة المال قد يكون له تأثير قوي ومدمر على التركيبات الاجتماعية، وعلى النظام الرأسمالي المتالمكية وعلى التطور الاقتصادي. أما التجارب الجديدة في تلك البيئة القبلية لعالم ما بعد الحرب، فلم تظهر بأي اهتمام من السلطات، وحتى بين الخبراء كان عدد الذين اهتموا بها ضئيلاً، وبخاصة في دنيا المال.

كان لا بد لطريق الشفاء من أن تُصرف بالنذهب.

وفي بريطانيا، كان قد وضع شكل للمستقبل في وقت مبكر يعود إلى كانون الثاني سنة 1918، وذلك في تقرير صادر عن لجنة خاصة تم تشكيلها بهدف محدد، وهو اقتراح السياسات الملائمة للمرحلة الانتقالية ما بعد الحرب. كانت اللجنة تُعرف باسم لجنة كنانليف، نسبة إلى اللورد كنانليف، رئيس اللجنة وحاكم بنك إنجلترا، وقد وضع التقرير
اقتراحاته على أساس "الآليات التي برهنت التحري القوية على أنها الدوافع التالية الوحيد لميزان تجاري خاسر ولن نمو اتمام غرامي في الأبواب". وكانت التوصية الوحيدة التي لا تحتل لبساً في التقرير هي "بعد الحرب، هناك حاجة ملحية لأن يتم استرجاع الظروف اللازمة للحفاظ على معيار ذهب دون إبطاء". ثم أشارت اللجنة إلى أن أعضاءها "لا يمكن أن يكون هناك أي خلاف في الرأي بين الشهود الذين مثلواً أمامنا، وذلك فيما يتعلق بالأهمية الحيوية لتلك القضايا". وعلى الفور، رحب الأعضاء المحترم، "الإيكولوجي"، Economist، بما ورد وذلك في مقال افتتاحي بعنوان "عودة إلى التعلق« Back To Sanity».

ووصف التقرير بأنه "وثيقة بالغة الدقة".

كان أحد القضاة الذين رفعوا أصواتهم بالنقض، شخص متهور يدعى جون مينارد كينز، وكان أنذاك في السادسة والثلاثين، لكن اللورد كانليف تولى معالجة الموضوع بأن صرح أن "لا يعتبر السيد كينز... في الدوائر التجارية... صاحب معرفة أو خبرة في قضايا الأعمال أو الصرف العملية".(1)

لكن مرور الوقت برهن على أن هذا الاتهام كان بعيداً تماماً عن الصحة.

لقد قامت لجنة كانليف بوصف هدف محجب للنفس، لكنها أعقبت ذكر الإرشادات المتعلقة بكيفية تحقيقه. وما أن أحد تروى قليلاً ليسترجع ملاحظة دزرايلي الحكيمة بأن معيار الذهب في القرن التاسع عشر كان عرضاً للخطر لا سيما له. لقد تحولت معظم الشروط الأساسية والجوية، التي رعت نشوء معيار الذهب، إلى أشياء بعد مجزرة دامت أربع سنوات. فالتحالفات السياسية والأموال الحكومية والديون الدولية ومكانت بريطانيا الرائدة في المجال العالمي للمال والصادرات وحالة الفنادق الصناعية، كل ذلك خضع لتغييرات أضاعت المعالم السابقة. إن التمثيل للشفاء من تبعات الحرب الخفيفة كان بعد ذته أمرًا صعبًا بما فيه الكفاية حتى في حال كانت المفاوضين أقل تصلباً وكانت التحليلات الاقتصادية أقل تورطاً في نظرية الماضي. ورغم ذلك، كان الافتراض السائد هو أن الشفاء التام يمكن تحقيقه فقط لدى عودة معيار الذهب لترفع في مكانه.
عندما توقفت أخيراً مجزرة الحرب العالمية الأولى في تشرين الثاني من سنة 1918، كان ما يزيد على ثمانية ملايين رجل قد هلكوا في المعارك، وكان قرباً أكثر من نصفهم في جانب الحلفاء، بما في ذلك 1,8 مليون رجل من الروس و1,4 مليون رجل من الفرنسيين. كما كان أكثر من ثلث الذكور الألمان، من تم رواحت أعمارهم ما بين 19-22 سنة، قد قضوا أيضاً، إضافة لعشر الجنود البريطانيين. أما الولايات المتحدة، وعلى سبيل المقارنة، فقد خسرت 114,000 رجل، أي أقل من نصف ما خسرته رومانياً. وبلغ مجموع الجرحى من كلا الجانبين خمسة عشر مليون رجل، وكانت إصابات العديد منهم بلزمة بحيث جعلتهم يقضون ما تبقى من حياتهم عالة على المجتمع وعلى عائلاتهم، دون أي أمل بالعودة إلى حياة منتجة. وفي شمال شرقي فرنسا، حيث كان ميدان المعارك الرئيسي أثناء الحرب، تم تدمير أكثر من نصف الطرق ومناطق الجسور، كما تعطل تسعة آلاف مصنع، يستخدم كل منها عشرة أشخاص أو أكثر، أو أزيلت بالكامل، وتوقف العمل في صناعة النسيج الأساسية في فرنسا(2).

أما النتائج المالية فكانت لا تقل بشاعة. فقد تضخمت الديون الوطنية عدة أضعاف عن القيمة التي كانت عليها سنة 1916. وبالإضافة لصعوبة تدبير أمور أعباء من هذا النوع، كانت كل دولة مدينة بمعظم تلك المبالغ لموانئها. لكن الحلفاء أيضاً انتهى بهم الأمر إلى الوقوع في برابين دين لصالح الولايات المتحدة بلغ ما يقرب 2 مليار دولار، بينما كانت كل من فرنسا وإيطاليا وروسيا مدينة لبريطانيا بحوالي 500 مليون دولار(3). قد تبدو تلك المبالغ زهيدة بمعايير الاقتصاد المعاصر، لكن علينا ألا ننسى أن قيمة الدولار لمجموع الناتج الحالي في الولايات المتحدة قد بلغ مائة ضعف عما كان عليه في بدايات عشرينيات القرن العشرين، وأن اقتصاد كل دولة من الدول الأوروبية كان أصغر.
من الاقتصاد الأمريكي إلى حد كبير، إضافة إلى أن تلك الاقتصاديات كانت قد أفرقتها الحرب. فلم يكن مجموع الموجودات من الذهب في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، في نهاية الحرب، يزيد عن 2 بليون دولار تقريباً. لقد كانت تلك الديون تساوي مبلغ ضخم.

ومع ذلك من الآمال المبكرة التي راودت الأوروبيين، إلا أن السنوات التي تلت لم تحمل في طياتها، باستثناء الراحة من الحرب ذاتها، سوى مشاعر عرضية بالارتياح، وفي بعض أنحاء أوروبا، استمر الرعب من الحرب قائماً. ولم يكن على المجامع الجماعية والبطالقة والقلق بشأن قيمة العملة أن ينتظر حتى بداية الركود الكبير. إذ أن تلك الكارثة التي شملت العالم لم تكن سوى امتداد للمصاعب التي لم تجد حلاً، والتي كانت قد بدأت تتباث هذا الجزء أو ذاك من أوروبا لفترات متقطعة منذ عشر سنين.

وقد لطخت مشاعر الضغينة والمرارة والألم والحنال كل ناحية من نواحي العلاقات الدولية، وأفسدت بذلك روح التعاون المتساند الذي سادت في السنوات السابقة. قد أصر الفرنسيون، الذين تحمّلوا القسم الأكبر من الخسائر المادية. خلال الحرب، على أن تدفع ألمانيا تعويضات جائزة ومؤلمة كما رفضوا دفع ديونهم للبريطانيين، الذين لم تصب أراضهم بأي أذى، إلى أن تخرج ألمانيا من محتجتها. أما البريطانيون، فقد كانوا أيضاً قد أرافقوا الكثير من دماء شبابهم، إضافة لأنهم اضطروا في تلك الأثناء إلى تحويل جزء كبير من ثروتهم الموجودة ما وراء البحار إلى نقد لتمويل الحرب. وبدون دفعات الفرنسيين، لم يكن البريطانيون يرغبون في دفع ديونهم إلى الأمريكيين، الذين خرجوا من الحرب، دون أن ينكبوا سوى خسائر زهيدة، واقتصاد أ güنى وأكثر حيوية من ذي قبل.

وفضلاً عن ذلك، فإن العلاقات البريطانية الفرنسية كثيراً ما أدت إلى مشاكل حظيرة كان بالإمكان تفاديها لو كانت الظروف مختلفة. فرغم الخسائر
الانحدار من المجد

الكруية، خرج البريطانيون من الحرب وهم على قناعة بأن القنال الإنجليزي لا زال بإمكانه فصلهم عن "أوروبا" وعن الاضطرابات الكبيرة التي عصفت بالقارة الأوروبية - الخراب الذي سبّته الحرب في فرنسا وثورة ألمانيا والفرق الذي ألم بهما وتفتيت إمبراطورية هابسبورغ والثورة الروسية والثورات التي اجتاحت المنطقة من بولونيا وصولا إلى البلقان. وفي مؤتمر السلام في فيرساي، كان هذا الموقف هو ما منع رئيس الوزراء لويد جورج من بذل جهد كاف في سبيل منع رئيس الوزراء الفرنسي، جورج كليمانسو، من فرض معاهدة سلام على الألمان، كانت من القسوة واستحالة التنفيذ بحيث أدت إلى صعود هتلر وإلى حرب أفظع، من حيث خسائرها، من الحرب التي نشبت في الفترة 1914 - 1918. وكما سنرى بعد فترة وجيزة، فإن هذا الموقف أيضاً لعب دوراً في التعاون البريطاني - الفرنسي بشأن الذهب في مراحل هامة على هذا المسار.

وفي هذه الأثناء اتخذ الأمريكيون موقف «لقد استأجرنا المال، أليس كذلك؟...» وكانت حجتهم التي لا تقبل الجدل أن الجنود الأمريكيين قد أتوا لنجمة الحلفاء في أخري اللحظات، وأن الولايات المتحدة لم تقدّم النازلات إلا ببعد أن دفعت ظروف الأزمة بالأمور إلى ذلك المسار، أو بعد أن قدم الآخرون تضحيات مكافئة. كان الكثير من الأمريكيين يعارضون معاهدة السلام وعجز ويلسون عن التأثير على النتائج وتوجيهها إلى المسارات الأكثر نبلاً التي كان قد وعد بها. وبالتالي، كان هناك ضغط مستمر للالتزام بالمواثيق التقليدية المتحاملة ضد "النزاع الإنجليزي". ولم تفلح حقيقة أن الولايات المتحدة كانت تجلس مرتبة على أكثر كومة من احتيادات الذهب، تفوق ما لدى أية دولة إلى حد كبير، لم تفلح سوى بتعزيز تردد الأمريكيين بالنزاع في الاضطراب الاقتصادي الذي يعم أوروبا.

كان هناك عدد قليل من الرسميين مدركين لمدى أهمية التعاون الأمريكي في تماثل أوروبا للشفاء، لكنهم كانوا كمن يحاول سد ثقوب السد بأصابعه.
فسرعان ما سيطر على الفيضان بالرغم من جهودهم. وقبل حدوث الانهيارات، تمكّنوا حتى من إطلاق النار على أقدام الجميع لدى تسديد نيران أسلحتهم على أقدامهم هم.

في سنة 1920، وعندما كان سعر البالوند في أسواق النقد الأجنبية يبلغ 4,00 دولار تقريباً - وقد يبلغ أحياناً 3,40 دولاراً في أخفض سعر له - أمر البرلمان بالعودة بشكل كامل إلى معيار الذهب في بريطانيا قبل نهاية سنة 1925، وكانت بريطانيا قد تدبرت أمر اتخاذ هذه الخطوة خلال أربع سنوات عقب انتهاء الحروب ضد نابليون، لكن العملية، هذه المرّة، استغرقت سبع سنين. وكما في الوضع السابق، كانت العقبة الرئيسية أمام العودة إلى الذهب هي المستوى المضخم للأسعار، لكن الحاجز الواجب تخطيه كان الآن أعلى بكثير. فبعد أربع سنوات من اندخال نابليون، كانت الأسعار قد عادت إلى المستويات التي كانت عليها سنة 1799، أما الأسعار بعد الحرب العالمية الأولى، فكانت قد بلغت تقريباً ثلاثة أضعاف المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب، وفي سنة 1925 كانت لا تزال قريبة من ضعف مستويات سنة 1914. وفي العقد نفسه، لم ترتفع الأسعار في الولايات المتحدة خلال الحرب إلا بمقدار الضعف، ثم هبطت سنة 1921 إلى حيث لم تتجاوز حوالي 40% من مستويات أسعار قبل الحرب، وبيقت حتى سنة 1929(5) دون اتخاذ مسار محدد.

وهناك عقبتان إضافيتان زادتا من صعوبة تلك المهمة. الأولى، أن الدين الوطني كان قد ارتفع بمقدار 5,5 مليون باوند إسترليني خلال الحرب ليصبح أكثر من 7 بليون باوند إسترليني، لكن العجز في ميزانية الحكومة كان ماضياً بالازدياد، كما أن الملاحظات السياسية المعتادة بشأن من سيتحمل عبء تصحيح الأمور، كانت تبدو مستعمرة على الحل(6). والامر الذي قد يبدو أكثر خطورة أن الآلية الإنتاجية التي كان يتبعج بها البريطانيون، بدأت تصاب بالشيخوخة، وكانت تكاليفها لا تتماشى مع المنافسة القادمة من أوروبا.
وأمريكا، وهي عملية كانت قد بدأت سنة 1914. وكما كان مدراء الأعمال الأمريكيين خلال السنوات والسبعينات من القرن العشرين بطيئين في إدراك حجم تهديد المناقشة المتزايدة، الناتج عن تحسين إنتاجية المصانع في اليابان وأوروبا، فإن الإدارة البريطانية أيضًا، في أوائل العشرينات، كانت تبدو ترددًا بشأن تغيير أساليبها. وفي سنة 1924، كان مستوى الصادرات البريطانية يقل بنسبة 25 بالمائة عن مستوياتها قبل الحرب. وبالإضافة إلى خيبات الأمل الناجمة عن أداء الصادرات، أضيف إلى مصاعب بريطانيا ازدياد الطلب على الورادات - ليوعد إلى مستوى ما قبل الحرب - وخسارة الدخل الآتي من ما وراء البحار والفشل في إعاشة الدخل الآتي من الملاحة والتأمين.

وإذا كان لبريطانيا أن تعود إلى معيار الذهب بعده لقياس نيوتن المعمول به من زمن طويل، الذي كان يقوم الباوند الإسترليني بما يساوي 4.86 دولارًا بالنسبة للأمريكيين في فترة ما قبل الحرب، فإن هذا المبلغ لم يكن ليصرف في بريطانيا العشرينات بقيمة قريبة لما كان يصرف بها في السابق. وهكذا، كان واضحًا أن الطبيعة المستعملة للتوجهات المعاكسة في ميزان التجارة قد تؤدي إلى خلق ضغوط لا يمكن التحكم بها على موجودات الذهب. وفي حال اختيار قيمة أدنى للباوند، وذلك كوسيلة لمساعدة الوضع التجاري، فإن المصداقية التي ترغب بها بريطانيا بشدة ستكون موضع مساومة، كما سيستمر الشك بأي نوع من ثبات النقد الإنجليزي وذلك لأجل غير مسمى. أما الأجانب الذين اعتدوا على التردد على المنطقة التجارية في لندن للاستفادة منه كمركز للصرافة، فسيعودون إلى أماكن أخرى - نيويورك أو باريس على سبيل المثال، ولن يبدو الباوند إسترلينياً بعد ذلك.
ورغم تقلبات الآراء حتى الموعد النهائي في سنة 1925، إلا أن الآراء المطلقة بقيت تساند بحجم قيمة 4,86 دولار للباوند. وبدت العقبات ضئيلة بالمقارنة مع حجم النصر الذي بدا مثالياً للأنظار. وأصبحت كلمة "ال fusión" هي الكلمة التي تردد في كل مكان. وقد عبر أحد الخبراء المعاصرين، وهو السير شارل أديس عن الوضع بقوله "إن تقديم تضحية، حتى ولو اختلنا في تحديد حجمه، لن يشكل ب تقديري ثمّنًا باهظًا لقاء الفائدة الكبيرة التي ستجنّبها الطبقة العاملة (للأمة) ولقاء... ولو أنني أورد ذلك لاحقًا - استعادة المنطقة التجارية في لندن لموقعها السابق كمركز المال العالمي". 

كان يقف وراء معظم القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، والكثير من المناقشات المتعلقة بالباوند، رجل قوي غامض يدعى مونتاغو نورمان. كان نورمان قد اختير حاكماً ل البنك إنجلترا لمدة قياسية بلغت 24 سنة، وقضى في عمله الثاني عشرة فترة متتالية، دامت كل منها سنتين، وذلك من سنة 1920 وحتى 1944. وكما وصفه مؤرخ سيرته أندرو بويل، فقد مكّنه "سمعته التي تنصف بالترفع الذي يشبه ترفع الآلهة والمعارف الشاملة التي تثير المشاعر من أن يمارس، بحرية بالغة، كل جانب من جوانب القوة، التي وضعها بين يديه "ذلك الغموص الهائل الذي يحيط بمنصبه الرفيع".

كان نورمان، النحيل، الأنيق ذو اللحية الصغيرة والطلعة التي خالطها الشباب، سليل أسرة كانت منذ وقت طويل جزءًا من الطبقة العليا في المنطقة التجارية في لندن. كانت طباعه تتقلب ما بين الصرامة والتقنية أو كثرة المطالب والسرّ والحاديّة الآسرة، كما كانت تتباينه من حين لآخر انعكارات عصبية تبعده عن عمله لفترات طويلة من الوقت. وكان، وهو شديد الذكاء في شؤون المال، رغم قناعاته المحافظة التي لا سبيل لتشييدها، كما قال بويل، "الكاهن الأكبر للعقيدة السائدة في المنطقة التجارية في لندن، بأن قوة بريطانيا كانت قد تأسست في الأصل على الذهب... وهو ضرب من الإيمان لا يمكن
الانحدار من المجد

مهاجمته إلاً بقدر من كان بالإمكان مهاجمة اعتقاد البشرية الشائع قبل عصر كوبيرنيكوس وغاليليو بأن الشمس هي التي تدور، لا الأرض . . . . لقد كان [الذهب] أيضاً رمزاً غامضاً لكل ما كان الأروع في نضال الجنس البشري لتحسين قدرته على الأرض(9). وعندما كان الأمر يتعلق بالآراء حول النقد السليم، كان نورمان يسير على هدى الأفكار التي وضعها ريكاردو قبل مائة سنة عقب انتهاء الحروب ضد نابليون.

رغم عدم التكافؤ في مستويات الأسعار بين بريطانيا وكبار شركائها التجاريين، كان نورمان على يقين من أنه يستطيع تدبير أمر إعادة الباوند إلى قيمة 4,86 دولار دونماً «أثير شبه كارثية» لكن كان على بريطانيا أن تتاحب «لفترة طويلة من النقود العزيزة»(10) وعبارة «النقود العزيزة» يعني معدلات فائدة عالية، وتؤدي معدلات الفائدة العالية بدورها إلى إضعاف حركة الأعمال، مما يعني ارتفاع نسبة البطالة. ويؤدي ارتفاع نسبة البطالة إلى ضغط الأجور، مما يحول دون ارتفاع الأسعار، وهذا بدوره يؤدي إلى رفع قيمة صرف العملة بالقطع الأجنبي ويأتي بالذهب إلى سواحل البلاد. أما النتائج الإنسانية المترتبة على هذا التعاقب الذي لا مفر منه للأحداث، فمن تسبب أي إزعاج لزورمان. وعندما قام سنة 1920 برفع معدلات الفائدة لإخماد حركة الازدهار التي بدأت تجلب رأسها، تم تسريح مليون رجل تقريباً من العمل خلال اثني عشر شهراً، هي نتيجة كانت متوقعة تماماً. ومن وجهة نظر نورمان، كانت المعاناة الإنسانية أمرًا يتوجب على الحكومة أن تقلق بشأنه، لا بنك إنجلترا، الذي تحصر مسؤوليته الرئيسيَة في زيادة المجموعة الثمينة من السبائك الذهبية المكذسة في الأقية.
إن التعاقب النهائي للأحداث المؤدية للعودة إلى الذهب وفق سعر 86.4 دولار للباوند، في نيسان من سنة 1925، يمكن له أن يشكل مشهداً رائعاً في أوبرا ضخمة يلعب فيها الممثل الراقي الزلق اللسان ونستون تشرشل، وزير المالية وحامل المسؤولية الأساسية في القرار الحاسم، دوراً مثيراً وذو أثر إيجابي، الذي يتجول في غابة مظلمة مجهولة المعالم. أما مونتاغو نورمان، الرجل القوي البارد الأعصاب، الذي يتوقع منه أن يكون دليل تشرشل، فسؤولي دور البارتون، ويقوم بنياً من ستونغ، صديق نورمان الحميم وبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، على إيقاع ألحان نورمان، بتقديم فقرة بارتون إجبارية، كما يرتدي فيها كل من نورمان وستونغ لباس الظهيرة. أما الشخص الذي سيقوم باستمرار بصرف انتباه نورمان، فهو رئيس بنك فرنسا، أميل مورو، ذو الأصل القروي، وهو يمشك بيده منجلةً حالياً ويتكلم فوراً بلهجة يحاول الآخرون التظاهر، بدءاً من همها. ويظهر فيها الاقتصادي البارز جون مينارد كينزو، وهو يؤدي دوراً بصوت يشبه الصوت الطفولي، وهو على هيئة قرد عصبي المزاج، يغني ألحانًا عائلاً حادة، ويلعب دور الناقد الوحيد، ولكن الفصيح، لقرار تشرشل. وسيكون هناك جوقة ملؤها من رجال المال في المنطقة التجارية يضعون قبعات سوداء رسمية ويرتدون معاطف الصباح. أما المشهد النهائي في هذه الأوبرا فهو لقاء بين نورمان ومورو في حقل مفروش ببساط من الذهب، يعيد إلى الأذهان اللقاء التاريخي بين هنري الثامن وفرانسيس الأول قبل أربعمائة سنة تماماً.

ومن أجل البدء بالعملية قبل حلول الموعد النهائي لإعادة معيار الذهب، وهو نيسان من سنة 1925، قطع نورمان المحيط الأطلسي في أواخر كانون

(*) كان رؤساء بنوك الاحتياطي الأمريكي يحملون لقب حاكمة وذلك آنذاكاً بقاعدة وضعها بنك إنجلترا.
الانحدار من المجد

الأول سنة 1924 للتشاور مع سترونغ، ذي الاسم الرنان، الذي كان، رغم خضوعه الظاهري لإشراف لجنة الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن، على استعداد لتسير دفعة الأمور في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بشكل مستقل عندما تسمح له الظروف بذلك. كان سترونغ يضاكر نورمان قيمته وأفكاراته المسبقة. وانتهى نورمان فرصة وجوده هناك لاستطلاع رأي ج. ب. مورغان، ووزير الخزانة ميلون ومسؤولين آخرين في لجنة الاحتياطي الفيدرالي. وأشار نورمان في تقرير وضعه بعد عودته إلى أنهم قد وافقوا جميعًا على أن لحظة استنفاف العمل بمعيار الذهب قد حانت في بريطانيا. وأضاف أن سترونغ، على وجه الخصوص، أكد له أن لن تكون هناك سياسة لدى لجنة الاحتياطي الفيدرالي تهدف إلى "سياسة متعمدة للانكماش الاقتصادي"، وأنه ستكون هناك محاولة للضغط بالاتجاه التوسعى وذلك إلى الحد الذي يمكنه التأثير على الأسعار (11). أما تقرير سترونغ عن الاجتماعات فقد استنتج أن الإخفاق في استعادة معيار الذهب في بريطانيا سيؤدي إلى "فترة طويلة من الظروف القلقة، الخطرة بحيث لا يمكن التفكير بها... وستكون بئسًا الحافز لكل أولئك الذين يطرحون أفكارًا جديدة تتعلق بأنواع من العلاج ووسائل غير معيار الذهب وذلك للترويج لبيئاتهم" (12).

وقد حذر سترونغ نورمان من أن رغبته لن تكون لها، بالضرورة، الغلبة على مزاج قومي معارض لالتزامات المالية الدولية، وبخاصة، على موقف معظم أعضاء اللجنة في واشنطن، والمتسم بضيق الأفق. وكان أسودًا احتمال اقتراب سترونغ هو أن ألا يكون أمام لجنة الاحتياطي الفيدرالي، في لحظة ما، خيار سوى رفع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة، وذلك للحد من المضاربات في سوق الأسهم - وهو ما نشير إليه في يومنا هذا باسم "الوفرة اللاعقلانية" Irrational Exuberance وعندها سوف يتأتي الاعتبارات المحلية في المقام الأول. وكان ذلك تكهنًا بالغ الدقة، رغم أن سترونغ لم يعش ليراه يتحقق.
وقام تشرتشل، الذي شجّعه تقرير نورمان، بإبلاغ رئيس الوزراء بأنه
"سكون من السهل تحقيق إقامة معيار الذهب، وفي الواقع، فإن تفادي اتخاذ
القرار يكاد يكون من المستحيل". ولكن اتخاذ القرار لم يكن بهذه السهولة. إذاً
كان على تشرتشل، خلال المدة ما بين نهاية كانون الأول وبين الموعد النهائي
في نهاية نيسان، أن يقضي أربعة أشهر باحثًا يحاول فيها الإمساك بزمام الأمور.
وقد اشتكى لأحد أصدقائه قائلًا "عندما كنت أتولى مناصب أخرى في المملكة،
كان بمقدوري دائماً أن أعرف موطئ قدمي. أما هنا، فأشعر بالضياع، لقد
انحدرت إلى مستوى من يتعلم طريقه"(13). كما تذمر من أن "الحاكم
[نورمان] لا يخفى سعادته الناتجة لمرأى بريطانيا وهي تمتلك أروع رصيد في
العالم في الوقت الذي كان فيه مليون وربع المليون إسناش يعانون البطالة"(14).
وقال أحد المستشارين الرئيسيين في وزارة المالية وهو أوتو نيمبير، "ليس هناك
من بين المشعوذين من يوافق الآخر في وجهة نظره وإن وينستون لم يكن ليستمر
على رأي من يوم لآخر فيما إذا كان داعية متحمس للذهب أم أنه داعية تضخم
صرف"(15).
وفي الواقع، كان نيمبير ومونتاغو نورمان مشعوذين يتفقان في وجهة
النظر. وبضم جهودهما سوية، ربما يكونان قد مارسا أكبر تأثير في دفع
تشرتشل لاتخاذ القرار المتعلق بجعل سعر الباوند 4.86 دولاراً لدى حلول
نيسان من سنة 1925. فقد أصر نيمبير على أن اتخاذ أي سبيل آخر، أو
الاستمرار في منع تداول الذهب، سيكون من شأنه إثبات أن بريطانيا لم تكن
"جدية" على إطلاق بشأن معيار الذهب في المقام الأول، وأن شجاعة
بريطانيا قد خانتها، بحيث يقوم الأجانب وحتى البريطانيون أنفسهم بسحب
رؤوس أموالهم إلى سواحل أجنبية، وتكون النتيجة الحتمية دوامة من التضخم
تطال عملة غير مدعومة بمعيار الذهب. ويرأي أم لم يكن استرجاع معيار الذهب
يشكل مخاطرة كبيرة فيما يتعلق بالبطالة. بل على العكس، كانت تلك هي
الخطوة الوحيدة الأكيدة لإنعاش التجارة والصادرات البريطانية.
أما مذكرة نورمان المرفقة، فقد أنهت الموضوع بالاستنتاج القائل أن احتياطي الذهب ومعيار الذهب «كانا من حيث ضرورتهما وخطورة الاستغناء عنهما كقوت الشرطة وجابي الضرائب»(6). كانت تلك كلمات قوية لا يملك الوزير معارضة لها.

تم التوصل للقرار في 20 آذار، وأعلن في البرلمان في 25 نيسان، وفي 14 أيار حظي بتوفيق الملك ليصبح قراراً رسمياً. كان احتياطي الذهب في بنك إنجلترا يبلغ 153 مليون باوند إسترليني. تدبر ستونغ أثر الحصول على قرض جاهز عند الائتماء من الاحتياطي الفيدرالي، يبلغ 200 مليون دولار، ثم انضم إليه مورغان بمبلغ 100 مليون دولار إضافية — كانت لحظة إنجاز بالنسبة لمورغان وشركائه. ولم يكد يحل سنة 1923، حتى صرح راسل ليغينويل، وهو أحد كبار شركاء مورغان، بأنه على استعداد لبيع قميصه لمساعدة إنكلترا في الخروج من هذه الورطة... وهل هناك ما يشد العزيمة أكثر من أن تضع إنكلترا ذراعها في ذراع أمريكيا في سبيل الحصول على نقد شريف؟. وعندما قام نورمان بزيارة ج. ب. مورغان نفسه في كانون الأول سنة 1924، حذر مورغان من أن قروناً من الاعتبار العموني ستطوئه هذه إذا فشلت إنكلترا في تنفيذ خطوة العودة إلى الذهب. كما أن قرار مورغان كان مبعث ارتياح بالنسبة لستونغ، لأنه يوفر الغطاء السياسي لتحالفه مع نورمان(7).

مثل تشرتشل أمام البرلمان في 4 أيار للدفاع عن القرار، واستهل خطابه قائلًا «أنا لا أظاهر بأنني خبير نقدي، ولو فعلت ذلك لبدا الأمر سخيفاً: فلن يصدقني أحد». لكنه ادعى بأن لديه خبرة في الحكم على حجج الخبراء، ويتبنى عالياً ايجابيات الرجال الذين تدوروا شؤون النقد بطريقة ممتازة الذين أخبروه بأنه كان من المستحيل تدبر الأمور حتى تلك المرحلة لو لم يجعلوا من العودة إلى الذهب هدفاً لهم. وأكد تشرتشل أن ذلك القرار كان جوهرياً من أجل إنشاع التجارة الدولية والتجارة بين أرجاء الإمبراطورية [و] المركز المالي.
للعالم». ثم أنهى خطابه، ببلاغته المعروفة، بهذه الكلمات الرنانة: «وفي حال لم يصبح الباوند الإنجليزي هو المعيار الذي يعرفه الجميع ويستطيعون الثقة به... فإن صفقات الأعمال، لا في الإمبراطورية البريطانية بل في أوروبا أيضاً، سيجري عقدها بالدولار عوضاً عن الباوند الاسترليني. وفي ظني أن ذلك سيشكل البلعيبة الكبرى»(18).

إن قانون معيار الذهب الصادر سنة 1925 لم يسترجع الإجراءات القديمة استرجاعاً تاماً. ظلت الأوراق النقدية عملة قانونية لكنها لم تعد قابلة للتحويل إلى نقد ذهبي في يد إنجلترا. وبعبارة أخرى، تم إلغاء الحق القديم لإحضار الذهب إلى المصرفي ليتم ضروبه نقداً. ومع ذلك، استمر بنك إنجلترا في بيع الذهب لدى الطلب بشكل سلبي يبلغ وزن السبائك أربعمائة أونصة - وهي كتل ثقيلة تزن الواحدة 33,333 باونداً - بالسعر التقليدي البالغ 3 باوندات و 17 شلنًا و 10,5 بنساً - أو ما يعادل 1700 باوند إسترليني للسبيقة(16).

استخلص كينيز مفهوماً جزئياً من هذه الخطوة. فعندما استرجع الأمر سنة 1930، عندما تحسنت الأوضاع، أشار بأسلوبه البلغاري إلى أن:

[الذهب] لم يعد يجري تداوله من يد ليد، لقد خُرمت أكثرك الرجال الجشعية من ملمس هذا المعدن. إن تلك العائدات المنزليّة الصغيرة، التي كانت مُكَّنّاها المحافظ والجارب وعلب القصير، قد تلاشت ضمن رمز ذهبي واحد في كل بلد، يعيش في باطن الأرض دون أن يراه أحد. لقد غاب الذهب عن الأنظار - عاد تارة أخرى إلى التراب. لكن عندما لا نعود نرى رموزنا تسرب في الأرض بكل أبنائها الصغيرة، نبدأ نحن بالنظر إليها نظرة عقلانية، وقبل أن يمضي وقت طويل، لا يتبقى منها شيء(19).

(*) كان ريكاردو، قد اقترح تحدد تداول الذهب بالسبائك بدلاً من تقسيم النقد، لكي يهسي
لعودة بريطانيا للذهب بعد الحروب ضد نابليون، وذلك سنة 1819. للإطلاع على المناقشة الكاملة، انظر بونار 1923.
لقد استقب كينيž عصره، إلا أن صدى نبوءته ظل يتردد عالياً عبر السنين منذ سنة 1930.

بعد أسبوع من اتخاذ البرلمان للقرار، اذاعت مجلة الأيكونوميست، الصادرة بتاريخ 2 أيلاند سنة 1925، أنه قد تم الوصول إلى معالم هام في تاريخ بريطانيا المالي، وأن ذلك كان "الإنجاز الذي توج جهود السيد مونتاغو نورمان". ومضفت الأيكونوميست تعلناً بعتراف أن بريطانيا العظمى قد أ:center>وُردّت صحفية التأييذ صدى تلك المشاعر بعد بضعة أيام، مشيرة إلى الحاجة "لمواجهة الدولار دون أن يرف لنا جفن"، وهو تعبير سرعان ما انتشر في كل الصحافة البريطانية. ومضفت الصحيفة تهجم احتجاجات أعضاء حزب العمال في البرلمان بالقول "إنهم تشغرون بالقلق على الحاضر الراهن مهملين بذلك المستقبل البعيد". لقد تحقق ما علق به أحد الظرفاء قبل سنة بشأن الغزو النورماندي بسعر 4,84 دولار.

لقد كانت اللحظة أقل تفاؤلاً مما جعلتها التوقعات المنقحة تبدو عليه، لقد فهمت التأييذ الأمر بشكل خاطئ: كان هناك في "الحاضر الراهن" ما يكفي من الأمراء الباعثين على القلق ليطغى على أيّاً فوائد قد تطور حتى في المستقبل البعيد. صحيح أن الأسواق قد رفعت قيمة الباند إلى سابق معدلها، لكن ذلك كان يعود، إلى حد كبير، إلى أن القرار كان متوقعاً على نطاق واسع. وفي بداية السنة، كان أكثر من سبعة ملايين رجل عاطلين عن العمل، وقد ارتفع هذا الرقم بسرعة. وحتى الأيكونوميست، في عددها الصادر في 19 كانون الأول سنة 1925، اعترفت بأن الهوة بين الأسعار في الولايات
المتحدة وفي بريطانيا لم تردم أبداً، ولو أنها قد ضاقت. وفي هذه الأثناء، كانت الأسعار في القارة الأوروبية قد انخفضت أكثر وبسرعة أكبر عنها في بريطانيا، وكانت النتيجة أن الأسعار البريطانية أصبحت الآن أكثر احتفلاً عن المنافسين الأوروبيين منها عن الأسعار الأمريكية(22).

وأخيراً، كان كينيز قد أشار، قبل بضعة أشهر، أن العودة للذهب ستكون "إجراء خطيراً" لأن ذلك من شأنه أن يضع بريطانيا الخارجة لتوها من الحرب تحت رحمة سلطات الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة. وأضاف أن مخزون الذهب في الولايات المتحدة كان يساوي ستة أضعاف المخزون في بريطانيا، مما يعني أن الأمريكيين بإمكانهم اتتصاص التأرجح صعوداً ونزولاً في مخزونهم الذهبي، ذلك التأرجح الذي سيرتد على بريطانيا ليضربها بقوة تبلغ ستة أضعاف القوة الأصلية. وفضلًا عن ذلك فإن بريطانيا كانت منطقة للولايات المتحدة بلد كونها أحد أكبر دائمتها(23). لم يكن ذلك الأبرهان، المسمى بحدة الملاحظة، ليعتبر مشكلة مائلة، وذلك لأن كلاً من السياسة والظروف الاقتصادية في الولايات المتحدة كانتا ملائمتين لاحتياجاتها على المدى القصير. إلا أن تحذير كينيز سيكشف، في النهاية، عن كونه أخطر التحذيرات جميعًا.

كانت أكثر المشاكل إثارة للقلق هي عدم حدوث انتعاش التجارة الدولية، الذي كثر التبضع بشأنه، في الوقت المحدد. كانت الضغوط على الاقتصاد المحلي كبيرة. وفي نهاية شهر تموز، طالبت صناعة الحديد، التي جعلتها كلفتها العالية غير قادرة على المنافسة في أسواق التصدير، طالبت العمال إما بقبول تخفيف أجورهم أو مواجهة فقدان عمليتهم. وكان قد حصل انخفاض كبير في صادرات الفحم، كما أن الصناعة كانت تخسر مليون باوند استرليني في
الانحدار من المجد

الشهر (24). وفي هذه الأثناء، رفض عمال المناجم، الذين كانوا لا يزالون يكابدون جراء نزاعهم المرير ضد أصحاب العمل خلال سنتي 1921 و1922، رفضوا قبول تخفيض الأجور رفضاً قاطعاً. استمرت المفاوضات الطويلة حتى ربيع سنة 1926، وقد اشتملت على تهديدات بالإضراب واغلاق أرباب العمل للمصانع كنوع من الضغط على العمال وإعانات حكومية مؤقتة وتشكيل محكمة للتحقيق. وقد كان رأى أحد الأعضاء المعروفين في تلك المحكمة أن لا بديل سوى أن تنخذ صناعة تعدين الفحم موقفاً حازماً، وقال أن التهديد بالإضراب يمكن أن يفسر «فقط على أنه نتيجة التأثيرات المباشرة والضرورية المترتبة على العودة إلى الذهب» (25).

وافق رئيس الوزراء بالدوين على ذلك، كانت تلك هي الحالة التي حدث فيها بريان كل التحذير، عندما أطلق صرخة «لن تصلبوا البشرية على صليب من ذهب» وقد لخص بالدوين موقف أصحاب العمل بطلبه «من جميع عمال هذه البلاد الإذعان لتخفيض الأجور لتتمكن البلاد من الوقوف على قدميها». وفي الأول من شهر أب، عندما أعلن زعيم عمال المناجم آ. ج. كوك «لن ينقص بنس واحد من الأجور، ولن تزيد دقيقة واحدة على ساعات العمل اليومية»، قام أصحاب العمل بإغلاق أبواب المصانع في وجه مليون رجل (26). أعلنت الهيئة المركزية للنقابات المهنية البريطانية، مؤتمر نقابات العمال، إضراباً وطنياً لمؤازرة عمال المناجم. أدى الإضراب العام، كما أصبح يعرف لاحقاً، الذي وصل إلى سنة 1926، إلى شلل أجزاء كثيرة من البلاد، لكنه أيضاً أطلق أعداداً لا تحصى من المتطوعين الذين حافظوا على حركة النموذجيات وعلى عمل الخدمات الأساسية. ضعف زخم الإضراب العام، لكن الشعور بالمرارة في مناجم الفحم استمر حتى شهر تشرين الثاني. وعندها كان عمال المناجم قد أصبحوا على شفير المجاعة. وضع العمال حداً لمطالبهم وقبلوا معدلات الأجور الأدنى. كان أعضاء المجتمع البريطاني الأكثر ليبرالية وليساريون على
قناة بأن العمال كانوا ضحية خيانة زعمائهم المرتشين الحمقي. وقد وصفت عالمة الاجتماع [الاشتراكيّة] بياتريس ديب "هؤلاء الزعماء بال متخلفين عقلياً". وازداد شعور عدم الثقة بالسياسيين ورجال المال والأجانب لدى اليسار والعمال وأصبح أعلى صوتاً وأكثر صلابة.

وسرعان ما ألقى اللوم، بسبب كل تلك الأحداث المؤسفة، على تشرتشل المسكنين. لقد كانت الأوضاع في المناجم مروعة بما فيه الكفاية، ولكن حصلت تطورات أكثر عمقاً وخطورة. فخلافًا للأعمال والتوقعات الواسعة للانتشار، لم ترتفع الأسعار العالمية، بل إنها، في الواقع، كانت تتجه للانخفاض في معظم الدول، بما فيها الولايات المتحدة، التي كان يعول عليها الكثير.

لم يضع كينيز وقتاً قبل أن يتصدّر حركة الاحتجاج. ويشن هجوماً حاداً، وإن كان لا يخلو من الفصاحات وقوة التعبير، على القرار، وذلك في ثلاث مقالات نشرت ليطبع عليها الرأي العام في صحيفة إيفننج ستاندرد، وأعيد نشرها فيما بعد تحت عنوان "النتائج الاقتصادية للسيد تشرتشل". كان العناوين نوعاً من التلاعب بالكلمات. فبحكم كونه أحد كبار موظفي وزارة المالية، كان كينيز المستشار الاقتصادي الرئيسي للوود جورج في مؤتمر الصلح في فرساي. وقد هالت الشروط الكاسية والمذلة والمستحيلة المفروضة على الألمان إلى الحد الذي جعله يستقبل وهو يشعر بالأشمئزاز ليؤلف كتاباً مشهوراً شن فيه هجوماً عنيفاً انتقد فيه ما حصل ودعاه "النتائج الاقتصادية للسلام". وسرعان ما لقي الكتاب رواجاً واسعاً أصبح على كينيز صيغته شعبياً باللغة النفوذ، وقد أحسن كينيز استخدام هذا الصيت خلال فترة الركود الكبير وصولاً إلى الحرب العالمية الثانية وعملية إعادة التعمير التي تلتها.

وبعد ذلك، ومع أن كينيز أكد أن الحقن الذي يسوقه لم تكن "ضد معيار الذهب بحد ذاته" إلا أنه أصر أن تشرتشل كان "يسعى وراء المناعبة [نظراً] لقيامه
بالالتزام بتخفيف الأجور وكل القيم المالية بشكل قسري دون أن تكون لديه أدنى فكرة عن كيفية القيام بذلك. ولماذا يُقدم على مثل هذا العمل السخيف؟ قد يعود السبب جزئياً إلى أنه يفتقر إلى مُلكة التمييز الغريزي الذي يرعده عن آرتكاب الأخطاء. 

وبعد هذا التجربة الشخصي القاسي بحِق الرجل الذي سيكتب له يوماً ما أن يقود بريطانيا إلى "أمجد لحظاتها" في مواجهة النازيين، يمضي كينيز ليعرف بأن تشرشل قد أُسمعته الأصوات الصاخبة التي تتعالى من القائمين على الشؤون المالية التقليدية، والأهم، أنه كان مسَّلا إلى حد كبير من قبّل خبراته - وعلى رأسهم نيمير ونورمان.

ولم ينسب كينيز أي فضل لشرشل بسبب قيامه بالضغط على خبراته إلى أقصى مدى لينتأكد من أنه كان يفعل الصواب. وفي شهر شباط، أي قبل ثلاثة أشهر من حلول اليوم الحاسم، وزع تشرشل على نورمان ونيمير وبقية الخبراء مذكرة تفصيلية، يشار إليها في محفوظات وزارة المالية باسم "تمرين السيد تشرشل" وهو مسَّل يمثل انعكاساً واضحاً لآراء كينيز. وقد تضمنت الوثيقة ستة اعتراضات قوية ضد اتخاذ خطوة باتجاه العودة إلى الذهب، بما في ذلك الملاحظة اللافلتة للنظر بأن "احتكاري" الذهب ومعيار الذهب هما في الحقيقة بقايا المرحلة البندائية والانتقالية في عملية تطور المال والاعتمادات. وكان هناك اقتراح مطرف يدعو للكف عن الجهود الرامية لاسترجاع معيار الذهب والقيام، بدلاً عن ذلك، بصحن ما قيمته 100 مليون باوند استرليني من الذهب إلى نيويورك لتسديد ديون الحرب. وبالتالي، إحداث تضخم في أمريكا مما يؤدي إلى تحسن كبير في قيمة الباوند في أسواق القطع الأجنبية. كانت تلك هي الوثيقة التي أدت إلى الحجج والبراهين المقدمة لشرشل من قبل نورمان ونيمير، المشار إليها أعلاه، والتي أقنعته بالمضي حسب ما كان مقدراً.

---

(28) تشير هذه الجملة إلى رغبة الرجل في تجنب الآخرين من الخروج عن السياق والالتزام بالأسس المالية التقليدية.

(29) تشير إلى التأثير الاقتصادي الكامن ضد تدخل البراءات والأعمال في مجال الغمر.
إن عودة فرنسا إلى الذهب تمثل نقيضاً صارخاً لما حدث في بريطانيا، وتجسد كل الأنماط السائدة في عشرينيات القرن العشرين، والمتعلقة بالاختلاف بين الأطراف: فالقادة الإنجليز، ذوو الدم البارد، يقومون بمناقشة الأمور بهدوء في مداولات مستفيضة مع الأساتذة والخبراء الماليين، بينما يقوم السياسيون الفرنسيون، ذوو الطبع الحاد، بإصدار الكثير من الجلبة وهم يتبادلون الصراخ، بحيث احتفظت أصوات الخبراء وسط الضحيج، والهياج. كانت التجربة الفرنسية مزيجاً من المهزلة والأساءة والتنذيب والتوقعات الخيالية واللهفة المتواصلة، أي أنها كانت لا تقل أوبرالية في كل نواحيها عن التجربة البريطانية.

وخلال سعي الفرنسيين للبحث عن مجال كاف للاقتصاد أنفسهم من أجل اتخاذ أي قرار مهما كان نوعه، كانوا يخرجون من أزمة ليقعوا في أخرى، رغم أنه لم يكن هناك من شك بأن فرنسا لا بد وأن تنضم إلى نادي الذهب في لحظة ما. والواقع أنه بعد توقيف أصوات الصراخ، تبين أن الفرنسيين قد اتخذوا قراراً كان أكثر حكمة وواقعية من قرار البريطانيين، كما أنهم كانوا أسعده حالاً بما أنهم كانوا أسعده حالاً بما أنهوا إليه. فبمجرد أن استقر الفرنك، انخفض نحو باريس فيض من الذهب الأجنبي ورأس المال الأجنبي. أما فكرة أن تسبب تلك المضاعفات مشاكل خطيرة للنقد، فقد كانت مصدراً للرضي أكثر منها مبعوثاً للقلق.

كان المأزق الفرنسي واضحًا لا يحتمل اللبس: حكومة غارقة في الخسائر. ففي أعقاب الحرب، كانت متطلبات إعادة بناء صناعة فرنسا الممزقة والمساكن والنبيت التحتية تبدو وكأنها لا تعرف الشبع، وكذلك كانت أيضاً الاستغاثات الملحقة من قبل ملايين المحاربين القدماء طلباً للمعونة الاجتماعية. وفي ذات الوقت، كانت العائدات الأثرية إلى الخزينة تنخفض بسبب المعدل البطيء للاقتصاد الاقتصادي، هذا إذا لم تذكر العادات والمهارات الفرنسية المعتمدة في المراهقة لتفادي الضرائب. فحتى سنة 1926، كانت الضرائب تغطي أقل من نصف الإنفاق الحكومي.
لا يمكن المتأذب ناجماً فقط عن الهواء الواسعة بين الإنفاق الحكومي وعائلات الضرائب. بل إن أسوأ ما في العجز كان إيجاد السبيل لتمويله. ونظراً لأن الأثرياء والمصارف كانوا غير راغبين في إقراض خزينة وزارة تبدو غير قادرة على ترتيب شؤونها الداخلية، لم يكن أمام الحكومة من خيار سوى الاقتراض من بنك فرنسا. وفي كل مرة كانت فيها الحكومة تقوم بهذه الخطوة، كان ذلك يعادل اللجوء إلى مطبعة النقد. اشتدت ضغوط التضخم وبدأ الفرنك يتمتع تحت وطأة الهجوم في أسواق القطع الأجنبي.

استمر الأول يداعب كلاً من اليمن واليسار بأن كل تلك المصاعب سيتم التغلب عليها لو أن ألمانيا اضطاعت بكامل العبء ودفعت التعويضات التي نصت عليها معاهدة فرساي - وأصبح الشعار المفضل لدى المواطن الفرنسي هو (The Hun will pay) (30) أفلم يقام الفرنسيون سنة 1518 بدفع سبعمائة مليون فرنك إلى المنتصرين في معركة وايتلو، ثم قاموا بدفع خمسة بلائين مارك إلى الألمان سنة 1871. كان الفرنسيون مصممين الآن على أن يكونوا الطرف الذي يتلقى (31). وفي كانون الثاني سنة 1923، قامت الحجور الفرنسية والبلجيكية، بهدف الحصول على التعويضات بالقوة، بغزو منطقة...
الغزو النورماندي

الرور الألمانية، وهي قلب صناعات الفحم والحديد والفولاذ في ألمانيا، نجحت المقاومة الألمانية السليبية في جعل هذه المعامرة عديمة الجدوى، وبخاصة لأن نقطة قوات الاحتلال كانت تضيف إلى ويلات العجز المالي الفرنسي. أما الألمان الذين كانوا يعانون مشاكل داخلية مهمة خاصة بهم، فقد كانوا عاجزين عن الوفاء بالمطالب الضخمة التي فرضها الحلفاء عليهم.

وبفضل الفروض المقدمة من ج. ب. مورغان وشركاه، الذي لم يكن يبخل بالعون، والذي كان لا يزال يحاول إحداث استقرار عالمي، تم تثبيت سعر الفرنك بعد الهدنة عند قيمة 4.5 بالنسبة للدولار (18.75 سنت) وقيمة 25.22 بالنسبة للبرونز. ولكن عندما استحق فرض مورغان الدفع في آذار من سنة 1919 هبط سعر الفرنك في أسواق القطع الأجنبي إلى حد تعبين فيه على المواطن الفرنسي دفع أحد عشر فرنكًا لشراء دولار واحد، وفي السنة التالية ارتفع هذا الرقم ليصل إلى عشرين - وهذا يعني أن الفرد الأمريكي كان بإمكانه شراء الفرنك لقاء خمسة سنين، وخلال السنوات الأربع التالية، استمر الفرنك بالنارجع صعودًا وهبوطاً كالسماقة النطاقات، يرتبط لدى تحسن احتمالات قيم فيقالية بناءً ليرعود فيهت رأساً على عقب عند تحول الاحتمال إلى الاتجاه المعاكس. وقد وصل الفرنك، في أسما حالاته، إلى قيمة 2 سنت.

وبحلول شهر آذار من سنة 1924، ومع عجز الميزانية الأخيرة بالازداد، واقتراب موعد استحقاق مبلغ كبير من الدين الحكومي، رفضت الأسواق تقديم أية مساعدة لإسعاف وزارة المالية. وكانت الجهود السابقة الهادفة للوقوف في وجه النتائج المعادلة لطبع النقد، والناجمة عن الاقتراض من بنك فرنسا، قد أدت إلى عقد اتفاق كان وقتها يحول دون ذلك المصدر للتمويل. حلذر في 4 آذار، واندفع الفرنسيون والأجانب لتحويل فرنكناتهم إلى دولارات
الانحدار من المجد

وإسترليني. وسرت إشاعة تقول بأن الأمر بكماله كان نتيجة مؤامرة سرية دربها الحكومة الألمانية - ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي أنساق فيها الفرنسيون لإغراق الشك بأن "الغربية" كانوا يسببون لهم المتاعب. وصار السياح الأجانب يتعرضون للهجوم في شوارع باريس. اتخذت الحكومة بعض الإجراءات التي كانت تفتقر للحماس والتي لم تحقق سوى أقل القدر حيث أنها لم تُسهم إلا في جعل الانحدار نحو الهاوية أكثر حادة.32

وفي غمرة اليأس، التفت الفرنسيون مرة أخرى إلى مورغان طالبين قرفًا يبلغ 50 مليون دولار. كانت مجموعة مورغان تعتقد أن 50 مليون دولار لا تكفي وعرضت ضعف هذا المبلغ ولكن بشروط قاسية وهي: جعل الذهب ضمانة إضافية، وزيادة في الضرائب إبطاء عملية إعادة التعمير والتوقف عن وضع برامج إنفاق جديدة. ورغم أن هذه الصفقة قد كبحت تصاعد المد وجعلت الفرنسا يبدأ رحلة العودة باتجاه الأعلى، إلا أن الشروط أعجبت الجماهير الفرنسية مما أدى لسقوط الحكومة في انتخابات شهر أيلول. ومع ذلك، تلقى المضاربون ضد الفرنسا لطمة عنيفة، وخاصة في النمسا وألمانيا. وقد كانت المجموعة المصرفيّة النمساوية بكمالها تقريباً ضالعة في الأمر. وحسب ما قالته إحدى الصحف، فإنهم وقعوا "وقوع النمل في العسل".33

إن النصر الذي حققه الفرنس سنة 1924 لم يكن إلا نصراً عابراً، فقد فقد قرض مورغان وعادت الدوامة السياسية القديمة إلى الدوران كسابق عهدها. وفي وسط ذلك كله، تم إيقاف أيّة قروض مستقبلية من الولايات المتحدة، من حيث الأساس، من قبل وزارة الخارجية، التي التزمت بالرأي الذي كان شائعاً في أمريكا في ذلك الوقت وذلك بأن عبرت عن معارضتها "التقديم قروض إلى دول لم تكن قد توصلت إلى تسديد التزاماتها الناجحة عن ديون الحرب، إلى الولايات المتحدة".34

وبحلول شهر تموز من سنة 1926، كان الفرنس يباع بسعر 49 فرنكاً.
للدولار، أي بنسبة 10 بالمائة تقريباً من قيمته المحدثة سنة 1918، بينما كانت أسعار الجملة ترتفع بمعدل شهري يبلغ 15 بالمائة تقريباً. وجاء الآن دور حكومة يمين - الوسط الحاكمة تحت رئاسة ريمون بوانكارية لتنظم زمام الأمور في بلد أنهكته النزاعات السياسية العنيفة. كان بوانكارية يؤمن بأن الحل الوحيد هو في إقناع الفرنسيين المتخوفين والمتقلبين، الذين كانوا قد حولوا ثروات ضخمة إلى خارج البلاد، بأن الفرنك سيستمر الآن. وفي سبيل تلك الغاية، قام على الفور بخفض ضرائب الدخل على الأثرياء ورفع الضرائب التي تدفعها عامة الناس على السلع الاستهلاكية - وهي حركة تلاعب سياسية حققت هدفها الاستراتيجي.

كان التأثير على الأسواق هائلاً. فخلال الفترة ما بين شهري حزيران وتموز فقط فقد الفرنك الفرنسي ثلث قيمته بالنسبة للبانك والدولار، لكنه بحلول شهر تشرين الأول ارتفع بمقادير الثلث ثم واصل الصعود ليرتفع بمعدل ثلث آخر لدى حلول شهر تشرين الثاني، وهو مستوى ثبت عليه، مع فروقات بسيطة، خلال السنوات العشر التالية. عادت فرنسا إلى معيار الذهب ولكن على أساس الأمر الواقع.

تأكيدت صحة استراتيجية بوانكاريه، فقد اختار الفرنسيون قيمة كان من الصعب على الأجانب مقاومتها - على حساب البريطانيين بشكل خاص ولكن على حساب الأمريكيين أيضاً. كما كانت تلك القيمة مغرباً أيضاً للفرنسيين الذين كانوا قبلًا يضاربون ضد الفرنك عن طريق إرسال أموالهم إلى لندن بانتظار لحظة كهذه. عادت رؤوس الأموال تندفع باتجاه فرنسا. وبعد كل تلك المعاناة، بدأت فرنسا تحصل على فائض لم ينقطع في صفقاتها الدولية وذلك خلال السنوات الأربع التالية.

ولم تكن كل تلك الأذى مما يتباه الصدر بالنسبة للنقد، فقد أتاح تدفق رأس المال الوداع لبتيك فرنسا تكديس مبالغ ضخمة لصالحه في المنطقة التجارية.
في لندن، من 5 مليون باوند استرليني في تشرين الثاني 1926 إلى 160 مليون باوند استرليني عند نهاية أيار 1927(35) وهو مبلغ كان بإمكان بنك فرنسا سحبه لدى الطلب، كما أنه يمثل عبئاً قابلاً للمطالبة ينقل كاهل مخزون بريطانيا من الذهب. لكن تلك الأوضاع النسبية كانت، على أي حال، تتغير بسرعة. فقد ارتفعت موجودات بنك فرنسا من الذهب من نقطة مساوية تقرباً لاحتياطي الذهب في بنك إنجلترا سنة 1926، لتصبح ضعف موجودات بريطانيا سنة 1929، وبعد سنتين، كان المخزون الفرنسي يقارب خمسة أضعاف مخزون بريطانيا تقريباً(36).

ومن المفارقات العجيبة في تلك الفترة أن مخزون ألمانيا من الذهب قد ارتفع، فقد ازداد من 181 مليون دولار في نهاية سنة 1924 إلى 569 مليون دولار في نهاية سنة 1928، في حين راوحت بريطانيا في مكانتها بين قيمتي 700 مليون دولار و800 مليون دولار (37). فقد تدفقت رؤوس الأموال من الخارج، وبخاصة من الولايات المتحدة، إلى ألمانيا وقد جذبتها معدلات الفائدة العالية التي أبقى عليها مصرف الرايخسبرانك في أعقاب فترة التضخم الهائلة في وقت سابق من ذلك العقد (38).

وقعت بريطانيا تحت ضغط مستمر يدفعها للتمسك بمخزونها الذهبي في وجه المكاسب التي كانت تجنيها فرنسا وألمانيا. وفي شباط سنة 1931، وصف نورمان وضعه بأنه كان باستمرار "تحت أشواك السحابة" (وهي أداة مجهزة بأشواك يستخدمها المزارع لتفتيت التربة).

تحول التوتر المالي المتصاعد بين لندن وباريس إلى شعور شخصي بالضيق والإحباط وذلك عندما قام إميل مورو، المدير الأسبق لبنك الجزائر، بتسلم منصب رئيس بنك فرنسا في شهر حزيران سنة 1926. كان مورو يحمل
يشعر إندلاع الفجأة بقوة وتحمل المحكمة والحكمة فيما يتعلق بقضايا المال، كما كان يعي جيداً مقدار السطوة التي كان اقتتاء الذهب يشي بوجودها وذلك ضمن النظام المالي لفترة ما بعد الحرب. أما من حيث الشخصية، فقد كان مورون، إنساناً ذا طبيعة مختلفة عن حله، شخصياً مقتضب الكلام، ريفياً من مقاطعة أوفيرن، يفتقر إلى تلك الكياسة التي تميز رجل المصارف المركزية. لم يكن بعداً كثيراً بدواعي القلق الدولية ويكره السفر ولا يتقن أية لغة أجنبية.

من الصعب تخيل شخص يعذب إلى هذا الحد عن دوق مونتاغو نورمان، الدمق الطاعون، الاسترباطي المنهمك في الشؤون الدينية. كان نورمان يعامل مورون بفوقية لا ترحم. فرغم أنه كان يتكلم الفرنسية بطلاقة، إلا أنه أصر دائماً على الكلام بالإنكليزية خلال اجتماعاته مع مورون، مما يعني أن مورون كان مضطراً على الدوام لوجود مترجم معه. كما أن نورمان، الذي قضى فترة من شبابه في ألمانيا، كان دائماً منحازاً إلى الألمان ويحمل شعوراً بالعداء تجاه الفرنسيين، ولطابع صداقة الحكومة مع رئيس مصرف الرايخس bäker، نورمان هربر غريفي شاخت، إلا أن تزيد من شدة الاحتكاك بينه وبين مورون.

كان شاخت خبيراً مالياً جباراً متقد الذكاء، وهو المسؤول الأول عن وضع حد للتضخم الهائل الذي حدث في ألمانيا في أوائل عشرينيات القرن العشرين. وفي أواخر الثلاثينات، كان يشغل كلاً من منصب رئيس مصرف الرايخس bäker ووزير الاقتصاد في حكومة هتلر، لكن التنافس بينه وبين هيرمان غورنغ أدى إلى إقالته سنة 1939. دخل السجن بعد محاولة اغتيال هتلر في تموز سنة 1944، لكنه أيضاً مثل أمام محكمة جرائم الحرب في نورنبرغ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية - حيث بُزُرَء. توفي سنة 1970 وكان في الثالثة والسبعين.

وفي أول لقاء بين الرجلين، بعد شهر من تعيين مورون، لم يحاول نورمان إخفاء كرهه للفرنسيين، رغم تأكيده بأن معظم مشاعر العداء لديه كانت موجهة
الانحدار من المجد

450

ضد السياسيين. وقد كان الهدف الكبير الذي يسعى إليه نورمان، في الواقع، هو إنشاء ناد دولي يضم جميع المصارف المركزية الأوروبية، يكون فيه بنك إنجلترا هو الأول بين أكفاءه. لم ترق هذه الأحلام لمورو، الذي كان لديه برنامجه الخاص بشأن علاقات فرنسا المالية بقية دول أوروبا، كما شعر بالضغط جبال الاتصالات المستقلة التي كان نورمان يجريها مع بقية المصارف المركزية الأوروبية. وفي حين كان نورمان يوازي سعادة العالم بقوة بريطانيا ورخائها، كان تركيز مورو ينصب فقط على ثروات فرنسا.

حصلت أعنف خصومة بين الرجلين خلال سنة 1927، عندما كانت أرصدة فرنسا في لندن تزداد بمعدل سريع. أخذ مورو يتحدث عن رغبته بتحويل تلك الأرصدة إلى ذهب عن طريق السحب من مخزون الذهب في بنك إنجلترا، وكان اقتراحه أن بوعس نورمان تجنب تلك النتيجة البغيضة إلى النفس بأن يرفع معدلات الفائدة وذلك لإقناع الفرنسيين بالتوقف عن تحويل الباوندات التي بحوزتهم. لم يكن بإمكان نورمان القيام بأمر كهذا نظراً لمعدل البطالة المرتفع الذي كانت تعاني منه بريطانيا. وأصر، عوضاً عن ذلك، على أن فرنسا يجب أن تقوم بإعادة العلاقة الثابتة بين الفرنك والذهب، بشكل قانوني، وذلك لوضع حد للتخزينات الفائدة بأن الفرنك قد يرتفع ثمنه أكثر بالنسبة للباوند.

وعند هذه النقطة من النزاع تدخل سترونغ، وافق على تزويد الفرنسيين بالذهب الأمريكي لقاء أرصدتهم بالاسترليني، الأمر الذي من شأنه تخفيف الضغط عن لندن.

ورغم ذلك استمرت المجادلات. وفي شهر تموز، رتب أوغدن ميلز، وزير الخزانة الأمريكي، أمر عقد مؤتمر سلام في منزله في لونغ أيلند، دعا إليه سترونغ ومورو ونورمان وشاخت. وكما هي العادة، رفض مورو أن يسافر وأوعد بدلًا عن ممثلًا على مستوى رفيع، اعتقد سترونغ الفرصة مرة أخرى ليتقدم بالمساعدة، ووافق على أن الاحتياطي الفيدرالي يجب أن يقوم بخفيض
معدلات الفائدة في أمريكا، وذلك لتخفيف الضغط عن الباوند في نفس الوقت الذي يقوم فيه بتقديم كميات إضافية من الذهب إلى الفرنسيين لقاء بيع الفرنسيين للإسترليني.

وما لا شك فيه هو أن الاستیجات الصادرة عن الشعور بإمكانية إنكار الائتماء، فقد كان الاقتصاد الأمريكي آنذاك يعني من الضعف وكانت أسعار السلع تتأهل بسرعة. إن إدراك نتائج تلك الأحداث الماضية من شأنه إثارة نقد مثير لتلك الخطوة من قبل أولئك الذين يعتقدون بأن سياسة المال المتيسر بفائدة ضئيلة سنة 1927 قد أخذت أعفاء مراحل الإهدار الاقتصادي في وول ستريت، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات تقييد كارثية بعد ذلك بأقل من سنة. وفي آذار من سنة 1929، قال ليفينغويل وهو من مؤسسة مورجان، عندما سمع بأن نورمان كان شديد الانفعال إزاء المضاربات المحمومة في سوق الأسهم، "لقد تغلى بذرة النOCI وين الريح. وأنا أتوقع أن نضطر إلى حصد الزويبة... سنقع في أزمة أرقصة عالمية". 39 وذكر هيربرت هوفير إلى سترونج بكلمات لاذعة واصفاً إياه بالذيل الفكري لأوروبا.40

وبالرغم من تدخلات سترونج الجادة استمرت الخصومات بين نورمان ومورو، مع تزايد نقصة مورو على "إمبريالية" نورمان. وفي شباط من سنة 1928، اشتكي مورو لبونكاري من أن بريطانيا "كانت أول دولة أوروبية تعيد تأسيس النقد ثابت ومضمون [وقد] استغلت تلك الميزة لارساء قواعد وضع أوروبا تحت سيطرة مالية حقيقية.. هل نترك ذلك الوضع يقعد؟" وعلق وهو يشعر بالرضي "إن اهتمام السيد بونكاري قد استثير بالكامل".41 وبناء على مبادرة من رئيس الوزراء، استجع مورو ما يكفي من القوة ليقوم فعلاً بقطع القنال الإنكليزي "ويعرض على نورمان الحرب أو السلام". ولدى وصوله إلى بنك إنجلترا، تم إبلاغه بأدب بأنه نورمان كان متوعد الصحة. ولم يشترك ذلك مورو الذي شرع في إجراء مفاوضات مع موظفي نورمان بشأن مجموعة
من الاتفاقيات الملائمة. ولم يف ذلك نورمان أيضا. الذي شفي بشكل أعجوب
لحظة أن غادر مورو المكان، ولم يضع وقنا قبل إلغاء تلك الاتفاقيات.
غير أن مشاكل نورمان الفكرية والجسدية لم تكن لننته قت. فقد كتب
مورو في مذكراته في شهر نيسان (وهو يشعر بشيء من السرور؟ ... أن "م.
نورمان يعاني من عصاب مرضي نتيجة الأحداث في الأشهر الأخيرة"؟). تلقى
نورمان صدمة شخصية أخرى عندما قضى صديقه المحؤوب بنيامين سترونج
صريع التدرين الرئوي في تشرين الأول من سنة 1928. لا شك بأن نورمان افتقد
سترونج، لكن الجو في الاحتباط الفيدرالي كان قد بدأ بالتحول حتى قبل أن
يقع سترونج فريسة ضحية الأخير.

في الواقع، أخذت الاعتبارات المحلية في الولايات المتحدة تحظى
بالأولوية على القضايا الدولية، وذلك عندما بدأت السلطات ترقب بقلق متزايد
الزخم المدوي لسوق المضاربة على ارتفاع الأسعار في وول
ستريت. وكما حصل في أواخر التسعينات من القرن العشرين، كان كل ارتفاع
يأخذ بالأفلاس في أسعار الأسهم لا يؤدي سوى إلى إثارة شهية المستثمرين
المزيد. وقد تضاعف العدد الصناعي لداو جونز بين نهاية سنة 1924 وبداية
سنة 1928، وهو إنجاز تم خلال ثلاث سنوات ولم يكن قد تحقق سوى أربع
مرات في تاريخ السوق، كان آخرها سنة 1905. قفزت أسعار السوق بنسبة
50 بالمائة أخرى في النصف الثاني من سنة 1928. وبعد أن بقيت على حالها خلال
الأشهر الخمس الأولى من سنة 1929، وصلت صعودها المدوي بنسبة
25 بالمائة خلال الأشهر الثلاث التالية قبل أن تصل إلى ذروتها النهائية في آب من
سنة 1929. وفي أواخر سنة 1928، وعندما كتب جون ج. راسكوب، مدير
جنرال موتور وصديق دوبونت ورئيس اللجنة الديمقراطية، في مجلة ليديز هوم
جورنال يعيب على كل شخص أنت يكون غنياً ، كان من الواضح أنه كان يحظى بالكثير من المؤيدين.

ومن الإنسان التساؤل هنا لماذا حظيت تلك المعجزات، التي أخذت تتكشف في سوق الأسهم، باهتمام الاحتياطي الفيدرالي، الذي كان قد أسس سنة 1913 للإشراف على المصارف التجارية. ومد الاقتصاد بالسolvency حسب الحاجة. لم يكن الاهتمام في غير محلة. فالقسم الأكبر من سوق الأسهم الذي يلفه الهياء كان يجري تمويله من قبل أشخاص اقتضوا مالاً لشراء أسهمهم، وكان ذلك يجري غالباً بمعدلات فائدة تفوق نسبة 10 بالمائة. بدأت المصارف تفقد اهتمامها بتمويل أي شيء عدا العميل الصالح للمضاربة. والأسوا من ذلك، بدأ سيل من رؤوس الأموال من أقسام أخرى من الاقتصاد بالتدفق باتجاه وول ستريت. وارتفع تمويل سوق الأسهم - أي قروض السمساءة بالتعبير الفني في المصارف من 1,5 مليار دولار سنة 1925 إلى 2,6 مليار دولار سنة 1928، بل وارتغع إلى أعلى من ذلك قبل أن تصل السوق للذروة. ولكن، وفي الوقت نفسه، ارتفعت القروض من مصادر غير مصرفية من مالاً يزيد عن 1,0 مليار دولار إلى 6,6 مليار دولار عند نقطة الذروة، ويتضمن ذلك الرقم مبلغًا لا يُستهان به من مصادر خارجية(44). وبحلول سنة 1928، أصبحت القروض المقدمة للسمساة - المستحقة عند الطلب - تُريح أكثر بكثير من الإفراض التجاري العادي(45).

دخل المسؤولون عن الاحتياطي الفيدرالي في مرحلة طويلة من المشاكل الداخلية بشأن ما الذي يتوجب عمله بهذا الشأن. كانت لجنة الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن تريد من مصارف الاحتياطي الفيدرالي المحلية الأثنين عشر أن تمارس "ضغطًا مباشرًا" على أي مصرف تجاري يقوم بتقديم قروض مضاربة، وذلك بأن تحمِّل ذلك المصرف من إمكانية الحصول على قرض من مصرف الاحتياطي الفيدرالي المحلي. وقد عارض مدراء المصارف
الانحدار من المجد

المحلية، ومدير مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بشكل خاص، هذا الاقتراح بقوة، مصيرًا على أنه غير قانوني ولا يمكن تطبيقه - إذ كيف يتنسى للمرء أن يحدد "قرض الضاربة" بطريقة لا يرقي إليها الشك؟. وقد دافع جورج هاريسون، خليفته سترونغ في إدارة بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، عن اقتراح كان سترونغ قد قدمه سابقاً ويقضي باتخاذ "إجراء صارم وقاطع" من أجل رفع معدلات الفائدة إلى الحد الكافي للقضاء على الضاربة على أن يتبعه فورًا هبوط في المعدلات وذلك تدفيناً للقضاء على ازدهار الأعمال. بل إن سترونغ كان قد أقنع نورمان بدعم هذه الفكرة، رغم أن نورمان أدرك أن أي زيادة في المعدلات في الولايات المتحدة سيكون من شأنها تطبيق المزيد من الضغط على مخزون بنك إنجلترا من الذهب. وكانت المصارف المركزية في كل أنحاء أوروبا عاكفة على رفع معدلات الفائدة لديها طوال السنة (46).

بدأت مصارف الاحتياطي الفيدرالي في سلسلة من الخطوات، برفع معدل الحسم - أي المعدل الذي كانت تفرضه على المصارف التجارية - من 3 بالمائة في سنة 1925 إلى 5 بالمائة سنة 1928. وفي شهر شباط من سنة 1929، بدأ مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك يضغط من أجل زيادة أخرى تصل إلى 6 بالمائة. ولكن واشنطن رفضت. كما تم رفض عشر مساعي إضافية مبلغة قام بها هاريسون. وكان أن حل شهر آب من سنة 1929 قبل أن تمتثل واشنطن، وتحرك معدل الحسم أخيراً ليصل إلى 6 بالمائة. كانت تلك نقطة الدروة بالنسبة لسوق الضاربة على ارتفاع الأسعار.

لقد بقيت تلك القرارات موضوع أخذ ورد منذ تلك اللحظة، إلا أن تعاقب الأحداث واضح بما فيه الكفاية. فالمعدل في مصارف الاحتياطي الفيدرالي كان حتى ذلك الوقت أدنى بكثير مما كان بالإمكان كسبه عن طريق إقراض المصارفين، بحيث أنه أخفق في تحقيق هدفه وهو القيام بدور الراعي الجدي.
وبدلاً عن ذلك، تميّز نجاه في الارتفاع إلى حد كافٍ للإسهام في ضعف الاقتصاد العام، وكان الإنتاج الصناعي قد بدأ بالهبوط منذ بضعة أشهر قبل أن يضرب الانتهاء الكبير سوق الأسهم في تشرين الأول. ولم تقتصر تداعيات تلك التحركات على الولايات المتحدة. فالتدفق الحيوي لأموال القروض الأمريكية إلى أوروبا، وبخاصة إلى ألمانيا، لم يكن قادراً على الصمود في وجه الارتفاع السريع في معدلات الفائدة المحلية. وعندما وصلت سوق الأسهم إلى نقطة الذروة، كان الإقراض الأمريكي للمخارج قد نشب بشكل رئيسي ليصل إلى الصفر (47). والواقع أن مساراً متعاظماً من رؤوس الأموال الأوروبية كان قد بدأ منذ بعض الوقت بالاتجاه نحو نيويورك للمشاركة في بهجة الاحتفال.

لكن التدفق باتجاه الخارج لم يكن مبعث سرور في الدول التي خرجت منها رؤوس الأموال، حيث شقت معدلات الفائدة طريقها صعوداً في مسعي للحيلولة دون خروج رؤوس الأموال. وعندما انهار سوق الأسهم في تشرين الأول كانت بريطانيا وألمانيا وإيطاليا والنمسا قد بدأت بالسير على طريق الركود، وخلال الفترة ما بين صيف سنة 1928 ونهاية سنة 1929 كان معدل البطالة في ألمانيا وحدها قد تضاعف أربع مرات (48).

لم يكن للذهب أي دور في نزاع الاحتياطي الفيدرالي ضد الازدهار المحاصل في سوق الأسهم خلال الفترة ما بين 1928 - 1929، ولكن هذه كانت إحدى المناسبات القليلة في سنم ما بعد الحرب التي لم يكن الذهب فيها هو العامل المهيمن في ميدان اتخاذ القرارات السياسية. إلا أن الذهب سرعان ما عاد إلى مركز الأحداث عقب حدوث الانهيار الكبير، وذلك عندما برزت بوضوح كل حالات عدم التوافق المستعصم والمعضلات المعلقة خلال عشرينيات القرن العشرين: الفوضى الشاملة للديون الحرب وتعويضاتها التي لم
تدفع، تقويم الاسترليني بأكثر من قيمته وتقويم الفرنك بأقل من قيمته، هبوط أسعار السلع والمصارف التي أفرطت في التوسع.

كان التأثير المباشر للأحداث الجائحة سنة 1929 هو أن قويت مشاعر عبادة الذهب ورفع إلى مصاف أكثر تقليساً. وكانت النتيجة أن الأضرار الرهيبة سواء منها البشرية والمالية والاقتصادية عمت أرجاء أوروبا والولايات المتحدة قبل أن تتاح لأي شخص في موقع السلطة الفرصة لأن يتوقف لاسترجاع ما قاله تشرشل بعد تفكير من أن الذهب قد يكون بقايا المرحلة البدائية والانتقالية في عملية تطور المال والاعتمادات. لم يكن العامل وحده من سيصلب على صليب من ذهب.
نهاية عصر

في الأيام الأولى التي أعقبت انهيار سنة 1929، قُدِّم أندرو ميلون - وكان آنذاك، وزير الخزانة - أحد أكبر الأثرياء في الولايات المتحدة - هذه النصيحة للرئيس هوفر: "قم بتصنيف العمال والأعمال والمزارعين والعقاريين... ظهر النظام من العفونة". وفي نفس الوقت تقريباً، قدم ليفينغويل من مؤسسة مورغان وضفته بشأن الكيفية التي يتم بواسطتها إخراج الاقتصاد من حالة الركود: "يُمكن العلاج في توقف الناس عن مراقبة أجهزة التلفار وعرض الإصبع للراديو وعن شرب الينابيع وعن الرقص على أنغام الجاز... والعودة للحياة الاقتصادية القديمة والرحابة، القائمين على أساس الإدخار والعمل".

إن خطايا المضاربين قد أُلقيت على كاهل الأطفال، كما يقول المثل الذي أورده شكسبير، ولكن في هذه الحالة، أُلقيت الخطايا على كاهل الخاطفين أنفسهم أيضاً، هذا إذا لم نذكر ملايين الأبرياء الذين وقعوا في دوامة من ظروف لا حيلة لهم فيها. ولم يكن ليُسمح لأحد بالإفلاس من تلك القبضة الخانقة التي كانت تفرضها عملية الانكماش الاقتصادي المرتفعة بالخلاص الأخلاقي. لم يكن ميلون وليفينغويل الوحيدين في التعبير عن تلك الأفكار. بل على
الانحدار من المجد

العكس، كانت آراؤهما تلخص الحكمة السائدة في تلك الأيام: فالناءات الداعية لمحاربة التضخم وللمطهر كانت تتكرر بأشكال عديدة، ولكن برتبة فظيعة تبعث على الاكتئاب. ولم يكن ذلك على أي حال أسوأ ما في الأمر. فاوضعوا السياسات – أي رجال المصارف المركزية والقادة السياسيون – التزموا فعلًا بتلك النصيحة وذلك عندما كانوا يترجمون البلاغة المقدية لتلك التعابير، وبكل دقة، إلى قرارات سياسية على كل الأصعدة وفي كل بلد. وإذا نظرنا إليهم الآن من خلال السنوات السينين الماضية، ظهر هؤلاء الأشخاص وكأنهم يتكلمون لغة كوكب آخر.

لم يخل الأمر من بعض الأفراد من ذوي الجرأة الذين كانوا على قناة

بأن النظام الاقتصادي برمته، لا أخلاقيات المضاربين في سوق الأسهم، هو من يعاني من أوضاع تلوث في الأفق منذرة بسوء التعاطي مع الأمور. وكان رأيهم أن الوسيلة إلى الخروج من الركود هي محاولة وضع حد للمعاناة لا زابتها. كما كانوا يبحثون عن وسائل لإعادة السيولة إلى النظام المصرفي المتداعي، ووضع المثال في جيوب الناس بطريقة ما بحيث يصبحون راغبين بل وقادرين على مغادرة ببوبهم لإنفاقة. لكن هؤلاء وجدوا أنفسهم في وضع كانوا فيه إما يختارون جدارًا أصمه أو يواجهون بمعارضة عنيفة مما جعلهم ينسحبون من المعركة.

أحد هؤلاء الأشخاص كان هربرت هوفر نفسه. فقد ضعى هوفر لنصيحة

ميبلون، وبخصوص لأن «ميبلون لم يكن قاسي القلب. بل إنه في الواقع كان كريماً ويعاطف مع كل أنواع المعاناة»). وأشار هوفر بحكمة إلى أن غلطة ميبلون كانت إصداره على أن هذه «مجرد نكسة عادية للازدهار»، مما جعله يشعرين في تقديره لخطورة الوضع الأوروبي. ومع ذلك، فإن جهود هوفر الرامية لأن

يصبح داعية للقيام بصرف فعال كانت أضعف من أن تضع حداً للإعصار الذي

كان يكتسب العالم. كما أنه لم يتخلى أبداً عن الفكرة التقليدية بأنه ليس بوع
الناس اللجوء إلى الحكومة لحل مشاكلهم، مهما بلغ شعورهم بالعجز. وفي خطاب وجهه عبر الراديو في 12 شباط سنة 1931، وبدأ فيه أشبه برونالد ريغان بعد ذلك بخمسين سنة - ولو أن الظروف كانت مختلفة بشكل جذري - ذكر هوفر مستمعه قائلاً:

إن الدليل على قدرتنا على حل المشاكل الكبيرة، بشكل مستقل عن تدخل الحكومة، وعلى درجة القوة المعنوية التي سنتجاوز بها هذه المرحلة، سيحدد ما إذا كان الأفراد والجمعيات المحلية تستمر في تحميل المسؤولياتها... إن النصر... سيتم تحقيقه عن طريق تصميم شعبنا على خوض معاركه الخاصة... وعن طريق استناده مكامن الإبداع لديه لحل مشاكله الخاصة، وعن طريق التحلي بشجاعة إضافية ليكون سيد مصره في الكفاح في هذه الحياة.

وكان هناك رجل آخر يؤمن بوجود القيام بعمل إيجابي وهو جورج هاريسون، الذي خلف سترونج في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. وفي غضون أيام من حدوث الانهيار، اقترح هاريسون أن تقوم مصارف الاحتياطي الفيدرالي بشراء أوراق مالية حكومية في السوق المفتوحة وذلك لضخ بعض السيولة في النظام. وكان يعتقد بأن تلك الاستراتيجية ضرورية لإنقاذ الطلب الذي لا يعرف الشعاع على النقود - وهي الموجودات الوحيدة التي كانت البورصة والشركات والمؤسسات المالية تريد الحصول عليها في ظل بيئة يسودها الدهر. كان الإقراض المصري قد توقف

(*) عندما كنت موظفاً شاباً في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك خلال الفترة 1940-1942، سنحت لي الفرصة لمقابلة هاريسون شخصياً عدة مرات. كان متمزجاً من أرملة وودرو ويلسون، والبار، الذي ترك عندي أكبر الأثر هو أنه كان يتقاضى راتباً سنوياً مقداره خمسون ألف دولار، وكان راتبي أنا 125 دولاراً في الشهر.
naires مما أدى لانهيار أسعار السلع، الأمر الذي أدى بدوره إلى تكاثر حوادث الإفلاس وإفلاس المصارف. وعندما أخذت ملايين فرص العمل بالطريق، قام هايريسون بناء بعض الجهود القصيرة الأمد على مسؤليته الخاصة المؤدية لعمليات شراء في السوق المفتوحة في مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، ومرة أخرى عملت السلطات في واشنطن ورؤساء مصارف الاحتياطي الفيدرالي على إحباط مساعي هايريسون وموظفيه بأن دعوا إلى إيقاف تلك الأنشطة «التضخمية».

يا لهاريسون المسكن - عندما أخذت الولايات المتحدة تفقد الذهب في خريف سنة 1931، حتى هو تخلي عن أرائه التوسعية وانخرط ضمن أصحاب وجهات النظر السائدة. وافق فوراً على رأي زملائه بأن السياسة الصانحة الوحيدة في مثل هذه الظروف هي رفع معدلات الفائدة ورفعها إلى حد كبير. وقد سارع يونغ ميرون، رئيس مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن وفج، المؤديين القليل لأفكار هاريسون السابقة، سارع إلى الموافقة، معنا أن الزيادة الكبيرة في معدلات الفائدة تقتضيها كل القواعد المعروفة، وأن الأجانب سيعتبرون الإحجام عنها ضربًا من الجنين.

وفي تلك اللحظة، كانت أسعار مبيعات الجملة في الولايات المتحدة قد انخفضت بنسبة 24 بالمائة، كما كانت عليه سنة 1929، ووصل معدل البطالة إلى ما يزيد عن 15 بالمائة من القوة العاملة كما أفلس ثلاثة آلاف مصرف. وفي تلك الأيام، لم يكن هناك ما يدعو إلى تأمين الودائع، وبعث ذلك أن المودعين قد خسروا كل دولار موجود في إيداعاتهم في كل بنك مصاب بالإفلاس. لقد تبخر ذلك المال في الهواء بكل سلاسة. ولدى قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع معدلات الفائدة أكثر من ذلك، هبطت الأسعار بنسبة 10 بالمائة أخرى، ووصل معدل البطالة إلى 25 بالمائة من القوة العاملة، كما أغلق ما يزيد عن ثلاثة آلاف مصرف أبوابه.
كان مصيرًا دون شك: فسياسة الانكماش كانت تقتضيها كل القواعد المعروفة. ويكشف تحليله مدى عمق سيطرة الأفكار الأساسية المتعلقة بمصير الذهب على وضع القرار السياسي. لدرجة أوصالت الأمور إلى مرحلة الركود - وهو وضع اعتبره، حتى هيربرت هوفر، أمراً لم يكن له سابعة في التاريخ. لقد استمرت الساسة والهيئات المالية ومدراء دور الأعمال والمصرفيون، وحتى معظم الأكاديميين، في الركوع أمام سبائك الذهب وكان تلك الدخان البراقرة هي كل ما لديهم. ونسوا أن تلك كانت المادة التي سكبتها الباريثيون في حلق كراوس بعد أن هزم في المعركة.

إن وباء الكوارث المعتدي، الذي نتج عن ذلك، لم يؤد إلا لتقوية الإيمان الذي لا يلين في الأساليب القديمة. والواقع أنه لدى ضعف حركة تجارة الصادرات في دولة بعد أخرى، بدأ وكأنه لا خيار سوى كبح الطلب في سبيل خفض الواردات. وأن الفشل في التصرف وفق تلك القواعد سيؤدي دون شك إلى عاقبة وخيمة: انتقال الذهب إلى دول أخرى. إن المثال الحي عن الكيفية التي شؤه بها الذهب النظام الاقتصادي البريطاني، وجره إلى الانكماش اعتباراً من 1925، كان جلياً أمام أعين الجميع، لكن السبيل الذي سلكته بريطانيا كان على ما يبدو، الدليل الوحيد المتتوفر التي يجب السير على هدا لتدبر أمر كارثة الثلاثينات العنيفة. ورغم أن الضغوط الداعية للانكماش كانت في ألمانيا من الشدة بحيث دفعت بهتلر إلى السلطة وهو بريغ ويزيد، ورغم أن معدل البطالة المتزايد وانتشار حالات الإفلاس بين المصارف ودور الأعمال في كل أنحاء العالم كان يهتز أسس النظام الرأسمالي، إلا أن تلك الأمور المرعبة لم تؤد سوى لتفوق العزم على الحفاظ على احتياطيات الذهب فوق كل شيء آخر. إن القواعد المعروفة قد حددت السياسة الوحيدة الصائبة وذلك عندما خرجت كل الأمور عن نطاق السيطرة.
الانحدار من المجد

كانت الأحداث خلال السنة الأولى من الانهيار الكبير تدعو إلى القلق، ولكن إذا أعدنا النظر في سنة 1930 لرأينا أنه يشبه بطرق عدة، الهدوء الذي يسبق العاصفة. في السابع من آذار، قال الرئيس هوفر في تقرير له «تشير جميع الأدلة إلى أن أسوأ تداعيات الانهيار على البطالة ستتبجي خلال الأيام الستين القادمة». وضمن تلك الظروف، لم تكن هذه بالنبوءة السبئية. ولم يتضح تأثير الانهارات المتتالية، الناتجة عن أزمة كبرى، قبل نهاية سنة 1930، وبدأ الأمر بانهيار مصرف كالدويل آند كومبايني، وهو مصرف في نيويورك، الذي جرى في إعاقاته شركات صناعية وشركات تأمين ومصارف تجارية صغيرة، ثم جاء انهايار مصرف صغير في نيويورك يحمل اسمًا كبيرًا، وهو بنك الولايات المتحدة. وخلال أشهر القليلة التالية لحق بالركن 2300 مصرف تقريبًا.

أما في بريطانيا، فقد كانت النتيجة الأولى سلسلة من خسائر لا يستهان بها في الذهب. وفي 13 كانون الثاني كان نورمان قد حذر وزير المالية من أنه لن يستطيع أكثر من ذلك تأجيل اتخاذ تلك الخطوة البغيضة وهي رفع معدلات الفائدة.

كانت فتائل التفجير قد وُضعت في مواقعها. تم إشعالها في 11 أيار عندما ضُعّقت العالم لدى انفجار نباء انهيار مصرف كريديتيشتالتن بانك في فيينا. وكان أضرح مصرف تجاري في النمسا، ويضم أكثر من نصف ودائع كل المصارف النمساوية. وبلغت المعاصرة يمكن أن نصف كريديتيشتالتن بأنه مؤسسة أشد من أن ينهار، وقد كان أضرح من أن ينهار سنة 1931 أيضاً، واضطرت الحكومة النمساوية لأن تكفنه ولكن دون جدوى. إذ أن انهيار كريديتيشتالتن قد أدى، كما قال رالف هوتري أحد مسؤولي وزارة المالية البريطانية، "إلى إطلاق موجة من الفزع أصابت كل المراكز المالية في العالم". أدت هذه الموجة أولًا إلى التهافت على سحب الودائع من بقية المصارف النمساوية من ثم ضربت الشلن Schilling في أسواق القطع الأجنبي. وفي غمرة اليأس،
حاول مصرف أوستريان ناشينال بانك اقتراض عملات أجنبية من مصارف مركزية أخرى. لكن بنك فرنسا أصرّ على أنه لن يكون بالإمكان تقديم أي قروض إلا إذا تخلى النمساويون عن عزمهم على إقامة اتحاد جمركي مع ألمانيا، الأمر الذي رفضته الحكومة النمساوية. وفي هذه الأثناء استطاع بنك فرنسا، الذي كان مشغولاً باستبدال الإيداعات في المصارف المركزية الأجنبية بالذهب، الحصول على ما قيمته 539 مليون دولار ذهباً - أي ما يعادل أكثر من 25 بالمائة من كامل الإنتاج السنوي للمناجم من الذهب (12). ورغم ذلك نجح مونتاغو نورمان، الذي كان ما يزال بخوض حربه الشخصية ضد الفرنسيين، في إثارة غضب عدوه مرة أخرى بأن مضى قدماً في تقديم قرض إلى النمساويين من بنك إنجلترا.

كان الوقت قد فات. إذ أن كل شيء قد تركز على حماية تلك الأكاديمية الذهبية من المزيد من الضرر. ولم تتفال الجهود المتواصلة التي قام بها نورمان في أن تكون أكثر من بديل مؤقت عابر. وخلال مدة قصيرة، وخلال فترات قصيرة، أدى هرع الناس إلى المصارف في النمسا لسحب إيداعاتهم إلى أحداث مماثلة في هنغاريا وتشيكوسلافاكيا ورومانيا وبولونيا. وكانت هذه الحالات من الفزع كافيه لنشر الربع في أقطار أخرى، وكانت أخطر التداعيات تلك التي ضربت ألمانيا.

جاء رد فعل المستشار الألماني هنريك بروننغ عصبياً، فقد عمد إلى تخفيض الإنفاق الحكومي تخفيضاً كبيراً. كما حاول بروننغ امتصاص النقطة التي أثارتها معدلات البطالة الإضافية والضغوط الداعية للانكماش، بأن صرح بأن ألمانيا لم يعد بمقدورها بعد ذلك دفع التعويضات. وقد يكون تصريحه قد لاقى ترحيباً داخل وطنه، لكنه أدى إلى البدء بالتهرب من المارك الألماني بشكل جدي. وتحولت الأزمة إلى مصدر للتهديدة بحيث قام الرئيس هوفر، في 19 حزيران، بناء على اقتراح قدمه لفينغويل، بعرض تأجيل
الانحدار من المجد

دفع الديون مدة سنة واحدة، وذلك بالنسبة لدفعات التعويضات الألمانية، ودفعات الحلفاء الخاصة بديون الحرب إلى الولايات المتحدة. اشتغل غضب الفرنسيين بسبب تقديم هذا التنازل للألمان ورفضوا في بادئ الأمر الانتشار في أية مباحثات. ومع أنه تم تدبير قروض مؤقتة لألمانيا، إلا أن المساوامات حول اقتراح هوفر استمرت طويلةً إلى الحد الذي جعل الدهر يبدأ من جديد وجعل الديون الألماني من الذهب والعملات الأجنبية يتسارع. وفي محاولة لاحتواء الضرر، بدأ الألمان بفرض نظام من الضوابط على صفقات القطع الأجنبية بلغ حداً من الصرامة والتعقيد أدى إلى أن تكف ألمانيا، سنة 1932، بشكل فعلي عن اعتماد معيار الذهب.

وسرعان ما انتقلت عدوى الأزمة القائمة في أوروبا الوسطى إلى الباند، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى جهود الفرنسيين بهذا الشأن. بدأت بريطانيا الآن تعاني خسائر كبيرة في الذهب وسحوبات ضخمة من الأرصدة الإسترليني المملوكة من قبل أجانب. وقد توضح أزمة الإسترليني بهذا الشكل لأن الأسعار في بريطانيا كانت قد انخفضت بمسامع 38 بالمائة عن المستوى الذي كانت عليه سنة 1925 عندما أعيد العمل بمعيار الذهب (13). وقد بدأ الوضع يناساً إلى الحد الذي دفع بونستون تشرتشل، الذي كان يُمضي إجازة في بيارتزي، لأن يقول «إن كل شخص ألمانيا يبدو وكأنه يشعر بفزع غامض من أن شيئاً فظيعاً يتعلق بالمال سوف يحدث. وإذا حدث ذلك، آمل أن تقوم بشنق موناغور نورمان. ولا شك أنني سأشهد ضده مقابل إطلاق سراحه» (14).

والواقع أن نورمان كان يشعر بالضياع شأن أي شخص آخر. فعندما أقر إليه هاريسون من مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في 15 تموز قائلاً «نحن نشعر بالقلق والدهشة من الهبوط المفاجئ للإسترليني اليوم» كان رد
نورمان، "أنا لا أستطيع تفسير هذا الهبوط، لقد كان مفاجئاً وغير متوقع".

ولا يسع المرء إلا أن يعجب من الأساليب الذي تفادى به نورمان تساول هاريسون. فقبل ذلك بيومين، كان نشر التقرير النهائي، المتعلق بالناتج التي توصلت إليها لجنة حكومية خاصة، قد كشف النقاب عن تدهور ينذر بالخطر عن وضع التجارة الخارجية في بريطانيا، فقد كانت الواردات تفوق الصادرات بهامش لا يكفي عن الاتساع. كأن مصدراً للمتabbix أكثر مباشرة كان أيضاً قد بلغ نقطة الذروة. فقد كان رجال المال اللندنيون يفترضون بمعدلات فائدة منخفضة في باريس ويقومون بإقراض العوائد إلى الألمان بمعدلات فائدة أعلى بكثير، لكن رجال المال الفرنسيين، الذين كانوا يشعرون بالقلق بشأن مستقبل الباوند، أخذوا يطالبون بتسديد القروض التي قدموها إلى لندن. كان الأمر يتعلق بمبلغ يثير الدهول وهو 750 مليون باوند إسترليني.

وبعد أسبوع، بلغ الوضع حداً جعل نورمان يتخذ قراراً استثنائياً بإرسال أحد مدراء بنك إنجلترا لطلب قرض عوري من بنك فرنسا. كان الفرنسيون لا يمانعون في تقديم القرض في حال قامت الحكومة البريطانية - بل دافعوا الضرائب البريطانيون في الواقع - بضمان القرض. ولكن مجلس الوزراء البريطاني رفض ذلك، فانهارت المفاوضات وتابع الباوند انحداره.

كان مسار الأحداث أكبر مما يحتله نورمان. ففي 28 تموز، غادر المصرف وذهب إلى بيته، وقد أنهكه تعابق خيبات أمله وأحلامه، "وهو يشعر بتوهج". وبعد أسبوع قضاء في الغرفة، أبحر إلى كندا في إجازة للراحة الطامة. أما الفصل الأخير من السفرية التي كان قد أسهم إلى حد كبير بتأليفها وإخراجها، فقد كان مقدراً له أن يُبقي نفسه بنفسه دون وجود نورمان. ولن

(*) أسهم الفرنسيون فعلاً بتقديم قروض لبريطانيا، قروض قليلة جداً ومتأخرة جداً، وذلك في أواخر شهر آب، عندما بلغت الأزمة ذروتها.
لا يعرف قط ما إذا كان فعلًا قد بلغ من المرصد حداً جعله غير قادر على التعامل
مع الأزمة، أم أنه كان عاجزاً عن مواجهة الخيبة التامة لجهوده التي كانت تلوح
في الأفق.

وبعد ذلك بيومين، أصدرت وزارة المالية تقريرًا مفادًا عن حالة العجز
المتناهي في ميزانية الحكومة. وجاء فيه أن العجز سنة 1932 أصبح 170 مليون
باؤوند إسترليني، أي أنه أعلى من التقدير السابق بمبلغ 50 مليون باؤوند
إسترليني. وقد هزت هذه الأنباء العالم المالي بأسره. ولم يستطع أحد أن يفهم
سبب نشر التقرير في تلك اللحظة البالغة الحساسية، وقد وصفه كينزر بقوله
«أكثر الوثائق حمامة، والتي جعلتني أقرأ أسرع طالع طيلة حياتي»(18).

ومع استمرار هجرة موجودات الذهب البريطانية إلى الخارج، تكاثرت
الآراء التي تدعو الحكومة لاتخاذ إجراء متطرف لتنظيم أمورها المالية. وكانت
حالة الاقتصاد تجعل من هذه المهمة أمرًا بغيةً إلى أقصى الحدود: فبحلول
شهر آب، كان كل عامل من بين أربعة عمال تقريباً دون عمل، وذلك بالمقارنة
مع كل عامل من بين كل ستة عمال في السنة السابقة، بينما كانت الأسعار
الأجور مستمرة في التدنى. وقد اختارت الإيكونوميست في عددها الصادر في
22 آب، تلك اللحظة لتعلن أن بريطانيا كانت تعيش بشكل يفوق إمكانيتها،
وأن الميزانية يجب أن تجري موازنتها وأن كل تذبذر في الإعانات [مساعدات
العاطلين عن العمل] والنفقات الأخرى يجب التوقف عنه. كان هذا النوع من
الكلام قد أخذ يتردد من حين لآخر منذ الحرب، لكن الآن لم يعد مجرد كلام.
ومع ذلك، فإن وجود حزب العمال في السلطة، برئاسته رامزي ماكدونالد،
جعل قرار قطع الإعانات يبدو أكثر إيلاماً منه في حال كان المحافظون يتزعمون
الحكومة. وبذلك جهد طارئ آخر للاقتراح من مصادر فرنسية وأمريكية، بما
في ذلك مصرف ج. ب. مورغان، لكن المصريين رفضوا تقديم قروض أخرى
دون فرص تخفيفات على الموازنة كانت أكثر مما يمكن للحكومة قبولها،
وبخاصة في مجال الإعانات. وقد أحدث ذكر شروط المصرفيين حالة من "الهرج" في غرفة مجلس الوزراء (19).

ومع ذلك، كان لا بد من عمل شيء ما. في 24 أب، دعا الملك جورج ماكدونالد لتشكيل حكومة وطنية، انتلاف من أحزاب العمال والأحرار والمحافظين، وذلك لجعل الألم المرتبط على تخفيفات الميزانية أكثر قرباً من الناحية السياسية. وتضح القلق الذي كان يغص بقادة البلاد بلاء في رسالة وجهها الملك إلى رئيس الوزراء بتاريخ 12 أيلول، وقد قرأها ماكدونالد على أعضاء البرلمان خلال جلسة طارئة. وقد أعرب جلالته عن الرغبة "نظراً للموضوع المالي الخطر الذي تواجهه الأمة، بأن يشارك شخصياً بحركة الرامة إلى تخفيف الإنفاق الوطني". وأقترح الملك أن يستغنى هو عن 50,000 بوند إسترليني في السنة من مخصصاته السنوية، وهو تخفيف تبلغ نسبته 10 بالمائة تقريباً. ولدى ترحيب ماكدونالد بعرض الملك – مذكوراً بالпتحية الكبيرة لسيدني كارتون في إحدى قصص ديكنز - أعلن بأن "من الأفضل لنا جميعاً، إلى حد كبير، أن نمضي ونحن نشد الأزمة باتجاه الاستقرار من أن نرغم تلك الأزمة ونمضي نحو الفوضى". ثم مضى يعبر عن تصميمه على التصرف وفق هذا المبدأ وذلك بالتأكيد للبلاد بأنه سيفي البرلمان في جلسة طارئة حتى "يقنع العالم مرة أخرى بأنه لا سبيل إلى النيل من الإستقلالي" (20).

ومن حسن الحظ أن أحداً لم يبال بالإذن ماكدونالد بوعده. ولو حصل ذلك، لكان البرلمان لا يزال منعقداً في تلك الجلسة الطارئة حتى الآن.

لقد كان صوت كينيز هو الصوت الوحيد للمعارض لمسار التفكير العام القاتل بأن الاقتصاد في الإنفاق هو الدواء الوحيد لأمراض العالم الاقتصادية المخفية. وفي حديث إذاعي له، في كانون الثاني من سنة 1931، قال كينيز "أننا نفترض أننا نوقفنا عن إنفاق مداخنا بالكامل ووفرنا المبلغ، سيخسر الجميع أعمالهم... لذا أدعوكم يا ربات البيوت الوطنية، انطلقون غداً صباحاً باكرًا".
إلى الشوارع واقصدن متاجر التنزيلات الرائعة التي تتم إعلاناتها كل مكان. ستقدمن إلى أنفسكن خدمة رائعة ... فلم يسبق أن كانت البضائع بمثل هذا الرخص ... كما أنك تستعدين بالمزيد من الهجة لقياسكم بزيادة معدل التوظيف [و] لمساهماتكن في ثروة البلاد لأنكن تقوم بتشغيل أنشطة مفيدةً.

ربما يكون منطق كينزي يبدو ذا معنى بالنسبة لربات البيوت الوطنية، ولكن لم يكن له أي تأثير على نوايا القادة السياسيين للأمة. فقد استمر مشروع قانون الموازنة والاقتصاد الوطني الحكومي على تخفيض بلغ 70 مليون باوند إسترليني من الإنفاق الحكومي وعلى زيادة في الضرائب بلغت 86 مليون باوند إسترليني. وقد تادر كينزي على الفور لوصف هذا القانون بقوله "يزخر بالحماية والظلم". ومع ذلك، فإن الحكومة كانت مقتنعة بأن الدفاع عن الإسترليني هو الغاية الأولى، مهما كان الشنمن الإنساني داخل بريطانيا. كما تم رفع معدل البنك - وهو المعدل الذي يفرضه بنك إنجلترا على المصارف التي تحتاج قروضاً سريعة - في قفزة جبارة إلى 6 بالمائة من معدل 2.5 بالمائة في شهر حزيران، وذلك كعامل إضافي لتشجيع الأجانب على الاحتفاظ بما في حوزتهم من الإسترليني. إن ارتفاع الضرائب، مضافاً إلى خفض النفقات ومعدلات فائدة أعلى، كان قاتلاً. فقد تدهور الاقتصاد أكثر وأرتفع معدل البطالة إلى مستويات أعلى، مما خفض عوائد الضرائب مع تقلص الرواتب والأرباح. وفي النهاية، وجدت الحكومة نفسها في مواجهة عجز فائق توقعات الخبراء.

وقبل أن تتاح الفرصة لمشروع قانون الاقتصاد لإنقاذ الباوند، وقعت حادثة غريبة صاخبة بينما كان النقاش قائماً حول القانون، وكانت الحادثة ترجعًا غريبًا لغزو فيشغارد في شباط من سنة 1797. فقد أعلنت فرقة صغيرة من البحرية، في محطة البحرية البريطانية في أنغريغوردون، الإضراب احتجاجًا على تخفيض الأجور الذي نص عليه القانون المقترح. أبرزت الصحافة المحلية
النهاية عصر

والاجنبية، أبناء ذلك التمرد الصغير تحت عناوين ضخمة. تلقى الأجانب هذا
النبا بخوف كبير: إذا كان شيء كهذا يمكن أن يحدث في البحرية البريطانية،
وهي على ما هي عليه، فلا بد أن تكون البلاد بكمالها على شفير الثورة.
وخلال أسبوع واحد، تم سحب ما يقارب 40 مليون باوند إسترليني من أقبيه
بنك إنجلترا، ومنذ منتصف تموز كانت الخسارة قد وصلت إلى 200 مليون
باوند إسترليني.

وفي الأسبوع الثالث من أيول، وصلت الأمور إلى أقصى مداها. فقد
طلب بنك إنجلترا من الحكومة إعفائه في الحال من الالتزام بễnوام سبائك
الذهب عند الطلب، وهو الالتزام كان ساريًا لمدة ست سنوات فقط. تم إقرار
القانون المطلوب في مجلس العموم في 21 أيول. وأعلنت مجلة
الأيكونومست "نهاية عصر". وفي رفضها الاعتراف بنتائج الغزو النروميدي
بقيمة 486 دولار للباوند، ألقت المجلة باللوم على "الركود الذي أعقب تذخر
الأزدهار الأمريكي [الذي] أظهر النقائص العديدة، بكل ما فيها من فعالة-
التي منعت معيار الذهب من لعب دوره بشكل مناسب وأدأ إلى الكساد
التجاري". أما ملاحظات كينيز في 27 أيول، فقد كانت أكثر تحديداً وقريباً من
الموضوع، نظر كينيز إلى الأمام بدل الالتفات إلى الخلف. وكتب يقول:
"هناك قلة من الإنكليز لا تشعر بالابتهاج لكس الأغلال الذهبية. فنحن نشعر
بأننا قد حزمنا أيضاً وأصبح بإمكاننا القيام بما هو معقول... وفي اعتقادي أن
الأحداث الكبيرة التي وقعت الأسبوع الماضي قد تفتح فصلاً جديداً في التاريخ
المالي للعالم. وبحдонي الأمل بأنها قد تحطم الحواجز التي كانت تبدو وكأن
لا سبيل لتجاوزها" (22). وقد جاء التعليق الأكثر دقة على لسان توم

(22) إن هذا المقال الرائع يستحق أن يقرأ بالكامل، سواء من حيث تحليله للماضي أو دقة
تكهانته للمستقبل.
الانحدار من المجد

جونسون، وهو وزير عمالى سابق، فقد قال: "إنهم لم يبلغونا قط بأن بمقترحهم القيام بذلك".23

قبل أيام قليلة من تلك الأحداث، كان نورمان قد أبحر من كندا على سفينة موجهة إلى إنكلترا وقد شعر بتحسن كبير وبأنه مستعد للعودة للعمل، كان يجهل تماماً ما ينتظره من أخبار عن الانهيارات الكبير للعمل. كان زملاؤه في بنك إنجلترا يشعرون بأن من الواجب إبلاغهم بالقرار الخطر الذي كان يوشك أن يدخل حيز التنفيذ في غيابه، لكنهم لم يكونوا راغبين في أن يتسرع التنبأ قبل الأوان. وفي يوم السبت الذي سبق يوم الاثنين الذي كان سيجري فيه الإعلان الرسمي، وفي إشارة إلى عجز شارع ثري نيدل - وهو الاسم التهكمي المفضل الذي يطلق على بنك إنجلترا - أبرق إليه زملاؤه يقولون "العجز سترحل يوم الاثنين". وظن نورمان المسكين، نظراً لبعده عن مسرح الأحداث، أنهم كانوا يشترون إلى خططات والدته للذهب في إجازة.24 ترى ما هي نوع الصدمة التي تلقاها عندما رست السفينة في ساوثامبتون.

خلال الأشهر الثلاثة التالية، هبط سعر الدينnero هبوطاً حاداً في أسواق القطاع الأجنبي نظراً لأنه لم يعد قابلاً للتحويل إلى ذهب. وأصبح بإمكان الأجانب، الذين كان بحوزتهم باندوادات إسترلينية في 21 أيوليو، أي اليوم الذي تحررت فيه بريطانيا من قيودها، أن يصرعوا باندواداتهم بسعر 3.75 دولار فقط عوضًا عن 4.86 - وهي خسارة هائلة، وفي كانون الأول، وصل السعر إلى 25.3 دولاراً. وسرعان ما فقدت المصارف المركزية في أرجاء العالم حماسها للاحتفاظ بموجوداتها بشكل عمليات الدول الأخرى، حتى الدول نفسه بجلالة قدره. إلا أن هناك كمية بدائل للذهب.

أسرعت أربع وعشرون دولة، من أصل 47 دولة قائمة على معيار
الذهب، إلى التساقط على المسار الذي كانت بريطانيا قد شقتله لتو عبر أذغال الفواعل الاقتصادية: فقد علقت تلك الدول إمكانية التحويل إلى ذهب خلال أيام من قيام بريطانيا بذلك. وبعد سنة، لم يبق على معيار الذهب سوى الولايات المتحدة وفرنسا وسويسرا وهولندا وبلجيكا، وبعد ست سنوات، لم تكن هناك دولة واحدة تسمح بتحويل عملتهم أو ودائعهم المصرفية إلى ذهب(25). أصبح الدفاع عن المخزون الذهبي يتجلى في جعله خامداً.

لقد أوقع التساقط على الذهب ضربة قاسية بأمريكا. فقد كان ذلك الإلحاح المتعمجل للتخلص من الدولارات يثير الدهشة، لأن مخزون الذهب الرسمي في الولايات المتحدة، كان يبلغ ما قيمته 4,5 مليار دولار - أي أكثر بأربعين بالمائة من احتياطيات الذهب في كل المصارف المركزية ووزارات المالية في سائر أرجاء العالم، وأكثر بخمس وستين بالمائة من موجودات الذهب في فرنسا(26). ومع ذلك، قام المصرف الوطني البلجيكي، في 22 أيلول 1931، بسحب ما قيمته 106 مليون دولار ذهبًا من نيويورك بضربة واحدة قاتلة، وسحب فرنسا ما قيمته 50 مليونًا في نفس اليوم، وما قيمته 70 مليونًا أخرى بعد بضعة أسابيع. وخلال الفترة ما بين نهاية أيول ونهاية تشرين الأول، خرج من الولايات المتحدة ما مجموعه 755 مليون دولار بشكل ذهب، ذهب نصفها إلى فرنسا وذهب الباقي، بشكل رئيسي، إلى بلجيكا وسويسرا وهولندا. أي أن سبيكة ذهبية من أصل كل سبع سبائك في أقرب مصارف الاحتياطي الفيدرالي رحلت من مكانها(27). وقد أدى الفزع الذي أثارته تلك الأنباء بالأمريكيين إلى التصرف بالمثل فقاموا بإجراء سحبات كبيرة من المصارف التجارية بشكل نقد وعملة ذهبية، مما أدى على الفور إلى إفلاس ثمانمائة مصرف آخر.

ومرة أخرى كانت الوصفة اللازمة للتعافي مع هذه الأزمة، هي الوصفة التقليدية: وقف التضخم وخلق البطالة. لم يضع الاحتياطي الفيدرالي وقتاً
فقد رفع معدل الحسم إلى أكثر من الضعف، وجعله يصل في خطوة واحدة جبارة من 1.5 بالمائة إلى 3.5 بالمائة. أدت هذه الوصفة ما كان متوقعاً منها. توقف تدفق الذهب – لكن الموقف الراهن فقط. كما أن الانكماش ورفع معدلات البطالة قد تما أيضاً بنجاح. وخلال الأشهر الستة التالية، هبط الإنتاج الصناعي، الذي كان أصلاً قد هبط بمعدل الثلاث عن مستواه سنة 1929، بنسبة 25 بالمائة إضافية، وتضاعف معدل البطالة من النسبة المقلقة وهي 10 بالمائة من القوة العاملة، إلى ما يزيد عن 20 بالمائة، في الوقت الذي هبطت فيه أسعار الجملة بنسبة 25 بالمائة، لتصبح في سنة 1932 أدنى مما كانت عليه سنة 1929 بنسبة وصلت إلى 40 بالمائة تقريباً.

وهنا، أصبح تدني عملة وقطع النقد من قبل العامة يحد أكثر من إمكانية المصارف على تقديم القروض لزبائنتها. وفي منتصف سنة 1930، كان الأمريكيون يحتفظون بأحد عشر دولاراً في ودائعهم المصرفية مقابل كل دولار من النقد الموجود في جيوبهم وسجلاتهم النقدية، لكن هذه النسبة هبطت خلال الأشهر الاثنين عشر التالية إلى 6 دولارات فقط في الودائع لكل دولار من النقد المتداول (28). وعندها، طلب الرئيس هوفر من الكولوني فرانكل نوكس من شيكاغو القيام بحملة تثقيفية لبني الناس عن التخزين، ولابد أن نوكس كان ممتن مبتعثين لا يأس به إل أن أسلوبي قد عمل على الأقل على تهدئة وتيرة الانحدار في المعدل ولو إلى حين (29).)

إن التدهور الرهيب الذي لحق بالأوضاع الاقتصادية قد دفع بالقائمين على الاحتياطي الفيدرالي إلى الاستنتاج بأنهم قد فرضوا سهولة وقف التضخم

(28) أشتهر نوكس، الذي كان وزير الحرب خلال الحرب العالمية الثانية، بما قاله عن اليابانيين عندما وضع ذراعه على كتف السفير الصيني، ت. ف. تسوينغ، "لا تقلق، ف. ستقضي على هؤلاءالأوغاد الصفراء".
نهاية عصر

إلى حد كاف. ولم يعد بالإمكان تأجيل اتخاذ إجراء إيجابي أكثر من ذلك. في ربيع سنة 1932، اشتركت مصارف الاحتياطي ما قيمته 1 مليار دولار من الأوراق المالية الحكومية، وهي حركة وصفها رالف هوتري، الخبير الاقتصادي في وزارة المالية البريطانية، بأنها "بطولية"30) ورغم أن عدد 30 يار، 1932، من مجلة التايم حمل على غلافه صورة مدير الاحتياطي الفيدرالي بوجين ماير (كما تضمن نقاشاً فنياً يشير الدعماً حول عمليات الاحتياطي الأمريكي في سوق الأوراق المالية الحكومية)، إلا أن عملية الهراء ذات القيمة البالغة 12 مليار دولار، ثبت بأنها لم تكن ذات نفع كبير لللاقتصاد. وبدأت موجة أخرى من مشاعر الهم والقلق، أثارته المخاوف من أن الاحتياطي الفيدرالي كان يعمل على زيادة التضخم، وكل ما فعلته تلك الخطوة البطولية هو أنها أدت إلى تدفق الذهب إلى الخارج.

وعند ذلك بدأت الأحداث، التي أدت إلى الأزمة النهائية في الحكومة البريطانية سنة 1931، تتكرر بشكل يبعث الرعدة في الأوصال: جهود مجمومة لوقف العجز المتزايد في الميزانية وذلك لدى تضاؤل عائدات الضرائب بينما ازداد الطلب بشكل ملح على مساعدة الحكومة للمعاملين عن العمل. في السنة المالية التي انتهت في حزيران من سنة 1923، قدر العجز بـ2 مليار دولار، أي أكثر بنسبة 3 بالمائة من مجموع الناتج الوطني (وهذا رقم مذهل في ذلك الوقت)، وقد تجاوز الرقم الفعلي هذا المبلغ31). وقام هوتري، وهو يفتني خطي بروننجة وماكدونالد بكل حرص، بصنع الكونغرس على تخفيض هذا العجز البغيض عن طريق خفض النفقات وزيادة الضرائب. وأكد الكونغرس "إن الاقتصاد المتناسق هو الطريق الحقيقي لتفويض الأعباء عن مالكي البيوت والمزارعين والعمال وكل فئات الشعب. وإن واجبنا الأول كأمة، هو تنظيم الشؤون الداخلية لحكومتنا"32).

إن عزمية هوتري فيما يتعلق بتلك المسألة لم تفتر، لكن الكونغرس كان أقل ميلاً من الرئيس نحو تلك الأهداف البينة. فقد كانت تخفيضات الإنفاق
والزيادات في الضرائب أقل مما كان هوفر يعتقد إليه. ومع ذلك، فإن التأثير الاقتصادي لتلك الإجراءات، أضاف إلى الضغوط السائدة باتجاه الانكماش، وأدى بالتالي إلى عجز أكبر في الموازنة سنة 1933.

بقيت الأمور تراوح جيئة وفجأة، حتى بعد انتخابات تشرين الثاني سنة 1932، عندما حقق فرانكلين د. روزفلت انتصاراً كاسحاً على هيربرت هوفر. غير أن لحظة اتخاذ إجراء ما لإنعاش الاقتصاد لم تكن قد حانت بعد، لأن احتفال التنصيب الرسمي كان في ذلك الوقت يجري في 4 أذار، لا في العشرين من كانون الثاني. وظل الرئيس المهزوم والكونغرس يقعن في مكانهما لمدة أربعة أشهر طويلة.

ورغم الجهود التي لم تكن لجعل روزفلت يعمل معه، كان هوفر يشكوك للرأي العام مرة بعد أخرى رفض روزفلت القاطع للتعاون في اتخاذ أي إجراء مهم، كان نوعه حتى يتم تنصيبه ويلتزم السلطة. وكانت الجهود التي استغرقت وقتاً أطول من غيرها، والتي بذلها هوفر للحصول على مشاركة روزفلت، تتعلق بخطط تهدف لعقد مؤتمر اقتصادي دولي كبير بشأن الركود العالمي وديثون الحرب. وقد ناشد هوفر روزفلت قائلاً:

منذ أن هبطت العاصفة على أوروبا، ظلت الولايات المتحدة متسمكة بقوة بمعيار الذهب. ... لقد قمنا ... بالمحافظة على ذلك الحصن المميت للاستقرار في العالم. وأسهمنا في وقف الاندفاع نحو الفوضى. ... إن كثافة من الذهب تدفع إلى هنا ولي هناك من دولة لأخرى، سلعة وراء أساليب درجات الأمن، كانت أشبه بمدفع قد أطلق من عقاله على ظهر سفينة العالم لدى هيبوب العاصفة. ... إن الثقة لا يمكن استعادتها عن طريق التخلي عن الذهب كمعيار في هذا العالم.
وباهية عصر

وحتى تلك الكلمات القوية أخفقت في إقناع روزفلت بالتعاون. وكانت النتيجة أن مرت أربعة شهور صعبة قبل أن يحين حفل التنصيب، تنامى فيها القلق لإذهاب ما سيمتحن بعد تنصيب الرئيس الجديد. وقد كان للوعد الذي قطعه روزفلت أثناء حملته الانتخابية بأن الحكومة ستؤمن عملاً لكل العاطلين، تأثيراً معاكساً بأن أثار موجهة جديدة من البطالة كان السبب فيها رجال الأعمال الذين ساورتهم المخاوف من الاشتراكية ومن الإنفاق الحكومي المتهور.

وسرعان ما انتشرت إشاعات تقف بأن الإدارة الجديدة ستبدأ بإصلاح العملة بشكل أخر. وفي 2 كانون الثاني من سنة 1933، عبر ثلاثة اقتصاديون بارزاً عن قلقهم وأصرّوا على أن «معيار الذهب يجدّد نفسه»، بالإضافة إلى اعتراضات على أنه من شأنه الضرر بالثقة والتفاؤل. وفي حالة لا تخفى من القلق، قام رجل المال الشهير برنارد باروخ، الذي كان قد دعم روزفلت، بإخبار إحدى لجان مجلس الشيوخ في 13 شباط بأن التضخم هو السبيل نحو الخراب: «وأنتم إذا ما شرعتم بالحديث عن [تخفيض قيمة العملة] فإن تجدوا في منظومة الاحتياطي من الذهب ما يساوي خمسة سنوات بعد غد».

لم تؤد تلك النصائح إلاً لزيادة الخوف الذي كان متزايداً، لكن الدعوات إلى الحفاظ على معيار الذهب استؤنفت في الصحافة، وبين كبار أعضاء الكونغرس، ومن جورج هاريسون، من مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، نفسه. وفي 31 كانون الثاني، قام هنري واليس، الذي كان قد أشار إليه بأنه عضو في الوزارة الجديدة، بتحذير الآراء المتصلة بأن صرح قائلاً: «إن الشيء السئ هو الابتعاد عن معيار الذهب بأكثر قليلاً مما ابتعدنا إنكلترا». وفي 18 شباط، أعلنت الصحف أن السيناتور غلادس، أحد الخبراء الرئيسيين بشؤون الذهب والنقد في الكونغرس، قد رفض دعوة روزفلت بأن يتقلد منصب وزير الخزانة، وذلك لأن الرئيس المنتخب لم يقدم له تأكيدات كافية بشأن الحفاظ على معيار الذهب.
انضم الآن الأمريكيون الخائفون إلى صفوف الأجانب المهتاجين في السعي نحو الأمان بأن نقلوا رؤوس أموالهم إلى الخارج أو حولوها إلى ذهب. وكانت النتيجة حركة جديدة من التهافت على المصارف لسحب مخزون الذهب الأمريكي، أن غادر ما قيمته 160 مليون دولار دهبًا إلى أجواء أجنبية في شباط 1933، تلاها ما قيمته 160 مليون دولار أخرى في الأيام الأربعة الأولى من شهر آذار التي كانت تسبق حفل تنصيب روزفلت. وقد شمل الضرر المتزايد سحوبات نقد ذهبي من المصارف التجارية، بلغت أكثر من 80 مليون دولار في الأيام العشرة الأخيرة من شهر شباط، كما زادت عن 200 مليون دولار خلال الأيام الأربعة الأولى من شهر آذار/مارس.

وقعت مصادفة مثيرة في كامبردج في ولاية ماساتشوستس، عندما قام البروفيسور آرثر ديوينغ، وكان أشهر أعضاء الهيئة التدريسية في مدرسة الأعمال بجامعة هارفرد، بالتوجه إلى مكاتب مصرف هارفرد تراست كومباني في ساحة هارفرد، وسحب حسابه المصرفي الكبير بالعملة الذهبية ووضع النقود في صندوق الودائع الخاص به. وعندما نقلت الجماهير التي كانت داخل المصرفي إلى الناس في الشارع ما فعله ديوينغ، تجمع جمهور في الساحة، وأخذ الناس يتدافعون للدخول إلى المصرف ليقوموا بما قام به البروفيسور المعروف. وكانت النتيجة أن استدعى ديوينغ من قبل عميد مدرسة الأعمال الذي عرفه على ذلك التصرف الذي يعتبر سلوكًا منافياً للشعور الوطني. وبعد ذلك بوقت قصير، سارع ديوينغ إلى مغادرة الجامعة.

لقد صمد مصرف هارفرد تراست كومباني، لكن آلاف المصارف الأخرى

(*) لقد سمعت تلك القصة عندما كنت تلميذاً في هارفرد في أواخر الثلاثينات، وقد تفضَّل البروفيسور بول صامويلسون من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بتأكيدها في رسالة شخصية.
التي عانت من تهافت الناس على سحب ودائعها منها لم تسد. وخلال سنة 1933، اختفى من مسرح الأحداث أكثر من عشة ألف مصرف، وعندها أصبح مجموع عدد المصارف في الولايات المتحدة أقل من عشة آلاف مصرف بعد أن كان ثلاثون ألف مصرف سنة 1925، وخمس وعشرين سنة 1929(39). إن التصفية المجموعة للمحاسبات المصرفية جعلت نسبة الودائع المصرفية إلى العملات المتداولة تهبط بحجة من 6 دولارات من الودائع لكل دولار قيد التداول في نهاية سنة 1932 إلى ما لا يزيد عن 4 دولارات لكل دولار قيد التداول في آذار من سنة 1933 - أي ثلث ما كانت عليه النسبة قبل سنة 1929(40).

أين كان الاحتياطي الفيدرالي عندما جرت كل تلك الأحداث؟. يجيب كل من الاقتصاديين البارزين ميلتون فريدمان وآنا شوارتز على هذا السؤال في عملهما الهام حول التاريخ المالي للولايات المتحدة: "كان النظام يعاني من ضعف الروح المعنوية [و] يسهم في جو الفزع العام الذي كان يسري ضمن مجموعة الأسرة المالية والمجتمع ككل. كما أن غياب الدور القيادي، الذي كان من المفروض أن يمنحه للسوق نظام مصرفي مركزي مستقل، ... كان شديد الوضوح"(41).

في 5 آذار، وفي اليوم الذي أعقب التنصيب، أكد وزير الخزانة الجديد للبلاد أن معيار الذهب كان ما يزال سليمًا لم يمس. وخلال اليومين التاليةين، اشترك كل من الصحافة الداخلية والخارجية في ترداد تلك الآراء. وفي آذار، عقد روزفلت أول مؤتمر صحفي له وصرح بأن معيار الذهب كان في أمان.

نكتفي الآن بهذا القدر من الحديث حول هذا الموضوع. في 9 آذار، قام
روزفلت بتقديم قانون الصرفة الطارئ لسنة 1933 إلى كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويخوله هذا القانون تنظيم، أو منع، تصدير الذهب أو الفضة أو تخزينهما، كما يحول وزير الخزانة المطلوبة بتسليم كل العملات الذهبية والسبائك والشهادات (أوراق مالية مضمونة بالذهب بالكامل) الموجودة بحوزة العامة. أخذ العامة قانون 9 أذار على أنه قانون مؤقت. هذا القلق وبدأ الذهب والعملة الورقية يعودان إلى النظام المصري.

ولعدة أسابيع، بدأ كل شيء رائعاً، حتى بدأ السوق يشك بأن روزفلت كان فعلاً يريد خفض قيمة الذهب من الدولار. ولم يكن هو يخفى عزمه على وضع حد لدورة الانكماش والبدء برفع الأسعار، لأنه كان على ثقة من أن القيام بخطوات جريئة في ذلك الانتعاش من شأنه تشجيع قطاع الأعمال على البدء بإعادة الاستخدام وعلى رفع مستوى الإنتاج الذي كان قد تأثر بالكساد. وعندما تكاثرت الإشارات المتعلقة بالذهب استنفدت الدهر على الدولار من جديد، ولسبب واجب: فبتاريخ 18 نيسان، تم إقرار قانون يمنح رئيس الجمهوريةصلاحيات في مجال الاقتصاد، بما في ذلك تخفيف محتوى الذهب في الدولار.

إن مذكرات هورث لا تدخل وسعاً في شن هجوم عنيف على سياسات روزفلت. ويدعي هورث أن التخلي عن معيار الذهب القابل للتحويل يشكل الخطوة الأولى باتجاه "الشيوعية والفاشيية والاشتراكي والاقتصاد الموجه والاقتصاد المخطط". ويضيف قائلًا أن الذهب ضروري لمنع الحكومات من "مصادرة مدخول المواطنين عن طريق التلاعب بالتضخم والانكماش". ويمثل مطلقاً في هذا النوع من الحدث، وفي إحدى الحوائش يذكر مثلاً قديماً يقول: "لدينا الذهب لأننا لا نستطيع أن نثق بالحكومات". كان روزفلت مصمماً على المضي قدماً. ففي 5 نيسان، بعد شهر فقط من تنسيبه، قام، بموجب الصلحية الممنوحة له في قانون التجارة مع
الدعو، الصادر سنة 1917، وقانون الصرفة الطارئ، الذي جرى إقراره في
شهر آذار، قام بإصدار أمر تنفيذي طالب فيه الجمع يتسلم كل ما بحوزتهم من
نقد ذهبي وشهادات مضمونة بالذهب وسبائك إلى المصارف مقابل عملة ورقيَة
أو ودائع مصرفية، كما طالب المصارف يتسلِّم الذهب إلى الاحتياطي
الفيدرالي. وتبعًا لما قاله هوفر، لم يصل إلى المصارف سوى ما قيمته 400
مليون دولار ذهباً، أي زيادة لا تصل إلى 10 بالمائة من مخزون الذهب
الموجود أصلاً.

وصدر قانون آخر في شهر نيسان يخول رئيس الجمهورية بعض السلطات
ومنها سلطة تثبيت وزن الذهب في الدولار ضمن حد لا يقل عن خمسين بالمائة
أو لا يزيد عن ستين بالمائة دون الوزن الذي كان قد حدد أونصة الذهب بمبلغ
20,67 دولار سنة 1837، أي قبل مائة سنة تقريباً. وقد دفع هذا القانون بلويس
دوغلاس، مدير الموازنة للتنبؤ قائلاً: "إنها نهاية المدنية الغربية"(44). لم تنته
الأمور عند هذا الحد. فقد نص قرار في إحدى اجتماعات الكونغرس، بتاريخ
5 حزيران، على أن أي فقرة في أي عقد تشرط الدفع بالذهب تعتبر الآن لاغية
- بما في ذلك التزامات حكومة الولايات المتحدة.

وقد أدى إلغاء فقرة الذهب من التزامات حكومة الولايات المتحدة إلى
سلسلة متلاحقة من الدعاوى القانونية التي انتهت إلى المحكمة العليا. وافقت
المحكمة على أنه لا يحق للكونغرس إلغاء التعهد بتسديد الديون بالذهب بناء
على خيار المالك. لكن القضاة أعلنوا بعد ذلك أنه نظراً لأن الملكية الخاصة
للذهب لم تعد قانونية، فإن مطالبة المدعي بتعويضات تغادِل التغيير في قيمة
الذهب بالنسبة للدولار من 20,67 دولار إلى 35,00 دولار، لا تنتمي
بالأهلية.

في 3 تموز، أصدر روزفلت بياناً - عُرف فيما بعد باسم الرسالة "القنبلة" -
- قال فيه أن الجهود الرامية لجلب الاستقرار إلى معدلات الصرف، عن طريق
العودة إلى العلاقات الصارمة مع الذهب كانت "نوعاً من الولع البدائي من قبّلح
من يُدعون بالمصرفين الدوليين" وأن استقرار معدل الصرف كان "مغامرة
خادعة". وقد استنكر البيان معظم السياسيين المحافظين ورجال المال
والخبراء الأكاديميين، لكن كان هناك مؤيد واحد للرئيس وهو مينارد الذي
صرح بأن "روزفلت كان مصياً إلى حد كبير". وعلق ريموند مولي،
أحد أكبر مستشاري الرئيس، فيما بعد ساخراً: "إن كينز يعني أن روزفلت كان
يسارياً إلى حد كبير".

كان سعر الدولار يتقلب من يوم لآخر في أسواق القطاع الاقتصادي نظراً لأن
وزير الخزانة مورغينو كان ينفذ أورام روزفلت القاضية بالقيام تدريجياً بخفض
كمية الذهب التي يستطيع الدولار شراءها - أو بعبارة أخرى، زيادة عدد
الدولارات اللازمة لشراء أونصة ذهب. ونقرأ في مذكرات الوزير مورغينو طرفة
شهيرة من تلك الفترة، عندما كان هو واثنان من المسؤولين يجتمعون كل صباح
في غرفة نوم الرئيس لوضع سعر الذهب في ذلك اليوم:

كان روزفلت يستلقي مرتاحاً في سريره الضخم القديم الطراز المصنوع من
خشب الباوهاونغي... لم يكن للسعر الفعلي [للذهب] في أي يوم بعينه
 يعني شيئاً. كان هدفنا، ببساطة، هو إبقاء المسار صادعاً بالتدريج بأمل أن
تبعه أسعار السلع. وفي أحد الأيام، ولابد أنني قد جئت وأنا أشعر بالقلق
أكثر من المعتاد بشأن الأوضاع في العالم [كان هتلر قد استلم السلطة لتوه
في إفريقيا]، كنت نخطط من أجل إحداث زيادة من 9 إلى 22 سنتاً. ألقى
روزفلت علي نظرة ثم اقترح زيادة 21 سنتاً. ثم قال وهو يضحك "إنه رقم
يجلب الحظ، لأنه حاصل ضرب سبعة بثلاثة"...

كانت تروقه الصدارة التي كانت سياسية تسبحها للمصرفين العالميين. وكان
مونتاغو نورمان من بنك إنجلترا، الذي كان فرانكلين روزفلت يدعمه
"العجوز ذو الشاربين الورديين" قد رفع عقبته بالشكو على المحيط،
"هذا أنفع شيء حصل حتى الآن. إن العالم بأسره سيصاب بالإفلاس".
ونظرت أنا والرئيس إلى بعضنا، ونحن نتخيِّل المصريين الأجانب وقد وقف شعر رؤوسهم من الفزع. بدأت أضحك وانفجر رويفلت بالضحك.  

ولمَّا واحدة فقط وقف كينيز في صف خصمي التقليدي نورمان ورفض الاشتراع في المهزلة وشبه حركة الدولار الدورانية "وكأنها ترحِّب معيار الذهب المخمور".  

وفي 30 كانون الثاني 1934، وصلت اللعبة إلى نهايتها، وذلك عندما تم تثبيت سعر الذهب، عن طريق قرار إجرائي، عند 35,00 دولار للأونصة، ويعني هذا زيادة تبلغ 69 بالمائة عن القيمة السابقة. بقي هذا السعر سأداً دون انقطاع لمدة 37 سنة، أي مدة أطول بثلاث سنوات من مدة العمل بالقيمة الشرعية البالغة 20,67 دولار والمحددة في قانون معيار الذهب الصادر سنة 1900. ورغم وجود عوامل أخرى لها تأثيرها، إلا أننا يجب أن نذكر هنا أن ننظر بما بين 1933 - 1937 قفز الإنتاج الصناعي ب sistem 60 بالمائة، وارتفعت أسعار الجملة بنسبة 31 بالمائة بينما هبط معدل البطالة من 25 بالمائة إلى 14 بالمائة.  

وفي بداية سنة 1937، توقف مؤشر المعدل الصناعي لداو جونز عند 200 نقطة، وهي قفزة جبارة من نقطة الحضيض البالغة 40 نقطة، التي وصل إليها خلال أحلَّاك أيام سنة 1932. وها قد عادت الأيام السعيدة.  

لم يشمل ذلك الفرنسيين والسويديين والهولنديين والبلجيكيين الذين بقوا مسَّرين على الصليب لمدة لا بأس بها خلال الثلاثينات. ظل الهولنديون والبلجيكيون متمسكين بنسبه التكافؤية لسنة 1913 وذلك حتى نشوب الحرب العالمية الثانية. أما الفرنك الفرنسي، الذي كان قد جعل البضائع الفرنسية في السابق تبدو شديدة الرخص بالنسبة للبضائع البريطانية، بعد أن حقق له الاستقرار سنة 1925، فقد بداء وآن سعره يزيد بصورة متنايرة بعد افتتاح الباند عن الذهب سنة 1931. ثم التقط الفرنسيون عدوى داء الانكماش، الذي

وفي سنة 1936، بلغت مشاعر الخوف الشديد جداً جعل فرنسا محاصراً بإضرابات اعتصامية غاضبة. أدت الفوضى السياسية إلى تشكيل حكومة جبهة شعبية شملت الشيوعيين والاشتراكيين - ولم تكن تلك بالتوليفة المناسبة لإعادة الثقة الدولية بالفرنك. حصل الانفصال عن الذهب وخفضت قيمة الفرنك في شهر أيلول تحت غطاء الاتفاقية الثلاثية مع بريطانيا والولايات المتحدة. لم تضيف الاتفاقية الكثير إلى إجراءات التصرف الفعالية، لكنها أعادت، على الأقل، التعاون الدولي إلى وضع أفضل من وضع الخلاف والنضج المستمر الذي طبع العلاقات المالية الدولية بطابعه منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

وفي تلك الأثناء، كان هناك شيء غريب يجري للذهب. فلدى انفصال كل عملة عن الذهب وتخفيض قيمتها، صار بإمكان وحدة هذه العملية أن تشترى كمية من الذهب أقل من السابق - وبكمات أخرى، ارتفع سعر الذهب، مثلما كان قد ارتفع في الولايات المتحدة من 20,67 دولار إلى 35,00 دولار. وبالمقابل، انخفضت أسعار السلع والخدمات في كل الدول بمعدلات كبيرة. وكانت النتيجة أن أونصة الذهب في منتصف الثلاثينات أصبح بإمكانها شراء ضعف السلع والخدمات التي كانت تستطع شراءها سنة 1929.

وفي سنة كان فيها الإنتاج مصابةً بركود كبير فيما يتعلق بكل ما يحتاجه الناس بشدة دون أن يستطيعوا دفع ثمنه - كالطعام والملابس والمسكن - كانت هذه الفجوة في سعر الذهب بمثابة الكنز لأصحاب محتاج الذهب كما أنها كانت تعادل فورة ذهب جديدة للاقتصاد العالمي. ارتفع إنتاج الذهب بمعدلات...
نهاية عصر

عالية. وقد جاء معظم الذهب الجديد من جنوب إفريقيا بشكل رئيسي، رغم أن روسيا ظلت، كما في السابق، منتجًا مهماً. وفوق ذلك، قامت آسيا - وقد أحدث بها الركود الكبير كما أحدث بالجميع - ولأول مرة في التاريخ بإخراج الذهب المخزون وشحنت ما قيمته 100 مليون دولار ذهبًا إلى الغرب. وفي سنة 1932، كان المليوني طن من الذهب المستخرج من المناجم العالمية يساويان حوالي نصف مجموع الذهب المضروب بشكل نقد والمترأكم من فجر التاريخ وحتى منتصف القرن التاسع عشر. وفي سنة 1938، ارتفع الإنتاج بنسبة 50 بالمائة أخرى عما كان عليه سنة 1932 (53).

وبعد ذلك بعشر سنوات ارتفعت احتياطات الذهب في المصارف المركزية والارصدة الحكومية المتعلقة بها، من حوالي أربعين مليون طن سنة 1929 (وبمعنى ذلك 10 بلايين دولار بسعر 20,67 دولار للأونصة) إلى ستين مليون طن (25 بلايين دولار بسعر 35,00 دولار للأونصة) (54). كان زيادة الذهب بشكل نقد في العالم بأسره كبيرة بحيث أنه في سنة 1939، أصبح هناك من الذهب في الاحتياطات المالية العالمية ما يكفي للاستعاضة عن كل النقد العادي بنقد ذهبي بنسبة مائة بالمائة (55).

كانت تلك إحدى اللحظات النادرة التي بُدا فيها وكأن هناك الكثير من الذهب بحيث لم يكن أحد يدير ماذا يفعل به. وقد بدأ أن هناك حالًا واحدًا فقط يمكن القبول به: إرسال الذهب عبر المحيطات إلى نيويورك، حيث كانت الولايات المتحدة تبدى استعدادها لشراء كل ما هو موجود بسعر 35 دولار للأونصة. وكانت النتيجة أن معظم ذلك الذهب الجديد، والكثير من الذهب القديم، عبر المحيطات باتجاه نيويورك. وقد وصف اقتصاديان معاصران، وهما فرانك غراهام وشارل ويتليسي، ما حصل بأنه "انهيار ذهبي". وخلال الفترة ما بين 1900 - 1913، بلغ معدل ارتفاع مقدار الذهب بشكل نقد في الولايات المتحدة ما يقارب 70 مليون دولار بسعر 20,67 دولار للأونصة (122).
الانحدار من المجد

гляتي دولة بسعر 35 دولار). وخلال الفترة ما بين 1934-1939، كانت أقل زيادة في احتياطي الذهب الأمريكي تبلغ 1.1 مليار دولار (56). كما بلغ مجموع واردات الولايات المتحدة من الذهب خلال الفترة ما بين 1934-1939 مقداراً هائلاً وهو 9.6 مليار دولار، أي زيادة قد قدرها 3.3 مليار دولار عن الإنتاج المتزايد للذهب خلال تلك السنوات، وقد جاء 20 بالمائة تقريباً من هذا الدفق من فرنسا، ولكن ضمن هذه المعاناة من الوركود، كانت حتى الهند تصدر الذهب إلى الولايات المتحدة (57). وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، كان ما يقارب 20 مليار دولار أو 60 بالمائة من النقد الذهبي العالمي قد استقر في الولايات المتحدة مقارنة بمعدل لم يكن يزيد عن 38 بالمائة سنة 1929 و23 بالمائة سنة 1913 (58). كان ذلك المخزون الهائل يزن أكثر من خمسة عشر ألف طن، كما كان يعادل في ذلك الوقت الإنتاج العالمي من الذهب خلال الثني عشرة سنة، وبالها من كومة. إن غرفة أتاهواليا، بعد أن ملئت بالذهب، لم تكن لتحوي سوى سنة أطنان - تلك الكمية كانت أكبر من مجموع الإنتاج السنوي للذهب في أوروبا في أوائل القرن السادس عشر.

كيف يمكن تفسير ظاهرة هجرة الذهب من سائر أرجاء العالم إلى الولايات المتحدة؟. لقد أثار ذلك الكم الهائل من الإنتاج الجديد أسئلة بشأن ما إذا كان سعر الذهب سوف يهبط فعلياً، مع بقية السلع في العالم، وفي هذه الحالة، كانت أفضل استراتيجية هي بيع أكبر كمية ممكنة من الذهب إلى الولايات المتحدة بسعر 35 دولاراً ما دامت الفرصة متوفرة. لكن الدافع الأكبر أهمية كان دافع سياسياً: فقد كانت تلك الأيام تثير الرعب في أوروبا، كان هتلر قد بدأ مسيرته، والى جانب موسوملي وإمبراطور اليابان يصلصلان سبيلهما رفض هتلر شروط اتفاقية فرساي، وفي سنة 1935 أعاد القوات الألمانية إلى منطقة بابنلاند المنزوعة السلاح - الملاصقة للحدود الفرنسية - وأطلق برنامجاً جباراً أخيراً لإعادة التسلح فور تسلمه زعامة ألمانيا. وبينما كانت الدول الأخرى
لا تزال تنتخب في مأزق الركود، نجع الإنفاق السخري لـلتاجر على السلاح في إخراج إلمانيا من الركود بنفس السرعة التي عجلت فيها سياسات روزفلت الجديدة بشفاف الولايات المتحدة. قامت إيطاليا بـغزو الحبشة (أثيوبيا الحالية) سنة 1935. وقام النازيون بـغزو النمسا سنة 1938، ثم تشيكوسلوفاكيا في أوائل سنة 1939، استولى هتلر على احتياطهما من الذهب بمجرد أن دخلت قواته فيينا وبراغ. وفي هذه الأثناء، كان النظام الشيوعي مزدهراً في روسيا، حيث ظل معدل الإنتاج ومعدل التوظيف في تصاعد خلال الثلاثينات.

وفي مثل هذا الجو المثير للخوف، بدأ شحن الرسوم، وبخاصة بشكل ذهب، إلى أميركا عبر الأطلسي أمواً يعرضه المنطقة السلبية. كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي بدأ مستعدة لشراء الذهب بميازات غير محدودة بسعر لا يتغير وهو 35,00 دولار. أما الدول الأخرى، فإما قد توقفت عن شراء الذهب أو أنها كانت تدفع أسعاراً لا تغير حسب معدل صرف عملاتها بالنسبة للدولار. كانت علاقة الدولار - الذهب بمثابة النجم الثابت في السماء الذي تتجذب إليه، دون مقاومة، سائر الكواكب ومجموعات النجوم الأخرى.

غير أن أغرب ما في الأمر أن الولايات المتحدة قد امتلأت كل ذلك الذهب، المقترحة قيمته بـبلايين الدولارات، دون صدور أي إشارة عن تلك القوة الطبيعية التي تقوم بتغيير اتجاه العملية بشكل معكوس. لماذا حدث لملاحظة ديفيد هيومن القبيحة، التي أبتها سنة 1752، بأنه «لا يمكن تجميع النقد، شأنه شأن أي سائل آخر، إلى أكثر من مستواه العلائم». لم تحدث أي من الخطوات اللازمة لتحقيق تكنات هيوم. فإيداعات المصارف التي تلقها أولئك الذين صدروا الذهب إلى الولايات المتحدة كانت تقع خاملاً أو أنها كانت تستمر بمعدلات فائدة تصل إلى أقل من 1 بالمائة سنوياً. لم يكن الوقت مناسباً لـركوب المخاطر. أما المصارف التي أتخد احتياطها بالذهب المستورد فقد كان
لديها نفس الشعور: لا يمكن هناك في تلك الأيام، أجمل من منظر كومة جميلة
دسمة من النقد. وخلاصة القول، استمر المال في التكادس في أمريكا إلى أكثر
من مستوى الملائم لهدف سوى أن يقع هناك بهدف في انتظار سكون
العاصفة. وقد عُرفت العملية باسم "فَتْح السيولة". فلم يجر استخدام تلك
الأكواش في النقد إلا فيما بعد، وعندما فرضت ذلك ضغوط الإنفاق في أوقات
الحرب.

وهكذا واجه منع الذهب الفيكتوري العظيم ميزة بشعة ومؤلمة وطويلة،
وهي عملية تعود إلى زمن الموانع التي فرضت على قابلية التحويل والتي
فرضت بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى. ولم يكتتب للتكتيب القديمة أن تعود
إلى سابق عهدها بعد سنة 1918. إن الناحية التي تسترعي الانتباه في هذه
الحكاية هي أن العديد من الناس كانوا يعتقدون أن بإمكانهم إنعاش ذلك النظام
في عالم غيره الحرب لدرجة تعذر معها التعرف على ملامحه.

من السهل تفهُّم الحنين إلى عالم ما قبل الحرب، وهو الحنين الذي
شجع الصراع الهدف للعودة إلى الذهب. كما أن من السهل تفهُّم الرغبة في
نظام لا سبيل إلى مجاراته في تاريخ الحال، من حيث باسطته وانثائه. ومن
السهل تفهم شعور الافتتان بالذهب - وهو شعور لم يضعف منذ أيام موسى
وجيسون وكرويسوس وبيزارو وحتى أيام مونتاغو ونورمان.

ولكن ما لا يسهل فهمه هو أن يقوم الناس باتخاذ قرارات بهذه الأهمية
على أساس رؤى عفوية عن الزمان، لا على أساس تحليل موضوعي، رافضين
بإصرار التفكير بأي حل آخر للمشكلة القائمة(59). كما أن من أصعب الأمور
فُهم كيف أن القليل فقط بدت واعية - إلى أن تأخر الوقت - للتعبير التي قدمها
المثال البريطاني عن الكيفية التي يمكن بها لقرار بسيط أن يؤدي إلى معاناة
اقتصادية لا مثيل لها. إن الفكرة القائلة بأن الذهب يقدم الحل الأمثل لكل
الأمور، هي فكره مقلوبة، رأساً على عقب: بإمكان الذهب تقديم الحل الأمثل
لكل الأمور فقط عندما تكون تلك الأمور في الوضع الأمثل في المقام الأول.
لقد كان ذلك هو المعنى الحقيقي وراء تأكيد دزرائيلي سنة 1895 بأن معيار
الذهب في بريطانيا كان النتيجة لا السبب لازدهارها التجاري.

وكما يحدث غالباً، تتوضح الأخطاء بإطراد بعد حدوث الواقعة. ويقول
ب. ج. غريغ، السكرتير الشخصي الرئيسي لتحرير تشرتشيل، «إن ونشون يكاد
يتواصل للمقناعة [في أواخر أيامه] بأن قراره بالعودة إلى الذهب كان أكبر خطأ
ارتكبه في حياته»(60). ويعتبر ذلك رأياً لايفتاً للنظر من قبل تشرتشيل بالنظر
للكابوس المائل في دوره الرئيسي في كارثة غاليبولي سنة 1915(61). بوصفه
اللورد الأول للأميرالية.

وماذا عن نورمان نفسه؟ جاء في رسالة بعنها راسل ليفينغويل إلى
نورمان سنة 1944، «لشد ما كافحتنا سوياً، أنت وبن [سترولنج]، وشركائي
وأنا، لإعادة إعمار العالم بعد الحرب الأخيرة - وانظر الآن إلى الوضع الحالي
اللعين»(62)(*) . وقد أقره نورمان قائلاً: «عندما أستعيد الماضي، أرى أنا، رغم
كل الأفكار والجهد والنوايا الحسنة التي قدمناها، إلا أننا لم نحقق شيئاً على
الإطلاق... وعلى العموم، فإن ما من شيء قمت به أنا، والقليل جداً مما
قام به ذلك العجوز بن... كان له تأثير جيد»(63).

(*) كان ليفينغويل يرسل إلى نورمان بانتظار رزق الطعام خلال الحرب العالمية الثانية، وقد
ثابر بنشاط على مراسلة صديقه القديم.
القيمة المتفوقة

عندما توقفت أعمال القصف وإراقة الدماء والاضطهاد في الحرب العالمية الثانية في صيف سنة 1945، كانت أوروبا وآسيا أشياء ممزقة. أما الصناعات والمدن وأنظمة التواصل والاتصالات فلم تزد كثيراً عن كونها أكواماً من الخراب، أصبح الملايين دون مأوى أو دون عمل، بمن في ذلك كثيرون ممن أُبعدوا قسراً عن مواطنهم، كأن العمليات في معظم البلاد بلا قيمة في ألمانيا مثلًا، كانت السجائر وجوارب النايلون هي الشكل المفضل من المدفعات. وبالإضافة إلى الولايات المتحدة، لم يخرج من الحرب سوى بريطانيا والإتحاد السوفيتي والصين بمنظمة حكومية حافظت على وجودها، كما أن جوزيف ستالين وشيتشك وكاي تشيك وزاهي وحدهما من بين سائر قادة الدول أثناء الحرب، ظلاً في الحكم. إذ أن تشرشل كان قد غادر منصبه بعد أن أخرجته الانتخابات في الفوز الكاسح لحزب العمال خلال أشهر من توقف القتال.

ولكن خلال أقل من عشرين سنة، تلاشت كل ظاهرة الخراب الذي أحدثه الحرب. وفي بداية الستينات، كانت حتى ألمانيا الغربية والإتحاد السوفيتي واليابان، التي عاشت أسوأ الويلات، قد تحولت إلى اقتصادات تنبض بالحياة وتتمتع بمستويات عالية من النمو الاقتصادي، وقادرة إلى حد كبير
على منافسة الدولة الكبرى الوحيدة التي خرجت من الحرب دون أن تُخشد— وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

وسرتي الآن كيف أنه، بالرغم من كل ذلك التقدم البارد، فإن كل الخطط الموضوعة بعناية فائقة من قِبل كل من القادة والتابعين، انتهت بها المطاف بعيداً جداً عن أهدافها المعلنة. وتبين أن الوعاد في تلك المسرحية لم يكن سوى الذهب. فقد أصبح الذهب، في خضم كل ذلك التمرد والنزاعات والمفاجآت غير السارة التي تطورت على مسار السنوات، أصبح هو نقطة التركيز كما أصبح من وجهات عامة، مصدراً لل망ثوب. وتنتمي هذه الحكايات الكثير من اللحظات التي سببت فيها الذهب من الضوضاء والجلبة ما جعل معظم السلطات تمنى زواله ليكشف عن إزعاجها. لكننا نرى أيضًا في التاريخ مناسبات عدة، انتهت فيها مساعي البشر إلى نتيجة شديدة البعد عن مقاصدهم الأصلية، وحيث يكون للذهب ضلوع في الأمر، نادراً ما تتحقق الأحلام. وكما يذكرونا راسكيين، إن من يملك الذهب غالبًا ما يتعرض للخداع.

إن الزعم الأكثر تركيزاً على الذهب هو الجنرال شارل ديغول، الذي قاد قوات فرنسا البحرية ضد ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، كما كان رئيس الجمهورية الفرنسية خلال معظم فترة الستينات. ظل ديغول يشعر بالمرارة، حتى بعد عشرين سنة، مما اعتبره إهانة لا تغتفر بالنسبة له شخصياً ولفرنسا وذلك عندما قام روزفلت وتشترشيل باستبعاده من أهم المشاريع التي أجريها ومن لقاءاته مع ستالين خلال زمن الحرب. لم يكن هناك شيء يمكن أن يرضيه ديغول أكثر من رؤيته الأنجلو-ساكسون راكنين أقصاه. وكان مقتنعاً بأنه يستطيع تحقيق هذا الحلم لوحأن العالم اتبع نصيحته في إعادة الذهب كمعيار دولي رئيسي وكوسيلة للمدفوعات – وبذلك يستأصل الدولار من موقعه المتفوق في ذلك الوقت.
القيمة المتفوقة

في الرابع من شباط سنة 1965، جمع ديغول ألقناً من الصحفيين في قصر الإليزية، المقر الرسمي لرئيس الجمهورية الفرنسي، واستقبلهم في قاعة الاحتفالات Salles des fêtes. لقد كان الطلاء الذهبي الذي غطى كل شيء في ذلك المكان المترفع، من المقاعد وحتى الجدران، ملائماً، لأن الجنرال كان قد طلب عند ذلك المؤتمر الصحفي لكي يطالبه بالعودة إلى معيار الذهب الذي كان قائماً في القرن التاسع عشر، ولكن يرضى بأقل من ذلك. وقد ألح على أنه «في الواقع، لا يمكن أن يكون هناك مقياس آخر، ولا معيار آخر، غير الذهب - الذهب الذي لا يتغير أبداً، الذي يمكن جعله قوالب وساسوك وقطع نقدية، الذهب الذي لا يقتصر على جنسية دون غيرها، والذي سيظل مقبولاً إلى الأبد، وفي كل مكان، كقيمة تحمل ثقة راسخة لا ينالها شيء»(1).

ذكر ديغول الحضور بأن "طبيعة القيمة المتفوقة التي تعزى للدولار قد فقدت أساساتها الأولى، ألا وهو امتلاك أمريكا للقسم الأكبر من ذهب العالم". إن الحفائر التي أوردها لم تكن لتحتمل الجدل. ففي أوائل سنة 1965، كان مخزون الولايات المتحدة من الذهب بشكل نقد قد انخفض إلى أدنى مستوى له منذ شهر آذار سنة 1937. وقد انخفض المخزون إلى 15 مليار دولار بالمقارنة مع الوضع الذي وصل إليها طوال الفترة منذ سنة 1949 وهي 25 مليار دولار، كما تقلصت حصة أمريكا من مجموع المخزون العالمي من الذهب بشكل نقد من 75 بالمائة إلى أقل من 50 بالمائة. وفي نهاية السينوات، أصبحت حصة الولايات المتحدة دون نسبة 30 بالمائة.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أعلن جاك روف، وهو اقتصادي فرنسي مشهور وكيير مستشاري الرئيس في قضايا من هذا النوع، أن ديغول هو رجل الساعة، «السياسي الذي سعيد المال الحقيقي». وأن النظام الراهن كان سخيفاً... ويمثل عقبة كأنه في طريق التطور الاجتماعي. وبعد ذلك بستة
اليام، قام وزير المالية الفرنسي، ذو الاسم الذي يتسم بالأناقة، فاليري جيسكار
ديستانغ، بالقاء محاضرة بجامعة باريس أمام حشد يبلغ ثلاثة آلاف طالب، كان
معظمهم يستمعون وقوفاً، دعا فيها إلى إصدار "بيان ر진ي واضح" من قِبل
القوى المالية الكبرى يتعلق باستخدام الذهب لتسوية كل حالات العجز في
المدفوعات الدولية. وأكد أن هذا الإجراء سيكون من شأنه "وقف تفسخ النظام
المالي العالمي". ومضى ليعلن أن فرنسا ستكون السباقة بأن تبدأ بتحويل كل
الدولارات المتراكمة لديها حديثاً إلى ذهب (2).

تابع الفرنسيون شرح وجهة نظرهم بتعابير لا تحتتمل اللبس. في أغلب
الأحيان، تعهد الدول الأخرى التي تصرف دولاراتها بالذهب إلى ترك الذهب
الجديد مصمماً في أقربى مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. أما السلطات
الفرنسية فقد تصدرت صحف الجرائد لدى إعلانها أن كل زيادة في مخزونها
الذهب سُبِح عبر الأطلسي على متن سفن فرنسية من عابرات المحيطات
لتنصرف على الشواطئ الآمنة للوطن الأم.

أين كان يكمن الخطأ؟ .. لقد كانت لدى واضح خطط مرحلة ما بعد
الحرب كل الأسباب التي تدعوهم للاعتقاد بأنهم قاموا ببكل براءة باحتواء ذلك
الوحل الذهبى الذي عاش فساداً خلال العشرينات والثلاثينات. إلا أنه، وكما
جَهَد الجنرال ديجول في محاولاته للتوضيح، كان الذهب أقوى من أن يظل
سجيناً. ولم يكن المؤتمر الصحفي في قاعة الاحتفالات سوى حيلة من سلسلة
أحداث الستينات التي بدت وكأنها تتجه نحو وضع الدولار في الظل وإعادة
الذهب إلى سابق مجدته. لكن الأمور كانت تتجه نحو الأسوأ. ومع ذلك،
و عندما حانت اللحظة التي حثَّم فيها الذهب أغلاله وحلّق عالياً ليصل إلى
الأوج في وهج من المجد، تبين أن ذلك الوهج أكثر سطوعاً وحرارة وروعة من
أن يكتب له البقاء. واكتباراً من بداية الستينات، دار العالم دورة كاملة على نحو
القيمة المتفوقة

غريب ومفاجيء، ليعود الدولار ويكتسب تلك القيمة المتفوقة بينما قبع الذهب في الظل.

تبدأ القصة عقب كارثة الحرب العالمية الثانية مباشرة، في لحظة من تلك اللحظات النادرة التي يتخذ فيها الناس كل القرارات الصادرة، كان القسم الأعظم من العالم خارج الولايات المتحدة يعيش حالة من الفوضى بحيث أن القائمين على صياغة مرحلة ما بعد الحرب تهبت لهم فرصة فريدة لرسم شكل التركيبة الجديدة على خلفية خالية من العوائق، وتحقيق أحلام عصر التنوير والعصر الفيكتوري في نهاية المطاف. لقد كانت الخطوط العريضة لما يجب عمله واضحة: إن تلائم الأخطاء المفجعة في العشرينات والثلاثينات قد قدم لقادة الدول في فترة ما بعد الحرب الثانية برنامجاً كاملًا لما ينبغي تبنيه. وكما قال جون مينارد كينز في سنة 1918 كانت الفكرة الوحيدة التي تراود الناس هي العودة إلى ما قبل سنة 1914. أما اليوم فلا أحد يحمل نفس الشعور نحو سنة 1939.

فبدلاً من فرض دفع التعويضات، قام الحلفاء بجهود مالية وسياسية نشطة تهدف إلى إدخال ألمانيا وإيطاليا واليابان ضمن المسار العام للمجتمع الديمقراطي. وبدلاً من الإلحاح على تسديد المبالغ الضخمة الناتجة عن المساعدة العسكرية التي كانت الولايات المتحدة قد قدمتها خلال الحرب، اكتسب الأمريكيون حديثًا سطحي وعارض بشأن المطالبة بالدفع. بل إنهم قاموا عوضًا عن ذلك، بتحويل معظم مساهمتهم، في الجهود الحربية للحلفاء، إلى هبات - وأردفوا ذلك بتقديم مساعدة ضخمة من خلال خطة مارشال أضافوا إليها فيما بعد مشاريع معنوية أخرى. وبدلاً من عالم كانت فيه كل دولة تسعى بعناد وراء مصلحتها الخاصة، أثنت الأمم المتحدة لتسير شؤون عالم.
الانحدار من المجد

من التعاون والانسجام الدوليين، وبخلاف ما كانت عليه عصبة الأمم، فإن خطط إنشاء الأمم المتحدة تضمنت المشاركة التي يملؤها الحماس للولايات المتحدة.

تم وضع الخطط المتعلقة بنظام اقتصادي دولي جديد من قبل 730 مندوباً من 44 دولة، اجتمعوا في منتجمع وابت ماونتن في بريتون وودز، بولاية نيوهامشير، سنة 1944. وقد وضع القسم الأكبر من المخطط النهائي كلاً من جون مينارد كينز، ممثلًا عن وزارة المالية البريطانية ونظيره هاري وايت من وزارة الخزانة الأمريكية. وقد بدأت الخطة التي أعدها كينز ووايت، في ذلك الوقت، خطة لا تتعلق الشك إلى وضوحها.

وبالنسبة إلى اقتصاد عالمي يضع كل دولة تحت رحمة مخزونها من الذهب، جعل النظام الجديد الدولار الأمريكي في مقام المركز من التركيبة. كان الدولار الجبار حينذاك مدعومًا بخمس وسبعين بالمائة من المخزون العالمي من الذهب بشكل نقد. ولم يكن الاقتصاد الأمريكي الضخم قد عانى من أية أضرار بسبب الحرب، كما أنه كان أكثر إنتاجية منه في أي وقت مضى في تاريخه. وقد جاء في التقرير الاقتصادي لرئيس الجمهورية في شهر كانون الثاني من سنة 1947، أن البلاد قد حققت "أسرع وأضخم تحول أمكن لأي دولة أن تحققه من الحرب إلى السلام". كان مجمل الإنتاج سنة 1947 أعلى بثلاثين بالمائة عليه في سنة 1941، أي آخر إنتاج سنة كاملة في زمن السلم.

نصت الترتيبات الجديدة على أن الولايات المتحدة - التي تنعم بنسبة

(*) توفي الرجلان قبل أن تتاح لهما فرصة رؤية ثمار جهودهما، توفي كينز في نيسان من سنة 1946، وتوفي وايت في شهر آب من سنة 1948. ولدى رؤية الشكل النهائي ل نظام بريتون وودز، هناك ما يجعلنا نعتقد أن وايت كان الشريك الأقوى، بينما لعب كينز الذي كان يمثل الطرف الأضعف دورًا ثانويًا.
الأكبر من مخزون الذهب العالمي - ستكون الدولة الوحيدة التي تمتلك عملة قابلة للتحويل بحرية إلى ذهب بمعدل ثابت، وكما في أيام ما قبل الحرب، اقتصرت ميزة التحويل هذه على أية حال، على الحزات القومية والمصارف المركزية، لا الجهات الخاصة. كانت باقي الأقطار الأخرى مُلزمًا ببذل أقصى ما في وسعها لجعل عملاتها قابلة للتحويل إلى دولارات من قبل أي شخص، ولكن لم يكن مطلوباً منها الحفاظ على إمكانية التحويل إلى ذهب. حدد معدل التحويل بين الدولار والذهب على أنه 35 دولار للأونصة، ومن ثم حددت بقيّة دول العالم عملاً عليها حسب أسعار الدولار لا الذهب.

ولو اقتصر الأمر على ذلك، لكان النظام الجديد قد ترك الدول كل بمردها أسرة الدولار كما كانت في السابق أسرية لمخزونها من الذهب. لم يكن قد تبقى لدى دول الحلفاء الكثير من الدولارات بعد دفعها لنفقات الحرب الهائلة، فحتى رغم المساعدة الأمريكية، كانت بريطانيا مدينة بمبالغ ضخمة لمستعمراتها الإمبراطورية، أما الدول المعادية فكانت مفروسة تمامًا. والنتيجة، أن العلاقة بين الذهب والدولار عند معدل 35 دولار للأونصة، كانت العلاقة الوحيدة التي يتوقع أن تكون دائمة - أي راسخة، كما في السابق - ولكن وضعت ترتيبات مختلفة بشأن العلاقة بين الدولار وقيمة العملات الأخرى. وكان يتوقع من هذه العلاقة، التي تعرف باسم "القيمة الإسمية القانونية«، أن تكون ثابتة أيضاً أثناء مسار الأمور بشكل طبيعي، ولكن وضعت شروط تنفيذ على إجراء تغييرات في القيم الإسمية القانونية في حال واجهت مساعيات الدولة، للوفاء بالالتزاماتها الدولية من المدفوعات، بعض المشاكل، تلك المشاكل التي كان يغلب الاحتمال أن تكون دائمة لا مؤقتة. إن تحديد القيم الإسمية عند مستوى تستطيع كل دولة تدبر أمر الإبقاء عليه، لم يكن بالأمر السهل على الإطلاق. لم تستطع ألمانيا واليابان تحديد قيمة حتى سنة 1953، أما إيطاليا فكان عليها الانتظار حتى سنة 1960. كما أن معظم القيم المحددة الأصلية تم
تنوعها أكثر من مرة قبل حدوث الانهيار النهائي للنظام بعد سنة 1971. ومن حيث الواقع، وحتى تاريخ متأخر من الستينات، لم يكن هناك سوى كندا وسويسرا والولايات المتحدة، من بين الدول المتطرفة، ممن تسمح بخروج رؤوس الأموال منها إلى دول أخرى دون أي عواقب.

إن الترتيبات الخاصة بالتغييرات في القيم الإسمية القانونية، لم تكن الخطوة الوحيدة التي اتخذها واضع النظام لتفادي حالات الانكماش والبطالة الحادتين التي كان التقيد الأعمى بمعيار الذهب القديم يفرضها في الماضي. وفي تلك الحالات المتكررة، التي تكون فيها المصاصب أموالًا عاربة، كان لا بد من تأمين مبالغ من القطع الأجنبية المتوقرة لتقديم قروض تساعد الدول على تجاوز تلك الحالات، وقد تم ذلك عن طريق إنشاء منظمة جديدة دُعيت باسم صندوق النقد الدولي. وكان على هذا الصندوق أن يقوم بدور المُقرض للحكومات والمصارف المركزية التي كانت بحاجة لقروض قصيرة الأجل لم يكن بالإمكان تأميمها من مصادر تقليدية.

ومع ذلك لم يفقد الذهب مكانته تماماً. فالموارد المتوقرة لدى صندوق النقد الدولي من أجل القروض، كانت تأتي من إسهامات الدول الأعضاء في الصندوق بصورة متساوية. كانت نسبة خمس وسبعين بالمائة تأتي بصورة عملاة الدول الأعضاء – كان الفرنسيون يدفعون بالفرنك والهولنديون بالبلور – والولايات المتحدة بالدولار، وهكذا. أما نسبة الخمس والعشرين المتبقية، فكان ينبغي أن تدفع بالذهب، رغم أن الدول غير القادرة على الدفع كانت تُمنح نسبة أقل. وبمجرد الوقت، تم عقد الكثير من الصفقات بالذهب بين الصندوق والدول الأعضاء فيه.

جوبت الخطوة الجديدة، بما فيها من التزمة دولة غير مألوفة، بالمعارضة من قبل المتخوفين من النظام الجديد. وقد حفز موقف هؤلاء كينيز على الدفاع بحرية عن تلك التركيبة الجديدة التي أشهم فيها بالكثير: «لقد
القيمة المتفقية

استندت قوای في إقناع مواطني، والعالم بأسره، بتغيير مبادئهم التقليدية. ... ألم أكن أنا من كتب، عندما كان الكثيرون من المناوئين الحاليين لتوقیر الرموز لا يزالون على عبادة العجل، أن «الذهب هو من بقايا البربرية؟». {4}

تمضي القصة بعد ذلك في درب سهل المسالك.

كان هناك افتراض ضمني حاسم قام بدعم البنية بكاملها: وهو أن الدولار سيستمر في الظهور بمشاهير الذي لا يفقهْ - جيد كالذهب - وبالتالي فهو سيبقى مقبولاً على الدوام ومهما كانت الظروف. كان ذلك افتراضًا لم يفكر كثيرون بالتوقف، ولو للحظة، للتساؤل بشأنه أثناء عملية وضع الترتيبات، أو خلال السنوات العشر الأولى بعد البدء بتطبيق تلك الترتيبات. ولكن ومهمًا كان رأي العالم بقوة الأمريكيين غير المحدودة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية سنة 1945، إلا أنه لم يكن هناك من سبب يحمل على التوقع بأن ذلك الوضع سيستمر إلى الأبد.

بل على النقيض من ذلك. فالخطة بكاملها قد وضعت بهدف رئيسي، وهو جعل أوروبا واليابان تقفان على أقدامهما من جديد. وبمجرد أن تحقق ذلك الهدف، مرت الديناميكيات بتحول عميق. لقد أصبحت المنشآت الصناعية الأوروبية واليابانية النشطة تشكل منافسة لصناعة الأمريكية. كما أنها أصبحت مواقع جاذبة للاستثمارات الأمريكية. وكانت النتيجة أن انتهى المطاف بالأمريكيين أن تنافسوا مبالغ ضخمة متزايدة على الورادات وعلى الاستثمارات في دول أجنبية لدرجة أن مخزونهم الذهبي الضخم انخفض إلى أدنى من مستوياته الأصلية الكبيرة كما ازدادت ديونهم للأجانب لتجاوز المستويات التي كانت عليها في الأربعينات.
استجاب الأمريكيون، والبهجة تملؤهم، بأن انغمسوا في موجة عارمة من الإنفاق. وبينما كان اقتصاد كل من أوروبا والآسيا يتعش حسب الخطة المرسومة ونتيجة للمساعدة الأمريكية، أدى إغراق دافع الربح إلى سحب مبالغ هائلة من رؤوس الأموال الخاصة من الولايات المتحدة لإدخالها في آلاف المشاريع عبر البحار، كما أدى إلى جذب كميات متزايدة من الورادات من البضائع الأجنبية إلى السواحل الأمريكية. كما أن الولايات المتحدة قامت بتقديم مساعدات اقتصادية دولية لم يسبق لها مثيل، وبدأت تنفيذ برامج اجتماعية داخلية على نطاق واسع، ونشرت القوة العسكرية الأمريكية حول العالم، وخاضت غمار حربين طاحنتين في آسيا إضافة للحرب الباردة ضد الروس. وقبل أن تنتهى اللعبة، وجد الأمريكيون أنفسهم محاصرين من قبل أعدائهم الاقتصاديين وقد أجبرهم الذهب على الركوع أمام أصدقاءهم.


وفي 27 تشرين الأول من سنة 1960، قفز سعر الذهب إلى 40 دولاراً للأونصة في سوق الذهب في لندن، حيث كان يجري بيع الذهب وشراءه بحرية بشكل سبائك، لا نقد، وحيث كانت دولة جنوب أفريقيا هي مصدر
معظم الكميات الجديدة الواردة، وكان السبب وراء ارتفاع سعر الذهب الأنباء القائلة بأن جون ف. كينيدي، الليبرالي الاتجاه، كان على الأرجح سيهزم ريتشارد نيكسون في انتخابات الرئاسة التي كانت ستجري في الأسبوع التالي. فاز كينيدي في الانتخابات في بلاده، ولكن الحكم المعاكس الذي نطقته به سوق الذهب جعله يشعر بالقلق. وفور انتخابه أخبار كينيدي مستشاريه بأنه كان يولي مشاكل الدولار المقام الأول بين المسائل التي تدعو لقلق المقاطع الأولى، وهو ما كان عليه الأمر عند نهاية الحرب العالمية الثانية. أكثر من 20 مليار دولار ذهبًا مع التزامات لا تصل إلى 10 بلايين دولار. فقد كان ذلك خللًا مروعًا من تلك الأيام الكبيرة في أواخر الثلاثينيات ومن التضحيات التي قدمتها دول الحلفاء خلال الحرب في سبيل فهر ألمانيا واليابان. ومع مجيء السلام وبدء عملية إعادة التعمير، كان لا مناص من العودة إلى علاقة أكثر طبيعية تكون فيها مخزونات الذهب أقل من الالتزامات المتبقية للأجانب.

وهنا لابد من الاعتراف بأن العملية لم تكن مثيرًا للقلق بشكلٍ كبير. حاولت الصحافة ومعلقون التلفزيون أن توهم العامة. فلم يكن هناك من يرغب الأجانب على الاحتفاظ ب الكميات الكبيرة من الدولارات. وكان مالكو الدولارات الأجانب يتصرفون بعقلانية تامة. كما أن الدولارات كانت مقبولة في كل مكان لدفع الالتزامات ولتسوية الحسابات بين الدول وبين شركات الأعمال. ولم يكن هناك دولة أخرى بإمكانها مجاراة حجم المستندات المالية، التي تهيئها الأسواق المالية الأمريكية، أو مجاراة تنوعها الكبير. وبعكس الذهب، كان من السهل انتقال الدولارات من مالك لأخر. كما أن حيازة الدولارات كانت مصدرًا لدخل يأتي من الفائدة، مما جعلها احتياطًا أكبر جاذبية من الذهب. وطالما استمر الدولار في أن يكون الوسيلة الأكثر قبولًا،
لم الدفاعات في كل مكان، لم يكن لأحد حاجة، أو حتى دافع، لصرف دولاراته وتخطين الذهب أو لحيازة عملة دولة أخرى عوضاً عنها.

من حيث الواقع، كانت الولايات المتحدة تقوم بدور المصرف البقية العالم، تماماً كما كانت بريطانيا تقوم بدور المصرف البقية العالم قبل الحرب العالمية الأولى، ولنفس السبب. فقد كان لدى بنك إنجلترا مخزوناً صغيراً من الذهب بالنسبة لالتزاماتها، لأن الإسترليني كان يشكل العملة المفضلة لاحتياطي القطع الأجنبي كما أن أسواق الرساميل في المنطقة التجارية في لندن توفر سيولة جاهزة بشكل مستندات ذات تنوع كبير. وفي الوقت نفسه، كانت مكاسب الاستثمارات البريطانية في الخارج تؤمن للدولة التي تعمل فيها دفقة مستمرة من القطع الأجنبي. وهكذا، كان الإسترليني هو الوسيلة الجاهزة للدفع لا للشعب الإنكليزي فحسب ولكن للعالم بأسره. كانت معظم المصارف تحتفظ باحتياطات نقدية متواضعة بالنسبة لالتزاماتها المودعة لأنماطها كانوا يشعرون تماماً بأن تحويل تلك الودائع جيدة وذاتياً بين بعضهم البعض - أي عن طريق كتابة الشيكات - هو وسيلة دفع أكثر ملاءمة وفاعلية من سحب نقد يقومون بإرساله إلى دائرتيهم (2).

ومن نظرية هذا النوع، كان التضخم هو القوة الوحيدة التي يمكن لها أن تهدد قابلية الدولار على البقاء. وهنا يكمن مصدر الأسئلة التي بدأت

(*) انظر يسيبريس وآخرون، 1966. يذكر هنا أن الولايات المتحدة، مثل أي مصرف، كانت تقرض أو تستثمر في الخارج على أساس طويل الأجل، بينما تقتصر من الأجانب على أجل قصير. وهؤلاء الخبراء، الذين كانوا يشعرون بقلق شديد بشأن معدلات النمو العالمية في التزامات الولايات المتحدة تجاه الأجانب، كانوا ضاحياً وهم محاسبين. فليس هناك من مصرف يمكنه المحافظة على بقائه في عالم تحليلي بهذا الشكل [حيث] يصر فيه أصحاب الشروط. . . على ما يعتقدونه وسيلة دفع أكثر جوهرية. وفي حال كان المصرف سليماً، تأتي المتعاب من لا عقلانية المدعيين.
تُطرح. لا شك بأن اقتصاد الولايات المتحدة لم يكن يعاني من ضغوط تضخمية خلال النصف الأول من الخمسينات، رغم المعدلات العالية للنمو الاقتصادي، بل إن أسعار المستهلك، في الواقع، قد انخفضت خلال سنة 1954. بدأت أول بوادر المشكلة تظهر خلال الفترة ما بين 1956 - 1957، عندما بلغت دورة الأعمال ذروتها ووصل التضخم إلى نسبة 3 بالمائة. وحتى نسبة التضخم هذه كان بإمكان تحملها في المراحل الأخيرة من فترة تسوح اقتصادي، لكن الزيادة البالغة 2.7 بالمائة في أسعار المستهلك، اعتباراً من نهاية 1957 وحتى نهاية 1958، جاءت بمثابة الصدمة. في ذلك الوقت كانت مرحلة الازدهار قد انتهت، وبدأ انحدار خطير في نشاط دنا الأعمال. كانت البطالة قد ارتفعت إلى أكثر من مليون شخص، مما دفع بمعدل البطالة إلى ما يقرب من 7 بالمائة من القوة العاملة.

لم يسبق أن حدث شيء كهذا. ففي فترات الانهيار والكساد كانت الأسعار دائماً تنخفض. وقد بلغ القلق بالاحتفاظ الفيدرالي حداً جعله يرفع معدل الجسم خلال وقت قصير من 1.5 بالمائة إلى 4 بالمائة، وهي خطوة أدت إلى وضع حد لعملية التعافي من الكساد بعد سنينين من بدايتها. وقد صرح ويليام ماكيزنيز مارتن، مدير الاحتياطي الفيدرالي، أنه يعتبر التضخم تهديداً، لا يقل خطرًا عن الشيوعية، لأمن ومستقبل الولايات المتحدة.

و يبدو أن وقفة مارتن الحاكمة ضد عدوه الكريبي قد أعطت النتائج المرجوة. إذ أنه ما إن اختفت أخير سنة 1958 المزعجة عن الأنظار، حتى أصبحت الزيادة في أسعار المستهلك، خلال سنوات التعافي بين 1959 - 1960، أقل منها في سنة 1958. بل إن سياسة الاحتياطي الفيدرالي الصادمة قد أقنعت موظفي وستنغهاوس وجزنر إلكتروك بالتخلي عن الفرص الخاصة بغلاء المعيشة في عقودهم، كما أقنعت عمال مواني الساحل الغربي الصنعي المراس بإطلاق يد أرباب العمل في تطبيق آلية الاقتصاد في عدد العمال.
وخلال الفترة ما بين 1958 – 1964، لم يزد معدل التضخم عن 1.4 بالمائة سنوياً، رغم معدل التوسع الاقتصادي السنوي البالغ 5 بالمائة. أما في الفترة ما بين 1959 – 1971، فقد كان كل من معدل التضخم ومعدل النمو في مقدار النقد المتوفر في الولايات المتحدة أقل منهما في أي من الاقتصادات الأوروبية الرئيسية.(7)

ربما كانت أرقام التضخم تلك كافية لتهديد مشاعر القلق حيال الدولار، إلا أن إحصائيات اقتصادية أخرى في الولايات المتحدة أدت إلى تناقص متسارع في المخزون الذهبي. فخلال السنوات الخمس 1960 – 1964، بلغ مجموع الودائع أكثر من 80 مليار دولار، كما أنفقت الحكومة مبلغ 11 مليار دولار للاحتفاظ على قواتها المسلحة خارج الولايات المتحدة، وأنفق قطاع الأعمال الأمريكي 29 مليار دولار بشكل استثمارات في شركات أوروبا وآسيا أو تعزيز مواردهم المالية في دول أخرى، بينما استهلت السفن إلى الخارج و الخدمات الأخرى والمعونة الخارجية مبلغ 18 مليار دولار أخرى. من جهة، كان رأس المال الأمريكي ومجموع السياح الأمريكيين الأسماء يلقون الريح، ومن جهة أخرى، كان السخط إزاء العرض السوقي للثروة الأمريكي يبادل أجزاء الستينات(8). كان الفرنسيون هم الأعلى صوتاً في التعبير عن قلقهم كما كانوا مصممين على قص جناحي العقافة الأمريكية.

في النصف الثاني من الستينات، بلغت مشكلة التضخم أبعاداً أكثر خطورة، وذلك عندما هبط معدل البطالة من أكثر من 5 بالمائة من القوة العاملة سنة 1965 إلى ما لا يزيد عن 3.5 بالمائة سنة 1969. ارتفعت الأسعار بمعدل 3.4%.

(*) كان هذا الموقف لا يزال موجوداً ووضحاً لدى بداية الألفية الجديدة.
القيم المتفوقة

بالرغم من تراجع الأسعار، ارتفعت الأسعار بمعدل 5.5 سنة 1969، وصلت الأمور إلى درجة كافية من السوء، لكن الأسعار ارتفعت بمعدل 5.7 بالمائة سنة 1970 التي تميزت بالانحسار الاقتصادي، أي سابقة تاريخية خارقة مرة أخرى. ثم ظهرت بوادر أخرى للاقتصاد الأمريكي ذي نشاط مفرط وذلك عندما وصلت الزيادة الكبيرة في السلع المصدرة عن الواردات، التي ظلت سائدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى نقطة الذروة سنة 1964، وهي 6.8 مليار دولار، ثم هبطت لتصل إلى 600 مليون دولار سنة 1969. وفي نفس الوقت، استمر حجم رأس المال الأمريكي في التدفق على دور الأعمال الأجنبية بكثافته المعهودة.

كان تشديد التزام الولايات المتحدة بالحرب في فيتنام هو المصدر الرئيسي للضغوط التضخمية. فالنفقات الدفاعية ازدادت بمعدل 60 بالمائة خلال النصف الثاني من السينينات. وكانت الحكومة الاتحادية قد حققت فوائض خلال سنة 1966، ولكن العجز في الميزانية بلغ سنة 1967 أكثر من 8 مليارات دولار، وأعقب ذلك عجز آخر سنة 1968 بلغ 26 مليار دولار. وفي مظهر نادر من مظاهر الإجماع الذي يكاد يكون كاملًا، وحث الاقتصاديون المختصون من كافة الشرائح الرئيس جونسون على تمويل نفقات الدفاع المتزايدة عن طريق زيادة الضريبة. رفض جونسون الأخذ بنصيحتهم. ومنها زاد من صعوبة الأمر، أن معظم العائدات الناجمة عن الاتفاق العسكري المتزايد في فيتنام كان ملادها المصرف الفرنسي.

واجهت الحكومات الأجنبية صعوبات جمة في محاولة إيجاد سبيل للمضي عبر هذا التآكل في الاقتصاد الأمريكي. فما من أحد كان يود التخلي عن الدولار؟ إذ أنه لم يكن هناك عملة أخرى مؤهلة بهذا الشكل الكبير للقيام بدور الاحتياطي العالمي ووسيلة الدفع. بل على العكس، فإن تدافع الناس لاستبدال الدولار وهبوط قيمته إزاء أسعار العملات الأخرى لن يؤدي سوى إلى
الانحدار من المجد

خسائر كبيرة لبلدان الدولارات التي كانت بحوزة الأجانب في ذلك الوقت.

وقد يكون تأثير ذلك حدوث فوضى شاملة. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل تلك الهواجس، ظل الذهب كـ كما كان شأنه دائمًا بديلاً مغربيًا، لجزء على الأقل، من الموجودات الأجنبية المتزايدة من الدولارات.

وكانت النتيجة، أن مخزون الذهب الأمريكي استمر في التناقص رغم وضع مجموعة من التدابير المعقدة الخاصة بفرض قيود الأجل بحيث تتوفر للولايات المتحدة عملات أخرى تمكنها من الوفاء بالالتزاماتها خارج البلاد عوضًا عن استنفاذ مخزونها الذهبي. وقد حاول الاحتياطي الفدرالي أن يحافظ على معدلات فائدة قصيرة الأجل عالية بحيث تجعل الدولار أكثر جاذبية من المارك الألماني أو الفرنك السويسري وأفضل بالطبع من الذهب الذي لا يجلب أي فائدة. ودفعت الحكومة بكل من مجموعات الأعمال ونقابات العمال إلى عقد اتفاقيات "طوعية" لوقف التضخم المحلي عن طريق تحديد الأسعار والزيادات في الأجور.

ولم يكن ذلك كل شيء. ففي أيلول من سنة 1964، تم فرض ضريبة خاصة دُعيت بـ "البنوك عامل الفائدة"، وذلك بهدف الحد من الاستثمارات الأمريكية خارج البلاد وذلك عن طريق فرض ضريبة على الفائدة المكتسبة من الإيداعات والسندات بالعملات الأجنبية. ثم أُلغيت تلك الضريبة بإجراءات إضافية، وذلك عندما أعلن الرئيس جونسون في الأول من كانون الثاني سنة 1968، بأنه سيضع "كل ما يمكن" من أجل دعم الدولار ولإبقاء على ترتيب شؤوننا المالية الداخلية". جرى وضع ضوابط للاستثمارات الأمريكية في الشركات الموجودة في القارة الأوروبية: فقد طلب من الشركات أن تعيد إلى الوطن جزءًا من الأرباح المكتسبة في ما وراء البحار، وحذّد الاقتراض المصري في الخارج. وجرى حث المسافرين الأمريكيين على البقاء في وطنهم لاستكشاف مواطن الجمال في بلدهم عوضًا عن إنفاق
الدولارات الثمينة في السحابة في بلاد الآخرين. وبعد فوز ريتشارد نيكسون في الانتخابات الرئاسية سنة 1968، تم فرض ضريبة رسم إضافي بمعدل 10 بالمائة وذلك للتقليل من العجز في الميزانية - وهو نقيض، جاء متأخرًا، لمعارضة ليندون جونسون العنيفة لخطوة من هذا النوع.

ولم يكن أي شيء يلي في الغرض. فتكديس الموجودات الأجنبية المنتجة والرايحة من قبل الشركات الأمريكية والمستثمرين الأمريكيين لم يساو سوى القليل. تراجع مخزون الذهب هبوطًا سنة بعد سنة خلال الفترة 1958 – 1971، وذلك من 19 مليار دولار ليصل إلى 10 بيليون دولار، في الوقت الذي زادت فيه الالتزامات الأمريكية النقدية تجاه الأجانب من سنة إلى سنة خلال نفس الفترة حتى وصلت إلى أكثر من 60 بيليون دولار.(9) وكما قال الاقتصادي الفرنسي جاك روف في 20 تشرين الأول سنة 1967، عندما كان مخزون الذهب 12 بيليون دولار بينما بلغت الالتزامات 33 بيليون دولار، كانت الولايات المتحدة قد استنفدت قدرتها على الدفع بالذهب لدائنها: "يبدو الأمر كمن يطلب من الأصل تسريح شره. ولكن ليس لديه أي شعر على الإطلاق".(10)

بدت الولايات المتحدة وكأنها عاجزة عن استرجاع التوازن إلى موقفها الدولي. استمرت السياق الذهبية في الانتقال من الملكية الأمريكية في فورت نوكس إلى ملكيات أجنبية مخزنة بقصد الأمان في ألبسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك (أو في بنك فنسا، فيما يتعلق بالفرنسيين). لقد كسب الأوروبيون الذهب، لكن هذا التدفق باتجاههم فشل في تحريك الطلب لديهم على الودائع من الولايات المتحدة بصورة تكفي لعكس حركة انتقال الذهب المتجهة شرقًا. وقد تحدث الأوروبيون، شاؤهم شأن الآسويين فيما مضى، نبوءة آدم سميث بأنه "عندما تتجاوز كمية الذهب والفضة الودائع إلى بلد ما،
الطلب العلني، فإن تنفع جهود الحكومة الاحترازية في منع تصديرهما». وبدا أن «الطلب العلني» في الستينات لم يكن يعرف حداً.

إذا ما كان يبدو وكأنه سلسلاً لا تنتهي من الأنباء السيئة لأي إنسان آخر، بدا أنباء عظيمة لأولئك المشائمين الذين كانوا على قناعة بأن الذهب كان الوقاء الوحيد في حالات اليأس. وكان مهوسواً بذهب كم أصبحوا يعرفون فيما بعد، يقدسون الذهب في سوق لندن منذ أواخر الخمسينيات. كانت القوى المالية الرئيسية تخشى من أن عمليات الشراء هذه قد تؤدي إلى رفع قيمة الذهب إلى ما فوق السعر الرسمي البالغ 35 دولاراً للأونصة، مما يؤدي إلى اندفاع لا يمكن ضبطه على الذهب الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقويض النظام بكامله.

وفي سنة 1961، انضمت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا وهولندا وبلجيكا في مساع مشترك لضم مصادرها في صندوق مشترك بهدف حمل هؤلاء المضاربين على تخفيض أسعارهم. وكان هذا الصندوق المشترك سيقوم ببيع الذهب في السوق كلما ظهرت بوادر حركة تفوق بضعة سنوات فوق 35 دولار.

في بداية الأمر، ومع ورود كميات كبيرة من الإنتاج الجديد إلى لندن، كان بإمكان ذلك الصندوق أن يشتري من الذهب بسعر 35 دولار أكثر مما كان مضطراً للبيع. وتحول النزاع مع المضاربين ليصبح آحادي الجانب أكثر فأكثر، عندما بدأ الجنرال ديفول يرفع الطبول داعياً إلى زيادة سعر الذهب، بعد أن قام خلال سنة 1967 بسحب فرنسا من صندوق الذهب المشترك. في أواخر آذار من سنة 1968، اضطرت الولايات المتحدة لنقل ما قيمته 950 مليون دولار ذهباً إلى لندن للإبقاء على سعرها قريباً من 35 دولار. وكان قد تم إتفاق ما يقارب 5.2 مليار دولار، من فورت نوكس، اعتباراً من 18 تشرين الثاني 1967، وذلك عندما اضطر البريطانيون لتخفيض قيمة الإسترليني للمرة الثانية اعتباراً من نهاية الحرب العالمية الثانية.
وفي 17 آذار 1968، وبعد سبع سنوات عقيمة من قيام أعضاء صندوق الذهب المشترك بصب ثرواتهم في خلاص المضاربين، قرروا إنهاء اللعبة. وصرحوا بأنهم، من الآن فصاعداً، لن يقوموا بتوزيد سوق لندن بالذهب، أو أي سوق آخر، كما أنهم لا يرون شراء الذهب من تلك المصادر في المستقبل. استمرت الصفقات الرسمية بالذهب بين المصارف المركزية بسعر 35 دولار للأونصة، كما أن المصارف المركزية كانت تتحاول شراء الذهب من الولايات المتحدة لقاء الدولار بنفس السعر. واعتباراً من تلك اللحظة فصاعداً، ترك سعر الذهب في السوق الحرة لتقرره الجهات الخاصة.

إن ذلك القرار بحل الصندوق المشترك للذهب لم يكن فقط قد جاء متأخراً جداً، بل إن ذلك التجمع ما كان ينبغي له أن يتم أصلاً. وإلى أن جاء الوقت الذي أبدى فيه الميزان الأمريكي للصفقات الدولية بعض التحسن الجوهرى، كان كل ما يقوم به الشركاء في الصندوق هو صب مخزوناتهم الذهبية في سوق لندن في جهد عبثي لا يمكن فيه للصندوق سوى أن يخسر بينما كان المضاربون يقدمون على مخاطرة من الصعب مقاومةها. فمع قيام الولايات المتحدة بتحديد الحد الأدنى لسعر الذهب لدى استعدادها لشراء كل الذهب المعروض بسعر 35 دولار، ومع استمرار أعضاء الصندوق بعرض كميات من الذهب تكفي لتحتية سعر السوق الحرة تجاوز 20.35 دولار، كان المضاربون في وضع لا يخسرون فيه سوى ذلك الفرق الضئيل بين ما يدفعونه وبين 35 دولار. لكن الربح المحتمل قد يكون كبيراً (•). كما أن الطلبات التي لا تتوقف للمضاربين قد تؤدي مع الوقت إلى استنزاف مخزونات الذهب الرسمية للدول الأعضاء في الصندوق إلى حد تبدو معه العملات الرئيسية وكأن

(*) في المصطلحات الفنية المعاصرة يطلق على هذا النوع من التجارة التي تتضمن الاختيار . free option ما بين المخاطرة والربح اسم الخيار الحر
لم يعد لديها دعم ذهبي كافٍ. وعندها لن يكون أمام السلطات خيار سوى زيادة السعر الرسمي للذهب زيادة كبيرة. فمن بمقدوره رفض صفقة كهذه؟.

وعند ذلك، شرع الجنرال ديغول فيعلن أن استراتيجية صندوق الذهب المشترك بكاملها هي شيء صوري وأنها لا تعدو أن تكون بديلاً مؤقتاً على طريق التحفيض النهائي لسعر الدولار. ولقد كان بالامكان اعتبار تصريحاته الفجوة مجرد مسرع آخر من مسايعه التي لا تنتهي للنيل من الدولار لو لم يظهر ويليام ماكشينسي مارتن، مدير الاحتياطي الفيدرالي، قدراً من الطييش الذي دفعه لترداد توقعات ديغول: ففي خطاب ألقاه مارتن في ديترويت في 20 أذار 1968، بعد ثلاثة أيام من حل صندوق الذهب المشترك، عبر عن رأيه قائلاً: "قد تكون على طريق التحفيض" (11). وأدت حالة الهياج إلى رفع سعر الذهب في لندن إلى 41 دولار خلال شهر نيسان وأيار. وعندما حل ربيع 1969، كان السعر قد تجاوز 43 دولاراً.

وهنا ظهر احتمال آخر يثير القلق. فقد كان صندوق الذهب المشترك قد نظم بحيث كان إسهال كل دولة من الأعضاء محدداً، وذلك للتحكم في أية عملية بيع للذهب قد ترغب إحدى الدول الأعضاء القيام بها.

والآن تم حل ذلك الصندوق ووصل سعر الذهب إلى أكثر من 40 دولاراً. ما الذي سيمنع المصارف المركزية، التي كانت أعضاء في الصندوق، من صرف ديوراتها بالذهب بسعر 35 دولاراً في نيويورك وتغذية سوق لندن بالذهب بهدف لقاء ربح وفيراً؟. وما دام الصندوق المشترك قد أوقف أعماله، فإن إغراق العيش قد يكون أصعب من أن يقاوم.

فقد كان الخطر واضحًا، وكان لا بد من القيام بشيء ما. لم يكن هناك أي تأكيد حول عقد اتفاق رسمي، لكن شائعات سرت حول وجود اتفاق ودي غير رسمي بشأن التعاطي مع هذه المشكلة. فقد اتفق الأعضاء الأوروبيون في الصندوق فيما بينهم على الإجبار على التحويل أرصدتهم بالدولار إلى ذهب.
القيمة المتفق عليها

على الأقل طوال استمرار حرب فيتنام كانت تلك النقطة الحاسمة، التي كان يتوقع بعدها أن يصبح الأمريكيون قادرين أخيراً، على التصدي للخطر المتعاظم بين ما ينزف من الأقطار الأخرى وبين مدافعاتهم في الخارج، وكان الألمان قد قاموا قبل سنة سابقة وضع ترتيبات كهذه، عندما تعهدوا علناً بعدم صرف موجوداتهم من الدولارات بالذهب.

إن استعداد الأوروبيين لإياد روح تعاونية لم يأتي دون مقابل. فقد كان على الأمريكيين، لقاء ذلك أن يبتلعوا ذلك الدواء القديم المعروف، وهو ضبط الموازنة ورفع معدلات الفائدة، الذي كان أمرًا روتينيًا في العشرينات وأوائل الثلاثينات. وقد تم إقناع نيكوسون، بعد جهد، بدعم الرسم الإضافي البالغ 10 بالمائة على جميع ضرائب الدخل، الذي أصبح ساري المفعول سنة 1969، وهو عامه الأول في الحكم، وأحدث فائضاً صغيراً، وإن كان عامراً، في الموازنة. وقام الاحتياطي الفيدرالي برفع معدل الحسم في سلسلة من الخطوات، من 4 بالمائة في نهاية سنة 1967 إلى 6 بالمائة لدى منتصف سنة 1969. وكانت النتائج الانحسار الخفيف الذي حصل سنة 1970، ولكن حتى ذلك، لم ينجز سوى القليل على طريق تهدئة الحمى التضخيمية بما أن معدل زيادة الأسعار لم يظهر أية علامات دالة على الاتجاه للهبوط.

وبينما كان يجري كل ذلك، كان الجنرال ديجول مشغولاً. فقد كان مصمماً على إعادة فرنسا إلى أيام مجدها وعلى مهاجمة الأنجلو - ساكسون حيث أمكنته ذلك. فقد صُوت مرتين ضد دخول بريطانيا السوق الأوروبية المشتركة، حتى أنه في المرة الثانية صُوت حتى ضد إجراء مفاوضات تتعلق بدخولها. وطالب بإجراء "تغيير شامل في تركيبة كندا". مع رفع كوبك "إلى مرتبة دولة ذات سيادة"، لأن كوبك "يجب أن تتصدى لغزو الولايات
الانحدار من المجد

ال المتحدة(12). كما دعا المتحدرين من أصل فرنسي في ولاية لويزيانا إلى وضع تراخيص فوق جنسيتهم الأمريكية. وحد من تعاونه مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وعبر عن تصميمه على بناء قوة نووية فرنسية مستقلة. وانتقل تزايد انتقال الصناعات الفرنسية إلى الأمريكيين الذين كانوا يقفون دولاتهم بتلك الكثرة داخل بلده العظيم.

وقام ديجول ومساعدوه، مدعومين بالحماية الفكرية التي أمنها لهم جاك رويف، بالطالبية برفع سعر الذهب إلى 70 دولاراً، مما سيؤدي إلى رفع السعر بالدولار، لكل ذهب العالم النقدي، إلى الضعف. وكانت هذه الخطوة ستؤمن ربحاً سرياً للفرنسيين الذين كانوا يمتلكون الحصة الأكبر من الذهب النقدي خارج الولايات المتحدة. ومضى رويف في المجادلة بأنه على الولايات المتحدة التخلو عن أرباحها من هذا الكسب غير المتوقع وذلك لأن تستخدم ذهبها لدفع ما يعتبره هو التزاماتها المتضخمة للأجانب. واعتباراً من تلك اللحظة، كان على الدول التي تتمتع خارج بلادها أكثر مما تتلقى من المدفوعات من الأجانب، كان عليها تسوية الفرق عن طريق تحويلات الذهب.

كان الهدف النهائي الذي رمى إليه ديجول هو وضع حد للمكانة الخاصة التي تشغلها الولايات المتحدة، وهي المكانة التي كانت تسمح للأمريكيين بتعويض العجز في صفقاتهم الدولية، بكل بساطة، بالدفع بالدولار - أي بعملتهم الخاصة - للأجانب، بينما تعين على الآخرين تسوية مدفوعاتهم بعملة دولة أخرى أو بالذهب. لم يكن ديجول الوحيد الذي يشعر بالضغط حيال تلك العملية التي تسمح للولايات المتحدة وحداً بمليوناتها خارج بلادها عن طريق إجراء لا يعدو في جوهره تبادل الدولارات، بينما كان يربى على بقية دول العالم "كسب" قطعها الأجنبي أو ذهبها عن طريق تأمين فائض في صفقاتها مع الدول الأجنبية.

لقد كان الحل الذي أوصى به ديجول هو الذي فشل في الحصول على أي
القيمة المتفقية

دعم. فقد رفضت السلطات في الدول ذات النفوذ المالي الرئيسي تصريحه الذي قد يضر به استطلاع آرائهم. إذ أنه فضلاً عن احتمال التضخم الناشئ عن مضاعفة القاعدة النقدية العالمية، فإن ذلك الكسب الناشئ عن جزء قلم سيكون بمثابة ثروة وفيرة لأكبر منتجي الذهب في العالم، وهما جنوب أفريقيا وروسيا، ولم تكن أي من الدولتين لتنتمي بالشعبة الكافية لدى الدول الغربية في ذلك الوقت.

ولم يثبت أن تبين أن ذلك المسعى كان الشهقة الأخيرة للجنرال. ففي شهر نيسان من سنة 1968، جاء في صحيفة لوموند الفرنسية، التي تتمتع بالموثوقية، أن «ضعف الموقف [الفرنسي] ناشئ عن غياب اقتراحات مضادة معقدة للمنظمة المشؤومة، ولكن المتماسكة، للأمريكيين وحلفائهم الأوروبيين»(1). وقد كانت لوموند حتى تلك اللحظة ممثلاًً متحمساًً للدولار. لذلك فإن تراجعها عن موقفها اعتبار إشارة واضحة على أن حملة ديغول قد بدأت بالتفتيت.

جاءت الضربة القاصمة في أيار سنة 1968، لقت فرنسا دوامة عنيفة من حركات التمرد والاضطرابات. كانت تلك الاضطرابات الصاخبة تمثل في شدتها الثورات الغاضبة في الولايات المتحدة والتي كانت تندفع في ذات الوقت، لكن ما كان يدفع الفرنسيين هو مطالبتهم ب أجور أعلى لا احتياجهم على الحرب في فيتنام. وقد ألحنت تلك الاضطرابات ضربة كبرى بالاقتصاد الفرنسي، وكلفته ما يزيد على 750 مليون ساعة عمل، مما نتج عنها ارتفاع حاد في تكاليف العمالية، مما أدى بدوره إلى ازدياد التوقعات بخفض قيمة الفرنك.

وقد أدى العنف الصاعد للثورة إلى هروب رأس المال، مما يذكر بالذعر الذي ساد في العشرينات، رافقه ضغط قوي باتجاه متصاعد على المارك الألماني والفرنك السويسري كونهما يشكلان في ذلك الوقت الملء المناسب الأكبر أماناً. وعندما انجلى الموقف، جازف ديغول وطرح فترة حكمه في انتفاضة
الانحدار من المجد

شعبي أرغمه على تقديم استقالته من الحكم - وقد أدى ذلك القرار إلى إثارة ذعر أكبر في الأسواق بالنسبة للفرنك (14).

نكتفي بهذا القدر من الحديث عن حملة الجنرال لإرغام الدولار على العودة إلى معيار الذهب القديم.

كانت أحداث سنة 1968 نقطة تحول في التاريخ. ويعتبر تأثيرها على الذهب جزءًا من التحول العميق في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي برمته.

لقد تميزت سنة 1968 بمظاهر راديكالية واضطرابات اجتماعية كانت على مستوى لم يشهده له مثيل منذ الثلاثينات، وليس فقط في الولايات المتحدة وفرنسا. في الولايات المتحدة، جاءت سنة 1968 بأول فوز للجمهوريين في الانتخابات منذ سنة 1956. وضمن ذلك المسعى العقيم لإحراز نصر في فيتنام، انتهت سلسلة البرامج الاجتماعية المُجدة في فترة ما بعد الحرب، والتي بلغت ذروتها في برنامج ليندون جونسون المسمى المجتمع العظيم.

انتهت نهاية هادئة دون مشاكل. وانشغل القادة السياسيون في أرجاء العالم في معركة كبيرة ضد التهديدات والتنمرات الناجمة عن التضخم المتزايد - وهو صراع دام لأكثر من عقد من الزمن وأدى إلى حدوث تغييرات ثورية في دور الحكومات وفي تركيبة النظام السياسي ومؤسساتها وفي الطبيعة الأساسية للنظام الرأسمالي بحد ذاته.

إن نقطة التحول للذهب كانت في القرار الصادر في 17 آذار 1968، والقاضي بحل صندوق الذهب المشترك. ومنذ تلك اللحظة، قامت الحكومات المعنية بتحذير المضاربين وأولئك الذين ينتمون الحذر بأن الذهب أصبح لهم يلعبون به كيف يشاؤون وعلى مسؤوليتهم. ولن يكون هناك بعد الآن حد أدنى
ولا سقف لسعر الذهب في الأسواق العامة، إلا أنه كان بداية النهاية بالنسبة للذهب كمعيار للنقد. كان ذلك المفهوم، كما رأينا، قد أصبح مهلهلاً، لكن الدولار، بوصفه نقطة الارتكاز في النظام المالي، كان لا يزال مرتبطة بالذهب بالسعر القديم وهو 35 دولاراً للأونصة. والمشكلة الآن هو أن الدولار نفسه قد أصبح مهلهلاً، وأن الاحتياطيات الولايات المتحدة من الذهب قد استنزفت بحيث أن النظام كامله كان منطلقًا باتجاه ذروة سينجلي عنها شيء مختلف تمامًا الاندفاع. إذ أنه ما إن تخلت السلطات عن ممارسة أي إشراف على سعر الذهب في الأسواق الحرة حتى لم يبق أمام السياسيين من خيار سوى أن يتفارعوا للإلتزام من الأغلال الذهبية. ولمدة طويلة، ظل السياسيون يسعون الأسواق المالية في هذا المسعى.

يمكن أن نستخلص درساً من كل ما جرى، درساً كانت قد تنبأت به هزيمة الجنرال ديفغول الشهيرة، ولكن ذات المغزى الهام. إن ديفغول يذكرون بالملك ميداس الفرس، الذي حول إبنته المحبوبة إلى تمثال من ذهب عندما عانقها - أو بمونتاغو نورمان، الذي جعله إيمانه الأعلى بالذهب يشعر، كما يذكرون تشرشل، «بسعادة تامة لمرأى بريطانيا وهـي تملك أروع رصيد في العالم في الوقت الذي كان فيه مليون وربع مليون إنسان يعانون البطالة».

كان الطموح الذي يدفع ديفغول هو الثأر من الأنجلو-ساكسون وجعلهم يركعون أمام فرنسا. وكان سلاحه المفضل هو الذهب الذي لا يتغير أبداً... الذي سيظل مقبولاً إلى الأبد وفي كل مكان». وقد كان جاك روبرف، المشهور الفكري لديغول، يصر على أن أي نظام غير معيار الذهب الصافي سيكون «عقبة كاذبة في وجه التطور الاجتماعي». ورغم ذلك، وفي نهاية الأمر، فإن مخزون فرنسا من الذهب كان هو العقبة الكاذبة في وجه التطور الاجتماعي، وهو الذي دفع بالجنرال ديفغول للتفاؤل والانحساب من معترك الحياة العامة. وبينما كان
الانحدار من المجد

الجزرال ديغول ينظر باذدرا من خلف أنهه الضخم إلى الدولار الأمريكي ويتأمل
بحور الذهب الذي كانت فرنسا تشحنه عبر الأطلسي بكل كبراء، كان
الأمريكيون يستهلكون الكثير من الطعام الفرنسي اللذيذ ويشربون العديد من
زجاجات المشروب الفرنسي الرائع، تداعب أنف هم العطور الفرنسية الشذية،
ويصبحون، ولكن ليس عن طريق الصدفة، مالكين لشركات فرنسية كبرى مثل
شركة تصنيع الحواسيب ماسينز بول. ولو كان المواطنين الفرنسيون وبقية
الأوروبيين ينفقون بسخاء كالأمريكيين، لكان تعالقات الأحداث قد اختلط كلياً.

لقد ألحان الإحباط وخيبة الأمل والهزيمة بكل شخص في التاريخ أعماه
السعي وراء تخزين الذهب بحيث لم يستطع تمييز الفرق بين معدن لا قيمة له
وبين ثروة حقيقية. ويبدو أن القادة السياسيين، في العقود الثلاثة التي تلت
الستينات، قد وعوا هذا الدروس. لنرى الآن كيف أدت اضطرابات سنة 1968
إلى بدء مسيرة الذهب على الدرب الذي أوصله إلى المكانة التي يشغله حالياً
في العالم.
الحرب العالمية الثامنة والأونصات الثلاثون من الذهب

بينما كان التضخم يستجمع قواه خلال سنة 1968، كان نظام برايتون وودز، الخاص بمعدلات الصرف الثابتة، يبدو على أنه لا يُحمل بكبح مستاعي رجال السياسة الذين يبذلون أقصى جهودهم في سبيل إيجاد سبيل لتمويل التكاليف المتنامية للحكومات. وكانت النتيجة تجديد الاهتمام بالذهب بين العامة كقوة آمن مقدّرة له أن يحقق القول المأثور الذي رمّاه هيربرت هوفر في وجه الرئيس المُنتخب روزفلت سنة 1933: «لدينا الذهب لأننا لا نثق بالحكومات». لكن الحكومات لم تكون مطلقة السراح فيما يمكن أن تفعله في حالتها. كانت راغبة في بقاء قيمة عملاتها في أسواق القطاع الأجنبي ثابتة لا تتتحرك، حسب قواعد نظام برايتون وودز. إذ ارتفاع الإنتاج الحكومي يحرك الطلب المحلي، مما يؤدي غالباً إلى ارتفاع الأسعار وإلى استهلاك الواردات بسراعته، وهي عين الشروط التي تجعل الناس يرغبون في تجنب عملية ما والتحول باتجاه دول ذات نظام أكثر محافظة في تدبير شؤونها الاقتصادية والمالية أو باتجاه الذهب. وكلما كثرت محاولات الحكومات للتجارب على
الانحدار من المجد

الضوابط التي يفرضها نظام بريتون وودز، كما زاد التزام العامة والمضاربين
بمبدأ هوثر وزاد تحولهم نحو الذهب على أنه الورقة الأساسية ضد سلوك
الحكوماتاللامساس.

وبالفعل، لم يكن أحد يشعر بالرضى عن الظروف التي تطورت بموجهها
الظروف. لقد خلق واضعو نظام ما بعد الحرب تصميمًا بارعًا، لكن الانحسار
الاقتصادي والانكماش كانا العمليين الرئيسيين اللذين أثرا على مواقفنا به من
عمل. كما أن البيئة الاقتصادية المضطربة، الناتجة عن الإغراق في التفاوكل وعن
السياسات الحكومية الصادمة خلال عقد السبعينات، كانت ما تزال حديثة العهد
بحيث أنه لم يخطر باللأحد أن يقترح وضع بديل لنظام بريتون وودز. وما إن
خرج مارد التضخم من القموض، حتى عدم النظام إيجاد وسيلة سهلة لإعادته
إليه.

وبعد سنة 1968، تحول التضخم إلى نبوءة حققت ذاتها بذاتها حيث
أضافة زخماً إلى قوى التضخم الأساسية التي كانت تسري في النظام. ارتفع
تعويض الموظفين في الولايات المتحدة بمعدلات سنوية فاقت نسبة 7 بالمائة
خلال سنة 1970 وذلك لقاء معدل البطالة ارتفع من 3,5 بالمائة إلى ما يزيد على
6 بالمائة من القوة العاملة. كانت قناة نقابات العمال أن عليها أن تبقي سرعة
ارتفاع الأجور أعلى من سرعة التضخم، بينما كانت قناة إدارات الأعمال أن
عليها أن تحافظ على استمرار ارتفاع الأسعار لتغطية التكاليف المتزايدة للعمالة.
خلقت تلك العملية ديناميكية خاصة بها كانت مستمرة في الاندفاع بغض النظر
عن معدل البطالة أو معدل الربح أو معدل الفائدة أو معدل الضريبة أو أي قوة
أخرى كانت ستقوم بترويض تلك الديناميكية لو كانت الظروف مختلفة. وقد
أضافت تلك الضغوط التضخمية العنيفة مزيدًا من التوتر على مشكلة الدولار
والمخزون المتناقص للذهب.
ولم تكن إدارته نيكسون ترى سوى طريقتين للخروج من هذه المسألة. كان البديل الأول، التقليدي، الذي كان البريطانيون قد رسموا خطوطه العامة سنة 1931، بعد صراع مرير، هو رفع الضرائب ومعدلات الفائدة إلى مستويات تدفع بالاقتصاد إلى انحسار جدي، لا إلى مجرد فترة توقف كما في سنة 1970. إن خطوة كهذه كان من شأنها القضاء على ذهنية التضخم وإنقاذ الدولار، ولكن بكلفة إنسانية غير مقبولة، هذا عدا عن النتائج التي ستتعكس على رجل سياسة معتب وينبغي اختيار استراتيجية كهذه.

أما الخيار الآخر، وهو محاولة شن هجوم مباشر على الأسعار المتصاعدة، فسيكون من شأنه إظهار الحكومة في إدارة نظام ضوابط وذلك لتعقيد الزيادات في كل من الأجور والأسعار. وعن طريق التحكم بالأجور، فإن تلك السياسة ستستفيد شركات الأعمال بأن بإمكانها العمل دون أن تلجب بصورة دائمة رفع أسعارها لحماية أرباحها، وعن طريق التحكم بالأسعار، فإن تلك السياسة ستستفيد الأعمال بأن التضخم في كلفة المعيشة لن يؤدي بعد الآن إلى تأكد القوة الشرائية لمكاسبهم. إن هذا النهج الذي عرف باسم المطلق "سياسة المداخل"، قد بدأ في نظر الكثيرين على أنه الخيار المفضل. وفي حال استطاعت الضوابط كبح جماح التضخم، فإن تكون هناك حاجة للضغط على التوسع في الأعمال ورفع معدل البطالة. كما أن تخفيف الضخيم قد يؤدي أيضاً إلى تلفيق أزمة الدولار ومخزون الذهب. إن الضوابط قد تعني التدخل في نظام السوق الحر، لكنها بدت أيضاً وكأنها تؤمن أفضل العواصم المحتملة. لقد كان كثير من الديمقراطيين يدعون إلى اتخاذ هذا المسار، أما الآن فقد بدأت تظهر بوادر دعم من جهات أكثر محافظة. وفي آب من سنة 1970، أقر الكونغرس قانوناً منح رئيس الجمهورية سلطة فرض ضوابط شاملة على الأجور والأسعار وفق ما يراه هو مناسباً.

لم يكن نيكسون شديد الحماس للفكرة. فقد علمنه تجربته في أيام
الانحدار من المجد

الحرب، كموظف في دائرة تدبير شؤون الأسعار خلال الحرب العالمية الثانية، درساً طبيباً بشأن الكيفية التي يمكن بها لاقتصاديات وسياسات ضوابط الأسعار والأخير، أن تكون مصدرًا للتحدي. في البداية، لم يقم بأكثر من حركة رمزية نحو فرض تلك الضوابط إضافة لعدد من الإجراءات الفارغة من المعنى ولكن ذات الصدى الرنان، مثل تعيين لجنة قومية للإنتاج، أو إصدار الأوامر لمجلس المستشارين الاقتصاديين بنشر «إنذارات بشأن التضخم» كانت ذات طبيعة إحصائية وتحليلية أكثر منها توصيات باتخاذ إجراءات مباشرة.

وقد أدرك الرئيس، بالرغم من محاولته، أن الظروف كانت تحد من حريته في الحركة. ففي شهر كانون الأول، قام باتخاذ خطوة رئيسية باتجاه سياسة أكثر فاعلية وذلك بتعيينه جون كونيللي كوزير للخزانة وكان كونيللي حاكماً سابقاً لولاية تكساس، وقد حظي بالاهتمام وطني عندما جُرح بينما كان يركب السيارة لدى اغتيال الرئيس كينيدي في دالاس. كان كونيللي سياسياً حكماً كما كان رجلاً وسائماً ذا شعر فضي وحضور طاغ. ولم تكن لديه أي أفكار مسبقة بشأن السياسة. كانت إحدى تعابيره المفضلة هي "بإمكانني أن ألعبها مداورة وبإمكانني أن ألعبها مباشرة، وحسب أن نقول لي كيف تريدني أن ألعبها" 1). لقد كان كونيللي هو الرجل المناسب للتغلب على تردد نيكسون في القيام بتحركات دراماتيكية في السياسة الاقتصادية. وفضلًا عن ذلك، كان تدهور المركز المالي العالمي للولايات المتحدة هو المسؤولية الرئيسية لكونيللي، ووصفه وزير الخزانة، وهنا، لم يعد بإمكان الولايات المتحدة تأجيل القيام بإجراء ما أكثر من ذلك.

قرر نيكسون وكونيللي دراسة خطوة ذات شقين. وللوجهة الأولى، بدا عنصرًا ذلك الإجراء وكان لا علاقة واضحة تربط بعضهما ببعض، ولكن، وعندما بدأت الأمور بالتحسن، اتحد العناصران ببراعة ليشكلا برنامجًا متكاملاً 2).
الحرب العالمية الثامنة والأربعونيات الثلاثون من الذهب

الخطة الأولى لحل مشكلة الذهب في الولايات المتحدة بشكل نهائي. وكلما كان على وزارة الخزانة أن تقوم به هو إغلاق كومة الذهب، أي أن ترفض بيع الذهب بسعر 35 دولار للأونصة إلى الحكومات أو المصانف المركزية التي تقصدها لصرف دولاراتها. وقد شكلت هذه الخطة الجذرية الفصل الختامي الكبير لإمكانية تحويل الدولار إلى ذهب، تلك الامكانيات التي ظلت سارية المفعول لما يقارب مائتي سنة، عدا فترة الحرب الأهلية. وتحرر الدولار أخيراً من أغلال الذهب، أسوأ بقايا العملات في العالم. وأصبح، بعد أن تخلص من كل ما يتبقيه في المكان، حراً للعالم في أسواق القطاع الأجنبي.

إن من المهم هنا فهم المعنى الكامل لهذا التعبير. لقد حددت كل معدلات صرف القطاع الأجنبي، في البداية، في سوق يعمل فيه العرض والطلب على تحديد سعر العملة، كما في أسواق الأسهم العادية أو القمح أو النفط. ونظرة أن مصرفاً تجارياً فرنسياً بدأ يتركم لديه من الدولارات أكثر مما يحتاجه لأن السياح الأمريكيين يقومون بصرف مبالغ ضخمة بشكل شبات سياحية بالدولار إلى فرنك. هناك سوق يستطيع فيه المصرين بيع تلك الدولارات الزائدة إلى المتعاملين بالقطاع الأجنبي أو إلى أفراد أو مؤسسات ترغب بشراء الدولارات ودفع ثمنها بالفرنك. إن هذه الكمية من الدولارات الواردة حديثاً إلى السوق قد تؤدي إلى هبوط سعر الدولار بالنسبة للفرنك. ما يعني أن بائعى الدولار سيحصلون على فرنك أقل، ولكن مشتري الدولار، على أية حال، سيدفعون لقاء فرنك أكثر.

في حال كان الدولار قابلاً للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت، قد يقوم بنك فرنسا بشراء الدولارات غير المرغوب فيها من المصرفي التجاري، لأن البنك يستطيع تحويل تلك الدولارات إلى ذهب في وزارة الخزانة في الولايات المتحدة بسعر لن يتذ ال - أي أن الدولار يشبه الذهب من حيث الجودة. وفي
ظل هذه الظروف، يميل معدل صرف الدولار - الفرنك للاستقرار لا للتدهور. نتيجة وجود كمية زائدة من الدولارات المعروضة للبيع.

ولكن ماذا يحدث عندما تكون عملة ما غير قابلة للتحويل إلى ذهب، عندما تغلق كوة الذهب في واشنطن؟.. عندما لا تكون هناك حدود آلية لِما يمكن أن يمضي إليه معدل صرف العملة صعودًا أو هبوطًا بالنسبة لقيم العملات الأخرى. عندها تكون العملة عامة. والطريقة الوحيدة لمنع الدولار من التدهور في ظروف هذه هي في قيام بنك فرنسا بشراء تلك الدولارات والاحتفاظ بها، أو في قيام وزارة الخزانة الأمريكية ببيع فرنكات فرنسية من احتياطياتها (وهي سياسة تدعى «التعويق القذر»). وفي حال تنحى بنك فرنسا جانباً، أو في حال كان احتياطي وزارة الخزانة الأمريكية من الفرنكات أقل من المطلوب، ينخفض عندها سعر الدولار ويرتفع سعر الفرنك.

إذا ما أغلقت كوة الذهب، يكون نيسون وكونيللي قد أجبروا المصارف المركزية الأجنبية على مواجهة مجموعة من البدائل البغيضة. كان الأمر أشبه بلعبة بأوراق الكوبيه يقوم فيها الأمريكيون بإعطاء خصومهم ورقة ملكة البستوني. إن بإمكان المصارف المركزية الاستمرار في شراء كل الدولارات المعروضة للبيع، ولكن ذلك سيؤدي إلى تضخم في أوضاعها الغارقة بالدولار من الأصل - حسب تعبير وول ستريت، أي يصبح لديها فائض من الدولارات. وفي حال أحجمت المصارف عن الشراء، يهبط سعر الدولار بالنسبة للعملات الأخرى. مما يعني خسارة كبيرة لمواطنين دول تلك المصارف الذين كانوا قد اشتروا في الماضي دولارات أو موجودات مسقة بالدولار، لا تزال بحوزتهم حتى تلك اللحظة. وفضلًاً عن ذلك، في حال أصبحت الفرنكات الفرنسية تكلف الأمريكيين دولارات أكثر من ذي قبل، سيلجأ الأمريكيون إلى شراء كمية أقل من العطور الفرنسية والمشروبات الفرنسية، وفي الوقت نفسه، يتعين على
الفرنسيين دفع فرنكات أقل لشراء ما قيمته 1000 دولار من السلع والخدمات الأمريكية، مما يزيد واردات فرنسا من الولايات المتحدة.

تلك نماذج الأبيات التي كان نيكسون وكوبنيللي يأملان في تحقيقها.

وسيعود كل ذلك بالنفع على الأعمال والوظائف الأمريكية. إضافة إلى حقيقة أن جعل الصادرات الأمريكية أكثر جاذبية والواردات الأجنبية أقل جاذبية، قد يؤدي بعملية تخفيف قيمة الدولار إلى تصحيح نفسها بنفسها وذلك لدى تناقص الطلب الأمريكي على العملات الأجنبية وزيادة الطلب الأجنبي على الدولار.

أما الجزء الثاني من استراتيجية كوبنيللي - نيكسون فقد وضع بحيث يؤدي إلى إعاقة النتائج التضخامية المحتملة لعملية إنعاش الأعمال. ومن أجل إقناع العالم (بما في ذلك الأمريكيين أنفسهم) بأن نهاية إمكانية التحويل إلى ذهب ليست بالضرورة الخطوة الأخيرة على الطريق الأكيد المؤدي لتضخم جامع، أدرك نيكسون وكوبنيللي أن عليهم إرفاق عملية القضاء على الرابطة مع الذهب بعملية وضع ضوابط للأسعار والأجور تؤكد التزامهما بممارسة التضخم.

كان نيكسون مقتنعاً أن زمن أنصاف الحلول قد ولى. وكان في نيته أن يقضي على كل انتقاد يوجه له بالتكتيك بأن يتحرك بأسلوب وصفه بقوله، "يجعله يتجاوز الجميع بوتية واحدة"(3). لم يكن يتوقع الكثير من المصاعب، فالجمع بين النخلي عن معيار الذهب وتبني ضوابط إلزامية للأسعار والأجور كان يشكل تركيبة متكاملة. لا شك بأن دوافع الجاذبية الاقتصادية كانت قوية، لكن كل من نيكسون وكوبنيللي كانا يهتمان أكثر بالجاذبية السياسية لسباستهما الجديده: فقد أعجب المحافظون بالمملوكتن بعالمية المرفعة فالمت واحدًا في الانفصال عن الذهب، بينما أعجب الليبراليون بالسياسة الفُعالة المُتضمنة ضوابط الأجور الأسعار.
وقد جاءت القصة الأخيرة خلال أسبوع التاسع من آب، وعلى نحو يحفل بالسخرية، وذلك عندما توجه الممثل الاقتصادي البريطاني شخصياً إلى وزارة الخزانة وطلب ما قيمته 3 ملايين دولار ذهباً. وفي يوم الجمعة الذي تلا ذلك، وكان الثالث عشر من الشهر، أمر الرئيس بشكل مفاجئ ستة عشر من كبار واعضوي السياسة الاقتصادية في إدارته بمراقبته في طائرة مروحية إلى كامب ديفيد. وللتأكد من عدم تسرب أي شيء حول المداولات، أمر الرئيس إلى عزل تلك المجموعة عن أي اتصال بالعالم الخارجي. وقد وصف هيربرت شتاين، رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين آنذاك، تلك المناسبة بقوله: «واحد من أكثر الأحداث إثارة ودراماتيكية في تاريخ السياسة الاقتصادية».(4)

وتضمنت اجتماعات تلك المجموعة عمّا أُطلق عليه اسم سياسة الاقتصادية الجديدة، كانت تجمع بين إغلاق كوة الذهب مع تثبيت إلزامي وشمل للأع والأجور. كانت مدة التثبيت المقررة تسعة يوماً، لكن التوقعات ذهبت إلى أن تلك الخطوة الأولية ستتبعها قيود طوعية تعرضها دور الأعمال والعمال. وبالإضافة إلى القرارات المتعلقة بالضوابط والذهب، تضمنت السياسة الجديدة توصيات بإجراء خفض للضرائب على الأعمال وتخفيفات على الإنفاق الحكومي وفرض رسم إضافي تبلغ نسبته 10 بالمائة على نصف واردات الولايات المتحدة تقريباً. كان الرسم الإضافي على الواردات يعادل تخفيف قيمة الدولار، حتى دون حدوث أي تغيير في أسواق القطع الأجنبى، وذلك لأنه يرفع ثمن تلك الواردات بالنسبة للأمريكيين بشكل ألمي. وقد أجمع المشاركون على أن إعلان تلك السياسة الاقتصادية الجديدة يجب أن يتم التخطيط له بحيث يُحدث أثرًا كبيرًا في العالم بأسره. وألّحوا على الرئيس بإذاعة تصريح عام عبر التلفزيون أثناء فترة البث الرئيسية في مساء ذلك الأحد، لأن إذاعة قراراته قبل أن تفتح الأسواق صباح يوم الاثنين سيقطع على الإشارات أو الأنباء المتسرعة الطريق لاعضاء زخم كلماته. اعتراض نيكسون:
لقد أعطيت نوجيهاتي لوزير الخزانة بالدفاع عن الدولار ضد المضاربين. ... والآن، وبعد أن أصبحت الدول الأخرى قوية اقتصاديًا، حان لها الوقت لأن تهضب بحصتها العادلة من عبء الدفاع عن الحرية في أرجاء العالم. لقد حققنا الوقت لإعادة معدات الصرف إلى وضعها الصحيح. ... ولم تعد للولايات المتحدة حاجة للصراع وإحدى يديها مكبلة خلف ظهرها. ... ونحن لن نراخي ونفقد زعامتنا الاقتصادية في العالم.

لقد أطلقوا النار من كلا ماسورتي البندقية، كان هذا تعليق رئيس شركة بانكرز ترست كومباني صبح يوم الاثنين. وأُكد بول صاموثيلسون، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، في مقالة كتبها لصحيفة نيويورك تايمز أن الرئيس لم يكن لديه فرصة حقيقية للاختيار. لقد أُرغم على التصرف بسبب التزيف الهائل لاحتياطيات الدولار في الأسابيع الأخيرة. ... فأكثر من عقد، ظل الدولار الأمريكي عملة مقوّة بأكثر من قيمتها. ... [والسياسة الجديدة] تساعد اليابان أيضاً. ... إذ أن من الحماقة بالنسبة لليابان أن توزع السلع دون أن يدفع لها الثمن بسلع مكافئة. وفي وول ستريت، هتف أحد البنكين «إن جميع المضاربين اليوم هم أسعده الناس على سطح الأرض». وبينما حلّقت أسعار
الانحدار من المجد

السندات، ارتفعت معدلات سوق الأسهم بنسبة 4 بالمائة تقريباً، وبلغ حجم العمليات التجارية رقمياً قياسياً لم يسبق أن وصل إليه قبل ذلك التاريخ.7

ظهرت بعض ردود الفعل الناقصة. فقد شعر جورج ماكغفرن، المرشح الديمقراطي الوحيد المُعلن للترشيح للرئاسة، بالتعاسة: "عثر على أمة عظيمة كأننا أن ننهي إمكانية تحويل الدولار بهذه الطريقة... ونسنصح، بسبب هذا التصرف، المنبوذين الاقتصاديين في العالم".8 كما صرح الاتحاد الأمريكي للعمال ومؤتمر المنظمات الصناعية، باسم اتحاد النقابات المهنية، وقد أغضبهم احتمال فرض ضوابط على زيادة الأجور، صرح بأن "لا ثقة لنا على إطلاق بقدرة الرئيس نيخوسون على أن يدير شؤون البلاد الاقتصادية بنجاح".9

لقد فات تلك الآراء السلبية إدراك جوهر الموضوع برمته. فاعتباراً من نهاية الحرب العالمية الثانية، أعاقت الأمريكيون على أنفسهم باب سجن ذهبي لم يكن من شأنه سوى تأجيل يوم تصفية الحسابات. وحاولوا بكل الطرق الحفاظ على الرابطة مع الذهب حتى عندما كانوا يضطررون لإنفاق مبالغ كبيرة من المال على الورادات وعلى الاستثمارات في الدول الأجنبية. اقتضوا من أصدقائهم وملموا هؤلاء الأصدقاء، وفرضوا الضرائب على مواطنيهم، وشنوا الحرب على المضاربين، ووضعوا عوائق أمام استثمارات شركاتهم في الخارج. لكن الخطوة الوحيدة التي كان بإمكانها أن تتيح لهم الاحتفاظ بهدفهم - وهي السياسة التقليدية القائمة على الضغط على الاقتصاد ورفع معدلات البطالة - هذه الخطوة لم تكن مقبولة في عالم ما بعد الحرب.

كان البديل الوحيد هو التخلي عن الذهب قبل سنة 1971 بفترة طويلة.

وقد تجرأت قلة من غربيين الأطراف على اقتراح هذا الحل، ولكن جرى إسكات هؤلاء بالقوة. وكان الأجانب يفضلون إبقاء كوة الذهب مفتوحة ليتمكنوا من تحويل أرصدتهم بالدولار إلى ذهب كما يشاءون. كما حالت العجرفة بين
القادة الأمريكيين وبين اتخاذ أي إجراء عنيف حتى اللحظة الأخيرة. وفي الوقت نفسه، كان الأوروبيون واليابانيون يخفون من تخفيض قيمة الدولار لأن ذلك سيعكس سلباً على أعمالهم كما أنه سيسبب خسارة لمواطنيهم الذين كانوا قد قاموا في الماضي بتکديس الدولارات والموارد المسخرة بالدولار. كما أن تخفيض قيمة الدولار تعني أيضاً صادرات أقل إلى أمريكا ومنافسة أكبر مع الواردات من أمريكا. ومع ذلك، فإن تخفيض قيمة الدولار كان على الأرجح سيؤدي إلى جعل الأجانب المتردون أكثر إقبالاً على السلع والخدمات الأمريكية وإلى إعادة التوازن إلى النظام.

لدى الاعتقاد من الأثقال الذهبية بشكل نهائي، أدت السياسة الاقتصادية الجديدة إلى خلق بنية فورية خارج البلاد. وخلافاً ل[List of companies mentioned, but not specified.

وقد كان البديل الوحيد لحدث هبوط في قيمة الدولار بالنسبة لعملات العالم هو استعداد الحكومات والمصارف المركزية الأجنبية لشراء كل الدولارات المعروضة للبيع من قبل جهات خاصة لم تعد ترى أي سبب يدفعها للاستمرار في مخاطرة حيازة الدولارات. وفي الوقت الذي كانت فيه السلطات تجهد نفسها بالتفكير بما ينبغي اتخاذه من إجراءات، أغلقت أسواق القطع الأجنبي، ولم يعد يُسمح بالإجراء أي عمليات تجارية. الأسواق اليابانية فقط ظلت مفتوحة، ولكن بعد أن امتصت 4 مليارات دولار خلال الأسبوعين اللذين
الانحدار من المجد

تليا يوم 15 آب، أطلقت الحكومة اليابانية الأسواق وأخذت تراقب سعر الين وهو يرتفع مقابل الدولار. ففتحت الأسواق الأخرى أبوبها في اليوم الثالث والعشرين، وأحرزت نتائج مماثلة. لقد تم تخفيض قيمة الدولار.

حفزت موجة بيع الدولار الحكومات الأجنبية للمطالبة بعودة فورية إلى شكل من أشكال النظام ذي معدلات صرف ثابتة. وحتى الأمريكيون اضطروا للإعتراف بأن معدلات صرف متقلبة بهذا الشكل أدت إلى خلق حالة من البلبلة لدى اتخاذ كل أنواع القرارات المتعلقة بالأعمال. وقد توّجت سلسلة من المفاوضات الطويلة بعقد اجتماع في كانون الأول 1971 في مؤسسة سيميون في واشنطن من أجل إعادة النظام إلى أسواق القطاع الأجنبي. وجرى الاتفاق على مجموعة جديدة من نسب التكافؤ، أخذت في الاعتبار جزءًا من انخفاض قيمة الدولار الذي حصل في الأسواق خلال الأشهر الأربعة السابقة، وتخلت الولايات المتحدة عن الرسم الإضافي على الورادات البالغ 10 بالمائة. كما وضع سعر رسمي جديد لسعر الذهب بالدولار وهو 38 دولار - أي ما يعادل التخفيف الرسمي لقيمة الدولار البالغ 9.7 بالمائة - رغم أن الذهب كان في ذلك الوقت يباع في سوق لندن بسعر يتراوح ما بين 43 دولارًا و44 دولارًا، أي أعلى بحوالي خمس دولارات عما كان عليه السعر في 15 آب. وقد وصف نيوسون ذلك الاتفاق، بمغالاة مجازية للمنطق، بقوله «أهم اتفاق مالي في تاريخ العالم».

لم تكن تلك الإجراءات الجديدة قادرة على تخطي ضغوط التضخم المتصاعدة التي كانت آخذة في التراكم في سائر أرجاء العالم. وقد أدت سلسلة من الأزمات إلى إجراء مجموعة أخرى من المفاوضات التي تمكنت من زيادة تمت الموافقة عليها في السعر الرسمي للفضة بالدولار، ليصبح 42.22 دولارًا (وهو السعر الذي لا يزال معمولاً به في الولايات المتحدة بعد 27 سنة)، ولكن حتى هذه الخطوة أخفقت في منع حدوث انهيار نهائي في الجهود الرامية
للحفاظ على علاقات صرف ثابتة بين العملات الرئيسية. ومما زاد الأمر سوءًا، أن منظمة الأوبك (منظمة الأقطار المصدرة للنفط)، وهو تجمع بضم الدول الرئيسية المنتجة للنفط، تضافرت في تشرين الأول من سنة 1973 لتحديد إنتاجها حتى فقر سعر النفط من 2,11 دولار للبرميل إلى عشر دولارات، مما أدى إلى إطلاق العنان لدوافع تضخمية إضافية قوية لا سبيل إلى مقاومتها في كل أرجاء العالم.

كان كل ذلك فوق احتمال نظام ضوابط الأسعار والأجور في الولايات المتحدة. ولم يكن أمام الإدارة من خيار سوى التخلي عن تلك الإجراءات وذلك في وجه الفقرة الهائلة في سعر النفط التي رافقتها تخفيض قيمة الدولار، مما أدى، بشكل آلي، إلى رفع أسعار معظم السلع والخدمات الأجنبية بالنسبة للأمريكيين.

وفي تشرين الثاني من سنة 1973، أي بعد شهر من قيام دول الأوبك بهز الاقتصاد العالمي، أقرّت المصارف المركزية بعمر قرارها المتخذ سنة 1968 بالكف عن المنتجة بالذهب إلا فيما بين بعضها البعض، وأصبح الآن بإمكان المصارف المركزية الشراء والبيع في سوق لندن بأسعار تفوق السعر الرسمي البالغ 42,22 دولار، كما جرى ضمان العديد من القروض بين الحكومات بالذهب المسح بواقع أكثر من 40 دولار. وسرعان ما بدأ الفرنسيون يقرؤون كل احتياطاتهم من الذهب بسعر السوق، لكن الآخرين رفضوا اتباع خطأهم مما جعل الفرنسيين يظهرون مرة أخرى بمظهر المتفصرين في تصرفاتهم.

وبعد من سنة 1975، بدأ باتخاذ خطوات أولية لتحرير النظام المالي بدرجة أكبر من قيود الذهب. ففي شهري كانون الثاني و حزيران من سنة 1975، ثم مرة أخرى في سنتي 1978 و1979 طرحت وزارة الخزانة الأمريكية للبيع في المزاد العلني ما مجموعه 6 بلمانة تقريبًا من كامل مخزونها الذهب، بدفعها الاعتقاد بأن لا الذهب ولا أية سلعة أخرى توفر قاعدة مناسبة
للإجراءات المالية (1) في شهر آب، توصلت إحدى لجان صندوق النقد الدولي إلى قرارين في غاية الأهمية: فقد وافق أعضاؤها على إلغاء السعر الرسمي للذهب، وكانت عائدات المزاد مستخدمًا لصالح الدول النامية. وكذلك لإعادة جزء من المال الذي كانت الدول الأعضاء قد أشتهى به في الصندوق إلى تلك الدول. وبعد مائة سنة كان فيها تخزين الذهب هو العادة المتبعة في المصارف المركزية، انتهت عادة التخزين وجاء دور التخلص من المخزونات.

لم يتثر جمهور المضاربين كثيرًا لا بأقوال الحكومات والوكالات الرسمية ولا بأفعالها. ففي حال رغبت الحكومات بأن تلعب بالذهب وفق قيام مصطنعة أو بأن تطرح للبيع في المزاد مقدار إسمية من الذهب، فإن تلك كانت مشكلتها هي. ولم يبد أي اتفاق من الاتفاقيات الدولية، المتعلقة بتدبير أمر تقلب معدلات الصرف، قادرةً على الصمود. فقد كان التضخم في كل الأنظار بلتهم كل قيم الأسهم والسندات والنقود. وبلغ التضخم أشد في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة من بين الدول المتطورة، ولكن حتى التضخم في ألمانيا وصل معدله إلى 5 بالمائة خلال الفترة ما بين 1974 - 1981، ومر بفترات وصل فيها إلى ما فوق نسبة 7 بالمائة. وكانت النتيجة أن العديد من المضاربين كان من دواعي سرورهم شراء الذهب من المصارف المركزية التي كانت تصر على التصرف كما لو أن الذهب كان مجرد بقايا بربرية لا يستحق أن يقتنيه أحد بعد تلك اللحظة.

أدى الازدياد الكبير في الطلب على الذهب، كملاذاً أمر للثرؤة وكوفاءً ضد التضخم، إلى رفع سعره في سوق لندن من 46 دولار للأونصة عند بداية سنة 1972 إلى 64 دولاراً للأونصة عند نهاية السنة نفسها. وخلال سنة 1973، تجاوز السعر مبلغ 100 دولار، أما خلال الفترة ما بين 1974 - 1977، فقد
تتراوح سعر الذهب ما بين 130 دولارًا و180 دولارًا. كما أدت زيادة ثانية فرضتها أوبك على سعر النفط ليصبح 30 دولارًا للبرميل سنة 1978، إلى إثارة نوبة من الجنون أسفرت عن ارتفاع جديد حاد في أسواق الذهب: فقد وصل سعر الذهب إلى 244 دولارًا للونصة قبل نهاية السنة ثم تضاءف ليصل إلى 500 دولار سنة 1979. وانسجمًا مع الجو السائد في تلك الأيام، طبت الممثلة الكوميدية الشهيرة بياتي ميدل، التي كانت تهم بالقيام بجولة في أوروبا، في تموز من سنة 1978، أن يدفع أجرها البالغ 600,000 دولار بعملات ذهبية جنوب أفريقية بدلاً من الدولارات الأمريكية (14).

كان العنوان الرئيسي على غلاف عدد 12 آذار 1979 لمجلة بيزنيس ويك هو «انحدار قوة الولايات المتحدة»، وقد نشرت عليه صورة مُفرَزَة لوجه تمثال الحرية ودمعة تتدحر على خده. كان هناك الكثير مما يستوجب البقاء عليه في اقتصاد الولايات المتحدة، الذي كانت معظم مشاكله ذات أساس محلي. تحولت أمريكا إلى ضحية لنجاحها. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت الأعمال الأمريكية متفوقة إلى حد كبير على الاقتصاديات المدمَرة في بقية أنحاء العالم لدرجة أن المشرفين على الإدارات في أمريكا كانوا على قناعة بأن لديهم جميع الحلول. وقد استخف الممتداء التنفيذيون بالتغيير وهمواً من شأن الضغوط التنافسية الآخذة في التجمع ببثات واطراح فيما وراء حدود الولايات المتحدة وذلك عندما أخذت كل من أوروبا وآسيا تستعيدان عافيتهما بعد الحرب. وفي الوقت الذي كان فيه الجيل الجديد من إدارات الأعمال في الخارج يحقق معدلات نمو اقتصادي عالية، ويتواصل إلى ابتكرات تقنية استمر ميدان الأعمال الأمريكي يعاني من تصلب الشرايين الاقتصادي.

لقد كانت الخسارة المأساوية للموقع التنافسي من قبل الاقتصاد الأمريكي في السبعينات تعادل هزيمة عسكرية كبرى. فالتضخم كان يبدو عصيًا على التحكم، ومعدلات البطالة حافظت بعند على ارتفاعها، والسياسة المالية غارقة في فوضى عارمة، وكان الدولار موسكًا على الوقوع في أزمة كبرى عند نهاية
الانحدار من المجد

العقد، أما حصة أمريكا في الأسواق العالمية فكانت آخذة بالتضاؤل بمعدل يبعث على الأسى.

وفي تشرين الأول، سنة 1979، تجاوز التضخم في الولايات المتحدة معدل 12 بالمائة - وهي زيادة كبيرة على الرقم المتساوي للفترة السابقة، والذي بلغ 8 بالمائة - بينما كان الدولار في أسواق القطاع الأجنبي يعاني من وضع حرج. ووجد بول فولكر، رئيس منظومة الاحتياطي الفيدرالي، نفسه في مواجهة نظرائه الشديد الغضب في الدول الأوروبية الكبرى واليابان، الذين كانوا يخشون أن يقع العالم بأسره ضحية أزمة مدمرة كأزمة الثلاثينيات ما لم تتخذ الولايات المتحدة إجراءات قوية وحساسة لإصلاح أساليبها. تعهد فولكر بأن يعمل الاحتياطي الفيدرالي على ضبط كميات النقد المتزايدة في الولايات المتحدة، حتى ولو كان ذلك يعني رفع معدلات الفائدة إلى مستويات لم تبلغها سابقاً في التاريخ. كان الاحتياطي الفيدرالي على وشك ابتلاع الدواء التقليدي.

انتصارت استراتيجية فولكر في النهاية في معركتها الطويلة ضد التضخم، غير أن التأثير الفوري لتلك السياسات أطلق وابلاً آخر من الاضطرابات في الأسواق المالية. فلم يكن أحد يدري على وجه اليقين كيف سيتم تنفيذ إجراءات مثل تلك الصرامة مع مرور الوقت. وكان أكبر دواعي القلق هنا هو أن الضربة على الاقتصاد قد تكون جد قاسية، وأن تؤدي إلى انتشار حالات الإفلاس وهبوط معدل الإنتاج وارتفاع معدل البطالة بحيث يصبح من الضروري عكس اتجاه تلك السياسة بالكامل، مما يطلق موجة جديدة من الضغوط التضخمية.

لم تكن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تواجه ظروفًا تحكمها الفوضي في ذلك الوقت. ففي نهاية سنة 1979، كان التضخم في معظم الدول يرتفع بمعدلات متضاعفة، حتى وصل في ألمانيا إلى 6 بالمائة. أما الظروف السياسية فربما كانت أكثر مدعاة للقلق. ففي شهر تشرين الثاني من سنة 1979،
قام متطرفون إيرانيون باحتلال السفارة الأمريكية في طهران واحتجزوا كل الاعمالين هناك كرهائن، وبدأت بذلك أزمة استمرت لأكثر من أربعينيات يوم.
وفي الوقت نفسه، كان الروس ماضين في تمزق قواتهم في اليمن الجنوبية قرب المملكة العربية السعودية، وقرب حدود أفغانستان مع إيران وغرب حدود بلغاريا مع يوغوسلافيا - في الوقت الذي كان فيه المارشال تيتو، زعيم يوغوسلافيا، البالغ من العمر سبعاً وثمانين سنة، في صحة سيئة.

وفي سوق الذهب، كان شهر كانون الثاني، سنة 1980، واحداً من أعظم الأشهر. في تاريخ أي سوق، في أي مكان و zaman. فقد قفز سعر الذهب بمقدار 110 دولاراً للأونصة ليصبح السعر 634 دولاراً خلال اليومين الأولين للتعامل فقط من الشهر، في الوقت الذي هبطت فيه قيمة الدولار مقابل المارك الألماني إلى مستوى قياسي. وقد ذكر أحد رؤوس بنك إنجلترا أن موجوداته البالغة ألف سوفرون ذهبي قد بيعت خلال يومين. وفي تصريح بارز حاول فيه التهوية من شأن المشكلة، قال أحد تجار المعادن الثمينة، ممن يتعاملون مع بنك سويسري، لمراسل صحيفة نيويورك تايمز: "إن السوق تظهر أن الناس لا يبقون لا بالحكومات ولا بالنقود الورقية"(15).


بعد ذلك، عقد وزير الخزانة ج. ويليام ميلر مؤتمراً صحفياً أعلن فيه أن

وخلال ثلاثين دقيقة من إيداع ميللر لملاحظاته، ارتفع سعر الذهب بمقدار 30 دولارًا للأونصة ليصل إلى 715 دولارًا. وفي اليوم التالي، ارتفع إلى 760 دولارًا. وفي اليوم الذي تلاه وصل إلى 820 دولارًا. واستد الحرير بمدير دائرة المعادن الشمثة في أحد مصارف نيويورك المتخصصة بتجارة الذهب، ليعلن قائلاً: «شهادات، قطع نقدية، سبانك، كل ما يخطر بالله، لقد اتبعت أعمالنا. أصبح الأمريكيون بحمى الذهب. أما سوق السبانك العالمي، التي تُمثل القسم الأكبر من أعمالنا، فقد تحولت إلى حيويات» (18).

لم تشمل مشاعر الدهر كل الناس. فبعكس الوزير ميللر، كان الكثير من المواطنين العاديين يعتبرون أن البيع بسعر مرتفع يعتبر فكرة جيدة. وقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز، في عددها بتاريخ 12 كانون الثاني، مقالاً استهلته بهذه الكلمات: «إذاً يحملون كل أنواع القطع الغالية إليهم، من الفضيات المروثة إلى قطع النقد الذهبية والمجوهرات، آملين بتحويل ذهبهم وفضتهم القديم إلى أوراق نقدية [دولار] جديدة». ووصفت غرفة انتظار أحد التجار البارزين بأنها أشبه بقاعة مطار في ذروة موسم الإجازات منها بشركة تعمل في ميدان
الحرب العالمية الثامنة والأونصة الثلاثون من الذهب

شراء القطع المعدنية القديمة. وبعد خمسة أيام، وعندما وصل السعر في سوق الذهب إلى 760 دولارًا للأونصة، جاء في مقال مماثل، «كان التاجر في الشارع السابع والأربعين يتوقعون أن يصل السعر إلى 1000 دولار للأونصة في شهر تموز، ولكن لا يبدو أن أحدًا يرغب بالانتظار». وصل السعر حدي القياسي البالغ 850 دولارًا في 21 كانون الثاني. وقد لخص جيمس سينكلير، وهو سمسار سلع، الوضع بقوله «إذا كنت تصدق السوق، فنحن إذا نخوض عمار الحرب العالمية الثالثة» (19). وفي وقت متأخر من بعد الظهر، أعلن الرئيس كارتر أن على الولايات المتحدة «دفع أي ثمن يتطلبه الأمر لتخليد أقوى دولة في العالم». وقد هذا هذا التعليق من حدة الاعتقال في أسواق الذهب والقطع المجني. وطبت سعر الذهب بمقدار 50 دولارًا قبل موعد إغلاق عمليات المتاجر.


**تمت تراوحت تلك السوق الغريبة للمضاربة على ارتفاع الأسعار، التي تراوحت فيها الأسعار بين 35 دولارًا سنة 1968، وبين 850 دولارًا، وهي الذروة التي بلغتها في كانون الثاني سنة 1980، حدثًا استثنائيًا في تاريخ المال. فقد مثلت زيادة وصلت إلى 30 بالمائة سنوياً خلال إثني عشر سنة، أي معدل يتجاوز**
الانحدار من المجد


ومع ذلك، فإن تلك المعطيات الصرفة تبالغ في وصف السعادة التي منحتها تلك الأسعار للجمهورين بالذهب. إن القلة ممن اشتروا بسعر 850 دولاراً، أو حتى بسعر يقل عن 100 دولار، قد صُدمت انتظاراً للبيع بسعر 35 دولاراً. فلا شك أن معظم الأشخاص الذين اشتروا في وقت مبكر أخذوا أرباحهم وانصرفوا قبل أن تبلغ الأسعار ذروتها، لأن المسار إلى سعر 850 دولاراً كان متقلبًا طوال الوقت. والاحتمال الأكبر هو أن عدد الأشخاص الذين جذبهم سوق الذهب عندما اقترب سعر 850 دولاراً - وبعد ذلك بفترة قصيرة - كان أكبر من عدد الأشخاص الذين كانوا يتمتعون بعد النظر الكافي لجعلهم يدخلون تلك السوق عندما كان السعر لا يزال يحوم حول 40 دولاراً.

إن فورة الاندفاع إلى أسواق الذهب في أوائل الثمانينات كان لها نتائج مشابهة تقرباً للنتائج فورة الذهب في كلونديك قبل ثمانين سنة، حيث لم يُصب الأثرياء سوى أربعين شخص تقريباً من أصل مائة ألف من المنقبين. وما يدعو للسخرية أن نظام التقاعد لولاية ألاسكا اشترى طناً من سبائك الذهب سنة 1980 بسعر 651 دولاراً للأونصة، ثم عاد واشترى طناً آخر في نهاية سنة 1980 دفع
الحرب العالمية الثامنة والأونصة الثلاثون من الذهب

ثمتمه 575 دولاراً للأونصة. وفي آذار من سنة 1983، باعت الولاية بسعر 414 دولاراً (21). وهكذا كان الرباحون الحقيقيون في النهاية هم البائعين - وهي فرصة اختارت وزارة الخزانة الأمريكية أن تتركها تغلت من بين يديها.

وفي سنة 1981، بلغ المخزون الذهبي من النقد في الولايات المتحدة ما يقارب ثمانية آلاف طن، أي أكثر قليلاً من ثلث الحد الأعلى الذي بلغه سنة 1949، وأكثر بنسبة 50 بالمائة فقط عما كان عليه سنة 1933، ويعادل تقريباً ربع مخزون النقد الذهبي في العالم. وبموجب السعر الرسمي البالغ 42.22 دولاراً، لم تكن قيمة ذلك المخزون تتجاوز 11 مليار دولار، رغم أن قيمته كانت تبلغ 120 مليار دولار حسب وسطي سعر السوق سنة 1981، وهو 460 دولاراً للأونصة. كانت الالتزامات نجاه الأجانب تتجاوز في ذلك الوقت 300 مليار دولار. وهو زيادة تبعث على الدهشة وتبلغ تقريباً أكثر من عشرة أضعاف المستوى الذي أثار حق الجنرال ديجول قبل ذلك بثلاث عشرة سنة (22).

قرر دونالد ريغان، وزير الخزانة، بأن الوضع يتطلب إجراء دراسة معمقة. ولما دعا دايفيد ريكاردو سنة 1810 إلى تشكيل «لجنة منتفقة لتقديم أسباب السعر المرتفع للسبيكة الذهبية، وبحث أوضاع وسيلة التداول والمبادلات بين بريطانيا العظمى والجهات الأجنبية»، شك ريجان لجنة الذهب في حزيران من سنة 1981 من أجل "القيام بدراسة تهدف إلى تقديم وضع توصيات . . . تتعلق بدور الذهب في أنظمة النقد المحلية والعالمية". وقد تضمنت اللجنة أعضاء من الكونغرس وممثلين من مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي وكبار الاقتصاديين، وأحد الأكاديميين المعروفين، وشخصية من النشطاء في أسواق الذهب.

وبعد أن عقدت اللجنة تسعة اجتماعات واستمعت إلى 23 شاهداً,
الانحدار من المجد

أصدرت تقاريراً يضم عدداً كبيراً جداً من الحوائشي التي وضعها الأعضاء، مما يشير إلى عمق الاختلافات في فهمهم لما حدث للذهب مؤخراً وأسلوب العمل المناسب الذي يجب أن توصي اللجنة باتخاذه في المستقبل القريب. كما حوى التقرير سردًا يثير الإعجاب لتاريخ الذهب في الأنظمة المالية وكونًا من الإحصاءات التاريخية المفيدة، غير أن التوصيات التي جاء بها لا تثير الاهتمام نظراً لأنها لم تفعل في الوصول إلى إجماع بتأييدها بين أعضاء اللجنة. وكان مثال لجنة ريجان لسنة 1981 التجاهل والنسبات، بينما ظل تقرير لجنة السبايك لسنة 1810 يشكل عنصراً هاماً لدى دراستة النقد والصرفة. والأثر الوحيد الباقي من توصيات لجنة ريجان هو ذلك العدد الصغير من قطع النقد الذهبية التي تم ضربها بعد أن أجازها الرئيس ريجان في كانون الأول سنة 1985. إن معظم هذه القطع النقدية الجميلة موجودة في أيدي هواة جمع القطع الأثرية.

وبالإضافة لإخفاق لجنة الذهب في الوصول إلى إجماع واضح، أخذت الاتجاهات الاقتصادية الأساسية في أوائل الثمانينات تعمل، آخر الأمر، على إقشاء الذهب عن مركز الأحداث. أخذت عائدات السندات تضاعف كما أن الأسهم العادية صارت تؤمل من أصحابها دفعة من الدخل من إيرادات الأسهم التي وصلت حتى 6 بالمائة. فيما أن الذهب لا يؤمن أي دخل، بل أن تحرزته يتطلب نفقات، أصبح امتلاك الذهب أمرًا مكلفاً فعلاً بالمقارنة مع فرص الاستثمار البديلة.

ورغم كل تلك العراقيل، كان بإمكان الذهب أن يظل فكرة مفيدة لود أن الناس كانوا يتوقعون أن يفلت زمام التضخم. إن القصة بكاملها خلال الثمانينات، كانت في الإدرار المتعاظم، الذي شمل العالم بأسره، بأن التضخم العنيف خلال العشرينات كان قد تم صدها أخيرًا وأن أسعار السلع والخدمات
في المستقبل المنظور سترتفع بوتائر أكثر اعتدالاً وطوعية. ومما يستحق الملاحظة أن معدل التضخم في الولايات المتحدة قد هبط من تلك المستويات الشاهقة التي كان عليها في نهاية السبعينيات إلى معدل لا يزيد عن 3 بالمائة بحلول سنة 1985، ولكن الأمور كانت تجري بطريقة ذاتها في معظم البلاد حتى في مناطق كاينيطاليا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، حيث كان التضخم يعتبر مشكلة مزمنة. وفي حال كان التضخم قد توقف أو في سبيله لذلك، لا يعود هناك أي معنى لتتخزين الذهب، لأنه لن يكون هناك كبير أمل في استرداد تكاليف التخزين أو في التعويض عن الدخل المفقود.

خلال العقدين الذين أعقاب سنة 1980، كان ارتفاع وسقوط أسعار الذهب يتبين خلال حالات ارتفاع وسقوط أسعار الذهب في معظم الأحيان - معدل التضخم. غير أن سعر الذهب أخذ يهبط بشكل ثابت، بينما استمرت أسعار السلع والخدمات بالارتفاع، ولو أن ذلك كان يجري بضعة أباثاً. تضاءفت كلفة المعيشة في سنوات 1980-1999 - أي أن معدل التضخم السنوي بلغ 5.3 بالمائة تقريباً - لكن سعر الذهب هبط بمعدل 60 بالمائة. في كانون الثاني سنة 1980، كانت أونصة الذهب تشترى مجموعة من السلع والخدمات تصل قيمتها إلى 850 دولاراً. أما في سنة 1999، نفس المجموعة كانت تكلف خمس أونصات من الذهب.

بل إن سوق الأسهم يقدم لنا مقارنة أوضح. فمنقابل الصدفة الغريبة أن متوسط داو جونز الصناعي لأسعار الأسهم وصل إلى 850 نقطة تقريباً عندما بلغ سعر الذهب ذروته 850 دولاراً(*)). وهكذا أصبحت أونصة الذهب تستطيع شراء حصة من ذلك المتوسط في ذلك الوقت. عندما هبط سعر الذهب إلى ما يقارب 300 دولار في خريف سنة 1999، كان متوسط داو جونز بحدود 10,000.

(*) أغلق المتوسط في كانون الثاني سنة 1980 على 860,34 نقطة.
الانحدار من المجد

نقطة. الآن أصبح الأمر يحتاج لثلاثين أونصة من الذهب لشراء حصة واحدة من المتوسط.

إن إحدى التوصيات، التي لم تحظ بكثير من الاهتمام، في لجنة ريغان لسنة 1981 قد تناولت موضوع المقدار المناسب من مخزون الحكومة من الذهب. ورغم أن تصويتاً مبدئياً نال الأغلبية كان قد أقر أنه "في ظل ظروف كذلك الموجودة حالياً، يجب الحفاظ على المخزون بقيمه الحالية"، إلا أن التقرير النهائي يوصي بالتالي "بالنظر إلى أنه لا يمكن اعتبار أي مستوى محدد لمخزون الذهب على أنه "صحيح" بالضرورة، يجب أن تحتفظ وزارة الخزانة بحق القيام بالمبيعات حسب ما تراه مناسباً، شرط الحفاظ على مستويات كافية للحالات الطارئة"(24). ورغم المراوغة التي تتضمنها الجملة الأخيرة، إلا أن هذه التوصية حددت الاتجاه العام الذي سيكتنف الذهب للسنوات الواقية من الثمانينات وخلال التسعينات.

وبينما كانت المصارف المركزية تحول ذهبها إلى نقد، كان يصل إلى الأسواق كل سنة ما يزيد على ألفي طن إضافية من الذهب من الإنتاج الجديد في المناجم، أي ما يبلغ تقريباً ضعف مستوى الإنتاج قبل أن يتحرك سعر الذهب من السعر القديم البالغ 35 دولاراً. وكانت مبيعات المصارف المركزية البالغة أربعمائة طن تبدو قليلة بمقارنة مع ألفي طن من الكميات التي توشك على الوصول من المناجم. ورغم ذلك، ظل حجم مجموع موجودات المصرف العالمي والموجودات الرسمية يعتبر ضخماً - ما يزيد على ثلاثين ألف طن - بحيث بدأ الأمر وكأن قيمة سوداء تتكاثف فوق الأسواق. إذ من إمكاناته معرفة كم سيصل إلى السوق من هذا الكنز المخزون؟...

ومن هذه الأحوال، انقطعت صعوبة على الأسواق في تشرين الأول من سنة 1977، وذلك عندما أصدر فريق من الخبراء السويسريين تقريراً يوصون فيه بإجراء تعديل على الدستور السويسري بشكل جذري وقد صرح هؤلاء الخبراء: «لقد فقد الذهب وظيفته النقدية، إن نسبة التكافؤ مع الذهب هي مجرد أداة محاسبية... والعودة إلى معيار الذهب أمر مستحيل حالياً...» كما أن المسودة المقترحة للمادة الدستورية لا تحوي أي علاقة للفرنك [السويسري] مع الذهب. إن الفقرة الخامسة من المادة E-BV، التي تلزم البنك الوطني السويسري بالاحتفاظ باحتياطات كافية من العملة، يجب أن تحول محل الثقة التي تؤدي وجود تغطية ذهبية، وأن تؤكد باستمرار بقاء ثقة العامة بعملة الدولة»(26).

لكن الخبراء لم يكونوا مستعدين تماماً للتخلي عن الذهب كلية، فقد أشاروا إلى أن «كثيراً من المدعيين يرون في الذهب الشيء الوحيد الذي يحتفظ بقيمه عبر آلاف السنين». لذا، فقد أوصوا بأن يستمر المصرف المركزي بالاحتفاظ بنصف مخزونه الكلي من الذهب تقريباً وأن «بباع القسم الذي تم الاستغناء عنه من الذهب على دفعات صغيرة»(27). ورغم تلك المرونة إزاء
عوامل القلق المحتملة بين الناس، إلا أن روح التقرير تقوم بأجمعها على ثقته التي لا يتطرق إليها الشك لأن مهارات التخطيط والمهارات الإدارية لمدراء وموظفي المصرفي المركزي بإمكانها القيام بعمل أفضل من مجرد تقديم فروض الاحترام لمخزون الذهب «и إعطائه الأولوية على المحافظة على استقرار السعر».

لم يكن ذلك الرأي يعتبر، بأي حال، مبدأ ثورياً في سنة 1997 - بل على العكس كان يمثل المسار العام للتفكير. ورغم ذلك، فقد كان هؤلاء هم السويسبيريون، لا البريطانيون أو الأمريكيين أو إحدى الدول القليلة الشأن. كان السويسبيريون أسطوريين في ارتباطهم بالذهب وفي مقاتهم لحيازة عمالات دول كان النزاعا بالصراع المستمر لضبط التضخم، أقل عنفوناً من التزايد هم. لقد كان «حراس الكنوز الأرقام في زيوريخ» مشهورين بهجومهم في المضاربات على الدولار والإسترليني خلال أزمات السبعينات، والآن أصبح كل ذلك في طي النسيان.

وبعد سنين، قام البريطانيون بخطوة مماثلة فيما يتعلق بمخزونهم من الذهب، الذي كان في غبار الأرواح يمثل فخر القوة البريطانية. وفي أيار من سنة 1999، أعلنت وزارة المالية البريطانية عن عزمها على بيع 415 طناً من أصل مجموع مخزونها البالغ 715 طناً. وعلى الفور، خسر الذهب 4 بالمائة من قيمته.

ورساعان ما جدت المصادر المركزية حذو بريطانيا: لقد كانت المصادر هي عدوى نفسها. كان عنصر التهديد في الذهب الذي تحتفظ به المصادر يعني أنه في كل مرة ينشر فيها نباً ببعض رسمي، فإن سعر الذهب سيفتح وستتناقص عائدات البيع.

كانت السلطات قد جدلت جهودها لرفع سعر الذهب عن طريق الدفاع عنه. فبعد ستة أسابيع من نشر تقرير الخبراء السويسبيريونين، أكد نائب رئيس
الحرب العالمية الثامنة والأونصات الثلاثون من الذهب

البنك الوطني السويسري «إنا واثقون أن الذهب سيستمر في لعب دوره كاحتياطي للعملة، وبخاصة في وقت الأزمات». وفي نيسان من سنة 1998، عاد التقرير السنوي لبنك فرنسا لسنة 1997 إلى ترداد المقولات القديمة: "إن الذهب يظل عنصر الثقة الطويلة الأمد في العملة... وفوق كل شيء، تعتبر حيازة الذهب، من وجهة النظر السياسية، دليلاً على السيادة المالية (و) بوليصة تأمين ضد انهيار كبير قد يحدث في النظام النقدى العالمي". وفي نفس الوقت تقريباً، أكد أحد المدراء الإداريين السابقين لصندوق النقد الدولي أن "الذهب يظل في قلب الاعتقاد الجماعي بمصداقية اقتصاد عالمي... نوع من (صندوق حرب) لا غنى عنه لعدم نسبية سوء التكهن باحتياجاته". وعندما تم افتتاح البنك المركزي الأوروبي سنة 1999، للعناية بشؤون عملة أوروبا الجديدة، اليورو، كانت نسبة 15 بالمائة من احتياطيات المصرف ذهباً.

غير أن كل ذلك كان في معظمه كلاماً أو شيئاً رمزياً فحسب. ولم يتخذ

به سوى قلة من الناس.

لكم تغيّر الزمن!.. في الستمات، قامت المصارف المركزية الرئيسية بتشكيل صندوق الذهب المشترك لبيع أي كمية من الذهب تعتبر ضرورية في أجل منع المضاربين من رفع السعر. أما في أيوليو من سنة 1999، وفي وضع كانت فيه تلك المصارف تملك تقريباً نصف مجموع الذهب الذي بحوزة المصارف المركزية وبقية المؤسسات الرسمية الأخرى، فقد أصبح موقفها مشابهاً لبطل قصة راسكين الذي ربط ثروته الذهبية حول جسمه عندما كانت سفينته موسكة على الغرق ليغوص فوراً إلى قاع المحيط. وفي حال قررت المصارف المركزية في نفس الوقت أن تبيع مخزوناتها من الذهب، لهوى السعر وتحولت المبيعات إلى كارثة.

لذلك، فقد اتفقت المصارف على الحد من مبيعاتها السنوية لتصبح أربعمائة طن من الذهب سنوياً، وذلك خلال السنوات الخمس التالية - تقريباً
نفس وسطي الكمية السنوية التي تم تحويلها إلى نقد خلال السنوات الثمانية السابقة. أعلن صندوق النقد الدولي أنه "سيبلتزم" بروح الاتفاق. وانضمت كل من أستراليا وجنوب أفريقيا في تجميع غير رمسي، مما جعل كمية الذهب الرسمي التي يغطيها الاتفاق تصل إلى 85 بالمائة من المجموع. كما قررت المصارف المركزية تحديد صفقات القروض مع شركات التغذين. وقد غطي الاتفاق الألف وثلاثمائة طن التي كانت على وشك التسليم للموسمين ليلموها ببيعها كما غطي 365 طناً للمواطنين، مما ترك 335 طناً فقط لأولى دولة أخرى قد ترغب بتحويلذهبها إلى نقد خلال فترة خمس سنوات وهي المدة التي تستغرقها تلك التدابير.

وقد كان ويليام دويسبرغ، رئيس البنك المركزي الأوروبي، صادقاً بما يكفي للامتثال على وصف تلك القرارات بأنها حركة تهدف لاستعادة الذهب لمجده السابق. بل إنه كان مفرطاً في الصراحة فيما يتعلق بالموضوع: فقد كان الهدف هو حماية قيمة الاحتياطيات البنك المركزي عن طريق "الحفاظ« على قيمة الذهب حيث هي... والغرض من هذا الإجراء هو توفير الثقة لسوق الذهب.»

لا تمكن المصارف المركزية تمثل الباعة الوحيدين المهمين في السوق، لكنها كانت مجموعة من الشركاء المتعلقين للمجموعة الرئيسية الأخرى: شركات التغذين. إننا نتوقع أن تكون من البداية، لأن ذلك هو ما يجعلها تتخطى في هذا العمل. خلال التسعينات، بدأت شركات التغذين، وقد شعرت كغيرها بالقلق حول دلائل مستقبل الذهب، بيع أكثر من إنتاجها في ذلك الوقت. وقد قامت في واقع الأمر ببنك إنتاجها المستقبلي بالسعر السائد وذلك لتجنب الاضطرابه لبيع بسعر أقل فيما بعد. وعلى أي حال، فإن الشركاء عندما يتعاملون للشراء، فإن ما يهمهم هو التسليم. وقد جدّت شركات التغذين المصارف المركزية لهذا الغرض: فشركات التغذين تقوم باقتراض الذهب من المصارف المركزية بمعدل فائدة إسمي، مضموناً بعقد بدفع الفرض
من الإنتاج المستقبلي، ومن ثم تسلّم الذهب إلى المشترين. وقد كانت المصارف المركزية تشعر بالسرور كونها تتحصل على كسب مهما بلغ مما كان في وقت ما يمثل مجد قوتها الاقتصادية، أما الآن فلا يعدو في نظرها أن يكون من الموجودات العقيمة. وقد نجح هذا التدبير - طالما أن سعر الذهب كان يهبط. أما في تلك المناسبات التي ارتفعت فيها سعر الذهب، فقد كانت المصارف المركزية تصبح أكثر ترددًا في الإقراض، بينما تجد شركات التعدين نفسها في موقف حرج. فبما أن إنتاجها الراهن أقل من الكميات التي اقترضتها، كان عليها التوجه للسوق والانضمام إلى بقية المشترين هناك وذلك من أجل الوفاء بالتزاماتها وتسليم الذهب إلى من أشتراه منها. وكانت النتيجة ظهور دافع جديد لارتفاع سعر الذهب.


(*) تقدم لنا هذه المعطيات نظرة متعقة تلقت الأنظار بشأن التحسين الكبير الذي طرأ على المستوى العالمي للمعيشة خلال السنوات الخمسين الماضية، فبينما ازداد....
الانحدار من المجد

استمر الآسيويون، كما كان شأنهم في الماضي، في استهلاك كميات كبيرة من الذهب. وقد جاء في مجلة الألكونوميست، في عدد كانون الثاني، سنة 1999، أن "شهد الهنود للذهب لا تفوت أبداً... إن المجوهرات الذهبية [كذا] هي الشكل الوحيد من الثروة الذي تستطيع الكثيرات الأدعاء بأنهن يملكنه". إن مجموع ما في الهند من ذهب حالياً، ويقدر بتسعة آلاف طن تقريباً، يفوق حتى ذلك الكنز المخبوز في فورت نوكس، في ولاية كنتاكي.

وفي هذه الأثناء، وتجاوزاً مع الاقتصاديات المتدهورة ضمن مجال الأعمال هذا، صار إنتاج المناجم والكميات المتوفرة من قطع الذهب القديم يزيدان بمعدل أكبر بكثير من الطلب. ومع هذا التباطؤ في عرض كميات جديدة، وتزايد الطلب على الذهب، كان من المتوقع أن يزيد سعره. لكن السعر انخفض بدل أن يرتفع. هل جاءت تلك النتيجة التي تثير الدهشة بسبب انحسار الطلب على الذهب كوقاء ضد التضخم، رافقته حركة بيع متواصلة من قبل المصارف وشركات التعدين؟ ربما، ولكن ما من شيء في عالم الاقتصاد يفسر بمثل هذه البساطة. وليس هناك من طريقة تجعلنا نعرف هل إن الطلب على المجوهرات بشكل خاص كان سيزيد إلى هذا الحد لو لم يهبط سعر الذهب بذلك الشكل ليتحول المجوهرات الذهبية إلى صفقة رابحة.

كيف يمكننا استخلاص معنى من كل تلك القصة الطويلة، في الوقت الذي مثّل فيه الفصل الأخير من هذه القصة انقطاعاً دراماتيكياً عن كل ما جرى

= إنتاج المجوهرات ملته ضعف، لم يزد عدد السكان سوى خمسة أضعاف. أي أن

استهلاك الفرد للمجوهرات قد ازداد بمعدل عشرين ضعفاً.

544
قبل ذلك؟ .. كيف يمكن لشيء كهذا أن يحدث؟ .. هل الذهب حالياً لا يزيد عن كونه سلعة، حلية جميلة رمزية، يقف على قدم المساواة مع الناس والبلاتين؟ .. أف، هل يستعيد الذهب، يوماً ما، عظمته؟ .. لقد خان الوقت لنتظر إلى الوهم الراجع للذهب على ضوء تلك الأسئلة.
خاتمة
أسمى المقتنيات؟

على مدى قرون ظل الذهب يحرك العواطف نحو السطوة والمجد، نحو الجمال، نحو الأمان، وحتى نحو تمنى الخلود. ظل الذهب معبود الجشع، ووسيلة للتباهي وعامل ضبط فعال كمعيار نقدي. وما من مادة أخرى فرضت هذا القدر من التبجيل طوال تلك المدة من الزمن.

لقد أصتفى الله الذهب لتزين المكان الذي يجب أن يؤمه البشر ليتعبدوا فيه. ورأى جيسون في الجزء الذهبية الوسيلة إلى إنشاء أسرة حاكمة من صلبه. أما بالنسبة للمفرعة المصرية، فقد كان الذهب يُرَشَخ عظمتتهم حتى في الآخرين. ضرب كريوس دنانير الذهبية وقام برشوة عرافة دلفي بالذهب كي يضمن لنفسه ثبات حكمته. وحيث أن كاراسوس آس الذهب بإمكانه أن يشتري له المجد العسكري ليتهبه بصب الذهب المصهور في حلقه. وتمسك البيزنطيون بالذهب كوسيلة للقوة ولإبقاء نشأة أعدائهم الكثر. واستخدم العرب الذهب، إلى جانب حماسهم العسكري، لإخضاع العالم بمهاراتهم في إدارة الأعمال. وقام الجنوبيون وأهل البدع والفلورنسيون بضرب النقود الذهبية لتعزيز عن سطوحهم.
المالية. أما الناجون من الموت الأسود فقد تزوروا بالذهب للاحتفال بقائمهم على قيد الحياة.

كان كولومبيا يعتقد أن بإمكان الذهب إدخال الناس إلى الفردوس. ونهب الأسبان ذهب العالم الجديد في محاولة عميقة للسيطرة على العالم القديم. وامتص الآسيويون الذهب كالإسفنج لحماية أنفسهم من المجهول. وعُيِّن لإسحاق نيوتن، العالم الذي قضى سنوات في تجارب الخيمياء، أنه قد فهم الجينه الذهبية لكنه بُخِّسه حقه إلى حد فاضح. وقام الإنجليز، ومن بعدهم كل الأوروبيين والأمريكيين، ببناء أنظمة مالية معقدة، كان أساسها الذهب، وهما يتوقعون أن يحموا ثرواتهم من نهب الحكومات ومن الفقراء النافذي الصبر. وقد استباح المندفعون وراء الذهب في كاليفورنيا مزرعة جوهان سوتر بحثًا عن حياة الملوك. وكان جون ستيفن ماكآرثر يعتقد أن تؤمن له طريقة المعالجة بالسين叹息 ثروة طائلة، لكن الآخرين، الأكثر جشعًا منه، أحبطوا مساعاه. ورأى الجنرال ديجول في الذهب سلاحًا لتركيع منافسه حتى يتمكن العالم من أن ينعم بالنظام الذي ستيهم إياه فرنسا. أما الأقزام حراس الكنوز السويسريون والمضاربون خلال حمى بداية الثمانينات فقد لجؤوا إلى الذهب كوقاء ضد لا عقلانية الدولة.

لكن كل ذلك أصبح الآن في ذمة التاريخ. إذ أنه لدى بروغ فجر ألفية جديدة، لم يعد الذهب في مركز الكون. وفي سنة 1971، طرح نيكوسون جانباً آخر الأغلال الذهبية. وعندما وقعت البيضة الذهبية عن الجدار لم يُبَد أحد رغبة كبيرة بإصلاحها. ولدى تجريد الذهب من سطوتها على عالم المال، أصبح عاجزاً. بدأ الجشع والشهوة إلى السطوة يأخذان مسارات مختلفة. لقد أعدنا الذهب ليلعب دوره التقليدي في المجاهرات والزينة، ولو أن مقادير صغيرة منه تطير حالياً في المركبات الفضائية كما تعمل على تسريع حركة الصور الإلكترونية على الشاشات. حتى أنه بدأ يؤدي وظيفة أكثر حداثة، فقد نُشرت رقائق ذهبية، من عيار 22، فوق أطباق سلطة.
لا إنتهاء التاريخ المجيد للذهب؟

للإجابة على هذا السؤال علينا أن نعود إلى بدايات القصة.

لعب الذهب، عبر التاريخ دورين – الزينة والمال – وقد عمل الدوران على تقوية ودعم بعضهما البعض. إن الذهب يمنى بالسطوة بسبب بريقه الذي لا يخبو، لكنه عندما يكتسب أهمية متزايدة بشكل نقد، فإن تعبيره عن السطوة يصبح أعلى صوتاً.

ومع ذلك فإن بذور توقف الذهب عن أعب دور النقد بشكل نهائي، قد زُرعت منذ وقت بعيد في التاريخ. وكان ابتكار هيبن تسونغ غير المقصود للنقد الورقي في القرن التاسع هو الخطوة الأولى على هذا الدرب. وخلال العصور الوسطى، تطورت مبالغ أكثر فعالية للنقد المعدني، بدأ بالاستخدام المتزايد للنقد الإثنيماني كالحوالات، مع ما رافقه من تطور الصرفاء. واعتباراً من القرن السابع عشر فصاعداً، أدى تناول نمو الأعمال التجارية والإنتاج إلى زيادة كبيرة في الحاجة للنقد. بمرور الوقت، تحول الذهب إلى عقبة في وجه الصفقات المالية بدأ أن يكون مدخلاً لها.

\[\text{Let Them Eat Gold}^{(*)}\]

\[\text{Neil Shister}\]

(*) انظر نيل شيسستر، «فليأكلوا الذهب»، بوسطن غلوب، 13 تشرين الثاني 1999، ص1. وقد جاء في هذا المقال البلين بعد ذلك (قد لا يبدو مدهشاً، في أيام البراء الفاحش والمفرط هذه، أن تحول جملة «فليأكلوا الكعكة» إلى «فليأكلوا الذهب» - وهي هذه المرة موجهة إلى النظراء من الأثرياء لا إلى من هم دونهم). وإذا أن فرصة من هذا النوع لا يستطيعها الجميع: فقد علقت جوليا تشابل، إحدى أستاذات فن الطهو، «القد سمعت بذلك على نحو غامض، لكن لم يسبق لي أن أكلت ذهباً وما أظنها أكثر من آكله».\]
كان معيار الذهب، الذي نشأ بفعل الصدارة تقريباً في القرن التاسع عشر
اعترافاً جلياً بهذا التحول في وظيفة الذهب. بدأت حركة انتقال الذهب بين
الأشخاص تتقل شيئاً فشيئاً. ولدلاً عن ذلك، استقر القسم الأعظم من النقد
الذهبي في ألبسة المصارف لتشكل الضمانة الإضافية للأهم للنقد الورقي
وللمؤلفات المصرفية التي تُستخدم في الصفقات الاقتصادية والمالية المتنامية. لقد
تم الاحتفاظ بالذهب كشيء مقدس، كمعيار مطلق وكحاجز منيع - كعهد لا
يمكن الحنث به بأي قوة الساسة بإطلاق العنان لأنفسهم عن طريق وضع
أشكال أكثر تجريدية من النقد، والتسبب في جنون التضخم الذي ميز الكثير من
أحداث الماضي. وفي سنة 1928، أجمل برناردينو، الذي لم يكن من
المحافظين، هذا الموقف بشكل ممتاز في مؤلفه "دليل المرأة الذكية إلى
The Intelligent Woman’s Guide To Capitalism and
الرأسمالية والاشتراكية
والصعود بين الوثوق بال념 والدكتاتورية الحاكمة. ومع احترامي لهؤلاء السادة،
أنصحك أنه ما دام النظام الرأسمالي قائماً، أن تضروي لصالح الذهب".(1)

وحتى هذا الدور الشديد الأهمية للذهب، كان محكوماً عليه بالإخفاق
منذ البداية تقريباً. ولم يكن نفاد صبر الساسة بالحال من الأحوال هو القوة
الرئيسية التي أدت إلى دفن الذهب في نهاية المطاف. إذ أن نتيجة كانت مقررة
سلفياً بسبب تزايد تعقيد وحجم النشاط المالي العالمي بشكل عام، وبسبب
الوظائف التي تقوم بها الحكومة بشكل خاص. لقد ازداد الشعور بعذبة إدارة
شؤون نظام مالي عالمي بوساطة معدن تقوم الطبيعة بتحديد كمياته بشكل
اللاحتياطي، كما أن مصادره الرئيسية كانت تتواجد في أماكن خالية من أسباب
الراحة مثل روسيا وجنوب أفريقيا. تحول الذهب إلى مفارقة تاريخية.

وإذا حسبنا الفترة ما بين سبعينات القرن التاسع عشر وحتى تلك اللحظة
في سنة 1971، التي أقام فيها نيكسون على قطع آخر رابطة أثرية مع الذهب
خاتمة: نماذج المقتنيات.

كان هكذا وكمعيار، لرأينا أن معيار الذهب لم يدم أكثر من نصف المدة التي دام فيها بيزنطيا الإمبراطورية البيزنطية. ولا شك أن كريستوفر كولومبوس وجون لوك ودافيد ريكاردو ومونتاغو نورمان كانوا سيدهشون لدى اكتشافهم أن حقاً، أجواءهم الأبدية لم تكن بمثابة الأبدية التي تصورها.

ومع ذلك، لا نستطيع أن ننظر بأن تلك هي نهاية القصة. فكما رأينا، حذر الاقتصاد الإنجليزي البارز، ستانلي جيفونز، سنة 1875، من أن «تحالốc الرجال فيما يتعلق بموضوع العمل لا يمكن تفسيره لدرجة لا يبدو معها من الصواب أن تترك أي أمر لتقرر إدارته تتصرف حسب اقتصاد الأحوال»(2).

ورغم ذلك، كانت «إدارة الأموال حسب اقتصاد الأحوال» بالضبط هو النظام الذي اختاره العالم للحلول محل ضوابط الذهب. إذ أن كل دول العالم، وقد تحررت أخيراً من أغلال الذهب، تمارس الآن عملها بموجب أنظمة مالية غير قابلة للتحويل إلى أي شيء عدا عن عملة دولة أخرى. عملة يجري إنتاجها دون تكلفة بلمسة على لوحة مفاتيح الكمبيوتر. لم يعد لدينا نقد يمكن اختياره بالمحكم وذلك للتأكد من أصله.

يعتقد الكثيرون أن الدولار هو المادة اللاصقة التي تجعل النظام متماسكاً، كما كان الذهب في الماضي. وبعبارة أخرى، يبدو حاليًا أن الدولار الأمريكي يلعب في الساحة الدولية الدور الذي لعب البريطانيون في القرن التاسع عشر. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، كان مخزون الذهب البريطاني قد تم استئنافه، وبما أن عرض الباوند الإسترليني فاق الطلب عليه، فقد انخفضت بالتالي قيمته.

إذاً، الدولار ليس معدناً أكثر مما كان الإسترليني كما أنه لا يختلف عن عملة أية دولة أخرى. وكل ما في الأمر أنه أصبح القطب الرئيسي في النظام في
وأواخر القرن العشرين. وما من شيء حافظ على موقعه الرئيسي، ولا حتى الذهب

وهناك اعتقاد بأن الدولار قد سيطر على السرب لا لمجرد القوة الاقتصادية المذهلة لأمريكا، ولكن أيضًا نظراً للمهارة الفائقة التي يتمتع بها المسؤولون عن النقد في إدارة المصرف المركزي الأمريكي، أي منظومة الاحتياطي الفيدرالي. ففي عدد 14 أيار 1999، من صحيفة نيويرك تايمز، كان العنوان مقال بقلم فلوريد نوريس: "ما حاجتنا للذهب ولدينا شخص يدعى غرينسبان؟" ويعكس هذا العنوان وجهة نظر شائعة في هذا العصر.

وهنا علينا أن نسترجع مرة أخرى ملاحظة بنيامين ديزرتيللي سنة 1895:

"إن معيار الذهب لدينا ليس السبب، بل هو النتيجة، لأذهاننا الاقتصادي." ويكمن القول بنفس الطريقة، أن رجال المصارف المركزية، في جميع الدول الكبرى في العالم، كانوا يبديون دعمهم خلال الثمانينيات والتسعينات لأن الظروف الاقتصادية الأساسية في تلك السنوات جعلتهم يبديون دعمهم. فلم تقم حروب عالمية كبرى تؤدي إلى إشعال فتيل التضخم. كما أن دوافع التضخم الناشئة عن حالة الرخاء، أبع حزبها نفت مثل شركة الأمان الاجتماعي وهاوس ضغط عجز الميزانية، لا في الولايات المتحدة فحسب ولكن في أوروبا والكيان من دول أمريكا اللاتينية وآسيا أيضاً. كان الاقتصاد العالمي ذا طبيعة تنافسية ضارية، وكانت الشركات الأمريكية هي الناجح للخروج ظاهرة من هذا التنافس. كما أن الموارد المكتشفة لإنتاج النفط كانت أكبر بكثير مما كانت عليه في بداية السبعينيات. وباختصار، بينما كان القرن العشرين يقترب من نهايته، لم تنشأ أي قوة طاغية لتقوم باختبار المهارات الحقيقية لرجال المصارف المركزية، أو له كالمال من عليائه على الذروة.

ألا يستدعي ذلك للباب ما رواه ماركو بولو عن عملة كوبلاي خان؟...

فقد كتب يقول "إن دار السك [لدى كوبلاي خان] كانت من التنظيم بحيث
تبحث على الاعتقاد بأنه قد أتنقل فن الخيمياء... إن إجراءات الإصدار رسمية وموثوقة كما لو أن النقد يصنع من الذهب الخاص أو الفضة الخاصة... إن النقود حقيقية... وقد أمر الخان بصنع كمية منها يمكن له بواسطتها شراء كل كنز العالم». ولو كان ماركو بولو على قيد الحياة اليوم، فما من شك أن سيعلق على ذلك التشباه الواضح بين الدولار وبين ما كانت تنتميه دار السك التابعة لكونبلاي خان. ومع ذلك، فليس لدينا ما يضمن أن سيطرة الدولار ستكون أكثر ديمومة من هيئة كل من نقود كونبلاي خان الورقية، أو بنك أوفا، أو البيزنط أو الدنار أو الدوقة أو الباوند الإستلليني خلال فترة ما من التاريخ. وفي سيرة حالات الحميم التضخمية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، انصرف الأشخاص الذين ملأهم الخوف، حتى المحتلون منهم، إلى الذهب تاركين الدولار. وفي تلك اللحظة، التي لا مجال لتجنבה، أي عندما تعود اضطرابات من هذا النوع للظهور، قد يعيد التاريخ نفسه. ولا تزال أسواق الذهب المطرورة حية ترقص وبالف خير.

وكما قال روبرت مانديل، حامل جائزة نوبل في الاقتصاد، في كتابه الأول سنة 1999، وهو يتسلم الجائزة: «إن أكثر ما نفتقر إليه اليوم هو نقد عالمي، معيار القيمتين، الصلاة التي تجمع الماضي والمستقبل، والربط الذي يشد كل تلك الأجزاء القاصية من الجنس البشري بعضها إلى بعض». ومضى يذكر الحضور بأن الذهب قد أدّى هذا الدور منذ أيام أغسطس وحتى سنة 1914، وأن «غياب الذهب كجزء جوهري من نظامنا المالي المعاصر، يجعل من هذا القرن، الذي انصرم لتوه، قرناً فريداً من بين عدة آلاف من السنين»(3). لاشك بأن مانديل قد بالغ لدى عرض وجهة نظره، لكن غياب نقد عالمي سيستمر في تكدير الاقتصاد العالمي طالما استمر وجود موطن الضعف هذا.

وفي آذار سنة 1997، وقبل وقت طويل من معرفة مانديل بأنه سيُكرَّم بجائزة نوبل، كان قد نبأ بأن «الذهب سيكون جزءًا من النظام النقدي العالمي...
خلال القرن الحادي والعشرين (4). لقد كان تصريحاً جريئاً ومثيراً للجدل، بل إنه قد يكون نذير شؤم. قد يعود الذهب ليلعب ثانية دور الوقاء الأساسي في ظروف الفوضى الشاملة. ولكن لا يبدو أن هناك احتمالاً لعودة الذهب إلى لعب دوره التقليدي كنقد عالمي، إلا في حال جاء وقت يعجز فيه الدولار واليورو والين عن القيام بدور الوسيلة المقبولة للمدفوعات عبر الحدود الدولية.

إن قصة الذهب تحمل في طياتها رسالة أعمق من ذلك، رسالة ليس فيها شيء من الصفات العابرة للشيء الذي اخترنا أن نستخدمه كنقد. وإذا نظرنا للأمر بهذا المعنى الأشمل نرى أن قصة الذهب لا نهاية لها.

إن أكثر ما يلفت النظر في هذا التاريخ الطويل هو أن الذهب قد جر معظم الذين كانوا يدافعون عنه خلال أحداث مسيرته، إلى الهاوية. ومرة بعد أخرى، بدأ الأشخاص أشبه بمسافر راسكين الذي غرق متشبثاً بذهبه واكتشف، بعد فوات الأوان، أن الذهب كان يملكه، لا العكس. إن ميداس وجيسون وكرويسوس وأباطرة بيزنطة والتاجين من الموت الأسود وبيزارو وامبراطوره شارل الخامس والكيميائي مالك آرثر ومونتاغو نورمان وبنغامين سترونغ وشارل ديغول ومهوسي الذهب في الثمانينات كلهم كانوا مصابين بلوثة الذهب، كانوا يلهون وراء سراب خادع. وما من أحد منهم انتهى حيث كان يأمل في الأصل.

أما أولئك الذين يعتقدون أن الذهب هو الوقاء من غدر الزمان فقد فاتهم أن بدروا أن السعي وراء الخلود لا يتحقق عن طريق الذهب، أو عن طريق أي شيء آخر نختار أن نستعدي به عن الذهب - سواء كان دولاراً، أم يورو، أم
خاتمة: اسمى المقتنيات؟

أي شيء. وإن القول بأن الذهب هو غاية بحد ذاته لا معنى له. كما أن التخزين لا يؤدي إلى تحقيق الثراء. والذهب وبدائه لا يحملان أي معنى إلا كوسيلة لهدف ما: التجمل والتزمن أو المبادلة بما نحتاجه ونريده فعلاً.

ربما كان أكثر أبطال قصتنا حكمة هم السكان الأصليون البسطاء في جيني وتمبكتو الذين كانوا يقومون، بصمت، بمقايضة الذهب بالملح الثمين الذي يحفظ لهم حياتهم!
ملاحظات

مقدمة

(1) راسكين، Ruskin، 1862، ص 86.
(2) كروسبي، Crosby، 1997، ص 71، نقلاً عن سجلات ووثائق أخرى حول حياة
ورحلات كريستوفر كولومبي، سامويل إيليوت موريسون، مترجم، نيويورك، هيريتيج
بريس، 1963، ص 383.
(3) بندار، Pindor، 1927، ص 613.
(4) انظر راسكين، 1982، ص 86.
(5) جيفونز، Jevons، 1875، ص 202.
(7) ماركس، Marx، 1978، الصفحات 8-9.
(8) غرين، Green، 1993، ص 14.
(9) هيرنتون، Herrington، وآخرون، ص 28.
(10) سفر الخروج، Exodus، 25، 1.

الفصل 1 احصل على الذهب بأي ثمن

Chamber of Mines of South Africa and غرفة المناجم في جنوب أفريقيا وساذلاند
Sutherland، 1959، ص 12.
ملاحظات

بارلت، جون، 1943. اقتصادات شائعة، الطبعة الحادية عشرة، كريستوفر مورلي، ناشر، بوسطن: لينت بروك وهروكان، هذا السطر مأخوذ من آخر رسالة بعثها ويل روجرز إلى الصحافة. أرسلت من فيرابانكس ونشرت في 15 آب 1935، يوم مصرعه في حادث تحطم طائرة.

3. مجلس الذهب العالمي
4. سفر أيوب، 31، 24 - 25.
5. ساذرلاند، 1958، ص 57.
6. نفس المصدر، ص 57.
7. نفس المصدر، ص 57.
8. ماركس، 1978، ص 236.

11. جاكوب، 1831، ص 55.
12. نفس المصدر، الصفحات 50 - 59.
13. ماركس، 1978، ص 44.
14. جاكوب، 1831، ص 56.
15. ماركس، 1978، ص 193.
17. نفس المصدر، ص 17.
18. لمعرفة كامل القصة انظر سكواب، Schwab، 1946، الصفحات 86 - 102.
19. سكواب، 1946، ص 87.
20. نفس المصدر، ص 122.

الفصل 2 أمينة ميداس ومخلوقات الصدفة المحضة

1. جاكوب، 1831، ص 313.
2. دايفيز، 1995، ص 43.
3. فينيس، Furness، الصفحات 92 - 100.
4. ماركس 1978، ص 44.
الفصل 3 حوض استحمام داريوس وصوت الأوز

(1) بيرنز، 1927، ص 348.
(2) ماركس، 1978، ص 147.
(3) نفس المصدر، ص 163.
الفصل 4 الرمز والإيمان

(1) ماذرلاند، ص 107.
(2) Encyclopedia Britannica On-Line
(3) نفس المصدر، نايفوروس.
(4) ماركس، 1978، ص 242.
(5) Encyclopedia Britannica On-Line
(7) نفس المصدر، الصفحات 231 - 232.
(8) شيري، 1992، بشكل خاص الأشكال: 20، 59، 60.
(9) لانغر، 1952، ص 150.
(10) ماركس، 1978، ص 231.
الفصل 5 الذهب والملح والمدينة المباركة

(1) ماركس، 1978، ص 248.
(2) نفس المصدر، ص 246.
(3) نفس المصدر، الصفحات 243 - 248.
(4) سادزلاند، 1959، ص 113.
(5) نفس المصدر، الصفحات 113 - 115.
(6) نفس المصدر، الصفحات 114 - 116.
(7) فيلاز، 1976، ص 46.
(8) بوفيل، 1958، ص 10.
(9) ترايسي، 1990، جدول 10-5، ص 329.
(10) نفس المصدر، ص 342.
الفصل 6 إرث إيبوبا وبابا وأود

1. كروسي، 1997، ص 69، نقلاً عن توما الآكروبكي، الالهوت الشامل، من أجل وصف مفصل ووضوح للتخزين في العصور الوسطى وصولاً لعصر النهضة، انظر نورث North 1990. يبحث هذا المجلد أموراً كبيرة إلى جانب التخزين، ولكن التخزين موضوع يتكرر كثيراً ضمن بقية المواضع.

2. بلوشتش 1933، ص 8. كان مارك بلوشتش من ألمع الاقتصاديين الفرنسيين الشباب في ثلاثينات القرن العشرين. لدى خدمته كجندي في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية، قضى عليه أثناء انسحاب الحلفاء أمام الهجوم الألماني في أيار 1940. هرب إلى بريطانيا عند الإخلاء الجماعي من دانبيرك عندما كان الألمان يحاصرون الميناء. عاد بلوشتش إلى فرنسا باختياره بعد بضعة أسابيع ليشارك في المقاومة السرية، ولكونه يهودياً فقض عليه وقتل في إحدى معسكرات الموت.

3. فيشر 1996، ص 16.


5. ديفيز 1995، ص 123.


7. نفس المصدر، الصفحات 123 - 126.

8. لاسي ودانزيغر، 1999، ص 68.

9. لانغر، 1952، ص 155.


12. ديفيز، 1995، إضافة لمعلومات مقدمة من البروفيسور بنيهامين فرايدمان من قسم الاقتصاد في هارفرد.
الملاحظات

(14) كيندلبرغر، 1993، ص 22.
(15) فيفير يير، 1963، ص 96.
(16) ديفيز، 1995، ص 145.
(17) نفس المصدر، الصفحات 145 - 146.
(18) نفس المصدر، ص 139.
(19) غيون، 1804، المجلد 1، الصفحات 352 - 353.
(20) نفس المصدر، ص 164.

الفصل 7 التفاعل التسلسلي الكبير

(1) فيشر 1996، ص 13.
(2) نفس المصدر، ص 16.
(3) انظر بيك وآخرون، 1999.
(4) بريانت، 1962، ص 309.
(5) واتسون، 1976، الصفحات 9 - 10.
(6) نفس المصدر، ص 10.
(7) انظر فيلار، 1976، ص 34، وواتسون، 1976، الصفحات 7 - 8.
(8) لوبيز، 1956، ص 239.
(9) لانجري، 1952، ص 211.
(10) لوبيز، 1956، ص 237.
(11) نفس المصدر، ص 230.
(12) نفس المصدر، الصفحات 233 - 234.
(13) سيبولا، 1956، ص 26.
(14) لوبيز، 1956، ص 219.
(15) تاجر البندقية، الفصل الثالث، المشهد الأول.
(16) فيشر، 1996، ص 25.
(17) فيفرير، 1963، الصفحات 22 - 29.
(18) تتتشمان، 1978، ص 96.
(19) فيفرير، 1963، ص 24.
الفصل 8 العصر المتهاري وفديات الملك

(1) توشمان، 1978، الصفحات XIII- XIV.
(2) نفس المصدر، ص 41.
(3) ميسكيمين، 1977، الجدول 1، ص 21، وتوشمان 1978، ص 94.
(4) توشمان، 1978، الصفحات 96-100.
(5) لانجير، 1952، ص 222.
(6) فيشر، 1996، ص 41.
(7) بيتون، 1952، ص 12.
(8) توشمان، 1978، ص 353.
(9) ميسكيمين، 1989، اث. ص 486.
(10) نفس المصدر، الصفحات 484 - 485.
(12) دي، 1987، ص 191.
(13) ميسكيمين 1989، اث. ص 487.
(14) دي، 1987، ص 191، انظر أيضاً ميسكيمين، 1989، اث. ص 488.
(15) توشمان، 1978، ص 123.
(16) ميسكيمين، 1989، اث. الصفحات 488 - 489.
(17) ديفرز، 1995، ص 164.
(18) فيغريه، 1963، الصفحات 33 - 34.
(19) ديفرز، 1995، ص 162.
(20) توشمان، 1978، ص 378.
(21) ماركس، 1978، الصفحات 256 - 259.
(22) توشمان، 1978، ص 130.
(23) نفس المصدر، ص 144.
(24) نفس المصدر، ص 150.
(25) نفس المصدر، ص 152.
(26) نفس المصدر، ص 151.
(27) بريانت، 1964، ص 139.
565

ملاحظات

(28) توتشمان، 1978، ص 189.
(29) نفس المصدر، ص 191.
(30) نفس المصدر، ص 191.
(31) توتشمان، 1978، ص 198.
(32) ديفيز، 1995، ص 165، يقول أن ثلاثة ملايين كراون ذهبي كانت تساوي 500,000 جنيه. ويعلق فيغريبار، 1963، ص 21، بأن العمال كانوا يكسبون في الأسبوع شنقاً واحداً و8 بنكيسات، وأن خروفاً واحداً وستة غالونات من الريشة كانت تعود على صاحبها بنفس المبلغ.
(33) ليريا، 1959، ص 343.
(34) ميسكيمين، 1977، ص 21.
(35) عدد السكان مأخوذ عن فيلار، 1976، ص 49.
(36) انظر كيندلبرغر، 1993، ص 24.
(37) طن متوسط واحد = 32,150 أونصة. أربعة أطنان مترينية = 129,000 أونصة × 129,000 = 3,646,000 = 3,646,000 ÷ 5,000 = 1,042,000,000 غرام = 28.35 دفعة.
(38) دي، 1978، ص 9.
(39) كيندلبرغر، 1993، ص 24.
(40) فيلار، 1976، ص 19.
(41) دي، 1978، ص 13.
(42) نفس المصدر، ص 15.
(43) نفس المصدر، ص 16.
(44) تشاليس، 1992، الصفحات 198 - 201.
(45) دي، 1978، ص 60.
(48) فيلار، 1976، ص 45.
(49) فيشر، 1996، ص 51.
(50) فيغريبار، 1963، الملحق 2.
(51) ديفيز، 1995، ص 175.
(52) فيلار، 1976، ص 64.
الفصل 9 الظماً المقدس

(1) Brimelow، 1998.
(2) أوستن، 1999، في تريسي، 1990، الجدولين 10 - 1 و 10 - 6 الصفحات 315 و 332 - 333.
(3) رايت، 1970، الصفحات 15 - 16.
(4) نفس المصدر، ص 41.
(5) فلار، 1976، 55.
(6) نفس المصدر، الصفحات 55 - 56.
(7) رايت، 1970، الصفحات 57 - 59.
(8) نفس المصدر، ص 62.
(9) نفس المصدر الصفحات 60 - 68.
(10) ماركس، 1978، ص 300.
(11) فلار، 1976، ص 63.
(12) ماركس، 1978، ص 323.
(13) نفس المصدر، ص 323.
(14) غرين، 1993، ص 11.
(15) نفس المصدر، الصفحات 329 - 330.
(16) بريسكوت، 1847، ص 91.
(17) نفس المصدر، ص 91.
(18) إيميرتش، 1965، Emmerich، ص 79.
(19) رايت 1970، ص 229، انظر الحاشية.
(20) إيميرتش، 1965، ص 42، يقول من 3.5 مليون وحتى 7 مليون.
(21) رايت، 1970، ص 236.
(22) بريسكوت، 1847، ص 199.
(23) نفس المصدر، ص 203.
(24) نفس المصدر، ص 206.
(25) نفس المصدر، ص 207.
(26) نفس المصدر، ص 207.
الفصل 10 السم الزعاف والمال الخاص

(1) بريس 1910، ص 9، اقتباسا عن جاكوب 1831.
(3) نفس المصدر، الصفحات 127 – 137.
(4) ساشر لاند، 1959، ص 135.
(5) انظر كلا من أندروز 1978 و أندروز 1984، وذلك للاطلاع على المناقشة الكاملة حول دور القرصنة في تطور اهتمام كل من البريطانيين والفرنسيين والهولنديين في ثروات العالم الجديد.
(6) هاملتون، 1934، ص 19.
للاطلاع على مناقشة حول تأثير هذا الابتكار على أسلوب القيام بالعمل والراهب العظيم الذي وضعه، لوقا باتشيولي، انظر برنشتاين 1996، الصفحات 41 - 43.

(22) فريدرش، 1963، الصفحات 51 - 52.

(23) ماركس 1978، ص 296.

(24) نفس المصدر، ص 292.

(25) ساذرلاند 1959، ص 142.

(26) : فرانسيس الأول.

(27) Encyclopedia Britannica On-Line

(28) هاكيت 1929، ص 12.

(29) نفس المصدر، ص 113.

(30) بويل 1964 - الصفحات 96 - 99.

(31) هاكيت 1929، ص 112.

(32) بويل 1964، ص 99.


(34) فيشر آن ويلسون، 1967.
(35) ديفيز 1995، ص 211.

(36) هاملتون 1934، الصفحات 291 – 292.

(37) ميسمكين، 1977، ص 21.

(38) فيشر 1996، ص 73.

(39) نفس المصدر، ص 334.

(40) كيندلبيرغر 1989، ص 6.

(41) فيفرير، 1963، ص 52.

(42) مذكور في هاملتون 1934، ص 283.

(43) فيلار 1976، ص 91.

(44) ويلكسي، 1994، ص 3.

(45) كيندلبيرغر، 1989، الجدولان 1، الصفحات 13 – 15، انظر أيضاً مورينو، 1985، للاطلاع على الهجوم الكامل على فكرة أنه قد تم الوصول إلى الذروة قبل سنة 1600.


(47) فيلار 1976، ص 174.

(48) نفس المصدر، ص 174.

(49) فيفرير، 1963، الملحق 2، ص 347.

(50) غولد 1976، ص 272.

(51) سجيح، 1776، ص 333.


(53) مورو، 1990، الصفحات 236 – 266.


(56) انظر بوبر – زامبو وأخرين، 1994، كيندلبيرغر، 1993، الصفحات 41 – 43.

(57) كيندلبيرغر، 1989، ص 10.

(58) بوبر – زامبو وأخرين، 1994، ص 93.

(59) نفس المصدر، الكتاب بكامله، وخاصة الصفحات 3 – 16 و 104 – 129.
الفصل 11 المقبرة الآسيوية وابتكار هنن تسونغ غير المقصود

(1) كيندلبرغر، 1989، الصفحات 15 - 18.
(2) نفس المصدر، ص 78.
(3) هيوم، 1752، ص 334.
(4) من حوالي 1620، ص 49، للاطلاع على تحليل موثوق لهذا الرجل الساحر وعصره وأهميته ودوره في تطوير نظريات التجارة والتبادلات الخارجية، انظر كيندلبرغر، 1990.
(5) كيندلبرغر، 1989، ص 25.
(6) هيوم، 1752، ص 335.
(7) نفس المصدر، ص 335.
(8) كيندلبرغر، 1989، ص 31.
(9) هاملتون، 1934، ص 302.
(10) مجلة الإيكونوميست، 15 كانون الثاني 1998، ص 67.
(11) بولو، 1289، ص 123.
(12) نفس المصدر، ص 122.
(13) نفس المصدر، ص 125.
(14) جميع الاقتباسات المتعلقة باليابان مأخوذة من نفس المصدر، ص 244.
(15) فيلاز، 1976، ص 94.
(16) بولو، 1289، ص 178.
(17) نفس المصدر، ص 187.
(18) فيلاز، 1976، ص 94.
(19) نفس المصدر، ص 97.
(20) ديفيز، 1995، ص 56، وكيندلبرغر، 1989، ص 69.
(21) كريغ وآخرون، 1990، الصفحات 198 - 206.
(22) ديفيز، 1995، الصفحات 180 - 181.
(23) نفس المصدر، الصفحات 182 - 183.
(24) بولو، 1289، ص 147.
(25) نفس المصدر، ص 147.
الفصل 12 التحول الكبير في سك النقد وآخر السحرة

1. جاكيوب، 1831، ص 322.
2. تشاليس، 1992، ص 16.
5. نفس المصدر، الجدول 34 الصفحة 309 - 311.
6. نفس المصدر، ص 302.
8. نفس المصدر ص 242، انظر أيضاً كورين، 1996، ص 480.
10. فيفييرير، 1963، الصفحات 89 - 90.
12. فيفييرير، 1963، ص 111.
13. لي، 1963، ص 66، يشتهر بمخطوط هينز: التقرير موجز حول نقد إنكلترا الفضي (9)
والذهبي، كتب في الفترة بين 1700 - 1702. ويعتبر هذا العمل مصدرًا رئيسيًا للكثير
من المعطيات المعروفة حول سك النقد خلال السنوات المذكورة.

(14) تشاليس، 1992، ص 380.

(15) فيفيير، 1963، ص 120.

(16) سابل، 1959، اقتباً عن المراقب المعاصر إدوارد ميسبلدين.

(17) لي، 1963، ص 58.

(18) فيفيير، 1963، ص 115.

(19) كيندلبيرغر، 1993، ص 190.

(20) نفس المصدر، الصفحات 191 - 192.

(21) فيفيير، 1963، الصفحات 119 - 121.

(22) نفس المصدر، ص 121.

(23) نفس المصدر، الصفحات 122 - 123.

(24) لي، 1963، ص 98.

(25) نفس المصدر، ص 64.

(26) نفس المصدر، الصفحات 104 - 105.

(27) استشهد بذلك هينز في تقريره، انظر لي، 1963، ص 89.

(28) نفس المصدر، ص 92.

(29) نفس المصدر، ص 170.


(31) لي، 1963، ص 114.

(32) نفس المصدر، الصفحات 114 - 115.

(33) تشاليس، 1992، الجدول 55، ص 384.

(34) وايت، 1977، ص 260.

(35) فيفيير، 1963، ص 129.

(36) تشاليس، 1992، ص 387.

(37) فيفيير، 1963، ص 130.

(38) لي، 1963، ص 138.

(39) فيفيير، 1963، ص 136.

(40) وايت، 1977، ص 3.
ملاحظات

(41) كلما يتعلق بحياة نيوتن فيما يلي مأخوذ من واب特长 1977، إلا في حال ذكر شيء مغاير.

(42) نفس المصدر، ص 52.
(43) نفس المصدر، ص 227.
(44) نفس المصدر، ص 227.
(45) نفس المصدر، ص 253.
(46) لي، 1963، ص 127.
(47) ماكولوش، م. Culloch, 1856، ص 274.
(48) نفس المصدر، ص 277.
(49) نفس المصدر، ص 277.
(50) نفس المصدر، الصفحات 278 - 279.
(51) غرين، 1993، ص 19.
(52) لي نا، 1963، ص 161.

الفصل 13 المبدأ الصحيح والشر المستطير

(1) ديفر، 1995، ص 298.
(2) فيفرير، 1963، الصفحات 212 - 214.
(3) نفس المصدر، ص 170.
(4) كانان، 1919، ص 1X والجدول 1 على الصفحة 1X.
(5) فيفرير، 1963، الصفحات 168 - 178.
(6) كانان، 1919، ص 7X.
(7) لي، 1963، ص 173.
(9) للاطلاع على وصف مفصل لكيفية تطور نظام النقد الإنكليزي والصرفية، انظر فيفرير، 1963، الصفحات 160 - 174.
(10) كانان، 1919، ص 1XIII.
(11) جيفون، 1875، ص 68.
(12) مينيناس، 1969، ص 18.
(13) انظر فريدمان، 1992، ص 135، إضافة لبوردو ووايت، 1991، الذي يناقش فكرة أن المصداقية المالية الكبيرة لبريطانيا سمحت للإنكليز بالاستمرار في الحرب، رغم كبر حجمه الذئب، بينما كانت فرنسا مضطورة للاعتماد على الضرائب بسبب سمعتها المتواضعة.

(14) ويلكي، 1994، ص 3.
(15) كانان، 1919، ص LIV.
(16) نفس المصدر، ص 5.
(17) انظر فريدمان 1992، ص 59.
(18) ريكاردو 1809، ص 5.

(19) التفاصيل التي تنتمى عن حياة ريكاردو مأخوذة عن هيلبرونر، 1953، الفصل الرابع الصفحات 67 - 95.

(20) نفس المصدر، ص 79.
(21) نفس المصدر، ص 80.
(22) نفس المصدر، ص 80.
(23) كانان، 1919، ص 3.
(24) نفس المصدر، ص III.
(25) نفس المصدر ص II.
(26) ديفيز، 1995، ص 300.
(27) نفس المصدر، ص 300.
(28) كانان، 1919، ص II.
(29) نفس المصدر، ص 6.
(30) ريكاردو 1809، ص 23.
(31) كانان، 1919، ص 11.
(32) نفس المصدر، ص 16.
(33) نفس المصدر، ص 21.
(34) نفس المصدر، ص 17.
(35) ريكاردو، 1811، ص 38.
(36) كانان، 1919، ص 10.
(37) غرين، 1993، ص 22.
الفصل 14: المعرفة الجديدة والاستكشاف اللعين

(2) سهيلانيه 1859، الصفحات 54 - 56.
(3) بريس 1910، الصفحات 53.
(4) فيلاز 1976، ص 19.
(5) غرين 1993، الصفحات 24 - 25.
(6) نفس المصدر، الصفحات 24 - 25.
(7) مارتين، 1977، ص 644.
ملاحظات

8. غرين، 1993، ص 30، ومجلس الذهب العالمي.
9. غود، 1936، الصفحات 184 - 186.
10. نفس المصدر، ص 186.
11. نفس المصدر، ص 192.
12. نفس المصدر، ص 195.
13. نفس المصدر، ص 198.
14. نفس المصدر، ص 208.
15. نفس المصدر، ص 227.
17. نفس المصدر، ص 561.
18. نفس المصدر، ص 562.
21. نفس المصدر ص 565.
22. نفس المصدر، ص 564.
23. نفس المصدر، ص 571.
26. فيفاز، 1988، ص 312.
28. نفس المصدر، ص 311.
29. بارسكي وديلونغ، 1991، ص 823.
30. فيفاز، 1988، ص 313.
31. نفس المصدر، الجدول 1، ص 313، 120 طناً متريًا = 3,858,438 أونصة 20,67 دولارًا / أونصة = 79,753,913 دولارًا = 16,410,270 باونداً إسترلينياً.
32. روزنثال 1970، ص 217.
33. المحكمة العليا في جنوب إفريقيا، 1896، ص 244.
34. فيفاز، 1988، ص 317.
ملاحظات

(36) جاسترايام 1977، الجدول 2، ص 32، انظر أيضاً مارتن 1977، ص 645.

(37) شيفالييه، 1859، ص 23، مارتن، 1977، ص 650، يورد عدداً من المصادر التي تدعم فكرة أن العوامل الاقتصادية الدورية والنشاطات العسكرية كان لها أيضاً تأثير في ارتفاع أسعار السلع.

(38) شيفالييه، 1859، ص 85.

(39) نفس المصدر، ص 106.

(40) نفس المصدر، ص 94.

(41) نفس المصدر، ص 95.

(42) نفس المصدر، ص 95.

(43) نفس المصدر، ص 96.

(44) نفس المصدر، ص 97.

(45) نفس المصدر، ص 98.

(46) نفس المصدر، ص 106.

(47) نفس المصدر، ص 107.

(48) نفس المصدر، ص 108.

(49) نفس المصدر، ص 109.

(50) نفس المصدر، ص 110.

(51) نفس المصدر، ص 109.

(52) نفس المصدر، الصفحات 113-114.

(53) جاسترايام، 1977، الجدول 2، ص 32.

(54) فريدمان و شوارتز، 1971، الصفحات 34-35.

(55) مكتب الإحصاء 1975، سلسلة م 76، ص 588.

(56) فاي، 1951، ص 30.

(57) انظر بارسكي و ديلونغ، 1991، من أجل الإطلاع على مناقشة مستفيدة حول رأي المعلمين وأسلوب حركة الأسعار والإنتاج الذي بين منتصف 1870 - 1914.

(58) شيفالييه، 1859، ص 104.

(59) نفس المصدر، ص 104.
الفصل 15: دلالات الشرف

2. نفس المصدر, ص 144.
3. نفس المصدر, ص 144.
4. نفس المصدر, ص 144.
5. فالاندرو, 1996, ص 873.
6. فالاندرو, 886.
14. كانان, 1919, الصفحات 11-12.
15. جيفون, 1875, الصفحات, ص 231-232.
17. ريديش, 1990, ص 805.
18. بلوش, 1933, ص 3.
20. هوتري, 1947, ص 79.
22. هاملتون, ص 576.
23. هاملتون, ص 578.
25. فرایدمان, 1992, ص 133.
27. فرایدمان, 1992, الصفحات 55-57.
ملاحظات

(28) مارتن، 1977، ص 650.
(29) مارتن، وبخاصة الصفحات 656 – 657.
(30) هولنغر، 1999، ص 187.
(31) فلانترو، 1996.
(32) غالروتي، الجدول 6 – 3، ص 167.
(33) نوبيه، 1898، ص 157.
(34) نوبيه، ص 157.
(35) Wirth، 1893، ص 218.
(36) ويرث، ص 218.
(37) ويرث، ص 218.
(38) انظر، بشكل خاص، ويرث، 1893، الصفحات 219 – 229، من أجل وصف حي للأعمال البطولية.
(39) بريسنيل، 1968، ص 217، الأيام التي تم اقتباسها جاءت من السير إدوارد هاملتون.
(40) يانشيبرين، 1992، الصفحات 49 – 50.
(41) بريسنيل، 1968، ص 199.
(42) يانشيبرين، 1992، ص 49.
(43) يانشيبرين، الصفحات 49 – 50.
(44) بريسنيل، 1968، ص 203.
(45) كيندلبيرغر، 1996، ص 139.
(46) كيندلبيرغر، ص 139.
(47) انظر كيندلبيرغر، 1993، ص 67، فهي قصة جيدة.
(48) يانشيبرين، 1996، ص 33.
(49) يانشيبرين، ص 31.
(50) غالروتي، 1995، ص 145.

الفصل 16 المؤامرة الأعجاب والسلسلة المتصلة

(1) هارفي، 1894، ص 215.
ملاحظات

(2) مكتب الإحصاء، 1975، الدحول 433، الصفحات 994-995

(3) نفس المصدر، الدحول 424، ص 994-995

(4) فريدمان وشوارترز، 1971، ص 44

(5) مكتب الإحصاء، 1975، الجدول 52، ص 201

(6) نفس المصدر، الجدول 52، ص 201، والجدول 49، ص 1004

(7) فريدمان، 1992، ص 51

(8) انظر روكوفي، 1990

(9) فريدمان، 1992، الصفحات 62-63

(10) جميع المعلومات الواردة في هذا الفصل مأخوذة من هارفي، 1894، ص 39 ويورد عدة مصادر

(11) نويز، 1898، الصفحات 54-59

(12) نفس المصدر، ص 160

(13) نفس المصدر، ص 173

(14) نفس المصدر، الصفحات 188-191

(15) نفس المصدر، ص 220

(16) نيدرنيجهاوس، 1998، ص 19

(17) نويز، 1898، ص 232

(18) نفس المصدر، ص 232

(19) نفس المصدر، ص 233

(20) تشيرنو، 1990، ص 79

(21) نفس المصدر، ص 74

(22) نفس المصدر، ص 74

(23) نفس المصدر، ص 75

(24) نويز، 1898، ص 237

(25) تشيرنو، 1990، ص 76

(26) نويز، 1898، ص 236

(27) نفس المصدر، ص 241

(28) نفس المصدر، ص 253

(29) فريدمان، 1992، ص 106
الفصل 17 الغزو النورماندي

(1) الاقتباسات، ما عدا الإيكونوميست، مأخوذة من مورغريدج، ص 10.
(2) أشينغرين، 1992، ص 104.
(3) كندربيغر، 1993، جدول 16 - 4، ص 298.
(4) هوتري، 1947، الملحق.
(5) جاسترام، 1977، الصفحات 32، 146.
(7) مورغريدج، 1972، ص 28.
(8) بويل، 1967، ص 133.
(9) نفس المصدر، ص 128.
(10) مورغريدج، 1972، الصفحات 26 - 27.
(11) نفس المصدر، ص 40.
(12) بويل، 1967، ص 185.
(13) نفس المصدر، ص 189.
(14) ميهو، 1999، ص 214.
582

(15) موغرديج، 1972، ص. 53.
(16) نفس المصدر، ص. 49.
(17) تشيرناو، 1990، الصفحات 274 – 275.
(18) كيندلبيرغر، 1993، ص. 330.
(19) كينز، 1931، الصفحات 183 – 184، من يوري ساكرايمر (الجشع اللعين للذهب).
(20) كيندلبيرغر، 1993، الصفحات 327، 331.
(21) موغرديج، 1972، ص. 81.
(22) كينز، 1931، ص. 246، من "النتائج الاقتصادية للسيد تشرشل".
(23) نفس المصدر، الصفحات 233 – 235، من "خطة مدير المصرف".
(24) سبيث، 1996.
(26) نفس المصدر، ص. 196.
(27) نفس المصدر، ص. 207.
(28) كينز، 1931، الصفحات 248 – 249.
(29) موغرديج، 1972، الصفحات 45 – 46.
(30) كيندلبيرغر، 1993، ص. 335.
(31) انظر كيندلبيرغر، 1986، ص. 18.
(33) نفس المصدر، ص. 343.
(34) نفس المصدر، ص. 344.
(35) نفس المصدر، ص. 332.
(36) أينتشغرين، 1996، الجدول 3 – 1، ص. 65.
(37) هوتري، 1947، الملحق.
(38) أينتشغرين، 1996، ص. 66.
(39) تشيرناو، 1990، ص. 313.
(40) كيندلبيرغر، 1993، ص. 334.
(41) بويل، 1967، الصفحات 231 – 232.
(42) نفس المصدر، الصفحات 233 – 234.
الفصل 18 نهاية عصر

(1) هوفاير 1952، ص 30.
(2) شيرناو، 1990، ص 322.
(3) انظر تاجر البندقية، الفصل الثالث، المشهد الثاني.
(4) Hoover 1952، ص 31.
(5) نفس المصدر، ص 53.
(6) انظر كيندلبرغر، 1986، الجداول 11، 13، 14، الصفحات 113، 138، 139.
(7) فريدمان وشوارتز، 1971، ص 382.
(8) مكتب الإحصاء، 1975، الجداول 40، 9، الصفحات 288، 261.
(9) شيرناو، 1990، ص 323.
(10) انظر كيندلبرغر، 1986، ص 130 وهوتري، 1947، ص 161.
(11) نفس المصدر، ص 145.
(12) نفس المصدر، ص 128.
(13) نفس المصدر، ص 165.
(14) بويل، 1967، ص 263.
(15) نفس المصدر، الصفحات 263- 264.
(16) نفس المصدر، ص 264.
(17) نفس المصدر، ص 267.
(18) نفس المصدر، ص 266.
(19) نفس المصدر، الصفحات 272- 273.
(20) الإدارة، 12 أيلول 1931.
(21) كنيسة 1931، "ال(Dictionary و الإتفاق)، الصفحات 152 - 153.
(22) نفس المصدر، "نهاية معيار الذهب"، الصفحات 288، 294.
(23) مسعود، 1972، ص 9.
(24) بويل، 1967، ص 268.
(26) هوتفي، 1947، ملحق.
(27) كيندي، "ال المصدر" الصفحات 370 - 371.
(28) فريمان و شوارتزر، 1971، ص 333.
(29) هوفر، 1952، ص 120.
(30) هوتفي، 1974، ص 188.
(31) مكتب الإحصاء، 1975، الجدول 493، ص 1117.
(32) هوفر، 1952، ص 133.
(33) نفس المصدر، الفصلان 17 و 18.
(34) نفس المصدر، ص 191.
(35) نفس المصدر، ص 199.
(36) نفس المصدر، ص 202.
(37) نفس المصدر، ص 204.
(38) نفس المصدر، الصفحات 201 و 202 و أينشتاين 1992، ص 328.
(39) معطيات "ال haired ريزيرف.
(40) فريمان و شوارتزر، 1971، ص 333.
(41) نفس المصدر، ص 391.
(42) أينشتاين، 1992، الصفحات 329 - 330.
(43) هوفر، 1952، الصفحات 390 - 391.
(44) نفس المصدر، ص 395.
(45) المحاكمة الأمريكية العليا، بيري ضد الولايات المتحدة، رقم 532، تاريخ 18 شباط 1935.
(46) أينشتاين، 1992، ص 333.
(47) هوفر، 1952، ص 367.
ملاحظات

(48) نفس المصدر، ص 398.
(49) نفس المصدر، ص 399.
(50) كيندليبرغر، 1993، ص 385.
(51) انظر نفس المصدر، ص 387.
(52) جاستر، 1977، الجدولان 3 و 8، الصفحات 34 و 147.
(53) غراهام و ويتليزي، 1939، الصفحات 6 - 7.
(54) نفس المصدر، ص 9.
(55) نفس المصدر، ص 14.
(56) نفس المصدر، ص 14.
(57) نفس المصدر، ص 23.
(58) نفس المصدر، ص 20.
(59) انظر موغريديج، 1972، الصفحات 81 - 90، من أجل الاطلاع على مناقشة كاملة لهذا الرأي.
(60) بويل، 1967، ص 190.
(61) نفس المصدر، ص 190.
(62) تشيرناب، 1990، ص 475.
(63) بويل، 1967، الصفحات 327 - 328.

الفصل 19 القيمة المتفقية

(1) ديغول، 1965.
(2) جميع الاحتمالات السابقة مأخوذة من نيويورك تايمز.
(3) موغريديج، 1980، ص 229.
(4) نفس المصدر، ص 230.
(5) من تريفين، 1960، الجدول 2، ص 5.
(6) ذكريات روبرت روسا الخاصة.
(7) إيتشنبرين، 1996، ص 131.
(8) ويل و دافيدسون، 1970، ص 62.
(9) وزارة الخزانة الأمريكية، 1982، ص 84.
الفصل 20 الحرب العالمية الثامنة

والآونصات الثلاثون من الذهب

(1) شتاين، 1984، ص 162. Stein.

(2) القصة بكمالها مأخوذة من شتاين، 1984، الصفحات 162 - 180.

(3) نفس المصدر، ص 166.

(4) نفس المصدر، ص 176.

(5) نفس المصدر، ص 177.

(6) نيويورك تايمز، 16 آب 1971.

(7) جميع الاقتباسات في هذا المقطع مأخوذة من نيويورك تايمز 17 آب 1871.

(8) نفس المصدر، 16 آب 1971.

(9) نفس المصدر، 20 آب 1971.

(10) نفس المصدر، 19 آب 1971.

(11) نفس المصدر، 17 آب 1971.

(12) ايشنغر، 1996، ص 133.

(13) وزارة الخزانة الأمريكية، 1982، ص 93.

(14) نيويورك تايمز أستراكتس، 1978، ص 30، المجموعة 5.

(15) نيويورك تايمز، 4 كانون الثاني، 1980.

(16) نفس المصدر، 6 كانون الثاني، 1980.

(17) المقطع بكامله مأخوذ من نيويورك تايمز، 16 كانون الثاني، 1980.

(18) نفس المصدر، 18 كانون الثاني، 1980.

(19) نفس المصدر، 22 كانون الثاني، 1980.

(20) إيبوستون وسيغل 1983، الجدول 1، ص 2.
للإطلاع على مزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الحادثة، انظر كلاوز 2000.
(22) وزارة الخزانة الأمريكية، 1982، الصفحات 84، 199، 205.
(24) وزارة الخزانة الأمريكية، 1982، ص 13.
(25) معطيات من إنترناشيونال مونيتاري فاند.
(26) سويس إكسبورت غروب 1997، ص 2.
(27) نفس المصدر، ص 7.
(28) إعلان مجلس الذهب العالمي في نيويورك تايمز، 8 أيلول 1998.
(30) بحث انتينات المصريين، الاقتصاد العالمي، التركيز على السلم، 27 حزيران 1997.
(31) مجلس الذهب العالمي.
(32) اليوكومسيدت، 16 كانون الثاني، 1999.
(33) المعادن الثمينة في العالم، ميتسوي، محاضرة في مؤتمر مُحالِلي القروض المصرفية، 2
شباط 1999.

خاتمة
(1) شو، 1928، ص 263.
(2) جيفونز، 1975، الصفحات 231-232.
(4) من محاضرة أُلقيت في كلية سانت فينسنت، لا تروب، بنسلفانيا، في 13 آذار 1997.


Federal Reserve Board, 1943. *Banking and Monetary Statistics*.


Gibbon, Edward, 1804. *The History of the Decline and Fall of the Roman Empire.* Originally published 1782. The citations herein, kindness of Charles Kindleberger, are from an edition of eight volumes that was published in 1804 in Philadelphia by William Y. Birch and Abraham Small.


Pindar, 1927. The Odes of Pindar Including the Principal Fragments. Sir John Sandys.


الفهرس

<table>
<thead>
<tr>
<th>الموقع</th>
<th>-item</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الآج. = كوك</td>
<td>82, 54, 95</td>
</tr>
<tr>
<td>آدج = سفيت</td>
<td>93, 128, 162, 387, 554</td>
</tr>
<tr>
<td>أبتاغ يوروك</td>
<td>138, 266, 356, 259</td>
</tr>
<tr>
<td>أبتاغ يوروك</td>
<td>549, 207, 60</td>
</tr>
<tr>
<td>أبتاغ يوروك (الملك)</td>
<td>554</td>
</tr>
<tr>
<td>أبتاغ يوروك (الملك)</td>
<td>37</td>
</tr>
<tr>
<td>أبتاغ يوروك (الملك)</td>
<td>187, 206, 210, 232, 284, 247, 256, 263, 498, 498, 483, 380, 376, 372, 331, 295, 276, 625, 552, 629</td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا الصغرى</td>
<td>35, 51, 52, 62, 63, 75, 131, 139</td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا الوسطى</td>
<td>71</td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا الوسطى</td>
<td>55</td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا الوسطى</td>
<td>548, 544, 505, 501, 244, 261, 196, 197, 198, 200, 203, 249, 484, 483, 392, 386, 384, 412</td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا الصغرى</td>
<td>298, 294, 229, 331</td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا الصغرى</td>
<td>336</td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا الصغرى</td>
<td>524</td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا الصغرى</td>
<td>269, 489</td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا الصغرى</td>
<td>524</td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا الصغرى</td>
<td>206</td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا الصغرى</td>
<td>222</td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا الصغرى</td>
<td>210, 414</td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا الصغرى</td>
<td>455</td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا الصغرى</td>
<td>177</td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا الصغرى</td>
<td>221, 444</td>
</tr>
<tr>
<td>آسيا الصغرى</td>
<td>80</td>
</tr>
<tr>
<td>آسرينا</td>
<td>78, 74, 71, 56, 71</td>
</tr>
<tr>
<td>آسرينا</td>
<td>73</td>
</tr>
<tr>
<td>آسرينا</td>
<td>73</td>
</tr>
<tr>
<td>آسرينا</td>
<td>293</td>
</tr>
<tr>
<td>آسرينا</td>
<td>93, 95, 128</td>
</tr>
<tr>
<td>آسرينا</td>
<td>187, 155, 187</td>
</tr>
<tr>
<td>آسرينا</td>
<td>293</td>
</tr>
<tr>
<td>آسرينا</td>
<td>293</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الفهرس

اختبارات عربات القطع النقدية 132
اختباء الذهب من التداول المالي... 350
اختبار النجار 57
الأخطاء العملية الكبيرة 323
الأخطاء الإنجليزية... 392
إظهار العلامة في أماكن سرية 357
الأخلاقية البروتستانتية 249, 250
أخلاق المضاربين في سوق الأسهم 458
أخوان بيرغن 241, 280, 383, 385
إخوة يوسف 30
الإدارة 380
إدارة الأموال حسب اقتصاد الأحوال 551
إدارة البريطانية 430
إدارة نيشنال 517
الانحراف 249
إدوموند هاموند = هارغريفز
إدوارد الأول 132, 150
إدوارد يوهين 285
إدوارد الثالث 149, 150, 156, 161, 165, 172
إدوارد الثاني 157
إدوارد الرابع 169, 388
إدوارد السادس 318
إدوارد كانان = هارغريفز
الإدارة الكاثوليكية 88
إرميس (شارل) 431
أنواق الأسويقين 371
أراضي 54
الروسيّة الإسبانية 57
أراضي النجد حليدية 335
أراضي الذهب 182
أراضي لبرينتان 383
الأراضي المقدسة 145
الأراضي المنخفضة 219
الأراضي الوطائف 220
أولافون 156, 157
إبادة الدماء 489
الإباحة المكسيكية في اوراء البحار 504
الديبان الذهبية 352
الإحصاء بحث 300
الاحترام 286
الاحتلال الإمبراطوري 367
الاحتلال الإمبراطوري الأول 1000 م 138
الاحتفال بالذهب كشيء مقدس 550
الاحتكار 415
احتكار السوق 231
احتلال السفارة الأمريكية في طهران 531
احتمال هبوط قيمة الذهب 348
احتمالات السبيكة 369
احتمالات الذهب في بون إنكلترا 312
الاحتيال الفيدرالي في نيويورك 44, 45, 78, 91
الاحتيال الفيدرالي 395
امور 530, 599, 504, 248
احتمالات الذهب المنخفضة 367
احتمالات الحرب الألمانية 387
احتمالات البنك المركزي 542
الاحتياج 260
الاحتياجات 245
الائح فليبينة 48
الاحترام 467
الاحترام المتناحرة 444
إبحار على الذهب... 35
إبحار العبيد من أمريكا للعمل في المناجم 191
إبحار عبيد... 383
إبحار غربيانز 54
إحكام الأزمة المالية 397
الاحتكار الشريكي العالية 324
الاحتكار المجد 177
الامتثال 35
الفهرس

الاقتصاد، في أسواق الرأسمال (الاقتصاديين) 67، 303، 371
الاقتصاد الإسباني 234، 298
الاقتصاد الاجتماعي بخبرات من شرقية 298
الاقتصاد الأمريكي 451، 494
الاقتصاد الروماني 253
الاقتصاد العالمي 364، 372، 494، 522
الاقتصاد الفرنسي 511
الاقتصاد المخطط 478
الاقتصاد الموجه 478
الاقتصاد المتين 473
الاقتصاديات المتدهورة 544
الاقتصاديات المدمرة 529
الاقتصاد العالم 282
الاقتصاد العام 449
الاقتصاد الأمريكي للخارج 455
الاقتصاد التجاري العادي 453
الاقتصاد العائلي إلى الأرقام 465
الاقتصاد المصرفي 459
الأعمال تجارة الذهب 548
الأعمال تجارة الذهب السويسيون 548
فضاء الذهب عن مركز الأحداث 536
الاقتصاد 335
أقوى دولة في العالم 533
الاقتصاديون 461
اقتصاد القوة 177
اقتصاد الدين 138
الاقتصاد 459
الاقتصاد الأمريكي 33، 172، 183، 245
الاقتصاد الذهب 338
الاقتصاد الذهب أول من في الأسواق في الأوراق المالية 335
اقتصاد الذهب سنة (1848) 336
اقتصاد الذهب في كاليفورنيا 335
اقتصاد العالم 179
اقتصاد فلوريدا 196
اقتصاد كولومبيا لأمريكا 252
اقتصاد البحرين 331
اقتصاد المحطة الهادئ 192
اقتصاد المسارات 187
اكتشاف مكان الذهب في كاليفورنيا وآسيا 378
الاقتصادي 187، 213، 485، 492، 514
إعادة التوزيع إلى النظام 525
الإنجازات 466
الإعادة المفهومة 129
إغاثة الإستشر عزش والده 75
إعتماد معيار الذهب العالمي 378
الإنسان الأوروبي في الصندوق 508
إعطاء الأطباء 374
إللحة رحل على بريطانيا 165
الاقتصاد المصرفية 85
الاقتصاد التجاري 549
أعمال السلاح والنهب 236
أعمال القروض 243
الاقتصاد العضو 203
إغاثة الفدرال 518
إغاثة الغضب 508
الأعمال 413
إغاثة الأسواق بالذهب 333
الإغاثة في التفائل 516
أعمال في الذهب 262
الإغاثة (القدماء) 84
أغسطس 85
إغاثة أسواق الفصل الخامس 525
أعمال الذهب 551
أعمال دي 142
إغاثة نيبيلاينغن 138
الإغاثة 119
الإغاثة بالذهب 486
إغاثة الأسرى 162
الإغاثة في المجمع 51
إغاثةViaqua 71، 118، 180، 183، 184، 186، 187، 191، 217
إغاثةViaqua 118
الإغاثة 115
أساسيات الأوروبية كبيرة 60
الإغاثة 531
الإفلاس 460، 461، 480، 530
الإفلاس 157، 159
إغاثة في نيويورك 492
إقتصاد بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك 492
505
اكتشاف النفايات في أمريكا 231
اكتشاف موارد الذهب الوفيرة في أمريكا 235
اكتشاف هارغروف في أستراليا 375
اكتشاف هاريسون للذهب 344
الاكتشافات بالألوه 193
الاكتشافات البحرية 176
الاكتشافات جنوب إفريقيا 357
الاكتشافات الصغيرة 173
الاكتشافات في منشأة سوتر 375
الاكتشافات الكبيرة في القرن الخامس عشر 176
الاكتشافات الكبيرة للفضة 233
الاكتشافات الكبيرة للذهب 330
الاكتشافات المعدنية birçokين 353
الاكتشافات الناجحة للذهب 49
إكيلش السوم 418
إكيردوري 194
الأكرونوي (نوفا) 121
الدينار المركزي بالذهب 341
الإعجاب الخادعة 408
البيرو 96
البيرو 158
الالتزام بالنظام 379
الالتزامات الأمريكية النقدية 505
الألعاب الأولمبية سنة 356 قبل الميلاد 74
إنجاز قانون شيرمان 406
الإفرانسي 220
السلاسل والتأمل 109
الوقود الراقص 129
القياس داكاداموستو 184
الإعجاب 188
الإلكترون 60
الإلكترون = بيرنر 335
الإلكترون الأول = هاميلتون 126
الإلكترونات 445
الإمارات 444
الإمارات 378
الإمارات الجنوبية 344
الإمارات الشمالية 196
الإمارات الشمالية 335
أمريكا الإسبانية 205
أمريكا الجنوبية 346
أمريكا الشمالية 372
أمريكا الشمالية 352
أمريكا الجنوبية 335
أمريكا الجنوبية 334
الإمارات 323
الإمارات 339
الإمارات 327
الإمارات 393
الإمارات 392
الإمارات 391
الإمارات 388
الإمارات 246
الإمارات 243
الإمارات 235
الإمارات 234
الإمارات 552
الإمارات 530
الإمارات 529
الإمارات 525
الإمارات 491
الإمارات 485
الإمارات 471
الإمارات 446
الإمارات 410
أمريكا الإسبانية 205
أمريكا الجنوبية 346
أمريكا الشمالية 196
أمريكا الشمالية 335
أمريكا الجنوبية 552
أمريكا الجنوبية 537
أمريكا الجنوبية 380
أمريكا الجنوبية 373
أمريكا الجنوبية 334
الإمارات 235
الإمارات 393
الإمارات 392
الإمارات 391
الإمارات 388
الإمارات 246
الإمارات 243
الإمارات 235
الإمارات 234
الإمارات 552
الإمارات 530
الإمارات 529
الإمارات 525
الإمارات 491
الإمارات 485
الإمارات 471
الإمارات 446
الإمارات 410
أمريكا الإسبانية 205
أمريكا الجنوبية 346
أمريكا الشمالية 196
أمريكا الشمالية 335
أمريكا الجنوبية 552
أمريكا الجنوبية 537
أمريكا الجنوبية 380
أمريكا الجنوبية 373
أمريكا الجنوبية 334
الإمارات 235
الإمارات 393
الإمارات 392
الإمارات 391
الإمارات 388
الإمارات 246
الإمارات 243
الإمارات 235
الإمارات 234
الإمارات 552
الإمارات 530
الإمارات 529
الإمارات 525
الإمارات 491
الإمارات 485
الإمارات 471
الإمارات 446
الإمارات 410
الفهرس

الإنترنت 236

انتشار حالات الإفلاس 461

انتشار الغبر 419

الاستدامة الأكبر للفضاء 370

الانتقال الحر للشعوب 62

انتهاء الحرب مع نابليون 349

انتهاء الحرب 240

إنجلوند - ساكسون 490

إنجلتر لا ميتارد 126

إنجلترا ن有两种 126

الاندحار قوة الولايات المتحدة 529

الاندحار من المجد 421

الاندحار 501

الاقتصاد الاجتماعي 516

الاندحار الخفيف 509

اندحار الطبول على الذهب 544

اندحار سعر الباوند 317

اندحار سعر الذهب 146

انهيار قيمة الدولار 527

انهيار قيمة الباوند 286

انهيار قيمة الذهب 349

أندرو = بوبل

أندرو = جاكسون

أندرو = ميلو

أندرو = واطسون

أندرو بيرنز 156

انطلاق حرب البروبي 346

انطلاق الحرب سنة 1860

انطلاق الحرب العالمية الأولى 354

اندماج الذهب كوسيلة للزينة 70

إنذار إلى 166

الإنسانية 417

الإنسانية 361

إنشاء الأقليات 73

إنشاء الأمم المتحدة 494

الانشطة التضخمية 460

أنظمة الديمقراطيات 229

الأنظمة الملكية 70

أنظمة النقد 294

أنظمة النقد المحلية والعالمية 535

الانتخابات الرئاسية لسنة 1896 415

الأمم المتحدة 526

الأمم المتحدة 476

أمهرست 240

الأمم المتحدة 315

الأمم المتحدة الأوروبية 380

الأمم المتحدة الصغيرة 367

الأمم المتحدة 493

الأمم المتحدة المشتركة 313

الأمم المتحدة 501

الأمم المتحدة 39

الأمم المتحدة 29

نبراءة مرجعية إلى أوروبا 455

البرتغال 163

البرتغال 161

آينزي ويلو 169

آينزي ويلو 163

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 308

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 266

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 322

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 126

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 126

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 95

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 233

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 138

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 52

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 367

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 367

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 522

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 549

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 172

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 506

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 73

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 332

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 543

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 544

إن إنجiliate تختصر كل المعارك ما عدا المعركة 358
الفهرس

521 إنعاش الأعمال
430 إنعاش الدخل...
436 إنعاش التجارة (الدولية)
489 الاتفاق
444 الاتفاق الحكومي
485 الاتفاق السكني للحظر على السلاح
160 الاتفاق العسكري
503 انفراد غوردون
481 انسحاب ثانويني عن الذهاب
521 انسحاب ثانويني عن الذهاب
402 إنفاذ موظفي الذهاب
174, 227, 233, 235
338, 373, 374, 382
190, 126
138, 432, 579
457, 470, 436
513
171, 127, 117, 106, 77
162, 146, 129, 133
124, 124
217, 209, 162
148, 142, 124
275, 266, 242
324, 223, 221, 222
403, 303, 286, 245
469, 472, 463, 461, 481
516, 496
457, 434, 339
282
339
226
479
459
460
483
538, 533
470
455
460
462
462
496
462
91
141
الفهرس

أوغرن = ميلز
أوغسبورغ 150، 219
أوست = بمثلت الابن
أوستالوس 144
أوفا 126، 127، 129
أوكسفورد 74
الأولويات الوطنية 286
الأوصاف الترويسي 49
أونصة 400
الأوصاف الترويسي 48
أونيل (جوان) 11
أومار 419
إياغو 199
إيبسويتش 285
إيتشنفر (باري) 387
إيرادات الأسهم 536
إيران 531
إيرينغ = فيشر
إيدالهم 247
إيراندا 187
إيرلنديون 302
إيزابيلا 171، 177، 188، 201، 212
إيسوس 72
إيسيسك 126
إيطاليا 31، 77، 79، 96، 98، 138، 145، 149، 154، 155
إيطاليون 240، 239، 146
الإيقونات 103
الإيقونات الدينية 119
إيكس 128
الإيكونوك زم 103
الإيكونوميست = مجلة الإيكونوميست
إيلوي 95
إيلي ميستريل 271
إيلي 138
إيليبيوس 95
الإيمان 89، 101، 139، 362
الإيمان القوي بالذهب 311
الفهرس

331
البرتغال
186
186
البرتغال
260
البرتغال
201
البرتغال
184
البرتغال
183
البحث عن الذهب
177
البحث عن الكونوز المعدنية
180
البحرالأوروبي
103
البحر الأسود
147
البحر الأسود
63
البحر الذي
55
البحر النبط
71
البحر الشمال
217
البحر الكاريبي
213
البحرية البريطانية
469
البحرية
276
البند ستيف
60
البرتغال
191
البرتغال
350
البرتغال
451
البرتغال
210
البرتغال
137
البرتغال
87
البرتغال
90
البرتغال
137
البرتغال
233
البرتغال
230
البرتغال
125
البرتغال
550
برنامج لسيزون جونسون
512
برتغال
291
برتغال
385
اللغة العربية
الفهرس

البنك الثاني 374
بنك الجزائر 448
البنك الدنماركي الوطني 386
بنك دولة روسيا 384,386
بنك الرايغ الاماني 382
بنك فرنسا 258,358,384,386,384,367,362,358,392,410,541,520,505,463,444,445,444,433

البنك المركزي الأوروبي 541
بنك مورغان 412
بنك الوطني السويسري 531,539,541
بنك الولايات المتحدة 105,462
بنما 193,210,213,214
البنك التحتي 443
بنينام = دزيرتالي
بنينام = ستروونغ
البهرجة في الشاي 160
بوليتيق 116,164
بولنكايريا (ريمون) 447
بوليتشنر (أولا) 12
بولنويل 185
بودين 232
البوراكس 35
بورتوريكو 214
البوروجوايزن 166
بورو 436
الياباني البولندي 336
بورغوس 138
البوصة 256
بوفيكل (وي.د.) 117
بول = فولكر 18
بولغارو كتونوس (بازيل) 336
بولمان بارس كار كومباني 407
بولمان 296
بولو (ماركو) 140,189,252,250,249,249,252
بولونيا 150,138,463,428,171
بولونيا تامين 263,262
بوليفيا 194
يوم (فرانك) 400

بلاد الشرق 170
بلد العربية 140
بلد الغال، (فرنسا الحالية) 79, 80, 91, 92, 93, 94, 95, 96
بلد الفرس 110
بلد ما بين الرايدين 81,75
بلد المسلمين 124
بلد المغرب 181
البلد النائية 172
بلد اليونان 73
البلاغات السياسية 393
بلانمي الأكبر 78
بلجيكا 175,471
بلجيكيا 363,506
بلجيكيا 219,481
البغلق 96
بلغارو كتونوس (بازيل) 95
بلغاريا 72,531
بلغاريا 219,428
بلمونت (أوستانت إين) 412
بلوندو (بيبر) 272,267
بلويس = دوغلاس
بن الريح 451
بن ستروونغ 487
بنزارد 18
البندقية 96 87,96,103,138,148,150,156,170,184
266,249,222
البنك (البنست) 77, 130
بنس (بنست) أوفا 130,138,553,369,371
البنك الثمين 149
بنسلفانيا 402
البقال 22
بنغلاش 231
بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك 262,433
475,471,464,459,454
بنك اسبانيا 384
بنك استراليا 386
248,437,436,432,431,417,392,385,382,380
531,500,480,470,469,468,465,463,454,450
بنك إيرلندا 374
التجارة الإيطاليون 150
التجار العرب 115, 180
تجار غلاسكو 389
تجار الفلمنكنون 240
تجار 475
تجار الخيمياء 548
التجارة الإنجليزية البحرية 150
التجارة البيزنطية 99
التجارة البحرية 142
التجارة الخارجية 131
التجارة الخارجية الأسبانية 250
تجارة الذهب 532
تجارة الصادرات الأمريكية 402
تجارة العبيد 183
التجارة الخضرية 278
التimonials السياسية والمالية 66
التجارة البريطانية 443
التجارة الفرنسية 443
تحديد الأضرار 504
تحديد العلاقة بين الفرنك والذهب 380
تحديد يوم العمل بثمان ساعات 420
تحrir الدولور أخيراً من أجل الذهب 519
تحرير الأسرى 140
تحرير النظام المالي 527
التحف الذهبية والفضية 173
التحكم بالاجور 517
التحكم بالإسعار 517
التحلي بالارية الذهبية 352
التحول الديني 180
التحول إلى مقارنة تاريخية 550
التحول الكبير 283
التحول الكبير في سك النقض وأخار السحرة 269
التحول إلى الذهب 512
تحول النقض الوقري إلى ذهب 258
تحويل الاسترليني إلى ذهب 373
تحويل ذهب... 521
تحويل العملة الورقية إلى الذهب 321
تحويل المعادن الخاسية إلى ذهب 288
تحويل اليابانيين إلى المسيحية 260
التحول إلى 231, 262, 357, 350, 355.
<table>
<thead>
<tr>
<th>تعريب الذات</th>
<th>154</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>التعقيدات الاقتصادية والمالية</td>
<td>135</td>
</tr>
<tr>
<td>التوعييات</td>
<td>377</td>
</tr>
<tr>
<td>التوعييات الألمانية</td>
<td>464</td>
</tr>
<tr>
<td>التوعييات بالقوة</td>
<td>444</td>
</tr>
<tr>
<td>التوعييات القدر</td>
<td>520</td>
</tr>
<tr>
<td>التغطية الذهبية</td>
<td>539</td>
</tr>
<tr>
<td>التغيرات في سعر الذهب</td>
<td>235</td>
</tr>
<tr>
<td>التغييرات التكتولوجية</td>
<td>355</td>
</tr>
<tr>
<td>تفسير شامل في تركيبة كندا</td>
<td>509</td>
</tr>
<tr>
<td>التفاعل التسلسلي الكبير</td>
<td>137</td>
</tr>
<tr>
<td>تقنية حلة ديفول</td>
<td>511</td>
</tr>
<tr>
<td>تفسير النظام المالي العالمي</td>
<td>492</td>
</tr>
<tr>
<td>تفكك الاتحاد السوفيتي</td>
<td>266</td>
</tr>
<tr>
<td>التوقع الزراعي</td>
<td>403</td>
</tr>
<tr>
<td>تقاطع الجنزالي ديفول</td>
<td>513</td>
</tr>
<tr>
<td>التقلب المتناشي لمعيار الذهب</td>
<td>358</td>
</tr>
<tr>
<td>تقرير السبائك</td>
<td>354</td>
</tr>
<tr>
<td>تقرير لجنة السباكات (سنة 1810)</td>
<td>326</td>
</tr>
<tr>
<td>تقرير نورمان</td>
<td>435</td>
</tr>
<tr>
<td>التقييم</td>
<td>431</td>
</tr>
<tr>
<td>قلب معدلات الصرف</td>
<td>528</td>
</tr>
<tr>
<td>تقليبات الزمن</td>
<td>375</td>
</tr>
<tr>
<td>تقلص الرواتب والأرباح</td>
<td>468</td>
</tr>
<tr>
<td>تقليل العمليات الأمريكية</td>
<td>260</td>
</tr>
<tr>
<td>التكافؤ مع الذهب</td>
<td>539</td>
</tr>
<tr>
<td>التكديس في أمريكا</td>
<td>486</td>
</tr>
<tr>
<td>تكديس الدولارات</td>
<td>525</td>
</tr>
<tr>
<td>تكديس الذهب</td>
<td>518</td>
</tr>
<tr>
<td>التكنولوجيات الاقتصادية</td>
<td>299</td>
</tr>
<tr>
<td>التكنولوجيات</td>
<td>485</td>
</tr>
<tr>
<td>التكنولوجيات</td>
<td>521</td>
</tr>
<tr>
<td>تمكين</td>
<td>118</td>
</tr>
<tr>
<td>تمكين التجارة</td>
<td>555</td>
</tr>
<tr>
<td>تشكيل التجارة</td>
<td>529</td>
</tr>
<tr>
<td>تشنغ الكبير</td>
<td>283</td>
</tr>
<tr>
<td>تشيرنغ شنغ</td>
<td>442</td>
</tr>
<tr>
<td>تشيرنغ شنغ (شانغ)</td>
<td>11</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (انغ)</td>
<td>287</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>308</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>433</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>436</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>435</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>441</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>444</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>445</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>446</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>456</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>442</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>238</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>254</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>254</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>411</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>489</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>485</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>483</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>91</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>382</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>112</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>529</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>418</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>473</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>431</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>320</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>231</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>536</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>517</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>512</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>504</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>458</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>513</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>62</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>335</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>104</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>217</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>372</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>380</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>501</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>48</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>372</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>382</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>387</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>389</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>482</td>
</tr>
<tr>
<td>تشامبر (آنغ)</td>
<td>494</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الفهرس

220 تنورتيتو
28 التنقيف عن الذهب
8 ثورات فرنسا
180 الثورات الذهبية في غرب إفريقيا
342 ثورون ديوك
46 ثورون
70
231 ثورة الأسرار
2 زمانو
77 الثقافة الدنبوية والدين السماوي
176
75 الثقافة الإغريقية
407 ثقة الفاتحين العسكريين
32 ثمانية ملابس رجل قد هلكوا في المعارك...
426 الثور القوي
511 الثورات الغاضبة في الولايات المتحدة
326 تورنتون (هنري)
318، 311
114، 511
228، 227، 233، 236، 235، 333، 331
233 ثورة الأسرار في القرن السادس عشر
428 ثورة المانينا
311 الثورة الأمريكية
337 الثورة الأولى
428 الثورة الروسية
174 الثورة الصناعية
306، 383 ثورة فلاحية
157 الثورة المجيدة
278 شيرفيس
94، 110
390 ثورات آل روتشيلد
32 ثقتية الذهب
61 تنقيف الذهب
420 تنقيف الذهب بالسيانيد
478 شهد قاينة الدولارات على البقاء
440 التهديد بالإضراب
509 تهيئة الحمى التضخمية
231 تهريب الذهب
313 تهريب ذهب فرنسا
260 التوارث
79 تواليل الهندي
329 التوزانات
406 توبيكيا أند سانتا
448 التوتر المالي
153 توتشمان (باربرا)
166 توبيه مانيين
266 التورط الإنجليزي
428 توبيه الدخل في آسيا
263 توقيعات شيفالة
354 توقيف دنقق الذهب
472 توفير الرموز الدينية
102 توين = جوينسون
= الاكوريتي
= ماتونس
= مان
تويسين = نيل
356 تويميسون (ميلين)
144 تويس
251 التعبير
531 توينتو
220 توبان
39 انتجان الذهبية
462 تودور = روزفليت
103 تودورا
330 ثبات النقد الإنجليزي
390 ثورات آل بيرنغ
الفهرس

الجمهوريون 512
المجموع البشري 52
جنرال إلكريك 501
جنرال موتورز 452
 групп أوروبية 320
جنوب أفريقيا 22
جنوب روسيا 52
جنوب شرق أوروبا 103
جنوب مصر 82
الجنوبين 155
الجنوب الإسباني 203
الجنوب الأتراك 194
الجنوب الأدرياتيكي 164
جنون التضخم 550
جنوب إفريقيا 266, 238, 186, 150, 148, 144, 103, 547, 228, 155, 238
الجنوبين 299
الجنوب الإسترليني 77, 67
الجنوب الشمالي (السفن) 548, 328, 309
جنوبات لويس (الذهبية) 296
الجودة البحرية للحلفاء 493
جوارب النايلون 489
جوان دي أتاناويل 204
جوائز المجنون 171
جونيورس بيدنت (بيتي) 290
جورج الثالث 304
جورج الرابع 300
جورج = كليمندوس
جورج (الوين) 441, 428
جورج = ماكغون
جورج (الملك) 467
جورج = هاريسون
جورجيا 374
جورنال 453
جوزيف = ستالين
جوزيف = شومبير
جوسناني (الثاني) 30
جود الجنيه = تسيموسا
جواب الجمال 372
جان بودين 231
جان الثاني (الصالح) 223, 166, 203
جائزة نوبل 366, 553
جائزة مال 400
جبل الأندريس 348
جبل الأورال 335
جبل البيرهين 154
جبل تيمولوس 52
جبل سيينا 22, 29, 251
جبل طارق 113
جنب المزيد من الذهب عبر المحيطات 403
جريدة مونتريال كروتنيك 315
جريدة نيويورك تايمز 525
جريدة سيدنا 1873
جريدة القرن العشرين 399
جزر البحر الأبيض المتوسط 171
جزر بيلاو 42
جزر كازاخ 42
جزر الهند الخاصة بإنكلترا 275
جزر الهند الشرقية 188, 190
جزر الهند الغربية 247
جزر اليابان 189
الجزر الذهبية 18, 36, 39, 37, 102, 547
جزيرة أيبيريا 213
جزيرة بايل ثوب 42
جزيرة سان خوسيه 342
جزيرة سان سلفادور 189
جزيرة صقلية 155
جزيرة هيسينغ (ساندو در مينغو الحالية) 190
جزيرة يابان الصغيرة 42, 43, 46, 49
جستنيان 94, 203
الجيش (الجيشة) 28, 548, 278, 51
الجيشة 346
الجغرافيا 368
الجغرافيا 117
الحالة 177
السلالة 383
جالانوسكا 333
المجمعة الملكية في بريطانيا 291
الجمل 346
الجيوش الإسلامية 96
الجيوش البريطانية 180
الجيوش العربية 110
الجيوش الفرنسية والبلجيكية 444
جيوش أخرى 156
الحاجة إلى النقد الفضي 297
الحاجة للنقد 549
حادة فشجاع 304
حامي المغيرة 224
حاتم الشعر 48
الحشي 110
حشي بروسية أبينا تحتمس 32، 92، 249
الحجر الأسود 57
حجر البشار 57
مادرس غرينتادير 301
المحداثة القانونية القصوى للأجور 159
حدود مين (اسم بلد) 383
حراست النورز الأفريقي في زوريخ 540
الحرب الإسبانية الأمريكية 388
حرب الاستقلال 266
الحرب الأهلية 173، 283، 361، 397، 395، 394، 383، 388، 378، 376، 354
الحرب أو السلام 451
الحرب الباردة ضد الروس 498
حرية البويرو 346
الحرب الراهبة 303
الحرب ضد تايلاند 356، 316، 335، 331، 314، 313، 106، 123، 482، 429، 423، 410، 388، 380، 364، 361، 354
الحرب العالمية الأولى 105
الحرب العالمية الثانية 10، 40، 146، 121، 254، 493، 481، 449، 441، 424، 314، 308، 303
الجيش الألماني 551، 529، 524، 518، 506، 503، 499
الجيش الفرنسي 354، 363
الجيش في فيتنام 503
الجيش في المكسيك 228، 157
الجيش المكسيكي 336
الجيش الأمريكي 302
الجيش 292
الجيش (آلان) 347، 344
الجيش الثاني 291
الجيش = ستلغر 291
الجيش = فينس 291
الجيش = مارشا 555
جنيفر 11
الفهرس

الحريون 159
حركات التمرد 511
حركة الإصلاح الديني 221
حركة انخفاض الأسعار 227
حركة الإيكونومكازم 103
حركة البضائع 237
الحركة التجارية 62
حركة النقد الغربي 400
حركة النقد بالسکك الحديدیة 355
الحروب 229, 235, 371
الحروب الاستقلال 334
الحروب استثمرت دون رحمه الكثر من الإنتاج 354
القوة المشتركة 168
الحروب الإنجليز ضد الفرنسيين 78
الحروب البريطانية 222
الحروب الصليبية 130
الحروب الكبرى 328
الحروب الوردنئی 169
الحروب الكبير 283
الحربة 523, 417
الحربة الفرنسية 419
الحربة 489, 466
الحزب الشيوعی 438
الحسابات الرياضیة 49
الحمد 362
الحمد الاعداد 46
الخصم الأخیر 79
الخصم‌الجزئی 49
الحضارات القديمة 81
الحضارة الرومانیة 362
الحضارة الغربيه 53
الحضارة 368
الحصانة على سلامة النقد 134
الحصانة على قيمة الذهب 542
الحصانة على معيار الذهب 475
الحصانة 61
حق الاقتراع للنساء 420
حقوق الاستشارة الأولى 64
حقوق الإنسان 347
حقوق الإنسان 348
الفهرس

الخالد
خليج سان فرانسيسكو 214
خليج الأمل 514
الخلاء 341
خليج داريوس 72
الخيمياء 86, 288, 548

النابلي
279
دار البوستة الملكية 315
دار بيرنغ بروذرز اللندنية 380, 384, 388, 389, 393, 371, 373, 552, 553, 293, 294, 295
دار السك 77, 132, 313
دار السك الأمريكية 336
دار سك النقد 274
دار سك النقد في باريس 272
دار مرغمان 411
دار يوك 71
داريوس 262, 71
داريوش 191
دارسيا 134

دافع الضرائب
234
دايفيد
465
دايفيد = ريكاردو 240
دايفيد = هاكيت 518
دالاس 518
الدامس 59, 58
دانبريغ 240
دايتان 95
الناماركوس 157
الدامركر 296
دبليتل ديفيز 278
ةيلو (ماري) 11
داينيل = ويبستر 383
داو جونز 537, 481
داي 371
المان (النامور) 394, 337
الدبابات الألمانية 73
الدخل المفقود 537
دريك (فرانسيس) 330

الحوالات (الحوالات) 238, 239, 329, 240, 241, 249, 309, 300, 241, 92
حوض استحمام داريوس وصول الإزور 72
حوض الاستحمام الدفيئ 72
حوض البحر الأبيض المتوسط 59
حوض نهر النيل 147
حول الميزان التجاري 246
الحياة الاقتصادية 47
الحياة الخالدة 23
الحياة الممتددة 170
حيوانات اللاما 194

الخام
343
خانات الكتروم 67
خانات الحديق والبروق 331
خان (على) 22
الخبراء الإكاديميون 480
الخبراء السوسيسون 540
ختم الخان العظيم 257
خدمة النبض 146, 537
خدمات الإحبارية 237
الخريف 40
الخريفات 65, 53
الخزينة الرومانية 78

الخسارة الماساوية للموقع التنافسي 299
الخسارة النوبية 100
الخصخصة 221
خط التجارة الثلاثي 260
خط خبران الشهير 417
خططة مورغان 412
خطوات السك الحديدية 179, 355
خلي الليديين 66
خضف ارتداد النقدية 404
خضف الضرائب على الأعمال 522
خضف قيمة الفرنك 511
خضف قيمة النقد 83
خضف مستوى الأسعار 83
خضف النفقات 468
الخلاص الأخلاقى 457
الخلافة الإسلامية 107
الخلافة 109
<table>
<thead>
<tr>
<th>Page</th>
<th>Arabic Text</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>495</td>
<td>الدول المعادية</td>
</tr>
<tr>
<td>528</td>
<td>الدول المتبادلة</td>
</tr>
<tr>
<td>540</td>
<td>الدوّار الجبار</td>
</tr>
<tr>
<td>541</td>
<td>الدوّار الفضي</td>
</tr>
<tr>
<td>551</td>
<td>دون لا كاستر</td>
</tr>
<tr>
<td>554</td>
<td>دونالد = ريجان</td>
</tr>
<tr>
<td>542</td>
<td>دويسرغ (ويليام)</td>
</tr>
<tr>
<td>186</td>
<td>ديب</td>
</tr>
<tr>
<td>407</td>
<td>ديب (بيترس)</td>
</tr>
<tr>
<td>508</td>
<td>ديبس (أيوجين)</td>
</tr>
<tr>
<td>138</td>
<td>ديرهام</td>
</tr>
<tr>
<td>492</td>
<td>ديرمان (فاليبي جيسكار)</td>
</tr>
<tr>
<td>514</td>
<td>ديرغل (شلال)</td>
</tr>
<tr>
<td>510</td>
<td>105, 490, 492</td>
</tr>
<tr>
<td>554</td>
<td>548, 535</td>
</tr>
<tr>
<td>239</td>
<td>ديفيد</td>
</tr>
<tr>
<td>133</td>
<td>ديفيد = ريكاردو</td>
</tr>
<tr>
<td>467</td>
<td>ديفيد (غلين)</td>
</tr>
<tr>
<td>327</td>
<td>دينdpi</td>
</tr>
<tr>
<td>357</td>
<td>الديمقراطية</td>
</tr>
<tr>
<td>390</td>
<td>الديمقراطية الأمريكية</td>
</tr>
<tr>
<td>416</td>
<td>ديمقراطيا للذهب</td>
</tr>
<tr>
<td>419</td>
<td>ديمقراطيا للذهب</td>
</tr>
<tr>
<td>517</td>
<td>ديموقراطيا للذهب</td>
</tr>
<tr>
<td>176</td>
<td>الديك _19</td>
</tr>
<tr>
<td>328</td>
<td>282</td>
</tr>
<tr>
<td>230</td>
<td>الدين الحكومي</td>
</tr>
<tr>
<td>445</td>
<td>دين المسيح على السلام (الناشط)</td>
</tr>
<tr>
<td>180</td>
<td>177</td>
</tr>
<tr>
<td>204</td>
<td>198</td>
</tr>
<tr>
<td>429</td>
<td>الدين الوطني</td>
</tr>
<tr>
<td>395</td>
<td>الدين الوطني بالذهب</td>
</tr>
<tr>
<td>553</td>
<td>الدينار</td>
</tr>
<tr>
<td>300</td>
<td>دول الأبوبيك</td>
</tr>
<tr>
<td>101</td>
<td>الدينار العربي</td>
</tr>
<tr>
<td>61</td>
<td>الدينار المدني</td>
</tr>
<tr>
<td>552</td>
<td>راثلاني (بنيامين)</td>
</tr>
<tr>
<td>424</td>
<td>487</td>
</tr>
<tr>
<td>539</td>
<td>دستور السوفيتي</td>
</tr>
<tr>
<td>58</td>
<td>الداعية</td>
</tr>
<tr>
<td>74</td>
<td>الدفاع عن الدوّار ضد المضاربين</td>
</tr>
<tr>
<td>464</td>
<td>دفع رواتب الجيش</td>
</tr>
<tr>
<td>550</td>
<td>دفع الالتفافات الالتفافات</td>
</tr>
<tr>
<td>318</td>
<td>ديفيز (غلين)</td>
</tr>
<tr>
<td>361</td>
<td>دلة الشرف</td>
</tr>
<tr>
<td>547</td>
<td>دلفي</td>
</tr>
<tr>
<td>550</td>
<td>دليل المرأة الذكية إلى الرأسمالية والاشتراكيّة</td>
</tr>
<tr>
<td>111</td>
<td>دمشق</td>
</tr>
<tr>
<td>264</td>
<td>دمغ النقد القومي للخان العظيم</td>
</tr>
<tr>
<td>268</td>
<td>دمغ كولشي خان</td>
</tr>
<tr>
<td>365</td>
<td>دانيل كولبيرلو</td>
</tr>
<tr>
<td>501</td>
<td>دينيا الأعمال</td>
</tr>
<tr>
<td>424</td>
<td>دنيا المال</td>
</tr>
<tr>
<td>446</td>
<td>الدفارة السياسية القديمة</td>
</tr>
<tr>
<td>452</td>
<td>دوبن</td>
</tr>
<tr>
<td>478</td>
<td>دورة الانكشاف</td>
</tr>
<tr>
<td>378</td>
<td>دور السود الهندية</td>
</tr>
<tr>
<td>290</td>
<td>دور الخضراء</td>
</tr>
<tr>
<td>400</td>
<td>دوراوي</td>
</tr>
<tr>
<td>220</td>
<td>دوردي</td>
</tr>
<tr>
<td>343</td>
<td>دوردوس سيتي</td>
</tr>
<tr>
<td>12</td>
<td>دورغلاس (بارسلي)</td>
</tr>
<tr>
<td>479</td>
<td>دورغلاس (بوليس)</td>
</tr>
<tr>
<td>165</td>
<td>دورفيسي (بيترز)</td>
</tr>
<tr>
<td>163</td>
<td>دوق دومانتيا</td>
</tr>
<tr>
<td>300</td>
<td>الدوقية</td>
</tr>
<tr>
<td>553</td>
<td>148</td>
</tr>
<tr>
<td>296</td>
<td>الدوّرات الهولنديّة</td>
</tr>
<tr>
<td>363</td>
<td>الدول الاستكيبناة</td>
</tr>
<tr>
<td>99</td>
<td>الدول الإسلامية</td>
</tr>
<tr>
<td>527</td>
<td>دول الأوبك</td>
</tr>
<tr>
<td>530</td>
<td>الدول الأوروبية</td>
</tr>
<tr>
<td>495</td>
<td>دول الحلفاء</td>
</tr>
<tr>
<td>105</td>
<td>الدول العربية</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الذهب يضفي الرفعة 70
الذهب يقدم الحل الأمثل لكل الأمور 487
ذئبة التضخم 517

60
رأس البسات 60
رأس الرجاء الصالح 187
رأس زيروس 76
رأس المال الأجنبي 443
راماسكوب (جون ج) 452
رامسكي (جون) 17, 43, 204, 490, 491, 541, 554, 555
رائل = ليفيونيل
رائس الرايس
رافينا 95, 97, 99
راهب = مودرمي
راميزي = ماتونالد
رائيين 336
رايمنلاند 484
68
رابيات البوينت الوطنية
الذهب 80
رئاس مارشال (أول - رئاس مارشال قبل الأمم) 130
رجال الأعمال 107, 220, 230, 333, 475
رجال بريطانيا 342
رجال بيدارو 204
الذهب البيض 215
رجال التاسعة والأربعين 337
رجال الثامنة والأربعين 337
رجال الجمالي 100
رجال الدين 28, 102, 139, 159, 234
الذهب القطيف 174
رجال كورتيس 61
رجال كورويس 194
480, 441, 433
رجال المال الأولمبيون 412
رجال المال الفرنسيون 468
رجال المال اللندننوس 468
رجال المصارف المركزية 552
الذهب ذو الفئران الكبير 57
الرجل ذو الفئران الكبير 211
الرجال البرتغال 251
الرجالون ماركيرو 389, 406
الذهب 33
الذهب 86, 85
ديون الحرب 474
ديوننوس 83
ديوننوس (آرش) 476
ذا النبرق 53
ذئب الكفاح 130
الذهب المثلا 55
الذهب الإسباني 205
الذهب اليمود النقف 212
الذهب الإقليمي 145
الذهب الذي لا ينعتبر أيديا 491, 513
الذهب الأمريكي 233
الذهب الأولمبيون 41
الذهب جنوب أفريقيا 343
الذهب مليار 344, 257
الذهب الفاصل 58, 64
الذهب الناصح 112
الذهب الرومان 102
الذهب نادر 263
الذهب عينة مميزة للغزاة 262
الذهب كنارة للزينة الدينية 88
الذهب كنارة للزينة الدينية 331
الذهب لا ينفي أي دخل 536
الذهب ليس كالمجذور 20
الذهب مادي ماحتياط 79
الذهب المركز يمكن نقد 47
الذهب معروف الجشع 545
الذهب معيار النقش 513
الذهب المقاتل الأساسي 19
الذهب من عيار (24) 48
الذهب هو الطريق السريع نحو المال - وبالتالي
 نحو القوة 88
الذهب هو غابة حد ذاته 555
الذهب هو من بلايا البريتية 497
الذهب هو الوقار من غير الزمان 554
الذهب والذهب، وجد 365
الذهب والملح والمدينة المباركة 109
الفهرس

<table>
<thead>
<tr>
<th>روبرت ساوا = لوبيز</th>
<th>رسالة في سك النقد 256</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>روبرت كونتون</td>
<td>رسالة هونر 319</td>
</tr>
<tr>
<td>روبرت = مانديل</td>
<td>الساميّة البريطانية 380</td>
</tr>
<tr>
<td>الروبي، 266</td>
<td>رسائل الاعتماد 351</td>
</tr>
<tr>
<td>روبنسون كروزو</td>
<td>رسائل ريكاردو 317</td>
</tr>
<tr>
<td>روبرت بيل</td>
<td>رسائل من أمريكا الشمالية 348</td>
</tr>
<tr>
<td>روشيلد 329</td>
<td>الاسم 259</td>
</tr>
<tr>
<td>روجرز (ويل) 27</td>
<td>رسم سك الذهب 134</td>
</tr>
<tr>
<td>روح التعاون المتجانس 427</td>
<td>رسم المسيح عليه السلام 103</td>
</tr>
<tr>
<td>روح القنالية الإنجليزية 305</td>
<td>رسم الإبطرة 101</td>
</tr>
<tr>
<td>روح المغامرة 204</td>
<td>رسم الإبلاء 101</td>
</tr>
<tr>
<td>رودس (سيسيل) 346</td>
<td>رسم الزوجات 101</td>
</tr>
<tr>
<td>روساموند 96</td>
<td>الرشاوي 80</td>
</tr>
<tr>
<td>روزفلت 477</td>
<td>الرشواى لل플ورا الاوروبية 96</td>
</tr>
<tr>
<td>روزفلت (توندور) 407</td>
<td>رشوة المسؤولين 81</td>
</tr>
<tr>
<td>روزفلت (فرانكلين، د) 474</td>
<td>الرصاص 35، 619</td>
</tr>
<tr>
<td>الروس، 266 385، 384، 382، 381، 402، 385</td>
<td>الرضا 86</td>
</tr>
<tr>
<td>روسيا 80، 111، 115، 326، 346، 384، 402</td>
<td>الرفاعي 339</td>
</tr>
<tr>
<td>روزيف (هير) 400</td>
<td>الرعب من الحرب 427</td>
</tr>
<tr>
<td>روزيف (هير) 356</td>
<td>الرفاه (الأورف) 57، 85، 87</td>
</tr>
<tr>
<td>روما 33، 90، 90، 91، 91، 91، 90، 90</td>
<td>رفاغيل 220</td>
</tr>
<tr>
<td>الرومان 34، 52، 66، 66، 66</td>
<td>رفع سعر الذهب في لندن 508</td>
</tr>
<tr>
<td>الرومان (الرومانيون) 79، 79</td>
<td>رفع الضرائب 517</td>
</tr>
<tr>
<td>الرومانسية الغربية 81</td>
<td>رفع معدلات البطالة 472</td>
</tr>
<tr>
<td>الرومانيا 463، 426</td>
<td>رفع معدلات الفائدة 462</td>
</tr>
<tr>
<td>رون = تشريناو 513</td>
<td>الرقابة على الأسعار 530</td>
</tr>
<tr>
<td>رويف (ملك) 491، 505</td>
<td>رقائق ذهبية 548</td>
</tr>
<tr>
<td>رؤية استراتيجية 47</td>
<td>الرقص على أنغام الجاز... 457</td>
</tr>
<tr>
<td>الرياضيات 176</td>
<td>الركود 283، 457، 455، 455</td>
</tr>
<tr>
<td>ريتشارد الأول 254</td>
<td>الركود العالمي 247</td>
</tr>
<tr>
<td>ريتشارد الثالث 169</td>
<td>الركود الكبير 283، 427</td>
</tr>
<tr>
<td>ريتشارد الثاني 158</td>
<td>الركوع أمام سباب النذر 461</td>
</tr>
<tr>
<td>ريدريتش غلوسيستر 169</td>
<td>الرماة الفرنسيين 225</td>
</tr>
<tr>
<td>ريدريتش = نيكسون</td>
<td>الرمز والإيمان 89</td>
</tr>
<tr>
<td>ريدريتش (أنجيل) 369</td>
<td>روزة الكيميائي “A” يو إي 19</td>
</tr>
<tr>
<td>ريشيليو 273</td>
<td>رموزنا 437</td>
</tr>
<tr>
<td>روان 163</td>
<td>الرهبان 121</td>
</tr>
<tr>
<td>روان 240</td>
<td>رواد نهر يوكويم 342</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الhores

ساحل العاج 112
الساحل الغربي لأفريقيا 183
ساحل كاليفورنيا 214
ساحل المحيط الهادئ 338
ساحة القدس مارك 170
ساحة هارفرد 476
سادات 54
ساريدين 53, 56, 57, 61, 64
الساعة 424
الساعة الرومانية 79
ساليسكي 126
سانغمور 407
سكاتامتو 34
السكسون 96
ساكسونيا 128
سالينز 138
سامويلسون (بول) 12
سان جورج دي مينا 185
سان فرانسيسكو 179, 336, 338, 339
سانت-بى تيرارد 125
سانت دينيس 338
سانت لويس 179
سانت مارك 95
ساندفاي 338
ساندرو دينغغو 214
سانديغو دي كومبوستيلا 138
سانتانتون 470
سباق العربات 74
سباقات القتال 109
السباقات الثقيلة 50
السبايك (السبيكة) الذهبية 241, 320, 461, 462, 469, 535, 536
سبيبة 181
سبعة ملايين رجل عاطلين عن العمل 438
سبتكاتان 47
السبيكة 368
ستاتن (جورج في) 490
ستاتلي = جيفرن 335
ستروغ (بينجامين) 434, 450, 451, 452, 462, 459, 554
ستريت (ويل) 417
ريفغان (ديوان) 459
ريفغان (دونالد الرئيس) 536, 551
الريف الإسباني 34
ريفيلسوك 383
الريفيون 161
الريفيرا الفرنسية 336
ريكاردو (دافيدي) 105, 316, 318, 320, 321, 335, 337, 361, 551, 535, 432
ريمون = بونكاتية 141
ريموند (ملك إبريلز) 141
ريموند = مولي
الريمو دورو 183
زاوية الخطيئة 415
الزخارف 31
الزخرفة 28
الزعماء المتخلدون عقلياً 441
العوالم الاجتماعية والاقتصادية 364
زمن انخفاض الحقول ولاي 521
الزكية 345
الزوج 116, 184
زهرة تاج الملك 275
الزواج التقليدي 92
الزيادات في الأجور 504
الزيادات في الضرائب 503
زيادة سعر الذهب 506
زيادة النفقات الحكومية 229
الزيادات 92
الزينة 549
الزينة الشخصية 161
زيمباوبي 32
زيمباوي 540
زيمباوي 76
ساحر أوز 400
ساحل الأطلسي 417
الساحل الأيوني 59
الساحل الجنوبي الشرقي لأفريقيا 186
ساحل الذهب 112
الساحل الشرقي لأفريقيا 111, 183
الفهرس

624

ستوارت (جون) 18, 548, 345, 345
ستوارت (ويليام) 399
السجائر 40, 489
سجل معاش 112
سجنا سالمين 335
سجوب الذهب 413
سجوب الودائع 462
السحر 319, 43, 43
سرادق 420
سرعة التضخم 516
سردانات 220
السعي 118

سهر الذهب العالمي 345
السمر الرسمى للذهب للدولار 526
السمر المرتفع للسبيكة 315
السمر 474

سفر التكوين 29

السفن (الجهن yeni الهبى) 328
السفنحرية البريطانية 302
السفنحرية 111
سفر القرن الخامس عشر 182
سفر الجبال الإسبانية 78
سفر جبال سبيلاء 92
سفر الإمبراطورية الرومانية 89, 92, 121, 123

سفر بوت وميايد البربرية 87
سفر يابانيون 354

السرك المسيحية 141
سفر النقض 28, 50, 57, 70, 79, 84, 84, 153, 319
السكان الأصليون المسلمون في جيني 555
السكان آفرقة 115
سكان تونس 144
سكان جنوب اليونان 73
سكان لندن 132

ال🚀 الستحة الحديدية 318
السالم 255
السلاف 96
سلالة ميرمادا 55
سلالة الميرفية 91
السلام 170, 354, 388, 396
الفهرض

السيابريون 52
سيبو سوفاقالي 76
سيني 156
السيول 458
سيبينا 138

شاخت (هيلامور هوروس غريفي) 449, 450
شاهر ترز 138
شارع شريفديل 470
الشارع السابع والأربعين 533
شارع هاري 430
شارع = آديس 431
شارع الأول 212
شارع الثامن 188
شارع الخامس 201, 218, 219, 220, 222, 223
شارع 554, 234, 236, 224
شارع = ديمول
شارع = الخضرة
شارع = ويليسي
شارع مارتن كارلوت 189
شارع، حيوان 193
شارعولك
شَبكة الإنترنت 356
شبكة جزيرة إيبيريا، 171
شبكة جزيرة بيليبينوسوس 55
شتاين (هيربرت) 522
الشَجعة 166
الشجرة الذهبية 94
شجيرات الشاي 65
شحذ الذهب 233
شحذ الذهب عبر الأطلسي 366
شحذ الرساميل 485
شذرات الذهب 339, 330
شراء الذهب من المصارف المركزية 528

السوق العربية للمضاربة 533
سوق لندن 506, 507, 527, 528
سوق المفتولة 459
سوق المضاربة 452
سوق ميدينيال كامبو 238
السويسريون 288
السويد 326
سويسرا 45, 107, 337
السويسريون 540, 542
رياضة 343
السياح الأمريكان 519
السياح المعاصرون 171
المحاجة 505
سياحات 248
سياسات نوزاكت 478
سياسات الخان العظيم 266
السياسة 368
سياسة الاحتياطي الفيدرالي الصادمة 501
سياسة الانتماء 461
سياسة المداخل 517
السياسين 374
السياسيون الفرنسيون، نور الطلع الحاد 443
السياسيون المحافظين 480
السياح 337, 334
سيراليون 251
سيراليون 348, 336, 335
سيراليون 54
سيراليون 338
سيجار من هافانا 336
سيدي غينيا 117
سيد (أوسي) 11
سيديدي 265
سيدة كارلوت 467
سيرفاوريزة 83
سيركل سينتي 342
سيركل سينتي 128
السيطرة على إيطاليا 224
السيطرة على اليابان 224
سيلة (ريتشارد) 10
سيليني (بينفينيتو) 223
الفهرس

الشلال الإنجليزي 61
الشلال الفضائي الجديد 280
الشلال القديم 280
شمال أفريقيا 110، 114، 145، 223
شمال إيطاليا 97، 137، 140
شمال بلاد فارس 147
شمال شرق فرنسا 426
شمال المحيط الأطلسي 212
الشمس هي التي تدور، لا الأرض... 432
شأن هجوم مباشر على الأسعار المتصاعدة 517
الشهاة 140
الشهوة 548
شبهة الهند للفضة 378
شوراتز (آن) 477
شوراتز باريس 446
شوراتز جوهانسبرغ 344
شوراتز سان فرانسيسكو 339
الشواطئ الأمريكية 399
شواطئ، الفلاندر الكبرى 171
شواطئ كولومبيا الشمالية 191
شوجار 249
شوميرت (جوزيف) 362
شيانغ كاي= تشيك 489
شيريبرغ 163
شيرمان (جو) 400
شيريج (ستيفن) 11
شغافية (ميشيل) 348، 350، 357، 358، 365، 373، 376
الشيك 50
الشيكل 50
شين شوهوانغ دي 253
الشيوعية (الشيوعيون) 478، 482، 501
الصادرات 430
الصادرات الأمريكية 397
الصادرات الأمريكية من القطن 376
الصادرات البريطانية 435
الصادرات الفحم 439
الصادرات الفرنسية 376
الصادرات اليابان 248
شراب التشيتشا 196
شراب الحِصن المهراب 457
الشرف 361
الشرف والإقتصاد 371
الشرق 79
الشرق الأدنى 144
الشرق الأقصى 372، 214، 227، 228، 243، 242
الشرق أوروبا 227، 235
الشرق الأوسط 505، 114، 252، 537، 533
الشرق البحر الأبيض المتوسط 219، 222
شرق اليونان 36
شركات أري نوردين بابسبوك أتشيسون 406
شركات الألمان 517
الشركات الأمريكية 554، 503
شركات أوروبا وأسيا 502
شركات التعدين 542، 543
شركات أفريقيا 273
شركة إفريكان غولد إسترا كيبتنغ 344، 349، 346
شركة إفريكان كوبمان 117
شركة بانكز ترست كوبمار 523
شركة بولمان 407
شركة سكة الحديد فيلادلفيا آند ريدينغ 406
شركة فيميندرا كبسيرس 236
شركة كرايسد 196
شركة كريستن بول 548
شركة الهند الشرقية 244، 275، 295
شركة ويبنر يونيون 337
الشتر المستدير 320
الشعب الإنجليزي 130، 150، 418
الشعب السُكاليبيا 22
الشعب المختار 101
الشعوب المتحدة 400
الشعر 259
الشعوب الأوروبية 666، 468
الشعر الوطني 476
شعر الثورة 469
شعرسبر 457، 225، 169
الشلال 77، 127، 274، 462
الصناعة الأمريكية 497
صناعة تذيد اللحم 439
صناعة المجهرات 352
صناعة التسيج 426
صندوق حرب 541
صندوق الذهب المشتركة 506, 508, 511
صندوق النقد الدولي 496, 528, 538, 541, 542
صوت الإزور 69
صور الإلكترونية 548
صورون 60, 65, 69
الصواريخ 87, 89
الصواريخ 132
ال комиссиون 79, 114, 140, 145, 179, 242, 244, 247, 249, 254, 258, 259, 256, 264, 269, 262, 269, 366, 369, 468
الصين كانت من أغنى دول العالم 263
الصينيون 140, 256, 259, 261, 269
ضريبة الضرائب 86
ضريبة تضخم الخمر 420
ضريبة تضخم الخمر 530
ضريبة التضخم 509
الضرائب 71, 98, 99, 327, 443, 468
ضريبة الحزب 157
ضريبة الدخل 509
ضرائب الرؤوس 158
ضرائب الهيدروكلي 34
ضرائب عالمية 504
ضرائب الداخلية 420
الضغط التنافسي 503
الضغط التنافسي 529
الضغط التنافسي 461
ضفاف البوسفور 94
ضفاف البوسفور 265
طائفة الكوبيريز 316
الطباعة 256
الطباعة 229
الطباعة العامة 431
الطباعة 156
طوابير 141
الصناعة الإلكترونية 457
الصناعة الأمريكية 497
صناعة تذيد اللحم 439
صناعة المجهرات 352
صناعة التسيج 426
صندوق حرب 541
صندوق الذهب المشتركة 506, 508, 511
صندوق النقد الدولي 496, 528, 538, 541, 542
صوت الإزور 69
صور الإلكترونية 548
صورون 60, 65, 69
الصواريخ 87, 89
الصواريخ 132
ال комиссиون 79, 114, 140, 145, 179, 242, 244, 247, 249, 254, 258, 259, 256, 264, 269, 262, 269, 366, 369, 468
الصين كانت من أغنى دول العالم 263
الصينيون 140, 256, 259, 261, 269
ضريبة الضرائب 86
ضريبة تضخم الخمر 420
ضريبة تضخم الخمر 530
ضريبة التضخم 509
الضرائب 71, 98, 99, 327, 443, 468
ضريبة الحزب 157
ضريبة الدخل 509
ضرائب الرؤوس 158
ضرائب الهيدروكلي 34
ضرائب عالمية 504
ضرائب الداخلية 420
الضغط التنافسي 503
الضغط التنافسي 529
الضغط التنافسي 461
ضفاف البوسفور 94
ضفاف البوسفور 265
طائفة الكوبيريز 316
الطباعة 256
الطباعة 229
الطباعة العامة 431
الطباعة 156
طوابير 141
الصناعة الإلكترونية 457
الفهرس

العامة 478
العوادات الحكومية 229
العوادات 87
عوادات السوداء 536
عوادات الضريات 444.9
عائشة بيرينغ 383
عائشة الميريناداي 58
عمادة 71
عمادة الدينية 63
عبادة الذهب 456
العمقية 411
العربية 81
الخليج 33, 40, 73, 80, 181, 191
العبيد الأفارقة 206
العبيد الزنجبار 116, 206
الحذر بين القادة الأمريكيين 524
الحجاز في الميزانية 503
الحבלים 125.92
عموز شارع ثريد نيدل 277
صباء الكاثوليكية في البروتستانتية 218
عدم الاستمرار 356
الاعتراف معهم السلام 103
عراء دافي 64, 65
العراقون (العرقاء) 69, 65, 63
العراقون الإغريق 63
العراق 105
الحرب (المسلمون) 98, 101, 105, 108, 110, 115, 117
العراقي 105
عرش بريطانيا 272
العريق 343
عاشاق بونانزا 523
عصفة الأم 494
العصر الإدواردي 424, 361
عصر إسحاق نبوتن 333
عصر التوتر 493
عصر الجمهورية الرومانية 80
العصر الحديث 58
عصر (روما) الرومان 71, 28
عصر شقليبي 351
عصر شين 255
الطرف في الرحم 115
طرق مصر 125
الطريق نحو النصر 65
فطنة الأرض 156
الطقوس الجنازية 289
الطقوس الدينية 491
الطلاق 92
طلب على الذهب 352
طلب على المجهورات 544
طلب الفرنسيين من اليهود العودة إلى فرنسا 167
طلب القطان الهندى 376
طلب للكعبة 138
طلب الذهب 91
المهجر 513
المهجرة 378
طهرت النظام من الغزارة 457
طهران 531
طفران الذهب 373
طبية 31
العما المقدس 179
الطما المقدس للذهب 204
ظهور النقية 50
عادات البذخ 350
العطلة على العمل 473
العالم الإسلامي 148
العالم الاقتصادي 544
العالم الجديد 66, 204, 205, 209, 225, 232, 243, 245, 248, 332
العالم الغربي 220
عالم غيره الحرب 486
العالم الجديد 205, 294, 398
العالم الكاثوليكي 148
علم ما بعد الحرب 486
علم ما قبل الحرب 137
عالم العلما في أمريكا 393
العالم المسيحي 137
الفهرس

العملات البرازيلية 255
العملات الذهبية 241, 315, 369, 371
العملات الفضية 369, 370, 371
العملات (العملة) الروسية 174, 257, 304, 308, 311
عملة أوروبا الجديدة البيرو 541
عملة البيزنطية 87
العملة الدستورية 396
العملة الرومانية 90
عملة فيليب 76
عملة كوبايا خان 552
العملة القوطية الفانواتي 405
العملات الأخير لليتيمين 351
العملات الخارجية المؤجلة 351
عملات المبادلة 277
عبد الروماني 212
العفو للكتاب 468
عهد إلى التعقل 425
عهد إلى الذهب 436, 440, 491
عهد فرنسا إلى الذهب 443
عهد رأس المال والتجارة 366
عبد الجيل 164, 302

غابريت (ج. كيندي) 66
غلابينوزس كونسيزي 167
غلابلينو 220, 432
غلابينوس 85
الغابليون 77
غادالود 54
غابياجي 55, 58, 64
غابيبي 225, 224
غابس 113
غابسنت 28, 32
غابريالي 483
غرافام (فرانك) 273, 185
غرب أفريقيا 112, 113, 117
غرب تركيا 55
غرب سويسرا 337
غرب المسوسيسي 404
غرب النرويجي 446
غريد 150

العصر الحديث 127, 222, 424, 493
العصر الذهبي 255
عصر كورونا 432
عصر كورونا كونما 255
عصر المهاجرين 153
عصر الذهبي 391
عصر الملكة كورونا 361
عصر المنطق 281
عصر النهضة 176
العصر النورماندي 77
العصر النورماندي 33
عصر الظلام 90, 91, 92, 95, 128, 135
العصور القديمة 237
العصور الوسطى 150, 154, 155, 122, 223, 139, 549, 426, 176, 176, 146
العصور 220
العصر المبكر 157
العصور البيزنطية (الشذية) 520
عهد مؤتمر سلام 450
العقدة الإلخانسية 103
عبد الملك (الخلفية) 111
العلاقات الدولية 427
العلاقات العامة 76
العلاقات بين الذهب والدولار 495
العامة الصليب الأسود 46
علم 176
علم البيئيات 291
علم الآثار 60, 91, 253
علم الاقتصاد 389
علم الجغرافيا 52
علم الامور 124
العمال 263
العمال الأمريكيون 105
العمال المستحقين 336
عمال الدراهم 343
عمال المناجم التابع للقهر 335
عمالوناقة 225
عمال 129
عمالات الأجنبية 304
عمالات الأندلس 230
عمالات الأوروبية 311
الفارس

غرفة شتات الذهب الخام 35
غرفة آتامورو 484
غرفة التجارة في نيويورك 414
غرفة المنجم 347
الغور 341
غرفة كيبنلايند 411
غربي (ب.ج.) 487
غربيوري 143
غربيس (-آن) 12
الغارة الإسبران 105
غرفة الاستكشافيون 128
الغارة السيميروف 55
غزو إيطاليا 302
غزو البربر 193
غزو الحبشة (إثيوبيا) 485
غزو العالم باسم الإسلام 108
غزو فرسنسي 302
غزو فيشغادار 468
الغزو اللومباردي 97
غزو مانع النهب 115
غزو منطقة النور الألمانية 444
غزو النمسا 485
غزو النورماندي 280
الغزو، 438، 432، 469
غزوات البربرة 90
غزوات الفايكنغ 128
الغزو 508
غلاة السبع 232
غلاة المعشوق 501
غلاس 475
غلاسكيو 345
غليزان 447
الفنون 146، 147، 150، 273، 300، 212
الغواصات 212
الغواصات الألمانية 212
غود (آدوي) 337
غودون 52
غودورس 51
غورنج (هيرمان) 449
غوش (جي) 396
غولدن هيند 214
الفوروس

451

فساد الحكومي

125

فساد، 95

31

فساد، 441

فصل الذهب عن الخامات

345

الفئة 32، 318، 380، 378، 376، 372، 349، 371، 388

الفئة الخالصة 257

فقدان الاعتراف 362

فقدان الذهب لقيمتها الفعلية - أي (التضخم) 349

فقد الذهب وظيفته النقدية 539

القرن (القرآن) 158، 159، 263، 428

القارئ في الميناء 263

القرن الكبيرة 52

قرة كوتريابوس 433

الفلاحون 263

الفلاحون الفرنسيون 266

الفلاحون السكولستيون 121

الفنان، 174

الفنانين (مارك) 372

فلسطيني 32

الفلاسترات الكبرى 362

الملف 147، 248

الملف 103

الفرنسيون 138، 148، 149، 150، 151، 157، 159، 161، 229

266، 241، 238

الفنانون 199

الفنانون 148، 184، 547

فلويد، 552

فريدو، 307

الفرنسيون 148

550، 273، 150

40

فن الخيام، 256

فسن الرسم 95

الفاتور 351

فوسanian 251

فوفيتاتوس (باربارا) 11

فورات (فورة الذهب) 330، 331، 334، 335، 337، 341

فورات الذهب في روسيا وكالفورنيا وأستراليا 348

فورات الذهب في القرن التاسع عشر 242

فورث، 532

فورانكو 239، 240

فوركلير، 121، 177، 178، 188

القرن 66، 75، 72، 69، 81، 113

الفرانك 138

441

فرنسا 493

فرض دفع التعويضات 142

فرض ضريبة رسم إضافي... 505

فرض ضوابط شاملة على الأجور والاسعار 517

فرض عادة سلام على الألمان 428

فرضية شيغاليه حول التخزين 358

فرج الإصرار 256

الفرعون (مينا) 31، 49، 403

فرنسا 97، 110، 112، 134، 166، 163، 157، 137

238، 234، 232، 230، 227، 222، 223، 224، 221، 217، 213

378، 377، 376، 363، 352، 321، 313، 312، 319، 295، 246

492، 484، 471، 450، 448، 447، 443، 402، 382، 380

548، 528، 519، 513، 512، 509، 506

الفرنسيون 98، 150، 164، 165، 167، 177

222، 221، 215، 217، 222

380، 377، 372، 363، 313، 304، 301، 272، 266، 225

492، 481، 465، 464، 451، 444، 427، 426، 399، 384

527، 511، 505، 502، 496

الفرنك، 365، 366، 444، 446

الفرنك، 539، 511

الفرنك الفرنسي 481

الفرنك الفرنسي، 140

الفرنكية 140

فرنسي 157

فريجيا، 51، 52، 53

44

الفرجيون 52

فريدريك الثاني، 144

فريدمان (بيناين) 12

فريدمان (ميلتون) 12، 232، 415، 401

فرقة كرة القدم في سان فرانسيسكو 337

فرقة من الخبراء السويسريين 539

فرقة نورثام 19

فريدمان آدرو 12

الزائير 298، 292
الفهرس

فورت نوكون 19, 22, 71, 50, 506, 505, 504، 544
فورت هيلينسيسا 339
فورة الاندفاع إلى أسواق الذهب 534
فورة الذهب الاسترالية 342
فورة الذهب في كولومبيا 534
العربية الكبرى 336
فوريس 347
فوريس (مال آرثر) 347, 348, 420
فوريس (ويليام) 345
الفوضى 157, 356, 474, 530
الفوضى الشاملة 554
الولايات المتحدة الأمريكية 21
فولبرت أورفان 46
فولكر (Fei) 530
فون (Fei) 46
الفتاة&Cnتمم&& للثورة العشورية 77
الفيلق الرومانية 113
فينتيان 503, 511, 512
فيراوارا 171
فيراكو 210
فيريغين (روبر) 12
فيريغينيا 374
ربرينان 218, 428
النبرسيا 32, 428
فيرانا 43
فيريتس (ويليام هنري) الثالث 42
فيرونا 171
فيرونين 148
فيروسر 78
فيزيائيون 346
فيكس (جيمس) 396
فيكسنكيتي 167
فيسبا 171
فيسر (إيفانغ) 372
فيشفارد 301, 302, 313, 468
فيغز (سي. ي) 347
فيكتوريا 366, 368
فيلا لديفيد 406
فيليب 81, 220
فيليب أغسطس 138

القادة الإنجليز، ذوو الدم البارد 443
القادة الأوروبيون 277
القادة الآريون 79
القادة السياسيون 541, 514, 504, 222, 443
القادة الآريون 130, 181, 504, 439
قاطرة ستيفنسون 356
القادة التشريعيون 285
قانون يعيش 311, 312
قانون ملكة سرًا 401
قانون سك الملك لسنة (1837) 398, 400
قانون شراء الفضيحة سنة 1890 415
قانون شراء الفضيحة سنة (1933) 479, 409
قانون الصرف الطرائي لسنة 258
قانون كوبلي خان 468
قانون الموئزة والإفلاس الوطني الحكومي 398
قانون الاسترداد غير المحصون 468
القاهرة 240, 110
قائمة الألكا 22, 193
المجموعات الجغرافية 96
أمير الصليب على السلام 187
أمير الصليب على السلام 414, 171
اللغة المكسيكية بالذهب 39
اللغة المكسيكية بالذهب 110
اللغة الشرائية للذهب 175
اللغة 30, 143
منيا 270
منيا 31
قرار القضاة 347
قرار القضاة 196
قرار القضاة 211, 212, 213
الفهرس

القرآن الكريم 180
القرآن الكريم 180
القرآن الكريم 235
قرطاجنة 78
القرطاجنة 113
قرع نافوس الخطر 354
القرم 347
القوارض 379
القوارض الساسرة 453
القوارض الساسرة 454
القوارض المقدمة للمساسرة 453
قوسنطنيني 87
قوسنطنيني 93
القوسنطنيني 147-139

قرن 149
أولا، 161، 171
القشرة 45
القشرة الأخرى 522
قصة حواء القطر القدية 270
قصيرة الإيلزية 491
قصر بغداد 110
قصر جناني العناكب الأمريكية 502
قصر سفاري 164
قصر كادورو 171
قصص ديكنز 467
قصص الفن 554
قصص الذهبية 119
قصص سات بيرسيبوري 336

القضاء 340
القضاء على الدين الوشي 88
قلع الذهب القديم 544
قلع المزيفة 141
قلع النقد الإفريقي 271
قلع النقد الذهبية 252
قلع النقد النقدية 48
قلع الذهب 252
قلع الهندي 376، 402
القطع النقدية 43
قلز سعف الذهب 531
قلز سعف النقد 527
الفهرس

634

قوة نووية فرنسية مستقلة 510
قوة والترود 80
قياس الأوران في الفتحات 365
القياسات 176
القيمة 48
القيمة الدقيقة القانونية 496
قيمة الذهب 542
القيمة المثلثة 489

الكأس 188
كأس الكوكا 195, 197, 200
الكادريات الصغيرة 138
كادريات القديس بطرس 220
كاثرين 222
كاثرينا 224
كاثليكي (كاثوليكي) 213, 289, 291
الكاثوليكون 418
كابيود 233
كادوز 210
كارابين 543
كارث 461
كارثة الثلاثيات المثلثة 461
كارثة الحرب العالمية الثانية 493
كارثة غالبولو 487
كارثة الموت الأسود 160
كارثة نقص عالمي في الذهب 335
كابل ماركس 389
كابل 120
كابل (مو ف) 120
كابل (مو ف) 408
كابلولينا الشماليية 374
الكاري 248
كاسح 253
كأسا 155

كاسينو فورنيوم 34, 334, 333, 336, 332, 342, 534, 533, 536, 418, 410, 548, 537, 374, 342, 340
كالكلي 165, 166, 224
كابي سيف 522
كامبردج 74
476, 292
كانتيرو 366
كانتيرو 95
642, 425
الفهرس

الكونتيسنتالز 266, 312
كوندويت جون 298
الكونغرس 58, 319, 336, 320, 334, 340, 347, 479, 475, 474, 473, 407, 404, 403, 398, 396, 531
      531
كونينلي (جون) 518, 520, 521
كونينلي (جوارنر) 11
كونيات (نورمان) 125
كونويك 509
كوس جون 192
كينتيغ (دويت) 12
كيندينبيرغر (شاپرلز) 10, 173, 278, 385
كيرك الدراهم 254
الكيمايون 346, 366
كيندي (جون) 499
كنبتستوس فلامينوس 76
كنغ (الثور) 328, 327
كينث أندروز 212
كينيدي 518
كينيدي (جون) 288, 290, 298, 388, 425, 433, 424, 496, 494, 493, 481, 480, 468, 467, 439
كوبو 202, 200
كوبليغ 243

لاس فوغاس 181, 237
اللاعبين السياسيين 293
اللايت، القادمة 245
لاساناون 312
لاساندو 313
لاغو باردو 96
الlahوت القدام 290
لجنة الاحتياطي الفيدرالي 434
لجنة الذهب 553
لجنة ريغان 536
لجنة السياقات 334, 336, 370, 424
لجنة كاتليف 317
لجنة الاستثمار 279
لدينا الذهب لأننا لا نثق بالحكومات 478, 515

كميات المواد الغذائية 229
كت 126
كنتاكاي 544
كندا 334, 346, 383, 465, 470, 496, 509
كدغ تشارلز 387
الكنز الأمريكي 231
الكنز المخزون 559
الكنز الملكي البلغاري 99
الكنز البيزنطي 145
الكنز الرومانية 125
الكنسية 40
الكنسية الأرثوذكسية 103
الكنسية سان فتيال 95
الكنسية القدس 131
الكنسية صوفيا 362
الكنسية وستمنستر 203
كنوز العالم 257
الكهنة 361
الكوثرز 347
المكوارت 154
المكوارت المتعلقة بالذهب 409
المكوارت (سايroke) 251
553, 250, 264, 258, 256, 125
المكوارت (سيكيلام) 432
المكويرتيوكس 200
المكويرتيوكس (سيكيلام) 11
المكويرتيوكس (سيكيلام) 171
كورونول 127
كورونو 41
كورونيا 346
كورونت 37
كوروس (أ. ج.) 440
كوروبس (سيرميل) 38
كرولاردو 332
كرولمس (كريستوفر) 18, 177, 176, 183, 188, 551, 548, 354, 332, 252, 521, 189
كورومبيا 210
كرولون 240
كورستوك لود 378, 376
الكونونتين الإنكليزي 272
الكوميونات الإيطالية 107
الفوهرس

البي (ميشيل) 11
البلقاء 371
لبنان 222
البلطيون 521
ليبيا 63
لينيتز 340
ليبيا 53, 58, 60
ليبيور (ويليام) 384
الليبيون 52, 53, 56, 63, 64, 81, 82, 270, 365
ليوسوس 93
ليريفرول 266, 318, 356, 363
ليفين (بندامين) 12
ليفيفول (راسل) 436
ليما 245
ليمبرمان 400
ليندون 401
ليكور 505
ليكونلون 401
لپو الثالث 102
لپوگراد 130
لیون (ليفيفا) 11
لیون 238, 237
لیوماردو 220

ما من أحد يود التخلص عن الدولار 503
ما يهم هو الاقتصاد أيها الغربي ... 419
ماتوان - لنين 256, 265
المملكة الغربية 160
ماتاكي فيلاتي 167
ماجدالين جون بيششل 291
ماجلان 214
539، E - BV
المادة BV - BV
مارتن لونغ 221
508
مارتن (ويليام ماكشيزني) 501
مارشال (جيمس) 333, 355, 493
مارغريت 168, 169
المارك (الألماني) 531
ماركو = بولو 485
ماري 292, 276
مارتساكر 157

نسياس = رودس 346
لشونة 186, 240, 243
الأص読み للعالم المجهول 213
الأصوص 100, 122
لغة تامل 253
اللغة اللاتينية 221
ليفينغول 451, 457, 463, 487
قد غاب الذهب عن الأنظار 437
لم يعد الذهب في مركز الكون 528
لن تصلوا البشرية على صليب من ذهب 440
اللهبي 143
لندن 12, 20, 23, 149, 148, 149, 151, 150, 174, 224, 271, 272, 384, 385, 380, 366, 315, 341, 304, 293, 283, 272
465, 450, 448, 447, 427, 414, 413, 404, 403
اللندنون 465
لويز (روبرت ساباتينو) 98, 101, 104, 144, 148
240
لوهنج 554
لودفيغ = بامبرغر 163
لورا 156
لورا محبوب تيدارد 156
اللوغارات الروحية والدينيين 284
لورد كودور 301
لورينزيتي 156
لوسيان (غي دي) 141
لوما (جون) 148, 238, 292, 297, 301, 326, 370, 117
لوموكومورغ 175
لومبارديا 313
لومبارديون 96, 128, 137, 202, 223
لوموند 511
لومونز 282, 294, 319
لوموند 511
لوموند 450
لوموند 510
لومينيزا 277
لويس الرابع 32
لويس الساعر 157
لويس القدس 138, 141, 145, 149
لويس المشاكس 157
الفهرس

المجتمع الأتراك - أسترالي 342
المجتمع الأوروبي 390
المجتمع الديمقراطي 493
المجتمع الإسلامي 512
المجد العسكري 547
المجذومون 155
مجرد نكتة عادية للإذنها 458
المجذومون الإنكليز 342
المجذومون الخطرون 33
مجزرة الحرب العالمية الأولى 426
مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي 478, 480, 498
مجلس الشيوخ 478, 480, 498
مجلس العموم 469, 326, 325
مجلس المستشارين الأعلى 188
مجلس النواب 478, 479
ملكة الإيكونوميست 12, 438, 439, 469, 466
ملكة بيزنيس ويك 529
ملكة النايم 473
ملكة الفترة 93
مجموع الإنتاج العالمي من الذهب 332
مجموع السياح الأمريكيين 502
مجموعات الأعمال 504
المجهرات 29, 543, 548
المجهرات الذهبية 544
المجهرات ليست الشكل الوحيد للتحليل بالذهب 352
المحاربون الرومانسيون 217
المحاربون القدماء 443
المحافظون 467
محاولة إغلاق هتلر 449
المحرك البخاري 350
محصول القمح 405
محصول القمح الهندي 419
محطات السياحة 381
محطة البحرية البريطانية 468
 محل الذهب 58
محكمة جرائم الحرب في نورنبرغ 449
المحيط 191
المحيط الأطلسي 108, 172, 183, 209, 241, 354
المحيط الهادي 154
المجاورات 427
المجتمع الأمريكي 390
الاقتصاد السياسي وفرض الضرائب 317
الدخل في المنافسة 379
المبدأ الصحي 320
المبدأ الصحيح والشر المستطير 301
بدا هوفر ورود 516
المتحدون من أصل فرنسي 310
المتحف البريطاني 341
المتحفون من النظم الجديدة 496
المترفون إيرانيون 531
متوسط داد جونز 537
المجاعات 154
المجاعات المجتمعية 114
المحيطات 483
مكتبة المانصورة من الذهب 448
مكتبة إنجلترا من الذهب 454
مكتبة الحكومة من الذهب 538
مكتبة الألهة 517
مكتبة الذهب الأمريكي 504
مكتبة الذهب البريطاني 551
مكتبة الذهب العالمي 495
مكتبة الذهب في الولايات المتحدة 439
مكتبة الذهب من النقد 535
مكتبة فرنسا من الذهب 513
مكتبة الولايات المتحدة من الذهب 498
مكتبة الصقلية 39
المدافعون البريطانيون عن الفضية 369
مداخل الأعمال الأمريكيين 430
الماء نافع للدفن 529
المدفوعات الدولية 492
مصرفات تقنية 305
المدين الباليه 59
الصيدليات الغربية 479
المدينة 47
المدينتين 361
مدينة الزمرد في بطولون 400
المذابح 361
المذبحة الموت الأسود 158
مذبحة مصر 307
مذبحة هرقل 478
مذبحة نورماندي 436
المذبحة البروتستانتي 292
مذاهب القوى البريطانية 302
مراجع 112
المرتونة 34، 75، 127، 214، 219
المرتونة الجزائر 157
المشاركون الحمقى 441
مصر 126
مصر 352
مثقا بورسون 302
مذرعة التجارة العظم 351
المقام التجاري جنوب 118
المفاق المالي العالمي للولايات المتحدة 518
المراد الخلفي 527
المصروف الفرنسي 520
المصروف الوثني 435
المصروف 380
مصادر الفضة 404
المصروف الأوروبي 413
المصروف المركزية 508, 527, 539
المصروف المركزية الأجنبية 259
المصروف الموثقة 358
مصروف نيويورك 413
مصادر دما من اليهود والأغراب 413
مصروف العمال 418
المصادر 387
مصر 28, 29, 31, 32, 33, 34, 35, 75, 110, 113, 383
 المصرنة 33
محصر الاحتياطي الفيدرالي = بنك الاحتياطي الفيدرالي
مصروف أسترالي ناشئ 463
مصروف التجارة 519
مصروف ج. ب. مورغان 466
مصروف رابغ 386, 387, 448
مصروف رسالسوس 386
مصروف كالدويل أند كومباتي 462
مصروف كريكبات ميتالز 462
مصروف المركز 538
الصرف المركزي الأمريكي 552
مصروف هارفارد تراست كومباتي 476
مصروف الوطني البلجيكي 471
الصرفون 107, 145, 230, 299, 303, 305, 411, 461
المصرفين الجنوبيان 219
المصرفين الدوليين 480
المصرفين الفلورسبيون 150
المصرفين 28, 29, 33, 49, 50, 51, 61, 80, 81, 86
المضاربة (المضاربات) (المصرفيون) 231, 311
الضرائب 524, 527, 379, 367
الضرائب ضد الفرق 446
مضيق جبل طارق 180, 182
الميزانية الفرنسية 223
المطرقة (شارة) 110
معاداةání 200
المعادب الإغرافية 358
الملاحون البرتغاليون 184
الملاح 115
الملح مقابل الذهب 184
الملح والذهب 116
ملقا 260
ملك الملوك 71
الملوك 161
ملكة سبا 46
ملكة فرنسا 156
ملكة نافار 156
المملكة 263
المملكة الإسبانية 218
ملوك أوروبا 223
ملوك العصور الوسطى 134
الملوك الليبية 55
الملوك الهيروفيون 97
مليون وربع المليون إنسان يعانون البطالة 435
ممالك الجزائر في المسيحية 264
الملالك الواسعة 92
ملكة أرغون 222
ملكة زيلاند 142
المملكة العربية السعودية 531
المملكة لومباردية 97
من أي يأتى كل ذلك الذهب؟ 98
من أي جاء الذهب الفرنسي 312
من يملك الذهب غالبًا ما يعرض للخداع 490
المئات 191
المناجم 439
المناجم الإفريقية 181
مناجم إيطاليا 50
المناجم الجديدة 235
مناجم جنوب أفريقيا 420
مناجم الذهب 118
مناجم الذهب والماسي جنوب أفريقيا 382
مناجم الذهب العالمية 483
مناجم الفحم 440
مناجم الفضة الأمريكية 251
مناجم الفضة الصخيرة في المكسيك والبيرو 275
مناجم في البيرو 265
مناجم النترات الحديثة 382
المكسيك 33
المنجم المكسيكيون 245
المنجم العربي 353
المنجم البرازيلي 275
المنجم كولومبي 210
المنجم المكسيكي 334
المنجم المكسيك 353
المنجم الفنزويلي 275
المنجم الكولومبي 210
المنجم الأرجنتيني 334
المنجم المكسيكيون 245
المنجم المكسيكي 275
المنجم الكولومبي 210
المنجم الفنزويلي 334
الفهرس

المؤامرة الأعجاب والسلسلة المتصلة 391

موانئ الساحل الغربي 501

الموت 554

الموت الأسود 155, 156, 161, 163, 167, 227, 228

موت كريسيس 66

مؤتمتر الحزب الديمقراطي 417

مؤتمتر السلام في فيرساي 428

مؤتمتر الصلح في فيرساي 441

مؤتمتر المنظمة الصناعية 524

الموجة العظيمة 124

الموجودات المالية 351

مور (سيبر توماس) 7, 180, 183, 184

المؤرخون 53

مورغان ج. بيبير بونت 411, 412, 434, 436, 445

مورغينتوث 480

مورو (أميل) 433, 448, 450

مؤسسة سيسيبيان 526

مؤسسة فاغر المصرفية 220

مؤسسة كمبردج الإمبرتنتية 291

مؤسسة مورغان 451, 457

مؤسسة موسليني 484

موسيح (عليه السلام) 22, 29, 125, 251, 486

مؤشر الأمور 418

مورد السلاح 154

موري فيلسو 143

موظف ومستشفيوس 501

مولي (فيموندن) 480

المؤسمنون 361, 362

الموميات 190

مانزور وولوك 283

مونتاغو (تشارلز) 288, 289

مونتاغو = تورمان 95

مونتاج 77

ميما كاليفورنيا 69

المياه الكرباوية 110

المياه البينتانية 222

ميتشيغان 419

مناخ النوبة القديمة 98

منطقة مكانك الذهب 117

المتاحية 430

المؤتمرات العامة 328

منتج ولنت 494

المستشارون الاقتصاديون الأمريكيون 255

المتمركزون 162

المتنجقات 155

المكلمون روا الذهب في كاليفورنيا 548

المنشآت الصناعية 381

المنشآت الصناعية الأوروبية واليابانية 497

منشأة سوتر 330, 336, 337, 355, 340

المشاط الأفطاق 345

منطقة الأراضي الواطئة 222

المنطقة التجارية في لندن 431

منطقة شاباني، أنثيوبر 238

منظر القوافل 181

منطقة الأوروب 527

منطقة حلق شمال الأطلسي النانو 510

وضوعة الاحتياطي الفيدرالي 510

 الموضوعة المصرفية 303

منع انخاضر قيمة الذهب 349

المنقوش 534

المنقوش عن الذهب 341

المنقوش عن الناس كبري 344

المهارات الإدارية 540

مهارات التخطيط 540

مهرجان الألعاب البيانية 64

مهيروس الذهب 506

مهيروس الذهب في الثمانينات 554

مواجهة إغراء السوق بالذهب 543

مواجهة السياسات الإقتصادية 287

المواد الأولية 367

المواح تام 100, 228, 377

المواح الزراعية 227

المواح الغذائية 231

المواح الكيميائية 35

المواح الذهب 81

المواح الذهب والفضلة 82

مواطني البني 158
الفهرس

60

62

127

127

259

158

354

236

447

141

141

464

301

78

144

252

518

108

312

357

515

534

494

1461

520

308

220

485

369

527

371

513

333

478

319

513

554

522

72

538

55

226

507

407

238

238

450

531

457

50

217

177

233

480

419

11

318

6

73

106

256

282

277

256

302

383

373

349

348

316

313

312

308

432

397

429

395

156

510

548

367

443

212

212

406

163

19

415

155

195

223

217

223

225

293

264

290

54
الفهرس

النقود الخضراء 394, 395, 396
نقود داريوس 71
النقود العزيزة 432
النقود الليبية 58
النقود المصرية 79
النقود المعدنية 76
النقود الورقية 85
النقود الورقية الصينية 252, 265
النقود العربية 141
المساواة 446
المساوين 463
النمو الاقتصادي 489
النمو السكاني 229
نهاية العصور 467
الثري 371, 332, 548
نهب إسبانيا 224
نهب روما 222
نهب السفن الحربية الإسبانية 88
نهب الكاثالون 126
نهب أوسن 338
نهب باكتولوس 52, 53, 57, 65, 67, 98, 265
نهب تورينت 126
نهب البيلي 220
نهب الدون 127
نهب الذهب 183, 338
نهب ساسكاتشي 113
نهب السبئال 57
نهب الغرف 127
نهب الفولغا 340
نهب ماركسي 196
نهب المسينبي 113, 118, 184
نهب هدسون 45
نهب بيكون 342
التواءد الشعبية الشائعة 238
نوريل 150
النووية 33, 110
الموبيوس 98
نوثردام 138

النقد النقدي 72, 373, 531
النقد النقدي الأمريكي 371
النقد النقدي الإنكليزي 308
النقد النقدي العالمي 71, 541, 553
النقد النقدي للإسكندر 76
نظرية على بيزانطة 92
النظرية السياسية 292
النظرية المالية 232, 549
نظرية هيوم 246
النظام الجديد 496
نفاذ المستوردة 160
النقد 556, 529, 527, 525, 552
نفقات الحرب 495
النقد الفاسدي 503
نقيابات العمال 504
نقد 528, 363
النقد الاجتماعي 145
النقد الإسلامي 77, 370
النقد النقدي 75
النقد النقدي الجديد 160
النقد النقدي العالمي 484
النقد النقدي في العصور الوسطى 131
النقد ذو النوعية العالمية 106
النقد الروماني 89
النقد شارلمن 129
النقد الصيني 260
النقد عملي 553
النقد الفاسي 129, 378, 376, 363
النقد القانوني 257, 395, 396
النقد اللبادي 66
النقد المعني (السليم) 259, 281, 282, 549, 373
النقد الموثوق 358
النقد الرومي 210, 256, 259, 298, 310, 531, 549
النقد الورقي الصيني 254
النقد الورقي القانوني 408
النقش المتزايدي للذهب 372
نص المعادن 83
النقود 77
القہرس

نورمان (مونتاغو) 281, 292, 294, 296, 352, 433, 463, 486
نورمان (والتر الکسندر) 107, 371, 373, 398
نورمان 452, 453, 455, 519
نورمانیا 137
نورنبرغ 449
نونکس (فرانک) 472
نورماوند 210, 211, 214
نویس (هنری دان) 409
نیالنغن 138
نیچیریا 112
نیکارا 379
نیپون 85
نیپس (میری) 99, 378, 379, 520, 521
نیکسون (دیتشار) 295, 499, 509, 520, 526, 522
نیکسون 550, 548, 524, 522, 521
نیکولاوس براورد 271
نیلوس 104
نیل (توماس) 293
نیمیبر (اوت) 442, 435
نیوتن (آسماک) 288, 289, 290, 291, 296, 298, 370, 368, 314, 300, 297
نیوگریس 411
نیوزیلند 344
نیو ساوث ویلز 340
نیوکاسل 304
نیو هیمپشیر 494
نیوگریس

فارغروف

هارغروف (ادموند هاموند) 341
هارغروف (ویلیام) 342
هارغروف (ویلیام) 74
هارمان 323
هارمان (دارون) 494
هارمان (چوار) 343, 449, 475, 460, 459, 454, 442, 430, 414, 413
هارمان (دارون) 126
هارمان (دیون) 338
هارمان (دارون) 338
الفهرس

هيرندي الثاني 138
هيرندي ثورتون 318
هيرندي دانا = نوبيس
هيرندي السابع 188
هيرندي السادس 169
هيرندي غريس دوديو 224
هيرندي الملاح 172، 176، 180
هيرندي هو (جيمس هويل) 12
هيرندي = ويلس
هيرندي = برودنج
هيرندي = 463، 346، 138، 238، 253
هلنجاريا 96
هلنود 140، 189، 191، 192، 194، 199، 202، 204، 206، 544، 378، 338، 275، 261، 247، 215
هيلود المقهورين 200
هيلدستون هينيس 274
هيرن 401
هيرن (رالف) 473
هيرن (فرانسيس) 329
هورس النقود 81
الهيرس باللغة المستقر 107
هومفر (هيربرت) 451، 457، 463، 465، 467، 472
451, 474
هولندا 506، 363، 230، 213، 175
الهولنديون 177، 219، 496
هوليوود 93
هوميروس 192
الهون سيدفون 444
هيلامار هوريس غريي = شاخت
هيربرت = شتاين
هيربرت = هوفر
هيرمان = غورنج
هيرناندو بيزارو 204
هيرنوستس 60، 56، 113
هينسبيروا الوسطى 191
هينغلنجل والويليام 71
هيلدسكيلي الكبير 30
هيلبرترن (روربرت) 11
هيلفيغستينا الجديدة 338
هيبيسونت 36
هيو = روكوف

اللهبة التشريعة 320
وات تيلر 158، 161
واترلو 131، 316
وادي سكرايتو 338
وادي الملكوك 31
الوارادات 358، 358، 505، 503، 430، 423، 407، 400، 393، 394، 389، 386، 520.
وأخشتن 293، 283، 526
واطرس أندرجو 140
والدين بويد 341
والن (بيتسي) 11
واليس (هنري) 475
وأيضا 323
الوباء 167
الوباء الذي ضرب إنكلترا سنة (1665) 283
الوباء الكبير 283
وباء الكوارث المعدية 461
الوباء المزعج 155
وبيتبرغر 221
وبيزارو 230
وبيزاز 210
وترو깅 177
وهيذاة باللغة الدقة 425
الوقوع الشامي 492
الوقوع 90
الوقوع 472
ودائع المصرف 363
ودائع المصرف الإنجليزية 67
الودائع المصرفيه 106، 369، 477، 375، 550
юрка ملكة المستوني 520
وزارة الخزانة (في الولايات المتحدة) 297، 358، 520، 394، 393، 392، 403، 404، 411، 418، 494
367، 527
وزارة المالية البريطانية 142
وسواس الأضراس 494
<table>
<thead>
<tr>
<th>اسم</th>
<th>عناية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ويليام = فوريست</td>
<td>501</td>
</tr>
<tr>
<td>ويليام لانغلاند</td>
<td>50</td>
</tr>
<tr>
<td>ويليام لندز</td>
<td>280</td>
</tr>
<tr>
<td>ويليام = ليدبرد</td>
<td>592</td>
</tr>
<tr>
<td>ويليام ماكشريني = مارتن</td>
<td>370</td>
</tr>
<tr>
<td>ويليام = ماكيني</td>
<td>40</td>
</tr>
<tr>
<td>ويليام هامبسون</td>
<td>318</td>
</tr>
<tr>
<td>ويليام = هامسون</td>
<td>356</td>
</tr>
<tr>
<td>ويليام هامسون</td>
<td>340</td>
</tr>
<tr>
<td>ويليام</td>
<td>322</td>
</tr>
<tr>
<td>ويليام = ويندسور</td>
<td>304</td>
</tr>
<tr>
<td>ي. و. = يوفيل</td>
<td>552, 538</td>
</tr>
<tr>
<td>باب = جزيرة ياب</td>
<td>99</td>
</tr>
<tr>
<td>اليابان</td>
<td>189, 242, 244, 247, 251, 259, 264, 269, 296</td>
</tr>
<tr>
<td>اليابانيون</td>
<td>530, 523, 499, 497, 495, 493, 489, 430, 436</td>
</tr>
<tr>
<td>اليابانيون</td>
<td>525, 261, 259, 254, 248, 246</td>
</tr>
<tr>
<td>الياس</td>
<td>462</td>
</tr>
<tr>
<td>اليانصيب</td>
<td>277</td>
</tr>
<tr>
<td>يانوس</td>
<td>290</td>
</tr>
<tr>
<td>يريابوينيا</td>
<td>338</td>
</tr>
<tr>
<td>ليسار (ليساريون)</td>
<td>444</td>
</tr>
<tr>
<td>يغشون النقد</td>
<td>134</td>
</tr>
<tr>
<td>يلكين</td>
<td>11</td>
</tr>
<tr>
<td>اليمن الجنوبية</td>
<td>531</td>
</tr>
<tr>
<td>اليمن</td>
<td>444</td>
</tr>
<tr>
<td>اليمن</td>
<td>554, 526</td>
</tr>
</tbody>
</table>

النظام الدولالي | 44 |
| الولايات المتحدة | 44, 71, 179, 147, 242 |
| اليوغا | 254 |
| ولاية | 349, 348, 346, 344, 343, 337, 331, 329, 319, 258 |
| ولاية | 388, 381, 380, 379, 378, 375, 373, 362, 355, 354 |
| ولاية | 434, 428, 426, 418, 407, 399, 398, 393, 391, 390 |
| ولاية | 484, 482, 484, 471, 464, 460, 457, 455, 452, 446 |
| ولاية | 533, 528, 523, 510, 504, 498 |
| ولاية | 496, 489 |
| ولاية = دوبرغر | 552, 538 |
| ويلام = دويري | 130 |
| وستون = تشترتشل | 545 |
| الين | 18, 29, 30, 103, 155, 125, 167, 171, 216 |
| اليهود | 217 |
| اليهود البريطانيون | 392 |
| يوجين = مار | 413 |
| يوجن = الموظف | 413, 270, 218 |
| يوجن | 217 |
| يوجنانا المعمدان | 204 |
| يوجن (جيتنارو) | 12 |
| يورك | 126, 150 |
| اليوبرو | 554, 541, 241, 403 |
| يوسيف (عليه السلام) | 50 |
| يوتشا (ليشتكوفي) | 531 |
| يويسبورغ | 80, 79, 79, 37 |
| اليونان | 36, 38, 62, 59, 75 |
| اليونان | 217, 156 |
| اليونان | 66 |
وقد يكون الأشهر من بين من ذكرنا، أولئك المضاربين المتهللين الذين دفعوا بأسعار الذهب لتصدر إلى ثمانية وخمسين دولاراً للأونصة عام 1980، مثلما قام نظراً بهم بعد عشرين سنة بدفع أسهم الإنترنت إلى مستويات شاهقة.

وإضافةً إلى الأثر الفرعي للمضاربة المصرية ذوي الأذواق السفيرة، كشف النجاح من الطاولة الذين أعماهم حب الذهب. أم بالصينيين مختاري العملية الوارنة، أم بقراصنة البحر قريب الشواطئ الإسبانية، أم المدافعين المتزمنين عن معياري الذهب الدولي مثل رئيس جمهورية الولايات المتحدة هاربرت هوفر. كان الذهب دائماً أسمي المقتنيات منزلة. فقد كان معمر الصعب ورماً لمصحة الرأي، إضافةً لكونه وسيلة للثراء وعلاقة على القوة مما جعله يصبح صراعات البشرية عبر العصور. ورأى برشتين: "الطريق هو أنه لا يوجد شيء كالذهب عندم القيمة ومفيد في آن واحد.

ولا يقتصر كتاب "سطوة الذهب" على أنه حكاية للأساطير الرومانية والتكتيكات الجرئة وموازآة للمال والصراع على القوة، بل إنه يطرح فكرة مفادها أن الأهمية الخفية لهذا العنصر الذي السماعة الشائعة قد تكمن في الاتصالات التي تثيرها فينا في كل زمان، وفي ما يكشف ذلك عن حقيقة أنفسنا.

يجمع بين ما بين حيوية الموروث وإمكانيات الاقتصادي على التحليل الدقيق. ألف سهبة كتب في الاقتصاد والشؤون المالية، منها: القصة الغربية لأفكار رأس المال والتحويل: الأصول غير المحتملة لعول ستريت المعاصر. وهو يرأس شركة بترول "برشلونةين إنكنوربوريشن" التي تقوم بتقديم الاستثمارات الاقتصادية للمستثمرين في المؤسسات، وكان قد أسسها عام 1973 بعد أن أمضى عدة سنوات في إدارة ميلارات الدولارات على شكل سندات خاصة وضمن المؤسسات. وقد قام عددًا من المعاصرين في الولايات المتحدة وخارجها بتأليف أقوى درجات التقدير بين أقرانه في مجال مهنة الاستثمار.
سُطوة الذهب

قصة الذهب بكل روعته وأناضوله والسحر الذي يمثله للأفراد وللأمام على حد سواء... وقد كان بيتر برشتائين في مستوى هذا التحدي. إن أساليب العرض المفهم بالحوسبة يجعل من الكتاب مادة رائعة للقراءة. تدفعنا للتأمل والتفكير.

Paul A. Volcker
رئيس سابق للاقتصادي الفيدرالي الأمريكي

أسلوب بيتر الإعجاب... دراسة ممتعة رائعة - ليس عن الذهب فحسب بل عن التاريخ الاقتصادي الأشمل.

John Kenneth Galbraith
أستاذ فخري في الاقتصاد، جامعة هارفارد

يقدم هذا الكتاب معالجة نبيلة لأكثر العناصر نبلًا: "سُطوة الذهب" هو قصة رائعة تبعث على الدهشة خلال ثلاثين فرنا من تاريخ معدن لعب دور الواقعي الاقتصادي.

Steve Jones
مؤلف كتاب شيخ داروين: تحدث لأصل الأنواع

لترفع قياسنا احتراما... نحن في حضرة أستاذ بارع... قراءة تجعل كل ذلك القدر من المتحدة... ذلك العميق والانسجام المثير للذهول والمعبر للقراءة التي يملكها برشتائين.

Roger G. Kennedy
مدير الفخري للمتحف الوطني للتاريخ الأمريكي

قصة ساحرة... كتب بذكاء، تملأ بالأفكار العميق المرتبكة... مرة أخرى قام بيتر برشتائين بتأليف كتاب رائع.

Pierre Keller
شريك رئيسي سابق في لومبارد أودير وشركاه، جنيف.

موضوع الكتاب: تأريخ الذهب/الاقتصاد العالمي/أسواق المال

موقعنا على الإنترنت:
http://www.obikanbooks.com